

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
8th May 1945-Guelma University
UNIVERSITE 8 MAI 1945 –GUELMA



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد
قسم العلوم التجارية
أطروحة دكتوراه
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة
دراسة ميدانية للخماسي 2010 - 2014

التخصص

تجارة دولية وتنمية مستدامة

لـ

جابر أميرة

مدير أطروحة التخرج : حمداوي وسيلة أستاذة التعليم العالي جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أعضاء لجنة المناقشة

ناصر بوعزيز	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-
حمداوي وسيلة	أستاذة التعليم العالي	مقررا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-
بوقوم محمد	أستاذ محاضر - أ-	عضوا	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-
ثلايجية نوة	أستاذة التعليم العالي	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة-
هشام بوريش	أستاذ محاضر - أ-	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة-
عولمي بسمة	أستاذة محاضرة- أ-	عضوا	جامعة العربي التبسي- تبسة-

السنة الجامعية: 2015 - 2016

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة في ولاية قالمة من خلال دراسة مختلف الصيغ التمويلية المتاحة للقطاع الزراعي بالولاية خلال الفترة 2010/2014، وذلك حتى يمكن وضع صورة واضحة عن القطاع ومدى استدامة مشاريعه في الولاية، وبالتالي تمكن واضعي البرامج الزراعية المحلية من اتخاذ قرارات على جانب من الموضوعية للوصول إلى ضمان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في ولاية قالمة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استدامة القطاع الزراعي في الولاية تتسم بالضعف والتباين من نشاط إلى آخر، حيث بينت دراسة توجهات المزارعين نحو أساليب الزراعة المستدامة أن اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو تقنيات الزراعة المستدامة سلبية لحد ما، وهو ما يفسر الدراسة التحليلية الخاصة بتمويل الاستثمارات الزراعية، التي تبين منها أن طلب التمويل من أجل أساليب الزراعة المستدامة ضعيف، ولم يصل بعد إلى درجة تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الولاية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية المستدامة، الاستثمار الزراعي، الدعم الزراعي، القروض الزراعية.

Résumé

Résumé

L'ambition de la présente recherche vise l'examen des diverses voies financières contenues dans la période 2010/2014, et permettent de soutenir financièrement l'investissement agricole dans la Wilaya de Guelma.

Nous n'estimons que cette modeste contribution offrira une vision plus ou moins claire sur la réalisation financière agricole dans la Wilaya, et permettra aux responsables du secteur de suggérer des programmes appropriés, qui répondent aux besoins du secteur.

A noter que les résultats de l'étude ont montré que le secteur est en difficultés il est peu performant, et ne peut dans l'immédiat ouvrir aucune perspective pour un développement durable.

Ainsi, nous pouvons conclure que, si l'état a mis en œuvre une politique agricole à long terme, qui s'inscrit dans une optique de développement agricole durable pour un investissement financé par, entre autres, le fond national du développement agricole, les agriculteurs de la Wilaya en revanche les agriculteurs de la wilaya en revanche ont refusé d'adhérer à cette stratégie et ont préféré les voies du gain rapide. Ceci dit, les résultats des agriculteurs de la Wilaya de Guelma restent en deçà des objectifs latents.

Mots- clés : le développement agricole durable, l'investissement agricole, les crédits agricoles, le soutien agricole.

Summary

Summary :

This dissertation aims at determining the actual financial investments in the sustainable agricultural development in “Guelma Wilaya”. This is by studying the different financial statements given to the agricultural finance of the same wilaya in the periode of 2010/2014 in order to clarify the situation of agricultural sector and how long do its projects be sustainable in the Wilaya. People who put the local agricultural programmes have been able to make decision, through objectivity, to a certain sustainable agricultural development in “Guelma Wilaya”.

Our findings have shown that the agriculture’s permanence in the Wilaya is described as weak and different according to the acts that are done. By this is meant, the study of analysis which is special for the financial agricultural investiments through the reinforcement of the agricultural development’s national fund. This fund has clarified that the country put programmers interested in sustainable agriculture’s development. However, the farmers have got special tendency to the investment only in programmers that only make profits More over. They use agricultural loans and other financial statements given from different bodies and financial institutions that are available in the Wilaya. This clarified that the request of money for sustainable agriculture’s styles was weak and it hasn’t been reached yet the realization of sustainable agricultural development in the “Guelma Wilaya”.

Key Words : sustainable agricultural développement, agricultural investment agricultural crédit, agricultural subsidies.

إهداء

خير ما أبدأ به السلام والحمد لله هو أعلى الكلام

نتيجة جهد واجتهاد ثمرة أهديتها إلي خير الأنام

محمد رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام

أهديتها إلي أمزاثنيين على الدوام

أمي التي لا تقدر بثمن وأبي الذي لن يكرره الزمن

تحية إلي رفيق العمر والدرب "بلال" الذي أنار لي الدروب القوام

هدية إلي فلانة كيدي "محمد بيان" ففي قلبي يحتل أعلى مقام

وإلي اخوتي "سارة"، "إيمان"، "محمد"، "ريان" واسحاق" ألف تحية وسلام

تحية إلي ثاني عائلة لي "بن صويلح" وأخص بها "أمي مسعودة" و"سفيان" الأهل الكرام

تقديم وشكر

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة: "حمداوي وسيلة" على ما قدمته لي من نصائح وتوجيهات وإرشادات خلال إعدادي هذه الأطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى كل موظفي مديرية المصالح الفلاحية بولاية قالمة وأخص بالذكر الأنسة ليلي حموش، السيد زهوشي، السيد بن خروبة، السيد

زهولي، السيد بن فطوم، السيد فارح. السيد "جودي"...

كما أشكر السيد صديقي والسيدة بن مارس موظفي الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على المجهودات التي قدموها لي بصدق وحب.

وكذا السيد "محمد مدور" نائب مدير قروض الاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

وفي الأخير أتقد بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمد لي بيد العون وكل من احتوتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

The page features a decorative design with three blue circles of varying sizes, each composed of concentric rings in different shades of blue. These circles are positioned in the top right and bottom right corners. Two thin, light blue lines intersect at the top left, forming a large 'V' shape that frames the central text.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	أهم البلديات التي تتربع على مساحة معتبرة من المراعي	270
(02)	توزيع الرقعة الزراعية لإقليم ولاية قالمة	271
(03)	توزيع الرقعة الزراعية عبر دوائر ولاية قالمة	271
(04)	توزيع إجمالي المساحة الغابية لولاية قالمة	275
(05)	توزيع الأصناف الغابية لولاية قالمة	275
(06)	المنشآت الغابية المتوفرة في ولاية قالمة	276
(07)	تطور عدد مزارعي ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	278
(08)	توزيع مزارعي ولاية قالمة حسب الفئات العمرية	279
(09)	برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT) للمعهد الفلاحي المتخصص بقالمة خلال الخماسي 2014/2010	282
(10)	تطور عدد المرشدين الزراعيين في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014 /2010	283
(11)	الخصائص الشخصية والاجتماعية لمزارعي ولاية قالمة	287
(12)	عبارات الاستمارة التي تشمل تقنيات الزراعة المستدامة	287
(13)	نتائج اختبار كرباخ ألفا	289
(14)	اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة مبينة بالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والنسبة المئوية	290
(15)	العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة لفلاحي ولاية قالمة واتجاهاتهم نحو الزراعة المستدامة باستخدام معامل ارتباط سبيرمان	295
(16)	العلاقة الترابطية بين العمر والمستوى التعليمي للمزارعين	300
(17)	تطور حجم القروض الكلاسيكية متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	308
(18)	تطور حجم القرض الإيجاري في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	311
(19)	تطور حجم قروض الرفيق التي تم منحها عبر وكالات بنك الفلاحة والتنمية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	316
(20)	تطور عدد المستفيدين من قروض الرفيق خلال الخماسي 2014/2010	318
(21)	توزيع قرض التحدي متوسط وطويل الأجل على وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة لسنتي 2013 و 2014	324
(22)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي لوكالة دعم وتشغيل الشباب	330

قائمة الجداول

331	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	(23)
334	تطور تمويل القطاع الزراعي من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	(24)
335	تمويل الإنتاج الزراعي من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010.	(25)
336	تمويل تربية الحيوانات المنتجة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010.	(26)
337	تمويل المنشآت الزراعية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010.	(27)
338	تمويل مشاريع زراعية أخرى من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010.	(28)
339	عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي في ولاية قالمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010	(29)
340	توزيع عدد المشاريع الزراعية في ولاية قالمة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010	(30)
344	الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(32)
345	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(33)
347	تطور تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(34)
351	توزيع القروض الزراعية المصغرة عبر دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(35)
352	تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(36)
356	التركيبة المالية للتمويل من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	(37)
358	توزيع التمويل المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على مختلف الاستثمارات الزراعية في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(38)
359	توزيع حجم القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على دوائر ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(39)
362	عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي في ولاية قالمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للخماسي 2014/2010	(40)
363	توزيع عدد المشاريع الزراعية في ولاية قالمة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين	(41)

قائمة الجداول

	على البطالة للخماسي 2014 / 2010	
380	توزيع الدعم المالي على مختلف الاستثمارات الزراعية خلال الخماسي 2014/2010	(42)
384	المحيطات المستفيدة من عملية الاستصلاح ابتداء من سنة 2015	(43)
384	تمويل محيط مكاسة أم حرام (بلدية بوعاتي)	(44)
385	تمويل محيط قلثة الصيد (بلدية الفجوج)	(45)
385	تمويل محيط الراقوبة (بلدية الفجوج)	(46)
386	تمويل محيط مشنة البقرات (بلدية بوعاتي)	(47)
388	تطور مساحة الأراضي المروية خلال الخماسي 2014/2010	(48)
390	توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(49)
393	حجم الدعم المخصص للري بالرش المحوري والمساحة المغطاة خلال الخماسي 2014/2010 آفاق توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2019/2015	(50)
394	حجم الدعم المخصص للري بالتقطير والمساحة المغطاة خلال الخماسي 2014/ 2010	(51)
395	حجم الدعم المخصص للري بالرش الدوراني والمساحة المغطاة خلال الخماسي 2014/2010	(52)
395	حجم الدعم المخصص للمضخات المائية خلال الخماسي 2014/2010	(53)
396	آفاق توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2019/2015	(54)
397	آفاق توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2024/2020	(55)
399	دعم مشاريع تجنيد الموارد المائية للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(56)
400	دعم مشاريع غرس أشجار الزيتون للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(57)
401	انجازات محافظة الغابات لمشاريع غرس أشجار الزيتون للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(58)
402	دعم توسيع المساحات الغابية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(59)

قائمة الجداول

404	حجم الدعم المخصص لشق وتهئية المسالك الغابية والريفية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(60)
405	دعم مشاريع أخرى تابعة للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(61)
409	حجم الدعم المخصص لإنتاج الحبوب للخماسي 2014/2010	(62)
410	تطور المساحة المدعمة لزراعة الحبوب للخماسي 2014/2010	(63)
411	تطور كمية بذور الحبوب المدعمة خلال الخماسي 2014/2010	(64)
412	تطور المساحة المزروعة حبوب لمختلف دوائر الولاية للخماسي 2014/2010	(65)
414	تطور إنتاج الحبوب لمختلف دوائر الولاية للخماسي 2014/2010	(66)
417	حجم الدعم المقدم لكل من المزارعين والمحولين خلال الخماسي 2014/2010	(67)
418	تطور المساحة المغروسة طماطم لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(68)
419	تطور كمية الطماطم المنتجة والمحولة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(69)
424	تطور حجم الدعم والمساحة المخصص لغرس أشجار الزيتون في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(70)
425	توزيع حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(71)
426	تطور مساحة أشجار الزيتون لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(72)
427	تطور إنتاج كمية الزيتون وزيت الزيتون خلال الخماسي 2014/2010	(73)
430	توزيع حجم الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(74)
432	حجم الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(75)
433	توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الأبقار الحلوب عبر دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010	(76)
434	توزيع حجم الدعم الزراعي المخصص لتهيئة منشآت التربية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(77)
436	حجم الدعم الزراعي المخصص لاقتناء تجهيزات التربية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(78)
438	حجم الدعم الزراعي المخصص لإنتاج الأبقار المعدة للتنازل لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(79)

قائمة الجداول

439	تطور حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(80)
440	توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن عبر دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010	(81)
442	حجم الدعم الزراعي المخصص لتهيئة مباني تربية الدواجن لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(82)
444	تطور حجم الدعم المخصص لتربية النحل في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(83)
446	توزيع حجم الدعم المخصص لتربية النحل عبر دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010	(84)
447	حجم الدعم الزراعي لاقتناء صناديق خلال النحل لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(85)
448	حجم الدعم الزراعي لاقتناء تجهيزات تربية النحل لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(86)
449	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(87)
451	تطور عدد الأبقار الحلوب في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(88)
451	تطور كمية الحليب المجمع في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(89)
453	تطور عدد دجاج اللحم والديك الرومي في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(90)
455	تطور عدد خلايا النحل في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(91)
455	تطور عدد المؤهلين والمعتمدين لتربية النحل من طرف المعهد التكنولوجي المتخصص بقالمة خلال الخماسي 2014/2010	(92)
459	نسبة الدعم المقدمة لكل نوع من العتاد الزراعي	(93)
460	توزيع حجم الدعم على أنواع العتاد الزراعي خلال الخماسي 2014/2010	(94)
461	تطور حجم العتاد المدعم خلال الخماسي 2014/2010	(95)
462	تطور إجمالي حظيرة العتاد الزراعي خلال الخماسي 2014/2010	(96)
464	توزيع المساحة الصالحة للزراعة على عدد الجرارات لسنة 2014 عبر مختلف دوائر ولاية قالمة	(97)
465	توزيع عتاد الجر على مختلف دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(98)

قائمة الجداول

467	مدى تغطية آلات الحصاد للمساحة المزروعة حبوب لسنة 2014	(99)
468	توزيع عتاد الحصاد على مختلف دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(100)
469	توزيع عتاد الحصاد على مختلف دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(101)
471	متوسط مختلف أنواع العتاد الزراعي لدوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(102)
474	معايير إضافة السماد الكيماوي إلى مختلف المحاصيل	(103)
474	تطور حجم الدعم المخصص لاقتناء الأسمدة الكيماوية	(104)
475	تطور كمية الأسمدة الكيماوية المدعمة	(105)
478	حجم الدعم المخصص لفرمون نبات الطماطم والمساحة المغطاة خلال الخماسي 2014/2010	(106)
480	توزيع حجم الدعم المخصص لفرمونات نبات الطماطم عبر الأقسام الفلاحية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(107)
481	حجم الدعم المخصص لمفترسات دودة الحمضيات والمساحة المغطاة خلال سنوات الخماسي 2014 /2010	(108)
482	الدعم المخصص للمبيدات الحشرية المستعملة في ولاية قالمة والمساحة التي تغطيها خلال الخماسي 2014 /2010 حجم الدعم المخصص للمكافحة البيولوجية لحماية أشجار الحمضيات والمساحة المغطاة خلال سنوات الخماسي 2014/2010	(109)
483	توزيع حجم الدعم المخصص لمبيد Cruiser على المناطق المتضررة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(110)
484	توزيع حجم الدعم المخصص لمبيد Pyricare على المناطق المتضررة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(111)
485	أوجه الإختلاف بين المقاومة الحيوية والمقاومة الكيماوية في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(112)

The background features a white page with three large, overlapping blue circles of varying sizes. The circles are composed of concentric layers of different shades of blue. Two thin, light blue lines intersect at the top left, forming a large 'V' shape that frames the central text.

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
268	تقسيم تضاريس ولاية قالمه	(01)
269	المساحة الزراعية الكلية لولاية قالمه	(02)
271	توزيع الرقعة الزراعية لولاية قالمه	(03)
272	توزيع الرقعة الزراعية عبر دوائر ولاية قالمه	(04)
275	توزيع المساحات الغابية لولاية قالمه	(05)
276	توزيع الأصناف الغابية لولاية قالمه	(06)
278	تطور عدد مزارعي ولاية قالمه خلال الخماسي 2010 / 2014	(07)
279	توزيع مزارعي ولاية قالمه حسب الفئات العمرية	(08)
282	توزيع عدد المنخرطين في برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني للمعهد الفلاحي المتخصص بقالمه خلال الخماسي 2010/2014	(09)
283	تطور عدد المرشدين الزراعيين في ولاية قالمه خلال الخماسي 2010/2014	(10)
309	تطور حجم القروض الكلاسيكية متوسطة وطويلة الأجل في ولاية قالمه للخماسي 2010/2014	(11)
309	توزيع حجم القروض الكلاسيكية متوسطة وطويلة الأجل على وكالات البنك التابعة لولاية قالمه للخماسي 2010/2014	(12)
311	تطور حجم القرض الإيجاري الزراعي في ولاية قالمه للخماسي 2010/2014	(13)
312	توزيع حجم القرض الإيجاري على وكالات البنك التابعة لولاية قالمه للخماسي 2010/2014	(14)
316	تطور حجم قروض الرفيق التي منحها بنك الفلاحة والتنمية لولاية قالمه خلال الخماسي 2010/2014	(15)
318	توزيع اجمالي قروض الرفيق على وكالات البنك التابعة لولاية قالمه خلال الخماسي 2010/2014	(16)
319	تطور عدد المستفيدين من قرض الرفيق لولاية قالمه خلال الخماسي 2010 / 2014	(17)
325	توزيع قرض التحدي متوسط وطويل الأجل على وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمه لسنتي 2013 و 2014	(18)
334	تطور حجم تمويل القطاع الزراعي في ولاية قالمه المقدم من طرف الوكالة الوطنية	(19)

قائمة الأشكال البيانية

	لدعم وتشغيل الشباب خلال الخماسي 2014/2010	
335	تطور حجم تمويل الإنتاج الزراعي في ولاية قالمة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010	(20)
336	تطور حجم تمويل تربية الحيوانات المنتجة في ولاية قالمة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010	(21)
337	تطور حجم تمويل المنشآت الزراعية في ولاية قالمة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010	(22)
338	تطور حجم تمويل مشاريع زراعية أخرى في ولاية قالمة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010	(23)
339	تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي في ولاية قالمة من طرف الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010	(24)
341	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على دوائر ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(25)
347	تطور حجم تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(26)
348	توزيع القروض الزراعية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مختلف الاستثمارات الزراعية في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(27)
349	تطور حجم تمويل مشاريع تسمين الماشية في ولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الخماسي 2014/2010	(28)
350	تطور حجم تمويل مشاريع تربية الدواجن في ولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الخماسي 2014/2010	(29)
351	تطور حجم تمويل مشاريع تربية النحل في ولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الخماسي 2014/2010	(30)
352	توزيع القروض الزراعية المصغرة عبر ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(31)
353	تطور مناصب الشغل في القطاع الزراعي لولاية قالمة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للخماسي 2014/2010	(32)
359	تطور إجمالي حجم القروض الزراعية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(33)
360	توزيع حجم القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على	(34)

قائمة الأشكال البيانية

	البطالة على دوائر ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	
360	توزيع القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على أهم الاستثمارات الزراعية في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(35)
362	تطور عدد المشاريع الزراعية ومناصب الشغل في ولاية قالمة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للخماسي 2014/2010	(36)
364	توزيع المشاريع الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على دوائر الولاية للخماسي 2014/2010	(37)
380	تطور حجم الدعم الزراعي الممنوح للولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(38)
381	توزيع الدعم الزراعي على مختلف الاستثمارات الزراعية للخماسي 2014/2010	(39)
389	تطور مساحة الأراضي المروية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(40)
390	توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(41)
391	متوسط نصيب كل محصول زراعي من المساحة المروية خلال الخماسي 2014/2010	(42)
393	توزيع الدعم المخصص لتجهيز المساحات المسقية على أنظمة الري المختلفة لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(43)
398	توزيع الدعم المخصص للقطاع الغابي لولاية قالمة على مختلف الاستثمارات للخماسي 2014/2010	(44)
399	تطور حجم الدعم المخصص لاستثمارات تجنيد الموارد المائية للقطاع الغابي لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(45)
401	تطور حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون للقطاع الغابي لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(46)
402	تطور حجم الدعم المخصص لتوسيع المساحات الغابية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(47)
404	تطور حجم الدعم المخصص لمشاريع شق وتهيئة المسالك الغابية والريفية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(48)
409	تطور حجم الدعم المخصص لإنتاج الحبوب للخماسي 2014/2010	(49)
410	توزيع حجم الدعم على مختلف أصناف الحبوب	(50)
410	تطور مساحة الحبوب المدعمة خلال الخماسي 2014/2010	(51)

قائمة الأشكال البيانية

411	حجم مساحة الحبوب المدعمة لمختلف الأصناف للخماسي 2014/2010	(52)
411	تطور كمية بذور الحبوب المدعمة خلال الخماسي 2014/2010	(53)
412	تطور مساحة الحبوب للخماسي 2014/2010	(54)
413	متوسط مساحة الحبوب لمختلف دوائر ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(55)
414	تطور إنتاج الحبوب في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(56)
416	كمية إنتاج الحبوب لكل دائرة للخماسي 2014/2010	(57)
417	نسبة إنتاج الطماطم الصناعية في ولاية قالمة بالمقارنة مع الإنتاج الوطني لسنة 2014	(58)
417	تطور مبلغ الدعم المقدم لكل من المزارعين والمحولين لإنتاج الطماطم الصناعية خلال الخماسي 2014/2010	(59)
419	تطور مساحة الطماطم الصناعة في ولاية قالمة لخماسي 2014/2010	(60)
420	تطور كمية الطماطم المنتجة والمحولة خلال الخماسي 2014/2010	(61)
424	تطور حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(62)
426	توزيع حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(63)
427	تطور مساحة أشجار الزيتون لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(64)
427	تطور كمية إنتاج الزيتون وكمية الزيتون المعصورة خلال الخماسي 2014/2010	(65)
428	تطور كمية إنتاج زيت الزيتون لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(66)
431	تطور حجم الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(67)
431	توزيع حجم الدعم على الحيوانات المنتجة لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(68)
432	تطور حجم الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب	(69)
433	توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الأبقار الحلوب عبر دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010	(70)
434	تطور حجم الدعم المخصص منشآت تربية الأبقار الحلوب لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(71)
436	تطور حجم الدعم المخصص لاقتناء تجهيزات تربية الأبقار الحلوب لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(72)

قائمة الأشكال البيانية

438	تطور حجم الدعم المخصص لإنتاج الأبقار المعدة للتاسل لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(73)
439	تطور حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(74)
441	توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن عبر دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010	(75)
442	حجم الدعم الزراعي المخصص لتهيئة مباني تربية الدواجن لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(76)
444	تطور حجم الدعم الزراعي المخصص لتربية النحل لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(77)
446	توزيع حجم الدعم المخصص لتربية النحل عبر دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010	(78)
447	تطور حجم الدعم الزراعي لاقتناء صناديق خلال النحل لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(79)
448	تطور حجم الدعم الزراعي لاقتناء تجهيزات تربية النحل لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(80)
449	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(81)
450	تطور كمية لحم البقر المنتجة في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(82)
450	تطور إنتاج حليب البقر في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(83)
452	تطور كمية لحم الدواجن المنتجة في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(84)
453	تطور إنتاج بيض الدجاج في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(85)
454	تطور كمية عسل النحل المنتجة في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(86)
460	تطور دعم المكننة الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(87)
461	توزيع حجم الدعم على أنواع العتاد خلال الخماسي 2014/2010	(88)
462	نسبة كل نوع من العتاد من اجمالي حجم العتاد المدعم للخماسي 2014/2010	(89)
463	متوسط كل نوع من العتاد من اجمالي حظيرة العتاد الزراعي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(90)
465	تطور عتاد الجر خلال الخماسي 2014/2010	(91)
466	متوسط عدد الجرارات لكل دائرة خلال الخماسي 2014/2010	(92)

قائمة الأشكال البيانية

468	تطور حجم عتاد الحصاد لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(93)
469	متوسط حجم عتاد الحصاد لكل دائرة للخماسي 2014/2010	(94)
470	تطور عتاد الحرث خلال الخماسي 2014/2010	(95)
470	متوسط عتاد الحرث لكل دائرة خلال الخماسي 2014/2010	(96)
474	تطور حجم الدعم المقدم لمختلف أنواع السماد المستعمل في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(97)
475	تطور كمية الأسمدة الكيماوية المستعملة في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(98)
479	تطور حجم الدعم المخصص لفرمونات نبات الطماطم لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(99)
480	توزيع حجم الدعم المخصص لفرمونات نبات الطماطم عبر الأقسام الفلاحية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(100)
481	تطور حجم الدعم المخصص للمكافحة البيولوجية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(101)
483	تطور حجم الدعم المخصص لكل نوع من المبيدات الحشرية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010	(102)
484	توزيع حجم الدعم الخاص بكل مبيد على المناطق المتضررة في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010	(103)

The page features a minimalist design with three large, overlapping blue circles of varying sizes. The largest circle is at the top right, a medium one is in the center, and another large one is at the bottom right. Two thin, light blue lines intersect at the center, forming an 'X' shape that divides the page into four quadrants.

قائمة الاختصاصات

قائمة الاختصارات

المختصر	معنى المختصر
L.L.O	مكتب العمل الدولي للأنشطة الاقتصادية
P.N.U.E	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
U.I.C.N	الاتحاد الدولي لحماية البيئة
E.M.A.S	البرنامج الأوروبي لتدقيق و إدارة البيئة
O.E.C.D	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
F.A.O	منظمة الأغذية والزراعة
A.C.S.A.D	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة
A.A.A.I.D	الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي
A.O.A.D	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
A.C.O.L.I.D	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
ARAB.FUND	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي
I.S.D.B	البنك الاسلامي للتنمية
F.N.R.A	الصندوق الوطني للثروة الزراعية
D.A.S	المزارع الفلاحية الاشتراكية
O.N.A.M.A	الديوان الوطني للعتاد الزراعي
P.N.D.A	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
A.N.D.I	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
S.A.T	المساحة الزراعية الكلية
S.A.U	المساحة الصالحة للزراعة
I.T.M.A.S	المعهد التكنولوجي الزراعي المتوسط المتخصص
P.R.C.H.A.T	برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني
B.A.D.R	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
O.N.T.A	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
A.N.S.E.J	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
A.N.G.E.M	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
C.N.A.C	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
F.N.R.D.A	الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية
F.N.D.A	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة الاختصارات

صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي	F.G.P.P.A
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	F.N.D.I.A
اللجنة التقنية الولائية	C.T.W
تعاونية الحبوب والبقول الجافة	C.C.L.S

The page features a decorative design with three blue circles of varying sizes, each composed of concentric rings in different shades of blue. These circles are positioned in the top right, middle right, and bottom right corners. Two thin, light blue lines intersect at the top left corner, forming a large 'V' shape that frames the central text.

جدول المواد

جدول المواد

الصفحة	العنوان
أ	ملخص باللغة العربية
ب	ملخص باللغة الفرنسية
ت	ملخص باللغة الإنجليزية
ث	الإهداء
ج	تقديم وشكر
ح - ز	قائمة الجداول
س - ظ	قائمة الأشكال البيانية
ع - غ	قائمة الاختصارات
ف - ي	جدول المواد
12-01	المقدمة
الجزء النظري	
153-14	الباب الأول: التأصيل النظري للتنمية الزراعية المستدامة
15	مقدمة
18	الفصل الأول: ماهية النشاط الزراعي
18	مقدمة
19	المبحث الأول: مفهوم النشاط الزراعي
19	المطلب الأول: تعريف الزراعة
22	المطلب الثاني: التطور التاريخي للزراعة
32	المبحث الثاني: خصائص الزراعة
32	المطلب الأول: الخصائص البنائية (النمطية) العامة للنشاط الزراعي
36	المطلب الثاني: خصائص الزراعة في الدول النامية
38	المطلب الثالث: طبيعة المنتج الزراعي وخصائصه
43	المبحث الثالث: الأنماط المختلفة للزراعة
43	المطلب الأول: من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي

جدول المواد

44	المطلب الثاني: من حيث المساحة
48	المطلب الثالث: من حيث الاستقرار ونوع المحصول
49	المطلب الرابع: من حيث السياسات الزراعية
55	خلاصة
56	الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الزراعية
56	مقدمة
57	المبحث الأول: ماهية التنمية الزراعية
57	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية
61	المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية
65	المطلب الثالث: عناصر التنمية الزراعية
67	المبحث الثاني: متطلبات نجاح التنمية الزراعية
67	المطلب الأول: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية
73	المطلب الثاني: مراحل التنمية الزراعية
75	المطلب الثالث: مستلزمات نجاح التنمية الزراعية
85	المبحث الثالث: مسار التنمية الزراعية في الجزائر
85	المطلب الأول: التنمية الزراعية في ظل التسيير الذاتي
86	المطلب الثاني: التنمية الزراعية في ظل الثورة الزراعية
89	المطلب الثالث: التنمية الزراعية بعد إعادة الهيكلة
91	المطلب الرابع: تنمية الزراعة في ظل السياسات الجديدة
101	خلاصة
102	الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة
102	مقدمة
103	المبحث الأول: ماهية الاستدامة الزراعية
103	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
113	المطلب الثاني: الزراعة والبيئة والتغير المناخي

جدول المواد

123	المطلب الثالث: مفهوم الزراعة المستدامة
126	المبحث الثاني: ماهية التنمية الزراعية المستدامة
126	المطلب الأول: مفاهيم أساسية في التنمية الزراعية المستدامة
131	المطلب الثاني: أهداف ووسائل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة
134	المطلب الثالث: سياسات ومقومات التنمية الزراعية المستدامة
140	المبحث الثالث: محددات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة
140	المطلب الأول: استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة
146	المطلب الثاني: محددات التنمية الزراعية المستدامة
152	خلاصة
153	خاتمة الباب الأول
260-154	الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة
155	مقدمة
156	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الزراعي
156	مقدمة
157	المبحث الأول: مفاهيم عامة للاستثمار
157	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
161	المطلب الثاني: أهداف الاستثمار
162	المطلب الثالث: محددات الاستثمار
167	المبحث الثاني: الاستثمار الزراعي
167	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي
168	المطلب الثاني: متطلبات الاستثمار الزراعي
172	المطلب الثالث: سياسات الاستثمار الزراعي
174	المبحث الثالث: الاستثمار الزراعي في الجزائر
174	المطلب الأول: مقومات الاستثمار الزراعي في الجزائر
178	المطلب الثاني: تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر

جدول المواد

180	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الزراعي في الجزائر
182	خلاصة
183	الفصل الثاني: مجالات الاستثمار الزراعي المستدام
183	مقدمة
184	المبحث الأول: استثمارات الحفاظ على الموارد الطبيعية الزراعية
184	المطلب الأول: استدامة الأراضي الزراعية
186	المطلب الثاني: تثمين الموارد المائية
186	المطلب الثالث: الحفاظ على الثروة الغابية
187	المبحث الثاني: الإرشاد، البحث العلمي والتعليم الزراعي المستدام
187	المطلب الأول: الإرشاد الزراعي المستدام
191	المطلب الثاني: البحث العلمي المستدام
192	المطلب الثالث: التعليم الزراعي
195	المبحث الثالث: استثمارات تطوير الأساليب التقنية الحديثة
195	المطلب الأول: المكننة الزراعية
198	المطلب الثاني: استثمارات التقنية الحيوية في المجال الزراعي
202	المطلب الثالث: الاستثمار في إعادة تدوير المخلفات الزراعية
207	خلاصة
208	الفصل الثالث: تمويل الاستثمارات الزراعية
208	مقدمة
209	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الزراعي
209	المطلب الأول: مفهوم التمويل
213	المطلب الثاني: ماهية التمويل الزراعي
214	المطلب الثالث: دور التمويل في النهوض بالإنتاج الزراعي
216	المبحث الثاني: التمويل البنكي للاستثمار الزراعي
216	المطلب الأول: أهمية ومزايا البنوك الزراعية

جدول المواد

218	المطلب الثاني: مفهوم القروض الزراعية
225	المطلب الثالث: مخاطر ومشاكل التمويل البنكي للقطاع الزراعي
234	المبحث الثالث: سياسات الدعم والصيغ الحديثة في التمويل الزراعي
234	المطلب الأول: سياسة الدعم الزراعي
237	المطلب الثاني: تطبيق الصيغ الإسلامية في مجال التمويل الزراعي
246	المطلب الثالث: التمويل الايجاري
253	المطلب الرابع: التمويل المصغر للقطاع الزراعي
259	خلاصة
260	خاتمة الباب الثاني
الجزء التطبيقي	
367-263	الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية
264	مقدمة
266	الفصل الأول: دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة
266	مقدمة
267	المبحث الأول: مقومات الزراعة المستدامة لولاية قالمة
267	المطلب الأول: عرض الخصائص العامة لولاية قالمة
269	المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية للزراعة المستدامة في ولاية قالمة
278	المطلب الثالث: الإمكانيات البشرية للزراعة المستدامة في ولاية قالمة
285	المبحث الثاني: دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة
285	المطلب الأول: الخصائص الإحصائية للدراسة
286	المطلب الثاني: الخصائص الشخصية والاجتماعية للمزارعين
287	المطلب الثالث: نتائج اختبار العبارات ومناقشتها
293	المطلب الرابع: دور الإرشاد الزراعي في ولاية قالمة في نشر تقنيات الزراعة المستدامة
295	المبحث الثالث: العلاقة الارتباطية بين الصفات الشخصية والاجتماعية للمزارعين واتجاهاتهم نحو الزراعة المستدامة

جدول المواد

296	المطلب الأول: علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة مع العمر
298	المطلب الثاني: علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة مع المستوى التعليمي
299	المطلب الثالث: علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة والمهنة الأساسية
302	خلاصة
303	الفصل الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للزراعة
303	مقدمة
304	المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية
304	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
305	المطلب الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
306	المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
308	المبحث الثاني: القروض الزراعية الكلاسيكية
308	المطلب الأول: القروض الزراعية متوسطة وطويلة الأجل
309	المطلب الثاني: القرض الإيجاري
313	المبحث الثالث: القروض الزراعية المستحدثة
313	المطلب الأول: قرض الرفيق
320	المطلب الثاني: قرض التحدي
327	خلاصة
328	الفصل الثالث: تمويل الزراعة المستدامة من خلال القرض المدعم
328	مقدمة
329	المبحث الأول: القروض الزراعية المدعمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
329	المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
333	المطلب الثاني: تمويل القطاع الزراعي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
339	المطلب الثالث: تقييم حصيلة تمويل الزراعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

جدول المواد

341	المبحث الثاني: القروض الزراعية المدعمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
342	المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
346	المطلب الثاني: تمويل القطاع الزراعي من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
352	المطلب الثالث: تقييم تمويل القطاع الزراعي من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
354	المطلب الرابع: أهم التحديات التي تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر
355	المبحث الثالث: القروض الزراعية المدعمة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
355	المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة
358	المطلب الثاني: تمويل القطاع الزراعي لولاية قلمة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
362	المطلب الثالث: تقييم تمويل القطاع الزراعي من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
365	خلاصة
366	خاتمة الباب الثالث
490-368	الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قلمة من خلال الدعم الزراعي
369	مقدمة
370	الفصل الأول: دعم الموارد الطبيعية من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
370	مقدمة
371	المبحث الأول: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
371	المطلب الأول: تطور سياسة الدعم الزراعي في الجزائر
375	المطلب الثاني: الدعم الزراعي من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
376	المطلب الثالث: شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
378	المبحث الثاني: البرامج المدعمة من قبل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي للكماسي 2014/2010
378	المطلب الأول: برامج حماية الموارد الطبيعية
379	المطلب الثاني: برامج تنمية الإنتاج الزراعي
379	المطلب الثالث: حجم الدعم المخصص لولاية قلمة خلال الخماسي 2014/2010

جدول المواد

383	المبحث الثالث: دعم الموارد الطبيعية والنهوض بها
383	المطلب الأول: توسيع الرقعة الزراعية
387	المطلب الثاني: تثمين الموارد المائية وتوسيع المساحات المسقية
397	المطلب الثالث: حماية الغابات وتنمية التشجير
406	خلاصة
407	الفصل الثاني: دعم الإنتاج الزراعي وتطوير الإنتاجية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010
407	مقدمة
408	المبحث الأول: تطوير الإنتاج النباتي
408	المطلب الأول: تكثيف زراعة الحبوب
417	المطلب الثاني: زراعة الطماطم الصناعية
422	المطلب الثالث: تدعيم أشجار الزيتون وتثمين منتجاته
430	المبحث الثاني: تنمية الثروة الحيوانية
430	المطلب الأول: حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية (الأبقار الحلوب)
439	المطلب الثاني: تربية الحيوانات الصغيرة (الدواجن)
444	المطلب الثالث: تطوير تربية النحل
449	المبحث الثالث: تقييم إنجازات دعم الثروة الحيوانية
450	المطلب الأول: إنتاج لحم وحليب البقر خلال الخماسي 2014/2010
452	المطلب الثاني: إنتاج لحم وبيض الدجاج خلال الخماسي 2014/2010
454	المطلب الثالث: إنتاج عسل النحل خلال الخماسي 2014/2010
457	خلاصة
458	الفصل الثالث: دعم الأساليب التقنية في الزراعة المستدامة لولاية قالمة للخماسي 2014/2010
458	مقدمة
459	المبحث الأول: تطور المكننة الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010
459	المطلب الأول: دعم العتاد الزراعي

جدول المواد

462	المطلب الثاني: تطور حجم المكننة الزراعية
463	المطلب الثالث: تحليل تطور المكننة الزراعية
472	المبحث الثاني: استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية
472	المطلب الأول: استخدام الأسمدة العضوية في ولاية قالمة
473	المطلب الثاني: استخدامات الأسمدة الكيماوية في ولاية قالمة
477	المبحث الثالث: استخدام المكافحة المتكاملة والكيماوية
477	المطلب الأول: استخدام المكافحة الحيوية
482	المطلب الثاني: استخدام الوقاية الكيماوية
487	خلاصة
488	خاتمة الباب الرابع
491	الخاتمة
499	قائمة المراجع
517	الملاحق

المقدمة

المقدمة

تمهيد:

نظرا لتمييز قضايا التنمية الزراعية بالشمولية والتكامل مع قضايا التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر عليها وتتأثر بها، فإن قضايا التنمية الاقتصادية والزراعية يجب أن ينظر إليها من منظور واحد وشامل، وذلك ما للقطاع الزراعي من أهمية قصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم الدول ومازال يعتبر مؤهلا لأداء دوره كقطاع رائد في التنمية الاقتصادية، إذ تعد الزراعة مصدر لرزق الغالبية العظمى من السكان، فضلا عما تساهم به في دعم الدخل القومي والصادرات وما تنتجه من غذاء ومواد خام وما توفره من فوائض لازمة لنمو وازدهار القطاعات الأخرى، لاسيما القطاع الصناعي الذي تربطهما علاقة قوية وكلاهما يكمل الآخر.

ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وإدراكه بأن نموذج التنمية التقليدي لم يعد مستداما، بعدما ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي والإنتاجي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة، كفقدان التنوع البيئي، الاحتباس الحراري، تلوث الماء والهواء... الخ وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، مما دفع بعدد من منتقدي النموذج التنموي التقليدي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى فتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم "التنمية المستدامة"، والتي ارتبط ظهورها بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهما الانتشار الواسع والمتزايد للفقر، والتدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتنمّع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما اتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في

المقدمة

برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغ وجهود أكبر في مشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار، وهذا التناقض القائم بين حماية البيئة وتمويل المشاريع المدمرة لها في نفس الوقت هو الذي سبب الحاجة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

وأدى ظهور التنمية المستدامة إلى فتح الباب أمام وجهات نظر جديدة أدت إلى التخصص في مفهوم التنمية المستدامة وظهور أنواع عدة أهمها التنمية الزراعية المستدامة، حيث تنامي هذا المفهوم خاصة بعد ظهور مستجدات كثيرة في الأفق زادت من الأهمية النسبية للزراعة، والتي تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه، تحقيق انجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا، تطورا وإنتاجا، هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء، العلاقة الترابطية بين كل من الزراعة والبيئة من جهة والزراعة والتغير المناخي من جهة أخرى، وكذا من أجل تعظيم حجم الإنتاج وتحقيق أكبر عائد من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية والزراعية في ظل ندرة الموارد الزراعية بصفة خاصة والاقتصادية بصفة عامة، وهذا لا يكون إلا من خلال توفر التمويل اللازم الذي يمكن من تحقيق شرط الاستدامة قدر المستطاع في الاستثمارات الزراعية المختلفة، وتوفير تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة من المنتجات الزراعية دون المساومة في حاجات الأجيال المقبلة الذي يمكن من تحقيق الفعالية الإنتاجية والمتمثلة في إنتاج أكبر كمية من المنتجات في القطاع الزراعي بأقل كمية من الموارد الإنتاجية المتاحة.

ويعتبر تمويل الاستثمارات الزراعية من أهم الفروع البحثية الأساسية في علم الاقتصاد الزراعي، حيث يهتم أساسا بالكيفية المثلى التي يمكن من خلالها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي. حيث أن دراسة التمويل الزراعي تعتبر مهمة لعدة اعتبارات تكتنف القطاع الزراعي برمته، منها أن الإنتاج

المقدمة

الزراعي يتميز بالتخصص في الإنتاج وخضوعه لعوامل الطبيعة، كنعوية التربة التي تفرض منتج زراعي معين، بالإضافة إلى التأثير بالموسمية الإنتاجية كما أن الإنتاج الزراعي لا يعرف النمطية مثل الصناعة، بالإضافة إلى اختلاف وسائل الإنتاج.

وفي الجزائر تعرض القطاع الزراعي إلى تغيرات هامة خلال الأربع العشرية الأخيرة بسبب تغيير الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرفت الزراعة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبر مراحل مختلفة، وعرفت التنمية الزراعية في الجزائر تحولات وتطورات وذلك تبعا للتحويلات السياسية والاقتصادية، وذلك ابتداء من التنمية الزراعية في ظل التسيير الذاتي عقب استقلال الجزائر، ثم إلى الثورة الزراعية سنة 1971 ورفع شعار "الأرض لمن يخدمها"، ثم جاء قانون إعادة الهيكلة سنة 1981 والذي من خلاله تم تنظيم المزارع الفلاحية وإعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا، وخلال هذه المراحل أدرجت برامج تمويل التنمية الزراعية ضمن مخططات التنمية الوطنية، إلا أن الانجازات لم ترق إلى مستوى الطموحات الرسمية رغم انجاز العديد من المشاريع والاستثمارات الزراعية. ولم تولى التنمية الزراعية الأهمية التمويلية اللازمة إلا بعد سنة 2000 التي تميزت بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي يندرج ضمن مسعى الدولة في إعادة تأهيل المستثمرات الزراعية والنهوض بالقطاع الزراعي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها تغير المناخ وتأثيره على الزراعة. وذلك من خلال دعم العديد من البرامج الرامية إلى تحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي. لتتواصل الإصلاحات في سنة 2009 من خلال برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يمتد من 2009 إلى 2013، وهو يعتبر امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي انقسم إلى شقين، شق مرتبط بالتطوير، ويهدف إلى دعم الاستثمارات الزراعية الإستراتيجية، ومن أجل استعمال عقلائي للقدرات المتوفرة في كل منطقة، وشق ثاني مرتبط بالتجديد الريفي يهدف إلى

المقدمة

المحافظة على الأراضي الزراعية ومهمتها الإنتاجية ونتمين الموارد الطبيعية وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامّة المتوفرة في تلك المناطق. وتم اعتماد العديد من الصناديق لتمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وكذا التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، أهمها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى مختلف هيئات وأجهزة الحكومة الموجهة لدعم الشباب وتمويل مختلف القطاعات. وكل هذا في ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين والذي انعكس في صور تمويل استثمارات الزراعة المستدامة، وأصبح لزاما على الجزائر أن تكون تنميتها الزراعية تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية وكذا نصيب الأجيال القادمة من الثروة.

وتعتبر ولاية قالمة من الولايات الزراعية الهامة في البلاد وذلك لما تتوفر عليه من أراضي زراعية خصبة وتوفرها على المياه السطحية والباطنية، وكذا اليد العاملة الزراعية، ومختلف المقومات الزراعية التي تمكن الولاية من تبني سياسات تطبيق التنمية الزراعية المستدامة، من خلال توفير الصيغ التمويلية اللازمة للمستثمرين الزراعيين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

أولا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في محدودية وعدم وضوح أثر وإسهامات الخدمات التمويلية والإقراضية التي تقدمها مختلف الجهات المعنية في ولاية قالمة من أجل تعزيز استدامة المشاريع الزراعية الممولة بشكل عام، وبالتالي تعزيز التنمية الزراعية المستدامة بشكل خاص، وبناءا على ذلك فإن البحث يسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري بصفة عامة وولاية قالمة بصفة خاصة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها تغيرات المناخ على القطاع الزراعي؟

المقدمة

والإجابة على إشكالية البحث تتمثل في الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل سياسة الدعم التي انتهجتها الجزائر في الألفية الثالثة عملت على تحفيز وتشجيع الاستثمار الزراعي واستدامته؟

- ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي بولاية قالمة؟

- ما نوعية المشاريع الزراعية الممولة في ولاية قالمة؟

- هل هناك تفاعل بين المزارعين والمرشدين الزراعيين من أجل توعيتهم بمتطلبات الزراعة المستدامة؟

- فيما تتمثل مختلف الصيغ التمويلية التي يتيحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الزراعي؟

- ما هي البرامج المدعمة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي في ولاية قالمة؟

- ما هي مساهمة مختلف أجهزة الدولة الداعمة في تمويل القطاع الزراعي بولاية قالمة؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية السابقة تم وضع مجموعة من الفرضيات، تتمثل في:

- للقطاع الزراعي في ولاية قالمة إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

- لمزارعي ولاية قالمة توجهات ايجابية نحو الزراعة المستدامة.

- وجود علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين توجهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة وبين العوامل

الشخصية والاجتماعية المتمثلة في المستوى التعليمي، العمر والمهنة الأساسية.

- من الممكن أن يكون لأساليب الدعم التقني والمالي دور في تغيير أساليب الإنتاج الزراعي من التقليدي

إلى الحديث المستدام.

- للدولة دور كبير في استدامة القطاع الزراعي، من خلال سياسة الدعم والتمويل التي انتهجتها مع بداية

الألفية الثالثة، ودعم مختلف البرامج ذات الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة.

المقدمة

- هناك علاقة ترابطية بين نتائج الدراسة الإحصائية في مدى اتجاه المزارعين نحو تطبيق الزراعة المستدامة وبين توجهاتهم نحو الاستثمارات الزراعية.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول مكون أساسي ومركزي من مكونات التنمية الزراعية وهو الاستدامة، حيث لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية وفعالية شاملة في الوقت الحالي من دون تحقيق الاستدامة، التي أصبحت مطلبا ملحا لكافة الجهات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية الزراعية سواء كانت محلية، إقليمية أو دولية، وأصبح تحقيق هذه الاستدامة يشكل مقياسا ومؤشرا واقعا على مدى نجاح وفعالية كافة الخطط والبرامج والأدوات التنموية. وبالتالي أصبح لزاما على الدولة توفير الصيغ والمجالات التمويلية المناسبة لهذا القطاع بشكل عام ولاستدامته بشكل خاص.

إن هدف تحقيق التنمية المستدامة في المجال الزراعي يكتسب أهمية استثنائية متزايدة نظرا لدور الزراعة ومكانتها كقطاع إنتاجي اجتماعي حيوي ورافد أساسي للأمن الغذائي. وفي هذا السياق وانسجاما مع الأولويات التنموية في ولاية قالمة والحرص على تعزيز فعالية وأثر الأنشطة التمويلية في مجال التنمية الزراعية المستدامة. من أجل ذلك دأبنا على دراسة وتحليل أثر الصيغ التمويلية المختلفة في مجال الاستثمارات الزراعية على التنمية الزراعية المستدامة، وذلك سعيا على تعزيز الدور التنموي للتمويل من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وبالأخص مجالات الزراعة المستدامة.

رابعا: أهداف البحث

على ضوء إشكالية البحث والأسئلة المنبثقة عنها، واستنادا إلى هدفها العام المتمثل في الوقوف على مدى مساهمة مصادر التمويل الزراعي في ولاية قالمة على تعزيز التنمية الزراعية المستدامة، فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

المقدمة

- إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها ولاية قالمة، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي من الزراعة التقليدية إلى الزراعة المستدامة.
- التعرف على مدى اعتماد المشاريع الزراعية الممولة على المصادر المحلية الموجودة في الولاية.
- التعرف على مدى اهتمام المستثمرين الزراعيين بواقع الزراعة المستدامة في الولاية.
- معرفة مدى اعتماد المشاريع الزراعية الممولة على الأسمدة العضوية والمكافحة الحيوية.
- الوقوف على مصادر المياه المتاحة ومدى سعي الولاية نحو استدامته من خلال توفير نظم الري الحديثة.
- إبراز مختلف الصيغ التمويلية المتاحة لتمويل الاستثمارات الزراعية المستدامة بولاية قالمة.
- التطرق إلى مدى مساهمة أجهزة الدولة في تمويل الاستثمارات الزراعية.

خامسا: أسباب البحث ودوافعه

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع والبحث فيه، مايلي:

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي والوقوف على مقوماتها التنموية في ولاية قالمة التي تعتبر من الولايات الزراعية بامتياز في الجزائر.
- تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتوجه العالم نحو الاستدامة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية بما فيها التنمية الزراعية من أجل تفادي الآثار السلبية من خلال العلاقة الترابطية بين كل من الزراعة والبيئة من جهة والزراعة والتغير المناخي من جهة أخرى.
- التعرف على التطورات التي عرفتتها سياسة الاستثمار والدعم الزراعي في الجزائر، لتطوير وتنمية القطاع الزراعي وما نتج عن ذلك من برامج تهدف إلى استدامة القطاع.

المقدمة

سادسا: الدراسات السابقة

بالرغم من أهمية موضوع الاستدامة في القطاع الزراعي وكيفية تمويلها، إلا أنه عند مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع لوحظ أن هناك ندرة نسبية في تلك الدراسات السابقة المتعلقة بالجانب التمويلي للزراعة المستدامة في الجزائر، وذلك لحدثة الموضوع، لكن هناك دراسات قامت بتحليل سياسات الدعم الزراعي في الجزائر والتي ركزت على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كونه أهم مخطط اهتم بالتنمية الزراعية المستدامة، وتتمثل أهم هذه الدراسات فيما يلي:

1-القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،(2012): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد الباحث "غردي محمد"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، حيث تناولت الدراسة الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها، والتطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى تأثيرها على الاستثمارات الزراعية من خلال التطرق إلى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات وإبراز أهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

2- تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980 - 2009)،(2014): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد الباحث "زهير عماري"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث تناولت الدراسة التحليل الاقتصادي القياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 - 2009، وذلك بغية تشخيص القطاع الفلاحي الجزائري وإلى مدى استطاع التأقلم مع الإصلاحات التي شهدتها منذ تراجع دور الدولة وتحرر أهم النشاطات المؤطرة للعمل الإنتاجي.

المقدمة

3- تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج

(2006): من إعداد الباحثة "سلطانة كتفي"، أطروحة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض

الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، حيث تناولت الدراسة مدى إقبال العالم الفلاحي

والريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل ودعم الاستثمار في إطار المخطط الوطني

للتنمية الفلاحية، وذلك من خلال دراسة تطبيق نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وما مدى فعاليته

على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي عامة.

4- دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة

حالة ولاية تيارت، (2012): من إعداد الباحث "تور محمد لمين"، أطروحة ماجستير في إطار مدرسة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر

بلقايد، تلمسان، حيث تناولت الدراسة مدى فعالية الميزانية العامة للدولة في تطوير القطاع الفلاحي

والريفي من أجل تحويله إلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وجعله كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات

كذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الموازنة

العامة، أدوات السياسة المالية، وتحليل تقييم السياسات المالية المتعلقة ببرامج التنمية المستدامة في

المجال الفلاحي. وكذا التعرف على القرارات المرتبطة بالاستثمارات في تنمية وتطوير ميزانية

القطاع الزراعي.

سابعاً: منهج البحث

سلكنا في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية

التي يطرحها الموضوع واختبار الفرضيات وذلك ابتداء بالمقدمة وانتهاء عند النتائج والتوصيات، فكان

المنهج المتبع متمثلاً في جانبين:

1- منهج الجانب النظري: ويقوم على أساس:

المقدمة

أ- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال عرض تفصيلي لجوانب التنمية الزراعية المستدامة والمجالات الاستثمارية التي يمكن تطبيقها فيها، مع دراسة مختلف الصيغ التمويلية المتاحة للقطاع الزراعي.

ب- المنهج التاريخي: من حيث سرد مسار التنمية الزراعية في الجزائر انطلاقا من سياسة التسيير الذاتي عقب الاستقلال إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، وكذا سرد تاريخي لكل من التنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة.

2- منهج الجانب التطبيقي: وقد تمثل في:

1- منهج دراسة الحالة: تم الاعتماد فيه على الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعطيات حول مدى توجهات ومعرفة المزارعين في الولاية على طرق الزراعة المستدامة ومدى تطبيقها، حيث تم إعداد الاستبيان وتضمينه العناصر والمؤشرات الرئيسية للاستدامة في المجال الزراعي. وتم اختبار الاستبيان ميدانيا ثم تم تعديله على ضوء نتائج الاختبار الميداني، حيث تم فرز عينة عشوائية مكونة من 100 مزارع مبحوث من مجتمع البحث، المكون من مجموع المزارعين في ولاية قالمة. وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات والمعلومات ومعالجتها. بالإضافة إلى إتباع المنهج التحليل كذلك في تحليل الإحصائيات والمعطيات الخاصة بتمويل القطاع الزراعي في ولاية قالمة من مختلف الهيئات وأجهزة الحكومة الداعمة والممولة.

ثامنا: مجتمع الدراسة وحدوده

يتميز مجتمع البحث بالاتساع ولكن هناك بعض المحددات الواجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع هذا المجتمع وهي:

1- المحدد البشري: وهو عبارة عن الفئة المستهدفة التي سوف يتناولها البحث وصلتها لوثيقة بالمشكلة وهذه الفئة تتمثل أساسا في مزارعي ولاية قالمة.

المقدمة

2-المحدد المكاني: انحصرت الدراسة في إقليم ولاية قالمة ودراسة أهم المناطق ذات العلاقة القوية المباشرة بمشكلة موضوع البحث من حيث أهم مناطق الإنتاج.

3- المحدد الزمني: تنصب هذه الدراسة على الفترة المحصورة ما بين سنة 2010 وسنة 2014، وهي الفترة التي شهدت تطبيق برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي منذ سنة 2009 ، الذي يعتبر كامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

تاسعا: صعوبات البحث

أثناء إعدادنا لهذا البحث واجهتنا بعض الصعوبات منها ما تعلق بالموضوع في حد ذاته كون الفكرة حديثة، وكذلك حداثة الجانب التطبيقي، الذي ضم جزأين الأول خاص بدراسة الحالة من خلال استبيان ومقابلة المزارعين، وما في ذلك من صعوبة، والجزء الثاني خاص بتحليل الإحصائيات والمعطيات المتحصل عليها من الزيارات الميدانية لمختلف الهيئات الرسمية ذات العلاقة بالقطاع، وهو أمر في غاية الصعوبة خاصة أن الأمر تعلق بالتمويل والحصول على مبالغ مضبوطة.

عاشرا: هيكل البحث

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وجزأين نظري وآخر تطبيقي وخاتمة. حيث قسمنا الجزء النظري إلى بابين، تناولنا في الباب الأول التأصيل النظري للتنمية الزراعية المستدامة من خلال ثلاثة فصول، الفصل الأول تناولنا فيه ماهية النشاط الزراعي، والفصل الثاني الإطار النظري للتنمية الزراعية، أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة التنمية الزراعية المستدامة.

أما الباب الثاني فقد درسنا فيه تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة من خلال تطرقنا إلى الإطار النظري للاستثمار الزراعي في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فخصصناه لمجالات استثمارات الزراعة المستدامة، والفصل الثالث لتمويل الاستثمار الزراعي.

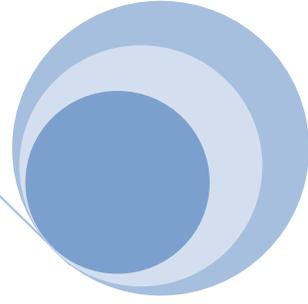
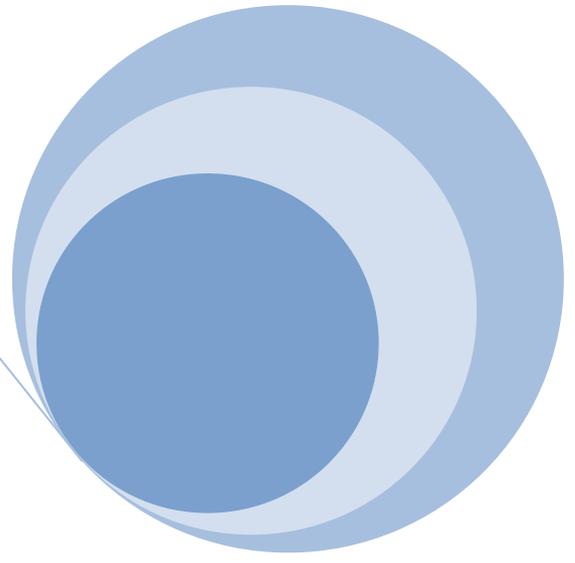
المقدمة

أما الجزء التطبيقي في البحث فقد ضم كذلك بايين، بحيث تعرضنا في الباب الأول لتمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية، حيث تطرقنا فيه خلال الفصل الأول إلى دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة، أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للزراعة، لنتطرق بعدها في الفصل الثالث إلى تمويل الزراعة المستدامة من خلال القرض المدعم.

أما الباب الثاني فقد درسنا فيه تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي، وذلك من خلال تطرقنا في الفصل الأول إلى دعم الموارد الطبيعية من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة دعم الإنتاج الزراعي وتطوير الإنتاجية لولاية قالمة للفترة 2014/2010، أما الفصل الأخير فدرسنا فيه دعم الأساليب التقنية في الزراعة المستدامة لولاية قالمة للخماسي 2014/2010.

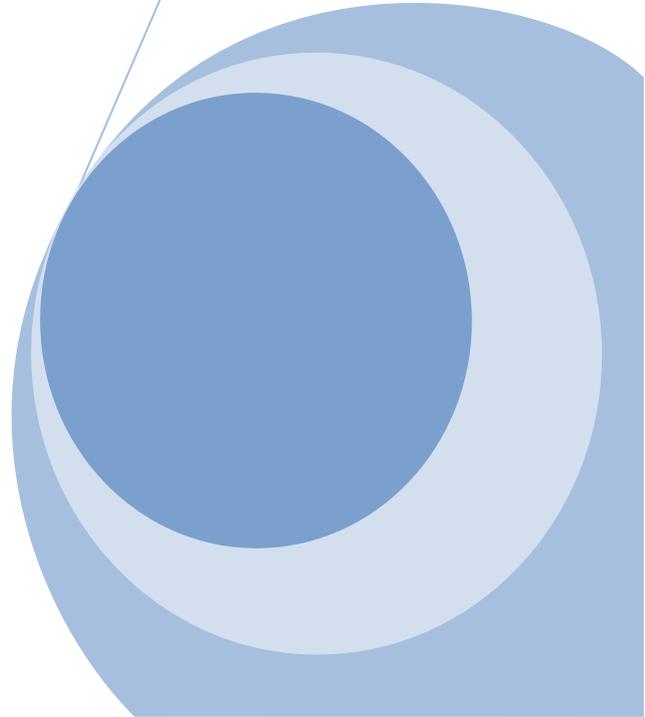
وفي الأخير خاتمة عامة تضم أهم النتائج والتوصيات المقترحة.

الجزء النظري



الباب الأول:

التأصيل النظري للتنمية الزراعية المستدامة



مقدمة:

خلال الفترة الممتدة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية يتمثل في التنمية الشاملة، والتي تعني تلك التنمية المهمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، أي أنها تهتم بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، والسمة التي غلبت على هذه التنمية هي النهوض بكل القطاعات الاقتصادية، فكان للقطاع الزراعي أهمية قصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم الدول، ومازال يعتبر مؤهلا لأداء دوره كقطاع رائد في التنمية الاقتصادية، إذ تعد الزراعة مصدر لرزق الغالبية العظمى من السكان، فضلا عما تساهم به في دعم الدخل القومي والصادرات وما ينتجه من غذاء ومواد خام، وما يوفره من فوائد لازمة لنمو وازدهار القطاعات الأخرى، لاسيما القطاع الصناعي الذي تربطهما علاقة قوية وكلاهما يكمل الآخر.

ونظرا لتمييز قضايا التنمية الزراعية بالشمولية والتكامل مع قضايا التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر عليها وتتأثر بها، فإن قضايا التنمية الاقتصادية والزراعية يجب أن ينظر إليها من منظور واحد وشامل. ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وإدراكه بأن نموذج التنمية التقليدي لم يعد مستداما، بعدما ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي والإنتاجي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي، الاحتباس الحراري، تلوث الماء والهواء... الخ، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، مما دفع بعدد من منتقدي النموذج التنموي التقليدي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

فتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم "التنمية المستدامة"، والتي ارتبط ظهورها بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهما الإنتشار الواسع والمتزايد للفقر، والتدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما إتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغ وجهود أكبر في مشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار، وهذا التناقض القائم بين حماية البيئة وتمويل المشاريع المدمرة لها في نفس الوقت هو الذي سبب الحاجة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة، فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية. أدى ظهور التنمية المستدامة إلى فتح الباب أمام وجهات نظر جديدة أدت إلى التخصص في هذا المفهوم وظهور أنواع عدة لها كالتنمية البشرية المستدامة، التنمية البيئية المستدامة وغيرها... ومن أهم هذه الأنواع - والتي هي جوهر دراستنا - نجد التنمية الزراعية المستدامة، حيث تنامي هذا المفهوم خاصة بعد ظهور مستجدات كثيرة في الأفق زادت من الأهمية النسبية للزراعة، والمتمثلة في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه، وتحقيق إنجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا، تطورا وإنتاجا، هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر، تلوث التربة، المياه والهواء، تدمير المراعي، وكذا بروز العلاقة الترابطية بين كل من الزراعة والبيئة من جهة، والزراعة والتغير المناخي من جهة أخرى.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ونظرا لأهمية الموضوع ارتأينا أن ندرسه من الناحية النظرية في ثلاث فصول رئيسية، تتمثل في:

الفصل الأول: ماهية النشاط الزراعي

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الزراعية

الفصل الثالث: مدخل مفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة

مقدمة:

يعتبر النشاط الزراعي من أهم النشاطات الاقتصادية التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم وعبر مختلف الأزمنة، حيث لا يمكن لأي شعب من الشعوب أن يعيش بدونها مهما وصلت درجة التطور والتقدم لديه، وهذا نظرا لأهميتها في لا الاستراتيجية التي تتمثل في توفير الغذاء الذي يعتبر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان، هذا بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في توفير المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات وامتصاص مخرجات العديد من الصناعات.

من أجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

المبحث الأول: مفهوم النشاط الزراعي

المبحث الثاني: خصائص الزراعة

المبحث الثالث: الأنماط المختلفة للزراعة

المبحث الأول: مفهوم النشاط الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد لأي دولة، فهو يمثل أحد الموارد الهامة للدخل القومي، حيث يقع على عاتقه تلبية احتياجات السكان المتزايدة، وكذا احتياجات العديد من القطاعات الأخرى أهمها الصناعة، وذلك كخط خلفي تعتمد في مدخلاتها على المنتجات الزراعية، هذه الأخيرة التي تتسم عن بقية المنتجات الاقتصادية الأخرى بعدد من الخصائص الموجودة مجتمعة فيها وفي النشاط الزراعي فقط.

المطلب الأول: تعريف الزراعة

تنتمي الزراعة إلى مجموعة الأنشطة الأولية التي تشمل قطاع الزراعة، الرعي، الغابات، الصيد البحري والبري والتعدين، وذلك حسب تصنيف مكتب العمل الدولي للأنشطة الاقتصادية (L.L.O) التابع للأمم المتحدة⁽¹⁾.

وكان لاكتشاف الزراعة وتطورها خطوة كبيرة في سبيل الحضارة، لذلك يصعب وضع تعريف شامل لها، ومن ثم تعددت التعريفات، والتي من أهمها:

1- المفهوم الضيق: كلمة زراعة مشتقة من كلمتين: "AGER" وتعني الحقل أو التربة، كلمة "CULTURE" والتي تعني العناية أو الرعاية، وعلى ذلك فإن مصطلح الزراعة "AGRICULTURE" يقصد بها العناية بالأرض أو التربة⁽²⁾.

¹- يبين هذا التصنيف عشرة مجموعات كبرى للنشاط بما فيها مجموعة ليس لها نشاط، أما المجموعات التسع الرئيسية هي: المجموعة صفر: (الزراعة، الغابات، الصيد البحري والبري والتعدين)، المجموعة الأولى: (المناجم و المحاجر)، المجموعة الثانية: (الصناعات التحويلية)، المجموعة الثالثة: (التشييد و البناء)، المجموعة الرابعة: (الكهرباء، الغاز، المياه والخدمات الصحية)، المجموعة الخامسة: (التجارة، البنوك و التأمين)، المجموعة السادسة: (النقل، المواصلات و التخزين)، المجموعة السابعة: (الخدمات)، المجموعة الثامنة: تشمل أنشطة غير واضحة.
²- بكري كامل ، يونس محمود و مبارك عبد المنعم ،(1986): الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية: لبنان، ص ص 74، 75.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

2- المفهوم الواسع: الزراعة بالمفهوم الواسع تشمل كل الجهود الإنتاجية للإنسان المستقر نسبياً

لزيادة وتحسين نمو النباتات باختيار أحسن البذور والأسمدة وإعطاء النبات كميات المياه التي يحتاجها⁽¹⁾

وتشمل الزراعة أعمال أخرى أهمها⁽²⁾:

أ- رعاية الحيوان وتربيته، وهي من أهم فروع الزراعة، وتزدهر حيث تتوفر الأراضي الرخيصة، رأس

المال والمعرفة الفنية، وذلك بغية الاستفادة من منتجاتها كالحليب، الصوف، اللحم، الجلود، وغيرها...

ب- العناية بالأشجار (البستنة)، وهي من الزراعات المتخصصة وتتطلب خبرة فنية ورأس المال، وتعود

على القائمين بها بعائد مرتفع.

ج- العناية بالغابات وهي عملية هامة في العديد من البيئات.

د- أعمال أخرى مثل تربية الأسماك جمع الفراء وصيد الحيوان.

هـ- تشمل الزراعة كذلك أي عمل يجري بالمزرعة كإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو

الوسطاء.

وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة على أنها: "كل عمل الغرض منه السيطرة على

قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية⁽³⁾.

وتعتبر الزراعة كعلم اقتصاد، حيث أنها أحد فروع الاقتصاد (الاقتصاد الزراعي)، الذي يهتم بتطبيق

النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عملياً لتحقيق أعلى غلة ممكنة وأحسن نوعية مرغوبة بأقل

تكلفة ممكنة دون الإضرار بخواص المواد الزراعية والمواد القومية الأخرى⁽⁴⁾.

¹- عرفات إبراهيم فياض، (2011): الاقتصاد السكاني، الطبعة الأولى، دار البداية: عمان، ص 143

²- جواد سعد العارف، (2010): الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الراية: عمان، ص 81

³- جواد سعد العارف، (2010): التخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الراية: عمان، ص 43، 44

⁴- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 54-56

الباب الأول: التأصيل النظري للتنمية الزراعية المستدامة

والزراعة كمهنة هي الإدارة التنظيمية للعوامل الداخلية في المزرعة، والتي تحدد الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الزراعية المختلفة فيها، وتهتم بإدارة المزرعة⁽¹⁾.

أما الزراعة كصناعة فينظر إليها كغيرها من الصناعات التي تنتج السلع الضرورية لإشباع حاجات المستهلكين مع الفارق الوحيد أن الزراعة تهتم بالتنمية والتربية، بينما تهتم بقية الصناعات بالاستخراج أو بالصنع كتحويل المواد الأولية والمنتجات المصنعة إلى منتجات كاملة الصنع وجاهزة للاستهلاك كما أن الوحدة الإنتاجية في الزراعة هي المزرعة أو الحقل، بينما تكون الوحدة الإنتاجية في الصناعات الأخرى هي المنجم، المعمل أو المصنع⁽²⁾.

والزراعة كفن هي عبارة عن الاستعانة بمجموعة من العمليات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات، وتتميز هذه العمليات بتنوعها، فهي تشمل الري والصرف للتحكم في رطوبة التربة وتسوية الأرض وتدرجها لتحسين وتمهيد سطحها ومنعها من الانجراف⁽³⁾.

وقد عرفت كذلك الزراعة على أنها: علم، فن، مهنة ومهارة استثمار الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية، وهي طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش⁽⁴⁾.
وحسب القانون الجزائري يعتبر نشاطا زراعيا مايلي⁽⁵⁾:

أ- كل استغلال للأماكن الريفية التي تجلب مداخيل.

ب- كل ربح ناتج بالنسبة للمستغل عند بيع أو استهلاك المنتجات الزراعية، ويندرج ضمنها المداخيل الناتجة عن الإنتاج الغابي.

¹- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص ص 55

²- المصدر نفسه، ص 56

³- عن موقع الجغرافيا: دراسات و أبحاث في الجغرافيا WWW.SWIDEG.ARABBLOGS.COM تاريخ الاطلاع: 2012/11/05

⁴- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره ، ص 81

⁵- منصور بن أعمار، (2010): الضرائب على الدخل الإجمالي حسب تعديلات قانون المالية ، دار هومة: الجزائر، ص ص 103، 104

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ج- بالإضافة إلى نشاط تربية الحيوانات التي تشمل الغنم، البقر، الإبل الماعز، الخيول، تربية الطيور الدواجن، النحل، المحار والأرانب.

ولكي تكون الطيور والأرانب ضمن نشاطات تربية الحيوانات، يجب أن تمارس من قبل المزارع نفسه في مزرعته، وإلا تكون تحت غطاء صناعي، أو تصبح مداخلها متعلقة بصنف الأرباح الصناعية والتجارية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للزراعة

عرف الإنسان حرفة الزراعة منذ أقدم العصور، وقد مرت بتطورات تاريخية متتالية قبل أن تصل إلى ما عليه الآن تمكن الإنسان من خلالها من التغلب تدريجياً على صعوبات الطبيعة، ونجح إلى حد كبير في السيطرة على البيئة التي يعيش فيها، وأصبح أكثر قدرة على استغلال الغطاء النباتي الطبيعي والثروة الحيوانية، ويمكن تقسيم مراحل تطور الزراعة عبر العصور كالتالي:

أولاً- مرحلة ما قبل العصور (الأنظمة البدائية): امتد هذا العصر على ما يقارب 19 ألف سنة⁽¹⁾، وانقسم بدوره إلى ثلاثة مراحل:

1- مرحلة الوحشية: شملت هذه المرحلة عملية قطع الأخشاب جمع والتقاط النباتات المختلفة من الغابات، وصيد الحيوانات والأسماك. وكان العمل آنذاك يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط، أما التبادل فلم يكن معروفاً⁽²⁾.

2- مرحلة البربرية (الهمجية): تم في هذه المرحلة اكتشاف الزراعة، عندما لاحظ الإنسان أن سقوط الثمار من الأشجار على الأرض يؤدي بعد مدة إلى ظهور النباتات، فأدرك العلاقة بين بذور الثمرة

¹- خبابة عبد الله، بوقرة رابع، (2009): الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية ص 35

²- محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس اسماعيل، (1970): الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية: لبنان، ص 30-31

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وظهور النباتات، فظهر عهد جديد هو سيطرة الإنسان على الطبيعة⁽¹⁾، فزاد ارتباطه بالأرض وعمل على تنمية المنتجات من النباتات والحيوانات المستأنسة بما يوفر حاجته الغذائية⁽²⁾.

وقد صاحب ظهور الزراعة عدة تغييرات أهمها⁽³⁾:

أ- ظهور تقسيم العمل حيث تخصص البعض في الزراعة، والبعض الآخر في الصيد.

ب- ظهور المبادلات، حيث يأخذ كل واحد من إنتاج الآخر مقابل اعطائه ما يفيض من إنتاجه.

ج- مزاوله نشاط الرعي من خلال استئناس بعض الحيوانات، مثل الماعز والحصان، ثم اتجه بعد ذلك إلى تنظيم الزراعة البدائية، حيث استعان بالحيوانات لمساعدته على حرث الأرض، و بدأ بشق القنوات لتوصيل المياه إلى الأراضي البعيدة.

د- كانت ملكية الأرض للجماعة، حيث كانت مقسمة بين العشائر، ولكل عشيرة أراضي سواء كانت مخصصة للري أو للزراعة.

ثانيا- مرحلة العصور القديمة (نظام الرق): عرف هذا النظام في دول الشرق ولاسيما في القرنين الرابع والثاني قبل الميلاد⁽⁴⁾، ولعبت الظروف الطبيعية والتاريخية فيها دورا هاما في إيجاد النموذج المميز للمجتمعات العبودية الشرقية. فسهولة أراضي مصر، العراق، الهند والصين، وامتداد أنهار عظيمة كالنيل ودجلة والفرات والغانج واليانكستي تونج مكنت هذه البلدان من تطوير واستعمال أدوات الحفر النحاسية في الزراعة، وكان لهذه البلدان السبق في تطوير العمل الزراعي قبل البلدان الأوروبية التي تميزت بقسوة مناخها وصعوبة تربتها والتي تطورت فيها الزراعة لاحقا بعد اكتشاف الأدوات الحديدية⁽⁵⁾.

¹- يسري محمد أبو العلاء، (2007): علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية ص 159

²- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زك، (1995): مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية ص 19

³- يسري محمد أبو العلاء، المصدر سبق ذكره، ص ص: 159-162

⁴- علي وهب، (1996): مقومات الإنتاج و الإنماء الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني: بيروت، ص 66

⁵- عبد الله ساقور، (2004): الاقتصاد السياسي، دار العلوم ، عنابة: الجزائر، ص 45

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تم استخدام العبيد في المجال الزراعي والرعي، حتى أصبحوا كأيدي عاملة مهمة تؤثر في الإنتاج الاقتصادي، ومن أبرز أنظمة الرق في التاريخ نجد :

1-النظام الفرعوني: ابتداءً من 2000 ق.م، كان المزارعون يمثلون الطبقة الدنيا في المجتمع، وكانت جميع الأراضي ملكاً للفرعون، وكانت موزعة بين قسم البلاط، الأشراف والمعابد⁽¹⁾.

2- النظام اليوناني: وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث كانت الزراعة من أبرز الأنشطة الاقتصادية السائدة، وقد شغلت مساحة قدرها 20% من اقليم الدولة، وتم تقسيمها إلى وحدات إنتاجية زراعية كالتالي⁽²⁾:

أ-وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة، إلا أنها من أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية، والعبيد والعملاء الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

ب- وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة ويملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

ج- الوحدات: وهي التي يستخدم فيها عبيد الدولة لقاء الحصول على جزء معين من الإنتاج.

3- النظام الروماني: وجد هذا المجتمع ما بين القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد، ويعتبر هذا النظام أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي القائم على الرق، وفيه تعتبر الزراعة نشاط اقتصادي أساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المأمون، وكان الرق هم أساس النشاط الاقتصادي. بدأت الزراعة في الامبراطورية الرومانية على شكل مزرعة عائلية صغيرة، وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويزيد معها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

¹- علي وهب ، المصدر سبق ذكره، ص ص 66-68

²- خبابة عبد الله، بوقرة رابع، المصدر سبق ذكره، ص 39

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وتخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، وبالتالي تطور الإنتاج من هدف اشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتحقيق الربح. وعندما اتسعت الفتوحات الرومانية انتقلت الامبراطورية من النظام الزراعي إلى التجاري، مما أدى إلى بروز طبقة المزارعين الكبار وأصحاب رؤوس الأموال واختفاء الطبقة المتوسطة من المزارعين⁽¹⁾.

وقبل نهاية الامبراطورية الرومانية وانهارها أدرك سادة العبيد مدى تأثير الجوانب السلبية لعمل الرقيق في انقاص الإنتاج في أراضيهم نظرا لانعدام الحافز في الإنتاج، الأمر الذي أدى بهم إلى توزيع أراضيهم على الرقيق وعامة الشعب وكانوا يسمون "المعمرين"، وذلك مقابل تقرير بعض الحقوق عليهم حيث نجح ملاك الأراضي في إيجاد مصلحة العاملين لديهم لزيادة الإنتاج، وكان هذا ايذانا بظهور نظام جديد ساد أوروبا طوال ما يزيد عن 10 قرون، وهو "النظام الإقطاعي"⁽²⁾.

ثالثا- مرحلة العصور الوسطى: يمكن تقسيم مرحلة العصور الوسطى إلى مرحلتين، شملتا نظامين بارزين في التاريخ هما:

1-مرحلة النظام الإقطاعي: بعد انحلال نظام الرق وسقوط دول وإمبراطوريات العبودية والإمبراطورية الرومانية، جرى تطور تاريخي هام في أوروبا تميز ب بروز النظام الإقطاعي⁽³⁾، حيث قامت القبائل الجرمانية بتقسيم الأراضي إلى دول وممالك متعددة، يرأس كل منها ملك، قام بتوزيع أراضي زراعية ضخمة على الأمراء الذين وزعوا جزءا منها على طبقة النبلاء، وكان للكنيسة كذلك مساحات واسعة من الأراضي وفي داخل تلك الممالك الصغيرة بدأ الفلاحون الصغار يتنازلون عن أراضيهم لأمراء وكبار الملاك مقابل حمايتهم وتخلصا من أعباء الديون والضرائب⁽⁴⁾.

¹- المصدر نفسه، ص ص 40،41

²- يسري محمد أبو العلا، المصدر سبق ذكره، ص ص 165،166

³- عبد الله ساقور، المصدر سبق ذكره، ص 48

⁴- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، المصدر سبق ذكره، ص 44

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

كان الاقتصاد الإقطاعي اقتصاد لصيق بالأرض أو الزراعة، حيث كانت الأرض هي المصدر الوحيد للحصول على منتجاته الضرورية لإشباع حاجات السكان، لهذا كانت الزراعة هي النشاط الرئيسي للاقتصاد⁽¹⁾، وحتى النشاط الصناعي الموجود آنذاك كان تابعا للنشاط الزراعي من خلال صناعة الأدوات الزراعية، وبذلك تلاشت المدن وانتهت بسيادة القرى عليها⁽²⁾.

كان الاقتصاد الإقطاعي قائما على مبدأ الاكتفاء الذاتي، حيث لم يكن القصد من الإنتاج هو عرض المنتجات في السوق أو تحقيق الربح وإنما هو اشباع حاجات سكان الإقطاعية، أي أنه كان اقتصاد مغلق، لكن مع الوقت لم تستطع الإقطاعية توفير المعيشة لسكانها في كافة الأحوال فكانت المجاعات تتكرر كلما مر موسم زراعي رديء ولم يمكن التغلب عليها عن طريق الاستيراد من الإقطاعيات الأخرى لأن المبادلات بينها كانت نادرة، وطرق النقل والمواصلات رديئة جدا⁽³⁾.

تم تطبيق نظام للزراعة يدعى "نظام القنانة" أو "رق الأرض" يتم فيه تقسيم أراضي الإقطاعية إلى ثلاثة أقسام مختلفة الأحجام كالتالي:

أ- أرض الإقطاعي: يحتفظ بها السيد لنفسه ويستغلها لمصلحته الخاصة وتسمى أرض "الدومين"، ويلتزم المزارعون بزراعتها له دون أجر⁽⁴⁾.

ب- أراضي الحيازات: يوزعها السيد على المزارعين، حيث يقوم كل مزارع بحيازة وزراعة عدد من الأقسام تكون متفرقة من الإقطاعية، وبهذا كان تنظيم الحيازة الزراعية يتم على أساس الوحدات الصغيرة⁽⁵⁾.

¹- يسري محمد أبو العلا، المصدر سبق ذكره، ص 171

²- رواء زكي يونس الطويل، (2010): محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار زهران: الأردن، ص 50

³- رواء زكي يونس الطويل، المصدر سبق ذكره، ص 51

⁴- عبد الله ساقور، المصدر سبق ذكره، ص 49

⁵- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، المصدر سبق ذكره، ص 60

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ج- الأراضي العامة: عبارة عن مساحات كبيرة من الغابات والمراعي ويحق للجميع استخدامها بشروط معينة. وتعود ملكية الأرض للسيد الإقطاعي عملاً بالمبدأ الذي ساد طوال العهد الإقطاعي الذي يقول أنه "لا أرض بدون سيد"⁽¹⁾.

2- الزراعة في البلاد الإسلامية: منذ أن جاء الإسلام حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الزراعة وبين منافعها ونهى عن ترك الأرض دون زرع، وحذر من التهاون في الزراعة، مما أدى إلى اتخاذ كافة التدابير نحو الاهتمام بالزراعة، فأدى ذلك إلى توسيع مجالات الرزق وتحسين الوضع الاقتصادي خاصة أن المنتجات الزراعية هي المصدر الأول للمواد الغذائية، وتقدم أهم المواد الأولية للصناعة كالقطن الكتان، الأخشاب الأصباغ، العطور وغيرها... وازداد اهتمام المسلمين بالزراعة بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واستقرت أمورها ويسروا كل السبل لامتلاك الأراضي وتعميرها وزرعها، وأضحى الاهتمام بالزراعة من واجب الأمراء وليس الأفراد فحسب، وذلك لإدراكهم العلاقة بين الازدهار الزراعي وزيادة الخراج، الذي يعتبر من أهم مصادر بيت المال⁽²⁾، فوضع الأمويون نظاماً خاصاً يتعلق بجباية الخراج يتمثل في⁽³⁾:

أ- المحاسبة: أي أن الخراج يجيء وفقاً لمساحة الأرض ونوع الغلة.

ب- المقاسمة: يقضي بأن يخصص جزء من المحصول يقدر بالثلث أو الربع لبيت مال المسلمين.

ج- الإلتزام: أن يتعهد رجل من الأثرياء بخراج قرية أو مدينة أو إقليم لمدة عام كامل، ثم يتولى بنفسه جمع الخراج منهم. وكانت قيمة الخراج تزيد وتنقص تبعاً لاختلاف جودة الأرض، قيمة المحاصيل الزراعية، اختلاف جودة كل محصول ولنظام الري سواء كان من الأنهار أو الآبار أو الأمطار⁽⁴⁾.

¹- يسري محمد أبو العلا، المصدر سبق ذكره، ص 173

²- أحمد عبد الحميد عبد الحق، جهود المسلمين الأوائل للرفق بالزراعة، عن موقع: www.alukah.net/culture/0/6326/ تاريخ الاطلاع: 2012/09/28

³- الزراعة و التجارة في العصر الأموي، عن موقع: www.hslamstory.com/ar/ تاريخ الاطلاع: 2012/09/28

⁴- الزراعة و التجارة في العصر الأموي، المصدر نفسه.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

كما اهتم المسلمون بإصلاح وسائل الري وتنظيفها، بنوا السدود، شقوا القنوات والأنهار، أقاموا الجسور بطريقة هندسية محكمة الاتقان وبدلوا جهودا كبيرة لتجفيف البطائح والمستنقعات وإزالة الأملاح وزرعوا كل أنواع النباتات في التربة الصالحة له، بعد أن درسوا صلاحية كل تربة ومناسبتها لأنواع النباتات المختلفة وعرفوا بعض الطرق المساعدة على سرعة نمو النباتات بحثوا في طبيعة الأراضي وتكوين التربة، فعرفوا السماد لصالح كل نوع من النبات، فزاد محصول الأرض تبعا لذلك، وعرفوا التلقيح واستخرجوا أصنافا جديدة من النباتات، واهتم الأمراء بالمزارعين، مما أعطاهم الدافع للعمل والإنتاج، وكان من نتيجة هذا الاهتمام وتلك الجهود أن نمت الأراضي والثروة الزراعية على طول العالم الإسلامي وأصبحت الزراعة علما له أصوله وقواعده، حتى أن بعض المستشرقين مدح مهارة المسلمين الزراعية فقال: "إنهم أول من نظم ممارستها بقوانين وإنهم لم يقتصروا على العناية بالمزروعات وإنما اعتنوا عناية فائقة بتربية القطاعات وخاصة الأغنام والخيل، وإن أوروبا لتدين لهم بإدخال التجارب الكبرى وجميع أنواع الفواكه الممتازة"⁽¹⁾.

رابعا - مرحلة العصور الحديثة(عصر الرأسمالية والعولمة): شهدت الزراعة الأوروبية مع نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة انهيار نظام الاقطاع نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في أساليب الزراعة والأدوات الزراعية وإقرار الحريات الشخصية والقانونية للمزارعين، واتجاه الزراعة نحو المحاصيل النقدية، والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي⁽²⁾،

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى:

1- تحول الزراعة من الإقطاعية إلى الرأسمالية: بدأ التاريخ الاقتصادي للنظام الرأسمالي باكتشاف العالم الجديد أمريكا سنة 1412 في القرن 15 م، وضبط طرق التجارة البحرية إلى الهند منذ سنة 1428⁽³⁾.

¹- عبد الحق أحمد عبد الحميد، المصدر سبق ذكره.

²- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، المصدر سبق ذكره، ص 79

³- عبد الله ساقور، المصدر سبق ذكره، ص: 54

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وتغير النشاط الاقتصادي السائد حيث سادت وطغت الصناعة بدل الزراعة بسبب ظهور الثورة الصناعية، التي أدت إلى إحلال الآلة محل مجهود الإنسان، فتراجع الريف بسبب نمو المدينة وهجرة المزارعين إليها وحل المشروع الصناعي بدل المزرعة⁽¹⁾، فقد الريف الزراعي استقلاله وارتبط بشباك الرأسمالية فغدا المزارع مجرد تابع في بناء ضخ يواجهه سوقاً مزهراً يؤمن له حاجاته من أسمدة، بذور أدوية زراعية، ألبسة مواد غذائية وآلات كما تستورد الأسواق من الريف الفائض من منتجاته المعيشية كالمحاصيل الغذائية، النقدية والصناعية، لاسيما التي تعتمد على أسواق التجارة والصناعة الرأسمالية، من جهة أخرى تطورت وتقدمت وسائل الإنتاج الزراعي فازدادت إنتاجية العمل وتنوعت المنتجات⁽²⁾. واتجهت الزراعة في عدد من اتجاهات التقدم أهمها:

أ- ظهور الثورة الصناعية: أدى ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا منذ منتصف القرن 18م⁽³⁾، إلى إحداث تحولات جذرية في فنون الإنتاج، حيث حلت الآلات محل مجهود الإنسان والحيوان في العملية الإنتاجية بفضل حركة الاختراعات للآلات الحديثة⁽⁴⁾، والتي أدت إلى تطوير الزراعة حيث تم تحسين أجناس الماشية ووسائل البذور⁽⁵⁾، وإحلال الآلات الزراعي محل اليد العاملة، مما أدى إلى زراعة مساحات واسعة وبجهد بشري أقل⁽⁶⁾.

لكن ظهور الثورة الصناعية لم يكن ليكتب لها النجاح لو لم يسبقها ويمهد لها ثورة زراعية، ترتب عليها تغير في قوى الإنتاج وعلاقاته السائدة في الزراعة، مما أدى إلى رفع الإنتاجية الزراعية لتواجه احتياجات التصنيع⁽⁷⁾، أي أنه كانت علاقة متكاملة بين الثورة الزراعية والثورة الصناعية.

¹- رواء زكي يونس الطويل، المصدر سبق ذكره، ص 78

²- علي وهب، المصدر سبق ذكره، ص 83

³- رواء زكي يونس الطويل، المصدر سبق ذكره، ص 78

⁴- يسري محمد أبو العلا، المصدر سبق ذكره، ص 186

⁵- علي وهب، المصدر سبق ذكره، ص 78

⁶- خبابة عبد الله، بوقرة رابع، المصدر سبق ذكره، ص 79

⁷- عمرو محي الدين، (1975): التخلف و التنمية، دار النهضة العربية: بيروت، ص 78

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ب- اتباع نظام التسميد الصناعي: أدى التقدم العلمي إلى اكتشاف الأسمدة الصناعية مما أعطى الوقت الكافي للمزارعين للتفرغ للأعمال الزراعية، فارتفع مستوى الإنتاجية من ناحية، وزاد التخصص الزراعي وزراعة أنواع جديدة من ناحية أخرى⁽¹⁾.

ج- تحسين وسائل وطرق الصرف: أدى تحسين وسائل وطرق الصرف باختراع نظام شبكة الأنابيب الجوفية الذي نسب إلى فلاح اسكتلندي "Deaston"، وذلك بعد اكتشافه للأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية مع بقاء مستوى المياه في الأرض مرتقعا بعد الري⁽²⁾.

د- تطور نظام الملكية الزراعية: بانتهاء نظام الإقطاع تحول الاتجاه نحو اقرار مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية، خاصة بعد ازدهار الثورة الصناعية وظهور المدن الكبرى الذي كان مصحوبا بزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ودفع المزارعين إلى محاولة زيادة الإنتاج بشتى الطرق، وكان ذلك بالملكية الفردية⁽³⁾.

هـ- الاشراف والمساعدة الحكومية للنشاط الزراعي: لجأت الحكومات الأوروبية إلى مد العون للزراعة بغرض النهوض بها من التخلف في طرق ووسائل الإنتاج والعمل على ازدهار احوال المزارعين المادية والاجتماعية، وذلك نتيجة للأهمية التي يقدمها النشاط الزراعي بالنسبة للاقتصاد القومي.

ومن جملة ما أدت إليه المساعدات في الدول الأوروبية نجد⁽⁴⁾:

أ- القيام بالبحوث العلمية في نطاق توسيع المحاصيل الزراعية وخصائص التربة.

ب- زيادة الاستثمارات في عملية صرف المياه والأسمدة.

ج- قيام الحكومات بشق وإصلاح الطرق وحفر القنوات لتأمين المواصلات، مما أدى إلى ازدهار الزراعة وانتعاش الريف.

¹- خبابة عبد الله، بوقرة رابع، المصدر سبق ذكره، ص 79

²- المصدر نفسه، ص 79

³- خبابة عبد الله، بوقرة رابع، المصدر سبق ذكره، ص 81

⁴- المصدر نفسه، ص ص 84، 85

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

د- تأسيس أول مصرف تعاوني في ألمانيا سنة 1862، ثم توسعت حتى وصلت 425 مصرف سنة 1888، وكانت رؤوس أموالها أغلبها من اموال المزارعين والأغنياء.

هـ- نتيجة لنجاح التجربة الألمانية في الائتمان الزراعي التعاوني انتقلت الفكرة إلى كل من هولندا وسويسرا، فرنسا وبلجيكا، حيث لعبت تلك المصارف دورا كبيرا في مجال مد صغار المزارعين بالقروض قصيرة الأجل.

2- الزراعة في زمن العولمة: شهدت الزراعة تحولات كبيرة في القرن العشرين، خاصة خلال النصف الثاني منه، حيث تطورت أساليب الإنتاج والتخصص، وكان ذلك في كل من الدول المتقدمة والنامية ولكن بدرجات متفاوتة. وادى تقدم قطاع الزراعة في مجال طرق الإنتاج وأساليبه إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية وانخفاض تكاليف الغذاء.

ولقد تأثرت الزراعة كغيرها من النشاطات الأخرى بالتقدم التكنولوجي وسياسات الرأسمالية التجارية والسوق المفتوح وتعرضها في نفس الوقت لبعض القيود السياسية والاقتصادية، فأصبح قطاع الزراعة مطالبا بإنتاج مواد غذائية بتكاليف منخفضة، ويراعى في نفس الوقت الاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة، سلامة الأرض والحيوانات وصحة المستهلك، فظهر مفهوم الزراعة المستدامة.

وفي ظل التطور الذي لحق بالزراعة أصبح المزارعون في معظم دول العالم مطالبين بالاستجابة لعوامل السوق ومراعاة مطالب المستهلك النهائي للمنتج الزراعي. والملاحظ أن التطورات التي مرت بها الزراعة قد غيرت شكلها وحولتها إلى صناعة متعددة الفروع وتجاوزت حدود المزرعة إلى معامل الإعداد والتجهيز، التصنيع، الحفظ والتوزيع، بالإضافة إلى صناعة المخصبات وإمداد المزارعين بها، وتوفير الآلات الزراعية لهم، بالإضافة إلى التسويق، حيث يبدأ النشاط الزراعي بالبذرة سواء الطبيعية أو المعدلة وراثيا، ينتهي بمنافذ التجزئة، وتحول شكل النشاط الزراعي من سلسلة من الحلقات التي كانت تبدأ بالمزرعة وتنتهي بالمستهلك النهائي للسلع الزراعية، إلى شبكة معقدة من موردي مستلزمات الإنتاج

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

والقائمين بعملية التجهيز للسلع المنتجة والمصنعين والمسوقين لها، وفي ظل تطبيق اليات السوق أصبح هناك حرية الاختيار لما يتم زرعه أو بيعه، وتحول الإنتاج الزراعي من إنتاج المواد الأولية الزراعية أو السلع الخام إلى إنتاج السلع على درجة عالية من التخصص، ولتي أصبحت تتحرك في عمليات التطوير لتلبية احتياجات المستهلك⁽¹⁾.

المبحث الثاني: خصائص الزراعة

يتسم النشاط الزراعي عن بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى بعدد من الخصائص الموجودة مجتمعة فيه، حيث لا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة. ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى قسمين: قسم يضم السمات البنائية والخصائص العامة للزراعة، تشترك فيها جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقسم من الخصائص ترتبط بمستوى التقدم الذي وصلت إليه الدولة، ويميز ما بين خصائص الزراعة في الدول النامية وخصائص الزراعة في الدول المتقدمة، وهذه الخصائص هي كالاتي:

المطلب الأول: الخصائص البنائية (النمطية) العامة للنشاط الزراعي

يتميز النشاط الزراعي بعدة خصائص متضمنة في طبيعته البنائية، ومن أهمها مايلي:

أولاً- الزراعة هي القطاع الوحيد الذي ينتج الغذاء: باستطاعة الإنسان العيش بدون الصلب أو الفحم أو حتى الطاقة الكهربائية، ولكن لا يستطيع العيش بدون الغذاء، وللمنتجات الصناعية بدائل، ولكن لا يوجد هناك بديل للغذاء، فإما أن ينتج الغذاء داخل البلد، وإلا فينبغي استيراده⁽²⁾.

ثانياً- ارتباط العمل بالمعيشة الريفية: حيث من الأمور الشائعة في الزراعة هي اندماج منزل المزارع بحقله، فالمنزل غالبا ما يكون داخل المزرعة أو متصل بها، حيث يعتبر المنزل بمثابة المركز الذي يدير منه المزارع مزرعته ويشرف على عملياته الزراعية، وبالتالي يكون العمل الزراعي متغلغلا في صميم حياة

¹- باتر محمد علي وردم،(2003): العولمة ومستقبل الأرض، الطبعة الأولى، الدار الأهلية: الأردن، ص 141

²- مالكولم جباز، مايكل رومر، دوايت بيركن و دونالد سنودجراس،(1995): تعريب: منصور طه عبد الله، مصطفى عبد العظيم محمد، دار المريخ: المملكة العربية السعودية، ص:752 753

ومعيشة من يباشره⁽¹⁾.

ثالثاً - الطبيعة الموسمية والبيولوجية للنشاط الزراعي: يعتبر النشاط الزراعي نشاط حياتي أو بيولوجي بشقيه النباتي والحيواني، ومن ثم فإن الزمن اللازم لاكتمال عملية الإنتاج لكل منتج محدد بفترة معينة وموسم معين، وتعد فترة الإنتاج أو المدة المحصورة بين بدء عملية الإنتاج والحصول على الناتج النهائي طويلة قياساً إلى فترة الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية الأخرى⁽²⁾، بالإضافة إلى مراحل أخرى غير زراعية تابعة ومكملة للإنتاج الزراعي كعمليات التخزين، التبريد والتسويق، كما أن هذه الشروط تتنوع وتتعدد فمنها ما هو بيولوجي، ومنها ما هو متعلق بالكائن الحي، وما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي أو ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب⁽³⁾، فتكون بذلك دورة الإنتاج الزراعي طويلة، بينما نجد دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان، فصاحب السلعة الصناعية يقوم بالإنتاج لسوق حاضرة وإجابة لطلبات يتلقاها، وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه ولكن المزارع في الزراعة لا يلبي طلبات يتلقاها، أي أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية وهو لا يعلم كيف ستكون حالة العرض، الطلب والأسعار عند نضوج محصوله⁽⁴⁾.

رابعاً - تنوع المحصول الزراعي داخل المزرعة: مما يسهل استبدال محصول بمحصول آخر أكثر ربحاً أو إنتاجاً، أو اتباع نظام الدورة الزراعية، وهما عمليتان تساعدان على الاستخدام الأمثل للأرض مما يفسح المجال أمام المزارع لإضافة مدخلات إنتاجية متنوعة وحديثة للعملية الزراعية، كما تقلل من خطر المجازفة أمام تذبذب الظروف البيئية⁽⁵⁾.

¹- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 84

²- سوزان وفيق العاني، المصدر سبق ذكره، ص 17

³- فوزية غربي، المصدر سبق ذكره، ص 91

⁴- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 91

⁵- حمدي أبو علي منصور، (2004): الجغرافيا الزراعية، الطبعة الأولى، دار وائل: الأردن، ص 36

خامسا- خضوع الزراعة لقانون الغلة المتناقصة: وهذا يعني أنه عند اضافة وحدات متتابعة من العامل المتغير من بذور، أسمدة وعنصر العمل يجعل مقدار الإضافة إلى الغلة الكلية قد يتزايد في المرحلة الأولى حتى يتم استغلال معظم الأراضي الصالحة للزراعة أو المساحة المحددة للزراعة، بعد ذلك تصبح كل وحدة مضافة من العامل المتغير تضيف إلى الإنتاج الكلي اقل مما تضيفه الوحدة التي سبقتها، بحيث لا يمكن الاستمرار في اضافة العامل المتغير إلى المساحة المحدودة من الأرض، لأنه يضيفي إلى تزايد التكاليف مع تناقص الغلة⁽¹⁾، عكس ما هو موجود في الصناعة، حيث أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما اتسع نطاق استخدام رأس المال، وبالتالي خضوعها لقانون تزايد الغلة⁽²⁾.

سادسا- تتسم أسعار المنتجات الزراعية بعدم التأكد: وذلك راجع للأسباب التالية⁽³⁾:

- أ- صعوبة تحديد سعر العناصر الطبيعية خاصة الأرض، حتى يمكن ادخالها في حساب نفقات الإنتاج.
- ب- لا يمكن حساب نفقات الإنتاج إلا بعد نهاية المدة وحصاد المحصول.
- ج- صعوبة حساب نفقات وتكاليف وحدة الإنتاج الزراعي حتى بعد معرفة كمية الإنتاج في نهاية المدة.
- د- انتشار الاستهلاك الذاتي في القطاع الزراعي مما يصعب من معرفة القيمة الحقيقية لنفقة الإنتاج.
- هـ- غالبا ما تنتج الاستغلالات الزراعية عدة محاصيل، ويصعب معرفة نصيب كل سلعة من السلع الزراعية من التكلفة الكلية التي تحملها المزارع خاصة نصيب كل سلعة من النفقات الثابتة والمتغيرة.

سابعا- انخفاض مرونة الطلب والعرض السعرية على الإنتاجية الزراعية: يقصد بالمرونة السعرية للطلب مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلع مع التغير في أسعارها وبصفة عامة تتصف معظم المنتجات الزراعية بانخفاض المرونة السعرية للطلب عليها، ويرجع ذلك إلى أن السلع الزراعية تمثل في

¹- بن تركي عز الدين، (2007): تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر؟ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر: باتنة، ص ص 51،52

²- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 89

³- السيد علي المولى، (1977): أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي: القاهرة، ص ص 520،521

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

مجموعها سلعا ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، إذ أنها تمثل المواد الغذائية والكسائية التي لا يستطيع الإنسان الحياة بدونها، وكذا صعوبة إنتاج سلع صناعية غير زراعية يمكنها أن تحل محل السلع الزراعية في اشباع الرغبات الضرورية للحياة، وبالتالي يترتب على انخفاض المرونة السعرية للطلب على المنتجات الزراعية تعرض المستويات السعرية لهذه المنتجات إلى تقلبات كبيرة نسبيا.

أما المرونة السعرية للعرض فيقصد بها مدى استجابة الكمية المعروضة من السلعة مع التغير في أسعارها حيث تتصف المنتجات الزراعية بصفة عامة بانخفاض مرونة العرض السعرية، ويرجع ذلك في الأساس إلى طول فترات الإنتاج الزراعي وهذا لارتباطه بالظروف الطبيعية واعتماد الإنتاج الزراعي على الدورات الحياتية للنبات أو الحيوان، وكذا إلى عدم قابلية معظم السلع الزراعية للتخزين الطويل وتعرض بعضها للتلف السريع مما يدفع منتجها ومسوقها إلى ضرورة التخلص منها بالسعر السائد في السوق هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها التخزينية نظرا لكبر حجمها وتطلبها لمواصفات تخزينية معينة، الأمر الذي يترتب عليه عدم الاعتماد على تخزين بعض المنتجات الزراعية من موسم إلى آخر حتى يمكن زيادة المعروض منها في أوقات ارتفاع الأسعار، ومن ثم تتخفف المرونة السعرية لعرض المنتجات⁽¹⁾.

ثامنا - صعوبة التمويل الزراعي: يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطرة اثناء ممارسة أي نشاط فيه، كما أنه يمتاز بوجود درجة من عدم المعرفة أو اللإيقين من نتائج أي نشاط انتاجي يتم من خلاله، وذلك بسبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة والتي يقف المنتج عاجزا عن مجابتهها أو تقليل أثرها السلبي، وبالتالي صعوبة الحصول على التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية. كما أن الإنتاج في هذا القطاع يحتاج لحجم تمويلي كبير نسبيا ولمدة زمنية طويلة نسبيا في بعض الأحيان لتغطية عوائد هذا التمويل⁽²⁾، وبالتالي فإن تمويل الزراعة وتزويد المزارعين بالقروض.

¹ - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص 28

² - علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 33

المطلب الثاني: خصائص الزراعة في الدول النامية

تختلف الزراعة من دولة إلى أخرى من حيث درجة التقدم والنمو الاقتصادي، فهناك خصائص

تضعف في الزراعات المتقدمة وتزداد وضوحاً في الزراعات النامية، والعكس في البعض الآخر، وفيما

يلي سنتعرض لأهم الخصائص المميزة للقطاع الزراعي في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة:

أولاً- ارتفاع القوى العاملة في القطاع الزراعي: يعمل في الدول النامية نسبة مرتفعة من قواها العاملة

في القطاع الزراعي، وهي متفاوتة من دولة لأخرى مقارنة ببعض الدول المتقدمة. ومن المعروف من

خلال التجارة الدولية أن الدول التي يعمل في قطاعاتها الزراعية نسبة قليلة من الأيدي العاملة تكون في

المرتبة الأولى من ناحية الإنتاجية الزراعية، ومن حيث الفائض الغذائي عن حاجات سكانها، أما

المعتمدين على القطاع الزراعي فتختلف نسبتهم من قارة لأخرى، حيث تشير الإحصائيات أن 70% من

السكان في آسيا وإفريقيا يعتمدون في معيشتهم على القطاع الزراعي، و40% في أمريكا اللاتينية، 25%

في منطقة جنوب أوروبا، و8% في الولايات المتحدة الأمريكية، و15% في أوروبا⁽¹⁾.

ثانياً- تدني الإنتاجية الزراعية: تتميز الإنتاجية الزراعية في الدول النامية بالتدني الكبير بالنسبة

للإنتاجية في الدول المتقدمة، ويرجع هذا التدني إلى ضعف الوسائل الفنية المستعملة وفقير معظم الدول

لرؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الزراعية، وتبعاً للظروف الطبيعية الصعبة كالبرد، الصقيع والجفاف في

بعض الدول، وقلة المواد المخصبة التي تعوض المزارع عن تركه للأرض لسنوات من أجل زراعتها مرة

أخرى، وكذا إلى قلة أو انعدام المؤسسات الداعمة للقطاع مادياً وفنياً من أجل التقدم الزراعي، إضافة إلى

¹ - علي وهب، المصدر سبق ذكره، ص ص 171-173

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

استعانة المزارع بأفراد أسرته وهم لا يعتبرون من بين العاملين الزراعيين من ناحية الإحصاء وكل هذه الأسباب جعلت إنتاجية الهكتار في الدول النامية متدنية ومنخفضة⁽¹⁾.

ثالثاً - تأمين الغذاء لعدد محدود: أن المزارع في الدول النامية لا يتمكن من توفير الغذاء لأكثر من 04 أشخاص كمعدل متوسط في الهند، 05 أشخاص في البرازيل، و06 أشخاص في معظم دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، بينما نجد المزارع في الدول المتقدمة المدعم بصناعة وأساليب متطورة بإمكانه تأمين الغذاء بصورة كاملة وعلى مدار السنة لحوالي 20 شخص في أمريكا الشمالية، و15 شخص في أوروبا الغربية، ومن هنا تكون معظم الدول النامية تعتمد بنسبة مرتفعة على الغذاء المستورد⁽²⁾.

رابعاً - الملكية ذات الطابع الإقطاعي للأراضي: تتسم الزراعة في الدول النامية بملكية ذات طابع إقطاعي، بحيث تلعب دوراً اقتصادياً رئيسياً من حيث اتساع الأراضي التي تشملها، كما تؤثر بدورها السياسي الهام بفضل سيطرة الطبقة المالكة على الحياة السياسية العامة في بعض الدول، وهناك ملكية المزارعين الصغيرة التي تتأثر بالتفتت المستمر. وتكون الملكية الكبيرة في بعض الدول تخضع لرأس المال الأجنبي مما يؤثر على اقتصاد الدولة، وهذا النوع من الملكية يكون عقبة أساسية في وجه انماء الزراعة بسبب تركيز الأرض في أيدي عدد قليل من المالكين، بينما يكون عدد كبير من العاطلين عن العمل محرومين من الأرض، بالإضافة إلى نزعة كبار المالكين إلى زيادة ثرائهم ومستوى استهلاكهم المرتفع وابتعادهم عن القيام بالاستثمار، كلها عوامل لا تساعد على نمو الإنتاج وتزايد باستمرار، وهناك بعض المالكين الكبار يعمدون إلى تقسيم أراضيهم لقطع صغيرة تؤجر لفلاحين لقاء ريع مرتفع⁽³⁾.

خامساً - الاعتماد على محصول أو محصولين: تتميز أغلبية الدول النامية باعتمادها على محصول واحد أو محصولين مثل البن، الموز، الكاكاو، قصب السكر وغيره، وهي في مجملها محاصيل نقدية تحظى

¹- المصدر نفسه، ص ص 173، 174

²- علي وهب، المصدر سبق ذكره، ص 175

³- المصدر نفسه، ص ص 175، 176

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

برعاية مميزة من أجل تصديرها، وأن مثل هذه الزراعة تترك نتائج سلبية في مجموع اقتصاد هذه الدول، وذلك لأن الزراعة وحيدة المحصول تسبب اهمالا في زراعة المحاصيل الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث أصبحت الزراعة الغذائية تزرع في أفقر الأراضي وفي مناطق نائية وعرة المسالك وقليلة الطرقات، ومجهزة بآلات بدائية لقلّة رأس المال المستثمر فيها، مما يجعل من إنتاجية الهكتار متدنية والمردود الإجمالي ضعيف، وبالتالي فإن مثل هذه الزراعة تجعل الدولة تابعة باقتصادها للدول الرئيسة المشتريّة للمحاصيل النقدية التي تستأثر بأغلب الأراضي الزراعية الخصبة⁽¹⁾.

سادسا - تقلب الأسعار: تعتبر هذه الخاصية من الصفات البنائية أو النمطية للقطاع الزراعي، ولكن تكون الدول النامية أكثر حساسية إزاء أي تقلب يحدث في الأسواق العالمية للموارد الزراعية الخام، لاسيما وأن أسعارها تخضع لعدم الاستقرار، ذلك أن التبادل التجاري يكون غير عادل بين الدول النامية المصدرة للمواد الخام والدول الصناعية المتقدمة، مما يكون من بين أسباب الاختلالات التي تنشأ بين الحاجات المستوردة بزيادة من مواد غذائية، آلات وغيرها... وبين امكانياتها القليلة في مجال التصدير، وبالتالي تعتمد العديد من الدول إلى بيع بعض المنتجات النقدية والغذائية ليس لوفرتها الفائضة بقدر ما هم ملزمون، وذلك لتأمين دفع ما عليهم من مبالغ مالية يطالبون بها باستمرار⁽²⁾.

سابعا - انخفاض كفاءة الجهاز السعري: تتميز كفاءة الجهاز السعري في الدول النامية بالانخفاض الأمر الذي يترتب عليه صعوبة وتأخر وصول المعلومات السوقية إلى المزارعين، وبالتالي تتأثر استجاباتهم للتغيرات السعرية، ومن ثم تتخفف المرونة السعرية لعرض المنتجات الزراعية مما يعكس تقلبا واسعا في أسعار هذه المنتجات⁽³⁾.

المطلب الثالث: طبيعة المنتج الزراعي وخصائصه

¹ - علي وهب، المصدر سبق ذكره، ص ص 177، 178

² - المصدر نفسه، ص ص 177، 178

³ - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص 29

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تختلف الأنماط الزراعي في الوقت الحاضر اختلافا كبيرا من بيئة لأخرى، وفي داخل نفس البيئة الواحدة، غير أنه مهما اختلفت أشكال الزراعة وتباينت أساليبها فهي تستهدف في النهاية تلبية حاجات الإنسان المتنوعة، فالغالبية العظمى من سكان العالم تعتمد في غذائها أساسا على الحبوب والمحاصيل الزراعية، كما أن هناك الكثير من المواد الخام الزراعية تلبية حاجة الإنسان للكساء والاستعمالات الأخرى. وتقدم الزراعة للإنسان مجموعة من المحاصيل التي تدخل في دائرة المنتجات النهائية، إلى جانب مجموعة أخرى تدخل في دائرة المواد الخام أو الاستخدامات، والتي يمكن ايضاحها فيما يلي⁽¹⁾:

1-المنتجات النهائية: تتمثل أساسا في الحبوب الغذائية التي تلبية حاجة الإنسان للغذاء الضروري، مثل القمح، الأرز والذرة، وفي المحاصيل الحيوانية مثل اللحم والبيض، إلى جانب بعض الغلات الأخرى التي تضمن الكماليات للكثير من الناس، مثل قصب السكر فضلا عما يرضي المزاج من المنبهات مثل البن الشاي، والكاكاو، فهي جميعها تعد من قبيل المنتجات النهائية التي تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة، أو بعد معالجتها عن طريق بعض العمليات التصنيعية البسيطة، وهذه المجموعة من المنتجات الزراعية النهائية تشمل حوالي 92% من مساحة المحاصيل في العالم.

2- الخامات الزراعية: وهي التي تلبية حاجات الإنسان للاستعمالات غير الغذائية كالكساء والاستعمالات أخرى مثل القطن، المطاط، الصوف وغيرها، وعلى خلاف المنتجات النهائية فإن الذي يميز الخامات الزراعية هو ضرورة مرورها خلال عمليات تجهيز، إعداد وتصنيع حتى تصبح صالحة لإشباع حاجات الإنسان، وتشغل هذه المجموعة حوالي 08% من مساحة المحاصيل في العالم.

أولاً- خصائص المنتجات الزراعية: تتصف المنتجات الزراعية بصفات خاصة تميزها عن بقية المنتجات أو السلع الأخرى، وهذه الخصائص متعلقة بالمنتج نفسه، أهمها:

¹- كامل بكري، يونس محمود ومبارك عبد المنعم، المصدر سبق ذكره، ص ص 90، 91

1-سلع غذائية: حيث أن معظم المنتجات الزراعية هي عبارة عن سلع غذائية يتم استهلاكها مباشرة ومنها ما يمر بمراحل حتى تصبح قابلة للاستهلاك، وهي ذات أهمية خاصة، لأنه لا يوجد بديل لها يمكن تصنيعه، لذلك تفرض على الحكومات الاقتراب من اسواقها لمراقبة وتبني سياسات خاصة لضمان حريته تنافسيته وتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية خاصة لفتي المنتجين والمستهلكين⁽¹⁾.

2-مواد أولية: معظم السلع الزراعية قابلة للتحويل والتصنيع، فبعضها لا يستهلك طازجا، وبعضها الآخر غالبا ما يحتاج للتجهيز والتصنيع من أجل الحفظ أو التحويل لشكل آخر البعض الآخر عبارة عن سلع وسيطة تدخل في إنتاج منتجات صناعية كالصوف والقطن، وكون المنتجات الزراعية موادا أولية يتطلب وجود حلقات وسيطة بين المنتج والمستهلك تعمل على اضافة المنفعة الشكلية لتلك المنتجات⁽²⁾.

3-سريرة التلف: تتسم معظم المنتجات الزراعية بأنها سريعة التلف، مما يزيد العبء على الخدمات التسويقية لتعبئتها في عبوات خاصة تحميها من التلف وحاجتها إلى وسائل نقل سريعة ومبردة إذا ما اريد نقلها إلى أسواق بعيدة، وكذلك حاجتها إلى مخازن مبردة تحفظها اثناء عملية التخزين⁽³⁾.

4-الكميات الضخمة والتخزين حسب الأساليب العلمية: من المعروف أنه يتم إنتاج السلع الزراعية بكميات كبيرة جدا ليتم تخزينها حسب طبيعة كل منها، وبسبب هذه الخاصية تحتاج السلع الزراعية إلى نظام مناولة سليم، كما أن بعض المنتجات تحتاج إلى مساحات تخزينية وإجراءات مكلفة لنقلها من أماكن إنتاجها إلى أماكن تخزينها أو استخدامها، وبناء عليه فإن بعض السلع ذات الطبيعة الخاصة مثل بعض أصناف الخضار كالبنندورة، وبعض أصناف الفواكه كالشمش والخوخ، لابد من نقلها إلى أماكن تصنيعها أو استهلاكها بسرعة كبيرة، بينما هناك محاصيل أخرى كالقمح تحتاج إلى ترتيبات أطول لنقلها إلا أنها تتلف بعد فترات طويلة من التخزين غير المحكم، وبالتالي تحتاج السلع التي تنتج بكميات أو بأحجام

¹- عاكف الزعبي، (2006): مبادئ التسويق الزراعي، الطبعة الأولى، دار الحامد: الأردن، ص 43

²- عادل حسن، الأمين خليفة، (2009): التسويق الزراعي، دار زهران، عمان، ص 09

³- المصدر نفسه، ص 09

كبيرة إلى مخازن واسعة، بينما تحتاج السلع الزراعية ذات الطبيعة الخاصة إلى السرعة في نقلها وتخزينها وفق إجراءات وترتيبات تصون وتحفظ قيمتها الغذائية من التلف والعطب⁽¹⁾.

5- عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها: أن توحيد النمط أو تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التي يطبق فيها على السلع الصناعية، فاستعمال الطرق والعمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل، الحجم والنوعية، أما في الزراعة فإننا نجد أن صفات المحصول الواحد قد تختلف من الموسم الواحد ومن سنة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، ومن مزرعة إلى مزرعة أخرى، مما يجعل التجانس في الصفات معدوماً في مجموع المحصول الواحد، وذلك بسبب التغير في الظروف الطبيعية المناخية والجوية، أو قد يكون التباين بسبب زيادة أو نقصان كمية الأسمدة المستخدمة أو نوعية البذور أو مستوى التكنولوجيا المستخدمة والممارسات الزراعية، وهذا التباين والاختلاف في نوعية وجودة الإنتاج الزراعي يؤثر على السياسات المتبعة من قبل المزارعين والموزعين لهذه المنتجات، وخصوصاً فيما يتعلق بعملية تحديد مواصفات ودرجات ما تم إنتاجه من منتجات وتأثير ذلك على هياكل الأسعار⁽²⁾.

ثانياً - خصائص الاستهلاك الزراعي: تتمثل أهم خصائص الاستهلاك الزراعي بما يلي:

1- معظم المستهلكين من المدن: فبالرغم من أن معظم المنتجات الزراعية يتم إنتاجها في المناطق الريفية فإن معظم المستهلكين لهذا الإنتاج يتجمعون عادة في المدن الكبرى، والتي تكون في الغالب بعيدة عن مناطق الإنتاج، مما يستدعي التسويق الزراعي لتنظيم عملية توزيع المنتجات الزراعية جغرافياً من خلال المسالك التسويقية المختلفة⁽³⁾.

¹- محمد عبيدات، (2005): التسويق الزراعي، دار وائل للنشر: الأردن، ص 52

²- محمد عبيدات، المصدر سبق ذكره، ص 52، 53

³- صلاح يوسف الطراونة، (2010): مبادئ التسويق الزراعي، دار ورد الأردنية: الأردن، ص 25

2- **الطلب المستمر للمنتجات الزراعية:** يكون طلب المستهلك على المنتجات الزراعية مستمر خلال العام، وبما أن الإنتاج الزراعي يتم خلال فترات محددة فإن هناك عبئاً كبيراً على النظام التسويقي لتزويد المستهلكين بالمنتجات الزراعية على مدار العام أما بالتخزين والتصنيع⁽¹⁾.

3- **أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم:** يختار المستهلك المنتجات الزراعية بطريقة تتفق غالباً مع تفضيلاته، امكانياته الشرائية وعوامل أخرى تحدد استهلاكه لمنتجات زراعية دون أخرى، ومن أهم هذه العوامل نجد⁽²⁾:

أ- يعتبر المستهلك كائناً نباتياً وحيوانياً من ناحية اعتماده على المنتجات الزراعية وبنسب متفاوتة من مستهلك إلى آخر ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، فقد نجد مستهلكين نباتيين يستهلكون فقط المنتجات الزراعية النباتية، وآخرين يفضلون المنتجات الحيوانية.

ب- تتأثر السلع الغذائية لا كذلك بعوامل أخرى ترتبط بالبيئة ونوعها، وذلك كونها زراعية أو صناعية أو ذات درجة تقدم تكنولوجيا عالية، وكذا القيم الاجتماعية والدينية.

ج- يعتبر دخل المستهلك المؤشر الرئيسي على النمط الغذائي، فهو الذي يحدد القدرات الشرائية المتاحة للإنفاق لكل شريحة من شرائح المجتمع، فتناقص الدخل يؤدي إلى تناقص الطلب على السلع الأخرى في المنظومة الاستهلاكية مقابل الزيادة على الطلب للسلع الغذائية الأساسية، وأن أي زيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة نسبة استهلاك الغذاء من السلع الأساسية، أما طبيعة الانفاق لدى أفراد وأسر الطبقة العليا فيتحدد من خلال ما يفرضه المنهج الحياتي لها والذي يتصف غالباً بالانتظامية، التحديد والتنوع.

¹ - صلاح يوسف الطراونة ، ص 25

² - محمد عبيدات ، المصدر سبق ذكره، ص ص 54

المبحث الثالث: الأنماط المختلفة للزراعة

تختلف أنماط الزراعة وخصائصها من اقليم إلى آخر تبعاً للاختلاف في قدرة الأرض الإنتاجية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية للسكان في كل اقليم، بالإضافة إلى العوامل التاريخية، خاصة الغزو الأوروبي في فترة الاستعمار لمعظم الأقاليم الزراعية في آسيا وإفريقيا، ويختلف شكل الزراعة وتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي من اقليم إلى آخر من حيث مساحة الأرض المزروعة، نوع العنصر الإنتاجي المستخدم والغرض الذي يستهدفه النشاط الاقتصادي، وكذا إلى أنواع المنتجات الزراعية (نباتية أو حيوانية)، وبهذا يمكننا تقسيم الزراعة حسب عدة معايير وذلك من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المساحة، الاستقرار، السياسة الزراعية، ومن حيث نوع المحصول.

المطلب الأول: من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي

حيث يمكن تقسيم الزراعة إلى:

أولاً- الزراعة البدائية: وهي التي تتسم بالبدائية من وجهة النظر الحضارية، وبالتخلف من وجهة النظر الاقتصادية، وأهم ما يميز هذا النوع من الزراعة أنها تعتمد على المطر المباشر وبعض الآلات البسيطة التي من أهمها الفاس، ولا يعرف في هذا النوع من الزراعة أهمية التسميد أو استخدام المخصبات، ولا تتبع الدورة الزراعية في نظم الإنتاج⁽¹⁾، وهي تعتمد أساساً على طاقة الإنسان، وفي هذا النوع من الزراعة تزرع بعض البقول والنباتات، ويسود هذا النوع من الزراعة المناطق المتخلفة من العالم، كحوض الكونغو وبعض أجزاء جنوب شرق آسيا، حيث يزرع الموز وقصب السكر⁽²⁾، وعندما يحدث تدهور في الإنتاج الزراعي وتنخفض مردودية الأرض - بسبب عدم اتباع الأصول الزراعية السليمة أو لرداءة التربة أو استنزافها - يتم هجر هذه الأرض إلى أرض جديدة، وهكذا كل بضع سنين، ويطلق البعض أحياناً على هذا النمط من الزراعة اسم "الزراعة المتنقلة"، ومعظم الذين يمارسون الزراعة البدائية يمارسون إلى جانبها

¹ - كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص ص 84، 85

² - أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص 27

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

حرفا ثانوية، مثل الصيد والرعي⁽¹⁾، ويكون الإنتاج أساسا للاكتفاء الذاتي ولأغراض الاستهلاك الذاتي فقط (الاقتصادات المغلقة)⁽²⁾.

ثانيا- الزراعة المتطورة: وهي الزراعة التي تتميز باستخدام الأساليب والوسائل المتطورة في الإنتاج حيث بنى الإنسان التطور في الزراعة على عدد من الامور لعل من أهمها استخدام المحراث وغيره من الأدوات والآلات التي تساعده في أداء العمليات الزراعية، كذلك تتميز الزراعة المتطورة باستخدام الأسمدة والمخصبات التي تحافظ على التربة وتزيد من قدرتها إلى جانب متابعة الزراعة وفق ما يعرف بنظام "الدورة الزراعية" التي تحافظ على الطاقة الإنتاجية للأرض وتسمح بتنوع المحاصيل، بالإضافة إلى الاعتماد على الخبرة العلمية والبحث في محاولة تحسين السلالات والتركيز على زيادة الصفات الحسنة والتخلص من الصفات الرديئة، كل هذه الامور كان لها شأن كبير في دعم الإنتاج الزراعي، تفوقه المحافظة على التربة الزراعية وتنوع المنتجات مما أدى إلى مزيد من الاستقرار والنمو والى مزيد من الإنتاج وتحقيق الفائض الزائد عن حاجات سكان الاقليم، وبالتالي إلى مبادلتها وتوسيع مجال التبادل والتجارة الدولية⁽³⁾.

المطلب الثاني: من حيث المساحة

تختلف طرق الزراعة من منطقة إلى أخرى تبعا لمدى وفرة الأرض أو ندرتها بالنسبة إلى الأيدي العاملة، حيث يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الزراعة حسب معيار المساحة:

أولا- الزراعة الكثيفة: يعكس هذا النوع من الزراعة عدم التوازن بين العنصر البشري المتمثل في الأيدي العاملة (الوفرة) والعنصر الطبيعي المتمثل في الأرض الزراعية (الندرة) حيث تكون نسبة المستخدم من العمل إلى الأرض مرتفعة وذلك في الدول الزراعية المزدهمة بالسكان، حيث تنتهج الدول التي تتميز بقلة

¹- كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص 85

²- أحمد رمضان نعمة الله، ايمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص:27

³- كامل بكري ، المصدر سبق ذكره، ص ص 85،86

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

الأراضي الصالحة للزراعة باستخدام هذا النوع من الزراعة في زراعة الرقعة الزراعية المحدودة بطريقة تمكنها من زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية بغرض اشباع الحاجات الغذائية والأساسية للأعداد المتزايدة من السكان، لذلك نجد أن هذه الدول تشجع زراعة الأرض عدة مرات وبأكثر من محصول على مدار السنة الواحدة، كما تلجأ إلى استخدام المخصبات لزيادة غلة الوحدة الزراعية، وتوجد الزراعة الكثيفة عادة في الدول المكتظة بالسكان، سواء كانت هذه الدول اخذة في النمو مثل الصين، مصر، الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، المكسيك والدول المتقدمة صناعيا مثل إنجلترا وبلجيكا، لكن الزراعة الكثيفة التي توجد في الدول المكتظة بالسكان والسائرة في النمو تختلف عن تلك التي تمارس في الدول المتقدمة وذلك في أن الأولى لا تلجأ إلى استخدام الميكنة الزراعية نظرا لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي لا تستخدم الوسائل العلمية الحديثة بعكس الدول المتقدمة التي ترتفع بها مستويات الأجور فتلجأ إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة والميكنة الزراعية⁽¹⁾، وتتصف الزراعة الكثيفة بالخصائص التالية:

أ- ارتفاع إنتاجية الهكتار، فالتوسع عادة ما يكون رأسي يزيد من الإنتاجية والنتائج القومي⁽²⁾.

ب- إنتاجية الفرد تكون منخفضة نظرا لكثرة الأفراد الذين يعملون على وحدة الأرض وذلك في الدول النامية، وفي حالات عدة نجد أن عدد العمال الزراعيين في الدول الزراعية المزدهمة بالسكان يفوق العدد المطلوب مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للعامل، مما يعني قيام بطالة مستترة⁽³⁾.

ج- يسود هذا النوع نظام الحيازات الزراعية الصغيرة والتي لا تسمح بتبويب واسع للإنتاج الزراعي⁽⁴⁾.

¹- أحمد فريد مصطفى، (2006): الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، ص ص 25، 26

²- أحمد رمضان نعمة الله، ايمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص 28

³- محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس اسماعيل، المصدر سبق ذكره، ص 76

⁴- أحمد رمضان نعمة الله، ايمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص 28

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ثانياً- الزراعة العلمية الواسعة: تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوافر فيها الأراضي الزراعية الواسعة مع قلة السكان، توفر الآلات الزراعية والمعدات المتقدمة التي تعوض هذه القلة⁽¹⁾، وذلك بهدف الإنتاج على نطاق واسع لأغراض التصدير، وتسود هذه الزراعات في مناطق العالم الجديد، سهول سيبيريا، أراضي البراري في أمريكا الشمالية، إقليم البمبا في الأرجنتين، استراليا⁽²⁾ وبعض دول غرب أوروبا مثل فرنسا وهولندا، والملاحظ أن الدول التي تتبع هذا النمط من الزراعة هي من الدول المتقدمة باستثناء الأرجنتين، وذلك لحاجة هذا النوع من الزراعة إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة والميكنة الزراعية المتطورة، كما تقوم في هذه المناطق العديد من الصناعات الزراعية للاستفادة من الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني⁽³⁾، ويمكن اجمال أهم خصائص الزراعة الواسعة فيما يلي:

أ- تكون فيها نسبة المستخدم من العمل إلى الأرض أو ما يسمى بمعامل "العمل- الأرض" منخفضة فالأرض تمثل في هذا النوع من الزراعة العامل الإنتاجي الوفير، بينما يكون العمل هو العنصر النادر وتكون معدلات إنتاجية العمل في المناطق التي تمارس هذا النوع من الزراعة مرتفعة⁽⁴⁾.

ب- تتميز الزراعة الواسعة بزراعة الحبوب الغذائية⁽⁵⁾، ويستلزم اتباع أسلوب الزراعة الواسعة ضرورة توافر عدد من العوامل كوفرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة ورؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات بالإضافة إلى توفر الخبرة الفنية لدى المزارعين واستعدادهم لاستخدامها في الزراعة، وكذا سهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك⁽⁶⁾.

¹- جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، المصدر سبق ذكره، ص 55

²- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص 29

³- أحمد فريد مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص 26

⁴- كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص 86

⁵- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص 29

⁶- عرفات ابراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 146

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ج- عادة ما يقوم هذا النوع من الزراعة على أساس الزراعة المتنوعة، فنجد في الولايات المتحدة الأمريكية اقاليم متعددة للقمح، الذرة، القطن وغير ذلك مما يساعد على تفادي خطورة الاعتماد على محصول واحد في حالة انخفاض أسعاره أو انخفاض الطلب عليه⁽¹⁾.

د- نظرا لوفرة الإنتاج في الزراعة الواسعة فإنه يتم تصدير الفائض منه للعالم الخارجي، وما يساعد على ذلك هو الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتخفيض نفقات الإنتاج وتعظيم الأرباح سواء من عمليات التجارة الداخلية أو الخارجية⁽²⁾.

هـ- يتميز هذا النوع من الزراعة بإتباع الدورات الزراعية التي تحافظ على خصوبة الأرض بعكس الزراعة الكثيفة التي تجهد هذه الخصوبة⁽³⁾.

ثالثا- الزراعة العلمية التجارية: نشأت هذه الزراعة وتطورت بفعل تدخل الشركات الغربية الاستعمارية في الاقاليم المدارية الحارة الموسمية في كل من إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية وجزء من الهند الغربية وتنتشر هذه المزارع الكبيرة في الدول المتخلفة نسبيا، وهي عادة ما تكون زراعات للأشجار الاستوائية مثل أشجار البن، الكاكاو، الموز، الشاي، جوز الهند وزيت النخيل، حيث تزرع هذه المحاصيل على مساحات كبيرة بهدف التصدير، وقد ظهرت هذه المزارع تاريخيا نتيجة للتوسع الاستعماري الغربي ابتداء من القرن 16م، في إفريقيا، أمريكا اللاتينية وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية حيث اقتصت هذه الزراعات أساسا بقصب السكر والقطن، وقد تطورت هذه الزراعة بعد عهد السخرة وأصبحت تقوم على مزارع كبيرة تتبع نظام الأجور المحددة للعاملين فيها، ويشرف عليها خبراء فنيون غربيون مع اتباع أحدث الطرق العلمية في الزراعة من اختيار لسلاسل ذات غلات مرتفعة واستعمال مبيدات فعالة لمقاومة الآفات الزراعية واليوم أخذت هذه المزارع أشكالا أكثر تنظيما واتساعا، حيث تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات

¹- أحمد فريد مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص ص 26، 27

²- المصدر نفسه، ص 27

³- المصدر نفسه، ص 27

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وهي توجد في كل من أمريكا اللاتينية، وفي جنوب شرق آسيا في كل من إندونيسيا ماليزيا وسيلان، حيث تشغل مزارع الشاي حوالي ثلثي (3/2) من المساحة المزروعة وتستخدم حوالي 25% من الأيدي العاملة وتساهم بما يزيد عن 95% من الصادرات الكلية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: من حيث الاستقرار ونوع المحصول

أولاً- من حيث الاستقرار: حيث تنقسم إلى:

1- الزراعة المستقرة: حيث تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة، فيقوم المزارع أو صاحب الأرض بزراعة المحاصيل المناسبة واستخدام الطرق العلمية من دورة زراعية ملائمة ومخصبات بالقدر المطلوب، ويتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار، وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية، حيث يقيم عليه مسكنه ويؤوي فيها حيواناته⁽²⁾.

2- الزراعة المتقلبة: حيث كانت البداية في الزراعة تعتمد على هذا الأسلوب فكلما انخفضت خصوبة التربة أو إنتاجية الأرض بعد زراعتها مرتين أو ثلاثة، فإن أصحاب هذه الأرض يتركونها وينتقلون إلى جزء آخر من الغابة⁽³⁾، فيقومون بزراعتها بعد قطع الأشجار وحرقتها لتهيئة وتنظيف الأرض، حيث تؤدي النتراة الموجودة في جذور الأشجار بعد الحرق والقطع إلى إعطاء محصول جيد لمدة سنة أو سنتين ومن ثم تنتهي النتراة وتزداد مشكلة الأعشاب الموجودة في الأرض مما يؤدي إلى انخفاض المحصول بشكل كبير فينتقل المزارعون بعدها إلى منطقة جديدة ليقطعوا الأشجار ويحرقوها عائدتين بعد 20 سنة ربما إلى المنطقة الأولى بعد أن تحصل الأرض مرة أخرى على النتراة النباتية، وهي تعرف أيضا بـ "زراعة استراحة الغابة"، حيث يحتاج عدد قليل من الناس فيها إلى مساحات واسعة من الأرض لإعالتهم.

¹- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص 29-30

²- عرفات ابراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 146

³- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، المصدر سبق ذكره، ص 27

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

يوجد هذا النوع من الزراعة في المناطق النائية قليلة السكان مثل: جبال اللاوس وحوض نهر الأمازون⁽¹⁾، جزر سومطرة وفي أواسط أفريقيا⁽²⁾.

ثانيا: من حيث نوع المحصول: وتنقسم إلى⁽³⁾:

1- زراعة المحاصيل النباتية: وهي المستثمرات الزراعية التي تختص بإنتاج المحاصيل النباتية، بحيث يكون الدخل ناتج عن بيع المحاصيل النباتية، ويمكن أن تتمثل في زراعة غلات الحقل مثل القمح الشعير والبقوليات، أو في زراعة البساتين والتي تختص بإنتاج الخضر والفاكهة.

2- المنتجات الحيوانية: وهي المستثمرات الزراعية التي تختص بالإنتاج الحيواني، والتي تتمثل في تربية الحيوان، إنتاج الألبان إنتاج الدواجن، إنتاج عسل النحل، إنتاج الحرير من دود القز وغير ذلك.

3- الزراعة المختلطة: وتتمثل في المستثمرات الزراعية التي تنتج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية ويتم التنسيق بينها بواسطة خطة مزرعية واحدة، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، وهذا النوع من المستثمرات يكون متكاملًا وهو يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.

المطلب الرابع: من حيث السياسات الزراعية

تختلف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى، ويمكن أن نميز بين الأنواع الرئيسية التالية:

أولاً- زراعة الاكتفاء الذاتي: وتتمثل في قيام الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الزراعية محليا، حيث كانت منتشرة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظرا لصعوبة اتصال الأقاليم ببعضها البعض، وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج إليه من خارج حدودها، وتنتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي في المناطق المنعزلة طبيعيا، كالمناطق الجبلية وبعض الدول شديدة التخلف اقتصاديا، كبعض

¹ - مالكولم جيلز، مايكل رومر، داويت بيركنز ودونالد سنودجراس، المصدر سبق ذكره، ص 772، 773

² - عرفات إبراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 147

³ - جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 24

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

دول افريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، أو في الدول التي كانت تؤمن بسياسة العزلة الاقتصادية كما هو الوضع في بعض دول الكتلة الشرقية، ولقد اتبعت هذه السياسة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى وذلك لأن العالم كان يتوقع حرباً أخرى في أية لحظة، فسارعت العديد من الدول إلى التوسع في إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية حتى لا تصبح تحت رحمة الدول الأخرى⁽¹⁾.

ثانياً - زراعة التخصص: وهي أن يقوم المنتج أو الدولة بالتركيز على زراعة محصول واحد معين وتستخدم في ذلك أساليب إنتاج كثيفة لرأس المال وموفرة لعنصر العمل، ويعتبر المحصول الناتج من زراعة التخصص بمثابة المحصول النقدي والذي يوجه للسوق والتصدير⁽²⁾، ويستند هذا النوع من الزراعة على نظرية التكاليف النسبية، القائلة بأن الدولة يتعين عليها أن تخصص في إنتاج السلعة والسلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أي تنتجها بتكاليف نسبية أقل⁽³⁾، واعتمادها على اقتصاد الحجم من أجل تخفيض النفقات وتعظيم الأرباح، فمصر مثلاً كانت وما زالت تنتج أجود أنواع القطن، وتخصصت الأرجنتين نظراً لظروفها الطبيعية الممتازة في زراعة القمح، والبرتغال في إنتاج الفلين وغيرها من دول العالم، ولا تختلف المزارع المتخصصة عن المشروعات الصناعية الكبيرة سواء من حيث المفهوم أو التشغيل، ونجد في الواقع أن معظم أعمال الزراعة المتخصصة سواء في الدول المتقدمة أو النامية بصفة خاصة تمتلكها وتديرها شركات متعددة الجنسيات عملاقة متخصصة في النشاط الزراعي، وهي تعتبر من أكثر أشكال الزراعة انتشاراً في الدول الصناعية المتقدمة، فلقد تطور هذا الشكل من الزراعة استجابة للتنمية الحاصلة في مجالات أخرى من الاقتصاد القومي ومتوازياً معها، فالتقدم التكنولوجي والفني في استخدام معدات رأسمالية معقدة وموفرة للعمل، تتراوح بين الجرارات الضخمة، آلات الحصاد المركبة

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، المصدر سبق ذكره، ص 78

² - عرفات إبراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 148

³ - كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص 38

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

أساليب رش المبيدات بالطائرات مما يسمح لعائلة مفردة أن تزرع عدة آلاف من هكتارات الأرض واتساع الأسواق الوطنية والعالمية كانت القوة الدافعة لنشأة الزراعة المتخصصة ونموها.

وفي ظل الزراعة المتخصصة لم يعد تدبير الغذاء اللازم للأسرة هو الهدف الرئيسي، وبدلاً من ذلك أصبح الربح التجاري البحت هو معيار النجاح، وكذلك تحقيق أقصى غلة ممكنة في الهكتار الواحد باستخدام الموارد الزراعية أفضل استخدام كهدف للنشاط الزراعي، ويكون الإنتاج بأكمله للسوق، كما أن المفاهيم الاقتصادية مثل النفقات الثابتة والمتغيرة، الإدخار، الاستثمار، معدلات العائد، التوليفات المثلى لعوامل الإنتاج، أسعار السوق ودعم الأسعار أصبحت ذات أهمية سواء من الناحية الكمية أو الكيفية، وأن التركيز على استغلال الموارد لم يعد يقتصر على الأرض، المياه والقوة العاملة مثلما هو الحال في زراعة الاكتفاء الذاتي، وبدلاً من ذلك أصبح التكوين الرأسمالي، التقدم التكنولوجي وأنشطة البحوث العلمية والتطوير هي المتغيرات التي تلعب الدور الرئيسي في الحث على رفع مستويات الناتج والإنتاجية⁽¹⁾.

ويمكن اجمال مزايا زراعة التخصص وفوائدها فيما يلي:

أ- تكسب المزارع مهارة وخبرة كبيرة لإنتاجه نفس المحصول على مدار السنوات، وبذلك فهو أكفأ في إنتاجها من غيره، وتوجد عدة دول اكتسبت شهرة عالمية نتيجة لتخصصها في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كما هو في حالة القطن المصري، الحرير الياباني، وغيرها من الدول...⁽²⁾.

ب- يؤدي التخصص في الزراعة إلى الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وأهمها انخفاض نفقة إنتاج المحصول ونفقة تسويقه، ففي ظل الإنتاج الكبير يتمتع المشروع بوفورات الإنتاج الداخلية والخارجية⁽³⁾.

¹ - ميشيل تودارو، (2009): التنمية الاقتصادية، ترجمة و تحقيق: حامد محمود، حسني محمود حسن، دار المريخ: المملكة العربية السعودية، ص 435، 436

² - ميشيل تودارو، المصدر سبق ذكره، ص 150

³ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، المصدر سبق ذكره، ص 81

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ج- تساعد زراعة التخصص على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية، بالإضافة إلى تسهيل عملية تصنيف المحصول وتسويقه⁽¹⁾.

لكن إلى جانب هذه المزايا توجد عيوب ومخاطر يتعرض لها المنتج في ظل نظام التخصص نجمل أهمها فيما يلي:

أ- يتعرض المنتج في بعض الأحيان نتيجة لوفرة المحصول لخطر أكبر مما لو كان يعتمد على أكثر من محصول، فزيادة العرض نتيجة لوفرة المحصول تؤدي إلى انخفاض الأثمان وربما تدهورها وإلى نقص حصيلة الصادرات ونقص دخول المنتجين، وما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية⁽²⁾، كما أن التخصص الشديد في الزراعة يجعل من اقتصاد الدولة من نوع الاقتصاد المفتوح الذي يتأثر بشدة بالعوامل الخارجية مما يفقد الدولة لأهم مصادر إيراداتها⁽³⁾.

ب- يؤدي احتكار دولة أو قلة من الدول لإنتاج محصول معين إلى تشجيع الدول الأخرى إلى محاولة إنتاج هذا المحصول أو محاصيل أخرى تحقق بعض أو كل منفعتها كبديل، حتى وإن كانت تكلفة إنتاجها أكبر، فاحتكار إنتاج المطاط الطبيعي في قلة من دول العالم أدى إلى ظهور وانتشار زراعة المطاط الصناعي في مجموعة من الدول الأخرى، كذلك نجم عن ارتفاع أسعار القطن والحرير إلى انتشار زراعة القطن في عدد كبير من دول العالم، وإلى تقدم وازدهار زراعة الألياف الصناعية كمحصول بديل⁽⁴⁾.

ج- استمرار وقوع الدول التي تعتمد على سياسة التخصص في الزراعة لرحمة الظروف الطبيعية التي ربما تقضي على المحاصيل النقدية وتفقد الدولة بذلك أهم مصادر إيراداتها⁽⁵⁾، في حين تكون المخاطر أقل بكثير في حالة الزراعة المتعددة، فنقص محصول "الجوت" في باكستان عام 1954 نتيجة للخسائر

¹ - جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 94

² - عرفات إبراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 150

³ - كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص 89

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية، إسماعيل محمد محروس، المصدر سبق ذكره، ص 82

⁵ - كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص 89

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

التي سببتها الفيضانات عما كان عليه في السنوات بحوالي نصف مليون طن كان له أكبر الأثر ليس فقط على طبقة المزارعين والصناع، بل على الحالة الاقتصادية ككل للدولة، وكذا نقص محصول القطن في مصر في موسم 1961-1962 بمعدل ما يقرب من الثلث (3/1) بسبب الآفات الزراعية كان له أكبر الأثر على دخول المزارعين وعلى حصيلة البلاد من النقد الاجنبي⁽¹⁾.

ثالثاً- الزراعة المتنوعة: في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل، بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر يوجهه للسوق⁽²⁾، فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، ومفهوم ذلك أن أهمية المحصول النقدي أقل منها في حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها في حالة زراعة الاكتفاء الذاتي⁽³⁾. فهي تعتبر نوع وسط بين سياسة الاكتفاء الذاتي التي تنتج فيها معظم المحاصيل في الداخل، وبين سياسة التخصص التي يتم التركيز فيها على عدد محدود من المحاصيل النقدية⁽⁴⁾.

ويمكن اجمال أهم مزايا التنوع في الإنتاج فيما يلي:

أ- الاحتفاظ بخصوبة الأرض عن طريق اتباع نظام الدورات الزراعية، بعكس الوضع في حالة التخصص فإن زراعة نفس المحصول على نفس التربة لعدة فترات زراعية متتالية يؤثر على درجة خصوبة التربة ويؤدي إلى عدم قدرة الدولة على منافسة المنتجين الآخرين لها⁽⁵⁾.

ب- يمكن زراعة أكثر من محصول واحد في السنة الزراعية، لأن المزارع غير مقيد بزراعة محصول معين قد يحتاج لفترة طويلة⁽⁶⁾، ففي زراعة التخصص يصعب في حالات كثيرة زراعة محصول آخر وذلك لأن الفترة غير كافية أو مناسبة لزراعة المحاصيل المناسبة⁽⁷⁾.

¹ - عرفات إبراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 151

² - جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 93

³ - محمد عبد العزيز عجمية، إسماعيل محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص 83

⁴ - كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص 89

⁵ - عرفات إبراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 152

⁶ - تحتاج زراعة القطن إلى وقت طويل، وزراعة القصب لوقت أطول يبلغ في بعض الجهات 12 شهر.

⁷ - محمد عبد العزيز عجمية، إسماعيل محمد محروس، المصدر سبق ذكره، ص 84

- ج- يمكن الاستفادة من العمال والآلات طوال العام، ذلك لأن زراعة غلات متنوعة تحتاج إلى نفس أدوات الإنتاج في فترات مختلفة، ولا شك أن هذا يؤدي إلى زيادة في كفاءتها ونقص في تكلفة الإنتاج.
- وهذا على عكس الوضع في الزراعة المتخصصة حيث يزداد الطلب على عوامل الإنتاج دفعة واحدة وفي أوقات محددة مما يؤدي إلى ارتفاع أثمانها أو إلى إجهادها أما في الفترات الباقية فإنها تبقى عاطلة غير مستعملة⁽¹⁾.
- د- يحجز المزارع جزءا كبيرا مما يحتاج إليه من محاصيل وغللات ضامنا بذلك تصريف قدر من إنتاجه ولا شك أن هذا كثيرا ما يجنبه خسائر نتيجة التقلبات في أسعار منتجاته⁽²⁾.
- هـ- يصبح دخل المزارع في ظل الزراعة المتنوعة موزعا على مدار السنة بدلا من أن يحدث مرة واحدة ومزايا ذلك الاقتصادية والاجتماعية متعددة، منها عدم الاسراف في الانفاق وعدم الالتجاء إلى المرابين والافتراض بفوائد مجحفة والإقلال من البيع المقدم بأسعار متدنية⁽³⁾.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إسماعيل محمد محروس، المصدر سبق ذكره، ص 84

² - عرفات إبراهيم فياض، المصدر سبق ذكره، ص 153

³ - المصدر نفسه، ص:85

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل ماهية النشاط الزراعي من حيث المفهوم الضيق والواسع، مروره بتطورات تاريخية متتالية قبل أن تصل إلى ما عليه الآن بالإضافة إلى مختلف خصائصه التي تميزه عن باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى، وأن هذه الخصائص لا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة، والتي قد تتمثل في السمات البنائية والخصائص العامة للزراعة، تشترك فيها جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية وقد تكون خصائص مرتبطة بمستوى التقدم الذي وصلت إليه الدولة، وتطرقنا كذلك بالدراسة إلى أنماط الزراعة خصائصها من اقليم إلى آخر، وذلك تبعا للاختلاف في قدرة الأرض الإنتاجية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية للسكان في كل اقليم. بالإضافة إلى العوامل التاريخية، خاصة الغزو الأوروبي في فترة الاستعمار لمعظم الأقاليم الزراعية في آسيا وأفريقيا. ويختلف شكل الزراعة وتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي من اقليم إلى آخر، من حيث مساحة الأرض المزروعة، نوع العنصر الإنتاجي المستخدم والغرض الذي يستهدفه النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أنواع المنتجات الزراعية (نباتية أو حيوانية).

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الزراعية

مقدمة:

مازال للقطاع الزراع أهميته القصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم الدول ومازال يعتبر مؤهلا لأداء دوره كقطاع رائد في التنمية الاقتصادية، إذ تعد الزراعة مصدر لرزق الغالبية العظمى من السكان، فضلا عما يساهم به القطاع الزراعي في دعم الدخل القومي، الصادرات وما ينتجه من غذاء ومواد خام، وما يوفره من فوائد لازمة لنمو وازدهار القطاعات الأخرى، لاسيما القطاع الصناعي الذي تربطهما علاقة قوية وكلاهما يكمل الآخر.

ونظرا لتمييز قضايا التنمية الزراعية بالشمولية والتكامل مع قضايا التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر عليها وتتأثر بها، فإن قضايا التنمية الاقتصادية والزراعية يجب أن ينظر إليها من منظور واحد وشامل. وسنحاول في هذا الفصل دراسة التنمية الزراعية بشيء من التفصيل كتمهيد للتنمية الزراعية المستدامة، وذلك انطلاقا من مفهوم التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن التنمية الزراعية هي أحد فروع التنمية الاقتصادية واحد أهم مستلزمات تحقيقها. حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية التنمية الزراعية

المبحث الثاني: متطلبات نجاح التنمية الزراعية

المبحث الثالث: مسار التنمية الزراعية في الجزائر

المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الزراعية احدى اقطاب التنمية الاقتصادية، وأن مفهومها وأهدافها يكاد لا يختلفان عن مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية، وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

يمكن الوقوف على أهمية موضوع التنمية الاقتصادية من خلال ما يسمى " بإعلان الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986، والذي يحدد عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات ابعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية جميع افراد المجتمع والتي يمكن عن طريقها تحصيل حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية.

أولاً- تعريف التنمية الاقتصادية: اختلف المهتمون بمفهوم التنمية الاقتصادية في تعريف هذا المفهوم وذلك بسبب شمول مفهوم التنمية لجميع مجالات الحضارة، والتي من أهمها المجال الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية بالمفهوم الشامل:

هي عملية تغيير مقصودة ومخطط لها بعناية لجميع المجالات الاقتصادي، الاجتماعي، السياسية والثقافية السائدة في مجتمع ما يتسم بعدم التطور في هذه المجالات بهدف الوصول إلى مستويات أفضل من حيث الكم والنوع لإشباع وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع⁽¹⁾.

من التعريف السابق يمكن أن نستخلص أهم العناصر التي تتطوي عليها عملية التنمية الاقتصادية

كالتالي:

¹ - علي جدوع الشرفات، المصدر سبق ذكره، ص 05

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

أ- هي جميع ما انطوت عليه عملية النمو، والتي تتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ب- حدوث تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، فقد كانت الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الأولية وعلى الأخص الزراعية⁽¹⁾، وتصدرها بحالتها، أو بعد اجراء اضافات قليلة إليها، ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر، ويربط الاقتصاديون الآن بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي ولذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية وذلك بالاهتمام بالصناعة بالإضافة إلى الزراعة وإعطائها دفعة قوية مبدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ليس فقط في الصناعة وإنما كذلك الزراعة، فهما مكملان لبعضهما⁽²⁾.

ج- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، حيث تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن العديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية من النمو وما يترتب عليها من زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء⁽³⁾.

د- الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وإعطاء أولويات أكبر للأساسيات وعلى الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية، الملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية، صحية واجتماعية، ويكون ذلك من خلال التدخل الحكومي بصورة مختلفة سواء تدخلها في الإنتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات الأساسية أو في شكل وكم الدعم الذي

¹- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المصدر سبق ذكره، ص 126

²- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، (2005): التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية،

ص ص 78، 79

³- المصدر نفسه، ص 79

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تقدمه، فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك بفعل قوى الطلب والعرض لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال على السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء⁽¹⁾.

هـ- تتضمن التنمية الاقتصادية العديد من التغييرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب، ومن أهم التغييرات التي تحدث في جانب العرض اكتشاف موارد جديدة، التوسع في عملية تراكم رأس المال، تزايد حجم السكان، ادخال أساليب إنتاج جديدة، تحسين المهارات، تطوير القدرات الادارية والتنظيمية، وإحداث تعديلات مؤسسية وتنظيمية، أما التغييرات في جانب الطلب فتشمل حدوث تغير في حجم السكان، تركيبه العمري، تغير مستوى الدخل ونمط توزيعه وتغير الأذواق⁽²⁾.

و- تمتد التنمية الاقتصادية لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتد بالارتفاع قصير الأجل الذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية مثلا، بل يجب أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة⁽³⁾.

ثانيا- أهمية التنمية الاقتصادية: تكمن الاهمية الكبرى للتنمية الاقتصادية لأي دولة فيما يلي⁽⁴⁾:

أ- تعتبر من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولاً، ثم التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي.

ب- تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين المستوى الصحي والتعليمي لهؤلاء الأفراد.

ج- توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.

د- تعمل على تضيق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف علي عبد الوهاب ونجا، (2007): التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية: الاسكندرية، ص ص 82، 83

² - مدحت القرشي، المصدر سبق ذكره، ص 124

³ - فليح حسن خلف، (2006): التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي: الأردن، ص 177

⁴ - علي جدوع الشرفات، المصدر سبق ذكره، ص 14

هـ- تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.

ثالث- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: يستخدم مفهوم النمو الاقتصادي في كثير من الأحيان للتعبير عن التنمية الاقتصادية، ويتم الخلط في كثير من الأحيان الأخرى بين هذين المفهومين على الرغم من وجود فروق واضحة بينهما، حيث أن:

1- النمو يعني الزيادة الواسعة في الناتج القومي الإجمالي دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى، فهو مفهوم ضيق وكمي⁽¹⁾، بينما التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى نمو الناتج القومي فهي تتضمن حصول تغييرات واسعة في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات، إذا فالتنمية مفهوم واسع وأكثر شمولاً ومنطية⁽²⁾.

2- النمو الاقتصادي أمر تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم المختلفة، وبالتالي يزيد انتاجهم، بينما التنمية الاقتصادية هي عملية تستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة باستعمالها الامكانيات المادية، المالية، البشرية والتشريعية، وبالتالي فهي تعمل على توجيه المجتمع إلى المجالات الملائمة، وتعمل على إحداث التغييرات المؤسسية والتنظيمية اللازمة⁽³⁾.

3- يعتبر النمو الاقتصادي أحد العناصر الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية⁽⁴⁾، وتحقيقها يؤدي إلى النمو الاقتصادي، والعكس ليس صحيح، حيث أن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية ولكن ليس شرطاً كافياً لها⁽⁵⁾.

¹- مدحت القرشي، المصدر سبق ذكره، ص 124

²- فليح حسن خلف، المصدر سبق ذكره، ص 178

³- سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، (1999): المتطلبات، الاستراتيجيات و النتائج، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص:22

⁴- إسماعيل شعباني، (من دون سنة النشر): مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة: الجزائر، ص 53

⁵- علي جدوع الشرفات، المصدر سبق ذكره ص 40

4- يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة تحدث في المدى القصير، بينما التنمية الاقتصادية لا تظهر إلا في المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة⁽¹⁾.

5- يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة، ذلك أنها حققت مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي والتقني، وترسخت فيها المؤسسات، وبالتالي فهي تحقق نموا اقتصاديا يتمثل في زيادة معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لكل فرد، بينما يختص تحقيق التنمية الاقتصادية الدول النامية التي تفتقر إلى وجود المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المتطورة، وتعمل في ظل تقنية تقليدية وإنتاجية منخفضة مع اختلال بنيانها الهيكلي، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق تغيير جذري في مؤسساتها واستثمار طاقاتها غير المستغلة، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية⁽²⁾.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية

أولاً- تعريف التنمية الزراعية: تباينت واختلفت الآراء حول مفهوم التنمية الزراعية، حيث اعتبرها العلماء والاقتصاديين أحد الجوانب الاقتصادية، فهي تستمد مفهومها وأهدافها من مفهوم التنمية الاقتصادية، ومن أبرز تعريفات التنمية الزراعية نجد:

أ- هي الزيادة أو النمو الارادي في الإنتاج الزراعي المخطط له بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة المتمثلة في المناهج والسياسات الزراعية، والتي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو في الزراعة⁽³⁾.
ب- هي توفير متطلبات السكان من الغذاء كما ونوعا، توفير فرص عمل للمزارعين تحقيق دخل جديد والمحافظة على القدرة الإنتاجية العامة، زيادة الموارد دون العبث بظروف البيئة وتعزيز القدرة بالاعتماد على الذات⁽⁴⁾.

¹ - سعد حسين فتح الله، المصدر سبق ذكره، ص: 23

² - سعد حسين فتح الله، المصدر سبق ذكره، ص: 24

³ - عبد الوهاب مطر الداهري، (1969): أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ص 381

⁴ - منصور حمدي أبو علي، المصدر سبق ذكره، ص 310

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

من خلال التعريفين السابقين، يمكن أن نستخلص تعريف شامل للتنمية الزراعية كالتالي:

التنمية الزراعية: هي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا وتوفير فرص العمل اللائقة بالمزارعين، تحسين دخولهم من خلال إعادة ربط الموارد الاقتصادية، زيادة رقعة الأرض الزراعية، تحسين طرق زراعتها بما يضمن تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن والوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثانياً - الفرق بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية: يتم الخلط في كثير من الأحيان بين مفهوم التنمية الريفية والتنمية الزراعية، على الرغم من وجود فروق واضحة بينهما.

فالتنمية الريفية: هي عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية والهيكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية، لتشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية، الزراعية، الثقافية والاجتماعية في الريف، متمثلة في تحسين ظروف عيش السكان وتطوير مهاراتهم التقنية، المعرفية وتحسين وضعيتهم الاجتماعية اضافة إلى تمكينهم من الاستخدام العقلاني للثروات الطبيعية المحلية⁽¹⁾.

هذا التعريف يجعل من التنمية الريفية تختلف في أهدافها وأبعادها عن مختلف أنواع التنمية الأخرى بما فيها التنمية الزراعية، إلا انهما ترتبطان بعلاقة ترابطية متبادلة، فلا يمكن تحقيق التنمية الريفية بدون وجود التنمية الزراعية، ورغم ذلك تبقى التنمية الريفية أساس التنمية بالأرياف، وبالتالي فالتنمية الزراعية هي جزء من التنمية الريفية⁽²⁾.

ثالثاً - أهداف التنمية الزراعية: لا شك بأن أي سياسة توضع في أي مجال لها أهداف تسعى لتحقيقها ولاشك بأن تحقيق هذه الأهداف بشكل مناسب وعدم غموضها يساهم في تحقيقها وتنفيذها بشكل أفضل

¹ - خلف بن سليمان بن صالح النمري، (2008): التنمية الريفية، واقع، أمل و آفاق، مداخلة مقدمة لندوة "التنمية الريفية بمنطقة الباحة" - محافظة المنطق- السعودية"، يوم: 20 أوت 2008

² - محمد نبيل جامع، (2010): مفهوم التنمية الريفية تحت ظروف القرية المصرية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ص 07

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وهذا ما ينطبق على التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص، وبالتالي عند وضع

أهداف التنمية الزراعية يجب مراعاة الامور التالية⁽¹⁾:

أ- أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الزراعية، بحيث يتم تنفيذها قبل غيرها.

ب- أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج المتاحة خلال العملية الإنتاجية.

ج- أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية، الفنية، الادارية وغيرها من الطاقات لانجاز أغراض التنمية الزراعية.

د- أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الزراعية.

بعد أخذ هذه النقاط الأربع بعين الاعتبار يمكن أن نحدد أهداف التنمية الزراعية كما يلي⁽²⁾:

أ- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاع الزراعي، ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية.

ب- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل في القطاع الزراعي.

ج- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف كافة عناصر الإنتاج

الزراعي في خدمة هذه البرامج، وكذا التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر

من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الزراعية، وكل

ذلك من خلال السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع أنشطة القطاع الزراعي وصولاً لتحقيق

تنمية زراعية بهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

¹ - علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 343

² - علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 344، 345

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

د- تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، رفع مستوى معيشة الأفراد العدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المساهمة الفاعلة للتنمية الزراعية فيها.

وهناك من يرى أن أهداف التنمية الزراعية تنقسم إلى قصيرة وطويلة الأجل وذلك كما يلي⁽¹⁾:

1- الأهداف قصيرة ومتوسطة الأجل: حيث تتمثل في بذل مجهودات عالية لتحسين دخل العمال المزارعين عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي بواسطة تطوير أساليب وآليات النشاط الزراعي، وكذا تحسين مستواهم الغذائي بزيادة الإنتاج الغذائي مع امكانية تصريف الفائض في السوق.

2- الأهداف طويلة الأجل: تتمثل في ادخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج، الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات الزراعية.

إن تحديد هذه الأهداف وغيرها من الأهداف التي توضع لتحقيق التنمية الزراعية، أو حتى أهداف التنمية الاقتصادية يقتضي معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول وتحديد المتاح منه للاستغلال الأمثل حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع توفر عناصر الإنتاج، كأن توضع خطط تنموية طموحة لكن لا تكفيها العناصر الإنتاجية المتوفرة لتحقيقها، وأن البرامج التنموية يجب أن تكون ممكنة التنفيذ من خلال ما هو متاح من موارد وما يمكن توفيره منها، بالإضافة إلى ذلك فإنه من الأهمية بمكان أن لا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاع الزراعي مع بعضها البعض، وأن لا تتعارض مع أهداف الخطط التنموية في القطاعات الأخرى من الاقتصاد، لأن تضارب الأهداف يعيق هذه الخطط التنموية للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

¹ - خلف بن سليمان بن صالح النمري، المصدر سبق ذكره.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ومن هنا يمكن أن نستنتج بعض المشكلات التي قد تعترض تحديد أهداف التنمية الزراعية، والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

أ- صعوبة تحديد عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي، مما يعني صعوبة تحديد أهداف التنمية الزراعية وفق الموارد المتاحة والممكن استغلالها.

ب- عدم امكانية التنبؤ بالتغيرات المتوقعة في حجم عناصر الإنتاج الممكن استغلالها في عملية الإنتاج الزراعي، وعدم امكانية تغيير الأهداف التنموية بما يتلاءم وتغير حجم عناصر الإنتاج.

ج- صعوبة تحديد التوقعات والتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمدى الزمني لتنفيذ برامج التنمية الزراعية حيث أن إطالة المدى الزمني لبرامج التنمية الزراعية أكثر من اللازم قد يؤدي إلى فقدان الإهتمام بأهداف هذه البرامج، وقد يؤدي ذلك إلى عدم استمرارها.

د- اختلاف نوعية أهداف التنمية الزراعية من دولة إلى أخرى، وذلك اعتمادا على اختلاف عناصر الإنتاج المتوفرة، نوعية النشاط الزراعي من دولة لأخرى، واختلاف الظروف الاجتماعية والطبيعية بين الدول، كل ذلك يؤدي إلى صعوبة الخروج بأهداف عالمية مشتركة لبرامج التنمية الزراعية.

المطلب الثالث: عناصر التنمية الزراعية:

التنمية الزراعية شأنها شأن التنمية بصفة عامة ذات طبيعة مؤسسية وجوهر مؤسسي يتمثل في وجود رؤية واضحة صالحة للتنمية الزراعية من خلال سيادة القيم والمعايير والتنظيم فيها، وتتمثل هذه العناصر في اتسام التنمية الزراعية بأنها⁽²⁾:

1- حركة مقصودة: بحيث يشترك، يندمج ويتحمل مسؤوليتها الشعب كله، وخاصة المجتمع الريفي، وتقوم الحكومة بدور فعال ونشط سواء من حيث التخطيط، التنفيذ، الرقابة أو الكم الفني والمادي.

¹- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 345، 346

²- محمد نبيل جامع، التنمية الزراعية كإحدى وسائل التنمية الريفية المستدامة، (2010): مبحث مستخلص من علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية، الباب الحادي عشر، دار المعرفة الجديدة: الإسكندرية، ص ص 09، 10

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

- 2- **ارتقائية ومخططة:** ارتقائية بمعنى ضرورة تحريك الوضع الحالي نحو وضع مستقبلي محدد يرجى تحقيقه، ويكون أكثر رقبيا وأفضل حالا من الوضع الحالي، وهنا يتضح الدور الفعال المطلوب للدولة بجانب القطاع الخاص والقطاع الأهلي ويقصد بأنها مخططة وجود تخطيط طويل، متوسط وقصير المدى لتحقيق الوضع المستقبلي المرغوب، وهنا أيضا تبرز أهمية دور الدولة في التنمية الزراعية.
- 3- **متكاملة، شاملة ومتوازنة:** بمعنى التكامل من جوانب التنمية الزراعية المختلفة مثل الإنتاج النباتي الحيواني، السمكي، الصناعي، وتدوير المخلفات الزراعية، وشاملة للجوانب الاجتماعية الزراعية والجوانب التقنية الزراعية واعتماد كلاهما على قيم، معايير وتنظيمات زراعية، أما متوازنة فهي تعني التركيز المتوازن على مختلف الجوانب المذكورة، وعلى كل من جوانب رأس المال البشري الزراعي، رأس المال المادي الزراعي، البيئة والاستدامة الزراعية.
- 4- **التغيير الجذري في حركة التنمية:** بمعنى التركيز على العناصر البنائية والوظيفية للزراعة، وليس مجرد الحفاظ على الأوضاع القائمة أو محاولة حل المشكلات الناجمة عن سوء الأوضاع الزراعية مثل مقاومة الري بمياه المجاري، أو مواجهة العدوان على الأراضي الزراعية.
- 5- **الإهتمام بكل الجوانب:** سواء المادية مثل الرخاء الاقتصادي الزراعي، والجوانب الاجتماعية مثل الرفاه الاجتماعي للمجتمع الريفي، والرضا النفسي متمثلا في أعضاء المجتمع الريفي على السواء وليس على العوائد المادية للتنمية الزراعية فقط.
- 6- **تغطية العوائد التنموية للأغلبية العظمى من المزارعين:** وليس مجرد قطاع صغير من المستثمرين الكبار الذين تتحاز لهم الدولة بحجة تمثيلهم للقطاع الخاص ذي القدرة الاستثمارية.
- 7- **الإهتمام بالبيئة والاستدامة:** من خلال المحافظة على الموارد الزراعية وحفظها للأجيال القادمة.

المبحث الثاني: متطلبات نجاح التنمية الزراعية

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم، وذلك لما تسهم فيه في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكي يكون للزراعة مساهمة في القطاع الاقتصادي لابد من تحقيق التنمية الزراعية أولاً، هذه الأخيرة التي يجب توفر لتحقيقها مستلزمات وشروط يمكن من خلالها أن تستغل عناصر الإنتاج الزراعي لتحقيق أهداف وخطط التنمية الزراعية.

المطلب الأول: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية

يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الزراعة لعبت دوراً هاماً في تنمية اقتصاديات البلدان الصناعية حالياً، فقد كانت مصدراً كبيراً لتراكم رأس المال ومد الصناعات الناشئة بمتطلباتها من القوى العاملة والمواد الخام خلال القرنين 17 م و 18 م، كما حصل في إنجلترا وفرنسا، ومن ثم تبعتها على هذا المنوال كل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان⁽¹⁾.

وفي الوقت الحالي يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي، الحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم - باستثناء بعض الدول المنتجة للبتروكيمياويات⁽²⁾. وتسهم الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث مجالات رئيسية هي⁽³⁾:

1- **المساهمة الإنتاجية:** من خلال مقدار ما تضيفه الزراعة إلى الدخل القومي عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي.

2- **المساهمة السوقية:** وذلك من خلال ما تقدمه الزراعة من فرص لتنمية قطاعات الاقتصاد القومي عندما تتبادل الزراعة ومنتجاتها مع القطاعات الأخرى في الداخل والخارج.

¹ - أحمد عارف العساف، الوادي محمود حسين، (2011): التخطيط و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار السيرة: عمان، ص 125

² - علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 28

³ - إيمان عطية ناصف، (2008): مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، ص 81، 82

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

3- **المساهمة المورديّة:** ويتمثل فيما تقدمه الزراعة من موارد اقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات القطاعات الأخرى خاصة موردي العمل ورأس المال.

وتتبع أهمية القطاع الزراعي والتنمية الزراعية في أي دولة من خلال مساهمتها فيما يلي:

أولاً- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يعتبر الغذاء الهدف الاستراتيجي الأول في سياسات الشعوب⁽¹⁾، ففي المراحل الأولى من مراحل التنمية الاقتصادية يزداد الطلب على المنتجات الزراعية لتوفير المواد الغذائية، وذلك لمواجهة الزيادة العامة في عدد السكان نتيجة لارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وازدياد عدد سكان المدن نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وكذا نتيجة للزيادة في دخول الأفراد، ففي المراحل الأولى من مراحل التنمية ترتفع معدلات النمو السكاني بشكل واضح بسبب ثبات أو بطء انخفاض معدلات المواليد في الوقت الذي يحدث فيه انخفاض مفاجئ في معدلات الوفيات، فتكون مرونة الطلب الداخلية للغذاء مرتفعة نسبياً في الدول النامية⁽²⁾. أما المرحلة الثانية عندما تأخذ الدولة بأساليب التنمية الاقتصادية تبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض وخاصة بين الأطفال الرضع نتيجة لتوفر الخدمات الطبية ووسائل التطعيم، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه معدلات المواليد نتيجة لزيادة دخول الأفراد⁽³⁾.

بالإضافة إلى الزيادة العامة للسكان فإنه من الطبيعي أيضاً ترتفع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في المراحل الأولى من مراحل التنمية نتيجة لهجرة العديد من العمال الزراعيين إلى المدن للعمل في المصانع الجديدة، وهذا ما يتطلب ضرورة توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لهم في المدن وهذا يدعو إلى زيادة إنتاجية العمال الزراعيين الذين بقوا في الريف حتى يعوضوا النقص الناتج عن الهجرة إلى المدن. ومع البدء في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ترتفع مستويات العمالة وتزداد دخول الأفراد التي

¹ - العساف أحمد عارف، المصدر سبق ذكره، ص 125

² - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص ص 162، 163

³ - حامد عبد المجيد دراز، (2009): مبادئ الاقتصاد العام، الدر الجامعية: الاسكندرية، ص ص 141، 142

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تتفق نسبة كبيرة منها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية وارتفاع المرونة الداخلية للطلب على المواد الغذائية. ومن الطبيعي أن تمثل السلع والمنتجات الزراعية الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية⁽¹⁾.

مما سبق يتضح أن للزراعة دورا هاما في توفير الكميات اللازمة للطلب المتزايد على الغذاء في مراحل التنمية، وأن عجز الزراعة عن تحقيق ذلك الهدف يؤدي إلى التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية خاصة وأن مصروفات الغذاء تمثل جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة في الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية قد يؤدي إلى المطالبة برفع اجور العمال مما يؤثر مباشرة على ربحية المشروعات وبالتالي في حجم الاستثمارات، مما قد يؤثر على استقرار الوضع السياسي في البلاد، إلى جانب أثره السيئ على سير التنمية الاقتصادية، وقد تضطر الدولة لتوفير الكميات اللازمة من المواد الغذائية للاستيراد من الخارج الأمر الذي يستنفذ جزءا من النقد الأجنبي اللازم لأغراض التنمية الصناعية⁽²⁾.

ثانيا- تحقيق الامن الغذائي: حيث يبرز هذا الدور ببعده السياسي واستراتيجي، فالامن الغذائي للشعوب يكون أكثر تأثيرا عليها من السلاح، وهو ما نشاهده اليوم من محاولات الاذلال التي تمارسها الدول الصناعية ضد العديد من الدول النامية، ويقصد بالامن الغذائي تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد الواحد أو مجموعة بلدان متعاونة من تأمين أكبر قدر ممكن من الحاجات الغذائية دون الحاجة إلى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج⁽³⁾.

ثالثا- دور الزراعة في التنمية الصناعية: إذا كان التصنيع ضرورة للتقدم في أساليب الإنتاج، ومن ثم لتصحيح الاختلالات الهيكلية و تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن نجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه إلا إذا

¹- حامد عبد المجيد دراز، ص ص 143، 144

²- محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص 163

³- المصدر نفسه، ص 160

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

توافرت شروط معينة، واتباع سياسات محددة، والا اصبحت عملية التصنيع بالفشل، ومن أهم مقتضيات نجاح وتحقيق التنمية الصناعية هو تحقيق نمو وتقدم في الإنتاج ومستوى الإنتاجية الزراعية، وهو ما يعرف بالثورة الزراعية، أي أن التقدم الصناعي يجب أن يصاحبه تقدم زراعي في نفس الوقت، ذلك أن نجاح الثورة الصناعية لا يمكن تحقيقها دون ثورة زراعية تسبقها أو تصاحبها. وتدلنا خبرة العالم المتقدم سواء الاشتراكي أو الراسمالي إلى أن نجاح عملية التصنيع انما تتوقف على التقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الزراعي، فالثورة الصناعية في أوروبا الغربية التي قامت في القرن ال18م لم يكن ليكتب لها النجاح لو لم تسبقها ويمهد لها ثورة زراعية تمثلت في تغيير قوى وعلاقات الإنتاج السائدة في الزراعة مما أدى إلى رفع الإنتاجية الزراعية لتواجه احتياجات التصنيع. كذلك الأمر في الاتحاد السوفياتي، فنجاح خطط التصنيع منذ عام 1928 لم تكن لتتم وتكتمل لولا الثورة الزراعية التي تمت في ذلك الوقت وغيرت جذريا من التنظيم الزراعي القائم بما يتلاءم واحتياجات التصنيع. يرجع النجاح الذي احرزته اليابان في مجال التصنيع في فترة التنمية الصناعية من 1870 إلى 1914 إلى الاهتمام الشديد بقضية التنمية الزراعية ورفع الإنتاجية الزراعية في نفس الوقت الذي وجهت فيه الجهود إلى دفع عجلات التصنيع إلى الامام⁽¹⁾. وبالتالي فإن ضرورة إحداث تنمية زراعية مصاحبة لعملية التنمية الصناعية ترجع إلى عوامل متعددة تعود إلى الدور الذي يقوم به القطاع الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة وفي عملية التنمية الصناعية بصورة خاصة، ومن هذا المنطلق يبرز دور التنمية الزراعية في إحداث التنمية الصناعية من خلال:

1- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يلعب القطاع الزراعي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي وخاصة للصناعات الغذائية والنسيجية غيرها... وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وكذلك تعزيز الروابط بينها وبين الزراعة، كما أن توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى

¹ - عمرو محي الدين، المصدر سبق ذكره، ص ص: 231، 232

الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص. لهذا فإن القطاع الزراعي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها⁽¹⁾.

2- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة: يمثل القطاع الزراعي خاصة في بداية عملية التصنيع- يحتل القطاع الزراعي الأهمية النسبية الكبرى من حيث الدخل المتولد فيه أو من حيث حجم العاملين فيه- السوق الرئيسي للمنتجات الصناعية، ومن ثم فإن نمو وتوسع القطاع الصناعي يتوقف على قدرة القطاع الزراعي على استيعاب المنتجات الصناعية، إذ يلعب ضيق نطاق السوق في بداية عملية الانماء الاقتصادي عقبة رئيسية وهامة أمام توسع القطاع الصناعي وسوف تزداد قدرة القطاع الزراعي على استيعاب المنتجات الصناعية بازدياد الإنتاجية فيه من الأسمدة، المبيدات، الآلات والمعدات الزراعية، فزيادة القدرة على الإنتاج تعني زيادة القدرة على الشراء. ولقد كانت التطورات التي حدثت في الزراعة الأوروبية وما ترتب عليها من خلق وتكوين السوق الداخلية أحد العوامل الهامة التي مهدت وساعدت على قيام الثورة الصناعية، إذ تكونت السوق لمنتجات الصناعة مما ساعد ودفع عملية التصنيع في القرن الـ18م⁽²⁾.

3- توفير العمالة للقطاع الصناعي: أن القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية يحتوي على فائض من العمالة، ولهذا فإن الزراعة تشكل مصدرا يمد القطاع الصناعي بما يحتاجه من الأيدي العاملة، ولهذا فإن الحاجة المتنامية للقوى العاملة في القطاع الصناعي لا يمكن تلبيتها من دون تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى الإنتاجية فيه، من خلال استخدام وسائل الإنتاج المتطورة والتي تعمل على توفير الأعداد اللازمة من القوى العاملة للصناعة ولمختلف القطاعات الأخرى. ولهذا فإن من أهم مساهمات تطوير الزراعة هي توفير العمالة المطلوبة في الصناعة⁽³⁾.

¹- مدحت القرشي، المصدر سبق ذكره، ص 169

²- عمرو محي الدين، المصدر سبق ذكره، ص 235

³- المصدر نفسه، ص ص 221، 222

4- تمويل التنمية الصناعية: أن أهمية القطاع الزراعي تتبع من مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتشير تجارب العديد من البلدان التي حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً أنها اعتمدت وخصوصاً في مراحل نموها الأولية على فائض الإنتاج الزراعي لتمويل التنمية، وخاصة في القطاع الزراعي، فالثورة الصناعية في أوروبا الغربية خلال القرن الـ18 م أدت إلى تطوير القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته لكي يواجه متطلبات التصنيع، كما أن تجربة الاتحاد السوفياتي في التصنيع قد استندت على الثورة الزراعية وعلى توجيه الفائض الزراعي لتمويل التنمية الصناعية، سواء من خلال الضرائب أو انتزاع اجزاء من الإنتاج الزراعي، وعليه فإن دور الزراعة في العديد من البلدان لا يمكن انكاره في تمويل ودفع عملية التنمية الصناعية⁽¹⁾.

رابعاً- تزويد القطاعات الأخرى بعناصر الإنتاج: وذلك من خلال⁽²⁾:

1- العمل: حيث تقوم الزراعة بتزويد القطاعات الاقتصادية الأخرى بالعمال اللازمين لها، فإذا ارتفعت الكفاءة الإنتاجية في قطاع الزراعة فإن ذلك يؤدي إلى الاستغناء عن العمال الفائضين بها والذي يمكن امتصاص اعداد منهم في الصناعة، التجارة، قطاع الخدمات وغيره...

2- الأرض: تساهم الزراعة بنصيب كبير في تزويد القطاعات الأخرى بالأراضي اللازمة لاقامة المصانع، المدارس، المستشفيات، الحدائق العامة، المنشآت المدنية وغيرها، فتضخم المدن يكون معظمه على حساب الأراضي الزراعية التي يتم تحويلها للاغراض المدنية الأخرى.

3- رأس المال: تشير امكانيات القطاع الزراعي في غالبية الدول النامية إلى أهميتها كمصادر اساسية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد خاصة في المراحل الأولى من التنمية، حيث تكون القطاعات الصناعية غير قادرة على إعادة استثمار الارباح فيها، وتمثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة

¹ - مدحت القرشي، المصدر سبق ذكره، ص 168

² - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص ص 164، 165

إحدى الوسائل الفعالة إذا أحسن تصميمها وتنفيذها، حيث يمكن عن طريقها امتصاص جزء كبير من رأس المال اللازم للتنمية من قطاع الزراعة.

خامسا- تمويل التنمية بالعملات الأجنبية: أن الصناعات الناشئة تستغرق وقت غير قصير حتى تبدأ منتجاتها بالظهور في الأسواق المحلية، وتحتاج إلى زمن اطول حتى يمكن الخروج بها إلى الأسواق العالمية، وفي خلال هذه المرحلة الانتقالية تحتاج الدول النامية إلى استيراد الآلات، المعدات والخبرات الأجنبية، ويتطلب كل هذا في معظم الحالات الدفع بالعملات الأجنبية، وهنا يبرز دور القطاع الزراعي الذي يتحتم عليه زيادة معدلات انتاجيته من المحاصيل التصديرية أو النقدية ليتمكن من زيادة الصادرات الزراعية التي تحقق فائضا من العملات الأجنبية تستخدم في تسديد قيمة الواردات الضرورية من السلع والخدمات الرأسمالية وتثبيت دعائم القطاع الصناعي في مراحله الأولى⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مراحل التنمية الزراعية

من الطبيعي أن تتغير مع مرور الوقت كل من طبيعة عملية التنمية الزراعية والعوامل الرئيسية التي تؤثر على شكل وحجم الإنتاج الزراعي، سواء كانت عوامل متوفرة أو غير متوفرة، وبدراسة السلوك الذي يتبعه هذا التغير يمكن تقسيم فترة التنمية الزراعية إلى ثلاث مراحل مميزة، ولكنها متداخلة الاطراف إلى حد ما، ولا يقصد بتقسيم فترة التنمية الزراعية إلى مراحل تعميم هذه الظروف وإنما المقصود هو توظيف للحالة التي تمر بها معظم الدول النامية ذات المشاكل المعروفة من ضيق الرقعة الزراعية، ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض الكفاءة الإنتاجية في قطاع الزراعة بسبب ضعف المستوى التكنولوجي القائم، وليكن معلوما أن لكل دولة نامية ظروفها الخاصة التي قد تتسبب في اختلاف طول كل مرحلة من

¹ - حامد عبد المجيد دراز، المصدر سبق ذكره، ص ص 159، 160

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

مراحل التنمية أو عدم تتابع المراحل المختلفة بالترتيب المشار إليه، وتتمثل المراحل الثلاثة للتنمية الزراعية فيما يلي⁽¹⁾:

1-مرحلة توافر الشروط الضرورية للتنمية الزراعية: وهي مرحلة بدء عملية التنمية الزراعية، حيث تتميز بتخلف المستوى التكنولوجي، وإن حدثت زيادة في الإنتاج الزراعي فانها تكون عن طريق إضافة المزيد من عناصر الإنتاج التقليدية، مع حدوث تغيرات جوهرية في الافكار بالنسبة لتقبل الجديد منها من خلال تنظيم المؤسسات القائمة كضرورة حتمية لبدء ظهور التقدم العلمي الحديث، وكذا حصول تغير شكل وتركيب نظام الملكية الزراعية، علاقة المالك بالمستأجر، حقوق العمال الزراعيين وما سيتبع ذلك من تغير في تركيب النظام السياسي القائم والذي يستمد قوته من سيطرته على ملكيته للأرض وغيرها من وسائل الإنتاج، ولو أن هذه التغيرات لا تعتبر كافية بمفردها لحدوث التقدم العلمي الحديث في الزراعة ولكنها تساعد على إيجاد ظروف مناسبة يشعر فيها المزارع على الأقل في الحصول على مكاسب اجتماعية ومادية كنتيجة لزيادة انتاجهم.

2- مرحلة زيادة الإنتاج الزراعي بأقل استثمارات رأسمالية ممكنة: في هذه المرحلة تلعب الزراعة الدور الرئيسي الهام بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية بوجه عام، وتستمد هذه المرحلة أهميتها من ظروف متعددة، ففي هذه المرحلة مازالت الزراعة تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد القومي العام، ويزداد الطلب على السلع الزراعية زيادة كبيرة بسبب زيادة السكان ونمو الدخل الفردي، وكذا تزداد الحاجة إلى رأس المال لأغراض التنمية الزراعية، لكن في هذه المرحلة يصعب تعميم الميكنة الزراعية نظرا لانخفاض أجر العامل الزراعي وارتفاع تكاليف الآلات الزراعية وخوفا من انتشار البطالة بين العمال الزراعيين.

ويمكن القول أنه في بداية هذه المرحلة تكون عناصر الإنتاج التقليدية متوفرة ويتم استعمالها بدرجة تؤدي إلى انخفاض كل من الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي لتلك العوامل، وفي هذه الظروف يمكن للتقدم

¹ - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص ص 177 - 181

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

التكنولوجي الحديث أن يعمل الكثير في سبيل رفع الإنتاج الزراعي، ويمكن تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي عن طريق نشر القليل من التحسينات والإرشادات الفنية التي تؤدي إلى إحداث زيادات نسبية مرتفعة في الإنتاج الزراعي مثل توفير المبيدات الحشرية، مقاومة الأمراض والآفات، تمهيد الطرق الزراعية التي يمكن استعمالها في نقل المحاصيل ونشر استعمال البذور المحسنة والأسمدة الضرورية اللازمة. ويلاحظ أن مثل هذه الوسائل والخدمات تلقى قبولا مرضيا لدى المزارعين حتى ولو لم يكن قد تم استكمال التغييرات الضرورية الأخرى كنظام الملكية، نظام التسليف، التسويق وغيره، غير أن أهم المشاكل التي تعترض التنمية في المرحلة الثانية وخاصة في الفترة الأولى منها هي عدم توفر البحوث التطبيقية ونقص عناصر الإنتاج الجديدة والمحسنة.

3- مرحلة زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استبدال العمل الزراعي برأس المال: تعتبر هذه المرحلة متأخرة من مراحل التنمية الزراعية، ولا تقع إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة وخاصة في البلاد التي تزداد فيها كثافة السكان، فعلى سبيل المثال لقد بدأت اليابان دخول هذه المرحلة حديثا بعد مرور أكثر من 90 سنة من بدء التنمية الزراعية الجديدة، وتتميز هذه المرحلة بانتشار الميكنة الزراعية ومحاولة الاقتصاد استعمال العمل الزراعي الذي يكون قد أصبح من عناصر الإنتاج غير المتوفرة، نظرا لتوفر فرص العمل غير الزراعي، كما تتميز بوفرة رأس المال حيث تكون البلاد قد قطعت شوطا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وكذا ببطء ارتفاع الطلب على السلع الزراعية وانكماش القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد القومي ككل.

المطلب الثالث: مستلزمات نجاح التنمية الزراعية

إن توفر عناصر الإنتاج الزراعي من أرض، عمال، رأس المال، إدارة وتنظيم لا يكفي لانجاز عملية التنمية الزراعية، بل يجب توفر مستلزمات وشروط أخرى يمكن من خلالها أن تستغل عناصر الإنتاج الزراعي لتحقيق أهداف وخطط التنمية الزراعية.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

يمكن اجمال أهم مستلزمات وشروط نجاح التنمية الزراعية، والتي تشترك مع عناصر التنمية

الاقتصادية الضرورية لانجاز برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الزراعي فيما يلي:

أولاً- الوضع السياسي: تؤثر التغيرات السياسية السريعة على عدم تحقيق التنمية الزراعية، حيث أن هذه

التغيرات غالباً ما يتبعها تغيرات اقتصادية غير مأخوذة في الحسبان عند وضع برامج التنمية الزراعية

وهذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم النامي التي تعاني من تدني

مستويات التنمية الزراعية في معظمها، لذا فإن الاستقرار السياسي شرط رئيسي لحدوث تنمية زراعية

وبالتالي تنمية اقتصادية شاملة⁽¹⁾.

ثانياً- العلاقات الإنتاجية الزراعية: حيث يجب الابتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي

فهو تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو اقتصادي زراعي مرغوب

اين تكون اجور القوى العاملة الزراعية هي ضمن مستوى الكفاف تحت ظل النفوذ الإقطاعي، كما أن هذا

النوع من العلاقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقة في المجتمع. وعلى الرغم من وجود هذه الصفة في

بعض دول العالم، إلا أن غالبية الدول في وقتنا الحالي تخلت عن مثل هذه العلاقات الإنتاجية⁽²⁾.

ثالثاً- الكفاءة الإنتاجية: وتعني استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج زراعي

ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية⁽³⁾.

رابعاً- توفير الأسواق للمنتجات الزراعية: تؤدي التنمية الزراعية إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ولكن هذه

الزيادة من الإنتاج قد تذهب هباءاً أو تباع بأسعار بخسة غير مجزية، وذلك طالما لا تتوفر ثلاث

عناصر أساسية تتمثل فيما يلي⁽⁴⁾:

¹- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، المصدر سبق ذكره، ص 347

²- المصدر نفسه، ص 347

³- المصدر نفسه، ص 347

⁴- محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص ص 170-172

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

1-زيادة الطلب الكلي الفعال على المنتجات الزراعية: حيث يتطلب الطلب الكلي الفعال على المنتجات الزراعية فعالية في الطلب المحلي والخارجي:

1-الطلب المحلي على المنتجات الزراعية: باستثناء الدول الصغيرة جدا والتي تعتبر دويلات ذات الاحجام غير الاقتصادية التي تكون مواردها الطبيعية والبشرية غير كافية لاستغلالها الاقتصادي، وكذلك الدول التي لا تتوفر فيها الموارد الزراعية مثل الدول الصحراوية والتلجية، فلا يمكن لأي دولة تحقيق التنمية الزراعية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي دون زيادة توسيع الطلب المحلي الفعال على المنتجات الزراعية. ويرتفع الطلب الفعال على المنتجات الزراعية اساسا بالتوسيع في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، وخاصة في القطاع الصناعي، فهو يؤدي إلى توظيف اعداد متزايدة من السكان يتقاضون اجور تؤدي إلى خلق قوة شرائية يوجه معظمها إلى شراء المنتجات الزراعية والاستهلاكية في صورتها الأولية أو المصنعة. كما تؤدي زيادة الطلب على المواد الخام الزراعية التي تدخل في عمليات التصنيع مثل الالياف والزيوت، بالإضافة إلى خلق وزيادة الطلب في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به مثل قطاعات الكهرباء، النقل، المواصلات والخدمات على المنتجات الزراعية، ومن ناحية أخرى فإن المنتجات الصناعية في حاجة إلى سوق داخلي أيضا، وبزيادة الإنتاج الزراعي وزيادة معدلات التنمية يرتفع الطلب في القطاع الزراعي على المنتجات الصناعية الاستهلاكية وعلى الاحتياجات الراسمالية، ومن هنا يظهر الارتباط الوثيق بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية وضرورة التنسيق بينهما لتوسيع السوق المحلية. وحتى في الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية وخاصة في حالة تصديرها للخامات الزراعية التي تدخل في الصناعة مثل القطن، البن، المطاط، الكاكو وغير ذلك فانها في حاجة إلى توسيع السوق المحلي للمنتجات الزراعية، لأن التوسع في التصدير مرتبط بالطلب العالمي، وبذلك يكون التوسع فيه محدود، لأن التصدير للمحاصيل الزراعية في صورتها الخام يفوت الفرصة لإنشاء صناعات محلية تقوم على هذه المحاصيل المصدرة، وأيضا لأن الصادرات تستبدل عادة بواردات من المنتجات الزراعية الغذائية وهذه

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تفوت الفرصة على استغلال الموارد الغذائية ويظهر ذلك بوضوح في وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي تترك بورا دون استغلالها في كثير من الدول النامية.

ب- الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية: هناك بعض الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير بعض السلع الزراعية نظرا لظروفها الطبيعية والاقتصادية، ومن امثلة ذلك مصر في القطن طويل البتلة، اندونيسيا في المطاط، البرازيل في البن، الاكوادور في الموز وغيرهم من الدول، وتوفر هذه الصادرات الزراعية حويلة من العملات الاجنبية يمكن استخدامها في استيراد مستلزمات التنمية الصناعية، ولكن هناك شروط للاستفادة من هذه الصادرات، أهمها ما يلي:

ا- ضرورة التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية لمقابلة الارتفاع في الطلب المحلي عليها، وبالتالي امكانية الحد من استيرادها وتوفير العملات الاجنبية لاستيراد مستلزمات التنمية الصناعية.

ب- عدم التوسع في استيراد السلع الكمالية، وهو الأمر الذي لا تلتزم به الكثير من الدول النامية.

ج- ضرورة وضع وتنفيذ خطة قومية للتوسع الصناعي الذي يؤدي بدوره إلى التنمية الزراعية.

2- تطوير نظام التسويق: هناك أوجه عديدة للقصور في نظام التسويق الزراعي في الكثير من البلاد النامية، وقد يرجع هذا القصور إلى أن هذه البلاد مرت بمراحل من التطور الاقتصادي كان فيها الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي الذي يعرض في السوق محدودا، ومن ثم فلم تكن هناك حاجة إلى تدعيم وتطوير نظام التسويق، أما إذا بدأت عملية التنمية الزراعية فلا بد من تطوير نظام التسويق لتشجيع المنتجات الزراعية في الأسواق.

3- تزايد ثقة المزارعين في نظام التسويق الزراعي: لابد من تدخل الدولة تدخلا فعالا في تنظيم وتطوير نظام التسويق الزراعي في البلاد النامية، بما يؤدي إلى تزايد ثقة المزارعين في هذا النظام، مما يجعلهم

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

يقبلون عليه ويشجعهم على زيادة انتاجهم الزراعي وتسويقه حتى يعود عليهم بأكثر عائد ممكن. وتلعب

الدولة دورا هاما في تطوير نظام التسويق عن طريق⁽¹⁾:

أ- المحافظة على قيمة العملة واستقرار الأسعار، ووضع نظام موحد للموازين والمقاييس.

ب- وضع القوانين والتنظيمات الخاصة بحماية المعاملات، إحترام العقود، ومنع الاحتكارات.

ج- وضع مواصفات للسلع الزراعية وتوفير وسائل النقل والمواصلات.

د- إتاحة المعلومات عن الأسواق المختلفة للمزارعين.

خامسا- التغيير المستمر في التكنولوجيا الزراعية: حيث لا يمكن زيادة الإنتاج الزراعي باتباع نفس

الأساليب الزراعية وزراعة نفس المحاصيل وتربية الحيوانات الزراعية فيه وفلاحة الأرض دون أي تحسين

بل يتطلب زيادة الإنتاج الزراعي اتباع الأساليب التكنولوجية في الزراعة والتي تتمثل في النتائج التطبيقية

أو العملية التي أسفرت عنها البحوث العلمية في مختلف أوجه النشاط الزراعي، وتتضمن ما يلي⁽²⁾:

أ- طرق خدمة، صيانة وتحسين الأراضي، طرق الري والصرف و طرق الزراعة والجني.

ب- طرق تربية الحيوانات الزراعية وتحسينها المحافظة على صحتها.

ج- أنواع و كميات ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

د- أنواع التوليفات المحصولية التي يحاول المزارع عن طريقها الوصول إلى أحسن استخدام للموارد

الأرضية والبشرية.

ولاستمرار الزراعة في التقدم يلزم استمرار الأساليب التكنولوجية الزراعية في التغيير المستمر، وإلا

تعرضت الزراعة لحالة من الركود، وتتجه إلى التدهور نتيجة لتناقص غلة المحاصيل ولإنخفاض خصوبة

الأراضي في حالة ثبات الأساليب الفنية الزراعية. وليس من الضروري إتباع أساليب فنية زراعية حديثة

ومتغيرة كل عام، أو من الضروري تغيير جميع الأساليب الفنية الزراعية فهذا مستحيل، بل يكفي التطور

¹- محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص 172

²- المصدر نفسه، ص ص 172، 173

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

على فترات زمنية مناسبة، كما أن التطور في أحد مكونات الأساليب الزراعية لابد أن يؤدي إلى زيادة ملموسة في الإنتاج الزراعي، أو إلى انخفاض ملموس في التكاليف الزراعية حتى يقبل عليها المزارعين. فإذا أدت إلى زيادة ضعيفة تصل من 10% إلى 20% مثلا فإن الإقبال عليها محدود وبطيء لأن أثر هذه الزيادة على دخل المزارع في البلاد النامية يكون ضئيلا بدرجة لا تدفعه إلى المخاطرة باتباع أساليب جديدة، وبذلك يفضل الاستمرار في اتباع الأساليب القديمة التي تحقق لهم توقعاتهم المنتظرة وفي ضوء خبرتهم التي اكتسبوها على مر السنين، أضف إلى ذلك أن نتائج الأساليب الزراعية الجديدة غير مضمونة في جميع الأحوال، بل تختلف باختلاف المناطق الزراعية. أما إذا كانت الزيادة في الإنتاج ملموسة فإن ذلك يؤدي إلى الإقبال على هذه النظم والأساليب وسرعة انتشارها، وتقدر هذه الزيادة الملموسة في رأي كثير من الاقتصاديين بنحو من 40% إلى 100% في الإنتاج الأصلي من وجهة نظر المزارع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع دخله ارتفاعا كبيرا، أما من وجهة النظر القومية فإن الزيادة الملموسة في الإنتاج الزراعي هي التي تفوق الزيادة في السكان⁽¹⁾.

وهناك ثلاث مصادر للتكنولوجيا الزراعية الحديثة تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

- 1- الأساليب الزراعية التي يتبعها المزارعون الآخرون: حيث يمكن لمزارع معين أن يتبعها، فمن المعروف أن جميع المزارعين لا يتبعون نفس الأساليب الزراعية، وهناك مزارعون متقدمون نسبيا عن غيرهم في هذا المجال وكان لهم نصيب في تطبيق الأساليب التكنولوجية الزراعية الحديثة.
- 2- الأساليب الفنية الزراعية الحديثة المتبعة في مناطق أو دول أخرى: بحيث تكون ظروفها متشابهة أو متقاربة مع دول تريد تحقيق التنمية الزراعية، ويستدعي الأمر في هذه الحالة اختيار وأقلمة الصالح منها -الأساليب- حتى يمكن الأخذ بها تحت الظروف الحالية.

¹ - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص: 173، 174

² - المصدر نفسه، ص 174

3- نتائج التجارب الزراعية والبحوث العلمية الزراعية وما تستهدفها من نتائج تطبيقية: فالبحوث الزراعية هي الأساس في اكتشاف التكنولوجيا الزراعية، ويجب أن تتضمن مجالاتها مصادر التكنولوجيا الثلاث السابق ذكرها، وأن لا تقتصر على الاكتشافات والوصول إلى أنواع جديدة، وإنما تحاول الوصول إلى أساليب فنية حديثة تؤدي إلى زيادة ملموسة في الإنتاج الزراعي.

وهناك اسس يلزم أن تركز عليها برامج البحوث الزراعية حتى تكون فعالة ومستمرة أهمها ما يلي⁽¹⁾:

ا- التركيز على البحوث المرتبطة بالمزروعات التي تتوافر لها الأسواق يتزايد الطلب عليها.

ب- توجيه جزء مناسب منها نحو بحث المشاكل الزراعية المرتبطة بامكانيات التوسع الزراعي في المستقبل، وخاصة في مناطق الأراضي الجديدة.

ج- انتشار حقول التجارب بشكل يعكس التباين في مختلف المناطق الزراعية.

د- تدعيم نظام الارشاد لأنه أحد الوسائل الرئيسية في نقل التكنولوجيا الجديدة إلى المزارعين.

هـ- الاعتماد على البحوث الجماعية التي يتعاون فيها مجموعة من العلماء كل في اختصاصه لبحث مشكلة معينة وتشجيع التعاون بين الباحثين والحد من البحوث الفردية.

و- تحليل وتقييم الأساليب الفنية التي يتوصل إليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

ز- توفير ميزانية مناسبة للبحوث تسمح بتوفير وسائل وادوات البحوث الزراعية، وتوفير الحوافز للباحثين لجذب العناصر البارزة.

ح- إعداد البرامج التدريبية بحيث تكون مصاحبة لبرامج البحوث الزراعية.

سادسا- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي: سبق الإشارة إلى أهمية استعمال الأساليب الفنية الحديثة التي تتضمن استخدام الات زراعية ومستلزمات الإنتاج الحديثة، لكن عملية توفير هذه المستلزمات وتوصيلها إلى المزارعين تعترضها مشاكل كثيرة ومعقدة يلزم التغلب عليها حتى يمكن زيادة الإنتاج

¹ - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص ص 174، 175

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

الزراعي. فكثير من الدول النامية لا تتوفر فيها مستلزمات الإنتاج الحديثة، فهناك بعض الدول مثلا يقتصر استخدامها للأسمدة والتقاوي المنتقاة على المحاصيل التصديرية فقط، وهناك دول أخرى لا تتوفر فيها مستلزمات الإنتاج الزراعي بكميات كافية ويتم استخدامها فقط على نسبة صغيرة من مجموع المزارعين أو يكون استخدامها أقل نسبيا من المستوى الفني والاقتصادي الأمثل الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، كما أن هناك بعض الدول تقوم بتنفيذ برامج ومشروعات للتنمية الزراعية تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي دون أن توفر الأنواع والكميات المطلوبة لزيادته بصورة كافية. وفي جميع الأحوال يلزم أن تتضمن سياسات وخطط التنمية الزراعية توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بصورة مناسبة كما ونوعا. ويعتمد في ذلك أما على الاستيراد من الخارج ويتطلب ذلك أن تكون اجمالي الكميات المطلوبة تسمح بإنشاء صناعات على أساس اقتصادي سليم، أو اتباع الأسلوبين السابقين معا.

كما أن توفير هذه المستلزمات لا بد أن يقترن بتوصيلها إلى المزارعين، الأمر الذي يتطلب إنشاء الطرق وتوفير وسائل النقل التي عادة ما تكون غير متوفرة بصورة مناسبة في كثير من البلدان النامية. كما أن تكاليف النقل عادة ما تكون مرتفعة وتؤدي إلى زيادة أسعار هذه المستلزمات بالنسبة للمزارعين. ويرجع ذلك إلى أن انتاجها وتصنيعها يكون في مناطق مركزة بينما ينتشر المزارعين في أنحاء المناطق الزراعية، ويستدعي ذلك اتباع سياسة في إنتاج وتصنيع هذه المستلزمات بطريقة تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، ولا بد أن يقترن توصيلها ببرامج ارشادية لتقديم الأنواع الجديدة للمزارعين وشرح مزاياها لهم حتى يقبلوا على استخدامها، بذلك يؤدي إلى خلق زيادة الطلب على هذه المستلزمات⁽¹⁾.

وهناك شروط يلزم توافرها في هذه المستلزمات حتى يقبل المزارعين عليها، والتي تتمثل في⁽²⁾:

أ- يجب أن تكون فعالة من الناحية الفنية، أي لا بد أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي، وأن تكون من الأنواع الجيدة ومضمونة وأن يكون لها مواصفات معينة.

¹ - محمود صادق العضيبي، المصدر سبق ذكره، ص ص 175، 176

² - المصدر نفسه، ص 176

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ب- يجب أن يكون سعرها مناسب، وأن تؤدي إلى عائد يزيد بكثير عن تكاليف شرائها.

ج- يجب أن تكون في متناول أيدي المزارعين في الأوقات التي يتعين عليهم القيام باستخدامها، وأن تتوفر بكميات وعبوات تتناسب مع احتياجات المزارعين.

سابعا- توفير الحوافز للمزارعين: يبقى الحافز الذي يدفع المزارع إلى زيادة إنتاجه هو زيادة الدخل المزرعي الحقيقي، وذلك من خلال توفيره حوافز اقتصادية، والتي يمكن توفيرها بطرق عديدة تتوقف على الظروف الطبيعية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المختلفة، والتي من أهمها⁽¹⁾:

1- العلاقات السعرية: بحيث تكون أسعار السلع الزراعية مجزية ومستقرة بغض النظر عن وسيلة تحقيق هذا الهدف سواء في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية، وكذا تكون أسعار مستلزمات وأدوات الإنتاج مناسبة بمعنى أن تكون العلاقة بينها وبين أسعار المحاصيل الزراعية مناسبة لتحقيق زيادة في صافي الإيرادات المزرعية، بالإضافة إلى هامش أو تكاليف التسويق يجب أن تكون أقل ما يمكن حتى تكون الأسعار بالنسبة للمزارعين على نسبة مرتفعة من أسعار المنتجات الزراعية التي يدفعها المستهلكين.

2- نصيب المزارع من الإنتاج: يتأثر نصيب المزارع من الإنتاج بطبيعة تركيب البنيان الزراعي وخاصة نظام حيازة الأراضي الزراعية وما يتضمنه من نظام لتأجير وملكية الأراضي الزراعية في النظم الرأسمالية أو من العلاقات بين المزارعين والدولة في النظم الاشتراكية، وفي جميع الأحوال يلزم وضع النظم والاصلاحات الزراعية التي تكفل المزارع حصوله على الجزء الأكبر من الزيادة في إنتاجه، الأمر الذي يكون بمثابة حافز له على الاستمرار في زيادة إنتاجه ورفع مستوى معيشته. وفي كثير من الدول النامية التي لم تنفذ برامج الإصلاح الزراعي لا يتوفر هذا الحافز لدى المزارعين نظرا لأن الزيادة في الإنتاج الزراعي في حالة المزارع الصغير المستأجر لا تعود عليه بالفائدة بل تذهب إلى فئات أخرى زراعية.

¹ - المصدر نفسه، ص 176

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ثامنا- وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية: كتوفر المؤسسات التمويلية وتدعيم نظام التمويل الزراعي فيما يختص بمنح السلف والقروض الزراعية للمزارعين حتى يتمكنوا من تحسين منتجاتهم بما يحققوا أكبر عائد لهم دون الاضطرار إلى اغراق السوق بالمنتجات وقت حصادها وبيعها بأسعار منخفضة نسبيا، بالإضافة إلى توفر وسائل النقل والمواصلات المناسبة لسهولة نقل المنتجات من مكان حصادها إلى السوق.

بعد أن بينا مستلزمات تحقيق التنمية الزراعية، والأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى نجاحها، الأمر الذي يجعل من السهل الاستعداد لتوفير كل أسباب النجاح لعملية التنمية الزراعية قبل بدء الخطة بوقت كاف، حيث لا يكفي تدبير عناصر الإنتاج اللازمة كما ونوعا فحسب، وإنما يلزم حسن توزيع عناصر الإنتاج بالكمية الضرورية والكيفية المناسبة، وفي الوقت والمكان المناسبين، وبنفس القياس وهذه المهمة هي صميم علم الاقتصاد الذي يبحث في توزيع الموارد الاقتصادية بين الغايات المتعددة بصورة تؤدي إلى تعظيم اشباع الرغبات. وإن فشل التنمية الزراعية هو نتيجة متوقعة لسوء توزيع عناصر الإنتاج أما لعدم تدبير الكميات اللازمة من التقاوي المحسنة، أو توفير كل العناصر الضرورية، ولكن في مكان غير مناسب كزراعة محصول في أرض لا ينجح فيها، أو تقديم أسلوب علمي جديد في الزراعة في وقت لم يستعد فيه المزارعين بعد لتقبله، كما ولا ينتظر أن يحقق نظام الائتمان الزراعي الاغراض التي انشئ من اجلها في جو يشعر فيه المزارع بمقت شديد لعملية الاقتراض.

المبحث الثالث: مسار التنمية الزراعية في الجزائر

تميزت التنمية الزراعية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد بصفة عامة، والاصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي بصفة خاصة، سواء قبل التسعينات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي والاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية، وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات التي تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية. غير أن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية في الأسواق العالمية دفع الدولة إلى القيام باصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير كل الامكانيات والدعم اللازمين له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له.

المطلب الأول: التنمية الزراعية في ظل التسيير الذاتي

لقد نصت مختلف موثيق الثورة التحريرية على ضرورة اجراء تغييرات جذرية في المحيط الريفي وتحديث الطرق والوسائل التقليدية في الزراعة، كما اكدت كذلك على ضرورة الاصلاح الزراعي وترقية الريف اجتماعيا واقتصاديا، وتصفية أشكال الإقطاعية والعلاقات الاستغلالية التي تعيش فيها الاغلبية الساحقة للمزارعين، غير أن هذه الموثيق (مؤتمر الصومام، برنامج طرابلس وميثاق الجزائر) لم تنص على وضع نظام التسيير الذاتي في الزراعة، والذي تبنته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في سنة 1963 وذلك بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها واضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف المزارعين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون. وبموجب ذلك تم تامين جميع الأراضي الزراعية وانشاء نظام التسيير الذاتي، وقد شمل هذا النظام مجموع الأراضي الزراعية التي كان يستغلها المعمرون، والتي بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 4,2 مليون هكتار، بحيث نشأت على إثرها

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

مستثمرات زراعية في شكل مزارع فلاحية. وقد اسندت عملية تنظيم المزارع الشاغرة إلى الديوان الوطني

للاصلاح الزراعي⁽¹⁾، الذي أنشأ بموجب المرسوم 18 مارس 1963⁽²⁾.

وقد حددت أهم أهداف التسيير الذاتي فيما يلي⁽³⁾:

- حماية الأملاك الشاغرة، ومواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة وبالتالي للملاك الكبار.
- تجميع المزارعين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح للقطاع الزراعي وتركوا العتاد غير الصالح.

المطلب الثاني: التنمية الزراعية في ظل الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة و الحرمان اللذان عاشهما المزارع الجزائري المحروم من ملكية الأرض، حيث بلغت نسبة المزارعين الصغار 72% من مجموع المزارعين، والذين لا يملكون سوى 22,6% من المساحات الزراعية ولا تتجاوز مساحة أراضيهم 10 هكتارات، في حين نجد المزارعين الكبار يملكون حوالي 26,6% من الأراضي الزراعية وهم لا يمثلون سوى 2,6% من المالكين، حيث يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتار، وهناك طبقة ثالثة هم المزارعين المتوسطين والذين يملكون ما بين 10-50 هكتار، وهم يملكون أكثر من 50% من مساحة الأراضي الزراعية. ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة الثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971، تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

¹ - جهاز تابع لوزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي ينظم و يسير المزارع الشاغرة، و يشرف على الأعمال المالية، الانتاج، التسويق و التموين.

² - عياش خديجة، (2011): سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكورة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص61، 62

³ - نور محمد لمين، (2012): دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة ولاية تيارت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد: تلمسان، ص ص 113، 114

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

أولاً- أهداف الثورة الزراعية: من أهداف الثورة الزراعية ما يلي⁽¹⁾:

1- تأميم أراضي الممتلكات: وذلك وفق الأسس التالية:

أ- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تترك منه الملكية⁽²⁾.

ب- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءاً منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها.

ج- كل الأراضي الزراعية والعمومية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية (FNRA) لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع إليه الأراضي المؤممة وأراضي التسيير الذاتي، والاختلاف بين الأراضي التابعة للتسيير الذاتي والأراضي التابعة للثورة الزراعية هو نظام تسييرها.

2- الأراضي المؤممة: توزع على المزارعين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها اجبارياً تحت نظام التعاونيات، ماعداً غير القادرين مادياً أو جسدياً، وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجيتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج.

لقد كانت الثروة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، والتي طالما حرمت من التوزيع العادل للثروة، حيث قامت باعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع، إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وكذا العمل على ادماج المزارعين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الزراعية وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة، على أساس الأرض لمن يخدمها.

وتقوم الخزينة العمومية بتعويض المزارعين بنسبة 25% للمزارعين الذين أمت أراضيهم، ويتم التسديد خلال 15 سنة، وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتياً لمدة 250 يوم عمل في العام، وتستغل الأراضي جماعياً أو في شكل

¹- نور محمد لمينا المصدر سبق ذكرها ، ص 116

²- تم تحديد المساحات التي يمكن امتلاكها وفقاً لطبيعة الأرض المروية و غير المروية و كذا وضعيتها.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونية يشكلها المستفيدون، وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصياً ومباشرةً يسجل عمله في المخطط الوطني.

لم تكن الثورة الزراعية تلغي الملكية الخاصة، وإنما ترفض عدم استغلالها، كما ترفض الملكيات الكبيرة الخاصة التي تؤدي إلى الاستغلال فيتم جمع الأراضي في تعاونيات للحد من تجزئتها والتي تضر بالعمل، فبمشاربتها يتم رفع الإنتاج، وبالتالي كل الاجراءات المتعلقة بالتقسيم التي عرفتها الأراضي والتي تمت بعد الاستقلال.

ثانياً - مراحل تحقيق أهداف الثورة الزراعية: لقد مرت عملية انجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية هي (1):

1- المرحلة الأولى: تم فيها توزيع أراضي الدولة على المزارعين غير المالكين للأراضي، وتم تجميعهم في قرى نموذجية، حيث قررت الحكومة بناء 1000 قرية نموذجية، وفي كل قرية يقطن ما بين 120 إلى 150 ساكن مع توفير شروط الحياة فيها، ولقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147 قرية وهدفها كان تجميع المزارعين لتسهيل ادارتهم.

2- المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة منذ سنة 1973 حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 هكتار من القطاع الخاص على 60 الف عائلة فلاحية بدون أرض، ولقد بلغ في الاخير ما تم توزيعه مليون هكتار وعلى 100 الف عائلة تم تجميعها في 6000 تعاونية جماعية.

3- المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة منذ سنة 1975، وذلك لتنمية القطاع الرعوي في الهضاب وفي شمال الصحراء، وهذا لتمكين البدو الرحل من الاستقرار وتحسين ظروفهم. ولقد تم تنظيم حملة توعية لترشيد المزارعين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في التعاونيات والقرى الاشتراكية، ولقد توقف الإحصاء في عام 1979، أي بعد سبع(07) سنوات من اعلان الثورة الزراعية.

¹ - نور محمد لمين، المصدر سبق ذكره، ص ص 117، 118

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ثالثاً- نتائج الثورة الزراعية: تمثلت أهم نتائج الثورة الزراعية فيما يلي⁽¹⁾:

أ-بلغت الأراضي الزراعية التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية ما يقارب 964747 هكتار و337233 نخلة تابعة للقطاع العام، ومن هذه الأراضي 691282 هكتار صالحة للزراعة، أي ما يعادل 72%، منها 561316 هكتار تابعة للقطاع الخاص و648081 هكتار تابعة للمزارعين، وتم التنازل عن 9495 هكتار و27037 نخلة، كلها ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

ب- بلغ عدد المستفيدين 99776 مزارع، منهم 12488 بصفة فردية، و8728 مزارع في تعاونية إنتاجية، و887 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و524 مجموعة تعاونية تحضيرية.

المطلب الثالث: التنمية الزراعية بعد إعادة الهيكلة

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور الموشور الرئاسي رقم 14 الصادر في 18 مارس 1981، المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قداماء المجاهدين نتيجة التناقضات البارزة في القطاع الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى اهتمام الدولة بالزراعة نتيجة تقييم تجارب التخطيط السابقة، حيث إتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع، وذلك نتيجة النمو السريع للدخل النقدي المتولد من تدفق استثمارات الدولة المتزايدة.

أولاً- أهداف إعادة الهيكلة: والتي تمثلت فيما يلي⁽²⁾:

أ-تطهير القطاع الزراعي من السلبيات المسجلة عليه.

ب- إعادة تنظيم عقارات الأراضي الزراعية التابعة.

ج- استصلاح الموارد الزراعية وتهيئة المحيط الريفي، وكذا تشجيع مبادرات المزارعين.

د- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع، وإعادة تقويم المداخل الزراعية.

هـ- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتاثير والري.

¹ - نور محمد لمين، المصدر سبق ذكره، ص 118

² - ، المصدر نفسه، ص ص 118، 119

ولم تتوقف ضرورة اصلاح القطاع الزراعي عند ضرورة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مزارع يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها، وذلك طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13 أوت 1983، والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

ثانيا- وضعية القطاع الزراعي بعد إعادة الهيكلة: نتج عن الاجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي⁽¹⁾:

1-تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية(DAS): وذلك بهدف إنشاء وحدات زراعية يسهل استثمارها وتسييرها، ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية، حيث قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3830000 هكتار، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

2- إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا: حيث لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيآت تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج، توزيع المنتجات، تنظيم استخدام الآلات الزراعية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي، بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية، ويتشكل كل قطاع فيها من ثلاثين(30) إلى أربعين(40) مزرعة اشتراكية، أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

أ-الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.

¹- نور محمد لمين، المصدر سبق ذكره ، ص ص 119، 120

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ب- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق، الغرب والوسط.

ج- الديوان الوطني للعتاد الزراعي (ONAMA).

إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار، المشاتل، تربية النحل... الخ

المطلب الرابع: التنمية الزراعية في ظل السياسات الجديدة

شهد القطاع الزراعي العديد من الإصلاحات وكان الهدف منها هو إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة أو أفضل من السابق، الأمر الذي يستوجب الاستغلال الأمثل لكل الطاقات المتاحة. من أجل ذلك أولت الجزائر اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الزراعة وتوفير التسهيلات اللازمة للمزارعين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها. وعلى هذا الأساس قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن سابقه من البرامج عرف باسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)⁽¹⁾ سنة 2000 ليليه بعد ذلك في سنة 2009 وضع برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي وهو امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أولاً- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يندرج ضمن مسعى الدولة في إعادة تأهيل المستثمرات الزراعية والنهوض بالقطاع الزراعي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي. وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها تغير المناخ وتأثيره على الزراعة.

1-تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: حسب الأجندة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير زيادة فعالية القطاع الزراعي

¹ - PNDA: Plan Nationale de Developpement Agricole

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، كما يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية الإنتاج الزراعي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف.⁽¹⁾

ويعرف كذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني، المالي والنظامي، وذلك قصد الوصول إلى بناء زراعة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وكذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة والتي من شأنها تشجيع التنمية الزراعية المستدامة⁽²⁾.

هذه الأهداف فرضتها المعوقات المتعلقة بالتربة والمناخ، لأن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف وتربة مهددة بالانجراف والتدهور بسبب تقنيات وأنظمة الإنتاج غير الملائمة، ولهذا فإن الدولة أخذت بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتقنية في ذلك. وبالنظر إلى البعد الدولي فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الزراعي لمناطقنا وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الزراعية وتهيئة الفضاءات الزراعية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات زراعية وصناعية غذائية. وبالمقابل الاستعمال المشروط والمصمم للبرامج المحددة وذلك من أجل الضمان الجيد للتحويل من التسيير المخطط إلى التسيير بالطلب للاستثمارات الإنتاجية الناجحة وهذا بواسطة ميكانيزمات تدفع للشفافية. ويجب الإشارة إلى أن مجموعة البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي وتحقق رغباتهم المتعددة كمحاربة الفقر، تحسين القدرة الشرائية، الاستقرار السكاني، خلق مناصب شغل، التوازن الجهوي، الأمن الغذائي والنمو.

¹ - نور محمد لمين، المصدر سبق ذكره، ص ص 163، 164

² - سلطانة كتفي،(2006): تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 07

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: بدأ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 تحت عنوان "الأمن الغذائي الدائم"، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية المبرمجة من طرف الهيئات الوصية على القطاع عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع لتأطير وتنشيط هذا البرنامج. وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فقد سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط و الطويل، والتي تتمثل أساسا فيما يلي⁽¹⁾:

2-1- في مجال الزراعة المستدامة:

- أ- الحماية والاستعمال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية وتثمينها.
- ب- توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.
- ج- تكثيف الإنتاج الزراعي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.
- د- تكييف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهدة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.
- هـ- التخصص الإقليمي للإنتاج الزراعي، وإعادة هيكلة المجال الزراعي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن من خلال ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.
- و- العمل على ترقية المنتجات الزراعية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الزراعية.

¹- من اعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقتبسة من: سلطانة كتفي، المصدر سبق ذكره، ص 07

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

- ز- تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي. وتحسين التنافس الزراعي ودمجه في الاقتصاد العالمي.
- ح- تحسين ظروف الحياة ومداخيل المزارعين.
- ط- ترقية وتشجيع الاستثمار الزراعي من خلال ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتنميتها.

2-2- في المجال الإداري:

- أ- استعادة المصالح الفلاحية لدورها في تنمية وتنشيط الاقتصاد.
- ب- الاستعمال العقلاني والفعال لإطارات القطاع الزراعي.
- ج- التنسيق بين مختلف مصالح القطاع.

2-3- في المجال التقني:

- أ- إعادة الاعتبار لدور المعاهد التقنية وتدقيق مهامها.
- ب- تحسين أعمال المتابعة والتقييم.
- ج- تدعيم قدرات المؤطرين خاصة في مجال التحليل.
- د- تكوين المزارعين حسب احتياجات القطاع وكذا طلباتهم.
- هـ- إعادة تأهيل موظفي مصالح القطاع الزراعي.

2-4- في المجال المالي:

- أ- إحداث مرونة أكبر في الاجراءات المالية.
- ب- صرامة أكبر في البرمجة واجبارية الحصول على نتائج ايجابية.
- ج- الاشراف التقني وتحميله المسؤولية على المصادقة على المشاريع المقترحة من قبل المزارعين.
- د- توفير القروض وتدعيم المؤسسات المالية للقطاع.
- هـ- ترقية ثقافة الاستثمار والتأمين الزراعي.

3 -برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ

مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال

القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاري، المتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:

أ -دعم تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملاتم وعلى مشاركة

المزارعين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح

بتأمين مداخيلهم في الفترة الآتية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الزراعية في

مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

ب -دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع: في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى

الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على

تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأمهات والفضول الحيوانية)، للمحافظة على الموارد الوراثية

كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية

التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعدا إستراتيجيا للتنمية الزراعية من خلال تكييف أنظمة

الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج.

ج -دعم إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز: يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الزراعية

الصالحة للزراعة، عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر

1997 المحدد كفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية

والجبلية، بهدف إعادة الطابع الزراعي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع

التوازن البيئي. كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وذلك

بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة.

¹- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، (2012): أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص ص 136- 138

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

د - دعم البرنامج الوطني للتشجير: بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة، فيهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل... الخ)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للمزارعين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و156 كلم لفتح المسالك وتهيتها، و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و18000 هكتار للعناية بالأشجار و1500 هكتار لتحسين العقاري.

هـ - دعم إستصلاح الأراضي بالجنوب: لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية.

ثانيا-برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي خلال المخطط الخماسي 2009-2013

جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الزراعية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي، ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الزراعية والريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، الذي وضع الإطار القانوني

وخريطة الطريق للسنوات الخمسة المقبلة (2009-2013)، التي يتم خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي يركز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخل المزارعين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الزراعي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتنميين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل⁽¹⁾.

بدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2008، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما⁽²⁾:

1- عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الاقتصاد الزراعي: يقوم من خلالها بدعم النشاطات الزراعية المباشرة دعم (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون ودعم استخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الزراعية ذات الاستهلاك الواسع ورفع والمردودية، وامتصاص مشكلة استراحة الأراضي.

2- عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي: تقوم هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والاستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 171

² - المصدر نفسه، ص ص 171، 172

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

الطبيعية، وتتمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنوع النشاطات الاقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

ولتحقيق هذا البرنامج بشقية تجديد الاقتصاد الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000 مليار دج خلال الفترة 2009-2010، وهو ما يمثل 200 مليار دج سنويا لدعم النشاطات المذكورة سابقا وفق مايلي⁽¹⁾:

أ- تحمل الدولة تكاليف اقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار اقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الزراعي.

ب- تخصيص مساعدات عمومية لاقتناء العتاد الزراعي لصالح كافة أنواع الإنتاج الزراعي وتربية الماشية وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصيغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا.

ج- مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات، وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.

د- دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم اقتناء البقر الحلوب لدى الممومنين المتعاقدين، ودعم لتجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.

هـ- دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربو الغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف

بأسعار مدعمة في حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لاقتناء الماشية وتجديد وسائل الإنتاج، والاستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها

من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 172

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

و- تمنح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل اقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبيه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير.

ز- رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الزراعة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة إلى استفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الاندماج المهني المرتبط بالقطاع الزراعي وستكفل الدولة مؤقتا بقسط هام من الأجور المدفوعة لهم.

3-النتائج الأولية لتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي: مكنت بداية تطبيق الإجراءات التي

تضمنتها إستراتيجية برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال 2009 في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بتجديد الاقتصاد الزراعي إلى تحقيق نتائج مشجعة خاصة في الفروع الزراعية الإستراتيجية ومع توفر الظروف المناخية المناسبة إلى تسجيل رقما قياسيا في إنتاج الحبوب بإنتاج 61,5 مليون قنطار، وفاق عبر 46 ولاية النتائج المحددة في عقود النجاعة، كما سجل فرع الحليب إنتاج 2,5 مليار لتر، وفرع البطاطا إنتاج 29,5 مليون قنطار، وفرع التمور 6,2 مليون قنطار، أما اللحوم الحمراء فقد فاق إنتاج 30 ولاية الأهداف الوطنية التي رسمتها في عقود النجاعة، بينما فاقت 16 ولاية فقط أهدافها فيما يتعلق باللحوم البيضاء، وفي زراعة الزيتون فقد تحصلت 33 ولاية من أصل 45 ولاية على نتائج فاقت أهدافها كما انتهجت الدولة سياسة القرض الرقيق بتوزيعها

5263 قرضا بدون فائدة بقيمة 2,9 مليار دج بهدف تشجيع النشاط الزراعي.

أما برنامج التجديد الريفي سجل هو الآخر في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة إنطلاق 5 برامج للتجديد الريفي، بهدف حماية وتوسيع وتنمين الثروة الغابية الوطنية منها حماية أحواض

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

الأنهار ب 3,5 مليون هكتار، مكافحة التصحر ب 20 مليون هكتار، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وتنمين الأراضي الزراعية الغابية ب 341000 هكتار، بالإضافة إلى بناء 3000 وحدة سكنية ريفية وغيرها من المشاريع التي تهدف إلى استقرار سكان الريف في مناطقهم⁽¹⁾.

¹ - جلسات الاستماع السنوية التي يعقدها رئيس الجمهورية للإطلاع على مختلف النشاطات الوزارية، إجتماع تقييمي مصغر خصص لقطاع الفلاحة، والتنمية الريفية، بتاريخ 24 أوت 2010، على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2016/01/24

خلاصة:

تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، تراكم رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

وعرفت التنمية الزراعية في الجزائر تحولات وتطورات، وذلك تبعا للتحولات السياسية والاقتصادية وذلك ابتداء من التنمية الزراعية في ظل التسيير الذاتي عقب استقلال الجزائر، ثم إلى الثورة الزراعية سنة 1971 ورفع شعار "الأرض لمن يخدمها" وأنه لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها، ثم جاء قانون إعادة الهيكلة سنة 1981 والذي من خلاله تم تنظيم المستثمرات الزراعية وإعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا، وصولا إلى التنمية الزراعية في ظل السياسات الجديدة ابتداء من سنة 2000، التي تم فيها إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي يهدف إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي من خلال استخدام جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع وتنفيذ البرامج المسطرة لذلك والمتمثلة في دعم تكثيف أنظمة الإنتاج الزراعي، دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع، دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، دعم البرنامج الوطني للتشجير، ودعم استصلاح الأراضي بالجنوب. لتتواصل الإصلاحات في سنة 2009 من خلال برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يمتد من 2009 إلى 2013، والذي ينقسم إلى شقين، شق مرتبط بالتطوير، ويهدف إلى دعم تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الإستراتيجية، ومن أجل استعمال عقلائي للقدرات المتوفرة في كل منطقة، وشق ثاني مرتبط بالتجديد الريفي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية ومهمتها الإنتاجية وتثمين الموارد الطبيعية، وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة في تلك المناطق.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية ادراكا متزايدا بأن نموذج التنمية التقليدي لم يعد مستداما بعدما ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي والإنتاجي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي الاحتباس الحراري، تلوث الماء والهواء... الخ، مما دفع بعدد من منتقدي النموذج التنموي التقليدي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

وتحاول حركة الإستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما إتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغ وجهود أكبر في مشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار، وهذا التناقض القائم بين حماية البيئة و تمويل المشاريع المدمرة لها في نفس الوقت هو الذي سبب الحاجة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن اصلاحات زراعية واقتصادية. وأدى ظهور التنمية المستدامة إلى فتح الباب أمام وجهات نظر جديدة أدت إلى التخصص في مفهوم التنمية المستدامة وظهر أنواع عدة لها أهمها التنمية الزراعية المستدامة.

ولإثراء الموضوع قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الاستدامة الزراعية

المبحث الثاني: ماهية التنمية الزراعية المستدامة

المبحث الثالث: استراتيجيات ومحددات التنمية الزراعية المستدامة

المبحث الأول: ماهية الاستدامة الزراعية

ترتبط حياة المجتمعات البشرية ارتباطا وثيقا بنوعية العواقب السلبية والايجابية المتبادلة بين البيئة وبرامج التنمية، وقد تنبه الناس مؤخرا إلى أهمية تبني مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتناغم فيها استغلال الموارد الطبيعية واتجاه الاستثمارات والتطور التقني والتغير المؤسسي في منظومة تلبية متطلبات المجتمعات وطموحاتها في اطار تقاليد وأعراف كل مجتمع وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

أولا- تطور فكرة التنمية المستدامة: شاع مصطلح التنمية المستدامة في النصف الثاني من القرن العشرين، لتتطوي تحته كل السياسات، البرامج والموازنات الموجهة إلى إحداث التغيير والاصلاح لمختلف الأوضاع والمجالات على صعيد الدولة والمجتمع، كما أن تدهور البيئة على المستوى العالمي أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الانمائي، وعلى أثر ذلك عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول البيئة والتنمية، والتي مثلت المراحل الكبرى لبناء مفهوم التنمية المستدامة⁽¹⁾، ويمكن تتبع التطور الزمني لمفهوم التنمية المستدامة عبر أهم المؤتمرات التالية:

1- في سنة 1968: تم تأسيس "نادي روما" الذي كان بمثابة نقطة البداية وأول بوادر التنمية المستدامة⁽²⁾، والذي جمع عدد من رجال الأعمال، حيث دعا إلى ضرورة اجراء ابحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة⁽³⁾.

2- في سنة 1972: نشر "نادي روما" تقرير بعنوان: "حدود النمو"، الذي أعد من طرف مجموعة من الباحثين حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية، ونشر توقعات حتى سنة 2100، وكان من أبرز نتائجه هو أن مصادر النمو الاقتصادي في العالم سوف تنهار خلال القرن 21 وذلك بسبب التلوث وتعرية الأراضي وغيرها...⁽⁴⁾ وفي نفس السنة تم انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) في ستوكهولم، الذي عقدته قمة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة البشرية، وصوتت له 70 دولة

¹ - عبد الصمد سميرة، برسولي فوزية، (2011): البعد الاستراتيجي للتنمية البشرية في ظل رهانات التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45: قالمة، 2011، ص:02

² - _____, Développement Durable et Entreprises(un défi pour les managers, 2 Edition, afor, 2008, P: 05

³ - فريد مصطفى، بو عافية سمير، (2008): مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 21، 22 أكتوبر 2008

⁴ - فريد مصطفى، بو عافية سمير، المصدر سبق ذكره.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

كان هدفها هو تشجيع وتنسيق الممارسات البيئية الرشيدة في المسائل الاقتصادية، وهنا ولد مفهوم التنمية البيئية الذي يدعو إلى التوفيق بين الإنسان والبيئة من دون اعاقه تطوره وتنميته⁽¹⁾.

3- في سنة 1980: ظهر مفهوم "التنمية المستدامة" لأول مرة في وثيقة نشرها الاتحاد الدولي لحماية البيئة (UICN)، والتي كانت بعنوان "الاستراتيجية العالمية لحماية البيئة"⁽²⁾.

4- في سنة 1982: تم انعقاد "مؤتمر نيروبي" الذي عقد في نيروبي العاصمة الكينية، وقد تم خلال هذا المؤتمر مناقشة المواضيع المتعلقة بالبيئة والتنمية والارتفاع المتزايد لعدد سكان العالم، خاصة في الدول النامية، وقد شدد المشاركون في هذا المؤتمر على ضرورة الحد والتخفيف من حدة النزاعات الدولية والعمل على الحد من زيادة الفقر ومكافحة التلوث، كما اتفق المشاركون على ضرورة وضع الية لتنفيذ القرارات التي خرج بها المؤتمر والتي تعد استمرار لمقررات "مؤتمر ستوكهولم"، لكن الصراعات الدولية وانقسام العالم حال دون تنفيذها⁽³⁾.

5- في سنة 1987: قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة "غروهارلند برونتلاند"⁽⁴⁾، والذي عرف بـ "تقرير برونتلاند" والذي حمل عنوان: "مستقبلنا المشترك" الذي تم فيه بلورة تعريف دقيق للتنمية المستدامة وأوصت اللجنة على وجه الخصوص بستة تدابير من أجل تأمين نوعية جيدة للحياة للناس في العالم، كالتالي⁽⁵⁾:

أ- تحسين نوعية النمو، الطاقة، الماء والصحة، مع ضمان وجود مستوى من النمو الديمغرافي.

ب- حفظ وتحسين قاعدة الموارد، وإعادة توجيه التكنولوجيا بما يخدم البيئة.

ج- تلبية الاحتياجات الأساسية والتطلعات في مجال العمل والتزويد بالموارد الغذائية.

6- في سنة 1992: تم انعقاد مؤتمر "ريو دي جانيرو" بالبرازيل والذي عرف بمؤتمر "قمة الأرض"، حيث تم فيه اللقاء بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية السائرة في طريق النمو، وقد كان من أهم أسباب انعقاد المؤتمر هو السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توجيه الرؤية بين دول الشمال الغنية

¹- Carine Guicheteau, Travailler pour le Développement Durable, Groupe studyrama, France, 2006, P: 15

²- ibid, P: 15

³- بوديار زهية، براهيم عبد الرزاق، (2011): تقييم الأثر البيئي للمنشآت كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2011، ص ص: 03، 04

⁴- "غروهارلند برونتلاند": رئيسة وزراء النرويج السابقة و رئيسة منظمة الصحة العالمية حاليا.

⁵-Genévière Ferome et D autre, Ce que Développement Durable veut dire, d organisation, Paris, 2eme tirage, 2005, P: 05

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ودول الجنوب الفقيرة⁽¹⁾، وصدر عن هذا المؤتمر وثيقة عرفت بـ "جدول أعمال القرن 21" أو "أجندة 21" وهي عبارة عن برنامج يترجم أساسيات التنمية المستدامة في 27 مبدأ، بما في ذلك مكافحة الفقر المشاركة الشعبية، القضاء على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام وغيرها...⁽²⁾ واستندت "أجندة 21" إلى ثلاثة مفاهيم أساسية تتمثل في⁽³⁾:

أ- الاعتراف بالحقوق في التنمية والعدالة بالمساواة بين الأجيال وبين أبناء الجيل الواحد للحد من الفوارق المعيشية.

ب- الاعتراف بمبدأ المسؤولية وواجب التضامن بين الدول.

ج- دمج البيئة في عملية التنمية. وقد اختتم المؤتمر بتوقيع اتفاقيتين الأولى بشأن حفظ التنوع البيولوجي التي تركز على انقاذ كوكب الأرض وأنواع الحيوان⁽⁴⁾، أما الإتفاقية الثانية فكانت بشأن تغير المناخ والتي هدفت إلى تخفيض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري المؤثرة على النظام المناخي⁽⁵⁾.

7- في سنة 1997: انعقاد مؤتمر "كيوتو" في اليابان، والذي يعتبر امتداد لمؤتمر "قمة الأرض"، حيث قامت 160 دولة بالاجتماع لمناقشة التدابير للتعامل مع ارتفاع درجات الحرارة المحسوسة، ودعا البروتوكول إلى تنفيذ سياسات وطنية فعالة للحد من الانبعاثات الغازية المؤدية إلى تغير المناخ⁽⁶⁾.

8- في سنة 2002: تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في مدينة جوهانزبرغ بجنوب أفريقيا بغية تحسين مستوى معيشة الأفراد ومكافحة الفقر والمحافظة على الموارد الطبيعية في خضم النمو السكاني المتزايد من خلال جعل الدول تعيد النظر في أنماط إنتاجها واستهلاكها وإلزامها بتحقيق نمو اقتصادي سليم بيئياً وهدف هذا المؤتمر هو تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب والقضاء على آفة الفقر ووضع إتفاقية عمل بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة⁽⁷⁾.

¹ - فريجة ليندة، ضواوية هدى، (2011): اشكالية البيئة والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45: قالمة، 2011، ص: 05

² - Carine Guicheteau, OP, P: 16

³ - Génvrière Ferome et D autre, OP, P: 06

⁴ - زهية بوديار، براهيم عبد الرزاق، المصدر سبق ذكره، ص: 05

⁵ - Génvrière Ferome et D autre, OP, P: 06

⁶ - Herve Deville, Economique et Politique de l environnement, l Harmattan, Paris, 2010, PP: 28, 29

⁷ - فريجة ليندة، ضواوية هدى، المصدر سبق ذكره، ص 06

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ثانيا- تعريف التنمية المستدامة: يقصد بمفهوم الإستدامة هو ضمان أن لا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن⁽¹⁾، أي هو عملية استمرار وبقاء وتوازن بين النواحي الانسانية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية وحسن إدارة الموارد الطبيعية.

يمكن التمييز بين ثلاث مظاهر للتنمية المستدامة⁽²⁾:

1- الإستدامة الاقتصادية: هي الحاجة إلى توليد أعلى إنتاج من الرفاهية مع الحفاظ على مخزون الممتلكات من الموارد.

2- الإستدامة الاجتماعية: تتضمن العدالة وتحقيق الأمان الاجتماعي والمساواة في إتاحة الفرص للجميع.

3- الإستدامة البيئية: وهي الحفاظ على التوازن البيئي وأنظمتها المادية والحيوية.

وقد أصبحت الإستدامة منذ قمة الأرض عام 1992 مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة وتتناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها، وقد نجم عن انتشار أفكار الإستدامة على المستوى العالمي ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل ثقافة الإستدامة، فلسفة الإستدامة التي تسعى إلى تحسين مستويات الصحة العامة وتحقيق نوعية حياة جيدة على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال⁽³⁾:

أ- مكافحة التلوث واستغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي وتحقيق نمو معتدل.

ب- تقليل النفايات الصلبة والسائلة.

ج- زيادة اجراءات حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.

د- مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والفوضى.

عرفت التنمية المستدامة لأول مرة في "تقرير برونتلاند" سنة 1987 على أنها: "تلك التنمية التي تلبي

احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"⁽⁴⁾.

وعرفت كذلك على أنها: التنمية التي تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل

والحفاظ على البيئة ومبادئها وحفظ نظام دعم الحياة⁽⁵⁾.

¹ - قاسم خالد مصطفى، (2010): إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية: الإسكندرية، ص 18

² - محارب عبد العزيز قاسم، (2011): التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ص 155، 156

³ - غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجدة أحمد، (2007): التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء: عمان، ص 26

⁴ - www.lseragenda21.fr/1054-le-developpement-durable-definition-html 20/04/2012

⁵ - محارب، عبد العزيز قاسم، المصدر سبق ذكره، ص 171

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ولكي تكون التنمية مستدامة يجب أن تجمع بين ثلاث عناصر رئيسية هي:

1- الكفاءة الاقتصادية (العنصر الاقتصادي): والذي يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وكفاءة، ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيفاءهم الأولوية الأولى⁽¹⁾.

2- العدالة الاجتماعية (العنصر الاجتماعي): هناك نوعين من العدالة أو الإنصاف المقصودة في تعريفات التنمية المستدامة، هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد حيث لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية، والعدالة الثانية تتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية تحت هيمنة الرأسمالية⁽²⁾.

3- حماية البيئة (العنصر البيئي): ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها⁽³⁾.

وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها، وإنما تشمل أيضا على دور الفرد في المجتمع⁽⁴⁾.
وأن محور التنمية المستدامة يتمثل في الإنسان، حيث تتضمن هذه التعريفات التنمية البشرية التي تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية، وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، وأن تتم التنمية المستدامة بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا، اجتماعيا وبيئيا⁽⁵⁾.

¹- زرزار العياشي، (2008): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المستدامة - حالة الجزائر- الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد

البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955: سكيكدة، يومي: 11، 12 نوفمبر 2008

²- بوشوك عز الدين أنشي شعيب، (2006): التنمية المستدامة و أهم دوافع الاهتمام بها، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة،

المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، يومي 06، 07 جوان 2006، ص 05

³- زرزار العياشي، المصدر سبق ذكره.

⁴- محارب عبد العزيز قاسم، المصدر سبق ذكره ، ص 169

⁵- يورديمة سعيدة، طبائبية سليمة، (2010): التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45: قالمة، 2011.

ثالثاً- خصائص وأهداف التنمية المستدامة

1- خصائص التنمية المستدامة: تتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي⁽¹⁾:

- أ-تختلف التنمية المستدامة عن التنمية في كونها أشد تداخلاً ولا يمكن الفصل بين أبعادها ومكوناتها.
- ب- التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقراً، فهي تسعى للحد من الفقر.
- ج- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- د- تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام دون أن يؤثر أي نمو في أي نظام على الأنظمة الأخرى.
- هـ- يعتبر البعد الزمني في التنمية المستدامة هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة وتعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.
- و- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره، مركباته الأساسية أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي.

- ز- التنمية المستدامة عبارة عن نهج عالمي يسعى للتغلب على الفجوة بين الشمال والجنوب في أن التنمية المستدامة تحتوي على إجابات مختلفة حسب رؤية الدول، فدول الشمال تنظر للتنمية المستدامة على أنها التقليل من الملوثات، في حين تعني لدول الجنوب الحد من الفقر والرفع من مستوى المعيشة⁽²⁾.
- 2- أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف متعددة الجوانب باعتبارها عملية واعية، طويلة الأمد، مستمرة، شاملة ومتكاملة في عناصرها وأبعادها، وأن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة به، ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة فيما يلي⁽³⁾:

- أ-الهدف الاقتصادي:** حيث يعتبر الهدف الاقتصادي من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية، وذلك لن يتم إلا بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع.

¹- لخضاري صالح، سليمان كعوان،(2008): دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي: 11، 12 نوفمبر 2008، ص: 18

² - Beat Burgerneier, Economie du Developpement Durable; 2 eme edition, de Boeck, 2005, P:43

³- بوذريع صليحة، راشد محمد علي، (2008): التقييم البيئي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955:سكيكدة، يومي: 11، 12 نوفمبر 2008

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ب- **الهدف الاجتماعي:** تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية وذلك بالتوزيع العادل للدخل القومي وعدم حصول فروقات وطبقات بين أفراد المجتمع.

ج- **الهدف البيئي:** تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على المحيط البيئي وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعدم تلوث البيئة، مما يسهل على أفراد المجتمع التمتع بالمحيط البيئي.

د- **الهدف السياسي:** يتميز الهدف السياسي بالوصول إلى استقرار على مستوى كافة الانظمة من أجل بعث استقرار دائم للمخططات الاقتصادية، لأن التقلبات السياسية في أية دولة يعطي حتما تقلبات في المناهج الاقتصادية المستخدمة.

رابعاً- **أبعاد التنمية المستدامة:** تتضمن التنمية المستدامة ابعادا متعددة و متداخلة يمكن التركيز على معالجتها لتحقيق تقدم ملموس في التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في:

1- **الأبعاد الاقتصادية:** النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع بشكل مستمر مع الحفاظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام واحتياجات المجتمع، ومن مقومات هذا البعد ما يلي⁽¹⁾:

أ- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** يستغل سكان البلدان الصناعية من مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية أضعافا ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط، الغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة.

ب- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في اجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية عبر تحسين مستوى الكفاءة، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة- مع عدم تصدير الضغوط البيئية للبلدان النامية لعدم التكافؤ في الاستهلاك- وتعني التنمية المستدامة كذلك تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهدة بالانقراض.

ج- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية كان كبيرا، مما أسفر على مشكلات التلوث العالمي، إضافة إلى أن هذه البلدان لديها الموارد المالية، التقنية والبشرية الكفيلة

¹ - قاسم خالد مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص ص 28-30

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

بأن تتصدر استخدام التكنولوجيا النظيفة واستخدام الموارد بأقل كثافة، وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل، وكذلك توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

د- **تقليص تبعية البلدان النامية:** إن قيام البلدان الصناعية بخفض استهلاكها للموارد الطبيعية يؤدي إلى تباطؤ صادرات هذه الموارد من البلدان النامية، وبالتالي انخفاض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها في عملياتها التنموية، وبالتالي لا بد من هذه البلدان من نمط تنموي يعتمد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

هـ- **المساواة في توزيع الموارد:** هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص الغير المتساوية في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الموارد الطبيعية وحرية الاختيار، ولذلك يجب على البلدان الفقيرة والغنية أن تعملوا معاً للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

و- **الحد من التفاوت في مستوى الدخل:** إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما. بحيث يرتفع هذا التفاوت بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها ومن هذه الحلول:

أ- تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكسابها الشرعية.

ب- وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد.

ج- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.

د- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.

ز- **تقليص الانفاق العسكري:** أصبح الإنفاق العسكري من الأولويات لاقتصاد البلدان الغنية والفقيرة وإن توفير جزء من هذا الانفاق سيؤدي إلى زيادة التنمية، لكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطىها الدول الغنية للفقيرة، وانتهاء منطق الغلبة للأقوى.

2- الأبعاد الاجتماعية: أصبحت فكرة التنمية المستدامة حقيقة المشكلة التي تكمن في اختيار أنماط اجتماعية تنموية تتناسب مع الإهتمام البيئي، ومن ضمن المقومات التي يقوم عليها هذا البعد ما يلي⁽¹⁾:
أ- تنظيم النمو الديمغرافي: وهو العمل على تحقيق خطوات ايجابية نحو تنظيم النمو السكاني، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول على توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها ويحد من مجهود التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة خاصة إذا كانت الأغلبية للسكان غير منتجة ولا فعالة في المجتمع.

ب- توزيع السكان: للتوجهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وتطور المدن الكبيرة عواقب بيئية وخيمة، فالمدن تقوم بتركيز نفاياتها فتنسب في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها، وعليه فإن منطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض بالتنمية الريفية والتنشيط السكاني في المناطق الجبلية وامدادهم بالمشاريع التنموية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية كتربية الحيوانات وزراعة الأشجار لتصبح الهجرة عكسية فتساعد على التوزيع السليم بيئيا للسكان.

ج- الصحة والتعليم: تتطوي التنمية المستدامة على استدامة التنمية البشرية التي تهتم بتوفير التغطية الصحية وضمان التعليم الإجباري المجاني لكل أفراد المجتمع، مما يساعد على مباشرة الأعمال اليومية وزيادة الإنتاجية وتذليل رفع الفقر والتبعية.

3- الأبعاد البيئية: يسعى النظام المستدام بيئيا للحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية لتجنب الاستنزاف والاستخدام اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة، وذلك من خلال⁽²⁾:

أ- المحافظة على التربة والغطاء النباتي: تؤدي تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها إلى تقليص غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية، وكذلك فإن الضغوط البشرية والحيوانية تضر بالغطاء النباتي، بالإضافة إلى استغلال مصائد كثيرة للأسمك بمستويات غير مستدامة. والتنمية المستدامة تعمل على المحافظة على التربة والتقليل من استخدام المبيدات والمحافظة على الغطاء النباتي والتنوع السمكي.

ب- حماية الموارد الطبيعية: وذلك من خلال حماية وصيانة الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج مختلف الموارد التي يحتاجها الإنتاج ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى

¹ - مزريق عاشور، بن نافلة قدور، (2011): التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين الزامية التشريعات البيئية و الالتزام المؤسسي، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2011، ص: 05
² - فريد مصطفى، بو عافية سمير، المصدر سبق ذكره.

حماية مصايد الأسماك، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، والتي تعتبر أهدافا متضاربة، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كقيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وامدادات المياه استخداما أكثر كفاءة وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد من الغلة.

ج- صيانة المياه: يشكل توفر المياه العذبة بكميات مناسبة ومضمونة للصحة والإنتاج الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن هناك بعض المناطق نقل فيها إمدادات المياه، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، من جانب آخر فإن النفايات الصناعية، الزراعية والبشرية تلوث المياه وتهدد البحيرات والمصبات، وتعني التنمية المستدامة صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه.

د- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: مع الزحف العمراني على المساحات الزراعية والاستخدام غير العقلاني للأراضي تقلصت وانخفضت مساحة الأراضي القابلة للزراعة، مما قلص من ملاجئ الأنواع الحيوانية والنباتية، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية والشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، وانقراض الأنواع الحيوانية والنباتية بشكل متسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة.

هـ- حماية المناخ: تعني التنمية المستدامة بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة مثل زيادة مستوى سطح البحر، تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، زيادة الأشعة فوق البنفسجية وغيرها، وهو ما يعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، والنظم الجغرافية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون.

3- الأبعاد التكنولوجية: حيث يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف واكفا تنتقل المجتمع إلى مرحلة التوفير في استخدام الموارد والطاقة بهدف إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات، ويمكن تحقيق الإستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية⁽¹⁾:

أ- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة والتشريعات الزاجرة: الكثير من التكنولوجيات المستخدمة في الدول النامية أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في الدول المتقدمة، مما يستوجب الإسراع في

¹ - مزريق عاشور، بن نافلة قدور المصدر سبق ذكره، ص 06

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والنظيفة تتناسب والاحتياجات المحلية لسد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، كما يستلزم الإلتزام بالتشريعات والنصوص المحددة لطرائق الإستخراج والإستخدام للموارد والطاقة والتقييد بالأساليب العلمية للتخلص من النفايات.

ب- المحروقات واستخداماتها: حيث يستدعي استخدام المحروقات اهتماما خاصا، إذ يجري استخراجها واحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، لتصبح مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق الحضرية لتشكل أمطار حمضية تصيب المزروعات ومياه الري، وتزيد من حرارة الجو التي تتجاوز القدرة الاستيعابية.

ج- الحد من انبعاثات الغازات: ترمي التنمية المستدامة الحد من المعدل العالمي لإنبعاث الغازات الحرارية بالحد من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر بديلة للطاقة نظيفة بيئيا، إذ يتعين على الدول الصناعية اتخاذ المبادرة للحد من انبعاثات الغازات الملوثة واستحداث تكنولوجيا لاستخدام الطاقة بكفاءة.

المطلب الثاني: الزراعة والبيئة والتغير المناخي

أولاً- الارتباط بين الزراعة والبيئة: تعتبر البيئة بكل مكوناتها من الشروط الأساسية لنجاح النشاط الزراعي من أجل توفير الغذاء اللازم للسكان. فالزراعة تبقى في كل الأوقات معتمدة على جودة الموارد الطبيعية ووفرته، وكما تشكل الظروف البيئية والطبيعية أساس الزراعة فانها تشكل أيضا المحددات لقدرة الزراعة من خلال وجود ظروف بيئية غير مناسبة. كما يمكن للإنتاج الزراعي الذي يدار بطريقة ملائمة مثل الزراعة الرفيعة بالبيئة أن يحمي ويعزز سلامة البيئة، غير أنه يمكن للزراعة التقليدية كذلك أن تؤدي إلى تدهور سلامة البيئة إذا تم إدارتها بدون الإهتمام بالجانب البيئي⁽¹⁾.

1-المشاكل البيئية المتعلقة بالزراعة: ترتبط الزراعة ارتباطا وثيقا بالبيئة، وتعتبر المصادر البيئية من التربة، المياه والمناخ أهم المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي. وتبرز المشاكل البيئية من ثنايا المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية، هذه الأخيرة التي سوف يؤدي تدهورها وتلوثها بالإضرار بالزراعة، ومن أهم المشاكل البيئية المرتبطة بالزراعة نجد:

1-1-تدهور التربة الزراعية وتلوثها: تمثل التربة أحد أهم الموارد الزراعية المتجددة، فهي عنصر مهم في الحياة، حيث تعتبر المصدر الذي يمد الكائنات بالحياة من خلال ما ينبت فيها من زرع، فهي تمدنا بمقومات الغذاء والمواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة⁽²⁾.

¹- التلاوي عبد المعطي، (2003): الزراعة المستدامة، الطبعة الأولى، مركز البيئة الخضراء: عمان، ص 25
²- البناء، علي، (2000): المشكلات البيئية و صيانة الموارد الطبيعية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي: القاهرة، ص 145

الباب الأول: التاصيل النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وتقدر اليابسة بحوالي ربع مساحة الأرض، وهي حوالي 13 بليون هكتار، لكن الصالح منها للزراعة لا يزيد عن 11% فقط، وذلك بعد استبعاد المناطق المكسوة دائما بالثلوج، المناطق شديدة الجفاف المناطق المغرقة بالماء، وأخرى تفتقر إلى ما يفيد النبات، ومناطق أفسدتها كثرة الملوحة، وهذه كلها عوامل تحول دون نجاح الزراعة، ناهيك عن مساحة الصحراء التي تبلغ حوالي بليون هكتار، فإن مجموع ما يسوده الجفاف يبلغ حوالي 28% من اليابسة، أما التربة المالحة والفقيرة فتصل إلى حوالي 23% منها، وأخيرا هناك حوالي 10% من اليابسة الغرقى بالماء، و 06% من التربة متجمدة⁽¹⁾.

ورغم ذلك فإن التربة تعتبر من أكثر موارد العالم التي تواجه التدمير نتيجة لعوامل طبيعية وبشرية وتسير عمليات تدهور التربة الزراعية بمعدلات سريعة، فقد قدر أنه لو استمر المعدل الحالي لتدمير التربة على مستوى العالم، فإن ثلث (3/1) مساحة الأراضي الزراعية سوف تختفي في أقل من 20 سنة ويحدث هذا في الأقطار النامية والمتقدمة على حد سواء⁽²⁾، ففي كل عام يفقد العالم عدة بلايين من الأطنان تتجرف إلى البحار أو تذروها الرياح، فقارة آسيا وحدها تفقد حوالي 25 بليون طن سنويا⁽³⁾.

ويعرف تلوث التربة الزراعية بأنه الفساد الذي يصيب الأراضي الزراعية فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيمائية أو الحيوية، ويغير من تركيبها بشكل يجعلها تؤثر سلبا وبصورة مباشرة أو غير مباشرة على من يعيش فوق سطحها من انسان، حيوان ونبات⁽⁴⁾.

وتتمثل أهم المشاكل البيئية التي تؤدي إلى تدهور التربة الزراعية فيما يلي:

أ- الكوارث الطبيعية: والمتمثلة في البراكين التي يؤدي ارتفاع صهارتها فوق سطح الأرض إلى دفن التربة الزراعية وتغطيتها بأكوام الصخور البركانية بالإضافة إلى كميات هائلة من الأبخرة والغازات مثل أكاسيد كبريتات وكلوريدات المعادن المختلفة، مما يزيد من تركيزها على الحد الآمن، وبالتالي تؤدي إلى تلوث التربة وفسادها. بالإضافة إلى الزلازل التي تؤدي إلى انهيار المباني والجسور، تشقق الطرق، انفجار المياه، اندلاع الحرائق وبالتالي إلى دفن التربة الزراعية والإضرار بها وبما فوقها من نبات وحيوان. وكذا الأعاصير التي تؤدي الرياح السريعة الناتجة عنها إلى اقتلاع الأشجار والمزروعات ونقل حبيبات التربة

¹- جرار عادل أحمد، (1992): البيئة و الموارد الطبيعية، مركز غنيم: عمان، ص 40

²- البنا علي علي، المصدر سبق ذكره، ص 145

³- جرار عادل أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 40

⁴- المهدي أحمد، (2006): الحماية القانونية للبيئة و دفوع البراءة الخاصة بها، دار الفكر و القانون: مصر، ص 67

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

وتكوين الكثبان الرملية ورمم مصادر المياه، مما يؤدي إلى دفن وتبوير التربة الزراعية أو حدوث فيضانات تتلف المزروعات⁽¹⁾.

ب- الأمطار الحمضية: يقصد بالمطر الحمضي والتساقط الحمضي الأمطار الملوثة بالمواد الكيماوية التي تختلط مع الرطوبة الجوية لتكون المطر أو البرد أو الثلوج، والتي تكون ممزوجة بأحماض الكبريتات والنترات⁽²⁾، ويرجع السبب وراء المطر الحمضي إلى تلوث الجو بغازات الأكاسيد مثل التي تنطلق من مصادر صناعية أو أنشطة إنسانية، خاصة الناتجة عن احتراق الفحم الحجري والوقود المستعمل في وسائل المواصلات بفعل عوادم السيارات، الطائرات، المصانع وجسيمات المبيدات الحشرية، وكذا بسبب الحروب التي تتبعث من انفجارات القنابل⁽³⁾. والمطر الحمضي لا تتأثر به فقط مناطق المصدر، ولكن ينتقل بفعل الرياح عبر آلاف الكيلومترات، ومن ثم لا يكون أثره محليا فقط وإنما اقليميا وعالميا⁽⁴⁾.

وتتسبب الأمطار الحمضية في كثير من الأحيان في إضرار بالتربة خاصة عندما تكون جيرية، مثل الأراضي المحيطة بمدينة باريس بفرنسا، فهي تذيب الطبقة السطحية من هذه التربة وتحمل قدرا من عنصر الكالسيوم الموجودة في التربة الجيرية إلى الأنهار والمحيطات، وبذلك فهي تحدث نخرا في هذه التربة وترفع من تركيز الكالسيوم المجاري المائية الطبيعية، كذلك تسبب الأمطار الحمضية في إذابة الكثير من الفلزات التي لها أهمية خاصة عند بعض النباتات و تحملها معها إلى المياه الجوفية، و تبعدها بذلك عن جذور النباتات فلا تستطيع الاستفادة منها، خاصة بالنسبة لعناصر الكالسيوم، البوتاسيوم والمغنيزيوم مما تتسبب في ضعف النباتات المعرضة لهذه الأمطار⁽⁵⁾.

ج- تملح التربة: من مظاهر تلوث التربة وفسادها ارتفاع نسبة الأملاح فيها عن المعدل الطبيعي، حيث يؤثر ذلك سلبا على نمو النبات وتكاثره، ومع مضي الزمن تضعف قدرة النباتات على المقاومة فتموت ومع زيادة حدة الملوحة في التربة يزداد اختفاء النباتات وتتحول الأرض إلى مناطق جرداء وتنشع فيها المظاهر الصحراوية⁽⁶⁾. ويحدث التملح نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة في عمليات الري والصرف

¹ - أبو سعدة محمد نجيب ابراهيم، (2000): التلوث البيئي و دور الكائنات الدقيقة ايجابيا أو سلبيا، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي: القاهرة، ص

ص 158، 159

² - البناء علي علي، المصدر سبق ذكره، ص 32

³ - مساعدة عدنان، (1997): كيمياء التلوث البيئي، دائرة المكتبة الوطنية: الأردن، ص 34

⁴ - البناء علي علي، المصدر سبق ذكره، ص: 34

⁵ - المهدي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 79

⁶ - المصدر نفسه، ص 67

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

والاستعمال المكثف للأرض، أو كجزء من الدورة الطبيعية، حيث لعبت الترسبات الجيولوجية الغنية بالأملاح دوراً في تركيز الأملاح⁽¹⁾.

د- **التصحّر:** هو مظهر من مظاهر التلوث البيئي، ويعرف بأنه انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج الحيواني للأراضي مما قد يضيف في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية، ثم عدل هذا التعريف في مؤتمر "ريو دي جانيرو" عام 1992 ليصبح التصحر⁽²⁾: هو تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة وينتج عن عوامل مختلفة تشمل تغيرات مناخية وأنشطة بشرية⁽³⁾.

وتعتبر ثلث الأراضي على الكرة الأرضية هي أراض جافة أو شبه جافة، ويعيش عليها حوالي 600 مليون نسمة، ويتعرض حوالي 20% من سكان الأرض لخطر التصحر⁽⁴⁾، ولقد تجاوزت الخسائر المادية المادية الناتجة عن نقص إنتاجية الأراضي بسبب التصحر 52 مليار دولار سنوياً، وبلغ عدد الدول المتأثرة بالتصحّر في العالم 110 دولة، ويختص الوطن العربي منها بـ 9.76 مليون كيلومتر مربع من إجمالي مساحة الوطن العربي، والتي تقدر بنحو 14.1 مليون كيلومتر مربع، ويؤدي التصحر إلى انخفاض إنتاج الغذاء بسبب فقدان الأرض القابلة للزراعة أو أراضي المراعي الخصبة وخاصة المناطق الجافة وشبه الجافة. وساد الاعتقاد في الماضي بأن ظاهرة الجفاف هي السبب الرئيسي لتدهور التربة وتصحرها، إلا أن التحليل الدقيق لأسباب انتشار هذه الظاهرة يبين بشكل واضح أن الضغط على الموارد الطبيعية واستثمارها بشكل غير رشيد يلعب الدور الأهم في تدهورها مثل الرعي الجائر غير المنظم تدهور الغابات بسبب الاحتطاب والافتقار لأغراض مختلفة، سوء إدارة الأراضي، نقص المياه والهدر في استخدامها وطغيان المياه المالحة⁽⁵⁾.

هـ- **انجراف التربة:** هو إزالة جسيمات التربة نتيجة لأسباب طبيعية متمثلة في الماء والرياح، ويعرف هنا بالانجراف الجيولوجي، ويكون عادة بطيئاً للغاية ولا يعتبر انجرافاً مخرباً إذا تم بدون تدخل الإنسان، أو يكون نتيجة تدخل النشاط الإنساني في الدورة الطبيعية ويعرف بالانجراف المتسارع، وهو ما يؤدي إلى الاخلال بنظام التوازن الطبيعي، حيث تتعرض التربة مباشرة لعوامل التآكل والانجراف، حينها يفقد الغطاء

¹ - التلاوي عبد المعطي، المصدر سبق ذكره، ص 61

² - هناك فرق بين التصحر والصحراء، فهذه الأخيرة عبارة عن نظام بيئي طبيعي نشأ تحت ظروف مرتبطة بالنظام الكوني و هي ذات منشأ جيولوجي، أما التصحر فالمقصود به تدهور الأراضي ونقص إنتاجيتها بسبب عوامل متعددة أهمها الاستثمار غير الرشيد للموارد الطبيعية و إلى حد أقل التغيرات المناخية.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998): الآثار المتبادلة بين البيئة و التنمية الزراعية في الوطن العربي، حلقة العمل التدريبية القومية في

مجال الإعداد و التقويم البيئي للمشروعات الزراعية، مصر، ديسمبر 1998، ص 71

⁴ - رومانو دوناتو، (2003): الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية: سوريا، ص 43

⁵ - عدلي عماد الدين، (2004): ورقة عمل حول التنمية المستدامة للصحاري، اللقاء السنوي السادس عشر لقيادات شباب الجامعات حول البيئة و

التنمية المستدامة: مصر، 2004، ص ص 16-21

الباب الأول: التاصيل النظري للتنمية الزراعية المستدامة

النباتي الطبيعي الذي يحمي التربة من هذا التآكل. ويحدث الانجراف المتسارع نتيجة عدة عوامل أهمها الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالغابات خلال القرنين الأخيرين، النمو المتسارع للزراعة الكثيفة باستخدام الخاطى للآلات، سرعة التوسع الحضري، إنهاك التربة، تناقص الغطاء النباتي نتيجة الرعي الجائر وزراعة المنحدرات دون إجراءات كافية لحفظ التربة وعدم استخدام المحاصيل الزراعية الملائمة. ويتسبب انجراف التربة في نتائج أهمها خسارة الطبقة السطحية للتربة، وهي الغنية بالمواد الغذائية اللازمة للنبات والتي تحتوي على نسبة عالية من المواد العضوية، ويؤدي الانجراف إلى فقدان هذه الطبقة في مدة وجيزة، علما أن تكوينها يحتاج إلى سنوات طويلة مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض والمحصول. ويتسبب الانجراف كذلك في ضياع المياه حيث تقل مقدرة التربة على امتصاص الماء، وبالتالي تزيد كمية المياه الجارية على السطح، ومن النتائج التي يتسبب فيها الانجراف تراكم الرواسب التي تنجرف من الأماكن المرتفعة إلى الأماكن المنخفضة مسببة أضرارا جسيمة، وقد يترسب في السدود أو برك المياه حيث يقل اتساعها للمياه، أو في طريق عام فيغلقها ويعطل حركة المرور. أو في حقل خصب فيجرف أرضه ويؤثر على مزروعاته، ويتسبب الانجراف كذلك في زيادة اخطار الفيضانات، حيث تزيد سرعة جريان الماء وكميته في الأراضي التي انجرفت تربتها وتكشفت صخورها وفقدت غطاءها النباتي مما يجعل فيضانات المياه أكثر احتمالا وأشد خطرا، وقد يؤدي إلى جرف الطرق وهدم الجسور أو المنازل⁽¹⁾.

1-2- الآثار البيئية لتلوث الهواء على الزراعة: يعتبر تلوث الهواء من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدهور الحياة النباتية، ويتمثل هذا في رداءة نوعية المحاصيل الزراعية من فاكهة وخضروات وأزهار، كما يؤثر تلوث الهواء تأثيرا سلبيا في نمو الأشجار وفي مدة بقائها صالحة لأغراض حماية البيئة والاستفادة منها صناعيا واقتصاديا، ولقد دلت الأبحاث على أن المواد الضارة الموجودة في الهواء تتساقط على الأشجار والنباتات وتتراكم في أنسجتها، حيث تسبب ضعف نموها ورداءة نوعيتها، بالإضافة إلى ما تسببه من حالات تسمم للإنسان والحيوان عند استعمالها كغذاء. ويسبب تلوث الهواء كذلك الحامل للمركبات السامة مثل المبيدات الحشرية المتساقطة على اعلاف الماشية والأغنام إلى تدهور صحة نموها مما يؤثر في إنتاج الثروة الحيوانية من ناحية، وفي صحة الإنسان من ناحية أخرى، حيث يتعرض لحالات التسمم حينما يتغذى على لحوم هذه الحيوانات⁽²⁾.

¹ - التلاوي عبد المعطي، المصدر سبق ذكره، ص ص 42-55

² - الدنشاري عز الدين، طه صادق أحمد، (1994): سموم البيئة، دار المريخ: المملكة العربية السعودية، ص ص 31، 32

ثانيا- الممارسات الزراعية الخاطئة وآثارها على البيئة: أدى تسارع أنشطة التنمية الزراعية والحضرية في إطار الممارسات الإنتاجية غير الرشيدة للموارد الطبيعية المتاحة إلى إحداث تلوث امتدت آثاره في التربة والماء والهواء، حيث تؤثر بعض النشاطات والممارسات التي يقوم بها المزارعين وغيرهم تأثيرا سلبيا على البيئة، وتتمثل تلك الممارسات والسلوكيات فيما يلي:

1-النظم الزراعية الخاطئة: حيث تلعب بعض الممارسات الزراعية الخاطئة التي يمارسها بعض المزارعين دورا هاما في تدهور التربة الزراعية، وتتمثل أهم تلك الممارسات في اتباع نظم الدورات الزراعية وفي طرق الحراثة المنبعثة، فمن المعلوم أن الأرض الزراعية تحتاج إلى فترات من الراحة لتستعيد صفاتها الجديدة، حيث أن الزراعة المستمرة طوال السنة تعمل على تدهور الصفات الكيماوية والفيزيائية والاحيائية للتربة مما يؤدي إلى تدني خصوبتها، وذلك بسبب ما تحدثه الزراعة المستمرة من نقص شديد في العناصر الغذائية الضرورية للنبات، وتراكم بعض الملوثات بصفة مستمرة. كما تتسبب الزراعة المستمرة طوال السنة أيضا في نقص الاكسجين نتيجة ترطيب التربة لوقت طويل وزيادة الكثافة النوعية لها وما يتبع ذلك من تقليل نفاذيتها. وتعمل الحراثة خصوصا في الأرض الرطبة على تكوين طبقة صلبة في السطح مما يؤثر على نفاذية المياه للتربة، ولذلك فلا بد من الأخذ في الاعتبار حالة الأرض واختيار الوقت المناسب للحراثة مع اختيار الآليات المناسبة لها، وقد وصل التدهور للصفات الفيزيائية للتربة بسبب آليات الحراثة إلى تفكير كثير من الجهات العملية في البحث عن طرق الزراعة بدون حراثة والاكتفاء فقط بآليات خفيفة مناسبة لتسوية الأرض ووضع مهاد للبذور⁽¹⁾.

2- إهمال الأراضي وهجرانها: حيث يمكن تصنيف هجر التربة وإهمالها إلى أربعة اصناف⁽²⁾:

أ-الأراضي المهملة التي تخربت أو أراضي الأبنية المهجورة وتجهيزاتها، وهي غالبا ما توجد في مناطق المدن الصناعية، كما توجد أيضا في بعض المراكز الريفية ومثال عنها الأرض التي تخربت في أثناء الحروب والتي كانت تشكل مواقع دفاعية ومهابط طيران حربي.

ب- الأراضي المهملة التي كانت تستعمل سابقا كخطوط سكك حديدية للمسافرين والبضائع، أو طرق نقل برية، وهذا النوع من الأراضي المهملة في حالة تزايد منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين.

ج- الأراضي المهملة التي كانت مناطق محاجر ومناجم تعدين وتوقف فيها العمل الآن، وتتصف هذه الأراضي بكثرة الفجوات والمغارات وبأكوام النفايات الكبيرة.

¹- المهدي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 69، 70

²- موسى علي حسن،(2000): التلوث البيئي، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر: سوريا، ص ص 231، 232

د- الأراضي التي ليست مستغلة زراعيًا بشكل جيد، وغير مصانة باستمرار، وهذا النوع من الأراضي يمكن أن يدعى بالمهمل أو ذي الاستغلال المنخفض أكثر من أن يوصف بالخراب، ومثل هذه الأراضي توجد في مناطق متفرقة من كل دولة، وتستعمل غالبًا كمناطق تجميع للقمامات والنفايات، مما يؤدي إلى تراجع استغلال الأرض وتدني غطائها النباتي الطبيعي، وتسير في طريق التهجير حتى توصف فيما بعد بالأرض المهجورة.

3- الزحف العمراني: هو تحول استخدام الأراضي الزراعية واستغلالها لتحقيق تمدد القرى والمدن⁽¹⁾. فأصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديًا لجميع دول العالم الفقيرة والغنية، فقد أشارت أحد الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت سنويًا ما يعادل 400 ألف فدان من الأراضي الزراعية نتيجة تعرضها للزحف العمراني خلال المدة 1972-2000⁽²⁾. وفي الجزائر أشارت دراسة ميدانية قام بها مختصون في التهيئة العمرانية ونظام التعمير إلى تنامي ظاهرة إتلاف آلاف الهكتارات التي تعتبر من أجود الأراضي الزراعية إلى انخفاض نسبة المساحة الزراعية الفعلية من 1.80 هكتار لكل ساكن في سنة 1962 إلى 1.32 هكتار لكل ساكن في سنة 1991، وإلى حوالي 1.13 هكتار لكل ساكن سنة 2005، وأقل من واحد (01) هكتار في سنة 2008⁽³⁾، وترجع ظاهرة الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية إلى تزايد حجم سكان المدن وبالتالي إلى امتداد النسيج العمراني الحضري بشكل عشوائي مما يزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية وبخاصة الأراضي الزراعية، كذلك تمثل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن أحد أسباب الزحف العمراني حيث تساعد على إخلاء الريف من المزارعين وبالتالي تتدهور البيئة الريفية وتحاط بعض مدن الدول النامية بمساكن عشوائية تنتشر على مناطق واسعة من الأراضي الزراعية حول المدن⁽⁴⁾. ويتسبب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية إلى تراجع المساحات المزروعة حول المدن وزيادة مساحة المناطق المبنية، مما يساعد بدرجة أو باخرى على تمهيد الطريق أمام التصحر ويتسبب النمو العشوائي للمساكن في التلوث والاختلال بالنظام البيئي والقضاء على الغطاء النباتي المحيط بالمدن وانخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة على مستوى العالم⁽⁵⁾.

¹ - القيندي عنود، (2010): الزحف العمراني الطريق الممهد نحو التصحر، مجلة بيتنا (العدد 123)، الهيئة العامة للبيئة، الكويت، ص 42

² - العزاوي طاهر ابراهيم طه، (2005): التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب، مجلة الفتح (العدد 22)، العراق، ص 59

³ - عن موقع الجزائر 360 أخبار و معلومات: www.ar.algerie360.com تاريخ الزيارة: 2014/02/05

⁴ - أسباب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، عن موقع مدونة الجغرافيا للتعليم العالي

⁵ - القيندي عنود، المصدر سبق ذكره، ص 43

4- قطع الأشجار والرعي الجائر: مما لا شك فيه أن لزراعة الأشجار على ضفاف القنوات والمصارف وحول الحقول فوائد كثيرة ومتعدد، فإلى جانب فائدتها في تثبيت التربة وحمايتها من التعرية وحماية القنوات والمصارف فإنها تسهم في تلطيف حرارة الجو وتهبئة بعض الظلال صيفا، كما أنها توفر المكان المناسب لعيش الطيور المفيدة التي تساعد على الحفاظ على الدورة الطبيعية للبيئة، ويضاف إلى كل هذه الفوائد للأشجار بالنسبة للبيئة فائدتها الاقتصادية من حيث كونها مورد للأخشاب، وهي سلعة وإحدى المواد الخام التي تدخل في العديد من الصناعات الهامة، وبالرغم من كل هذه الفوائد وفي الوقت الذي ينادى فيه بضرورة التشجير وأهميته نجد أن هناك العديد من الأيدي التي تعمل على قطع الأشجار بطريقة عشوائية، بالإضافة إلى ممارسة الرعي الجائر مما يساهم في تدهور صفات الأراضي الزراعية الفيزيائية، الكيماوية والاحيائية بسبب تعرضها لعمليات الانجراف وزحف الرمال، بالإضافة إلى تأثير إزالة الجذور في تماسك التربة وكمية الكائنات الحية الدقيقة الموجودة فيها ونوعيتها⁽¹⁾.

5- استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية في الزراعة: أخذ العالم منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما يخطو خطوات حثيثة في سبيل زيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق إنتاجية قصوى للأرض الزراعية، فتزايد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، مما خفف من الخسائر الناجمة عن الآفات الزراعية وانخفاض نسبة الأمراض التي تسببها الكائنات الدقيقة وتقلها الحشرات الضارة⁽²⁾.

لكن الممارسات الخاطئة والاستخدام غير الرشيد لتلك المبيدات وعدم اتباع سبل الوقاية اللازمة منها أدى على المدى الطويل إلى تعريض الأراضي الزراعية إلى كم هائل من أنواع المبيدات والأسمدة وتراكمها بها مما أثر سلبا على تركيبة التربة وخواصها⁽³⁾.

كما أدى الإفراط في استعمال هذه الكيماويات إلى التأثير على التوازن الطبيعي مثل موت حيوانات وحشرات كانت تتغذى وتتطفل على حيوانات وحشرات أخرى، مما حول هذه الأخيرة إلى آفة زراعية فاضطر الإنسان إلى استعمال مبيدات أكثر نوعية وقوة، ونتج عن ذلك ظهور سلالات من هذه الطفيليات أكثر مقاومة للمبيدات وازدادت بالتالي كمية هذه المبيدات في البيئة، كما انقرضت العديد من الحشرات الملقحة للأزهار، فأدى ذلك إلى خلخلة النظام البيئي الزراعي⁽⁴⁾.

¹- المهدي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 73، 74

²- موسى علي حسن، المصدر سبق ذكره، ص 253

³- المهدي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 72

⁴- مساعدة عدنان، المصدر سبق ذكره، ص 194

6- تلوث التربة بالمخلفات الصلبة والنفايات: لقد أصبحت معظم ترب المدن ملوثة بالرصااص الناتج من مصادر عدة، وخاصة التلوث الصناعي والدهانات المستخدمة لطلاء الجدران المنزلية من الخارج، وكذا مشتقات النفط من البنزين المستخدم كوقود لوسائل النقل، بالإضافة إلى تلوثها بالكثير من العناصر الثقيلة الأخرى مثل الحديد والنحاس وغيرها... حيث أن الارتفاع في تركيز هذه العناصر يؤدي إلى اصابة التربة بالحموضة، كما أن هذه العناصر تتحول بفعل المياه الحمضية من أملاح غير قابلة للذوبان إلى أملاح تذوب في المياه محدثة أضراراً جسيمة على الأحياء النباتية والحيوانية، كما تتلوث التربة عن طريق ري المحاصيل بمياه المجاري ومياه الأنهار الملوثة التي تطرح فيها الفضلات المنزلية والصناعية وأن الاستمرار في استعمال هذه المياه الملوثة يؤدي إلى هدم بنية التربة وانسداد مساماتها، وبالتالي تخفيض تهوية الجذور وتسرب الماء، بالإضافة إلى تملح التربة على المدى الطويل بسبب نقص كمية المياه العذبة، مما ينعكس على مردود المحاصيل الزراعية حيث تقل، وتعمل المياه الملوثة بالفضلات الصناعية أيضاً على تخفيض خصوبة التربة بسرعة وتحويلها إلى أراضي غير قابلة للزراعة، وأدى تلوث التربة بالفضلات الصناعية كذلك إلى تدهور في النباتات وخصوصاً في الغابات، مما أثر على التربة حيث تتعري وتصبح عرضة للإنجراف الشديد بواسطة مياه الأمطار والرياح، وهذا يقود أيضاً إلى تحويل المراعي إلى أراض قاحلة، كما أن التربة تصبح جافة وخاصة على المنحدرات لعجزها على امتصاص مياه الأمطار⁽¹⁾.

7- استخدام مياه الصرف الصحي في الري: من الأساليب والممارسات الخاطئة نظراً لقلّة الموارد المائية اتجاه أساليب الزراعة الحديثة هي استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي المعالج لسقي الأراضي الزراعية، وقد يكون ذلك مفيداً جداً للتربة الزراعية نظراً لما تحويه مياه الصرف من عناصر غذائية هامة للنبات، مثل النيتروجين، الفسفور والبوتاسيوم، وبعض المواد العضوية التي تعمل على تحسين الصفات الفيزيائية للتربة، وعلى الرغم من هذه الأهمية الموجودة في استخدام مياه الصرف للسقي إلا أن هناك محاذير من كثرة استخدامها تتمثل فيما تحويه من ملوثات مختلفة ذات آثار ضارة وخطيرة على الأراضي الزراعية وعلى النباتات المزروعة فيها، وبالتالي على الحيوان والإنسان من خلال السلسلة الغذائية ويتسبب الاستخدام المفرط لمياه الصرف المعالج أو غير المعالج في تملح التربة وانخفاض إنتاجية المحاصيل

¹ - مساعدة عدنان، المصدر سبق ذكره، ص 200

الزراعية ويطء نموها، لما تحتويه على نسبة عالية من الأملاح كالنترات، الكلور، الصوديوم، المغنيزيوم والفسفور⁽¹⁾.

ثالثا - الزراعة والتغير المناخي

1- أثر الزراعة في تغير المناخ: تعتبر الزراعة مسئولة عن ثلث (3/1) ما تتعرض له الكرة الأرضية من حرارة وتغير في المناخ، حيث أن 25% من انبعاثات الاحتباس الحراري من الغازات تخرج من المصادر الزراعية وبخاصة عند إزالة الغابات وحرقها، وظهر دور الزراعة في تغير المناخ ظهورا واضحا في "بروتوكول كيوتو" لعام 1997 الملحق باتفاقية الإطار التابعة للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، حيث يركز على النهوض بالأشكال المستدامة للزراعة، كما يتناول التغييرات في استخدام الأراضي وتخمر غاز المستنقعات والمناجم، إدارة الأسمدة العضوية وزراعة الأرز وحرق التربة الزراعية باعتبارها مصادر لغازات الاحتباس الحراري، وتقدم "آليات كيوتو" حوافز تعرف "بائتمانات الكربون" للبلدان التي تخفض من انبعاثات الغاز الناشئ عن الاحتباس الحراري عن طريق ادخال التحسينات على نظم الإنتاج الزراعية والعمل على استدامتها بما في ذلك ترشيد استخدام الأسمدة واستخدام الأعلاف الحيوانية الأكثر كفاءة، وتطوير تقنيات استخدام وصون المياه وتوفير حماية أفضل للتربة⁽²⁾.

2- أثر التغير المناخي على الزراعة: يؤثر التغير المناخي على الزراعة عن طريق التأثير على توفير المياه، الأراضي، التنوع البيولوجي، وسوف يؤثر هذا على الأمن الغذائي والقدرة على إطعام المليارات من البشر وذلك بحلول عام 2050. ويؤثر تغير المناخ كذلك في نمو وإنتاج النباتات من خلال تسببه في انتشار الآفات والأمراض، تزايد التعرض لضغوط الحرارة، حدوث تغيرات في أنماط سقوط الأمطار والتسبب في حرائق أكثر للغابات خاصة في المناطق الجافة. ويمكن لتزايد ضغوطات الحرارة والتربة الأكثر جفافا أن تخفض غلة المحاصيل بما يصل للثلث (3/1) في المناطق المدارية وشبه المدارية. ويؤثر تغير المناخ على الغابات بما في ذلك تراجعها وحرائقها مؤديا إلى تفاقم التأثيرات الضارة التي تتعرض لها التربة وموارد المياه فضلا عن عدد السكان المعتمد على الغابات في غذائه وقوته. ومن العواقب المحتملة لتغير المناخ كذلك هو خسارة مخزون المياه، ففي غضون 50 عاما سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في مياه الشرب إلى 80 مليار شخص⁽³⁾.

¹- المهدي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 74-76

²- وردم باتر محمد علي، المصدر سبق ذكره، ص ص 154-156

³- دويري محمد، المصدر سبق ذكره، ص 52

المطلب الثالث: مفهوم الزراعة المستدامة

أولاً- تعريف الزراعة المستدامة: عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الزراعة المستدامة: بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية⁽¹⁾. وأن أي نظام زراعي مستدام عليه أن يلبي الشروط التالية مجتمعة⁽²⁾:

1- **آمنة بيئياً:** فهي تحافظ على وحدة واستقرار وحيوية النظام البيئي وتوفير الماء والمغذيات والطاقة وتشجيع التنوع الحيوي.

2- **مجدية اقتصادياً:** فهي تحقق صافي عائد إيجابي للمزارع، وتحقق توازن بين العائد والتكاليف، حيث تتمثل القيمة المضافة في استغلال الموارد المتاحة، الحفاظ على الحياة البرية وتقليل تكاليف الرعاية الصحية.

3- **عادلة اجتماعياً:** فهي تضمن التوزيع العادل للموارد على أفراد المجتمع لتلبية احتياجاتهم الأساسية وضمان حقوقهم.

4- **إنسانية:** فهي تشمل القيم السامية للمجتمع الإنساني بدءاً من احترام الحق في الحياة إلى تقدير الاختلاف بين الثقافات المتعددة واحترام كافة أشكال الحياة النباتية والحيوانية بما فيها الحياة البرية وتقدير حقها في البقاء.

ثانياً- **معايير الفاو للزراعة المستدامة:** وضعت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) معايير للزراعة المستدامة، تتمثل فيما يلي⁽³⁾:

1- **العدالة:** من خلال مساعدة الدول والمجموعات الأكثر فقراً لتبني أساليب زراعية مستدامة، لأن المزارعين في الدول الفقيرة ليس لديهم الخيار سوى الاستخدام المكثف و غير العقلاني للأراضي من أجل تلبية حاجياتهم الرئيسية من الغذاء، مما يدخلهم في حلقة مفرغة من خلال الفقر و البيئة.

2- **المرونة:** وهي قدرة النظام الزراعي في المحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية والغير متوقعة، كالفيضانات، انجراف التربة والتصحر.

3- **الكفاءة في استخدام الموارد:** من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة والفوائد نتيجة استخدام أحد الموارد (الماء والتربة) باستعمال مجموعة من السياسات والآليات الهادفة لتحقيق الكفاءة كالأسعار والضرائب وآليات المراقبة المالية الأخرى كتقدير التكاليف.

¹ - زغيب مليكة، قمري زينة،(2009): البيئة، الزراعة والمنتجات المعدلة وراثياً، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية(العدد05)، ص: 135

² - قطب الهام أحمد أحمد،(2006): محددات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لمحافظة الفيوم، بحث مقدم لمكتبة جامعة المنيا: مصر، ص 526

³ - وردم باثر محمد علي، المصدر سبق ذكره، ص ص 163- 230

4- تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية: وذلك من الناحية النوعية والكمية وتوفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى، حيث يجب الاعتماد على طرق الزراعة المستدامة من استخدام طرق الري الفعالة والتي تزود النبات بما يحتاجه فقط من الماء دون اسراف، كطريقة الري بالتنقيط، والاعتماد على أساليب الزراعة العضوية والصونية، وذلك من أجل نقل تربة وأرض قادرة على مواكبة حاجيات الأجيال القادمة من منتجات زراعية لازمة لغذاء الإنسان.

5- توفير فرص العمل الدائمة والملائمة والدخل الكافي ومستوى المعيشة لجميع من يعملون بالإنتاج الزراعي: فلا يجب على الزراعة أن تبقى عمل موسمي ذات الدخل الضعيف الذي لا يلبي الحاجيات الأساسية للعاملين فيها، بل يجب أن تتماثل مع نمو انتاجها وارتفاع تجارتها في الأسواق الدولية، إذ أنها الآن أصبحت تعتمد على اليد العاملة الماهرة ذات الأجر العالي نتيجة استخدامها لتقنيات جديدة ومتطورة في الري، الزراعة، الرش والحصاد، وحتى في التسويق الذي اصبح من الضروريات لنجاح العمل الزراعي.

6- المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية: يجب المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية بشكل عام وأيضاً طاقة التجدد والاستيعاب لدى الموارد المتجددة من خلال عدم الاخلال بالتوازنات البيئية أو التسبب في تلوثها.

7- تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الاعتماد على الذات: حيث يجب على القطاع الزراعي أن يصبح قادراً على الأقل على تحييد المتغيرات الخارجية التي تؤثر على نموه واستمراره، خاصة مع ظهور تحديات محلية وعالمية جديدة وأكثر خطورة، كالنمو الديمغرافي الهائل الذي يمكن أن يصل إلى 8000 مليون نسمة في غضون عام 2025، وظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الموجودة في افريقيا وآسيا بحيث أن العالم يخسر سنويا 10 ملايين هكتار من الأراضي نتيجة التصحر، والتي تكلف العالم حوالي 24 مليون دولار، إضافة إلى انخفاض الموارد المائية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

ثالثاً- متطلبات التحول إلى الزراعة المستدامة: يتساءل الكثير من المزارعين كيف نتحول من نظم الزراعة التقليدية إلى الزراعة المستدامة الأكثر نظافة، وفي نفس الوقت الذي نقل فيه المدخلات الكيماوية الزراعية نحقق الجدوى الاقتصادية ونصون البيئة ونديم التنمية. ويتخوف معظم المزارعين من احتمال خفض مرحلي في الإنتاجية، بعد التحول إلى نظم الزراعة المستدامة، قد يدوم سنوات عدة، وقد يعاني

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

البعض من هواجس تعاضم مشكلة الآفات الزراعية في السنوات الأولى من التطبيق، بيد أن الممارسات الحقلية أكدت أن الأمور تستقر خلال السنوات الأولى من التحول، حيث يتوازن النظام البيئي الزراعي وتتحقق مقاصد نظم الزراعة المستدامة وينعم بعوائدها كل من المزارعين والمستهلكين على حد سواء، ويمكن للمزارعين التحول إلى نظم الزراعة المستدامة من خلال تطبيقات متعددة، ينتقي منها المزارع ما يناسبه طبقاً لحجم أعماله وإمكانياته وظروف مزرعته، وكلها تصلح للتطبيق على مستوى المزارع الصغيرة أو الكبيرة و حتى الشركات الزراعية العملاقة المتعددة الجنسيات التي بزغت تحت مظلة المفاهيم الحديثة للعلومة مع بداية القرن الحادي والعشرين.

وهناك عدد من المتطلبات المرحلية التي يجب توفيرها قبل التحول إلى الزراعة المستدامة، والتي من أهمها⁽¹⁾:

- أ- تنظيم عدد من الحملات القومية وتنفيذها للتعريف بنظم الزراعة المستدامة.
- ب- تهيئة المزارعين والنظم البيئية الزراعية لاستيعاب مفاهيم نظم الزراعة المستدامة، مع مراعاة البعد الاجتماعي عند التطبيق حتى يتسنى توطين تلك التقانة النظيفة في الريف.
- ج- تدريب المزارعين على كل تقنيات وتطبيقات نظم الزراعة المستدامة.
- د- انشاء حقول ارشادية في جميع الانحاء لترسيخ فكرة نظم الزراعة المستدامة بين المزارعين.
- هـ- تأسيس بنك للمعلومات عن الزراعة المستدامة وإتاحة المعلومات والبيانات لكل من يطلبها.
- و- توفير مستحضرات الزراعة المستدامة من أسمدة عضوية ومخصبات ومبيدات احيائية.
- ز- دعم الجمعيات الأهلية القائمة بتنمية نظم الزراعة المستدامة.
- ح- وضع خطة للبحوث والتطوير تدعم جهود تطوير نظم الزراعة المستدامة.
- ط- تنشيط تسويق منتجات الزراعة المستدامة ودعمها.
- ك- تأسيس مكاتب لتقويم نوعية المنتجات واستخراج شهادات إنتاج الغذاء النظيف.
- ل- سن التشريعات التي تنظم الزراعة المستدامة وتحديد مواصفات المدخلات والمخرجات.

ويبدأ التحول إلى الزراعة المستدامة بإعداد سجل واف في ما يخص الظروف الداخلية والخارجية للمزرعة يتضمن وصفا تفصيليا لتاريخ استخدام الأسمدة المعدنية والمبيدات الكيماوية وغيرها من معاملات التربة، والأحوال الاقتصادية والإيكولوجية للمزرعة، يلي ذلك رصد لنوعيات وكميات الملوثات التي

¹- صابر محمد،(2006): نظم الزراعة الأكثر نظافة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، ص 468

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تراكمت بين ثنايا النظام البيئي الزراعي، ولاسيما في التربة وموارد المياه على مدى الزمن وخصوصا المبيدات الكيماوية للآفات والمعادن الثقيلة وغيرها من المشروبات الكيماوية.

المبحث الثالث: ماهية التنمية الزراعية المستدامة

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمار في العديد من برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي في دول العالم - خاصة تلك التي يعتمد دخلها الوطني على الزراعة- نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل. وهناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه وتحقيق انجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا، تطويرا ونتاجا، هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعى. فظهر في الأفق مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، مستمدة مبادئها من مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية في التنمية الزراعية المستدامة

أولا- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة: من العرض السابق لكل من التنمية الزراعية والتنمية المستدامة يمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة بأنها "مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، يهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لافراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الأضرار بالبيئة"⁽¹⁾.

وبدل مفهوم التنمية الزراعية المستدامة على تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقني، والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية وهذا يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية هدرها⁽²⁾.

في عام 1988 عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية التنمية الزراعية المستدامة بأنها: "إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسسي بما يؤدي إلى ضمان تحقيق - وبصورة

¹- أبو النصر بهجت محمد،(2003): دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة و البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الأردن، 14-16 أكتوبر 2003، ص ص 304،305

²- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007): التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، جامعة الدول العربية، الخرطوم،

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

مستمرة- إشباع الاحتياجات الانسانية للوقت الحاضر وللأجيال القادمة، بحيث تصون الأرض والماء والتنوع الوراثي للنبات والحيوان، ولا تسبب تدهورا بيئيا، ومناسبة فنيا وقابلة للتطبيق اقتصاديا وكمقبولة اجتماعيا⁽¹⁾.

ومن التعريف السابق فالتنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي يتم من خلالها⁽²⁾:

أ-ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية، مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.

ب- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياء كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.

ج- حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والمتجددة من غير الاخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي.

د- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

وفضلا عن أن هذا التعريف يشمل العوامل البيئية الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة، فهو يعطي أيضا نفس القدر من الأهمية للعوامل الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يدمج الاستخدام الأمثل للموارد والإدارة البيئية، مع زيادة واستدامة الإنتاج وتأمين مصادر الرزق والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي ومشاركة الناس في عملية التنمية الشاملة، كذلك فهو يعني العدالة في فرص الوصول للإنتاج وفي توزيعه، وفي الحوافز الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل وتنمية الموارد البشرية⁽³⁾.

والتنمية الزراعية المستدامة فعل يستوجب التدخل الحكومي من قبل الدولة، فهي التي تمتلك القدرة على تنمية المجتمع وتقديم الخدمات بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة لا يمكن أن يتحقق ما لم يجري تبني مفهوم جديد للإصلاح الزراعي، فالبلدان النامية قد تبنت تاريخيا المفهوم التقليدي للإصلاح الذي يقوم على توزيع ملكية الأراضي الزراعية على المزارعين دون اتخاذ ما يلزم لتحسين الإنتاج والإنتاجية، فهو الاتجاه الذي حول الإقطاعات الكبيرة إلى وحدات فلاحية صغيرة.

¹- عبد السلام محمد السيد، (1990): الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة: الكويت، ص 1570
²- براق محمد، غربي حمزة، (2011): التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 873
³- عبد السلام محمد السيد، المصدر سبق ذكره، ص ص 1579، 1580

أما المفهوم الحديث للإصلاح يتبنى النهوض الشامل بالريف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية، وانعكاس ذلك على تطوير الريف اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، وإن غياب هذه الأهداف هو الذي وضع جهود التنمية في مازق كبير كان من نتائجه أن يؤول مصير تلك السياسات التنموية إلى الفشل. وعليه تصبح الحاجة إلى إصلاح زراعي جديد يشكل شرطا موضوعيا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة⁽¹⁾.

ثانيا- تطورات التنمية الزراعية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو: كانت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامتين إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية الوطنية والدولية ينبغي أن تتطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية البيئية، الاجتماعية، والثقافية أوسع نطاقا من المجالات التقليدية الإنتاجية الزراعية، الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وقد اتضحت أهمية فكرة الزراعة المستدامة وتأكدت في مؤتمر "قمة الأرض"⁽²⁾، الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992⁽³⁾.

1- تقرير الفصل الرابع عشر من مؤتمر قمة الأرض حول التنمية الزراعية المستدامة: حدثت بعض التطورات المشجعة منذ انعقاد مؤتمر القمة في ريودي جانيرو، بظهور بعض المناهج والسياسات الجديدة القيمة كمحصلة للتركيز على الإستدامة. بالإضافة إلى قيام الفصل الرابع عشر من جدول أعمال القرن 21 بتوضيح البرامج والخطوات المحددة المطلوبة لتشجيع الزراعة والتنمية المستدامة، والتزام الدول الأعضاء بهذه البرامج والخطوات، فالكثير من المزارعين والعناصر الأخرى الفاعلة في الريف، عثروا على حلول محلية لتحديات الإنتاج المستدام وحماية البيئة، وتحقيق فوائد ملموسة للغابات، الحياة البرية، المياه والتربة، والحد من الآثار السلبية على الزراعة مع المحافظة على الإنتاج أو زيادته. وكان للتركيز على الإستدامة فوائده البيئية والاجتماعية في بعض المجالات مثل التخطيط لموارد الأرض، وتعليم الزراعة والمكافحة المتكاملة للآفات. ولوحظ بصورة متزايدة أنه ليس هناك حل واحد لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وأن توليد الدخل من الأعمال غير الزراعية يساهم مساهمة هامة في النهوض بنوعية الحياة في الريف. كما أن التركيز على الإستدامة، كان له تأثيره القوي على ظهور آليات حكومية دولية

¹ - رسن سالم عبد الحسن، (2011): التنمية الزراعية المستدامة خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية (العدد 02)، المحور الاقتصادي، المجلد 13، ص 63

² - قمة الأرض: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية الذي ربط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بحماية البيئة.

³ - رسن سالم عبد الحسن، المصدر سبق ذكره، ص 63

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

تتعلق - مثلا - بالسلامة البيولوجية والتنوع البيولوجي⁽¹⁾.

تضمنت برامج المجالات الرئيسية للفصل الرابع عشر من جدول أعمال القرن 21 ما يلي⁽²⁾:

أ- استعراض السياسة الزراعية والتخطيط لها وبرمجتها المتكاملة على ضوء الجانب المتعدد الوظائف للزراعة، وخصوصا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

ب- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية للزراعة المستدامة.

ج- تحسين إنتاج المزارع والنظم الزراعية من خلال تنويع فرص العمل الزراعية وغير الزراعية وتطوير البنية الأساسية.

د- التخطيط والإعلام والتثقيف فيما يتعلق بموارد الأرض لأغراض الزراعة

هـ- صون الأراضي واستصلاحها.

و- توفير المياه لتحقيق الإنتاج الغذائي المستدام والتنمية الزراعية المستدامة، وحفظ الموارد الوراثية النباتية واستغلالها المستدام فيما يتعلق بالأغذية والزراعة المستدامة.

ز- صون الموارد الوراثية الحيوانية واستغلالها المستدام لأغراض الزراعة المستدامة.

ح- المعالجة والمكافحة المتكاملتين للآفات الزراعية.

ط- تغذية النباتات المستدامة لزيادة الإنتاج الغذائي.

ك- تحويل الطاقة الريفية لتعزيز الإنتاجية.

ل- تقييم آثار الأشعة فوق البنفسجية على النباتات والحيوانات التي يسببها استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي.

وكانت أهم التغييرات التي طرأت على السياق الخارجي للتنمية الزراعية والريفية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر ريوديجانيرو، مصحوبة بتطور المفهوم نفسه في ضوء التجربة المكتسبة منذ انطلاق هذا المفهوم والأفكار الجديدة في عملية التنمية، حتى في الاقتصاديات الصناعية. ولا بد من أخذ هذا التطور في الحسبان عند صياغة الاستراتيجيات المرتبطة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة والتفاوض بشأنها في مختلف المحافل القطرية والدولية. فهناك الآن إدراك متزايد بأن الأنشطة الزراعية قد يكون لها جوانبها

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2001): مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الدورة السادسة عشر، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت، روما.

² - طالبى رياض، (2011): التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس: سطيف، ص ص 95، 96

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

الاجيائية والسلبية على السواء، فهي يمكن أن تحمي البيئة وأن تدمرها أيضا، وأن ترسم مناظر طبيعية خلابة وأن تدمر أو تدهور الحياة البرية الطبيعية، وأن تشكل المجتمعات الريفية وثقافتها بطريقة إيجابية أو سلبية. وكمثال، فإن أساليب مكافحة المتكاملة للآفات قد تسفر عن زيادة الغلات دون إحداث أضرار جسيمة للبيئة، وتقليل الخطورة على الصحة، مع تخفيض تكاليف الإنتاج. كما أن أنشطة الحرث الخفيف وزراعة الغابات يمكن أن تثبت الغلة وأن تسحب ثاني أكسيد الكربون من الجو وتقلل من تأثير غازات الاحتباس الحراري. ويورد الفصل الخاص بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في جدول أعمال القرن 21 هذه التأثيرات الإيجابية، وإن كان يدرجها من زاوية الاهتمام المباشر بتخفيض الآثار السلبية المحتملة مثل تدهور البيئة، بطرق تسمح في نفس الوقت بزيادة الإنتاج. فالمناداة دائما بالرسالة القائلة أن تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة على نطاق واسع يمكن أن يفيد الجميع، ولكنه - بطرق مختلفة - يمثل تحديا سياسيا هاما على المستوى القطري، يتطلب إتفاق الآراء بين مختلف الأجهزة الحكومية من أجل تنسيق السياسات وبرامج العمل. وهناك تغييرات أخرى مهمة في مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، تتعلق بتفسيره العملي. وأول هذه التغييرات هو ضرورة توسيع هذا المفهوم ليشمل الإستدامة الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية، لا أن يقتصر على الإستدامة البيئية، أي صيانة الموارد الطبيعية واستخدامها الرشيد. فالعاملون في التنمية الزراعية والريفية المستدامة الآن يفهمون أن الإستدامة تعني أن أساليب الإدارة ينبغي أن تكون مريحة، وأن تكون مناسبة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية، وأن تلبى الاحتياجات المحلية مثل حقوق ملكية الموارد الطبيعية. وتمثل هذه الثانية اهتماما جديدا بالبيئة كعملية ينبغي أن تسمح بالمفاضلة المحسوبة بين تخفيض ما هو موجود من رأس مال طبيعي (الغابات، والمياه العذبة غير المستغلة... الخ) وبين توليد موارد للاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي (مواطنون أكثر صحة وأفضل تعليما، والمعارف التقنية، والبنية الأساسية). وهذا التحول في المفهوم يزيد من التحديات التي تواجه تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وإن كان يفتح فرصا جديدة لذلك⁽¹⁾.

2- دور منظمة التغذية والزراعة في التنمية الزراعية المستدامة: في عام 2001 انبثقت عن منظمة الزراعة والاغذية (الفاو) مبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة، بحيث تهدف إلى ضمان الموارد

¹ منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، المصدر سبق ذكره.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

والخبرات والتجارب والمعارف والتكنولوجيات للإسراع بوتيرة التقدم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة عن طريق العمل في ثلاثة مجالات رئيسية تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

أ- بناء قدرات ومؤهلات في الأرياف حتى يصبحوا قادرين على المشاركة في أعمال تنميتهم وتطوير نشاطهم الزراعي، وذلك من خلال الحصول على التعليم الأساسي والمعارف الفنية والاقتصادية وتبادل المعلومات والخبرات وتوفير المدارس والمعاهد ومؤسسات قادرة على الرفع من كفاءة أهل الريف وزيادة قدراتهم على المنافسة والاستمرار.

ب- زيادة الاستثمارات الحكومية في الزراعة والبنية التحتية كالنقل، السدود والطاقة وكل نشاط له صلة بالتنمية الريفية والزراعية.

ج- زيادة مخصصات الدولة للبحوث في المجال الزراعي، وقد يكون ذلك بشراكة متميزة مع القطاع الخاص خاصة في مجالات نظم الإنتاج المستدامة في استغلال الأرض، المياه، الموارد البيولوجية وتقنيات الري المقتصد للماء.

المطلب الثاني: أهداف ووسائل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

أولاً- **أهداف التنمية الزراعية المستدامة:** بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن الأهداف الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة تتمثل في الحد من الفقر الريفي والجوع دون الأضرار بالبيئة، والتركيز على صون النظم الايكولوجية الرئيسية، وبالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن جدول أعمالها مختلف تماما على الأرجح. ففي هذه البلدان، تسعى الحكومات إلى معرفة أفضل الطرق لدعم مجتمعاتها الريفية والعناصر الفاعلة الأخرى في مواصلة مساهماتهم في تحقيق الأهداف القطرية المتعلقة بالأمن الغذائي، والتماسك الاجتماعي والمحافظة على المناظر العامة، ولا بد من علاج ذلك بطرق تتسم بالكفاءة والوعي البيئي، دون إنتاج فوائض من المنتجات الزراعية لا يمكن تصريفها. كما أن هناك فهم متزايد بأن ضمان حياة لائقة لسكان الريف ومجتمعاته، أمر أساسي لاستدامة الزراعة⁽²⁾ وعلى العموم يمكن اجمال أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي⁽³⁾:

1- تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء: فالمجتمعات الانسانية تخضع لقانون التطور المتواصل من حيث زيادة أعدادها ومن حيث تنوع ثقافاتهما، الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على

¹ - علة مراد، ضيف أحمد، (2011): التنمية الزراعية و الريفية المستدامة في الجزائر الواقع و الطموح، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاديات النمو في الجزائر الواقع، الفرص و التحديات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 11، 12 أفريل 2011، ص ص 10، 11

² - منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية و الريفية المستدامة، المصدر سبق ذكره.

³ - رسن سالم عبد الحسن، المصدر سبق ذكره ص ص 63، 64

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

السلع الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية، لذا يصبح تأمين الغذاء الوظيفة الأولى في سلم الأولويات، وعلى خلاف ذلك فإن أي عجز في تلبية الطلب سوف يترتب عليه مزيدا من الواردات الزراعية. والتي سوف يترتب عليها بالتتابع العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، ثم أن الغذاء لم يعد سلعه عادية خاصة الحبوب، فلها منظور استراتيجي يقع في باب الأمن الغذائي الذي يعد أحد أدوات الحرب أثناء الأزمات أو الحروب الإقليمية والدولية. لهذه الأسباب فإن مهمة إنتاج الغذاء محليا تعتبر موقفا وطنيا وإنسانيا.

2- تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: يتكون الناتج المحلي من مجموع مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي، وانسجاما مع أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها وعدد السكان الذين يقطنون عليها والقوى البشرية العاملة فيه يفترض أن تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وأن انخفاض نسبة هذه المساهمة تؤدي إلى إضعاف مستوى التراكم الرأسمالي الذي يعد ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، فالزراعة اليابانية على سبيل المثال كانت تمول ما نسبته 80 % من موازنة الدولة في الستينيات من القرن العشرين من خلال فرض الضرائب على المداخل والأراضي الزراعية.

3- المساهمة برفع مستوى الحياة لاكبر قطاع جماهيري: إن ثمار التنمية ينبغي أن يقطفها الناس الذين يعدون مادتها الأساسية فهم هدفها وأداتها في نفس الوقت، فالحياة في الريف يسودها الفقر والتخلف بكل أشكاله، فهي مرتع للأمية وانخفاض مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وتسرب اليافعين من مقاعد الدراسة، الأمر الذي يجعل الريف متخلفا ليس فقط وفقا للمقاييس المادية بل وكذلك وفقا للمقاييس الإنسانية أو التنمية البشرية، وعليه فإن مهمة انعاش القطاع الزراعي سيكون لها الأثر على تنمية القوى البشرية في هذا القطاع ، فيزداد وعيها وثقافتها وتتحسن مستويات الصحة فيزداد العطاء الإنساني وبالتالي تتحقق التنمية.

4- تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة: تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية العصب الحساس لتنمية الاقتصاديات النامية لأنها تحقق الترابطات الأمامية والخلفية، على اعتبار أنها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لامداد هذه الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات. وعلى هذا الأساس لا ينبغي أن نتصور قيام صناعات غذائية محلية ناجحة دون زراعة واسعة و كثيفة مناظرة لها.

5- التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للزراعة: يعيش العالم اليوم مأزقا حقيقيا بسبب تلوث البيئة من الهواء والماء والتربة، لذا فإن التنمية الزراعية المستدامة سيكون من أهم وظائفها إصلاح العطب في البيئة والحفاظ عليها بحيث تنعكس إيجابيا على تحسين نوعية الحياة.

ثانيا- وسائل تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة: يمكن الحديث عن مجموعة من العوامل تعتبر بمثابة أيادي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهذه الوسائل بلا شك لها ارتباطها الوثيق بالبيئة، والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

1- حصر الموارد المتاحة والتعرف عليها بدقة ووضوح: وتتم هذه العمليات سواء عن طريق المسوحات الزراعية أو التصوير الجوي أو الاحصاءات التي تقوم بها جهات الاختصاص، وهي تشمل الموارد الأرضية الزراعية وتصنيفها، المياه ومصادرها ونسبة الملوحة فيها، أصناف النبات وفصائل الحيوانات الزراعية، الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة، التقاوي، الأسمدة العضوية والكيميائية، قوة العمال الزراعيين رأس المال والمؤسسات والإدارة. وهي تعتبر بداية طبيعية وضرورية ووسيلة هامة من أجل تحقيق الأهداف، فعلى أساسها يتم مدى تحديد القدرة على تحقيق الأهداف أم لا، وأيضا تحديد مصادر توفيره، وهذه كلها عملية التنمية الزراعية المستدامة الناجحة.

2- تحديد وسائل استخدام الموارد المتاحة: فالمتاح من الموارد هو ملك المجتمع بأسره، وهو ملك للأجيال الحالية والقادمة، وعلى ذلك فإن استخدام الموارد المتاحة من أجل التنمية المستدامة يجب أن يحقق توازن في أهداف الأجيال الحالية وأهداف الأجيال القادمة هذا من جهة، وتحديد أسس استخدام الموارد هام وضروري في المحافظة عليها من جهة أخرى. فمن القول الشائع في عمليات التنمية تحتاج إلى حشد الطاقات واستغلال الإمكانيات المتاحة وهذا الفهم صحيح من حيث المبدأ ولكن ليس على إطلاقه، فاستغلال الموارد المتاحة لخدمة أهداف التنمية يجب ألا يكون على حساب نضوب واستهلاك هذه الموارد وبصفة خاصة تلك القابلة للنفاد أو الموارد التي ترهق وتستنزف وإصلاحها يحتاج إلى استثمارات كبيرة.

3- سياسات الدعم الزراعي وعلاقتها بالتنمية الزراعية المستدامة: يمكن التعميم بالقول أن كافة الأقطار على مستوى العالم تدعم قطاع الزراعة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة، ولا توجد دولة لا تقدم دعماً للقطاع الزراعي، وهذه الحالة نتيجة موضوعية للأهمية المطلقة للقطاع الزراعي من حيث كونه

¹ - أبو النصر بهجت محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 306، 307

المصدر الوحيد لتوفير الغذاء، ولأنه المورد الأساسي للعمليات الصعبة في الأقطار النامية، أيضا لأن الصناعة تقوم على قطاع الزراعة، وبالتالي تحقق دخل مناسب لهم شرط ضروري لنجاح عمليات التنمية كذلك الخلل الحادث في الدخل بين الصناعة والزراعة لصالح الصناعة كلها عوامل شجعت وتشجع دعم هذا القطاع الإنتاجي الحيوي، والأهم أن الدعم أكبر واشد في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: سياسات ومقومات التنمية الزراعية المستدامة

أولاً- سياسات التنمية الزراعية المستدامة: تعتبر الزراعة أكثر الأنشطة الانسانية اعتمادا على البيئة ومن ثم فإن الإهتمام باستدامة الزراعة يجب أن يكون له أولوية متقدمة ليس فقط لارتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية والأمن الغذائي ولكن أيضا لضرورتها للمحافظة على بيئة أكثر توازنا، وبالرغم من أن السياسات الزراعية التقليدية قد أحدثت طفرة كبيرة في الإنتاجية وحققت فوائض واسعة في إنتاج الغذاء في أجزاء كبيرة من العالم وخاصة في أوروبا الغربية، فإن ذلك قد تم على حساب البيئة والأراضي الزراعية حيث فقدت التربة مكوناتها الغذائية كما أدى تكثيف استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى تلوث التربة وفقد التنوع الاحيائي وتصحر الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية يجب أن نحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والإعتداء، وبما يعنى أن استراتيجية الزراعة المستدامة يجب أن يكون لها هدفين أساسيين هما: زيادة الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية، وتخفيض الآثار البيئية العكسية على الموارد الزراعية. ولتحقيق هذين الهدفين فإنه يلزم وضع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة، ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى ثلاثة أنواع أساسية تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

1- سياسات الأراضي الزراعية: يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المداخل الادارية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية، هذا ويمكن تحديد أهم المتطلبات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية فيما يلي:

أ- العمل على تحسين وضمان حقوق الملكية للأراضي: يعتبر عدم ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سببا رئيسيا في زيادة التعدي على تلك الأراضي وعدم الإهتمام بالمحافظة على نوعية التربة حيث أن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل المزارعين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الرسمية، ومن ثم يضطرون للجوء إلى مصادر الائتمان غير الرسمية ذات

¹ - أبو النصر بهجت محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 307-309

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

أسعار الفائدة المرتفعة، وهو ما يجعل الاستثمار الزراعي غير مربح، كما أن الخوف من ترك الأراضي الزراعية يؤدي إلى وجود عدم تأكد يساهم بصورة كبيرة في عدم تشجيع الاستثمار في تلك الأراضي وعدم المحافظة على التربة.

ب- حماية الأراضي المحروثة: تبين بعض الدراسات أن تعميق وتكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى نحر التربة وفقدانها لخصوبتها ، ومن ثم فإنه يجب:

- تقليل عمق الحراثة أو الزراعة بدون حراثة نهائيا، وتقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاعتماد على التسميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية، حيث تشير التجارب إلى أن الاعتماد المكثف وطويل الاجل على الأسمدة الكيماوية له آثار خطيرة على نوعية التربة وعلى النباتات والمياه وبالتالي على الإنسان.

- تشجيع زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحمايتها من التصحر.

- اتباع دورات زراعية تكفل تعاقب محاصيل يسمح بتجديد خصوبة التربة.

- منع الرعي الجائر والمكثف الذي يؤدي إلى تفكك التربة وتصحر الأراضي، و كذا إلغاء الدعم على المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية من أجل تقليل استخدامها وتحقيق المزيد من الحماية البيئية.

2- سياسات المياه: إن اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها يمثل تحديا كبيرا لمناطق مختلفة من العالم، ويزيد من خطورة هذا الاختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية في المنازل والمزارع والمصانع، واعتماد سياسات تنمية طموحة لا تراعى واقع الموارد المائية المتاحة وبالتالي يتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية، والتي تراعى خصوصية أوضاع الدول النامية، تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه وتعريف الأسس الرشيدة لاستخدامها في مختلف المجالات وبالتالي يجب اتخاذ عددا من التدابير أهمها :

أ-ترشيد استهلاك المياه خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70% من المياه المتاحة ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة، وتقليل الفاقد من مياه الري عن طريق المصارف، خاصة في الأراضي القديمة والتي يحول تفتت الحيازات فيها دون تطبيق أنظمة الري الحديثة.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

- ب- وضع قيود قانونية وأخلاقية على الاسراف في استخدام المياه .
- ج- عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية مثل الأنهار.
- د- استخدام آبار المياه على أسس مستدامة بحيث تستطيع تجديد نفسها حيث أن السحب المكثفة من تلك الآبار يؤدي إلى نضوبها وتغيير خواص المياه بما يعوق استخدامها في الزراعة .
- 3- سياسات التنمية الريفية المستدامة: إن المحافظة على الموارد الزراعية لن تتحقق إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في أن واحد.

ثانيا- مقومات التنمية الزراعية المستدامة: و تتمثل فيما يلي:

1-تواجد المكونات الرئيسية للإطار المؤسسي للتنمية الزراعية المستدامة: مما لا شك فيه، أن تواجد عدد من المؤسسات على الصعيدين القطري والقومي يخدم عملية التنمية المستدامة فلا بد من توفر وزارات للزراعة ومؤسسات التمويل ومراكز البحث العلمي الزراعي، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المزارعين ومؤسسات المقاييس والجودة، وكذلك وحدات مختصة في التخطيط الزراعي وتصميم وتنفيذ السياسات الزراعية ومتابعتها، إضافة إلى شركات التسويق ووسائل النقل والمؤسسات المعنية بالتجارة الخارجية، هذه المؤسسات وإن كانت تتأوت في إمكانياتها وقدراتها وتأهيل كادرها البشري، إلا أنها مؤسسات يمكن الاعتماد عليها خاصة إذا كانت فاعلة وتشكل إطارا مؤسسيا للتنمية الزراعية المستدامة.

وعلى الصعيد القومي العربي فإن جامعة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك التابعة لها وكذلك مؤسسات التمويل العربية والاقليمية والدولية، وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية(AOAD)، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة(ACSAD)، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي(AAAID)، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية(ACOLID) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(ARABFUND)، البنك الاسلامي للتنمية(ISDB) صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصناديق العربية الأخرى التي تستهدف تمويل مشروعات التكامل العربي ومشروعات التنمية في البلدان العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبرامج الخاصة التي استحدثت في مؤسسات التمويل العربية مثل برنامج تمويل التجارة العربية، تشكل في مجملها الإطار

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

الإطار المؤسسي اللازم للتنمية الزراعية المستدامة، ولا توجد الحاجة للمزيد من المؤسسات إلا في أضيق الحدود، لكن يبقى المطلوب هو تفعيل هذه المؤسسات وتطويرها وتحديثها ووضع آليات مناسبة لعملها حتى تؤدي دورها كاملاً.

2- توافر الضوابط التشريعية للتنمية الزراعية المستدامة: تتوفر لدى معظم الدول تشريعات وقوانين تحدد العمل المزرعي وتضع الإطار القانوني للتنمية الزراعية واستدامتها، تتمثل في تشريعات تتعلق بالملكية الزراعية، وتشريعات تتعلق باستخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية، وتشريعات لاستخدام الأراضي وأخرى تتعلق باستخدام المياه والمحافظة عليها، وتشريعات تتعلق بالمحافظة على الغطاء النباتي ومكافحة التصحر والحفاظ على البيئة بصفة عامة والبيئة الزراعية بصفة خاصة، كذلك توفر تشريعات خاصة بالصيد البري والبحري والمحافظة على الحياة البرية والثروة السمكية وكذلك استغلال المراعي والحد من قطع الغابات، كما تتضمن تشريعات تخص الصحة النباتية وحماية المستهلك، كذلك توجد تشريعات تتعلق بالملكية الفكرية ومكافحة الإغراق ومنع الاحتكار.

إن هذه التشريعات بالرغم من عدم كفايتها في بعض البلدان وعدم وجود بعض منها، إلا أنها في مجملها تخلق منظومة من القوانين والتشريعات التي تؤسس وتمثل مرتكزات يمكن أن تبنى عليها التنمية الزراعية المستدامة.

3- وجود قاعدة موارد ملائمة للتنمية الزراعية المستدامة: تحتاج التنمية الزراعية المستدامة إلى موارد طبيعية سواء كانت أراض زراعية غير مستغلة أو قابلة للاستصلاح والاستزراع، إضافة إلى الموارد المائية وكذلك توفر مساحات من الغابات والمراعي والثروة الحيوانية والسمكية كما أن الموارد المالية تعتبر ضرورية للتنمية الزراعية المستدامة ويمكن الاعتماد عليها، ويمكن زيادتها بتهيئة بيئة مناسبة للإستثمار وتشجيع القطاع الخاص. وبالنسبة للوطن العربي، فعلى صعيد الأراضي الزراعية يتضح من تحليل معالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي أنه يوجد في الوطن العربي حوالي 70 مليون هكتار من الأراضي الزراعية يستغل منها سنوياً 75% ويترك الباقي بور، كما توجد أراضي قابلة للزراعة والاستصلاح تتجاوز 100 مليون هكتار فيما لو توفرت الأسباب الضرورية لاستصلاحها واستزراعها إلا أن المروي من المساحة المزروعة لا يمثل إلا حوالي 20% منها، والباقي يعتمد على مياه الأمطار المتذبذبة من موسم لآخر، كما يمتلك الوطن العربي مئات الملايين من هكتارات الغابات والمراعي، وثروة حيوانية يتجاوز عدد رؤوسها بأنواعها المختلفة 370 مليون رأس، أما الموارد العربية المائية العربية المتجددة من الأنهار

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

والآبار فتقدر سنويا بحوالي 243 مليار متر مكعب، أما مياه الأمطار فتقدر بآلاف المليارات من الأمتار المكعبة سنويا تتساقط بكثافة مختلفة تتراوح بين 150 و 1800 ملم في الموسم الواحد، لكن كفاءة استغلال هذه الموارد المائية المتاحة لا تتجاوز 60% تقريبا. وفيما يتعلق بالثروة السمكية فإن شواطئ الوطن العربي التي تقدر أطوالها بأكثر من 22 ألف كيلومتر تمتد من المحيط إلى الخليج، وتشمل البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، يمكن باستغلالها المناسب أن تشكل إحدى المرتكزات الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة. أما على صعيد الموارد المالية فإن البنوك العاملة في الدول العربية ومؤسسات التمويل والبنوك المختصة، تمثل مصادر أساسية لتمويل التنمية الزراعية، كما أن المؤسسات المالية العربية تشكل مصدرا مهما لتمويل التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي. وبذلك فإن ما هو متوفر من موارد طبيعية ومالية يحتاج إلى إدارة كفؤة واستغلال أمثل لإحراز الأهداف المنشودة للتنمية الزراعية العربية المستدامة.

4- توافر ساعات سوقية تساعد على إنجاز أهداف التنمية الزراعية المستدامة: يمثل وجود السوق شرطا ضروريا للتنمية الزراعية المستدامة، وأن من أخطر المشاكل التي قد تواجه التنمية الزراعية المستدامة هي مشكلة عدم وجود قدرات تسويقية مناسبة، تشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، فلا يمكن أن تتحقق زيادة متتالية في الإنتاج بدون وجود الأسواق اللازمة لتصريف الإنتاج وبالأسعار المناسبة التي تحقق هامش ربح مجز للمنتجين والمتعاملين في السوق على حد سواء. وعلى الصعيد المنهجي فإن حجم السوق يتحدد أحيانا بعدد السكان وأحيانا أخرى بحجم الناتج المحلي الاجمالي، كذلك فإن توفر شركات التسويق المجهزة للعمل في مجال التسويق الزراعي وتوفر شبكة معلومات تسويقية متطورة، ووجود برامج للتمويل يساعد على خلق قدرات تسويقية مناسبة للقطاع الخاص باعتباره القطاع الذي يقوم بالتسويق، هذا بالإضافة إلى شركات التأمين والبنوك، وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن المقومات الضرورية اللازمة للتسويق والتي تشكل إحدى مرتكزات التنمية الزراعية المستدامة الأساسية، والتي تحتاج إلى التطوير والتحديث المستمر.

5- توافر قاعدة بشرية قادرة على القيام باعباء التنمية الزراعية المستدامة: تحتاج التنمية الزراعية المستدامة إلى توفر قاعدة بشرية فاعلة ومؤهلة من العمال الزراعيين، العلماء، الباحثين، المهندسين العاملين في الحقل الزراعي، مراكز البحث، الجامعات، المعاهد ومراكز التدريب الزراعي، ولكي تؤدي هذه

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

القوة البشرية فاعليتها لا بد من توفير الامكانيات الضرورية للبحث الزراعي ولمراكز التدريب لتمكينها من أداء دورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وسد الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

6- تعظيم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني: تتعدد مجالات وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية المستدامة، فمنها ما يتعلق بتهيئة وتطوير المرافق والخدمات الأساسية في مناطق التطوير والاستثمار ومنها ما يتعلق بدعم وتطوير مؤسسات وأجهزة البحث والتطوير والإرشاد ونقل التكنولوجيا الحيوية وتدريب الكوادر البشرية، ومثل تلك المجالات غالباً ما تتناوب بالحكومات مسؤولية تنفيذها، وأما المجالات الأكثر اتساعاً للمشروعات والأنشطة التنموية الزراعية المستدامة فتقع مسؤولية القيام بها وتنفيذها على مؤسسات وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لا يشمل ذلك فقط على المشروعات الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية وغيرها، وإنما يمتد إلى المشروعات المرتبطة والمتكاملة، والتي يدخل في إطارها -على سبيل المثال لا الحصر- مشروعات إنتاج وتصنيع الآلات والمعدات والأدوات الزراعية ومشروعات إنتاج التقاوي والشتلات المحسنة، والأسمدة والمبيدات واللقاحات البيطرية، ومستلزمات الري الحديثة، وأيضاً مشروعات تصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، والمشروعات التسويقية والتصديرية وما يرتبط بها من مجالات النقل والتخزين، إلى غير ذلك من المجالات والمشروعات والأنشطة التي تندرج جميعها في إطار التنمية الزراعية المستدامة، ويمثل الغياب أو القصور في إحداها أو بعضها معوقات تتعثر تبعاً لها باقي المجالات والحلقات التنموية المتكاملة. في هذا الإطار تأتي أهمية تضمين رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات الريفية ومنظمات المزارعين ضمن الإطار المستهدف بتقديم القروض التمويلية، وذلك ضمن إطار مناسب للضمانات الحكومية⁽¹⁾. ولتطوير فاعلية القطاع الخاص في التنمية الزراعية المستدامة على الحكومات القيام بما يلي⁽²⁾:

أ- استنهاض همم القطاع الخاص ورجال الأعمال للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية.

ب- منح التسهيلات، الامتيازات والضمانات المحفزة على الاستثمار في مجال الأمن الغذائي.

ج- تهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للاستثمار الزراعي المستدام.

د- تعبئة الطاقات والموارد لإعداد البرامج والمشروعات التي تساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

¹ - مجاهد وحيد علي، (2008): ضروريات و مجالات التكامل بين الدول العربية لاحداث التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاستثمار الزراعي(العدد06)، الهيئة العربية للاستثمار و الانماء الزراعي، ص ص 81-80

² - المصدر نفسه، ص 81

7- توفير التمويل اللازم: يعد التمويل من أهم المعوقات التي تحول دون إنطلاق التنمية الزراعية المستدامة نحو التطوير والتحديث، فالمزارعون بطبيعتهم لا تتوافر لديهم القدرات التمويلية الذاتية لمشروعاتهم الإنتاجية، أو ادخال التطوير والنظم الزراعية الحديثة إلى مزارعهم، والمستثمرون ورجال الأعمال يجدون في المشروعات والمجالات في القطاعات غير الزراعية عوامل جذب أكبر لاستثماراتهم سواء من حيث سرعة العائد وارتفاع نسبته أو من حيث انخفاض عناصر المخاطرة واللايقين، وعندما تتنافس الزراعة مع غيرها من القطاعات في هذا الصدد فإنها لا تحظى سوى بالقليل من الاستثمارات الخاصة، وعلى مستوى الاستثمارات الحكومية فالزراعة تكاد تكون أقل القطاعات فيما يخصها من تلك الاستثمارات، بما لا يتناسب بأي حال مع متطلبات هذا القطاع لا سيما في الأقطار الزراعية ذات الموارد المالية المحدودة والموازانات العامة المتواضعة. وهكذا فإن توفير مقادير مناسبة من التمويل المخصص للتنمية الزراعية المستدامة يمثل أحد المداخل الهامة التي يجب الإهتمام بها وتطويرها، ومن المقترح في هذا الصدد أن يتم إنشاء صندوق خاص بالتنمية الزراعية المستدامة له مصادر خاصة، ويقدم قروض ميسرة في شروطها إلى أقصى حد ممكن تنفيذ منه الحكومة فيما يخص المشروعات العامة والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني فيما تقوم به من مشروعات استثمارية زراعية، بحيث يتم الإقراض بضمانات وعلى أساس من دراسات الجدوى المناسبة ووفق معايير مناسبة للمتابعة والتقييم المستمر⁽¹⁾.

المبحث الثالث: استراتيجيات ومحددات التنمية الزراعية المستدامة

تتضمن التوجهات الرئيسية لاستراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في أي دولة عدة نقاط مهمتمس مختلف جوانب التنمية الزراعية المستدامة، إلا أن تحقيق هذه الاستراتيجيات تشوبها العديد من التحديات التي تتمثل ليس فقط في محدودية ما تملكه بعض الدول من موارد زراعية، وإنما أيضا في القدرة على استغلالها بفعالية وتنميتها قياسا بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم.

المطلب الأول: استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

تتضمن التوجهات الرئيسية لاستراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في أي دولة عدة نقاط مهمة، تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

أولاً- المياه كونها المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة: تعتبر المياه العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية المستدامة في معظم الدول، وهي العنصر الأكثر ندرة، وتختلف مصادر المياه من

¹ - مجاهد وحيد علي، المصدر سبق ذكره، ص 80
² - براق محمد ، غربي حمزة، المصدر سبق ذكره، 470- 475

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

دولة إلى أخرى، وكذلك الاستخدامات، حيث تعتمد عدة دول على الأمطار فقط، وبالتالي فهي رهينة سقوط الأمطار، مثل الأردن، الجزائر، سوريا...، وتعتمد بعض الدول الأخرى على ما لديها من مصادر أخرى مثل النهار والأودية مثل مصر والسودان اللتين تعتمدان على نهر النيل، والعرق على نهري دجلة والفرات، وهناك دول أخرى تعتمد على ما لديها من مياه جوفية ومسطحات مائية، بالإضافة إلى تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف التي تعتبر من الطرق الحديثة لاستغلال المياه في الزراعة. وباعتبار المياه هي المحدد لرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة، فقط أعطيت لها أهمية بالغة في استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة، وذلك من خلال:

1- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية، من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.

2- تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق:

أ- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه؛

ب- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية؛

ج- استثمارات تطوير نظم الري الحقلي؛

د- بحوث تطوير استخدام المياه؛

هـ- تطوير تقنيات لاستخدام وإدارة موارد المياه.

3- التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث بتخفيض التكلفة.

4- التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة.

ثانياً- تنمية وحماية الأراضي الزراعية: تتمثل تنمية وحماية الأراضي الزراعية في التوسع الأفقي في البيئات الزراعية الملائمة، حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية، وكذلك المحافظة على البيئة الزراعية المشتملة على الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية، إضافة إلى تنسيق السياسات والتشريعات باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية، وكذا الاهتمام بالدراسات والبحوث لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي الزراعية بسبب التصحر، الزحف العمراني والرعي الجائر.

ثالثاً- استغلال الموارد الزراعية من منظور تكاملي: وذلك من خلال:

أ- تأسيس مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.

ب- استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي والعقلاني.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

- رابعاً- التطور والتحديث التقني للزراعة: يعتبر عنصر التطوير والتحديث التقني للزراعة من العناصر المهمة للتنمية الزراعية، ويمكن التطوير والتحديث التقني للزراعة من خلال:
- 1- تدعيم مسارات التنمية الراسية للانتاج الزراعي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.
 - 2- دعم قدرات المزارعين لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة.
 - 3- النهوض بالقطاعات التقليدية تقنيا وتوفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.
 - 4- التشجيع على الابتكار والابداع في مجالات تطوير التقنيات الزراعية ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
 - 5- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي خدمة للتنمية الزراعية المستدامة مع التركيز على:
 - أ- نقل وتوطين التقنيات الملائمة للظروف الزراعية لكل بلد.
 - ب- تحديد المجالات البحثية ذات الأولوية للزراعة.
 - ج- تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الأولوية.
 - د- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.
 - هـ- الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال.
 - و- الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية المتميزة.
 - ز- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية الإقليمية والدولية.
- خامساً- أولويات التنمية القطاعية: وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية للتنمية الزراعية من خلال:
- 1- برامج الزراعة المستدامة.
 - 2- الكفاءة الاقتصادية.
 - 3- توفر فرص التسويق الملائمة.
 - 4- فرص وإمكانيات تحسين مستويات الإنتاج.
 - 5- البيئة الزراعية الملائمة للانتاج.
 - 6- البعد الاجتماعي للتنمية.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

سادسا- بناء القدرات والموارد البشرية: يتم بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية من خلال:

1- تدعيم المؤسسات من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة وبخاصة في المجالات الأساسية الموائية:

أ- نقل التقنيات، وتنظيم وإدارة القطاع الزراعي.

ب- صياغة وتحليل السياسات المختلفة واتخاذ القرارات.

ج- التعامل مع القضايا والمتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة.

د- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والاقليمي، وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة، المياه، والبيئة.

2- الاهتمام ببناء الإطارات من الموارد البشرية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات مثل المزارعون، المهنيون، الباحثون، ووضعوا السياسات و اتخذوا القرارات.

3- النهوض بمستوى التعليم الزراعي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم وفق احتياجات التنمية الزراعية المستدامة.

4- تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية وإحداث آليات في هذا المجال.

5- توفير بيئة العمل المناسبة للابداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية.

سابعا- الاستثمار الزراعي: وذلك من خلال ما يلي:

1- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

2- إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

3- تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي.

4- تحديث وتفعيل الاتفاقيات الاقليمية والدولية في مجال الاستثمار.

ثامنا- تنشيط التجارة الزراعية: يعتبر تنشيط التجارة الزراعية كمحرك للتنمية، ولا يتم ذلك إلا من خلال:

1- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

2- تنويع الصادرات الزراعية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

3- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مؤسسات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

4- إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

5- تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية بما فيها نظم المعلومات التجارية، التمويل وخدمات الموانئ، النقل، التخزين، والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

6- تنسيق السياسات والاجراءات والشروط المتعلقة بالبيطرية، استيراد واستعمال المبيدات، الإهتمام بالصحة النباتية ، المواصفات والمقاييس وغيرها.

تاسعا- التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية: وذلك من خلال:

1- تعزيز قدرة المنتج الزراعي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات ومن خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

2- إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات الاقليمية والدولية.

3- تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول للإنضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

4- تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول، وبخاصة في المجالات الزراعية.

5- إحداث مواد تخصصية في المقاييس التعليمية الزراعية في الجامعات، تستهدف التعريف بالمتغيرات الاقليمية والدولية، وبما يساهم في تخريج إطارات أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.

6- إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

عاشرا- المساهمة في ازدهار الريف: باعتبار أن الريف هو المحرك الرئيسي للزراعة، فإن ازدهاره وتطويره ضرورة حتمية للتنمية الزراعية المستدامة، وذلك من خلال:

1- استحداث برامج وطنية واقليمية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.

2- الإهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول مع التركيز على تطوير تقنيات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.

3- تطوير أداء مؤسسات الدعم والاسناد للمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا، وبصفة خاصة في مجالات التمويل، التسويق، التدريب وتنمية المهارات وتقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.

4- إنشاء وزيادة فرص العمل بالريف، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

- 5- دعم مؤسسات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف.
 - 6- استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف.
 - 7- الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف، واستحداث برامج للقضاء على الأمية.
 - 8- تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية.
 - 9- دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية المستدامة.
- إحدى عشر - مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص: حيث أن كل الاستراتيجيات التي تتعلق بالتنمية الزراعية يجب أن تكون بمشاركة المجتمع المدني، ولا يقل دور القطاع الخاص فيها، ويتجلى ذلك في العناصر الموالية:
- 1- زيادة ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشاريع التنمية الزراعية المستدامة، وفق مبادئ التشاركية في العمل التنموية وبخاصة في ما يلي:
 - أ- توفير مستلزمات الإنتاج؛
 - ب- تقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق؛
 - ج- التخطيط والمتابعة والتقييم؛
 - د- الإرشاد الزراعي.
 - 2- وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة.
 - 3- تطوير وسن التشريعات المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية المستدامة.
 - 4- قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية للإضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية المستدامة.

المطلب الثاني: محددات التنمية الزراعية المستدامة

تواجه التنمية الزراعية المستدامة العديد من التحديات التي تتمثل ليس فقط في محدودية ما تملكه بعض الدول من موارد زراعية، وإنما أيضا في القدرة على استغلالها بفعالية وتنميتها قياسا بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم، ومن أهم هذه التحديات:

أولا- تآكل قاعدة الموارد الطبيعية: والتي يمكن تقسيمها إلى:

1- تآكل مورد الأراضي الزراعية: يقصد بالأرض الزراعية هنا كل الأراضي التي تدخل في مجال الاستثمار الزراعي، شاملة المحاصيل والزراعات والمراعي المستدامة، والغابات والأحراش، هذا المورد يتعرض بوجه عام إلى نوعين من التآكل⁽¹⁾:

أ- من حيث الكم أو متوسط ما يخص الفرد: حيث تناقص متوسط ما يخص الفرد بدرجة خطيرة خلال الثلاثة والعشرين عاما الأخيرة على مستوى العالم، وهو تناقص يعزى إلى زيادة السكان في مقابل مورد محدود بطبيعته، ومن ثم فإن أي زيادة سكانية لن تقابلها زيادة مماثلة في مورد الأرض الزراعية وبالتالي سوف يستمر هذا المورد في التآكل كميًا، وبالتالي يتناقص متوسط ما يخص الفرد، وفي خلال نصف القرن الأخير حدث تناقص حاد في معدل استصلاح الأراضي الجديدة، وبينما كان التوسع في مساحة المحاصيل خلال الخمسينيات يجري بمعدل 01% سنويا، تناقص هذا المعدل في السبعينيات إلى نحو 0.3%. ولا شك في أن مقدار هذا التآكل يختلف من بلد لآخر، فبعض الدول لا يزال لديها كثير من المساحات لم تستثمر بعد، ولكن الكثير من الدول استثمر ما لديها.

ب- من حيث النوع والخصوبة: لا شك في أن الأرض الزراعية تتعرض لمصادر عديدة من مسببات تدهور الخصوبة، لعل أهمها عوامل التعرية والتدهور الكيماوي (الملوحة والقاعدية وارتفاع مستوى الماء الأرضي والتدهور الفيزيائي لبناء التربة)، وجميعها تؤثر سلبا في القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية، وتقدر مساحة الأراضي المتدهورة على مستوى العالم بنحو 1214 مليون هكتار معظمها بسبب التعرية المائية (748 مليون هكتار)، والتعرية بفعل الرياح (280 مليون هكتار)، والتدهور الكيماوي (147 مليون هكتار)، والفيزيائي (39 مليون هكتار)، أما من حيث الأسباب الرئيسية المتمثلة في تدهور الأراضي الزراعية فهي إزالة الغابات (384 مليون هكتار)، والرعي الجائر (398 مليون هكتار)، والادارة السيئة للأراضي الزراعية (239 مليون هكتار)، وأسباب أخرى (93 مليون هكتار)، وهكذا فإن تناقص ما

¹ - عبد السلام محمد السيد، المصدر سبق ذكره، ص ص 162-164

يخص الفرد من أرض زراعية، وتناقص خصوبتها ومن ثم قدرتها الإنتاجية، كل هذا يفرض قيوداً صعباً على استدامة التنمية الزراعية ينبغي إيجاد حلول مناسبة له.

2- القدرة على تنمية الموارد المائية: إن محدودية ما تملكه بعض الدول من موارد مائية والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها يشكل تحديات شديدة الوطأة على برامج التنمية الزراعية المستدامة وتوضح هذه الحقيقة بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب بل ويتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية. وأن النجاح في المشروعات المستهدفة لتنمية المعروض من المياه هو رهن نجاح آخر ومواري يتمثل في مجالات تطوير تقنيات إعادة استخدام المياه أو حصاد المياه وتنمية موارد الأحواض المائية⁽¹⁾.

3- الطاقة غير المتجددة: تستخدم الزراعة المكثفة الحديثة مقادير كبيرة من الطاقة الأحفورية غير المتجددة، مباشرة كما هو الحال في محركات الاحتراق الداخلي التي تشغل الجرارات والحاصدات ومضخات الري وغيرها، وغير مباشرة كتلك المستخدمة في صناعة الأسمدة والكيماويات الأخرى وصناعة المعدات الزراعية ذاتها، وتشكل الأسمدة الجانب الأكبر من استهلاك القطاع الزراعي للطاقة الأحفورية في الدول المتقدمة، وقدرت منظمة الزراعة والغذاء أن الدولار الواحد في أوائل الستينات كان يشتري بترولاً تعادل طاقته نحو 3800 ساعة عمل انساني، وقد يكون هذا التقدير مبالغاً فيه، ولكن لا شك في أن التقدم السريع الذي أحرزته الزراعة في الدول المتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن اعتمد كثيراً على وفرة الطاقة الأحفورية الرخيصة⁽²⁾.

4- تآكل رصيد المورثات: خلال الألفين أو الثلاث آلاف عام الأخيرة تزايد معدل التغير البيئي نتيجة لزيادة السكان والتصنيع والتنمية الزراعية، وفي مناطق كثيرة لم تعد الكثير من الفصائل النباتية على التجاوب مع معدل التغير ومن ثم اختفت. لقد عمل الإنسان لوقت طويل عن جهل أو عن لامبالاة على الاستغلال المدمر للبيئة. وتنوع موارد المورثات يعتبر حجر الزاوية لأي جهد لاستدامة أو تحسين أداء المحاصيل النباتية والحيوانية، ومع ذلك ورغم الأهمية الواضحة لهذا المورد فإن الكثير من التنوع الوراثي يفقد الآن وبمعدل غير مسبوق. ويحدث الجانب الأكبر من الفقد في الدول النامية التي توجد بها الغالبية

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008): التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، المصدر سبق ذكره ص 38

² - عبد السلام محمد السيد، المصدر سبق ذكره، ص 177

العظمى من التنوع البيولوجي في الكرة الأرضية، وترجع أهم أسباب الفقد الحيوي إلى أنشطة الإنسان المتمثلة في إزالة الغابات على نطاق واسع لتحويلها إلى أراضي زراعية، أو لاستخدام أخشابها والرعي الجائر للمناطق الرعوية والتي لا تتيح الفرصة للغابات والمراعي للتجدد الذاتي والتنمية الصناعية وتوسع المجتمعات الحضرية⁽¹⁾.

ثانياً- العوامل المحددة للإستخدام الأمثل للموارد: والتي تتمثل فيما يلي:

1- الآفات والأمراض: يواكب تكثيف الإنتاج الزراعي النباتي مخاطر أكبر لزيادة كثافة الآفات، فإذا لم تكافح بأسلوب فعال فسوف تؤثر هذه الآفات في استقرار الإنتاج على المدى القصير وعلى استدامة التنمية الزراعية على المدى الطويل، والمقصود بالآفات هنا الحشائش والأمراض والحشرات التي تؤدي إلى الإضرار بالإنتاج الزراعي. ويقدر أنه على المستوى العالمي تسبب الآفات خسائر في الحقل تبلغ نحو 35% من الطاقة الإنتاجية الكامنة للمحاصيل الرئيسية، وأن الجانب الأكبر من هذه الخسائر يقع في الدول النامية. وبالمثل فإن مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب الحيوانات المزرعية تمثل ركيزة مهمة في استدامة الإنتاج الحيواني، وعلى المستوى العالمي يقدر أن الأمراض والطفيليات مسؤولة عن موت نحو 50 مليون رأس من الأبقار والجاموس، و 100 مليون رأس من الأغنام والماعز سنوياً. وهكذا فإن أي برنامج فعال لتوليد ونقل تكنولوجيات تحقق المكافحة الفعالة للأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل النباتية والحيوانات المزرعية، يشكل عنصراً فاعلاً في أي برنامج للتنمية الزراعية واستدامتها على المدى الطويل، وعلى الجانب الآخر فإن عدم وجود هذا الجهد أو عدم كفايته يمكن أن يمثل عاملاً محددًا للتنمية الزراعية المستدامة⁽²⁾.

2- اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة: شهد العالم طفرة في مجالات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج والإنتاجية، وأصبح انتقاء التقاوي صناعة دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها. ويعتبر استنباط السلالات عالية الإنتاج والجودة والمتلائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجاً للمياه من سمات العصر الحديث. لكن استمرار أوضاع الزراعة في الدول النامية على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى يجعل من الصعوبة بإمكان الوصول بالزراعة في هذه الدول إلى مستويات الإستدامة، وقادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم، ولا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف

1 - المصدر نفسه، ص ص 173، 174

2 - عبد السلام محمد السيد، المصدر سبق ذكره، ص ص 148، 179

وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظم الري الحديثة والتسويق والارشاد الزراعي أي أن على الدولة إحداث ثورة شمولية زراعية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل واستثمارات كبيرة⁽¹⁾.

ثالثاً- عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية: إذا كان هناك العديد من محددات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تعود إلى الموارد الطبيعية، هناك أيضا العديد من المحددات ذات الصلة المباشر بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نوجزها فيما يلي:

1-المواءمة مع المتغيرات الاقليمية والدولية: تمثل المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية المعاصرة والمتلاحقة على الساحتين الاقليمية والدولية تحديا من أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة، ويتطلب ذلك بذل مزيدا من الجهود للتفاعل معها والحد من آثارها السلبية وتعظيم الاستفادة من آثارها الايجابية. ويشهد العالم تيارا مستمرا من التقدم العلمي وتحرير تجارة السلع والخدمات، ويشهد أيضا قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجيهها. ومما لا شك فيه فإن من أهم التوجهات في هذا الصدد هو تطوير برامج الوعي والمعرفة بمتطلبات المواءمة مع تلك المتغيرات، وتعزيز قدرات المنتجات الزراعية⁽²⁾.

2- القوى العاملة في القطاع الزراعي: تشكل القوى العاملة الزراعية العمود الفقري لهذا القطاع، علما أن تركيبة سكان الريف تشتمل على نسبة كبيرة من الأفراد الخارجين عن قوة العمل، حيث يستبعد منهم الأطفال الصغار وتلاميذ المدارس وهم يشكلون نسبة عظمى من سكان الريف، علاوة على المسنين والمتقاعدين والمقعدين. وهنا ينبغي أن نتصور إلى أي توسع مقبل في الأراضي الزراعي سيرافقه الحاجة إلى مزيد من القوى العاملة خصوصا في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل وعلى افتراض مكنة القطاع الزراعي وارتفاع إنتاجية العاملين، سيكون من الضروري تقليص أعداد العاملين في الزراعة لصالح تحويلهم إلى قطاع الصناعات التحويلية والخدمات⁽³⁾.

ج- الحيازات الزراعية: إن حجم الحيازات الزراعية ونوعها يعكس مدلولات ذات أهمية كبرى، فكلما يكون حجم المزرعة كبيرا يعني زيادة فرص الاستفادة من وفورات الحجم أو من مزايا الإنتاج الكبير، الأمر الذي ينعكس أثره إيجابيا على كلفة وحدة المنتج.

¹- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007): استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، جامعة الدول

العربية، السودان، ص 08

²- المصدر نفسه، ص ص 39، 40

³- رسن سالم عبد المحسن، المصدر سبق ذكره، ص 65

بينما صغر المساحات الزراعية لا يسمح عادة بدخول المكننة الزراعية أو طرق ووسائل الإنتاج الحديثة الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء تلك المزارع لضياع فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. كما أن نوع الحيازة يلعب دورا في كبيرا في تعيين علاقة المزارع بأرضه، فالحيازات الزراعية على ثلاثة أنواع وهي: الملك الصرف، المؤجرة للمستثمرين والموزعة للفلاحين بموجب قوانين الإصلاح الاقتصادي، وإن أفضلها لصالح المجتمع الرأسمالية كبيرة الحجم، فهي تحقق وفورات الحجم من جهة، ومن جهة أخرى لا يستطيع المستثمر التحكم بالأرض عندما يفشل في استغلالها⁽¹⁾.

4-زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة: من الصعب الحديث عن تطوير واستدامة الزراعة في غياب توفر الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار، بيد أن قطاع الزراعة ليس من القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وطول دورة رأس المال في بعض الأنشطة الزراعية، وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية، والزراعة ليست فقط في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات بل هي في حاجة إلى ضخ رؤوس أموال كبيرة لنقلها من وضعها الحالي إلى الإستدامة وجعلها قادرة على منافسة نظيراتها في الدول المتقدمة، فمازال رأس المال الخاص يحجم عن التوجه إلى الزراعة، ومن ناحية أخرى فإن الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي تحتاج إلى إعادة النظر في كثير من الدول، كما أن توفير ضمانات كافية للمستثمرين للحفاظ على رؤوس أموالهم، والاستقرار الأمني والسياسي وإتاحة الفرص للتصدير بتقديم تسهيلات مناسبة يمثل تحديا حقيقيا أما استدامة الزراعة، وكلها تقع على عاتق الحكومة بالدرجة الأولى، فعليها خلق البيئة الزراعية الاستثمارية المناسبة، بحيث ستكون المهمة ثقيلة أمام متخذي القرار وواضعي ومنفذي السياسات الزراعية⁽²⁾.

5-توفير الغذاء الآمن للسكان: منذ عقود طويلة والدول النامية تسعى لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الآمن صحيا لشعوبها، وإن كانت هناك بعض الدول قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الرئيسية كالقمح، اللحوم الحمراء، الأسماك والسكر، فإن جودة هذه السلع في جانب منها دون المواصفات القياسية العالمية، كذلك إن الاستخدام المفرط في المبيدات والأسمدة الكيماوية يرفع من الأثر المتبقي للعناصر الثقيلة في السلع الزراعية، مما يجعل هذه السلع قابلة لتعريض مستهلكيها لأخطار العديد من الأمراض.

¹ -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، المصدر سبق ذكره، ص 09

ص 65، 66

² - المصدر نفسه، ص 09

الباب الأول: التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة

ومن هنا يبرز تحد مزدوج يتمثل في توفير الغذاء بالأسعار المناسبة من جهة، وأن يتوفر في هذا الغذاء الشروط الصحية الضرورية للحفاظ على صحة الإنسان من جهة ثانية⁽¹⁾.

6- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية: إن الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الريف والحضر تجعل من الريف عاملاً للطرد وتخلق عدم استقرار في المجتمعات الريفية، ففي جانب الدخل ينخفض دخل سكان الريف عن دخل سكان الحضر وترتفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ بين سكان الريف، وفي جانب الخدمات الأساسية من صحة و تعليم وغيرها من الخدمات الضرورية لاستقرار الحياة في الريف فإنها جميعاً ليست متوفرة بشكل مناسب في كثير من الدول النامية والعربية، كما أن المرأة في الريف مازالت تعاني من مشاكل الأمية وضعف المشاركة الفعلية في جهود التنمية. وإذا أُضيف إلى ما سبق تدني فرص العمل في الريف مما يرفع معدلات البطالة وفي نفس الوقت انخفاض الأجور، فإن المسألة تزداد تعقيداً وينجم عنها مشاكل عديدة في مقدمتها الهجرة إلى المدينة وما تمثله من ضغوط اقتصادية واجتماعية، هذا إضافة إلى عدم الاستقرار وما ينجم عنه من مشاكل أسرية اجتماعية ترفع من حالات الطلاق والتفكك الأسري وما ينعكس سلباً على المجتمع ككل. وإذا كان المجتمع الريفي يمثل عصب الزراعة فإن الزراعة ذاتها تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي، فكلما كان المجتمع يشعر بالأمان الاجتماعي والرعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوفير فرص عمل مناسبة وخلق مصادر متنوعة للدخل كلما تحقق استقرار الزراعة وتمهد السبيل إلى تطويرها واستدامتها⁽²⁾.

7- القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المستدامة في الأسواق العالمية: إن الزراعة في تحد كبير يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ومتطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة الحديثة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية هذا إلى جانب اتباع الممارسات الزراعية الجيدة، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية والإهتمام الكافي بالزراعة العضوية، وافساح الطريق أمام القطاع الخاص، وهذا يقتضي العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية، وهناك العديد من الدول النامية والعربية التي لها ميزات نسبية عالية في إنتاج مجموعات متعددة من المنتجات الزراعية يمكن دعمها بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية⁽³⁾.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، المصدر سبق ذكره، ص 09 ، ص 09، 10

² - المصدر نفسه، ص: 09

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، المصدر سبق ذكره، ص 41

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل التنمية الزراعية المستدامة من الناحية النظرية، وذلك انطلاقاً من التنمية المستدامة، التي أدى ظهورها إلى فتح الباب أمام وجهات نظر جديدة أدت إلى التخصص في مفهوم التنمية المستدامة وظهر أنواع عدة لها كالتنمية البشرية المستدامة، التنمية البيئية المستدامة وغيرها ومن أهم هذه الأنواع نجد التنمية الزراعية المستدامة، حيث تنامي هذا المفهوم خاصة بعد ظهور مستجدات كثيرة في الأفق زادت من الأهمية النسبية للزراعة، والتي تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي، والعلاقة الترابطية بين كل من الزراعة والبيئة من جهة والزراعة والتغير المناخي من جهة أخرى.

وتمثلت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في عدة توجهات رئيسية، أهمها المياه باعتباره العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية، وأيضاً لما يشهده من ندرة، وكذا تنمية وحماية الأراضي الزراعية التي تشهد تدهوراً وتراجعا كبيرين، وذلك بسبب التصحر والجفاف والزحف العمراني، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الزراعية ومواكبتها التكنولوجية العالمية، كما أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لا تتم إلا من خلال مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص مساهمة فعالة في تجسيدها على أرض الواقع.

خاتمة الباب الأول:

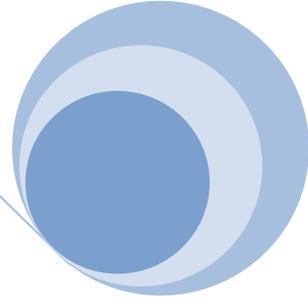
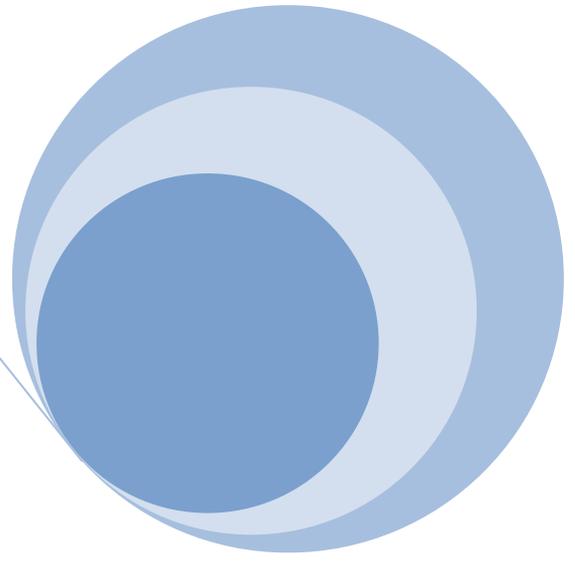
تناولنا في هذا الباب التأسيس النظري للتنمية الزراعية المستدامة، وذلك انطلاقاً من ماهية النشاط الزراعي، ومروره بتطورات تاريخية متتالية قبل أن يصل إلى ما عليه الآن، بالإضافة إلى مختلف خصائصه التي تميزه عن باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى، إن هذه الخصائص لا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة، وتطرقنا كذلك بالدراسة إلى أنماط وأشكال الزراعة وخصائصها من إقليم إلى آخر، وذلك تبعاً للاختلاف في قدرة الأرض الإنتاجية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية للسكان في كل إقليم، بالإضافة إلى العوامل التاريخية.

تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية الموارد البشرية، تراكم رؤوس الأموال و التكنولوجيا.

وعرفت التنمية الزراعية في الجزائر تحولات وتطورات، وذلك تبعاً للتحويلات السياسية والاقتصادية وذلك ابتداءً من التنمية الزراعية في ظل التسيير الذاتي عقب استقلال الجزائر، ثم إلى الثورة الزراعية سنة 1971 ورفع شعار "الأرض لمن يخدمها" وأنه لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها، ثم جاء قانون إعادة الهيكلة سنة 1981 والذي من خلاله تم تنظيم المزارع الفلاحية وإعادة تنظيم القطاع المسير ذاتياً، وصولاً إلى التنمية الزراعية في ظل السيسة الجديدة ابتداءً من سنة 2000، وهذا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الزراعية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي.

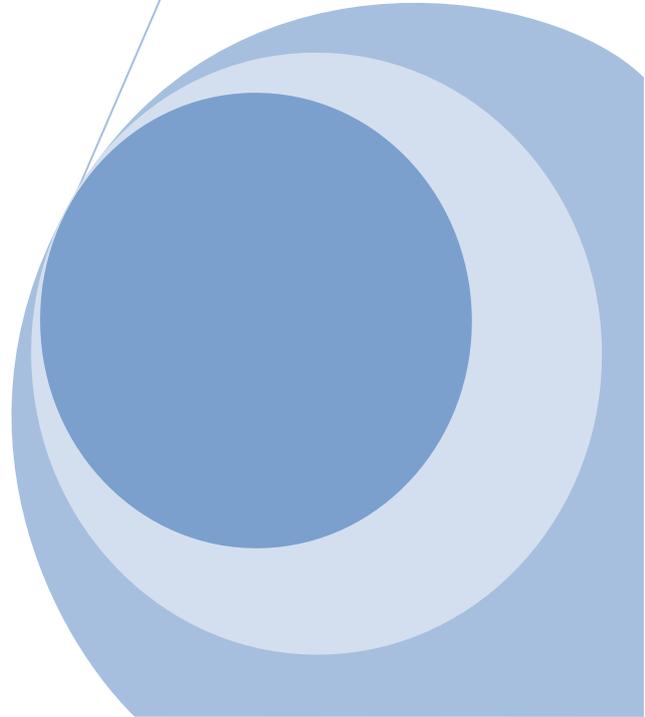
وتناولنا كذلك في هذا الباب التنمية الزراعية المستدامة من الناحية النظرية، حيث تنامي هذا المفهوم خاصة بعد ظهور مستجدات كثيرة في الأفق زادت من الأهمية النسبية للزراعة والعلاقة الترابطية بين كل من الزراعة والبيئة من جهة والزراعة والتغير المناخي من جهة أخرى.

تمثلت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في عدة توجهات رئيسية، أهمها المياه، تنمية وحماية الأراضي الزراعية إضافة إلى تنمية الموارد البشرية بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الزراعية ومواكبتها التكنولوجية العالمية، كما أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لا تتم إلا من خلال مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص مساهمة فعالة في تجسيدها على أرض الواقع.



الباب الثاني:

تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة



مقدمة:

تشكل الاستثمارات والمشاريع المستدامة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين مناخ الاستثمارات المستدامة أو كما يطلق عليها بالاستثمارات والمشاريع الخضراء، والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية البيئية، والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاح تمويلها. وبما أن التمويل يمثل عصب وشريان الحياة الاقتصادية، لذا فإن كل مشروع يحتاج من أجل سريان نشاطه إلى هذا العنصر الهام، وهو ما جعله يظهر كأحد أبرز القضايا الهامة التي تشغل اهتمام الحكومات وكذا أصحاب الاستثمارات والمؤسسات، حيث يكاد يجمع العلماء على أنه لا تنمية بدون استثمار ولا استثمار بدون تمويل. وإذا عرفنا إضافة إلى ذلك أنه في العادة يكون المال مع شخص والفكرة والجهد اللازمين للمشروع مع شخص آخر فإنه لا بد من وجود مؤسسات مالية تدير عملية التمويل بين صاحب المال وصاحب المشروع، وبشكل الخاص التمويل البيئي المستدام، وذلك راجع إلى ارتفاع وضخامة تكاليف المشاريع البيئية، حيث نجد مثلا أن محطة واحدة لتنقية المياه المستعملة تكلف ما يقارب ميزانية بعض الدول الفقيرة، ناهيك عن تكاليف التكنولوجيا النظيفة، خاصة بالنسبة للدول النامية والمستوردة لهذه التكنولوجيا، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يلقى اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي خصوصا في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا تمويل المشاريع والاستثمارات البيئية، حيث أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا أساسيا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات نظيفة.

وتعد الجزائر واحدة من بين الدول المهتمة بالبيئة والمحيط، لذا فقد اهتمت بالجوانب المالية لسياستها الحمائية للبيئة، وذلك من خلال اعتماد نظام تمويل وتكريس صرح مؤسساتي له يختص بتمويل المشاريع البيئية.

ويبرز تمويل الاستثمارات الزراعية المستدامة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، هذه الأخيرة التي تعتبر جزء هام و لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة.

من أجل ذلك ارتأينا تقسيم الباب إلى ثلاثة فصول رئيسية تتمثل فيما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الزراعي

الفصل الثاني: مجالات الاستثمار الزراعي المستدام

الفصل الثالث: تمويل الاستثمارات الزراعية

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الزراعي

مقدمة:

يعتبر الاستثمار من العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو المحرك لها لارتباطه المباشر بتكوين رأس المال وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطور والتجديد، كما يعتبر من أهم مكونات الطلب الكلي، حيث أن انتعاش الاستثمارات هو انتعاش للطلب الكلي، مما يترتب عليه زيادة في الدخل الوطني ونصيب الفرد منه، وبالتالي زيادة في النمو والتنمية الاقتصادية، لهذا فإن نجاح أي دولة في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار، لذلك يكون البحث عن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات من الانشغالات الكبرى للحكومات بهدف وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لذلك خاصة في الدول النامية.

ويعتبر الاستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية المنتجة لارتباطه بتوفر الموارد الطبيعية من التربة والمياه وغيرها وبالموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

من أجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة للاستثمار

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الزراعي

المبحث الثالث: الاستثمار الزراعي في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار

يعد الاستثمار من أهم مقومات التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم، نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولكافة المجتمعات النامية والمتقدمة، ومصدرا هاما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال الزيادة في الدخل الوطني وتوفير مناصب العمل للطاقات العاطلة خاصة في المناطق الريفية، بشرط توفر الظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية، والحوافز المادية والمعنوية ومصادر التمويل الضرورية. واستنادا إلى ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى أساسيات الاستثمار وأهميته في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمنظمات الدولية والمحلية، وذلك للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، وكذا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يراد تحقيقها من خلال تنميته، بالإضافة إلى البحث عن سبل توفير الظروف والحوافز المناسبة لتنميته، وكذا مصادر التمويل الضرورية المحلية والأجنبية.

أولاً- تعريف الاستثمار: لقد تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الاستثمار بتعدد الباحثين الاقتصاديين والمنظمات الدولية التي تناولت الموضوع ولما كان الاستثمار عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية ومالية وأخرى قانونية، فمن الضروري الوقوف على مفهومه من خلال تلك الجوانب:

1- الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: عرف بعدة وجوه منها:

- هو اكتساب الموجودات المادية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو استثمار الأموال على أنه مساهمة في الانتاج. والانتاج هو ما يضيف منفعة، أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات، وهذا الانتاج له عدة عناصر مادية ومالية وبشرية. وبالتالي إذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة⁽¹⁾.

- والاستثمار في التحليل الاقتصادي الكلي: هو تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة، مثل المصانع والآلات، بالإضافة إلى المخزون مثل الموارد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن شراء الأوراق المالية والمصانع والشركات الموجودة فعلا لا يعد استثمارا وإنما هو مجرد نقل للملكية⁽²⁾.

¹- جردان طاهر، (2009): أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع: الأردن، ص ص 1، 14
²- الهيتمي قيصر عبد الكريم، (2006): أساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر: سوريا، ص ص 16، 17

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

- الاستثمار في التحليل الاقتصادي الجزئي: هو الانفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة سواء كان ذلك على مستوى الشركة أو البنك أو الفرد⁽¹⁾.

- الاستثمار في الإدارة المالية: فهو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة زمنية معينة قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي تحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال المستثمرة، وكذا عن المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع⁽²⁾.

- الاستثمار في تحليل الدخل القومي: قيمة ذلك الجزء من مخرجات الاقتصاد في فترة زمنية معينة وتتمثل هذه المخرجات في المباني، المعدات والآلات، التغيير في المخزون، ويعرف أيضا بأنه إيجاد أصول رأسمالية جديدة مثل إنشاء مصانع، مزارع، وإنتاج الآلات والمعدات الرأسمالية، والتي تساعد على إيجاد مزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية⁽³⁾.

2- الاستثمار بالمعنى القانوني: عرف المشرع الجزائري الاستثمار على أنه عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال من طرف المساهمين في نشاطات إنتاج السلع والخدمات⁽⁴⁾.

من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار على أنه التخلي عن الأموال المتاحة حاليا ولفترة زمنية معينة من أجل خلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات تعوضه عن الأموال المتخلى عنها، وعن تحمل المخاطر المحتملة. ويقوم الاستثمار على أربعة مقومات تتمثل في⁽⁵⁾:

1- الموارد المتاحة: تتمثل في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة، كمدخرات المستثمر الاقتراض من السوق المالي أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشأته في شكل احتياطات أو أرباح أو مخصصات نقدية لاهتلاك الأصول الثابتة وغيرها.

2- المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطرة لتوظيف موارده الخاصة، أو تلك التي يأخذ على عاتقه ردها إلى مصادر اقتراضها، وذلك من أجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على أكبر قدر من الأرباح وغيرها من العوائد والمكاسب غير المادية.

¹- الهيئتي قيصر عبد الكريم، المصدر سبق ذكره، ص 17

²- شموط مروان، كنجو عبدو كنجو، (2008): أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: مصر، ص 06

³- نصار أحمد محمود محمد، (2010): الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية: لبنان، ص 05

⁴- المادة 02 من المرسوم التشريعي رقم 23-12 بتاريخ 193/10/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 14، الصادرة في 1993/10/10

⁵- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، (2012): أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص ص 51

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

3- **الأصول:** هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله، والمتمثلة في العقارات والمشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات كالزراعة، الصناعة، والتعدين والصيد البحري والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس آثارها على الانتاج.

4- **عائد المستثمر:** ويتمثل في النتائج التي يتوقع المستثمر الحصول عليها من استثماراته، وقد يكون هذا العائد مادي أو مالي، أو منفعة عامة، أو غيرها من المكاسب التي يتوقعها المستثمر.

ثانيا- خصائص الاستثمار: يتميز الاستثمار بخصائص ومميزات عديدة تفرقه عن بقية أوجه النشاط الاقتصادي، نذكر منه ما يلي (1):

1- **الاستثمار عملية، وبالتالي فهو يحمل تحولا ديناميكيا على وفق أسلوب معين يتميز بوجود الخصائص التالية:**

أ- **الزمن كمتغير مستقل أساس في تغيير النشاط الاستثماري وما يتبعه من تأثيرات على المتغيرات التابعة.**

ب- **تغيير معدل التغير بسبب عدم اشتراط تكرار أو انتظام أو ثبات أو دورية التغييرات التي تحدث في دوائر الانتاج وأحجامه ومنافذ التسويق.**

ج- **عدم اشتراط التوازن والحل الاستقرار، حيث يمكن أن يمر الاستثمار باختلالات وأسباب مختلفة.**

2- **الاستثمار عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية.**

3- **يقوم الاستثمار على أسس علمية مدروسة وقواعد محددة، ويعني ذلك أن القرارات الاستثمارية يتم وضعها وفق مناهج معينة بالاعتماد على دراسات لجدوى المشروع بحيث ترتفع كفاءة التنبؤات لضمان أعلى حالات التأكد للبدائل المتاحة.**

4- **يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية والمعلوماتية واعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة، ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.**

5- **يبحث الاستثمار عادة عن ضمان عوائد تتسم بتدفقات مستمرة، والتي يفترض بها أن تجري في ظروف واضحة ومستقرة، وهنا يتم التأكد على الخصائص التالية للعوائد المستهدفة:**

أ- **ضمان التدفق المستمر بمعدلات متزايدة تحقق النمو المستقر للعوائد المعنية.**

¹ - هويشار معروف، (2003): الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، ص ص 17-20

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ب- تجاوز القيمة الحقيقية للعوائد المستهدفة للتكاليف والخسائر الناجمة عن اهتلاك رأس المال أو عن التقدم التكنولوجي للهامش المخصص للمخاطر المتوقعة.

ج- تعويض- العوائد المتوقعة بقيمتها الحقيقية- المستثمر عن الوقت الذي يتخلى فيه عن التصرف الاستهلاكي بالأموال التي يقتنيها أو عما يتحملة بسبب هذه الأموال من التزامات مالية تجاه الغير.

6- لا بد أن يجري الاستثمار في ظروف تتسم بالشفافية والوضوح، وبذلك تتميز شخصية المستثمر عن غيره في الالتزام بالمحددات التشريعية وبالقيود التكنيكية وبالشروط الاقتصادية، وكل ذلك بما يرفع من سمعته الاقتصادية مما يجنبه التكاليف والأضرار الأخرى الناجمة عن عدم التقيد بالقوانين والأنظمة.

7- يفترض الاستثمار مسبقاً القبول بهامش معين من المخاطرة، وهذا يتأتى بطبيعة الحال عن عدم إمكانية التأكيد المطلق، ومهما كانت الظروف واضحة أمام النشاط المعني، وهنا من الضروري اعداد دراسة تحليلية مقارنة للعوائد والمخاطر المتوقعتين.

ثالثاً- دوره الاستثمار في التنمية الاقتصادية: للاستثمار دور كبير في التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو الاقتصادي لأي دولة وخاصة في الدول النامية، ويمكن حصر هذا الدور فيما يلي⁽¹⁾:

أ- يعد الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الأساسية الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بتكوين رأس المال و زيادة قدرات الاقتصاد الوطني في الانتاج والتطوير والتجديد، وبالتالي رفع مستوى المعيشة التي تسعى كافة دول العالم إلى تحقيقها.

ب- يؤدي الاستثمار إلى تجديد الطاقات الانتاجية للمجتمع، ويوسع الهيكل الانتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة، الخدمات والقطاعات الأخرى، والذي بفضلها- الهيكل الانتاجي الجديد - يزيد من تشغيل العمالة ومن حجم الإنتاج، وتنشأ علاقات اجتماعية تتدفق عبرها الدخول ويحدث انتقال للموارد الاقتصادية المختلفة.

ج- الاستثمار يعمل على استغلال الموارد والطاقات والقدرات الجامدة في المجتمع من موارد طبيعية وبشرية.

د- الاستثمار يفتح باب المنافسة في الأسواق التجارية، والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات.

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 53

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار

للاستثمارات مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعود بالفائدة على الدولة والفرد ويحصل من تحقيقها على إشباع احتياجاته ورفع معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي وتنمية الثروة الوطنية، وهو ما يمثل التنمية الاقتصادية⁽¹⁾:

أولاً-الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

1-زيادة الانتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الانتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.

2- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الانتاج، وإيجاد فرص التوظيف للقوى العاملة ورأس المال والأرض والادارة، بالشكل الذي يحد من البطالة بكافة صورها وأشكالها.

3- تعظيم الربح لأنه يعتبر الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.

4- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفاء لعوامل الانتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية الحديثة.

5- زيادة قدرة جهاز الانتاج الوطني على إنتاج المزيد من السلع والخدمات وعرضها في السوق المحلي لاشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير وتحسين ميزان مدفوعاتها.

6- تطوير التصنيع المحلي والخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.

ثانيا-الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

1- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.

2- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة في مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.

3- الحد من أشكال البطالة، والقضاء على بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية التي تفرزها البطالة، تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الانتاج.

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 52، 53

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

4- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

ثالثاً- الأهداف السياسية: يمكن حصرها فيما يلي:

1- تعزيز القدرات التفاوضية مع الدول الأخرى والمنظمات.

2- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

3- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي للدولة من خلال وجود أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانتها السياسية في المجتمع الدولي.

4- تغيير نمط وسلوكيات أفراد المجتمع وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تدعم أمن الوطن.

5- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو السلمي.

رابعاً- الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

1- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية، لتصبح قادرة على الوفاء باحتياجات الدولة والمواطن.

2- استيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي يتم استيرادها من الخارج وتطويرها لتصبح مناسبة مع الظروف المحلية.

3- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والافتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

4- إختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية الاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار

تتمثل محددات الاستثمار في مجموعة من الظروف والسياسات الاقتصادية والسياسية والقانونية والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، وعن طريقها يمكن للمستثمر تحديد ما إذا كان هناك تشجيع وتحفيز وجذب للاستثمار أم لا، وهذه الظروف تؤثر سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي في حركة اتجاه الاستثمارات نحو دولة دون أخرى.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ويمكن اجمال هذه الظروف أو المقومات في ثلاث جوانب أساسية هي:

أولاً- الظروف الاقتصادية: حيث تلعب الظروف الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه الاستثمارات وتنميتها، والتي يمكن حصرها فيما يلي⁽¹⁾:

1-توافر البنية التحتية: يعتبر وجود البنية التحتية في الدولة من طرق، مواصلات، خدمات ومرافق عامة من أهم العوامل التي تؤثر على حجم الاستثمارات وتوزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية وبين المناطق.

2-توافر مشروعات استثمارية ذات ربحية و جدوى اقتصادية معقولة: يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، ويقاس الربح عن طريق الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة، وذلك ضمن إطار المخاطر المحتملة، حيث يتوجب وجود خريطة استثمارية ودراسة جدوى مبدئية، وهو الشيء الذي تفتقده الدول النامية، فأى مستثمر يتوقع الحصول على عائد للمخاطرة والتضحية بالسيولة، فالمخاطرة قد تنشأ بسبب تغير الأحوال الاقتصادية وسوء تقدير لما يحمله المستقبل، وبالتالي كلما كان عنصر المخاطرة كبيراً كان العائد اللازم لهذا الاستثمار كبيراً.

3- تكاليف الاستثمار: تعتبر كل من سعر الفائدة والضرائب من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة حجم الاستثمارات حيث:

أ-سعر الفائدة: وهو السعر الذي يدفعه المستثمر إذا ما اقترض المال اللازم للاستثمار من مصادر الإقراض المختلفة، فإذا كان التمويل بالمصدر الداخلي فإن المستثمر لا يقوم بأي إقراض خارجي يدفع عليه سعر الفائدة، أما إذا كان التمويل بالمصدر الخارجي فإن معدل الفائدة يشكل تكلفة مباشرة وعملانية وبما أن أغلبية المشاريع الاستثمارية تعتمد على الاقتراض فإن سعر الفائدة يلعب دوراً مهماً في الطلب على رأس المال، وبالتالي التأثير على الاستثمار، حيث أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار.

ب-الضرائب: تعد الضرائب من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار، لذلك على الدول الراغبة في استقطاب الاستثمارات وتنميتها تطبيق نظام ضريبي يخفف من آثارها السلبية على معدلات الاستثمار، وهذا عن طريق منح الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة وتطبيق معدلات منخفضة وفق معاملة تمييزية بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، مما يحفز المستثمرين على الاستثمار في تلك القطاعات والمناطق.

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 56-58

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

4- حجم السوق واحتمالات النمو: يتناسب معدل الاستثمار طرديا مع هذا العامل، فيبتعد المستثمر عن الاقتصاديات الضعيفة التي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل، وتقاس قوة الاقتصاد استنادا للمقاييس التالية:

أ-معدل زيادة الناتج الوطني: تتناسب معدلات الاستثمار طرديا مع هذا المعدل، لأن زيادة معدل الدخل يزيد من معدل الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية لتوفير هذه الاحتياجات المتزايدة في المجتمع وبهذا تنشط الاستثمارات، كما أن زيادة معدلات الدخل تزيد من معدلات الادخار التي بدورها تزيد من حجم الاستثمارات.

ب-معدلات نمو عناصر الإنتاج: يعمل التقدم التكنولوجي والاختراعات على تطوير عناصر الإنتاج ونموها، واكتشاف طرق وأساليب إنتاج حديثة تزيد من إنتاج السلع والخدمات، حيث تعمل هذه الأساليب على زيادة حجم الاستثمارات بدافع الرغبة في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات.

ج-معدلات التضخم ومدى ثباتها واستقرارها: فارتفاع أو انخفاض هذه المعدلات تعكس مدى قوة السياسة المالية والنقدية المؤثرة في هذه المعدلات، فارتفاعها يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد لآثارها السلبية ولاسيما على الصادرات التي ترتفع أسعارها، مما يبعدها على نطاق المنافسة، وبالتالي هروب رأس المال من الداخل.

د-شروط التجارة وقوة اتجاهاتها: فتحسين هذه الشروط وتوجيهها يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات وتوسعها.

5- وجود بيئة اقتصادية مستقرة: يعني بالبيئة الاقتصادية المستقرة هو استقرار السياسات الاقتصادية العامة، بما فيها السياسات المالية والنقدية بطريقة مدروسة ومنظمة وتحكمها توجهات واستراتيجيات طويلة المدى، تزرع في نفوس المستثمرين المحليين والأجانب الأمن والإطمئنان في تنفيذ مشروعاتهم وفق جداولهم الاقتصادية المخطط لها، بحيث تكون هذه السياسات مرنة ومتفتحة وغير متضاربة الأهداف.

6- وجود عوامل أخرى: بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل اقتصادية أخرى تتمثل في تراكم رؤوس الأموال، وزيادة الطلب على الاستهلاك، التسهيلات الائتمانية الداخلية، الإعفاءات الجمركية على الواردات من الأجهزة والمعدات، إضافة إلى منح فترات سماح وإعفاءات ضريبية لمدة معينة من حياة المشروع ، وكل هذه العناصر الاقتصادية تحدد بدورها زيادة الطلب على الاستثمار.

ثانيا- **الظروف القانونية:** بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية هناك الظروف القانونية التي تحدد الحقوق والالتزامات المرتبطة بالاستثمار وتوفر له الحماية اللازمة محليا ودوليا، والمتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:

1- وجود نظام قانوني وتشريعي واضح ومتكامل: إن وجود هذا النظام القانوني والتشريعي يسمح بتنظيم الأنشطة الاقتصادية عامة والاستثمارات خاصة، وهذا النظام يجب أن يتميز بالبساطة والمرونة، وقابل للتطور وفقا لمتطلبات التنمية في الدولة، وما يستجد من ظروف اقتصادية وسياسية ومحلية ودولية.

2- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين: إن وجود مثل هذا النظام يعمل على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار بأسرع وقت ممكن.

3- وجود نظام قانوني يحدد الضمانات اللازمة للاستثمار: يجب أن يكون هناك نظام قانوني يحدد الضمانات اللازمة للمستثمر من جميع أنواع المخاطر كالتأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية كما يكفل له تحويل الأرباح إلى الخارج، وحرية دخول وخروج رأس المال، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل له حماية حقوق الملكية والفكرية.

4- وجود الاتفاقيات الدولية بين الدول: يعد وجود هذه الاتفاقيات بين الدول في مجال تشجيع الاستثمارات وفي منع الازدواج الضريبي وغيرها من الاتفاقيات، من أهم الظروف المناسبة لتنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول.

إلا أن الدول النامية تتميز بوجود بعض المعوقات القانونية للاستثمار، والتي يمكن حصرها فيما يلي⁽²⁾:
أ- تعدد الأنظمة القانونية الحاكمة لممارسة النشاط الاقتصادي على أقاليمها، فإلى جانب القوانين المتعلقة بأنواع متعددة من النشاط (تجاري، سياحي، تعمير، استصلاح...) هناك قانون خاص باستثمار الأموال الوافدة إلى أقاليمها.

ب- تنتم هذه القوانين بعد الوضوح، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف التفسير، مما يحمل معه تمييزا مجحفا بين حالات متشابهة.

ج- تعدد الأجهزة المسؤولة عن الاستثمارات لتعدد التشريعات المنظمة لها.

د- تحمل بعض هذه القوانين قيودا على الاستثمار (كشرط المشاركة الوطنية بنسبة معينة، عدم تملك العقارات...)، ومثل هذه الشروط تشكل معوقا للاستثمار في نظر المستثمرين الأجانب، إلا أنها تحمل ضمانا أكثر للاقتصاد المحلي.

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 58، 59

² - المصدر نفسه، ص 59

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ثالثاً- **الظروف السياسية:** إن تمتع الدولة بالاستقرار السياسي والاجتماعي ينعكس إيجابياً على الاستثمارات واستقرارها ونموها، فالمستثمر الذي هو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار لابد من أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي⁽¹⁾:

1- المخاطر غير الاقتصادية: وهي المخاطر التي تنشأ في الغالب من عدم الاستقرار السياسي، كاحتمال التأميم صادرة الملكيات الخاصة، التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، حجم القطاع العام، ومدى ما تتمتع به مشروعات القطاع لعام المنافسة للقطاع الخاص من دعم وتحفيز.

2- العلاقات السياسية بين الدول: تلعب العلاقات السياسية بين الدول المضيفة للاستثمارات والبلدان المصدرة لها دوراً بارزاً في انتقال رؤوس الأموال وتوجيهها.

3- شكل النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة داخلياً: إن انتهاج الدولة لنظام سياسي متفتح يعتمد على الديمقراطية يستقطب الاستثمارات بدرجة أكبر من النظم الأخرى، وذلك لما يحترمه من احترام للحقوق والالتزام بالقوانين، وبالتالي الشعور بالأمان من جانب المستثمر، غير أن الأنظمة الأخرى معظمها تنفرد فيها السلطة باتخاذ القرارات التي قد لا تحمل احتراماً للحقوق، مما يجعل المستثمرين يتخوفون من القيام بالاستثمار في ظل هذه الأنظمة.

رابعاً- الظروف الإدارية: والتي تتمثل في تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار، مثل تبسيط الإجراءات في إصدار تراخيص إقامة المشاريع الاستثمارية والحصول على الأرض، وإجراءات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي، ووجود أيدي عاملة ماهرة ومدربة، وإقامة تسهيلات تدريبية وتعليمية جيدة، وفاعلية الجهاز التنفيذي المعني بشؤون الاستثمار والمصادقية في التعامل والكفاءة وتوفير بنية حضرية مناسبة وتوفير سلسلة عريضة من الخدمات الضرورية المناسبة مثل مراكز المعلومات والمصارف الدولية وشركات التأمين وخدمات الصحة والتعليم والتدريب والخدمات السياحية وخدمات الجدوى الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والمحاماة والوكالات التجارية والمراكز التجارية والتسويق⁽²⁾.

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 59، 60

² - نصير احمد محمود مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص 40

المبحث الثاني: الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية المنتجة لارتباطه بتوفر الموارد الطبيعية من التربة والمياه وغيرها وبالموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد المصادر الهامة المكونة للثروة على المستويين المحلي والدولي، وذلك لما له من آثار هامة على الاقتصاد بجميع فروعه. ويستمد الاستثمار الزراعي تعريفه وخصائصه من الاستثمار العام.

أولاً- تعريف الاستثمار الزراعي: يعرف الاستثمار الزراعي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة والمتمثلة في الأرض، العمل ورأس المال... الخ وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة⁽¹⁾، والمتمثلة في الريح بالنسبة للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة، وكذا تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة للدولة⁽²⁾، إلا أن الاستثمار الزراعي أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى فبالإضافة إلى احتمال فشل المشروع والخسائر بسبب التأثير المتبادل مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يقع بعضها خارج نطاق سيطرة النظم.

ويتأثر الاستثمار الزراعي بالظروف المناخية والتي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية للنشاط الزراعي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار الذي يعتبر جزءا من معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني⁽³⁾.

¹-محمود ياسين، الاستثمار الزراعي، على الموقع <http://www.arab-ency.com>

²-غردى محمد، المصدر سبق ذكره، ص 88

³-مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، (2010): التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز أنقرة: تركيا، ص 51

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ثانياً - خصائص الاستثمار الزراعي: ينفرد الاستثمار الزراعي بمجموعة من الخصائص تميزه عن

الاستثمار في القطاعات الأخرى، وتؤثر على نموه إيجابياً أو سلبياً، ويمكن حصرها فيما يلي⁽¹⁾:

1- الدورة المالية: تختلف الدورة المالية في الزراعة عنها في الصناعة، فالتدفق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول، ومن ثم فهو ليس عملية مستمرة، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبياً لا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة.

2- الدورة الزراعية: يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض سنة أخرى من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.

3- المخاطرة: أهم معوقات الاستثمار في الزراعة هي أن المخاطر فيه تتجلى بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع، في حين نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي أقل وذلك من خلال التنوع في مجال الاستثمار، في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع التنوع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها فيه، كما تشترك جميعها في ارتفاع نسبة المخاطرة كسوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية وغيرها...

4- التكيف: إمكانات التكيف في الاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجة قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الزراعي وتغيير اختيار المزروعات.

5- صعوبة التمويل الزراعي: بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى.

6- ضخامة نسبة رأس المال الثابت: تتصف الزراعة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية، وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى، وقد قدر البعض قيمة الأرض والمباني وما بها من تحسينات رأسمالية والمنشآت الثابتة الأخرى بنحو 75% من رأس المال الزراعي.

المطلب الثاني: متطلبات الاستثمار الزراعي

تتعدد متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي، بحيث يحتاج بعضها لأن تتوفر بشكل كمي والبعض الآخر بشكل نوعي، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي⁽²⁾:

أولاً- الموارد الطبيعية والعمالة: يمثل توفر الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة العنصر الأساسي للاستثمار الزراعي، حيث يسمح وجود هذه الأراضي بإنتاج محاصيل متنوعة، وألقيام بالزراعة المختلطة

¹- غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 89، 90

²- المصدر نفسه، ص ص 90-92

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، مع إمكانية زيادة المساحة المحصولية بشكل مستدام أو موسمي وذلك يعتمد على مدى توفر المياه ومعدلات هطول الأمطار، كما أن توفر العمالة الزراعية في المناطق الريفية يسمح بالتقليل من تكاليف عنصر العمل في الإنتاج الزراعي، ويعتمد ذلك على طبيعة المشاريع المقترحة للتنفيذ و نوعية المحاصيل المراد إنتاجها فيها.

ثانيا- مصادر الثروة الحيوانية: إن توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية يعتبر من متطلبات الاستثمار الزراعي في هذا المجال، حيث توفر أعدادا هائلة من الثروة الحيوانية، إضافة إلى وجود مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية التي يمكن تسميتها لتوفير المزيد من الأعلاف الحيوانية، هذا فضلا عن إمكانية تربية الحيوان جنبا إلى جنب مع الإنتاج النباتي.

ثالثا- اختيار موقع المشاريع الزراعية: يعتبر اختيار موقع المشاريع الزراعية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الزراعي بشتى مكوناته وكذا الجدوى الاقتصادية لجاذبية المستثمرين محليا إقليميا ودوليا، أهم متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث يرغب المستثمر في استيفاء المشروع لرغباته من حيث درجة المخاطر التي يتوقع تحملها ومستوى العائد المتوقع من كل مشروع على حدى.

رابعا- تحديد التقنية الملائمة ونوعية الإنتاج الزراعي: يعتبر تحديد نوعية الإنتاج الزراعي من متطلبات الاستثمار الزراعي، وهذا في إطار التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ضمن استراتيجياتها أو خططها التنموية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تهدف من خلالها إلى زيادة الإنتاج الغذائي لدوره في تحقيق الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاجتماعي، وخلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من العمالة، ويشمل الإنتاج الغذائي الحبوب بأنواعها، منتجات الألبان، الخضروات والفواكه وغيرها، إلا أن هذه المنتجات تحتاج إلى بيئات مناخية وأنواع تربة مختلفة، مما يجعل عملية تحديد نوعية الإنتاج مرتبط بتحديد المشاريع الاستثمارية الزراعية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات، وهو ما يمكن من خلق توازن إقليمي في الدولة الواحدة.

ويعتبر استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الزراعي من متطلبات الاستثمار الزراعي لأنها عملية متجددة عبر الزمن نسبة إلى لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، وكذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات للأرض ومكافحة الحشرات والحشائش الضارة، وجدول زمني للزراعة والنظافة والحصاد، بالإضافة إلى الآلات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب، غير أن إستراتيجية التنمية الزراعية والتغير التقني يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للظروف الخاصة بها.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ويهدف الاستثمار الزراعي من خلال استخدام التقنية الملائمة إلى تحسين إنتاجية مدخلات الإنتاج عن طريق زيادة كفاءة استغلال عناصر الإنتاج والتقليل من المخاطر، بالإضافة إلى اعتماد الابتكار في طرح تقنيات بديلة ذات عائد أفضل، ومن ثم يأتي دور الإرشاد في توطيد هذه التقانات جغرافيا ومحصوليا، حتى يمكن من إقناع المزارعين بجدوى تطبيقها في الوقت الراهن والمستقبل في زيادة الإنتاج. **خامسا- التمويل الزراعي:** يعتبر التمويل الزراعي من أهم القضايا التي تعوق الاستثمار الزراعي، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين، وهناك عدة عوامل تؤدي إلى عدم توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب ومن أهم هذه العوامل نجد:

1- مواجهة القطاع الزراعي لمخاطر مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا راجع إلى طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية، وتأثره بالعوامل الخارجية بصورة كبيرة، مما يؤدي ذلك إلى إحجام مؤسسات التمويل عن تحمل تلك المخاطر حفاظا على مركزها المالي.

2- تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية حتى توفر التمويل اللازم، وهذه الضمانات قد تكون عقارية أو أصول منقولة، غير أن المزارع يرغب في أن يكون الضمان هو إنتاج المشروع، وهو ما لا يتوافق مع السياسات التمويلية التي تمارسها مؤسسات التمويل.

3- ضعف الموارد المالية لدى البنوك الزراعية، والتي هي في الغالب بنوك حكومية تمول عن طريق الميزانية العامة، غير أنه في ظل التوجهات الاقتصادية نحو التحرير الاقتصادي والخصوصية، فإن الحكومات أصبحت غير قادرة على تلبية متطلبات القطاع الزراعي من الموارد المالية.

4- يحتاج القطاع الزراعي إلى تمويل مرحلي مبرمج من بداية إعداد التربة إلى الحصاد والنقل والتسويق وعليه فإن التمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو نقصه في المراحل اللاحقة يؤدي إلى فشل الموسم الزراعي، ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة، مما يؤدي بالمزارعين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي المحدود مما يقلل من المساحة المزروعة ومن تنوع المحاصيل وزيادة الإنتاج.

سادسا- التسويق والتصنيع الزراعي: يعتبر التسويق الزراعي من أهم المشاكل التي يواجهها الإنتاج الزراعي، نظرا لتقلبات الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية، وهذا راجع لعدة عوامل منها حجم الطلب على المنتجات الزراعية، الاحتكار وعدم قدرة المزارع على التخزين من أجل خلق التوازن بين العرض والطلب خاصة في مواسم الإنتاج، لذا فإنه إذا كان السعر يتحدد حسب آلية السوق فإن المزارع لن يتحصل على أسعار مجزية نظرا لطول قنوات التوزيع وما تحققه من عائد، وهذا يشير إلى أهمية عملية

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

التسويق داخليا وخارجيا عبر مؤسسات مؤهلة تضمن للمزارعين أسعارا معقولة.

وفي إطار التسعير لابد من دور للحكومات في تحديد الأسعار بمستوى أعلى من السعر السوقي، ثم شراء الفائض كمخزون استراتيجي وبالذات في حالة المواد الغذائية الأساسية، وفي حالات أخرى تقوم الدولة بدعم المزارعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار الاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي، والتي تؤثر مباشرة على تنمية و تطوير الإنتاج الزراعي. ويتأثر التسعير بالتكاليف الحقيقية للإنتاج ومعدلات التضخم وسعر الصرف.

ويعتبر وجود إمكانية التصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية من متطلبات الاستثمار الزراعي، حيث أن وجود مثل هذه الإمكانيات يشجع على الإنتاج الزراعي وتضمن للمزارع تصريف نسبة من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معلومة، مما يدفعه إلى المزيد من الإنتاج من نفس المحصول وإلى تنويع المحاصيل استجابة لحاجة الصناعة، وخاصة عندما تكون هذه الصناعات مرتبطة ومتكاملة مع الإنتاج الزراعي والمواد الغذائية (الفواكه والخضر، الألبان، اللحوم...) و كذا المواد غير الغذائية (الجلود، الصوف والقطن...). وعليه فإن إغفال التصنيع في السياسات الزراعية يكون عائقا أمام التوسع في الاستثمار الزراعي ونموه.

سابعا- الخدمات المساندة في القطاع الزراعي: إن توفر الخدمات المساندة كالبحوث والإرشاد الزراعي والنقل داخل المشاريع وخارجها وحماية البيئة والتربة من التدهور، وكذا التخزين بصورة علمية من متطلبات الاستثمار الزراعي، وإن ضعف هذه الخدمات في القطاع الزراعي تؤدي إلى عدم استمرارية الإنتاج نظرا لتكاليف الإنتاج العالية، وهذا يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الزراعية، لذلك على الدولة وضع سياسات كلية تسعى لتوفير هذه الخدمات المساندة ذات الأثر الإيجابي على تطوير القطاع الزراعي، مما يشجع على المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع.

المطلب الثالث: سياسات الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد مكونات الاستثمار الكلي لأي دولة، وبالتالي محدداته تشبه كليا محددات الاستثمار الكلي، إلا أن الاستثمار الزراعي يواجه مخاطر عديدة، منها ما هو خارجي كالأفات والظروف الطبيعية غير المواتية ومنها ما هو داخلي يتمثل في طبيعة المنتج ونوعية المستهلكين ومدخلات الانتاج، مما يؤثر على حجم ونوعية المشاريع الاستثمارية المخطط قيامها فالمستثمر يسعى للدخول في استثمارات ذات حجم كبير ولفترة طويلة الأجل وفي نفس الوقت ذات مردود ايجابي، مراعيًا في ذلك مجموعة من المحددات الاقتصادية التي تشمل مختلف السياسات والمتمثلة في⁽¹⁾:

أولاً- سياسات الإنتاج: تتضمن سياسات الإنتاج دعم وتطوير الإنتاج الزراعي عبر الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية التي تلائم مختلف النظم الزراعية (التوسع الأفقي والرأسي)، وذلك في ظل الموارد المائية والأرضية والمراعي والغابات والثروة الحيوانية المتاحة لكل دولة، حيث توجه الاستثمارات بطريقة غير مباشرة نحو المحاصيل مرتفعة العائد لوحدة المياه والأرض والمحاصيل ذات القدرة التنافسية، وخاصة في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها معظم الدول النامية والمتمثلة في التحرير الاقتصادي والمالي، وتحسين مناخ الاستثمار بصورة عامة والاستثمار الزراعي بصورة خاصة.

ثانياً- سياسة التسعير: إن التحرير الاقتصادي يعني تحديد الأسعار وفق آلية السوق، غير أن القطاع الزراعي يتميز بموسمية الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم تدفق المنتجات الزراعية بصورة ملائمة للطلب خلال السنة، مما يؤدي إلى تباين في السياسات السعرية لمدخلات و مخرجات الإنتاج الزراعي من دولة إلى أخرى، وفقا لدرجة التدخل الحكومي في تحديد الأسعار ففي بعض الدول يتم تحديد أسعار مدخلات ومخرجات الزراعة بواسطة السوق مع إعفائها من أي رسوم، غير أن البعض الآخر يقدم دعما مباشرا لمدخلات الإنتاج، ويتم النظر إلى عملية التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من جانبين:

الجانب الأول: بغرض توفير فائض للقطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، وهذا يؤدي إلى أسعار أقل من الأسعار السوقية، مما يقلل من عائد العملية الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تقل الرغبة في الاستثمار الزراعي.

الجانب الثاني: بغرض تحفيز المزارعين والمحافظة على دخولهم الحقيقية، ويؤدي إلى أن تكون الأسعار أعلى من الأسعار السوقية، فهنا يتحقق فائض يتراكم في الأسواق، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الأسعار إلا إذا قامت الدولة بشراء الفائض كمخزون استراتيجي.

¹ -غردى محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص:94-96

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ثالثاً- سياسات التسويق: يعتبر التسويق من أهم مقومات الإنتاج الزراعي، ويشمل نوعية شكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب، هذا يعني أن المستهلك قادر على الحصول على السلعة في وقت مختلف عن زمن حصادها أو جنيها وبيعها من قبل المزارعين بفضل عملية التخزين الفصلية أو السنوية، وفي مكان مختلف عن مكان بيعها من قبل المزارعين بفضل شبكة من الطرق ووسائل النقل المناسبة، وفي شكل مختلف بالمقارنة مع بيعها من قبل المزارعين، بفضل التغيرات التي تحصل في مواصفات السلعة من حيث فرزها، تصنيفها، تخليقها، تعليبها وطحنها، وهذا حسب نوع السلعة، بالإضافة إلى ضبط الجودة واعتماد مواصفات قياسية للمنتج الزراعي وتنظيم الأسواق ومراقبتها لحماية المزارعين من جشع التجار، ونشر معلومات عن أسعار المحاصيل يساعد على ضمان أفضل الأسعار للمنتجات الزراعية، وتحقيق درجة عالية من رضا المستهلك حمايته من الأضرار الناتجة من السلع التالفة، وضمان استقرار الطلب ونموه، كما يتضمن التسويق اختراق الأسواق الخارجية القائمة والمحتملة بقدرة تنافسية عالية.

رابعاً- سياسات التصنيع: تهدف السياسات التصنيعية في المجال الزراعي إلى قيام صناعات زراعية في مجال السلع الغذائية والتحويلية، باستخدام المنتجات الزراعية كمدخلات لها، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، والتي بدورها تزيد من الدخل الوطني، وفي هذا الإطار تسعة معظم الدول النامية لتشجيع هذا النوع من الصناعات و إعطاء القطاع الخاص دوراً هاماً فيها. من خلال التسهيلات والمزايا الاستثمارية والتمويلية وإنشاء البنية التحتية وتأهيل العمالة، لتكون هذه الصناعات بالقرب من المشاريع الزراعية بدلاً من تكديسها في المدن الرئيسية، مما يساعد على الهجرة الداخلية. ولا بد من الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الصناعات متصلة بتنمية القطاع الزراعي، وأن تتكامل مع بعضها، لأن أي عجز في الإنتاج الزراعي أو التسويق يؤدي إلى فشل المشروع الصناعي.

خامساً- سياسات التصدير: تواجه الدول النامية معوقات كثيرة في الأسواق العالمية لنفاذ صادراتها من السلع الغذائية والمواد الأولية الزراعية، خاصة في ظل نظام تجاري عالمي متغير على ضوء قيام منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، والتكتلات الاقتصادية، مما يحتم على هذه الدول السعي لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وتحرير قطاع التجارة الخارجية في مجال الصادرات والواردات الزراعية، حيث أن عملية التصدير تحتاج إلى معلومات متجددة عن الأسواق العالمية من حيث نوع وحجم الطلب والأسعار والبدائل المتاحة للمستهلك، وعليه فإن إنشاء قاعدة بيانات عن الأسواق

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

العالمية والمنتجات المحلية القابلة للتصدير مع تقديرات الاستهلاك المحلي، يقدم دعماً لقطاع الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف، وإلغاء الرسوم المحلية والضرائب عليها، ودعم الإنتاج.

المبحث الثالث: الاستثمار الزراعي في الجزائر

عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر بداية من التسعينات تطورات هامة تماشياً والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، بانقائها إلى إقتصاد السوق الذي أعطى الحرية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، خاصة مع صدور قانون الاستثمار 93-12 سنة 1993، وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الدولة، والإصلاح الزراعي الذي عرفه القطاع سنة 1987 وسنة 1990 كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمار في المجال الزراعي، خاصة مع الدور الذي قامت به الدولة من توفير لوسائل الدعم المالية والمعنوية والإهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعة، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي في مجال البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض بالإضافة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 ، الذي وسّع من مجالات الاستثمار الزراعي، ليشمل جميع الفروع النباتية والحيوانية، وهذا بفضل سياسة الدعم والتحفيز التي تبنتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا التطورات التي عرفتها قوانين الاستثمار، التي تهدف إلى تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة، وهو ما أدى إلى إرتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة في المجال الزراعي لتحقيق أهداف الدولة والمتمثلة في توسيع الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتوفير مناصر شغل للسكان، والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

المطلب الأول: مقومات الاستثمار الزراعي في الجزائر

تتمثل مقومات الاستثمار الزراعي في القوانين والتشريعات والحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة والعينية والنقدية، وكذلك البنية التحتية الأساسية وخصوصا في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى وجود المؤسسات ذات الصلة المباشرة بالإنتاج الزراعي تعمل على تطوير الاستثمار الزراعي من خلال وضع الخطط والبرامج المستقبلية، التي لها أهمية قصوى في خلق بيئة إستثمارية ملائمة، وتقديم الدعم بالحجم المناسب والوقت اللازم.

أولا - التطورات في القوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي: عرفت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الزراعي تطورا ملحوظا تماشياً والتطورات التي عرفها المناخ الاستثماري العام للدولة، مع التطورات والتحولات الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد، فبالإضافة إلى التطورات التي عرفها القطاع الزراعي بداية من 1987 والمتمثلة في إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، جاء

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

الأمر رقم 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على إسترجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين، وصدور قانون الاستثمار 93-12 الذي وضع القواعد والتشريعات لتشجيع ودعم الاستثمارات، وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير ودعم الاستثمار، مما سهل في وضع أسس قانونية وتشريعية مناسبة لدخول القطاع الزراعي في الميدان الإقتصادي الحر، وهذا بتغيير صيغ الإنتاج ونظامه من خلال إعطاء دفعا جديدا للإستثمارات الزراعية تتماشى والتحويلات الإقتصادية إلى إقتصاد السوق، ومع إعادة الهيكلة التي فرضت على الإقتصاد الوطني من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين. إن هذه التحويلات والإصلاحات أعطت دفعا جديدا للإستثمارات الزراعية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، الذي أصبح يقوم بكل العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الزراعية، بينما تتكفل الدولة بالاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع، كتوفير البنية التحتية المرتبطة بالقطاع من فتح للطرق وتوصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية ومناطق الإستصلاح، وحماية الغابات وتوسيعها وتوسيع الأراضي الزراعية والرعية وإنشاء شبكات الري وتصريف المياه، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي المتمثلة في البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض، والمتابعة الصحية النباتية والحيوانية وكذا تقديم الدعم المالي من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق المدعمة لتنمية القطاع، أهمها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، ليتحول في سنة 2000 إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ثم في 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي⁽¹⁾.

ثانيا - حوافز وبرامج تشجيع الاستثمار الزراعي: يعتبر تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية من أهم مكونات السياسة الزراعية التي تهدف إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية وضمان دخول المزارعين، وتشكل الإعانات المالية للدولة ومنح الاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية دعائم النظام التحفيزي لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية، وهو ما إعتدته الدولة بعد التعديلات الإقتصادية في القطاع الزراعي منذ 1987 التي عرفت ظهور الدواوين الفلاحية المختلفة، والغرفة الوطنية للفلاحة، وكذلك الجمعيات المهنية، وتم تأسيس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتقديم الدعم وقروض التمويل الزراعي وإنشاء صناديق الفلاحية لدعم وتأمين الفلاحين، وحماية المنتجين ضد الكوارث الطبيعية⁽²⁾، بالإضافة إلى الحوافز التي جاءت بها قوانين الاستثمار التي أصدرتها الدولة والمتمثلة في:

1- القانون الاستثماري 93-12 المتعلق بتطوير الاستثمار: صدر هذا القانون في 05 أكتوبر 1993 ويهدف إلى تشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، تماشيا وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والخصوصية

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 97

² - المصدر نفسه، ص 97

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

والتوجه نحو إقتصاد السوق والإستعداد للإندماج في الإقتصاد العالمي. إن النصوص القانونية والتشريعات التي جاء بها هذا القانون ألغت كل عناصر التمييز بين الاستثمار الخاص والعام وكذا بين الاستثمار المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى منح المزايا والإعفاءات والتسهيلات المتعلقة بترقية الاستثمار⁽¹⁾.

2- القانون الاستثماري 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار: نظرا للتحسن الذي عرفه الإقتصاد الوطني من حيث التوازنات الإقتصادية الكلية، والدخول في مفاوضات جادة مع المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة الأوروبيةمتوسطية، أصبح قانون الاستثمار 93-12 يعرف انتقادات وملاحظات من قبل الأطراف الفاعلة والتي لها علاقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة في مجال الاستثمار، لذا جاء الأمر الرئاسي رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بتاريخ 20-08-2003 المتعلق بتطوير الاستثمار مكملا لما جاء به قانون 93-12، مع إستحداث نشاطات جديدة وإعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه. كما شمل المفهوم الجديد الخوصصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الإمتياز أو الرخص الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)⁽²⁾، وإنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار⁽³⁾.

3- الأمر الرئاسي 08-06 المعدل للقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار: بعد إسترجاع التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني خاصة في مجال الإحتياجات النقدية وميزان المدفوعات والمديونية وبهدف زيادة معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية لإسقاط القوى العاملة المعطلة وتخفيض التضخم وعدم إستجابة القانون 01-03 إلى تطلعات المستثمرين، جاء الأمر الرئاسي 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل لبعض مواد القانون 01-03 ويلغي البعض منها، بالإضافة إلى إحداث قوانين جديدة. حيث أعطى قانون الاستثمار 08-06 تحفيزات و ضمانات إضافية للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وتقليص مدة طلب المزايا والحصول عليها، وإعطاء حق الطعن للمستثمرين الذين لم يستفيدوا من هذه المزايا، وكذا إعطاء إعفاءات إضافية للمستثمرين في مرحلة الإنجاز لمدة 05 سنوات بدلا من 03 سنوات، وفي مرحلة الإستغلال لمدة 10 سنوات، كما شدد الرقابة على متابعة إنجاز هذه الاستثمارات

¹ - قانون رقم 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 09 أكتوبر 1993

² - ANDI: Agence National de Développement d'Investissement

³ - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

من خلال وجود الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتشكيل المجلس الوطني للإستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار، ولكن تحت سلطة رئاسة رئيس الحكومة⁽¹⁾.

ثالثا- البنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي: تعتبر البنية الأساسية من مقومات الاستثمار الزراعي خاصة في المناطق الريفية ومناطق تواجد الإنتاج الزراعي الكبير، غير أن هذه البنيات الأساسية قليلة عبر التراب الوطني، مما دفع الدولة للاستثمار في هذا المجال بتوفير المياه عن طريق بناء السدود والحواجز المائية وحفر الآبار وتثبيتها، وإنشاء الطرق وإيصال الكهرباء إلى الأرياف ومناطق الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستثمار بإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز في المناطق والولايات التي تتوفر على إمكانيات البنية الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما شجّع الفلاحين الخواص على الاستثمار حتى في المناطق النائية البعيدة خاصة بإيصال الكهرباء وفتح الطرق وتوفير المياه في تلك المناطق، مما مكّن المستثمرين من تخفيض أعباء الاستثمار الزراعي⁽²⁾.

رابعا - المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الفلاحي: بهدف تحقيق التنمية الزراعية والريفية وتشجيع الاستثمارات وتحفيزها، أنشئت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الهيئات والمؤسسات العاملة بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في المجال الزراعي، تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية، بهدف تجسيد سياسة الدولة الهادفة إلى تنمية وتطوير الاستثمار الزراعي الخاص، ومن أهم هذه المؤسسات نجد⁽³⁾:

1- الوكالة العامة لإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز: تهدف إلى توسيع الإنتاجية عن طريق إستصلاح الأراضي وترقية المقاولات الزراعية في الجنوب التي تقوم بتهيئة البنية التحتية الملائمة للمستثمرين في المناطق المعنية.

2- المديرية الجهوية للمصالح الفلاحية: وهي مديريات تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تساند وتدعم كافة المستثمرين، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، بحيث يكون تقديمها للدعم ماليا وتقنيا.

3- المعاهد التقنية: تساعد المزارعين والمستثمرين في الميدان الزراعي وفي تربية الحيوانات، من خلال توعيتهم وإطلاعهم على كفاءات تربية وحماية حيواناتهم وحقولهم، إلى جانب إعلامهم بتقنيات الري الحديثة بإرشادهم وتحسيسهم بضرورة مواكبة ومسايرة التقدم العلمي في هذا المجال خاصة مع إهتمام المزارعين بهذا التطور في مجال السقي.

¹ - قانون الاستثمار 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتعلق بتعديل القانون 03-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2006

² - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 98

³ - المصدر نفسه، ص ص 98، 99

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

4- **الصناديق الفلاحية:** بهدف إعطاء دفعة جديدة للتنمية الزراعية والريفية وتشجيع الاستثمارات الخاصة وتحفيزها، أنشأت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الصناديق الفلاحية تعمل على دعم المزارعين والعاملين في المجال الزراعي، وتقديم لهم كافة الخدمات والتسهيلات الضرورية لتطوير استثماراتهم في جميع الفروع الفلاحية سواء النباتية منها أو الحيوانية، ودعم تنمية المناطق الريفية، وكذا دعم تنمية القطاع الصناعي الزراعي، من خلال دعم الاستثمار في الصناعات الغذائية وتصنيع علف الحيوانات.

5- وعلى المستوى الوطني تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار، والتي تحولت في 2001 إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، تعمل على مساعدة المستثمرين في الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية في أحسن الظروف وفي أقل مدة زمنية ممكنة.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر

عرفت الاستثمارات الزراعية بعد 1990 تطورات ملحوظة سواء في المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى توسيع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ورفع الإنتاجية الزراعية، أو المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضرورية للقطاع، من مشاريع إنشاء السدود والحواجر المائية والبنية التحتية التي تمثل الدعامة الحقيقية لإستقطاب المزيد من الاستثمارات في المجال الزراعي، وكذا مشاريع تحقيق التنمية الريفية المتوازنة، مع التركيز على الأنشطة المدرة للدخل، وهذا بفضل المخصصات المالية من ميزانية الدولة لتنمية هذه الاستثمارات، والقطاع الخاص المحلي والأجنبي الذي وجد الظروف والتحفيزات المناسبة للاستثمار في هذا القطاع، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أولا -تطور الإستثمار الزراعي العام: عرفت مخصصات الاستثمارات الزراعية العامة من ميزانية الدولة تطورا ملحوظا بداية من سنة 1991 وهي السنة التي أصبحت فيها القطاعات الإقتصادية تتحصل على مخصصاتها المالية من خلال الميزانيات السنوية، وهذا بعد إنتهاء المخطط الخماسي الثاني والتغيرات في السياسة الإقتصادية بالتحول إلى إقتصاد السوق. حيث إنتقلت من 9,8 مليار دج سنة 1991 إلى 42مليار دج سنة 1999 ، ثم إلى 340 مليار سنة 2008، هذه الزيادة تعود أساسا إلى إرتفاع الأسعار خاصة في فترة التسعينات نتيجة التحرير الإقتصادي الذي رافقه إرتفاع في الأجور كذلك، وكذا الإهتمام الكبير للدولة في السنوات الأخيرة بالقطاع الزراعي خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي سخرت له الدولة كل الإمكانيات المالية لتطوير البنية التحتية الأساسية

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

تشجيعا وتحفيزا للاستثمارات الخاصة وكذا لتنمية المناطق الريفية، وتمثلت أهم الإستثمارات العامة في مايلي⁽¹⁾:

- 1- تنمية الهياكل القاعدية من إنشاء السدود والحواجز المائية وحفر الآبار وتوصيل الكهرباء وشق الطرق الريفية، بهدف تنفيذ مشاريع إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.
- 2- إنشاء شبكات الري بهدف دفع الفلاحين إلى إستخدام التقنيات الحديثة في الري (الرش المحوري التقطير).
- 3- إتخاذ التدابير الوقائية ضد الكوارث والآفات الطبيعية وحماية التربة واستصلاحها وتهيئة المساحات الفلاحية، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات.
- 4- الإستثمار في مجال زيادة حجم التخزين للمنتجات، خاصة الحبوب من خلال إنشاء الصوامع المعدنية والخرسانية، وتجهيزها بالمعدات الميكانيكية اللازمة للتشغيل، وتدريب الكوادر البشرية على التطبيقات الفنية المختلفة لهذا النشاط.
- 5- حماية الثروة الغابية والمساهمة في عملية التشجير وتوسيع المساحات الغابية والرعية، وتطوير مشاتل إنتاج الأشجار الغابية والنباتات الرعية.
- 6- تهيئة المناطق الرعية الكبرى وتجنيب مصادر المياه لها في إطار برنامج المحافظة على الثروة الحيوانية في المناطق السهبية وتنميتها.
- 7- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحوث العلمية الزراعية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني وتحديث التجهيزات الفنية والعلمية وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك.
- 8- تثمين الموارد المحلية في مجال الغابات والزراعة وتربية الحيوانات، وهذا بدعم السياسات وبرامج التنمية الريفية في المناطق السهبية والجبلية والهضاب العليا.
- 9- تطوير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بهدف فك العزلة عن المناطق الريفية والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتنويع مداخيل سكان تلك المناطق، إنشاء شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي، وإنجاز مراكز صحية، وهذه المشاريع إنطلقت بداية من سنة 2008 وسميت ببرامج التجديد الريفي.

ثانيا - تطور الإستثمار الزراعي المحلي الخاص: عرف الإستثمار الزراعي الخاص تطورا ملحوظا منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي، بانتهاج سياسة التحرير الإقتصادي والتوجه نحو إقتصاد السوق

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 99- 101

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

وتقليل دور الحكومي المباشر في النشاط الإقتصادي، وكذا وجود نظام المستثمرات الزراعية وإرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين لها، ووضع أسس مناسبة تسهل دخول القطاع الزراعي في الإقتصاد الحر، من خلال وضع نظم لتحفيز وتشجيع الإستثمار الزراعي، سواء من خلال قوانين الاستثمار التي أصدرتها الدولة أو من خلال الدعم والتحفيزات الخاصة بالقطاع المقدمة من طرف الصناديق الفلاحية الوطنية، التي أنشئت خصيصا للقيام بهذه المهام، خاصة مع بداية الألفية الثالثة الذي زاد فيها الإهتمام بالقطاع الزراعي بكل فروعه، مما أدى إلى إرتفاع عدد المشاريع الإستثمارية الزراعية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. إذ إنتقلت من 09 تصريحات سنة 1994 إلى 1226 تصريح سنة 2000، وهي السنة التي بدأ فيها تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أما فيما يخص نسبة الإستثمارات الزراعية الخاصة إلى الإستثمارات الكلية الخاصة المصرح بها سواء بالنسبة لحجم المبالغ المالية أو لعدد المشاريع، فهي نسب ضعيفة مما يعني عدم إهتمام المستثمرين الخواص بالإستثمار الزراعي لوجود عدة معوقات تحد من الإستثمار في هذا القطاع⁽¹⁾.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الزراعي في الجزائر

رغم ما جاءت به قوانين الإستثمار المتوالية من تحسين للأوضاع القانونية والتشريعية والإقتصادية والسياسية ومن إمتيازات النظام العام والخاص المتعلقة بالحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية وبالإضافة إلى ما عرفه القطاع الزراعي من إصلاحات في مجال دعم وتشجيع الإستثمار الزراعي، إلا أن القطاع يبقى يعاني من ضعف في حجم الإستثمارات الخاصة، وهذا راجع إلى وجود مجموعة من المعوقات تحد من تطور الإستثمار في هذا القطاع والتي يمكن حصرها فيما يلي⁽²⁾:

1- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه)، وتوفيرها يتطلب طول الإنتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى.

2- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لإستعمال الأملاك العقارية المعنية بالإستصلاح عن طريق الإمتياز.

1 - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 101، 102

2 - المصدر نفسه، ص 104

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

- 3- إرتفاع تكاليف الإستثمار بسبب إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، بذور، مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف،.. الخ)، بالإضافة إلى إنخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم.
- 4- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية، وارتفاع حجم المديونية الزراعية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي فاقت 40 مليار دج سنة 2008.
- 5- عدم إستقرار مضمون السياسة الإقتصادية الكلية للبلاد وغموضها أحيانا.
- 6- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة، مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الإستثمار لمدة زمنية طويلة.
- 7- إهتمام المستثمرين بالإستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) على حساب القطاع الزراعي، نظرا للأخطار والظروف التي تحيط بالإستثمار الزراعي، والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية، والكوارث الطبيعية).
- 8- معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على الإستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الزراعي.

خلاصة:

يعد الاستثمار الزراعي من أهم أنواع الاستثمار مما يجعل مفهومه يأخذ نفس مفهوم الاستثمار، إلا أنه أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، لتأثره بالعوامل المناخية التي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية، وكذا له متطلبات تختلف عن متطلبات الاستثمارات الأخرى، منها وجود الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة الزراعية، وجود الثروة الحيوانية، مصادر التمويل الزراعي، التسعير والتسويق الزراعي، التصنيع الزراعي، ومع وجود الخدمات المساندة والمدعمة له . كما أن للاستثمار الزراعي سياسات مرتبطة به تختلف عن سياسات الاستثمار في القطاعات الأخرى.

وعرف الإستثمار الزراعي في الجزائر تطورات هامة تزامنا مع التطورات التي عرفها الإستثمار في القطاعات الأخرى، إلا أنه عرف في السنوات الأخيرة إهتماما خاصا من طرف الدولة، من خلال توفيرها له كل الوسائل المالية والمادية والمعنوية، وتقديم الخدمات المساندة لتطوير الإنتاج الفلاحي، خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي أعطى دعما كبيرا للإستثمار الزراعي الخاص في جميع الفروع النباتية والحيوانية، كما عملت الدولة على الإستثمار في تنمية البنية التحتية والتنمية الريفية، وإنشاء مؤسسات وصناديق فلاحية تعمل على تطوير الإستثمار الزراعي، بهدف تنمية البنية الأساسية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وتنمية المناطق الريفية، كما عرفت الإستثمارات الخاصة هي الأخرى تطورا في عدد المشاريع الإستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، غير أنه يبقى هناك ضعف في حجم الإستثمار الزراعي الخاص مقارنة بحجم الإستثمار في القطاعات الأخرى، وهذا بسبب المعوقات التي يعاني منها الإستثمار في الجزائر عامة والزراعي خاصة.

الفصل الثاني: مجالات الاستثمار الزراعي المستدام

مقدمة:

أدى بروز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 إلى إعطاء صورة جديدة للتنمية والابتعاد عن الطرق التقليدية المعهودة للتنمية، حيث أصبحت التنمية تبنى على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون ان يكون هناك اخلال بالمحيط الحيوي وعلى أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم. وشملت الاستدامة كل ما له علاقة بالتنمية كالمنتجات وتقنيات أخرى كالمحاسبة بالاضافة إلى ظهور مفهوم الاستثمار المستدام بيئياً، والذي يعرف على أنه الاستثمار الذي يهدف إلى حماية البيئة من خلال التركيز على النظم الايكولوجية والاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده. فأصبحت الاستثمارات البيئية تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية. لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين مناخ الاستثمار الأخضر، والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية البيئية المستدامة والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها ولاسيما تلك التي تصب في مجالات الاستثمار الاقتصادي عموما واستراتيجيات الاستثمار في قطاع الزراعة المستدامة على وجه الخصوص، فمع تنامي المشاكل البيئية الناتجة عن الزراعة التقليدية في الوقت الحاضر من انجراف للتربة، التصحر وتملح الأراضي وغيرها، ظهرت ضرورة ملحة إلى توجيه الاستثمارات الزراعية بما يتلاءم ومفهوم الزراعة المستدامة ليتوافق ذلك والمناحي البيئية.

من أجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية"

المبحث الأول: استثمارات الحفاظ على الموارد الطبيعية الزراعية

المبحث الثاني: الإرشاد، البحث العلمي والتعليم الزراعي المستدام

المبحث الثالث: تطوير الأساليب التقنية الحديثة

المبحث الأول: استثمارات الحفاظ على الموارد الطبيعية الزراعية

تمثل الموارد الطبيعية أحد عناصر الزراعة الأساسية والتي تعتمد عليها جميع استثمارات التنمية الزراعية. ذلك أن إنتاج الأغذية والزراعة تتوقف على مدى استدامة الموارد الطبيعية، وذلك من خلال الاستثمار في تحسين كفاءة استخدامها وإدارتها بصورة مستدامة. وبالتالي فإن الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية يعتبر ركيزة أساسية للتنمية الزراعية المستدامة، علما أن الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع الزراعة المستدامة. لذلك فإن هناك حاجة إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يحقق استدامة هذه الموارد وتركها للأجيال القادمة في حالة جيدة وبكميات كافية.

المطلب الأول: استدامة الأراضي الزراعية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي على أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، وتصنف الأراضي الزراعية إلى أربعة أصناف⁽¹⁾:

1- الأراضي القابلة للزراعة: وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية إستصلاحها، وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات والتي تحولت إلى مراعي ، مروج طبيعية ومجاري.

2- أراضي صالحة للزراعة: وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة والأشجار المثمرة والأراضي المعشوشبة بالأراضيال مستريحة، مروج طبيعية، كروم، الزراعة المثمرة.

3- أراضي المساحة المحصولية: تتمثل المساحة المحصولية، في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الإستعمال الكثيف الزراعي. وتعمل التنمية الزراعية المستدامة على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام بإستثمارات ضخمة لإستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد خلال سنة وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

4- الأراضي المسقية: إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج وهذا بفضل التكتيف الزراعي، كذا عدم تأثر المزروعات بقلّة الأمطار الجفاف، ولهذا تسعى الدول بما فيها الجزائر إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية من خلال بناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في

¹ - سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2007)، (2011): رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، ص ص 24، 25

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

المناطق الجنوبية، حيث تم إستصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة وهذا عن طريق حفر الآبار العميقة إنشاء السدود الصغيرة، ومع ذلك تبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه.

ويقصد باستدامة الأرض الزراعية الحفاظ على قدرتها على إنتاج ما تخصص له وبكفاءة وبصورة تكفي احتياجات السكان الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى قدرتها على استيعاب أي مواد إضافية ناتجة من عمليات التنمية. وعلى ذلك تعتبر الأرض مستدامة عندما⁽¹⁾:

أ- تكون لها القدرة على الإنتاج النباتي.

ب- تحتفظ بدرجة جودتها وخصوبتها وجدارتها الإنتاجية.

ج- تضاف إليها مساحات جديدة ذات قدرة إنتاجية.

د- القدرة على تغطية احتياجات السكان الحالية ومواجهة توقعات النمو السكاني.

وتعتبر قضية استدامة الأرض بصفة عامة، والزراعية بصفة خاصة، ذات تشعبات كثيرة خصوصا في ظل علاقتها بالتنمية المستدامة، إذ أن الأرض تستمد أهميتها من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وأيضا تلك الكائنات التي تعيش عليها.

وتتمثل أهم المؤشرات الحالية المستخدمة على مستوى العالم تقريبا والمتعلقة بالأراضي الزراعية

فتمثل في:

أ- نسبة الأراضي الزراعية ويتم قياسها على أساس المساحة المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.

ب- معدلات استخدام المبيدات والمخصبات الكيميائية الزراعية.

ج- التصحر ويتم قياسه من خلال نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر إلى إجمالي المساحة.

د- التصحر ويتم قياسه بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية، سواء أكانت دائمة أم مؤقتة .

في حين تقوم بعض دول الإتحاد الأوروبي بقياس مدى استدامة الأراضي الزراعية من خلال

المؤشرات التالية⁽²⁾:

أ- نسبة المزارع التي تستخدم أسلوب تخطيط إدارة المغذيات بالنسبة إلى إجمالي المزارع.

ب- الأراضي الزراعية التي تعتمد على السماد العضوي بالنسبة إلى جملة الأراضي الزراعية.

ج- المزارع التي تقوم بحرق المخلفات النباتية بالنسبة إلى إجمالي الأرض الزراعية.

¹ - محمد سمير مصطفى، إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية، (2013): مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد

61 - 62)، مصر، ص ص 234، 235

² - المصدر نفسه، ص 235

د- التكثيف الزراعي والزراعة الأحادية.

هـ- مساحة الأرض الزراعية إلى إجمالي المساحة.

المطلب الثاني: تامين الموارد المائية

تعتبر المياه المحدد الأهم للإنتاج الزراعي، حيث أصبح مفهوم الأمن المائي في وقتنا الحالي مقدم على الأمن الغذائي، ولذلك فإن الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من المياه سواء الجوفية أو السطحية يعتبر الهدف الاستراتيجي الأول لتطبيق الزراعة المستدامة وتنميتها، ويكون ذلك من خلال الاستثمار في الأساليب الحديثة والمقتصدة للمياه، والتي تتمثل في حفر الآبار، بناء الأحواض والحواجز المائية، تجهيز الأراضي الزراعية بأساليب السقي الحديثة المتمثلة في الري المحوري والري بالتنقيط. واستدامة الموارد المائية مرتبطة بالأنشطة البشرية وبالنظم الاجتماعية والمؤسسية، ومدى الاستثمار في تحقيق استدامتها. فاستدامة موارد المياه للزراعة تعني توفر هذه الموارد بكميات كافية وبخصائص مناسبة وبمعدلات لازمة لتغطية كافة احتياجات الإنتاج الزراعي خاصة النباتي للأجيال الحالية والأجيال القادمة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الحفاظ على الثروة الغابية

تشكل الغابات أكبر مستودع للتنوع البيولوجي، علاوة على ذلك فإنها تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الغذائي بطرق عدة، إذ يعتمد ملايين الناس على الغذاء من الغابات والأشجار خارج الغابات، كما أنها تساهم في توفير سبل العيش في المناطق الريفية وفي تخفيف حدة الفقر عبر الدخل المتولد⁽²⁾ عن العمل الغابي في إنتاج مختلف السلع والخدمات الحرجية⁽³⁾، فالإدارة المستدامة للغابات تساهم في الاستخدام الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للأراضي بصورة مناسبة واستدامتها، وتستفيد الزراعة من دور الغابات في التخفيف من آثار التغير المناخي الذي له أضرار جسيمة على الزراعة، الأمر الذي يحول دون تآكل التربة، بالإضافة إلى أنها توفر عناصر مغذية لها، وتحسن من تركيبتها، وتوفر الأعلاف للثروة الحيوانية، كما توفر الموارد الوراثية، من بين العديد من الخدمات البيئية الأخرى⁽⁴⁾. وبالتالي تعتبر الإدارة المستدامة للغابات والتنمية الزراعية المستدامة أمران مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وأن أي استثمار في قطاع الغابات هو انعكاس للاستثمار في الزراعة المستدامة.

¹ - محمد سمير مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص 232

² - حسب تقرير "حالة الغابات في العالم عام 2014" لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة يعتمد حوالي ثلث (3/1) من سكان العالم، الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً على الخشب كمصدر للدخل والطاقة.

³ - منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، (2014): تقرير حالة الغابات في العالم تعزيز المنافع الاجتماعية-الاقتصادية من الغابات، روما.

⁴ - منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، (2005): تقرير فريق الخبراء الخارجيين المعني بالغابات الى المدير العام لمنظمة الاغذية و

الزراعة للأمم المتحدة، الدورة السابعة عشر، روما، ص 02

المبحث الثاني: الإرشاد، البحث العلمي والتعليم الزراعي المستدام

من الضروري أن يقتنع واضعو السياسات الزراعية بالدور الأساسي الذي يؤديه كل من الإرشاد الزراعي وعلاقته بالبحث العلمي والتعليم الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية واستدامتها، فكل استثمار يوجه لتقديم خدمات الإرشاد الزراعي وتطوير البحوث العلمية الزراعية أو إصلاح نظم وبرامج التعليم الزراعي سوف يعود بالنفع على المزارع والمجتمع، والعكس من ذلك سيؤثر في الإنتاج الزراعي واحتياجات المجتمع من الغذاء وسيترك المزارعين دون تعليم ويبقى القطاع الزراعي متخلفا والحياة الريفية فقيرة.

المطلب الأول: الإرشاد الزراعي المستدام

أولاً- مفهوم الإرشاد الزراعي: نظرا لتعدد أهداف الإرشاد وتغيرها حسب مراحل التنمية لكل دولة، فإن مفهومه ديناميكي يتغير باستمرار نظرا لتباين وتنوع وظائفه لتحقيق هذه الأهداف.

1-تعريف الإرشاد الزراعي: ليس هناك تعريف موحد ودائم للإرشاد الزراعي، والتعريف الذي يلخص جميع وظائف الإرشاد الزراعي بأنه "التنظيم أو العملية التي تهدف إلى نقل ونشر المعارف بين المستهدفين (الفلاحين)، وإكسابهم المهارات الفنية بطرق التعليم غير الرسمية لتحسين إنتاجيتهم، وتوفير المشورة لتحسين إدارة المزرعة، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة على أسس اقتصادية موضوعية وحفزهم على تنظيم أنفسهم بالاعتماد على الذات في معالجة مشاكلهم بهدف رفع مستوى معيشتهم واستدامة عملية التنمية"⁽¹⁾.

وقد ظهرت أول خدمة إرشادية في أيرلندا سنة 1847 قامت بها الجمعية الملكية لتحسين الزراعة (خلال مجاعة البطاطس الكبرى)، بواسطة هيئة من المحاضرين المتنقلين، وفي سنة 1866 أصبح الإرشاد الزراعي في إنجلترا وظيفة جامعية بجامعة كامبردج وأكسفورد، ثم انتشر إلى مختلف دول العالم انطلاقا من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبح تخصصا يدرس في كثير من المعاهد والجامعات⁽²⁾.

2- أهداف الإرشاد الزراعي: تتمثل أهم أهداف الإرشاد الزراعي فيما يلي⁽³⁾:

- أ- نشر النشاطات الإرشادية في حقل المحصول والإنتاج الحيواني.
- ب- زيادة الغلة من خلال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين نوعية المنتجات الزراعية.

¹ - أحمد شكري الريماوي، (1996): مقدمة في الإرشاد الزراعي، دار حنين للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص:67
² - زبيري رابع، (2003): فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية، الملتقى العلمي الأول حول: أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراسي، الجزائر، ماي/جوان 2003، ص 01
³ - صالح عثمان، البحث والإرشاد الزراعي في سوريا، الوضع الحالي و توصيات السياسات، ورقة عمل مقدمة من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، ص 56-57

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ج- مساعدة المزارعين على حل المشاكل الفنية على مستوى المزرعة.

د- نقل التقنيات الحديثة وتدريب المزارعين على استخدامها وتعزيزهم على اكتساب الخبرة من خلال تزويدهم بهذه التقنيات، ومن ثم استبيان ردود أفعال المزارعين تجاه التقنيات الحديثة ونقل ردود الأفعال هذه لمراكز البحوث الزراعية العلمية من أجل تطوير التقنيات المناسبة والملائمة لأوضاع المزارعين.

هـ- توجيه دخل العائلة نحو تحسين ظروفهم الاجتماعية، الصحية، التعليمية والغذائية .

ثانياً- دور الإرشاد الزراعي في تبني نظم الزراعة المستدامة: منذ ظهور الصناعة والتقدم التكنولوجي الذي طرأ على جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي الذي أدخل العديد من الممارسات الزراعية الحديثة التي أدت إلى تحويل النظم الزراعية قليلة الإنتاجية إلى نظم زراعية عالية الإنتاجية وقليلة التكلفة بسبب إدخال الوسائل الزراعية المتقدمة والحديثة دون الالتفات للسلبات التي يمكن أن تسببها هذه الوسائل على البيئة، فأدى ذلك إلى تدهور خصوبة التربة وتعريتها واستخدام مكثف للمبيدات الكيماوية بأنواعها المختلفة مما أدى إلى تلوث وحوادث خلل في توازن النظم الطبيعية البيئية، فظهرت العديد من المشكلات التي تهدد حياة الإنسان والبيئة⁽¹⁾.

1- دور الإرشاد الزراعي في نشر الزراعة المستدامة: فكما يسعى الإرشاد الزراعي دوماً لنشر التقنيات والمهارات الجديدة في المجتمعات الريفية المستهدفة ضمن خطته الإرشادية، فهو يحرص كذلك على الانتباه لما قد تحدثه تلك التقنيات والوسائل المستحدثة من آثار عكسية على الوسط البيئي وما قد تسببه من أضرار جسيمة على التوازن الحيوي في الطبيعة، فظهر في الآونة الأخيرة من ينادي بتعديل فكرة التنمية الزراعية لتصبح التنمية الزراعية المستدامة والتي من أهم أهدافها مراعاة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وذلك من خلال تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين لنشر وتبني تطبيقات تقنيات الزراعة المستدامة من استخدام طرق ري حديثة وأسمدة عضوية والتقليل من استخدام المبيدات الكيماوية والاهتمام بالمكافحة الحيوية وتدريب المزارعين على مجالات الزراعة المستدامة، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي وصيانة الموارد الطبيعية وإنتاج غذاء صحي وكافي مع حفظ حقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد. ويتطلب استخدام المزارعين لتقنيات الزراعة المستدامة وجود اتجاهات مشجعة لهم نحوها فمعرفة اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة له تأثير واضح في سلوك وقبول المزارعين لتقنيات الزراعة المستدامة، ومن ثم توجيه البرامج الإرشادية بما يتلاءم ويتوافق مع حاجات المزارعين المعرفية

¹- الحاج أحمد الحاج، اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة في مركز الدلم بالمملكة العربية السعودية، بحث رقم 155، مركز بحوث كلية علوم الاغذية و الزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص06

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

والمهارية والاتجاهية في مجالات الزراعة المستدامة ومن ثم تعديل الاتجاهات المحايدة وتغيير الاتجاهات السلبية وتطوير الايجابية منها⁽¹⁾.

2- دور الإرشاد الزراعي في حماية البيئة الزراعية: تحتاج المجتمعات الريفية المتحضرة وفي دول العالم الثالث خصوصا إلى توعية نوعية تخلق عقلية واعية ومدركة للعلاقة التي تربط توازنات الطبيعة مع متطلبات الإنسان ورغباته المتنوعة وكيفية تلبية تلك الاحتياجات دون الهدر بمقدرة المصادر الطبيعية⁽²⁾. فمشكلات التلوث البيئي قد ترتبط بمستوى وعي المزارعين واتجاهاتهم نحو المحافظة على الموارد الطبيعية المختلفة وعدم إغفال المسؤولية الأخلاقية نحو الأجيال القادمة⁽³⁾، وهنا تبرز مكانة الحاجة لدور الإرشاد الزراعي المتمثلة في التوعية وبيان مدى الخطورة على المجتمعات المعرضة للتلوث وما يترتب لذلك من آثار سلبية تقع على الناس التي تعيش بتلك المجتمعات، فعند وضع برامج الإرشاد الزراعي يجب أن تتوافق توجهاتها وأهدافها تحسين الموارد البيئية لتصبح متجددة وجاهزة ليستفيد منها جميع أفراد المجتمعات بأفضل صورة ممكنة⁽⁴⁾، فيصّب جل اهتمامات الإرشاد الزراعي على المصادر الأساسية للبيئة كما يلي:

أ- التربة: يلعب الإرشاد الزراعي دورا كبيرا في المحافظة على التربة وحمايتها من الهدم والتدمير، فهو يقوم بنشر التوعية والتثقيف ويساهم من خلال دوره الإرشادي عند إقامة المشاريع الزراعية مثل مشاريع تطوير وتحسين الأراضي المرتفعة التي تفيد في حماية التربة من الانجرافات والانهيئات، وبيان كيفية إتمام أعمال صيانة التربة وذلك من أجل المحافظة على التربة بوضعها السليم، كما يبين الإرشاد الزراعي كيفية مقاومة التعرية كإنشاء السلاسل الترابية في المناطق المنحدرة وزراعتها بالأشجار المعمرة وإضافة الأسمدة العضوية لزيادة خصوبتها، وغير ذلك من الأساليب الحديثة المهمة بعناية التربة وعناصرها⁽⁵⁾.

ب- الماء: يقوم الإرشاد الزراعي بتوعية المزارعين من خلال تعريفهم بمصادر المياه المختلفة وكيفية الاستفادة المثلى منها، وطرق تجديدها، كذلك يعمل على نشر الأساليب والتقنيات الحديثة للمحافظة على مصادر تلك المياه كالري بالتنقيط وتقنية الزراعة المائية بشكل دورة ري دائرية وإنشاء مشاريع الحصاد المائي، وبيان كيفية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار⁽⁶⁾. كما يقوم العاملين بالتنظيم الإرشادي بالتنبيه على المواطنين وتوعيتهم على كيفية معالجة مخلفات مياه المصانع قبل صرفها في المساقى، وعدم إلقاء مياه

¹ - الحاج أحمد الحاج، المصدر سبق ذكره، ص ص 7،8

² - عدنان محمد حسن المبيضين، (2006): فن الإرشاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الأعلام: الأردن، ص 231

³ - الحاج أحمد الحاج، المصدر سبق ذكره، ص 07

⁴ - عدنان محمد حسن المبيضين، المصدر سبق ذكره، ص ص 231،230

⁵ - المصدر نفسه، ص 232

⁶ - عدنان محمد حسن المبيضين، المصدر سبق ذكره، ص 232

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

الصرف الصحي في القنوات والمساقى والعمل على معالجة تلك المياه قبل صرفها وعدم إلقاء الفضلات الآدمية والحيوانات النافقة في المياه، وكذا الاهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية ومنع استخدام المبيدات للقضاء عليها، وإزالتها بالطرق الميكانيكية مع استخدامها كعلف للحيوانات⁽¹⁾.

ج- **الهواء:** يقوم الإرشاد الزراعي بتوعية الأفراد بمخاطر ملوثات الهواء عن طريق الاجتماعات والندوات وكذلك توجيههم بقيمة الأشجار والرقعة الخضراء وما تلعبه من دور في تنقية الهواء ومقاومة التلوث⁽²⁾.

د- **الغطاء النباتي:** يعمل الإرشاد الزراعي على المحافظة على الغطاء النباتي واهتمامه بالنباتات الرعوية والعطرية والطبية، ودراسة الأنواع القليلة منها، وكان له دورا كبيرا عندما ظهرت الحاجة إلى ضرورة إنشاء المحميات الطبيعية وذلك من أجل المحافظة على أنواع النباتات المتعددة وحمايتها من الاعتداء عليها كالرعي الجائر والتحطيب⁽³⁾.

هـ- **الثروة الحيوانية:** للإرشاد الزراعي مساهمة فعالة بنشر التوعية للمحافظة على الحيوانات والطيور البرية والأسماك من الصيد الجائر وبيان أوقات الصيد والأصناف المسموح بصيدها والكمية، وأيضا يلعب دورا أساسيا بإنشاء محميات الحيوانات⁽⁴⁾.

و- **دور الإرشاد الزراعي في تدوير المخلفات الزراعية:** يقوم الإرشاد الزراعي بدور هام في مجال تدوير المخلفات الزراعية وذلك من خلال تبيان الأضرار البيئية الناجمة عن عمليات حرق المخلفات الزراعية و تكوين الوعي البيئي لدى المزارعين بما يحقق لهم عائدا اقتصاديا من منتج كان يسبب لهم مشكلة في كيفية التخلص منه، وتعظيم قيمة هذه المخلفات واستخدامها بصورة اقتصادية تحقق توفير الأعلاف للمواشي، بالإضافة إلى توفير سماد عضوي والحد من استخدام الأسمدة الكيماوية، وذلك من خلال طبع وتوزيع النشرات الإرشادية الخاصة بالتوصيات الفنية لتدوير المخلفات الزراعية والاستفادة منها، وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية من المهندسين والفنيين والعمال والمزارعين على نظم إنشاء وتشغيل وصيانة وحدات تدوير المخلفات الزراعية ونظم استخدام المخلفات القابلة للاسترجاع، كذلك يقوم الإرشاد الزراعي بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية في مجال استخدام المخلفات الزراعية للوحدات الإنتاجية والمزارع والشركات وغيرها وتقديم تقييم اقتصادي ومالي وفني وبيئي لوحدات المعالجة واستخدام المخلفات الزراعية واقتراح الحلول الملائمة لمشاكل التشغيل⁽⁵⁾.

¹ - محمد السيد أرناؤوط، (2003): طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية، مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، ص ص 209-210

² - محمد محمد عمر الطنوبي، (1998): مرجع الإرشاد الزراعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص: 800-803

³ - عدنان محمد حسن المبيضين، المصدر سبق ذكره، ص 833

⁴ - المصدر نفسه، ص 233

⁵ - محمد السيد أرناؤوط، المصدر سبق ذكره، ص ص 226-239

المطلب الثاني: البحث العلمي الزراعي

تشكل الأبحاث العلمية في المجال الزراعي أحد أهم الركائز الرئيسية للتنمية الزراعية، إذ أنه وبفضل تطور البحوث العلمية الزراعية حققت العديد من الدول معظم الزيادة السنوية في الإنتاج والإنتاجية، إلى جانب ذلك تشكل الأنواع والأصناف النباتية والحيوانية المستحدثة والعالية الإنتاجية إضافة إلى تطور أدوات ووسائل وأساليب العمل الزراعي ومدخلاته أحد أهم النواتج الأساسية للبحوث الزراعية. وتهدف البحوث الزراعية إلى تحقيق أهداف التنمية الزراعية فيما يتعلق بكفاءة الإنتاج وتحقيق التميز النسبي وكفاءة تخصيص واستخدام الموارد الزراعية لتعظيم الدخل الزراعي الصافي.

ومع ظهور مفهوم الزراعة المستدامة أصبحت البحوث الزراعية تهدف أيضا إلى الحفاظ الكمي والنوعي على قاعدة الأصول الموردية والمحافظة البيئية وذلك في إطار مفهوم التنمية الزراعية المستدامة مما أكسب البحوث الزراعية أهمية أكبر جنبا إلى جنب مع المجالات والاهتمامات الخاصة بزيادة الإنتاجية، ومن بين تلك المجالات ما يتعلق بأشكال التقنية الحيوية من الهندسة الوراثية وأساليب مكافحة الحيوية والمخصبات الحيوية، وبعث ترشيد استخدام المياه وصيانة التربة والأراضي، كما تزيد الاهتمام بالدراسات والأبحاث الخاصة بجودة ومعاملات ما بعد الحصاد والبعث الاقتصادية والاجتماعية والتسويقية، وبعث التطوير للإدارة المزرعية وغير ذلك⁽¹⁾.

وتسعى البحوث الزراعية إلى تطوير الإنتاج والإنتاجية على أسس مستدامة، وتطوير أصناف المحاصيل المختلفة، وتطوير الإنتاج الحيواني وتحسين استخدامات موارد الأراضي والمياه والغابات والمراعي من خلال زيادة إنتاجية المحاصيل وتطوير أصناف محسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية التي تأقلمت على أنظمة إنتاجية مختلفة، بتطبيقها علميا وعمليا في المناطق البيئية الزراعية، بحيث تكون مقاومة للإجهاد الحيوي (أمراض وآفات) والإجهاد الفيزيائي (تحمل الجفاف والحرارة والملوحة)، وتتصف بالخرن الجيد، وبنوعيات قابلة للتسويق وقادرة على المنافسة في أسواق التصدير، واستكشاف تقنيات إنتاج بديلة مع التوكيد على الصيانة واستخدام كفو للمياه وتطوير مستجمعات مياه الأمطار وتحسين تقنيات حصاد المياه، بالإضافة إلى تطوير أنظمة محسنة لتحقيق زراعة مستدامة ومنتجة بما في ذلك نظام إنتاج متكامل للمحصول والإنتاج البيئي الحيواني، ونظام تكامل الفاكهة مع الزراعة الغابية، وتكامل العلف مع النظام المزرعي ووقف التدهور البيئي عن طريق مشاركة المزارعين والزبائن المستفيدين، مما يؤدي إلى تطوير عملية إدارة خصوبة التربة المتكاملة، باستخدام عدد من الخيارات التي تزيد الإنتاج بطريقة

¹- وحيد علي مجاهد، (1996): توظيف الموارد البحثية الزراعية لتحقيق أهداف التنمية، الدورة التدريبية القومية حول إدارة و تنظيم البحوث الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، ص:71

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

مستدامة لزيادة المنفعة من الحد الأمثل من الموارد المزرعية والمدخلات الزراعية، وكذا تطوير تقنيات للزراعة المعتمدة على تقليل استخدام المبيدات وزيادة كفاءة استخدام المياه وزيادة الإنتاج من وحدة المساحة لحد الأمثل، وتطوير وتحسين استغلال الموارد الطبيعية بغرض تحقيق استفادة وكفاءة أفضل فينجم عنه تقوية العلاقة مع القطاع الخاص من خلال المصالح المتبادلة، كالتدريب وتقنية ما بعد الحصاد والتسويق والمعاملة وتوفير الاستشارات التي على حل مشاكله، ويؤدي في الأخير إلى ضمان أمن غذائي على مستوى الأسرة الريفية خاصة لمحاصيل الحبوب والبقوليات لصغار المزارعين والمعتمدين كليا على الزراعة، وتحسين كفاءة المزارعين والمرأة الريفية من خلال تطوير أنظمة الإنتاج والتقنيات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التعليم الزراعي

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري أحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الزراعة المستدامة، ويعتبر التعليم الزراعي حجر الأساس في بناء زراعة حديثة متطورة، وهو يكتسب هذه الأهمية من كونه يجهز الكوادر البشرية من الفنيين الزراعيين على اختلاف مستوياته بالمعلومات العلمية والعملية التي تجعلهم قادرين على العمل بين الفلاحين والعمال الزراعيين وغيرهم من العاملين فعلا في الإنتاج الزراعي⁽²⁾.

أولاً- التعليم الزراعي العالي: يشهد التعليم العالي إقبالا لم يسبق له مثيل وتنوعا كبيرا في مجالاته، فضلا عن تزايد الوعي بأهميته الحيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، والاعتراف أنه بدون تعليم عال ملائم ومؤسسات بحث مناسبة، لا يمكن لأي بلد أي يحقق تنمية ذاتية مستدامة، كما لا يمكن على وجه الخصوص للبلدان النامية أن تضيق من سعة الفجوة الفاصلة بينها وبين البلدان الصناعية المتقدمة⁽³⁾.

1- أهمية مؤسسات التعليم الزراعي العالي: تتمثل المهام والأهداف الرئيسية للتعليم العالي الزراعي في إعداد القوى العاملة الزراعية على مستوى العلماء والمتخصصين والباحثين والمرشدين كما ونوعا بما يتوافق مع حاجات التنمية الزراعية بصورة عامة والتنمية الريفية بصورة خاصة، وهذا يعني أن مهام كليات الزراعة لم تعد تنحصر في تخرج كوادر من المهنيين والفنيين الذين يتقنون انجاز العمليات الزراعية وإنما امتدت لتشمل النواحي البحثية والإرشادية الزراعية وخدمة المجتمع. وبالإضافة إلى العلوم الزراعية فقد استحوذت العلوم البيئية على اهتمامات متزايدة على الصعيدين القومي والعالمي في ضوء ما تتعرض له

¹ - سياسات البحوث الزراعية، وزارة الزراعة والري، الجمهورية اليمنية، على الموقع: www.agricultureyemen.com
² - بشير محمود عمر عليوة، (2007): المشكلات التي تواجه التعليم في مناطق السلطة الفلسطينية من وجهة نظر معلمي المدارس الزراعية وسبل علاجها، رسالة مقدم لنيل شهادة الماجستير في أصول التربية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 54
³ - كرم عودة، (1998): الاتجاهات المعاصرة لتطوير دور مؤسسات التعليم الزراعي العالي في التنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة، الأردن، 1998، ص 54

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

كافة المجتمعات في وقتنا الحالي من أخطار التلوث ومن ثم الحاجة الماسة والسريعة للتغلب على مصادر هذا التلوث، ومن هذا المنطلق فقد أصبحت الدراسات البيئية والزراعية تعتبر حلقات متداخلة يكمل بعضها الآخر. وظهرت تخصصات لها علاقة بالزراعة المستدامة كالتسميد الحيوي، مكافحة الحيوية، المبيدات الحيوية، الإرشاد الزراعي البيئي⁽¹⁾

ومن المهام الرئيسية لمؤسسات التعليم الزراعي العالي كذلك هو المشاركة في وضع إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وذلك من خلال إشراك مؤسسات التعليم الزراعي العالي في وضع استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة وتحديد أهدافها وكذلك إشراكها في رسم السياسات الزراعية التي تتضمنها البرامج المنبثقة عن هذه الاستراتيجيات لتحقيق أهدافها، وأن يكون للدولة ومؤسساتها إستراتيجية زراعية محددة الأهداف تحتوي على سياسات زراعية واضحة، كما أن ذلك ينعكس على دقة الخطط والبرامج البحثية وسلامتها التي تصممها الجامعات لخدمة أهداف التنمية الزراعية المستدامة⁽²⁾.

3- دور مؤسسات التعليم الزراعي العالي في مجال الدراسات البيئية وبرامج حمايتها من التلوث الزراعي: أصبح اهتمام الناس في وقتنا الحالي بالأمر البيئية من أهم سمات العصر، وذلك لأن الإنسان قد تبين الآثار والانعكاسات الخطيرة للتلوث البيئي سواء كان هذا التلوث في الماء أو الهواء أو التربة أو الغذاء... الخ. وأن هذه الآثار الضارة بلغت درجة كبيرة من الخطورة على حياة الجيل الحالي والأجيال القادمة، ولا يستطيع أحد أن يغفل ما للمجال الزراعي من دور في قضية التلوث البيئي، حيث يعد الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، والتخلص من المخلفات بشتى أنواعها بأسلوب غير صحيح، والعقاقير الطبية والبيطرية، كل ذلك لا بد وأن يترك آثارا خطيرة على البيئة في الحاضر والمستقبل، ولا شك أن لمؤسسات التعليم الزراعي العالي دورا هاما في هذا المجال، والذي قد يأخذ صورة تقديم مقررات دراسية بيئية، ويمكن لها كذلك تقديم برامج تدريبية للمرشدين الزراعيين وغيرهم من الفئات من أجل زيادة وعيهم وإدراكهم بخطورة الكيماويات على البيئة، وضرورة ترشيدها استخدامها، ونشر فكرة المقاومة الحيوية بين المزارعين وحثهم على تبنيها⁽³⁾.

ثانيا- تعليم المزارعين الكبار: لكي تقوم الزراعة على العلم لابد أن تكون هناك صلة سليمة بين الحقل والمعمل (البحوث والدراسات)، فإن هذا يستدعي أولا التعليم الزراعي بكل درجاته ومستوياته وتخصصاته،

¹ - أحمد السيد العادلي، (1998): تعزيز الدور الإرشادي والتدريبي لمؤسسات التعليم الزراعي لخدمة المجتمعات المحلية وحماية البيئة الموارد الطبيعية والزراعية، المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة، الأردن، ص 107، 108

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998): الأوضاع الراهنة لمؤسسات التعليم الزراعي العالي والمشاكل والمحددات التي تواجه تفعيل دورها في التنمية الزراعية في الوطن العربي، المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة، الأردن، ص 51

³ - أحمد السيد العادلي، المصدر سبق ذكره، ص 115

وإن توصيل العلم للمزارعين إنما يقصد به تمكينهم من أن يزرعوا على نفس الأسس الجديدة التي يقوم عليها البحث العلمي، وفي هذا الإطار تكون الحاجة ماسة إلى القذة الفنيين من المهندسين الزراعيين والمرشدين، وبعد ذلك تظل الحاجة ماسة إلى وجود سبل إعلام متخصصة في النشاط الزراعي من أجل المتابعة النشيطة سواء على مستوى كل جديد من نتائج البحوث والدراسات أو على مستوى الترابط بين كل الخبرات أو على مستوى الحاجة لتبادل المعلومات والإرشادات في خطوات العمل، أو في متابعة الظروف الطبيعية أو الظروف الأخرى كالتسويق والأسعار⁽¹⁾.

1- مفهوم تعليم المزارعين الكبار: هي عملية تستهدف تنمية قدرات ومعارف المزارعين، من أجل إحداث تغييرات ساوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم وإتجاهاتهم، بحيث تشرف على الاستثمار فيه الدولة والهيئات الأهلية عليه، ويقوم في جوهره على تلقائية الشخص الكبير وتطوعه ورغبته في التعليم. إن الاستثمار في أنواع خاصة من تعليم المزارعين له آثار ملموسة على الإنتاجية الاقتصادية والتغير الاجتماعي على المدى القصير⁽²⁾.

2- المدارس الحقلية: تعتبر أحد أهم أوجه تعليم وتدريب المزارعين، وهي برنامج تدريبي حقل ييسر لموسم كما. وتتابع نشاطات التدريب المراحل المختلفة لتطور المحصول وإجراءات المكافحة، وجعل المزارعين خبراء في مزارعهم⁽³⁾.

وتتضمن مدارس المزارعين الحقلية العناصر الرئيسية التالية⁽⁴⁾:

أ- يتعلم المزارعون بطريقة الممارسة، حيث أنهم يقومون بأنفسهم بتنفيذ النشاطات المختلفة المتعلقة بالممارسات الزراعية التي يرغبون في دراستها، وقد يتعلق هذا بالمحاصيل الموسمية، الإنتاج الحيواني إنتاج الأعلاف، إدارة البساتين والغابات وغيرها.

ب- تدريب المزارعين مبني على دراسات مقارنة ودراسات حقلية يجرونها، ونتيجة لذلك يصبح المزارعون خبراء في هذه الممارسات التي يقومون ببحثها.

ج- يشكل الحقل المكان الذي يتم فيه كل التعلم، حيث يعمل المزارعون في مجموعات صغيرة على جمع البيانات الحقلية ويحللونها ويعرضون نتائجهم على المزارعين الآخرين في المدرسة الحقلية لمناقشتها.

1 - حسني ناتان، (1995): الزراعة في خدمة السلام، دار الكرنك: القاهرة، ص ص 79، 80

2 - صبري مصطفى صالح، (2004): الإرشاد الزراعي، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية، ص ص 390- 393

3 - أشرف صابر الحوامدة، (2014): مدارس المزارعين الحقلية، مشروع المكافحة المتكاملة للأفات في دول المشرق الأدنى، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن، على الموقع: www.nais-jordan.gov.jo تاريخ الاطلاع: 2014 /06/01

4 - رباربار، (2000): مدارس المزارعين الحقلية، الإدارة المتكاملة للتربية وتغذية النبات، دليل إرشادات يتضمن المبادئ الأ194اسية وبعض النماذج التدريبية، منظمة الأغذية والزراعة، روما، ص ص 2، 3

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

د- يقتصر دور المرشد الزراعي على المساعدة والتنسيق بدلا من كونه كمعلم تقليدي، وبمجرد أن يعرف المزارعون ما يتعين عليهم عمله وماذا يمكنهم ملاحظته في الحقل يلتزم المرشد بالصمت ولا يقدم النصح والمساعدة إلا إذا طلب منه ذلك.

وتتمثل أهمية المدرس الحقلية في النقاط التالية⁽¹⁾:

أ- تعتبر مراكز تعليمية لنقل التكنولوجيا وتطبيقها من طرف المزارعين، حيث تكسبهم الخبرة وتمكنهم من اتخاذ القرارات في مجالات الزراعة.

ب- تعتبر دليل علمي وعملي للمزارعين الغير مشاركين بالمدرسة ليصبحوا خبراء في إدارة مشاكلهم وتطوير وتنفيذ ممارسات زراعية مستدامة.

ج- تعزيز المعرفة حول الاجراءات المستدامة لإدارة المحصول، وذلك بالاستناد على أسس بيئية سليمة مثل اختيار الصنف الجيد، الدورة الزراعية، العمليات الزراعية المستدامة، مكافحة البيولوجية...

د- إسهام المزارعين في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين وضع سكان الريف من خلال التأثير على السياسات المحلية والوطنية.

المبحث الثالث: استثمارات تطوير الأساليب التقنية الحديثة

بدأ التفكير في العودة إلى نظم الزراعة المستدامة في منتصف الثمانينيات عندما استشعر الناس الأضرار الناجمة من سوء استخدام المبيدات الزراعية على البيئة والصحة العامة وصلاحية الغذاء، وقد أدى ذلك للبحث عن نظم وتطوير استراتيجيات زراعية جديدة صديقة للبيئة. حيث توفر التكنولوجيا أو التقنية الحيوية أدوات وتقنيات فعالة لتحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي، ومن شأن التكنولوجيا الحيوية عند إدماجها على نحو ملائم مع التكنولوجيات الأخرى مثل المكننة الزراعية لإنتاج الأغذية والخدمات والمنتجات الزراعية أن تساهم بصورة كبيرة في تلبية احتياجات الأعداد المتنامية من السكان وفي الحفاظ على البيئة.

المطلب الأول: المكننة الزراعية

أحدثت الآلات الزراعية ثورة في قطاع الزراعة لنجاحها في تخفيف الكدح اليومي في حالة الملايين من الأسر الزراعية والعمال، إلا أن آلات الغد لا بد أن تتجاوز هذا الإنجاز وذلك بالمساهمة أيضاً في تدعيم الزراعة المستدامة بيئياً.

¹ - أشرف صابر الحوامدة، المصدر سبق ذكره

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

أولاً- **تعريف المكننة الزراعية:** هي تنفيذ مختلف الأعمال الزراعية بمساعدة الآلات الزراعية والمعدات الميكانيكية المتخصصة، أي استخدام الطاقة غير الحية وتحويل مهمة الإنسان من دور العمل العضلي المباشر إلى دور التحكم والإشراف فقط. ويمكن تحديد المسوغات التي تجعل الاعتماد على المكننة في الإنتاج الزراعي أمراً حتمياً وفق الآتي⁽¹⁾:

أ- نقص المتزايد في اليد العاملة في المجالات الزراعية. وارتفاع تكاليفها.

ب- زيادة حجم عمليات الخدمة الزراعية المطلوبة لتحقيق شروط الجودة الخاصة بالمنافسة العالمية.

ج- تحقيق الربط بين الأعمال في المجالات الزراعية وفي المجالات الصناعية الأخرى، ومن ثم الحد من هجرة اليد العاملة من المجال الزراعي إلى المجال الصناعي، إذ تعدّ المكننة الزراعية من الأعمال المشتركة بين الزراعة والصناعة.

د- الحاجة إلى زيادة كميات الإنتاج الزراعي، ولاسيما في البلدان النامية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ثانياً- **أهمية المكننة الزراعية:** تعد المكننة الزراعية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج واحداث ثورة زراعية خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أن دول العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي بإستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الزراعية محل الإنسان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض وذلك للإعتبارات التالية⁽²⁾:

أ- الآلات الزراعية تستعمل في الحرث، الحصاد مع إمكانية تكثيف الدورة الزراعية.

ب- كفاءة الآلات الحالية في إعداد التربة تهيئتها كالمقدرة على الحرث.

ج- تحسين العمليات الزراعية الأخرى، إذ من الملاحظ أن هناك ترابط بين درجة المكننة بين إستخدام الوسائل التقنية الأخرى قبول الإرشاد الزراعي.

ثالثاً- **دور المكننة الزراعية في استدامة الزراعة:** يحتاج تطوير الزراعة وتحسينها إلى العديد من المستلزمات، من أهمها المكننة بغية زيادة إنتاج وحدة المساحة الأرضية بأقل التكاليف مع تحسين نوعية المنتجات الزراعية، والمحافظة عليها. فالمكننة الزراعية مكنت المزارعين من⁽³⁾:

أ- تنفيذ العمليات الزراعية مهما كبرت كميتها ضمن الوقت المحدد لها، إذ إن تنفيذ معظم العمليات الزراعية محكوم بأوقات محددة تبعا للموسم الزراعي، وأن الطلب على اليد العاملة يزداد في هذه الفترة وكما سبق فإن القطاع الزراعي يعاني من نقص اليد العاملة وهو الأمر الذي تحله المكننة الزراعية.

1 - محمد ناصر حبوب، المكننة الزراعية، عن موقع الموسوعة العربية: www.arab-ency.com تاريخ الاطلاع: 2016/01/22

2 - عياش خديجة، المصدر سبق ذكره، ص 35

3 - محمد ناصر حبوب، المصدر سبق ذكره

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ب- تتولى المكننة الزراعية خاصة الحديثة منها أمر الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية المتوفرة وترشيد استهلاكها، من تربة، مياه وقوى بشرية وعوامل بيئية وغيرها، وأن اغفال مكننتها يؤدي إلى هدرها ونقص كمية الإنتاج وضعف في نوعيته.

ج- تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعية، ورفع الدخل الفردي والقومي.

د- تقلل الفاقد من المحصول وذلك لسهولة وسرعة نقل المنتجات الزراعية إلى مراكز التصنيع والتخزين.

هـ- تسهم في تقليل الجهد العضلي المبذول، ومن ثم تحسين المستويين الصحي والاجتماعي للمزارع.

و- تمكن المكننة الزراعية من استصلاح الأراضي غير المزروعة وتحويلها إلى أراضي زراعية خصبة.

ز- تعد المكننة الزراعية من الركائز الأساسية لتحقيق التكثيف الزراعي وزيادة عدد المحاصيل المنتجة من الأرض الواحدة في العام نفسه وتمكن من انجاز العمليات الزراعية المتتابعة في وقت قصير ومحدد.

رابعاً- **معوقات المكننة الزراعية في الدول النامية:** من أكبر العوائق التي تقف في طريق تطبيق المكننة الزراعية في الدول النامية من أجل استدامة القطاع الزراعي فيها، نجد ما يلي⁽¹⁾:

أ- وجود الحيازات الزراعية الصغيرة، إذ أن مردود المكننة الزراعية ينخفض بانخفاض أو صغر المساحة الزراعية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة التكاليف التقنية النوعية التي تقدر قيمة التكاليف المستخدمة في الإنتاج الزراعي منسوبة إلى وحدة المساحة. وتكون هذه النسبة في الحيازات الكبيرة أقل بكثير منها في الحيازات الصغيرة.

ب- سوء اختيار المعدات الزراعية واستثمارها أو استخدامها بطاقتها الجزئية، إذ لا بد من دراسة ملائمة المعدات الزراعية المختارة واختبارها، ولاسيما المستوردة مع الشروط المحلية للعمل، وذلك أن معظم الآلات المستوردة مصممة لتعمل ضمن شروط بيئية ونوعية تختلف عن الشروط المحلية.

ج- تعدد مصادر العتاد الزراعي المستورد، و من ثم فهو مرتبط بإمكان توافر قطع الغيار وتذبذب أسعارها وصيانتها، كما يتطلب تعدد مصادرها تعدد ورشات الإصلاح والصيانة التخصصية مما يزيد في تكاليف استثمارها.

د- نقص الكوادر الفنية القادرة على استثمار المعدات الزراعية وصيانتها بالشكل الأمثل.

هـ- عدم وجود مراكز اختبار للمعدات الزراعية، والتي من مهامها اختبار الآلات الجديدة المحلية والمستوردة وتحديد الاجراءات الضرورية لملائمتها مع الشروط المحلية.

¹ - محمد ناصر حبوب، المصدر سبق ذكره

المطلب الثاني: استثمارات التقنية الحيوية في المجال الزراعي

تعرف اتفاقية التنوع البيولوجي التقنية أو التكنولوجيا الحيوية بأنها "عبارة عن تطبيقات تكنولوجيا تستخدم النظم البيولوجية أو الكائنات الحية ومشتقاتها لصنع أو تغيير المنتجات أو العمليات من أجل استخدامات معينة مثل تطوير وتحسين الإنتاج من المحاصيل الزراعية والحيوانات"⁽¹⁾. وتتمثل أهمية التقنية الحيوية في الزراعة المستدامة في كونها تعد وسيلة فعالة ومؤثرة في زيادة وتحسين إنتاجية وإنتاج النظم الزراعية فهي تمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة التي تساعد في زيادة سيطرة المنتج الزراعي على بيئته وتطويعها لممارساته الإنتاجية وتحقيق التنمية الرأسية والأفقية⁽²⁾.

وتعتمد التقنية الحيوية التي تخدم الزراعة المستدامة على التقنيات التالية:

أولاً- الهندسة الوراثية: برزت الهندسة الوراثية في نهاية القرن الماضي لتعتمد التعديل الوراثي(الجيني) كحل لعدد من المشكلات المتعلقة بمستويات الإنتاج والجودة ومقاومة الآفات والتكيف مع بيئات مختلفة وهي تقنية تتمحور حول التدخل في التركيبة البيولوجية للنبات من خلال نقل الصفات الوراثية من أي كائن حي إلى كائن حي آخر⁽³⁾. ولقد توسعت زراعة المحاصيل المعدلة وراثيا، وأصبحت تبسط العملية الزراعية وتحل الكثير من مشاكلها فهي تؤدي إلى خفض استخدام مبيدات الآفات الزراعية، كما أنها تزيد المحصول أحيانا، حيث أن معظم المحاصيل المحورة وراثيا تحمل جينات تمكنها من تحمل مبيدات الأعشاب أو مقاومة بعض الحشرات، وينطلق مؤيدوا المحاصيل المعدلة وراثيا في أنها ستعود على البيئة بفوائد منها حماية التربة وتنظيفها وحماية المحاصيل الزراعية من التلوث، لأنها لا تتطلب سوى كمية قليلة من المبيدات على عكس النباتات التقليدية. كما أنها تعمل على منع تدهور التربة لأن محاصيل الزراعة المعدلة وراثيا تشجع على استخدام أساليب الزراعة من دون حراثة، تؤدي كذلك المحاصيل المعدلة وراثيا إلى الحد من التلوث الجوي وخفض غازات الاحتباس الحراري المسببة للتغيرات المناخية التي يشهدها عالمنا المعاصر، فالزراعة التقليدية تسهم بنسبة 31% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فهي تعتبر مصدر لانبعاث غاز الميثان وأكسيد النيتروجين المسؤول عن بعض التلوث في المجاري المائية وذلك بفعل الأسمدة المتسربة من الحقول. والمحاصيل المعدلة وراثيا ستساعد على إطعام الأعداد المتزايدة من سكان العالم، حيث أن الزيادات المتوقعة للسكان تتطلب زيادة في الإنتاج الغذائي⁽⁴⁾.

¹ -Biotechnologie Agricole ,(2000) :Pour les Cultures, les Forests, lélevage, les pêches et L'agro - industrie ,Déclaration de la FAO sur les Biotechnologies ,FAO,www.fao.org

² -يوسف أحمد المجتبي، الإرشاد البيطري، الدورة التدريبية للأطباء البيطريين السعوديين في مجال الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، وزارة الثروة الحيوانية و السمكية و المراعي، السودان ، عن موقع الموسوعة السودانية للزراعة و الأغذية . www.nectarforum.com

³ -مليكة زغيبي، فمري زينة، المصدر سبق ذكره، ص ص 130-138

⁴ - عبد الحليم محمود ،الهندسة الوراثية و السلامة الاحيائية1، منظمة المجتمع العلمي العربي، على الموقع :www.arsco.org

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

أما بالنسبة للمضار والمخاوف حول تبني المحاصيل المعدلة وراثيا وخاصة المخاوف المتعلقة من انتقال الجينات إلى المحاصيل غير المعدلة وراثيا، وكذا انتقالها إلى البيئة مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالتلوث الجيني، وكذا الخوف من أن تحل الكائنات المحورة وراثيا محل الكائنات الموجودة أصلا في النظم البيئية فإن الأمر يحتاج إلى وضع استراتيجيات وقائية وموازنة بين الفوائد المحتملة من النباتات المعدلة وراثيا والعواقب الضارة غير المطلوبة إذ ينبغي⁽¹⁾:

أ- تطبيق اللوائح التنظيمية العامة لتقييم نباتات الهندسة الوراثية، وتتلخص في مراعاة طبيعة النبات والبيئة التي سيدخل فيها وليس فقط طريقة إنتاجه، وأن يتم التقييم بصورة منفردة.

ب- يجب إطلاق النباتات المعدلة وراثيا خطوة، بمعنى أن يتم اختبار النباتات المعدلة وراثيا أولا في المعمل ثم من خلال تجربة ميدانية صغيرة (المحطات الزراعية التجريبية)، تعقبها تجربة ميدانية كبيرة، ثم تجارب في بيئات مختلفة حتى تصل إلى مرحلة التسويق.

ج- إرساء قوانين صارمة وواضحة المعالم في مجال التحوير الوراثي، كما هو الشأن في البلدان المتقدمة فبدونها لا يمكن للبحوث أن تتقدم في هذا الاختصاص ولا لمراكز المراقبة النوعية أن تراقب، ولا للمستورد أن يكون آمنا فيما يستورد.

د- التفكير بجدية في وضع برامج بحوث في هذا المجال لتطوير منتجات محورة تخدم مصالحنا الاقتصادية، البيئية والصحية.

ثانيا- التسميد الحيوي: تعتبر استعمالات الأسمدة بأنواعها إحدى المدخلات الهامة التي ساهمت وتساهم إيجابيا في رفع العوائد الاقتصادية وزيادة الإنتاج وتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء. وبالرغم من ذلك فقد أظهرت الدراسات أن هناك نقصا في الوعي العام وهناك ممارسات خاطئة في استعمال الأسمدة بالإضافة إلى العشوائية والمبالغة في الكميات المضافة التي انعكست سلبا على التوازن البيئي والصحة العامة، مما هدد المكتسبات التي تحققت أو من الممكن أن تتحقق في هذا المجال⁽²⁾.

ونتيجة للآثار السيئة للاستخدام غير المرشد للأسمدة الكيماوية فقد اتجهت اهتمامات كثير من الدول في الآونة الأخيرة نحو البحث عن بدائل طبيعية لها بهدف الحد من تلوث البيئة وتقليل تكاليف الإنتاج الزراعي، وفي نفس الوقت إنتاج غذاء صحي وآمن⁽³⁾، فكان البديل هو استعمال التقنية الحيوية لحل هذه المشاكل، والتي تتمثل في الأسمدة الحيوية التي هي عبارة عن مستحضرات تحتوي على كائنات حية

¹- مليكة زغيب، قمري زينة، المصدر سبق ذكره، ص 153، 154

²- عبد المعطي التلاوي، المصدر سبق ذكره، ص: 135

³- سامي عبد الحميد حماد، (2011): البيئة والزراعة العضوية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، ص113

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

دقيقة قادرة على إمداد النباتات بالعناصر الغذائية اللازمة لها من مصادر طبيعية، مما يقلل الاعتماد على الأسمدة الكيماوية المختلفة، ولهذه الأسمدة قدرة على تحرير العناصر الغذائية بصفة مستمرة مما يجعلها كافية لتغطية احتياجات النباتات المعاملة بها. ويتكون السماد الحيوي من كائن أو مجموعة من الكائنات الحية المنتجة للمواد المساعدة على اغناء التربة بالمواد الغذائية، كما تساعد المحاصيل النباتية على امتصاص العناصر الغذائية عن طريق تداخلها مع منطقة الجذور وتسريعها لعمليات ميكروبية معينة تعمل على تحويل العناصر الغذائية إلى مواد متاحة يستطيع النبات امتصاصها وتمثيلها بسهولة⁽¹⁾.

وتتمثل أهمية الأسمدة الحيوية في كونها تقلل من الاعتماد على المركبات الكيماوية الزراعية مما يعني تقليل تكلفة الإنتاج وخفض مستوى التلوث البيئي من جراء استخدام هذه الكيماويات، بالإضافة إلى إنتاج غذاء عالي الجودة والقيمة الغذائية بكميات كافية، كذلك يؤدي استخدام الأسمدة الحيوية إلى زيادة المادة العضوية في التربة مما يؤدي إلى تحسين خواصها خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص في الماد العضوية، وهذا بالتالي يؤدي إلى زيادة المحصول من حيث الكمية ومحتوى المحصول الناتج من البروتين، حيث تراوحت الزيادة في بعض التجارب البحثية ما بين 10-30 % من محصول الحبوب. بالإضافة إلى أهميتها في إفراز المضادات حيوية التي تثبط نمو بعض الميكروبات الممرضة للنبات⁽²⁾.

وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن إنتاج الأسمدة الحيوية واستخدامها مازال تكتفه بعض المشاكل والعقبات، والتي من أهمها قلة الإنتاج من هذه الأسمدة كما ونوعا وكذلك مدى مصداقية هذه الأسمدة كبديل للأسمدة الكيماوية بين المزارعين ومدى ثقتهم بها، وهنا يقع العبء الأكبر على كاهل الإرشاد الزراعي كوسيط بين الباحث المنتج من ناحية وبين المزارع المستخدم لها من ناحية أخرى.

ثالثا- مكافحة الحيوية للآفات الزراعية: نظرا للاستعمال المكثف للمبيدات من أجل مكافحة الحشرات والحشائش الضارة التي تسبب خسائر في الإنتاج الزراعي تتراوح ما بين 30-50%، وما ينتج عن ذلك من أضرار في مقدمتها تلويث البيئة والضرر بصحة الإنسان⁽³⁾، فأدت الحاجة إلى إجراء البحوث لخفض استخدام هذه المبيدات من جهة ولزيادة الاستثمار في التقنيات والمنتجات البديلة وإعادة النظر في الطرق التقليدية لمكافحة الآفات من جهة ثانية. فتوجهت الأنظار نحو الطرق البيولوجية لمكافحة الآفات والحد

¹-Lateifa. S. Assefat, (2012): Biofertilizer and It Rôle in Reducing Water Pollution Problems With Chemical Fertilizers ,Agriculture Research Center ,Journal international3(s2) ,Libyan, ,P :1461

²- سامي عبد الحميد حماد ، المصدر سبق ذكره، صص 113-119

³- توفيق مصطفى، (1992): مكافحة المتكاملة للآفات الحشرية الزراعية، محاضرات بيئية حول قضايا محلية وعالمية، البرنامج الوطني للتوعية والإعلام البيئي،الأردن،ص39

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

من أضرارها⁽¹⁾. وتعتمد المكافحة الحيوية أو البيولوجية للآفات على مبدأ أن لكل كائن حي في الطبيعة أعداؤه الطبيعيون (طفيليات حشرات، مفترسات، فيروسات، الفطريات والبكتيريا...) يمكن أن يستفيد هو منهم أو يستفيدون هم منه.

والمكافحة الحيوية بمعناها الواسع: هي استخدام الكائنات الحية أو منتجاتها بقصد خفض أو منع الأضرار المتسببة عن كائنات مختلفة واقعة على الإنسان وعلى ممتلكاته الاقتصادية.

وبمعنى آخر: هي استخدام أو تشجيع الكائنات الحية في الوقاية من الآفات الزراعية بتخفيض أعدادها إلى ما دون الحد الاقتصادي الحرج، وكذلك منع هذه الأعداد من الوصول إلى المستوى الضارو كان العالم البيولوجي الشهير "سميث" أول من استخدم مصطلح المكافحة الحيوية عام 1919⁽²⁾.

وتمتاز الأعداء الطبيعية للآفات الزراعية بالعديد من الميزات التي تساعد على القيام بدورها ومن أهمها⁽³⁾:
أ- كثرة أعدادها فقد تم حصر الآن عشرات الآلاف منها متواجدة في كافة مناطق الكرة الأرضية، وكل آفة تحاط بعدد من المفترسات والطفيليات والكائنات الحية الأخرى التي يمكن أن تهاجم مختلف أطوارها وتفتك بها.

ب- لديها القدرة الكبيرة على التكاثر وإنتاج الأفراد خلال فترة قصيرة نسبياً، ويتمثل ذلك خاصة لدى الطفيليات، وكذا القدرة العالية في البحث عن العائل واكتشافه، ومن ثم السيطرة عليه.

ج- ليس لهذه الأعداء الطبيعية أية أضرار ثانوية في كل ما يتعلق بالإنسان والبيئة والنبات، ويمكن اعتبارها ثروات طبيعية مجانية وجدت منذ القدم، وهي قادرة على التجديد وحدها، فهي من دون تكاليف حيث تظهر في الظروف المناسبة للحد من الآفات أو تقليل ومنع أضرارها.

ويتفق الجميع على أنه لا يوجد حل واحد محدد لمشكلة الآفات الزراعية، لكن على الرغم من ذلك فإن استخدام الأعداء الطبيعية في المكافحة الحيوية ينبغي أن يكون لها الدور الذي تستحقه في محاولة حل تلك المشكلة، ولذلك لا بد من الإسراع في استثمار الجهود في الدراسات والبحوث الخاصة باستخدام الأعداء الطبيعية في المكافحة الحيوية وهنا يبرز واجب المتخصصين تجاه تطوير استخدام الأعداء الطبيعية في المكافحة الحيوية حيث ينبغي على القائمين باستخدام المكافحة الحيوية المعرفة التامة لنواحي الأعداء الطبيعية من حيث حيويتها ومقدرتها على التأقلم مع البيئة الجديدة، وأيضاً المعرفة التامة لسلوك الآفة المستهدف مكافحتها، وذلك بغرض تحديد أنسب وقت لإطلاق هذه الأعداء الطبيعية

¹ - محمود الشرم ، (2002): التنمية الزراعية المستدامة (الادارة الاقتصادية البيئية للأسمدة والمبيدات)، المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم، دمشق، ص19

² - عبد المعطي التلاوي، المصدر سبق ذكره، ص ص231،230

³ - المصدر نفسه، ص ص: 236،235

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

وأن تهتم أبحاث تطوير برامج مكافحة الحيوية للآفات بالعنصر البشري وخاصة العمال والزراعيين والمزارعين وتدريبهم على كيفية استخدام الأعداء الطبيعية، بالإضافة إلى التأكد من أن البرامج البحثية المقترحة للتحكم المتكامل في الآفات قادرة على الانتقال من النطاق البحثي والامتداد إلى المستوى التطبيقي بكفاءة وبسر، وكذا يجب بذل المزيد من الدراسات لحصر ومعرفة الأعداء الطبيعية التي تتطفل وتفترس وتسبب أمراضا في عشيرة بعض الحشرات ذات الأهمية الاقتصادية في بيئتها الطبيعية وخصوصا على المحاصيل الرئيسية والزراعات المحمية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الاستثمار في إعادة تدوير المخلفات الزراعية

نظرا لأهمية المخلفات الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية والتي تقتصر التعامل معها فيما مضى على الحرق في كثير من الأحيان، أو الاستفادة بجزء ضئيل جدا منها في بعض الأحيان، مع أنها تشكل قيمة اقتصادية لا يستهان بها، الأمر الذي أوجب التفكير الجدي في الكيفية الصحيحة التي يجب أن يتم التعامل بها مع هذه المواد بغرض حماية البيئة من أضرارها، ومحاولة الاستفادة منها اقتصاديا، باستثمارها وتحويلها إلى مواد أخرى نافعة للمزارعين.

أولاً- تعريف المخلفات الزراعية: تعرف المخلفات الزراعية على أنها كل ما ينتج بصورة عرضية أو ثانوية خلال عمليات إنتاج المحاصيل الحقلية سواء أثناء الحصاد أو أثناء عمليات الإعداد للتسويق أو التصنيع لهذه المحاصيل كما تشمل أيضا فضلات الحيوانات والدواجن قبل الذبح أو خلاله، وخلال عمليات تصنيع وحفظ منتجات هذه الحيوانات أو الدواجن⁽²⁾. وتقدر المخلفات الزراعية في العالم بنحو 2000-2500 طن سنويا، وتختلف كمية المخلفات المتبقية بعد حصاد المحاصيل الزراعية على نوع المحصول والمساحة المنزرعة وإنتاجيتها وطريقة الحصاد، فمثلا تتراوح كمية المخلفات الناتجة من زراعة القطن من 03-05 طن مخلفات لكل 01 طن قطن، بينما تتراوح كمية قش الأرز من 01-03 طن قش لكل 01 طن من الأرز، كما تختلف المخلفات الحيوانية لاختلاف أنواعها ووزنها، فالأبقار مثلا ينتج عنها حوالي 1.4-05 كيلوجرام من الروث لكل رأس يوميا، والماعز والأغنام تنتج من 0.3-0.6 كيلوجرام لكل رأس يوميا⁽³⁾.

ثانيا- الاستعمال الخاطئ للمخلفات الزراعية: وتعتبر المخلفات الزراعية من أبرز المشاكل البيئية، وذلك بسبب تأثيرها المباشر على نوعية حياة الإنسان، والمظهر الحضاري العام وما يترتب عليه من انعكاسات

¹- رمزي عبد الرحيم أبو عيانة، المصدر سبق ذكره، ص ص: 40، 41

²- شعبان السيد محمد خليل، كيفية الاستفادة من المخلفات الزراعية، المركز القومي للبحوث، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

³- ندى عاشور عبد الظاهر، (2011): المخلفات الصلبة... البيئة والاقتصاد، مجلة أسبوط للدراسات البيئية العدد 35، مصر، ص: 94

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

خطيرة على التنمية الشاملة في الوقت الحاضر، فالتعامل غير الرشيد أو التخلص غير الواعي من هذه المخلفات بأنواعها المختلفة يشكل أحد الجوانب الهامة في المشكلة البيئية، فهو لا يتضمن إهدارا لموارد اقتصادية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تلوث خطير للبيئة ولعناصرها المختلفة. وعادة ما يتم التخلص من المخلفات الزراعية عن طريق حرقها وهذه العملية تشكل أضرارا كبيرة على البيئة والإنسان، حيث يتسبب دخان حرق المخلفات الزراعية في كثير من المشاكل، والتي من أهمها⁽¹⁾:

أ- القضاء على الأعداء الطبيعية للحشرات والآفات الضارة بالمحاصيل الزراعية بالتربة، وموت جميع الكائنات الحية المفيدة للتربة الزراعية، التي تزيد من خصوبتها.

ب- حدوث أمراض صحية للإنسان (خاصة أمراض الصدر للمزارعين والسكان المجاورين).

ج- تدهور محاصيل الخضر وكذا أشجار الفاكهة بالحقول المجاورة، وتلوث الهواء الجوي بالغازات.

د- دخول غازات ثاني أكسيد الكربون من الجو إلى التربة الزراعية ويكون ذلك على حساب الأكسجين اللازم لتنفس جذور النباتات والكائنات الحية الدقيقة بالتربة فتقل خصوبتها.

هـ- بعض المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وحطب القطن تشغل حيزا من الأرض عند تخزينها، وقد تكون سببا في انتشار الحرائق خاصة في الصيف.

و- إن استخدام المخلفات الحيوانية في تسميد الأرض الزراعية مباشرة دون تخميرها وتحويلها إلى سماد عضوي يؤدي إلى انتشار الحشائش والحشرات بتلك الأراضي لاحتوائه على بذور الحشائش، وكذا يؤدي إلى إصابة المحاصيل المنزرعة بالأمراض والآفات.

ثالثا- أهمية الاستفادة من المخلفات الزراعية: وتتمثل أهمية الاستفادة من المخلفات الزراعية⁽²⁾:

أ- حماية البيئة من التلوث بتلك المخلفات وإمكانية الحصول على سماد عضوي تام التحلل ومفيد للتربة الزراعية بكميات كبيرة.

ب- زيادة خصوبتها وترشيد استهلاك واستخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة والتي لها آثار ضارة وخطيرة على الإنسان والحيوان والبيئة بعناصرها.

ج- زيادة دخل المزارع نتيجة الاستفادة من المخلفات وتوفير تكاليف شراء الأسمدة الكيماوية، فهي تعتبر موارد اقتصادية مجانية.

د- تشمل أهمية الاستفادة من المخلفات الزراعية في إنتاج أعلاف غير تقليدية للمواشي وفي إنتاج الطاقة وإمكانية الحصول على الخشب بأنواعه المختلفة وحتى في إنتاج غذاء للإنسان.

¹- محمد السيد أرناؤوط، المصدر سبق ذكره، ص ص13-18

²- المصدر نفسه، ص ص24-26

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

هـ- إيجاد فرص عمل جديدة للشباب والزراع بالريف، والمساهمة في حل مشكلة البطالة.

رابعاً- تدوير المخلفات الزراعية والاستفادة منها: تعتبر عملية التدوير أحد أهم الحلول المقترحة لتقليل الضرر الناجم عن المخلفات الزراعية وتعظيم الاستفادة منها، ويعرف على أنه عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات سواء المنزلية أو الصناعية أو الزراعية، وذلك لتقليل تراكمها وتأثيرها على البيئة، وتتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدى.

وبدأت فكرة التدوير أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث كانت الدول تعاني من النقص الشديد في بعض المواد الأساسية مثل المطاط، مما دفعها إلى تجميع تلك المواد من المخلفات لإعادة استخدامها، وبعد سنوات أصبحت عملية التدوير من أهم أساليب إدارة التخلص من المخلفات وذلك نظراً للفوائد البيئية العديدة لها⁽¹⁾.

ورغم أنه لا يمكن حصر الطرق المختلفة لتدوير وتداول المخلفات الزراعية إلا أن أهم الطرق الأكثر شيوعاً في تدوير وتصنيع تلك المخلفات تتمثل فيما يلي :

1- استخدام المخلفات الزراعية في الصناعات الخشبية وصناعة الورق: فيمكن استخراج العديد من أنواع الخشب من خلال تدوير المخلفات الزراعية، بالإضافة إلى إمكانية صناعة الورق من بعض المخلفات الزراعية التي تحتوي على نسبة عالية من السليلوز مثل قش الأرز والقصب وسعف النخيل وحطب القطن والذرة⁽²⁾.

3- استخدام المخلفات الزراعية في إنتاج الغذاء: إن استخدام المخلفات الزراعية في إنتاج الغذاء يمكن أن يوفر مصدراً مباشراً لتغذية الإنسان، وفي هذه الحالة فإن المخلفات ووسائل الإنتاج المستحدثة لا بد وأن تخضع لمعايير دقيقة للتأكد من سلامة المنتج وصلاحيته لتغذية الإنسان، ومن أمثلة تدوير المخلفات الزراعية في إنتاج الغذاء هو استخدامها لإنتاج نوع من الفطر يعرف بفطر "عيش الغراب" مثل قش الأرز وحطب الذرة ونشارة الخشب، ومخلفات هذا النوع كذلك من الفطر لها العديد من الفوائد والاستعمالات فيمكن أن تستخدم كعلف للحيوانات والدواجن، كما يمكن استخدامها في إنتاج الطاقة والسماد العضوي. وحديثاً تم اكتشاف خصائص علاجية وصحية لبعض أنواع الفطر والتي أثبتت قدرتها على وقف نمو الأورام الخبيثة، كما يجري حالياً إنتاج بعض الأدوية والمركبات الهامة التي تعتبر من أكثر مبيعات أدوية

¹- رمضان عبد السيد ناصر، (2012): المخلفات النباتية الزراعية و استخداماتها في الصناعات الخشبية في المملكة العربية السعودية، الجمعية السعودية للعلوم الزراعية، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، ص20

²- المصدر نفسه، ص ص27،28

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

السرطان باليابان وخصوصا لعلاج سرطان المعدة والمرئ، كما يمكن إنتاج نوعية من الخميرة الصالحة لتغذية الإنسان بعد تتميتها على بعض المخلفات النباتية، كمخلفات النشاء وغيرها، وكذا استخدام المخلفات النباتية في صناعة مواد حافظة طبيعية بدل المواد الصناعية الضارة بالصحة، كذلك يمكن إنتاج الملونات الغذائية من بعض المخلفات النباتية مثل قشور ثمار الرمان، وهي طريقة صحية وغير مكلفة واقتصادية والتي يمكن استخدامها في تلوين بعض المشروبات وأنواع المربى والمركزات وغيرها⁽¹⁾.

4- استخدام المخلفات الزراعية في إنتاج الأعلاف غير التقليدية: يعتبر نقص المواد العلفية من المعوقات الرئيسية لتنمية الإنتاج الحيواني الذي يعتبر أحد المصادر الأساسية للدخل القومي لكثير من الدول، من هذا المنطلق فقد تركزت جهود البحث العلمي لإيجاد مصادر علفية جديدة ورفع القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية الفقيرة في قيمتها الغذائية، وللتغلب على هذه المشكلة أمكن للبحث العلمي تعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية بخلطها ببعض المركبات ثم استخدامها في تغذية الحيوان كأحد البدائل العامة للتغذية التقليدية، والتي تعرف بالأعلاف غير التقليدية، ولقد نتج عن هذا الأسلوب فوائد أخرى حيث تساهم في تقليل تلوث البيئة بهذه المخلفات، وبالتالي حماية الإنسان والحيوان والنبات من كثير من الأمراض التي تنقلها المخلفات⁽²⁾، ويوجد العديد من التكنولوجيا والتقنيات التي يمكن من خلالها تحويل المخلفات الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية إلى أعلاف غير تقليدية بعد إضافة العناصر المغذية لها ومن هذه التقنيات نجد التقنية الحيوية⁽³⁾.

5- استخدام المخلفات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي: الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتي أو الحيوانية، وهو أحد مصادر الطاقة المتجددة، وهو وقود نظيف يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية المتمثلة في المحاصيل الزراعية مثل الذرة، قصب السكر والزيتون مثل زيت النخيل وشحوم حيوانية ومن المخلفات الزراعية وبقايا الحيوانات⁽⁴⁾، ويمكن تصنيف الوقود الحيوي حسب المصدر والنوع، فهو قد يكون مشتقا من منتجات الغابات أو المنتجات الزراعية ومصايد الأسماك أو مخلفات المدن، وكذا من الصناعة الزراعية والصناعة الغذائي، والمنتجات الثانوية للخدمات الغذائية⁽⁵⁾. إلا أن للوقود الحيوي من جهة أخرى تأثيرات سلبية تتمثل في رفع أسعار الأغذية وزيادة استهلاك الأراضي والمياه والتأثير السلبي للغابات، وبالتالي في المناخ العالمي، إضافة إلى تقليل

¹- محمد السيد ارناؤوط، المصدر سبق ذكره، ص 127-130

²- شعبان السيد محمد خليل، المصدر سبق ذكره.

³- لمزيد من التفاصيل أنظر الى كتاب: محمد السيد أرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 138-152

⁴- موسى الفياض، عبير أبو رمان، (2009): الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص، المركز الوطني للبحث و لارشاد الزراعي: الأردن.

⁵-الوقود الحيوي والزراعة-عرض عام في- حالة الأغذية والزراعة(2008): المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، ص 10

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

المراعي وتزايد التأثيرات المتسلسلة في الحيوانات والإنسان، لكن يمكن التعامل مع هذه التأثيرات السلبية لاستخدام الوقود الحيوي بالاعتماد على محاصيل مخصصة لإنتاج الطاقة والتركيز على المخلفات الزراعية بدلا من المحاصيل الغذائية⁽¹⁾.

6- استخدام المخلفات الزراعية في إنتاج السماد العضوي: يؤدي غياب التسميد العضوي إلى الإسراف في استخدام الأسمدة المعدنية تحت نظام الزراعة الكثيفة، والتي تلوث التربة والمياه وبالتالي النبات، الأمر الذي جعل مستوى المادة العضوية بالتربة من العوامل المحددة للإنتاج ومن هذا المنطلق فإن التوسع في برامج الزراعة المستدامة (الزراعة العضوية) يتحقق بالاستخدام المنظم للأسمدة العضوية، مما يؤدي إلى الحفاظ على خصوبة التربة وتحسن خواصها وإنتاج غذاء آمن صحيا⁽²⁾.

والسماد العضوي عبارة عن مادة عضوية غنية بالمكونات الدبالية، ويتحصل عليه من عملية تخمير المخلفات العضوية النباتية والحيوانية مع بعض الإضافات (المخلفات المنزلية المنتقاة، إفرازات الحيوانات السائلة...) وتوجد بعض الإضافات التي تسهل التحلل وتحسن المنتج النهائي مثل التراب، القش، الأوراق أسمدة معدنية طبيعية والأحياء الدقيقة⁽³⁾. ويتميز السماد العضوي كونه يحقق حماية البيئة من التلوث نتيجة ترشيد استهلاك الأسمدة المعدنية وبالتالي إنتاج غذاء نظيف آمن صحيا للإنسان والحيوان خالي من الكيماويات، ويمتاز كذلك بجودة التحلل وانعدام الرائحة وارتفاع محتواه من المادة العضوية، بالإضافة إلى خلوه من بذور الحشائش ومسببات الأمراض للنبات⁽⁴⁾.

¹- تركي العقيل، أكاديمي يدعو إلى الاعتماد على المخلفات الزراعية في إنتاج الوقود، جريدة الحياة السعودية الإلكترونية، العدد 909، ص:05 على الموقع: www.daharchives.alhayat.com تاريخ الاطلاع: 2012/04/17

²- سامي عبد الحميد حماد، المصدر سبق ذكره، ص:167

³- لوكاس كلشر، دليل التحول إلى الزراعة العضوية، وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، ص: 05

⁴- سمية احمد حسنين، (2004): الزراعة النظيفة، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، مصر، ص:11

خلاصة:

يعتبر الاستثمار في الزراعة أمر لا غنى عنه لتخفيض مستويات الجوع وتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام. وتشكل مناطق العالم التي يشهد فيها رأس المال الزراعي لكل عامل والاستثمارات العامة في الزراعة ركوداً بؤراً للفقر والجوع اليوم. وسيؤدي نمو الطلب خلال العقود المقبلة إلى المزيد من الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية. ولن يقتضي القضاء على الجوع بشكل مستدام زيادة الاستثمارات الزراعية بشكل كبير فحسب، وإنما تحسين فعاليتها أيضاً من أجل استدامتها لتكون مفيدة اقتصادياً واجتماعياً ومستدامة بيئياً. وذلك من خلال الاستثمار في مختلف مجالات الزراعة المستدامة ابتداءً من الحفاظ وتنمية الموارد الطبيعية، ويجب أن يكون المزارعون -نظراً لكونهم أكبر المستثمرين في الزراعة في البلدان النامية- محور أي استراتيجية لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع. ولكن إذا أريد لهم أن يستثمروا المزيد في الزراعة، فإنهم بحاجة إلى ارشاد زراعي فعال يقوم بنقل مختلف نتائج البحوث العلمية عن الزراعة وأساليبها المستدامة، وكذا تشجيع التعليم الزراعي من أجل تكوين جيل على دراية بمفهوم الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير الأساليب التقنية الحديثة في الزراعة من الممكنة، وطرق التقنية الحيوية، وكذا الاستثمار في المخلفات الزراعية وتدويرها من أجل الاستفادة منها في الزراعة من جهة، والحفاظ على البيئة والإنسان من جهة أخرى.

الفصل الثالث: تمويل الاستثمارات الزراعية

مقدمة:

تعتبر مشكلة التمويل أهم وأبرز المشكلات التي تواجه الاستثمارات والمشاريع، فهي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة. إذ أن كثيرا من المشاريع التي ما تلبث وتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها (3-5 سنوات)، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل. وتختلف حاجة الاستثمارات إلى تمويل باختلاف المرحلة التي تمر بها، فاحتياجات المشروع عند الانطلاق تختلف عن تلك الاحتياجات التي تظهر بعد الانطلاق، ففي المرحلة الأولى (مرحلة الانطلاق) تحتاج المشاريع إلى التمويل طويل الأجل لبدء نشاطها وتثبيت أقدامها في دنيا الأعمال، وذلك من أجل شراء الأصول الثابتة كالأراضي، المباني والآلات، وهنا تظهر الحاجة إلى المصادر الداخلية للتمويل، ولكن هذه الأموال عادة ما تكون غير كافية ولهذا في المقابل تظهر الحاجة إلى التمويل الخارجي، وغالبا ما يتم اللجوء إلى البنوك على اعتبار أنها غير مؤهلة لاقتحام الأسواق المالية بالمعنى الأوسع للكلمة، ورغم أن البنوك كذلك كثيرا ما تحجم عن تمويل هذه المرحلة، إلا أنه يمكن أن توافق على منح القروض لها، إذا وجدت من يجنبها -من أصحاب المؤسسة - مخاطر التمويل، من خلال تقديم الضمانات سواء شخصية أو عينية.

ويعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، كما أنه يعد أحد أهم سياسات التنمية الزراعية المستدامة، وبسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها فإن تمويلها وتزويد الاستثمارات الزراعية بالأموال اللازمة في الوقت المناسب لاستمرارها في الإنتاج، يصبح أصعب بكثير مما يحول بينها وبين تنميتها، حيث في كثير من الأحيان يجد المؤسسة الزراعي نفسه في حاجة إلى أموال لعملياته التنموية للزراعة، خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد أو شراء البذور والأعلاف وتشغيل العمال وغيرها... الأمر الذي يضطره إلى البحث عن المصدر المناسب لتمويل عملياته الخاصة.

وستتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية تتمثل في:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل

المبحث الثاني: التمويل البنكي للاستثمار الزراعي

المبحث الثالث: سياسات الدعم والصيغ الحديثة في التمويل الزراعي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، وأنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة في أي دولة فمن المفروض أن يكون للقطاع الزراعي أهمية معتبرة ضمن هذه الإستراتيجية، وذلك باعتباره القطاع الذي يؤثر في بقية القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره هو بالتغيرات التي تحصل في هذه القطاعات. وإن أي نظرة لتحسين أوضاع القطاع الزراعي وتنميته تبدأ بوضع السياسات الزراعية الناجمة التي تحدد الواقع العملي والفعلي للزراعة، وذلك من أجل إيجاد الحلول الموضوعية لمعالجة المشاكل التي تعترضها وإيجاد السبل لتطويرها والنهوض بواقعها، ولعل أهم السياسات الزراعية المعتمدة هو توفير التمويل الزراعي اللازمة للقطاع الزراعي، فهو يعتبر الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض به، حيث يحتاج المؤسسة في القطاع الزراعي إلى مجموعة من الموارد لتحقيق العملية الإنتاجية، والتي من أهمها رأس المال، والذي يمكن الحصول عليه من التمويل الزراعي بمختلف مصادره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

ليس هناك من شك أن جميع الاستثمارات الاقتصادية بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج إلى التمويل المناسب في مختلف مراحل حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطوره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. أولاً- **تعريف التمويل:** لقد تباينت الآراء بين الاقتصاديين الذين تناولوا بالدراسة مفهوم التمويل، ولم يُتفق حول تعريف واحد له وإنما تفاوتت المفاهيم بين وصف لأعمال المدير المالي، إلى تركيز الاهتمام بالجانب النقدي لإدارة الأموال إلى الاهتمام بكيفية الحصول على الأموال واستخدامها في تنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي يتبناها المشروع.

حيث يمكن تقديم مجموعة من التعريفات تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها للتمويل:

1- يقصد بالتمويل البحث عن إمكانية الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين هما: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد، والثانية تتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد⁽¹⁾.

¹ - زغيب مليكة، (2006): تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: "سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومية 21، 22 نوفمبر 2006، ص 21

2- للتمويل معنيين حقيقي ونقدي، هما:

أ- **المعنى الحقيقي:** يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والخدمات والموارد اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وتتمثل هذه الموارد في كذلك في سلع الاستثمار (المعدات والآلات)، وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية⁽¹⁾، لتمويل حاجات المشتغلين في مشروعات التنمية والاستثمار، أو تمويل خدمات أو تشغيل أحد المصانع⁽²⁾.

ب- **المعنى النقدي:** يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، باعتبار أن التمويل هو أحد أهم المتغيرات التي يحكم ويحدد عملية التنمية. فالتمويل بهذا المعنى يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للتمويل كالتالي:

التمويل هو العملية التي يتم من خلالها توفير الموارد سواء النقدية أو الحقيقية بطريقة عقلانية، واللازمة لتمويل استثمارات ومشاريع خاصة كانت أو عامة، وسواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية.

ثانياً - علاقة التمويل بالاستثمار: يمكن القول أن مفهوم التمويل قريب جداً من مفهوم الاستثمار ولا ينفصل عنه، إذ أنهما يكملان بعضهما لتحقيق أمر واحد، فالاستثمار هو توظيف للأموال لأي أجل أو لأي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات للمحافظة على المال وتنميته، سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة، أو بمنافع غير مادية، وعليه فإنه لا يمكن اتخاذ قرار الحصول على التمويل أو تقديمه للأشخاص الراغبين فيه، إلا بعد الإجابة على أسئلة الاستثمار المتعلقة بحجم عائده والمخاطرة فيه، وأن العائد على الاستثمار يجب أن لا يقل عن تكلفة التمويل.

أما الفرق بين التمويل والاستثمار فهو أن التمويل يتعلق بكيفية الحصول على الأموال وتوظيفها وكل ما ارتبط بها من موضوعات، أما الاستثمار فهو يتعلق بكيفية الحصول على العائد من خلال التعامل بالأموال وكل ما ارتبط بها من موضوعات. من جهة أخرى فن الاستثمار لا يمكن اتخاذ قرار مناسب فيه إلا بعد معرفة الأسلوب الأمثل للتمويل وتكلفة كل مصدر من مصادره، وذلك للمحافظة على تحقيق هدف تعظيم الربح⁽³⁾. وإن حاجة الاستثمارات إلى التمويل معناها الحاجة إلى زيادة نشاطها أو المحافظة عليه

¹ - عبد الله بلعدي، (2008): التمويل برأس المال المخاطر - دراسة مقارنة مع مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص ص 04، 05

² - عمرو محي الدين، المصدر سبق ذكره، ص 452

³ - الياس عبد الله سليمان أبو الهجاء، (2007): تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اردن، الأردن، ص ص: 21، 22

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

من خلال زيادة رأسمالها المتداول، أو من يشاركها بالأموال التي قد لا تتوفر لديها، أو لدى من يعطيها المال. ويمكننا تقسيم حاجة الاستثمارات سواء أكانت تجارية، صناعية، خدمية أم زراعية، وسواء أكانت داخلية في إطار قطاع الأعمال العام أم في القطاع الخاص إلى قسمين:

1- حاجات تتعلق بتمويل رأس المال الثابت كمشراء الآلات والمعدات والعقارات: أي أن المقصود من ذلك هو الحاجة إلى الأصول الثابتة ومصادر الإنتاج. وهي حاجات طويلة الأجل لا يمكن إشباعها إلا بالاعتماد أو الالتجاء إلى التمويل طويل الأجل بواسطة البنوك ذات الموارد طويلة الأجل سواء كانت ممولة لها أو ناتجة من إصدار أسهم خاصة بها أو شركاتها أو عن طريق الودائع المجمدة ذات الآجال الطويلة (أكثر من 3 سنوات) وكلا النوعين من صيغ التمويل يمكن أن تساهم فيها كذلك البنوك الإسلامية من خلال صيغة المشاركة الدائمة أو المشاركة في رأس المال المشروع أو المشاركة المنتهية بالتمليك.

2- حاجات طارئة تتعلق بتغطية رأس المال المتداول: وهو الجزء الذي تحتفظ به في حالة سيولة لاستخدامه في تشغيل رأس المال الثابت والقيام بالنشاط الاقتصادي للمشروع ولذا يعبر عنه برأس المال العامل، ومدة هذا التمويل تمتد إلى سنتين⁽¹⁾.

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أوجه الربط بين المفهومين، وأنها وجهان لعملة واحدة، وأن الاستثمار والتمويل متطابقان.

ثالثاً- أهمية التمويل: مهما تنوعت المشروعات فهي تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، وله دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية، وذلك عن طريق:

1- توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة تؤدي للقضاء على البطالة، وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

2- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل المراكز الصحية والتعليمية...).

3- يضمن التمويل إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لاستمرارية نشاطها. ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها التمويل، فيجب على المؤسسة العمل على توفير الأموال بشكل مستمر.

¹ - مهدي ميلود، (2006): أدوات التمويل المصرفي اللاربوية و دورها في دعم المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية علوم الاقتصاد و التسيير و العلوم الاجتماعية، 21، 22 نوفمبر

رابعاً- آليات اختيار مصادر التمويل: بعد تقدير الاحتياجات التمويلية للمؤسسة والمشروع على المدى القصير (دورة الاستغلال) والطويل (دورة الاستثمار)، وحصر جميع مصادر التمويل المتاحة، يقوم المؤسسة بالمفاضلة بينها بناء على عدة معايير وقيود لا يمكن تجاهلها، وذلك من أجل سياسة تمويلية خالية من الاختلالات، حيث توجد أمام متخذ القرار التمويلي مجموعة من المعايير الكمية والنوعية للمفاضلة بين أنماط التمويل المتاحة، نذكر منها⁽¹⁾:

1- تكلفة رأس المال: ترجع أهمية تحديد تكلفة رأس المال، أنها تعتبر بمثابة الحد الأدنى لمعدل المردودية الواجب تحقيقه على الاستثمار، وذلك كشرط أساسي لقبوله. وتعرف تكلفة رأس المال على أنها تكلفة تلك الموارد المستخدمة من طرف المؤسسة في تمويل احتياجاتها التمويلية. ويعتبر تحديد تكلفة رأس المال عملية جد معقدة وصعبة بقدر تعدد وتعقد أنماط التمويل، فهي تشمل الأموال الخاصة المتمثلة في التمويل الذاتي، الأسهم العادية والأسهم الممتازة، وكذا تشمل أموال الاستدانة التي تتمثل في القروض البنكية بأنواعها والسندات.

2- المردودية المالية: وهي مردودية الأموال الخاصة التي تقيس معدل مردودية المؤسسة من وجهة نظر المساهمين، وبالتالي فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وقدرتها على مكافأة المساهمين، سواء بمفهوم توزيعات الأرباح أو بمفهوم توجيهها إلى احتياطات بغية تدعيم مركزها المالي.

3- الرافعة المالية: يقيس أثر الرافعة المالية تأثر الاستدانة على الأموال الخاصة، فهو يوضح الشروط التي تستطيع من خلالها المؤسسة تحسين مردودية الأموال الخاصة بواسطة رفع مستوى الاستدانة داخل الهيكل المالي.

4- خطر فقدان القدرة على رقابة المؤسسة: يؤدي التمويل بإصدار أسهم عادية إلى توسيع قاعدة الملكية، مما ينعكس ذلك على تسيير المؤسسة وأحيانا السيطرة على قرارات مجلس الإدارة. ومن أجل التقليل من حدة هذا الخطر يفضل لجوء المؤسسة إلى إصدار أسهم ممتازة أو أسهم ذات الأولوية في الأرباح بدون حق التصويت، شهادات الاستثمار أو اللجوء إلى الاقتراض من البنوك.

5- الخطر التكنولوجي: تخلف طبيعة الاستثمارات من حيث درجة التعرض لخطر التقادم التقني فالمؤسسات التي لديها قدرة أكبر على التكيف مع التكنولوجيا الجديدة أو التي تستخدم معدات سريعة

¹- زغود تير، (2009): محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص: 35، 36

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

التطور التكنولوجي، يكون من المفضل لها تمويل استثماراتها عن طريق الاعتماد الإيجاري، لأنه يسمح للمؤسسة بالاستفادة من المعدات التي تخضع للتطور الفني السريع و المستمر.

6-تكييف طريقة السداد مع القيود المالية للمؤسسة: إذا كانت المؤسسة تعاني من عجز في الخزينة فإن لجوءها إلى الاقتراض من البنك سوف يلزمها بتسديد فوائد دورية، في هذه الحالة قد تفضل المؤسسة القرض المؤجل تسديد الفائدة لمدة سنتين، عن قرض غير مؤجل الفائدة، بالرغم من انخفاض معدل الفائدة لهذا الأخير، وذلك من أجل تحسين مستوى الخزينة وعدم التزامها بتسديد المصاريف المالية بشكل دوري.

7-إجراءات الحصول على مصدر التمويل: تتطلب بعض القروض إجراءات طويلة قد تصل لعدة شهور ومعقدة من حيث تكوين الملف، ولهذا فالمستثمر إذا كان بحاجة إلى تمويل سريع قصد عدم تضييع فرصة استثمار متاحة لها، في هذه الحالة تلجأ إلى نمط التمويل الذي يكون متاح بسهولة وبسرعة.

8-الضمانات المطلوبة بالنسبة للقروض: إذا كانت المؤسسة لا ترغب في تقديم ضمانات للحصول على قروض بهدف المحافظة على طاقة الاستدانة المستقبلية، فإنه من المفضل لها اللجوء إلى أنماط تمويل أخرى أو قروض لا تتطلب للحصول عليها ضمانات كبيرة، وإن كانت ذات فائدة مرتفعة نسبياً.

المطلب الثاني: ماهية التمويل الزراعي

أولاً- تعريف التمويل الزراعي: يستمد التمويل الزراعي تعريفه من مفهوم التمويل، حيث يقصد به توفير الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الزراعي، أو هو العملية التي يتم من خلالها توفير الموارد سواء النقدية أو الحقيقية بطريقة عقلانية، واللازمة لتمويل الاستثمارات الزراعية وتحقيق العملية الإنتاجية ومشاريع المؤسسات الزراعية خاصة كانت أو عامة، وسواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية.

ثانياً- أهداف التمويل الزراعي: يستعمل التمويل الزراعي بصفة عامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، وتحسين صافي المستثمرة الزراعية، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمستثمر الزراعي، وذلك من خلال توفير وتحقيق ما يلي⁽¹⁾:

1-زيادة التكوين الرأس مالي في الزراعة: حيث يساعد التمويل الزراعي على زيادة رأس مال المؤسسة في العمل الزراعي وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل، وذلك لإقامة الأبنية، شراء الآلات، وإنشاء المشاريع الإنتاجية بمختلف أنواعها.

2- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم: حيث يسمح التمويل الزراعي بتوسيع العمل المزرعي، مما يمكن المزارع من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة اقتصادية الحجم.

¹- محمد رشاش، (1995): التمويل الزراعي، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، من دون بلد النشر، ص: 03

3- **زيادة كفاءة الإنتاج:** يساعد التمويل الزراعي على زيادة كفاءة إنتاج الحيازة الزراعية عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشي والآلات الزراعية الحديثة، كما يمكنه من شراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور، وتمكينه من إحلال الآلة محل اليد العاملة كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية، كما يمكن للاقتراض أن يحسن التوقيت في استعمال الأموال، وبالتالي زيادة كفاءة الإنتاج.

4- **زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة:** حيث تستدعي التطورات التكنولوجية وظروف التسويق في كثير من الأحيان إجراء تعديلات رأسية في المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة، فقد يستلزم الأمر استخدام تقنيات متطورة مثلا لتربية الدواجن بسبب وجود منافسة شديدة تستلزم تخفيض أسعار المنتج وتخفيض التكاليف والاضطرار إلى استبدال وسائل الإنتاج المعمول بها حاليا بأخرى أكثر تطورا.

5- **مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات:** يتسم الإنتاج الزراعي بالموسمية ويتأثره الشديد بالظروف الجوية، وقد يحصل المزارع على قيمة المحصول إما دفعة واحدة، أو على عدة دفعات خلال الموسم، في حين أن الإنفاق على العمل الزراعي عملية مستمرة، ولذا فإن التمويل الزراعي يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية في الوقت الذي لا يتوفر لديه مداخل للإنفاق منها.

6- **الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية:** ينطوي العمل الزراعي على الكثير من المخاطر الناجمة عن الظروف الطبيعية كالمناخ والأوبئة، وهنا يلعب التمويل دورا رئيسيا في حماية المشروع الزراعي من الفشل أو التصفية، فعندما يتوفر للمزارع هامش ائتمان أو مقدرة ائتمانية غير مستعملة، فإنه يمكن استعمالها في الاقتراض لتمويل الالتزامات الطارئة للاستمرار في العمل المزرعي.

7- **إتاحة التملك:** يساعد التمويل على تملك الأرض في فترة قصيرة نسبيا إذا قورنت بالفترة اللازمة لذلك في حالة اعتماد المستثمر على مدخراته الذاتية، وذلك للارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: دور التمويل في النهوض بالإنتاج الزراعي

يعد التمويل من أهم الدوافع التي تدفع بالاستثمار الزراعي إلى تحقيق معدلات هامة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة حيث أن عملية توفير الأموال اللازمة للاستثمار تعد أحد أولى العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار، فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية، حيث أن هناك العديد من المشاريع التي تعتبر ذات أهمية بالغة لكنها لم ترى النور وبقيت مجرد دراسات واقتراحات، وذلك عند افتقارها للأموال اللازمة لتمويلها. كما أن للتمويل الزراعي دور هام في النهوض بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال مختلف التجارب التي تمت في كثير من الدول المتقدمة

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

وتزداد أهمية التمويل أكثر في الدول النامية التي يعتمد دخلها القومي وجهازها الاقتصادي على القطاع الزراعي (باستثناء الدول المنتجة للنفط). خاصة وأن معم الدول الفقيرة والأشد فقرا أصبحت الآن تعاني مما هو أخطر من كل المشاكل الاقتصادية حيث أصبحت مهددة بالموت جوعا، لما أصابها من جفاف ونقص في الإنتاج الزراعي بسبب نقص التمويل. في الوقت الذي أصبح فيه الكثير من الدول المتقدمة (المنتجة في الميدان الزراعي) تستعمل المواد الغذائية خاصة الإستراتيجية منها كالقمح والحبوب كسلاح لها تهدد به بقية الدول الأخرى. الأمر الذي يشير إلى أن المستقبل القريب قد يحمل بين طياته مؤشر بأن هذه المشكلة قد تهدد حرية القرار السياسي، ومن هنا تتضح خطورة المشكلة من الناحية السياسية وأهمية الاستثمار الزراعي في دعم الاستقرار السياسي، وبالتالي تخطي الوقوع في التبعية الغذائية. كل هذه الأوضاع أدت إلى سعي كثير من الدول والمنظمات الدولية إلى معالجة مثل هذه الأوضاع من خلال عقد المؤتمرات على الصعيد المحلي، الدولي والإقليمي، وذلك قصد التعاون من أجل تقديم المقترحات وإيجاد الحلول لسياسات الاقتراض الزراعي، التي تهدف من وراءها في علاج المشاكل التي أسلفناها عن طريق التمويل الزراعي على اعتبار أن القروض الزراعية تعتبر من أهم مصادر التمويل الزراعي التي تساهم في زيادة الإنتاج، توفير العمالة، رفع مستوى الدخل وفي خلف حركة من الانتعاش في القطاع الزراعي.

كذلك للتمويل الزراعي أهمية اقتصادية بالغة، فبتوفر التمويل المناسب يكون بمقدرة المزارعين استغلال أراضيهم أحسن استغلال عن طريق مقدرتهم على اقتناء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات السلالات الجيدة، والتي يعود استعمالها على المزارع بنتائج جيدة، كما أنه يستطيع استعمال مختلف الآلات الزراعية الحديثة التي غالبا ما يكون المزارع عاجز ماليا عن اقتنائها، حيث أثبتت الدراسات الحديثة نجاعة استعمال هذه الوسائل الإنتاجية الحديثة بدل التقليدية التي غالبا ما تعود نتائجها ضعيفة. يمكن كذلك التمويل الزراعي المزارع من زيادة عدد الدورات الإنتاجية، وذلك إما عن طريق الزيادة في الإنتاج عموديا أو أفقيا، بدل الاعتماد على الزراعة الموسمية، الأمر الذي يعود بالنفع للمزارع من حيث زيادة دخله، وكذا مكافحة البطالة الموسمية من خلال العمل المستمر خلال الدورات الزراعية. كما أن زيادة دخل المزارع تؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المزارع من جهة، وأهميته بالسبب لبقية القطاعات وأفراد المجتمع من جهة أخرى.

وللوصول إلى الأهداف المرجوة من التمويل الزراعي يجب على الدولة وضع السياسات التمويلية المناسبة التي تهدف إلى تحسين الإنتاج والزيادة الإنتاجية وذلك عن طريق استخدام الأساليب الحديثة في

الإنتاج، كما أن المتابعة والتأكد من أن ما يمنح من قروض زراعية يجب أن يستغل في المجالات المخطط لها، حتى تكون نتائج القرض هي نفس الهدف المرسوم من سياسة الاقتراض أو التمويل.

المبحث الثاني: التمويل البنكي للقطاع الزراعي

تعد فعالية الجهاز البنكي ومدى قدرته علي تجميع الإدخارات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر خاصة مع شح مصادر التمويل وضعف أداء الأسواق المالية أو غيابها تماما، وهذا ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل القطاع الزراعي.

المطلب الأول: أهمية ومزايا البنوك الزراعية

تعتبر البنوك الزراعية من المصادر الرئيسية للتمويل الزراعي، في الوقت الذي تحجم فيه البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المصغر على تمويل القطاع الزراعي، حيث تعتبر أن هذه المهمة عالية المخاطر وأرباحها غير مضمونة وذلك لما تعترى الزراعة من مخاطر متعدد. وبالتالي فإن غياب البنوك الزراعية يترك القطاع الزراعي بدون مصادر تمويل مما قد يترك فراغا تمويليا في المناطق الريفية. ويوفر وجود البنوك الزراعية العديد من المزايا، من أهمها⁽¹⁾:

أ- توفير مصدر تمويلي يحظى باحترام وتقدير أبناء الريف.

ب- التمويل وفق أسس تتناسب مع ظروف القطاع الزراعي من حيث الأهداف وقواعد الإقراض.

ج- وجود خبراء متخصصون في إعداد، دراسة وتقييم الاستثمارات الزراعية الممولة، مما يساعد على تمويل المشاريع المجدية ماليا، وعلى تقديم النصح والإرشاد من مصدر متخصص.

د- الانتشار الواسع لهذه البنوك في المناطق الريفية يقلل كلفة المعاملات ويشجع على التعامل معها.

هـ- ينظر أهل الريف على أن كلفة الإقراض الزراعي تقع ضمن المعدلات المقبولة لظروف القطاع الريفي، وكذا أن الدعم الحكومي المقدم للبنوك الزراعية هو دعم للمزارعين أنفسهم.

و- توفير التمويل لأجال متعددة مع إعطاء فترات سماح لمدة ما بين سنة وستين بما يتلاءم مع متطلبات الإنتاج الزراعي.

ز- إمكانية تطبيق الصيغ الإسلامية في البنوك الزراعية كما في السودان.

ح- استقطاب المدخرات بكل أشكالها، هذا يدعم الاستدامة المالية للبنوك واستقلاليتها، ويجعلها شاملة.

¹ - محمد رشراش، سامي الصناعات، زهير عبد الله، وأحمد حميدة، البنوك الزراعية والتنمية في إقليم الشرق الأدنى و شمال أفريقيا، الاستدامة والوصول الى الفقراء، ص ص04-09

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ط- تقديم خدمات غير مالية أخرى، مثل توزيع مدخلات الإنتاج، واستلام المحاصيل وغيرها، وهذا العمل يدعم موازنة البنك من خلال الأرباح العائدة من هذه الخدمات، ويعوض الخسائر الناجمة عن القروض عالية المخاطر.

ثانيا- شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي: حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي ناجعة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية⁽¹⁾:

- 1- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الزراعي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فإنها -القروض- ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.
- 2- إن إمكانيات المؤسسة الزراعي محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة، لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا).
- 3- منح القرض يجب أن يؤسس على الحيابة وليس الملكية، ذلك أن الكثير من المستثمرين المزارعين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.
- 4- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل مستثمر زراعي الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- 5- يجب علي المستثمرين المزارعين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا علي الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الزراعي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج، أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.
- 6- يجب تحديد قيمة القروض علي أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة علي القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار المستثمرين المزارعين.
- 7- يجب استخدام القروض الزراعية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، بل عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.
- 8- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط، ذلك تسهيلا للدفع.

¹ - بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، (2006): سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21، 22 نوفمبر، ص ص: 04، 05.

9- يجب علي البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد مع ترك ربح مناسب للمستثمر الزراعي.

المطلب الثاني: مفهوم القروض الزراعية

يتميز القطاع الزراعي في جميع البلدان بوجود قيود خاصة، وذلك لارتباطه بالظروف المناخية البيولوجية، والأنظمة الإنتاجية المختلفة، مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل، ويلعب الاقتراض دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

أولاً- أهمية الاقتراض الزراعي: تمثل القروض أهمية كبيرة لتمويل القطاع الزراعي، وتزداد هذه الأهمية كلما تطور الإنتاج الزراعي واتجه نحو الزراعة التجارية، وابتعد عن زراعات الاكتفاء الذاتي⁽¹⁾.

للاقتراض الزراعي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد علي الزراعة كمورد أساسي لها وهو في الغالب يكون عبارة عن قروض قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل⁽²⁾. يكون الهدف منه تمويل المحصول، الإنتاج الزراعي الجاري، الأبنية والتجمعات⁽³⁾، وتسهم القروض الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي والنهوض بالتنمية الزراعية، كما يمكن أن تؤدي في حالة حسن استخدامها إلى رفع مستوى معيشة المستثمرين الزراعيين وزيادة مساهمة الدخل الزراعي في تركيب الدخل الوطني، وكذا التقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

ثانياً- طبيعة القروض الزراعية: إن التمويل البنكي للقطاع الزراعي من خلال القروض يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع، وذلك من حيث⁽⁴⁾:

أ- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج، الدخل والأسعار، حيث تعتمد الحياة الزراعية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية الطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج، فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الزراعية، هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011): دراسة ادخال خدمات التأمين الزراعي بسلطنة عمان، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ص: 49

² - محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة،(1987): النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 144

³ - مصطفى رشدي شيحة،(1999): النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص: 116

⁴ - مصطفى رشدي شيحة،(1985): الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص: 92، 93

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ب- تفتيت الملكية وتعدد الاستغاليات الزراعية، إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الزراعي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع فإن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

ج- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الزراعية وضرورة امتداد الاقتراض الزراعي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

ثالثاً- تصنيف القروض الزراعية: تلجأ مؤسسات الإقراض سواء الزراعية المتخصصة أو الغير متخصصة إلى تصنيف القروض الزراعية من أجل توفير المعلومات والبيانات التي تعكس طبيعة عمل ونشاط المؤسسة المقرضة بصورة منتظمة، الأمر الذي يسهل معه معرفة توجهات العملية الإقراضية مسار تحصيل القروض، وإظهار مواطن الضعف والقوة فيها، وهذا بدوره يشكل أداة فعالة لاتخاذ القرار الصائب والتخطيط السليم لأعمال المؤسسة المقرضة، ومن أهم التصنيفات التي تعكس النشاطات الإقراضية ما يلي⁽¹⁾:

1- تصنيف القروض حسب استعمالاتها الرئيسية: ويمكن تصنيفها إلى نوعين، هما:

أ- **القروض الإنتاجية:** وهي القروض الموجهة لزيادة التكوين الرأسمالي المزرعي، كسواء الأراضي الآلات والمعدات، استصلاح الأراضي، زراعة الأشجار المثمرة، اقتناء الحيوانات المنتجة... الخ، أو لتوفير التجهيزات اللازمة للعمل الزراعي والموسمي أو لتسويق المنتج.

ب- **القروض الاستهلاكية:** وهي القروض التي تقدم لحصول المؤسسة الزراعي على السلع الاستهلاكية والخدمات لاستعمال الأسرة، سواء ما استخدم منها في البيت أو خارج المستثمر الزراعية، كالطعام الملابس، التعليم والتداوي... وما إلى ذلك.

2- تصنيف القروض حسب آجالها: ويعتبر هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعاً واستعمالاً، وفيه تقسم القروض حسب آجالها إلى ثلاثة أنواع، هي:

أ- **القروض قصيرة الأجل:** وتسمى أحياناً بقروض التشغيل أو القروض الموسمية، أو الاستغلال، وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية، كإقتناء البذور، الأسمدة، العلاجات الأشتال، دفع أجور العمال، الحراثة، الحصاد والري، وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية، إضافة إلى الاقتراض من أجل اقتناء الأغراض المعيشية الضرورية، ويختلف تحديد أجل هذا النوع من القروض من بلد إلى آخر، حيث قد يتراوح الأجل من سنة إلى سنتين.

¹ محمد شرارش، سامي الصناع، زهير عبد الله، و أحمد حميدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 27-29

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ب- **القروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمستثمرين الزراعيين من أجل تمويل المشروعات التي تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة مثل حفر الآبار، زراعة الأشجار المثمرة وإجراء تحسينات على المزروعات وغيرها...، وتتراوح آجال تسديد هذه القروض من سنة إلى 05 سنوات.

ج- **القروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تعطى لتسدد خلال فترة زمنية طويلة قد تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان، وذلك من أجل تنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها مستلزمات يتم تسديدها خلال فترة زمنية طويلة كسواء الأراضي الزراعية، إقامة المنشآت والمصانع الزراعية، حفر الآبار الضخمة، عمليات استصلاح الأراضي الكبرى، وكذا مشاريع الري والصرف الكبرى.

3- **تصنيف القروض حسب غرضها وهدفها:** قد يكون من الصعب تنفيذ هذا التصنيف وذلك لاختلاط الأغراض والأهداف وتداخلها في كثير من الأحيان، ويمكن تصنيف القروض حسب غرضها إلى أقسام رئيسية تعكس غرض النشاط الاقراضي، ومن ثم تقسيم الأقسام الرئيسية إلى أقسام فرعية، وذلك كما هم مبين فيما يلي:

أ- **قروض الزراعات المروية:** وهذه قد تشمل أقساما فرعية مثل: حفر الآبار، بناء الخزانات والقنوات أنابيب الري، معدات الري بالتنقيط، البيوت البلاستيكية، زراعة الأشجار... الخ.

ب- **قروض الزراعات البعلية (المطرية):** ويشمل استصلاح الأراضي، زراعة الأشجار، بناء الجدران الاستنادية، إقامة الأسيجة... الخ.

ج- **قروض الثروة الحيوانية:** وتشمل الأبقار، الأغنام، الدجاج اللحم، دجاج البيض، النحل... الخ.

د- **قروض الميكنة الزراعية:** وتتمثل في اقتناء الجرارات، الحاصدات، آلات الرش، المحاريث... الخ.

بالإضافة إلى قروض التصنيع الزراعي، قروض الإسكان الريفي، وقروض التسويق الزراعي.

4- **تصنيف القروض حسب الجهات المستفيدة منها:** والتي يمكن تصنيفها إلى قروض الأفراد التعاونيات، قروض الشركات، وقروض القطاع العام.

5- **تصنيف القروض حسب الحيازة الزراعية:** وهذا التصنيف يهدف إلى تبيان أحجام المستفيدين من القروض هل هم من صغار المستثمرين أم كبارهم، وذلك من خلال تحديد حجم الحيازات الزراعية التي يمتلكها المؤسسة المقترض.

6- تصنيف القروض حسب الضمانات: يقوم هذا التصنيف على تقسيم القروض على أساس الضمانات التي يقدمها المقترض، حيث تقسم إلى ما يلي:

أ- قروض غير مضمونة: وتكون هذه القروض عادة غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ولكنها قد تكون مكفولة بكفالة شخصية فقط، وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، وفي مثل هذه الحالة يكفي المقرض بالحصول على سند قرض موقع من المقترض وحده، أو من المقترض ومن كفيل واحد أو أكثر حسب مقتضى الحال وحسب الكفاءة المالية للمقترض.

ب- قروض مضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض التي تكون مضمونة برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل، الجراران، الحيوانات، أو مثل الذهب وغيره من الأشياء المنقولة الثمينة.

ج- قروض مضمونة بأموال غير منقولة: وهي التي تشمل القروض المضمونة بأموال وأصول ثابتة مثل الأراضي والمباني، والتي قد تسمى أحيانا بالقروض العقارية.

رابعاً- التكامل بين الاقتراض الزراعي والخدمات الزراعية الأخرى: إن منح القروض الزراعية عن طريق المؤسسات المالية، سواء الزراعية المتخصصة أو البنوك التجارية بصفة عامة، يعتبر خدمة واحدة من بين حزمة من الخدمات المتكاملة، التي تساعد على تحقيق التنمية الزراعية بصفة عامة والتنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين، ولا تستطيع المؤسسات المالية المانحة للقروض الزراعية أن تنفذ برامجها بنجاح ما لم تكن متكاملة مع كافة النشاطات والبرامج الأخرى التي تستهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مثل برامج الأبحاث الزراعية، الإرشاد الزراعي والتسويق الزراعي، وما يتصل بها من خدمات تهدف إلى خدمة برامج الاقتراض ويجعلها أكثر فائدة للمقترضين وذلك كما يلي⁽¹⁾:

1- الاقتراض الزراعي والإرشاد والبحث الزراعيين: من المعلوم أن المقدرّة الزراعية السليمة هي أحد عوامل الإنتاج الزراعي الأساسية، فالمقدرة الإدارية السليمة والمهارة الفنية اللتان تمكنان المؤسسة الزراعي من استخدام عوامل الإنتاج استخداماً سليماً هما شرطان أساسيان من شروط النجاح في الإنتاج الزراعي ويمكن أن تتوفر للمستثمر الزراعي هذه المهارة والمقدرة بالممارسة والتعليم والإرشاد. ويعود تعثر الكثير من برامج الاقتراض الزراعي إلى عدم توفر الخبرة الكافية لدى المزارعين لإتباع الأساليب الزراعية الحديثة التي تزيد من إنتاجيتهم، وكذا لعدم توفر أجهزة البحث والإرشاد الزراعي التي تعمل على توصيل هذه الأساليب للمزارعين وإلى تعليمهم كيفية إتباعها. ومن هذا المنطلق لا يمكن للاقتراض الزراعي أن يؤدي

¹ - محمد رشراش، سامي الصناع، زهير عبد الله، و أحمد حميدة، المصدر سبق ذكره، ص 40- 44

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

دوره بفعالية إلا إذا ارتبط بصورة أو بأخرى بأجهزة ومؤسسات البحث العلمي والإرشاد الزراعي، ولذلك فإن نجاح أي برنامج إقراضي للقطاع الزراعي يتطلب ما يلي:

أ- تزويد ودعم أجهزة البحث العلمي والإرشاد الزراعي بالعدد الكافي من الكوادر المؤهلة، وبالإمكانات المادية اللازمة، وتزويدها بالتدريب المستمر للتعرف على آخر التطورات العلمية، كما لا بد من توفير الحوافز المادية المجزية، لاستقطاب الكفاءات الجديدة والمحافظة عليها.

ب- توجيه البحث العلمي لإيجاد الحلول القابلة للتطبيق للقضايا والمشاكل التي تواجه المزارعين، ويجب أن تراعي هذه الأبحاث الظروف والإمكانات الخاصة بالمزارعين، وكذا العمل على إيجاد الوسائل المناسبة لتحرير الإمكانات المتوفرة لدى المزارعين للحصول على المنفعة القصوى.

ج- إن عمل أجهزة البحث العلمي والتوصيات التي تصدر منها، لا يمكن أن ترى النور دون توفر ترابط وثيق بين البحث والإرشاد، لذا يجب أن تعمل أجهزة الإرشاد الزراعي جنباً إلى جنب مع أجهزة البحث العلمي، حيث يكون الإرشاد حلقة الوصل بين أجهزة البحث العلمي والمزارعين، بحيث يزود أجهزة البحث العلمي بمعلومات عن احتياجات ومشاكل المزارعين من جهة، ويعمل على إيصال الحلول المقترحة من أجهزة البحث العلمي إلى المزارعين من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقييم نتائج البحث العلمي لإعادة النظر فيها. وهذا الترابط لا بد أن تحكمه صيغ محددة تضعها وزارة الزراعة، التي تعتبر الجهة المسؤولة عن هذه الدوائر.

د- من المؤكدة أن أجهزة الإرشاد الزراعي الرسمية مهما كانت مجهزة بالكفاءات والإمكانات لن تكون قادرة بمفردها على خدمة قطاع الزراعة، لذا لا بد من تشجيع القطاع الخاص، والمتمثل في التعاونيات الموردين، والشركات الزراعية، لكي يؤدي دوراً إيجابياً في هذا المجال. حيث أظهرت التجربة في بعض البلدان أن المؤسسات الخاصة كانت أقدر على نقل التكنولوجيا الحديثة للقطاع الزراعي من المؤسسات العامة التي تعاني من مشاكل نقص الكفاءات ووسائل الاتصال والتدريب.

2- الاقتراض الزراعي توفير المدخلات: للتوريد أهمية خاصة في تسهيل عملية الإقراض الزراعي، فلا يمكن للإقراض الزراعي أن يؤدي دوره الفعال في نقل التكنولوجيا مثلاً دون توفر هذه الأخيرة في الأسواق وبالأسعار المناسبة، ومن هنا تحرص مؤسسات الإقراض الزراعي على وجود جهة معينة يتم التعامل والتنسيق معها لتوفير احتياجات المزارعين، ومن الملاحظ في كثير من الأحيان أن قنوات التوريد لمستلزمات الإنتاج الزراعي في كثير من البلدان النامية تعاني من مشاكل عدم توفر هذه المستلزمات بالكميات والمطلوبة والنوعيات الجيدة وفي الوقت المناسب، وتعزى هذه المشاكل إلى جهات متعددة، منها

الاحتكار والاستغلال وصعوبات فنية واقتصادية أحيانا. وللتغلب على هذه الصعوبات لجأت بعض الحكومات بتكليف البنوك الزراعية أو أي مؤسسة مالية متخصصة بتوفير هذه المستلزمات في المراحل الأولى من عملية التنمية الزراعية، كما تشجع بعض البنوك الزراعية صغار المزارعين في البلدان التي لم يتطور فيها سوق التوريد على فتح مراكز للتوزيع وعلى إقامة ورش لتصليح الآلات الزراعية، حتى وإن احتاج الأمر إلى تزويدهم في البداية بالقروض لتشجيعهم لدخول هذا المضمار. وسواء قدمت مؤسسات الإقراض الزراعي هذه الخدمة بنفسها أو من خلال غيرها، فإن التوريد بمدخلات الإنتاج الزراعي لا بد أن يكون بمعرفة مؤسسة الإقراض الزراعي وبناء على توصياتها، بحيث تكون هناك صورة من التعاون والتنسيق بين الجهة الموردة ومؤسسة الإقراض الزراعي لضمان استعمال الأنواع المحددة في القرض. وكلما كان المؤسسة الزراعي حرا في اختيار احتياجاته من عدة مصادر مختلفة، كان ذلك في مصلحته ومصلحة الجهة المقرضة، فهو هنا يختار المصلحة الأفضل من وجهة نظرهم شريطة أن يكون للمؤسسة المقرضة دور إرشادي يحدد أفضل المواصفات للسلعة المطلوبة في ضوء توصيات أجهزة البحث العلمي والإرشاد الزراعي.

3- الاقتراض الزراعي والتسويق: على الرغم من الزيادة الكبيرة التي تحققت في بعض الزراعات في كثير من البلدان نتيجة توفر التكنولوجيا الحديثة والقروض اللازمة لتوظيفها في الزراعة، إلا أن صافي العائد الذي يحصل عليه المزارع الصغير لم يرتفع بنفس النسبة التي ارتفعت بها الإنتاجية، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى قصور عملية التسويق الوطنية في هذه الدول. وتكون هذه الظاهرة عادة أكثر وضوحا عند غياب الترابط بين السياسات الإقراضية والسياسات التسويقية. فالإقراض الزراعي الذي لا يراعي الوضع التسويقي، يؤول حتما إلى قروض لا تسدد نفسها، وإلى توريث المزارع وتحمله مديونية لا يستطيع الإيفاء بها، ولذلك لا بد من تعاون مؤسسات الإقراض والتسويق في إيجاد نوع من التنسيق لدراسة طاقة الأسواق المحلية والخارجية المتاحة في المدى القريب والبعيد، وتنظيم حجم الإقراض وأغراضه بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية. وكذلك لا بد من تعاون الجهات المعنية بما فيها التسويق، الإرشاد والإقراض لتقديم النصح والإرشاد للمزارعين، لتنويع زراعاتهم والتقليل من الاعتماد على المحصول التقليدي السائد. كما يمكن أن تساهم مؤسسات الإقراض الزراعي في تنفيذ مثل هذا التوجه عبر تشجيع أو عدم تشجيع زراعات معينة، من خلال سياسات الإقراض التي تنتهجها.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ومن أهم فوائد الربط بين مؤسسات الإقراض والتسويق الزراعي ما يلي:

أ- يوفر الربط بين الإقراض والتسويق ضماناً للقرض يقبل بها المقرض، بحيث يكون قادراً على تقدير قيمتها، كما أن هذه الضمانة ستكون مصدر الدخل الذي سيسدد منه القرض، وبالتالي يمكن للمستأجرين وصغار المزارعين الذين لا يستطيعون الاقتراض لأنهم لا يملكون ضمانات عقارية من الحصول على القروض بضمانة محاصيلهم.

ب- تجعل المزارع أقدر على التخطيط لاحتياجاته الاقتراضية مادام واثقاً من وجود جهة تتولى شراء أو تسويق محاصيله، كما يجعل المقرض أقدر على تقييم قدرة المقرض على السداد.

ج- تجعل المزارع في وضع أفضل وغير مضطر لبيع محاصيله بأسعار متدنية نظراً لما يتيح له نظام الربط من فرص الحصول على قرض مقابل رهن محاصيله و تأجيل بيعها، بالإضافة إلى أنه أقدر على إقناع المقرض بتأجيل موعد سداد القرض حتى يتمكن من بيع محاصيله بالأسعار المناسبة.

4- الاقتراض الزراعي والدعم الحكومي: تقوم الكثير من البلدان بتوفير الدعم المادي للمستثمرين المزارعين، إما من خلال دعم أثمان مستلزمات الإنتاج، أو بإعفاء الواردات الزراعية من الرسوم الجمركية، أو بدعم الإنتاج نفسه، أو بإعفاء المزارعين من الضرائب، أو بتقديم دعم مالي مباشرة كنسبة معينة من تكاليف مشاريعهم. وللدعم علاقة كبيرة بالقروض، فقد تؤدي سياسات الدعم إلى تحسين مستوى دخل المزارعين، وبالتالي تحسين مقدرتهم على التسديد، وقد تكون عكس ذلك وتؤدي إلى الإضرار بمؤسسات الإقراض الزراعي، وخاصة إذا تم النظر إلى العمل الإقراضي وكأنه جزء من سياسة الدعم الحكومية، ومن هنا لا بد من التأكد على أهمية قيام مؤسسات متخصصة ومستقلة عن مؤسسات الإقراض الزراعي، لتقديم الدعم للمزارعين وذلك حتى لا ينظر إلى مؤسسات الإقراض الزراعي على أنها مؤسسات إحسان أو خدمات اجتماعية، ولكن هذا لا يفي ضرورة إيجاد نوع من التنسيق بين مؤسسات الدعم ومؤسسات الإقراض الزراعي، من أجل وضع أفضل السياسات لدعم المزارعين.

5- إدارة التكامل بين الإقراض الزراعي والخدمات الزراعية المختلفة: تعني إدارة التكامل بمعناها الواسع التنسيق بين الوحدات العاملة، ويتم التكامل بين الإقراض الزراعي وبين سائر الخدمات المتصلة به إما أفقياً أو رأسياً، ففي التكامل الأفقي عندما تكون هناك مؤسسة مستقلة تتعامل في الإقراض وأخرى تتعامل في التوريد، ثالثة التسويق... الخ، يتم نوع من التنسيق بجمع بينها جميعاً، أو بجمع بين اثنتين منهما على الأقل، وأما في التكامل الرأسي فإن كافة الأنشطة تتجمع في مؤسسة كبيرة واحدة وتحت إدارة واحدة ويمكن الجمع بين نوعين من التكامل في وقت واحد بحيث تتكامل مؤسسات أفقياً، ثم تعمدان إلى التكامل

الرأسي مع مؤسسة ثالثة، ويمكن أن يتم التكامل إما على المستوى المحلي أو على مستوى أعلى، هذا ولا توجد صيغة مثلى لاقتراحها لتحقيق الترابط بين الخدمات الزراعية المختلفة، فكل قطر ظروفه الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الخاصة به، وقد يكون الترابط الأفقي في ظل الظروف السائدة أفضل من الترابط الرأسي أو العكس، ولكن في نفس الوقت فلا بد من وجود سلطة عليا ممثلة فيها جميع الجهات لتأكيد الترابط والتنسيق ولمنع الازدواجية وتضارب المصالح والأهداف وإصدار التعليمات المناسبة للجهات التنفيذية.

المطلب الثالث: مخاطر ومشاكل التمويل البنكي للقطاع الزراعي

أولاً- مخاطر التمويل البنكي للقطاع الزراعي: عندما نتحدث عن التمويل البنكي الزراعي، فإن أول ما يستوجب ذكره، هو أن هذا النوع من التمويل تقدمه في الغالب بنوك زراعية متخصصة، وأن أغلب البنوك التجارية تحجم عن تقديم التمويل للقطاع الزراعي، وذلك لأسباب كثيرة أهمها أن التمويل الزراعي تكتفه العديد من المخاطر التي لا يقوى على تحملها سوى الدولة التي غالباً ما تمتلك البنوك الزراعية المتخصصة وتشرف على ميزانيتها وتدعمها. وعندما نتكلم عن المخاطر البنكية لا بد وأن نشير إلى نوعين من المخاطر، وهي المخاطر البنكية والتي تكتنف جميع عمليات التمويل بغض النظر عن طبيعتها ونوعها، وأخرى مخاطر خاصة بالقطاع الزراعي وهي التي تعرف بالمخاطر الطبيعية⁽¹⁾.

1- المخاطر البنكية: تحدث المخاطر البنكية نتيجة سوء تخصيص الأموال، قصور أنظمة العمل وإدارة العمليات، عدم توفر بيئة ملائمة للعمل، ضعف في برامج التدريب، سوء عمليات الائتمان، والتقلبات في الأسعار. وتجدر الإشارة هنا إلى مشكلتين أساسيتين بخصوص المخاطر البنكية، وهما أن قياس مثل هذه المخاطر ليس من السهل القيام به، وأن معظم البنوك الزراعية ينقصها إدارة متخصصة لمراقبة وقياس هذه المخاطر، وربما بصورة أشد وأوضح من البنوك التجارية، كونها مملوكة للقطاع العام⁽²⁾.

ويمكن ارجاع المخاطر البنكية إلى مصدرين، هما⁽³⁾:

1-1- المخاطر النظامية: وتعرف بالمخاطر العامة، وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، وذلك نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة حدة التضخم، التوجه نحو العولمة المصرفية، بالإضافة إلى اشتداد

¹ محمد شرراش، محمد السيد علي محمد العوايدة، (2010): إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى و شمال إفريقيا، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا عمان، الأردن، ص ص: 01- 05

² المصدر نفسه، ص 01

³ خضراوي نعيمة ادارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة (2009): رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير،

بسكرة، ص 04

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

المنافسة فيما بين البنوك. وهي تعني أن البنوك تتعرض لنوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ لاحتمالات حصولها، فهي لصيقة بالعمل المصرفي سواء رغب البنك في ذلك أو لم يرغب.

1-2- المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر خاصة، وذلك لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك عوامل تؤثر في حجم المخاطر البنكية وتنوعها سواء النظامية أو غير النظامية، نذكر منها⁽¹⁾:

أ- التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيوداً تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل.

ب- عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار الفائدة و التغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية بريتن وودز، إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى أسواق المال، وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق الأرباح، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية، لكن في المقابل تم خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.

ج- المنافسة: مع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997، في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حيث أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي، حيث اتخذت ثلاثة اتجاهات رئيسية:

-الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك فيما بينها سواء ما تعلق بالسوق المصرفية المحلية أو الدولية.

-الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

-الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية.

د- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها، من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

¹ - خضراوي نعيمة، المصدر سبق ذكره، ص ص 04، 05

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

هـ- التطورات التكنولوجية: كانت عمليات التحويل الالكتروني ولأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر الثورة المعلوماتية، إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وإدارتها.

2- المخاطر الطبيعية: هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تلف جزء أو كل المحصول، مما يؤدي إلى عجز المقترض عن سداد ديونه الزراعية مما ينعكس سلباً على القدرة الائتمانية لمؤسسة الإقراض الزراعي، ومن أهم هذه المخاطر نجد⁽¹⁾:

أ- التأثير السلبي للظروف المناخية غير المواتية مثل الفيضانات، الجفاف، الصقيع وغيرها.

ب- الأمراض الواسعة الانتشار سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني مثل صدأ القمح، جنون البقر النيوكاسل الذي يصيب الدجاج... الخ.

ج- مخاطر أخرى تصيب المحصول مثل الحرائق، نفوق الحيوانات، السرقة، تدهور الآلات.

د- مخاطر تتعلق بالمقترض مثل الوفاة أو المرض.

بالإضافة إلى مخاطر أخرى خاصة بالقطاع الزراعي مثل⁽²⁾:

أ- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الزراعي يستلزم بقاء القرض عند المزارع لفترة طويلة، والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكثر فائدة ممكنة.

ب- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.

ج- عدم قدرة المؤسسة المزارع على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، لأن المنتجات الزراعية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض.

ثالثاً- سياسات وأدوات إدارة مخاطر تمويل البنوك الزراعية: وهي تتضمن العديد من الأساليب والإجراءات، وتتمثل في⁽³⁾:

1- الضمانات: تلجأ معظم البنوك الزراعية إلى طلب الضمانات المنقولة وغير المنقولة لضمان ديونها. وتختلف الضمانات التي تقدمها المؤسسة الزراعية للبنك باختلاف مبلغ القرض، الغرض منه وأجله وتكون القروض الكبيرة مضمونة عادة بأموال غير منقولة كالأراضي والعقارات التي لا يستطيع المقترض التصرف فيها إلا من خلال دوائر الدولة. وعلى الرغم من القوة القانونية لهذا النوع من الضمانات إلا أنه ينطوي على بعض المخاطر، فمثلاً قد لا يتمكن البنك من الاستحواذ على الضمان في حالة عدم السداد

¹- محمد شرراش، محمد السيد علي، محمد العوايدة، المصدر سبق ذكره، ص 05

²- بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، المصدر سبق ذكره، ص: 04

³- محمد شرراش مصطفى، محمد السيد علي، محمد العوايدة، المصدر سبق ذكره، ص: 11-16

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

لأن صاحب الضمان يستند إلى قوة اجتماعية أو سياسية، وحتى في حالة الاستحواذ على الضمانة قد لا يتمكن البنك من تسهيلها نتيجة لعدم وجود مشترين إما خوفا من المدين أو تعاطفا معه.

بالإضافة إلى الضمانات غير المنقولة فهناك الضمانات المنقولة، وهي تسهلا على المزارعين الذين لا يملكون أراضي أو عقارات، وهي تخص عادة القروض القصيرة أو متوسطة الأجل فتكون عبارة عن المحصول، الآلات، الحيوانات، أو الكفالة الشخصية التي تتحدد حسب حجم القرض.

وعلى العموم فإن أفضل الضمانات لأي قرض هو المشروع الناجح، فهو الضمانة الأكيدة التي تمكن المستفيد من تسديد دينه، وتمكن المقرض من استرداد هذا الدين، ولكن على الرغم من هذه الناحية فإنه يتوجب توخي الحيلة واتخاذ الإجراءات الكفيلة باسترداد الدين في حالة عدم قيام المؤسسة الزراعي بتسديد دينه. ولذلك لا بد أن يكون لكل مؤسسة إقراض سياسات خاصة بالضمانات التي تطلبها لقروضها وتختلف هذه الضمانات باختلاف طبيعة عمل المؤسسة، ظروف البلد الذي تعمل فيه وأنواع وآجال القروض التي تمنحها، وعادة ما تطلب المؤسسات المقرضة أن يرافق طلب القرض وصف للضمانات التي سيقدمها، ليتم فحصها وتقدير قيمتها، وبالتالي تحديد الحد الأعلى للقرض⁽¹⁾.

2- دراسات تقييم الجدارة الائتمانية والمقدرة التسديدية: لا شك أن هذا النمط من مواجهة المخاطر لا يقل أهمية عن الضمانات، فالبنك الناجح في قروضه لا بد أن يعتمد على هذا الأسلوب كخط دفاع أول لتحصيل ديونه، فهو يحدد أولا أهلية المقترض للحصول على القرض من خلال دراسة قائمتي الميزانية وحساب الدخل الزراعي، لعدد سابق من السنوات لمعرفة الاتجاه الذي يسير فيه العمل المزرعي، وموازنة التدفق النقدي الذي يعتبر من امثل الأساليب الذي يحدد من خلاله حجم القرض وموعد صرفه وجدولة تسديده. كما يجب أن تقترن هذه الأساليب التحليلية بدراسة جدوى المشروع إذا كان استثماريا.

3- تعدد مستويات دراسة وإقرار القرض: لا بد أن تتوفر لدى البنوك الزراعية مستويات متعددة في دراسة وإقرار القروض، وهذا الإجراء يحد من اتخاذ قرارات اقرضية فردية، ذات وجهة نظر واحدة، فبوجود عدد من المستويات الوظيفية للقيام بدراسة القرض وإصدار التوصيات المناسبة بخصوص حجم القرض ومواعيد تسديده يأخذ في الاعتبار جميع نواحي الضعف والقوة من مقدرة المقترض على السداد، ومن ثم تحديد القرار المناسب، وهي تعتبر من الأساليب الفعالة لدرء مخاطر إصدار قروض لأشخاص غير مؤهلين.

¹ - محمد شرراش، سامي الصنّاع، زهير عبد الله وأحمد حميدة، المصدر سبق ذكره، ص 29، 30

4- **تنوع المحفظة المالية للبنك وتنوع نواحي الاستثمار للمقترض:** بدأت الكثير من البنوك الزراعية بتنوع محفظة قروضها لتشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعدم حصر هذه المحفظة في القطاع الزراعي فقط، والعمل كبنوك شاملة تقرض جميع القطاعات، وذلك من خلال استقطاب المدخرات واستعمالها في الإقراض، وقد ساعد ذلك في كثير من الأحيان إلى تحقيق أرباح من الإقراض غير الزراعي وتغطية خسائر الإقراض الزراعي، كما أدى ذلك إلى تحسين الوضع المالي لهذه البنوك مقارنة بالبنوك التي لازالت متخصصة في الإقراض الزراعي.

5- **الإقراض للمشاريع قليلة المخاطر:** حيث تقوم البنوك الزراعية بتشجيع المشاريع الزراعية قليلة المخاطر، أو التي تحد من مشكلة المخاطر، مثل تمويل المشاريع التي تحتوي على مصدر دائم للري أو إعطاء القروض للحصول على مصدر دائم للري من أجل تجنب الجفاف، وإعطاء القروض لأعداد كبيرة من المزارعين الذين يقومون بزراعة مزروعات مغطاة تحوطا لمخاطر الصقيع، أو لبناء الجدران الاستنادية وزراعة الأشجار لمنع الانجراف.

6- **العقود الآجلة واستلام المحاصيل من قبل البنك:** يعتبر أسلوب العقود الآجلة في المنطقة العربية وما ينطوي عليها من تحديد السعر مسبقاً، وتسليم المحصول عند حصاده للجهة الممولة من العقود نادرة الحصول، فهي موجودة في شكل محدود في المغرب لبعض الزراعات التي تصدر إلى أوروبا مثل البطاطا، أما في السودان حيث يتم تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في الإقراض وأكثرها انتشاراً هي صيغة البيع بالسلم، إذ يسدد المقترض قرضه بتسليم المحصول للبنك وفق سعر يتم تحديده مقدماً عند الحصول على القرض.

7- **الإقراض قصير الأجل أو الموسمي مقابل الإقراض الاستثماري:** لا تستطيع البنوك الزراعية وفقاً لدورها التنموي استبعاد القروض عالية المخاطر، مقابل الإكثار من تمويل القروض قليلة المخاطر، فمن المعروف أن حجم المخاطرة في القروض متوسطة وطويلة الأجل تكون أعلى بكثير من المخاطرة في القروض الموسمية أو قصيرة الأجل، كما أن القروض الموسمية عادة ما تكون صغيرة الحجم وتكون من القروض التي تسدد نفسها، أي أنه يمكن تحصيلها حتى ولو لم تكن هناك زيادة في الإنتاجية. أما المشكلة فتكمن في القروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تكون عادة عرضة للعديد من المخاطر التسويقية، المناخية، المرضية وغيرها مثل القروض الموجهة لزراعة الأشجار، استصلاح الأراضي، إنشاء مشاريع الدواجن والثروة الحيوانية، حفر الآبار العميقة وتجهيزاتها والزراعات المغطاة وغيرها. لذلك نجد أن تمويل مثل هذه المشاريع الاستثمارية على الرغم من أنه حتمي وضروري، خاصة وأنها ترفع من حجم

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

التكوين الرأسمالي، ودفع بالنمو الاقتصادي لمستويات عالية، إلا أن البنوك الزراعية تعاني من انخفاض نسبة تسديد مثل هذه القروض، وهذا ما نراه في بعض البنوك الزراعية العربية مثل المغرب، مصر السودان والعراق، إذ لا تزيد نسبة تسديد هذه القروض عن 50% إلى 80% في أفضل الأحوال، والأمر يبدو جليا خاصة في البنوك الزراعية التي تكون معظم قروضها متوسطة الأجل مثل الأردن.

8- تمويل جزء من التكاليف مقابل كل التكاليف مع الرقابة على التشغيل والتنفيذ: هناك بعض البنوك الزراعية لا تقوم بتمويل كامل تكاليف المشاريع الزراعية، حيث تشترط أن يقوم المقرض بتمويل جزء من تكاليف المشروع مقدما، ويكون التمويل المتبقي للتكاليف من قبل البنك، وقد تصل نسبة مساهمة المقرض في مشروعه إلى 20% على الأقل في معظم البنوك، وتشترط البنوك الزراعية أن يصبح المشروع قائما على أرض الواقع، قبل البدء في صرف قرض البنك من قبل المقرض وتنتظر البنوك إلى هذا الأمر على أنه يعطي إحساسا للمقرض أنه يمتلك جزء من المشروع واستثمر فيه جزءا من مذكراته مما يحفز لديه الإحساس بالمسؤولية والاهتمام الكافي لتحقيق نجاح المشروع. هذا عدا أن كل البنوك الزراعية لديها جهازا لمراقبة تنفيذ المشاريع، حيث تقوم بزيارات ميدانية مفاجئة للتأكد من التنفيذ، ومن استباق المخاطر و التعاون مع المقرضين من أجل تحاشيها.

9- استقلالية البنوك الزراعية: إن أغلب البنوك الزراعية هي عبارة عن بنوك مملوكة للدولة، الأمر الطي ينطوي عليه العديد من الايجابيات وكذا العديد من السلبيات عندما يتعلق الأمر بالمخاطر فعلى الرغم من أن هذه البنوك لها مجالس إدارتها الخاصة بها، وتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، إلا أنها مرتبطة بصورة أو بأخرى بالدولة، وهذا لا شك فيه أن لها ايجابيات، أهمها ن الدولة تكون قريبة من مشاكل هذه البنوك، وتعمل على إيجاد الحلول لها قبل أو حال حدوثها، ففي حالة حدوث نقص في التمويل مثلا فإن الدولة تهرع إلى تخصيص أموال لهذه البنوك والرفع من رأس مالها من أي مصدر متاح، وهي تعتبر من أفضل إجراءات مواجهة المخاطر التي يمكن لأي مؤسسة مالية أن تجدها في حال الأزمات المالية. ولكن في المقابل مازالت هذه البنوك الزراعية تعاني من سلبيات الإدارة الحكومية المعروفة بالترهل وتدني مستوى الرواتب والحوافز، مع غياب المبادئ البنكية السليمة التي تشجع المبادر الابتكار، المنافسة وتحقيق الربحية. وبالتالي فهي مطالبة بتقديم قروض بفوائد سالبة لا تكفي لتغطية نفقاتها المتعددة، والتي تشمل النفقات التشغيلية، كلفة المال، كلفة القروض الهالكة، التضخم، وغيرها وهذا يعني ضياع الاستدامة والاعتماد على الدولة من أجل البقاء.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

إضافة إلى ذلك تم اعتبار أموال هذه البنوك هي أموال عامة ملك للدولة، مما أدى إلى إساءة استعمالها وعدم تسديدها، وهذه من أشد المخاطر التي أدت إلى إضعاف القدرات المالية لهذه البنوك وإضعاف استدامتها، وبالتالي حاجتها المستمرة للدولة.

10- رصد مخصصات للديون الهالكة: حيث تعتبر إحدى واجبات البنوك التي تحرص على الشفافية وإظهار مركزها المالي على حقيقته، لأن إدخال نسبة الديون الهالكة في الحسابات الختامية يعني تخفيض نسبة الربح أو زيادة نسبة الخسارة المعلنة، ولكنها في نفس الوقت تعتبر من الأساليب الفعالة التي تلغي أثر المخاطر التي واجهها البنك في السابق، وكلما كان ذلك دوريا أو سنويا كلما استبعد البنك أثر المخاطر التي واجهها في السابق أولا بأول، وبالتالي تحاشي تراكمها.

11- برامج الادخار والأعمال المصرفية الأخرى: تمثل عملية استقطاب الودائع والأعمال البنكية من أهم وسائل مواجهة مخاطر نقص السيولة، كما أن غيابها يؤدي إلى تشويه تسعير القروض. فتقديم القروض فقط يعتبر وجه واحد للعملة، وبالتالي لا بد من ممارسة العمل البنكي بكل جوانبه، وذلك من أجل إعادة هيكلة نظام الفوائد ليعكس التكلفة الحقيقية للمال، وقد يعترض البعض على هذا الاتجاه، لكن صفة البنك الزراعي قد تضيع في مثل هذه الممارسة ويصبح نصيب الزراعة جزءا يسيرا من محفظة البنك، ولكن هناك تجارب عالمية ناجحة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال هناك البنك الزراعي الفرنسي والبنك الزراعي التركي اللذين يعتبران من أكبر البنوك الزراعية في العالم، في حين أن صفة التخصص الزراعي لازالت قائمة لديهما ويحققان نجاحات كبيرة.

12- سياسة متابعة تحصيل القروض في مواعيدها: تعتبر عملية متابعة القروض من الأمور الهامة التي ينبغي إعطاؤها الأهمية اللازمة، فمشكلة عدم تسديد الديون هي من المشاكل التي تعرض البنوك الزراعية إلى تدهور أوضاعها المالية، وإكسابها سمعة سيئة، وهي المقياس الرئيسي لمستوى الأداء المالي للبنوك. لذلك يجب إعطاؤها الاهتمام الكامل والأولوية المطلقة، فالمقترض حتى وإن كان ناجحا في أعماله لا بد من تذكيره المستمر بالدين المطلوب منه في الأجل المعلوم، وإلا ستكون هناك احتمالية بأن لا يسدد دينه ويستعمل سيولته في أعمال أخرى، ولذلك لا بد من وجود جهاز متابعة حديث للاتصال المستمر بالمدينين ومطالبتهم بتسديد الدين.

13- التدريب، الإرشاد الزراعي، والتسويق: بالنسبة للتدريب فلا بد أن يشمل العديد من النواحي، فهناك التدريب اللازم لرفع أداء كفاءة الجهاز الإداري في جميع النواحي الإدارية، المالية والفنية للبنك، وهذا ينبغي أن يكون وفق خطط قصيرة، متوسطة وطويلة المدى، تراعي أهداف ومتطلبات التدريب.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

لكن من المؤسف أن الاهتمام بتدريب الموظفين في معظم البنوك الزراعية لا يلقى الاهتمام الكافي ويعتبر أحيانا وكأنه من الكماليات، إما لعدم وجود الوعي بأهمية التدريب، أو من أجل التوفير في النفقات. فتراخي جهود البنك في التدريب يغلق نافذة الاطلاع على المستجدات، ويكرس كل ما هو قديم وتقليدي بحيث لا يمكن لأي بنك أن ينمو ويتطور دون رفع القدرات المعرفية لموظفيه.

أما بالنسبة للإرشاد الزراعي فهو يعتبر جزء أساسي لتحسين أداء المقترضين، وبالتالي تحسين قدراتهم التسديدية فإرشاد المزارع في تحديد نوع السماد المناسب لمحاصيله، موعد الزراعة ونوع المكافحة للأمراض التي تصيب مزروعاته أو حيواناته، وغير ذلك من الممارسات الزراعية الناجحة التي تعتبر عنصر أساسي وهام لزراعة ناجحة، كما أن الإرشاد ينبغي أن يقترن بالأبحاث، حيث يتم التوصل إلى أفضل الممارسات والنصائح التي تناسب بيئة المزارع وقدراته المالية، يجب أن يعمل الإرشاد على تغيير الأنماط الزراعية التقليدية ويساعد في إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تحسن الإنتاج وتزيد من الإنتاجية.

وبنفس القدر من الأهمية يجب أن ينظر إلى التسويق، فالمزارع والمقترض الذي لا يستطيع تسويق محصوله لن يكون قادرا على تسديد ديونه، فالبنك الزراعي من خلال علاقته بوزارة الزراعة والقطاع الزراعي لابد أن يهتم بالمسألة التسويقية ويساعد المزارعين على إيجاد قنوات تسويقية لمنتجاتهم، وهذا قد يتم من خلال اتفاقيات مع الأسواق الخارجية أو تشجيع العقود الآجلة، مع العمل على تنظيم الأسواق الداخلية ومنع الاحتكار وتوفير المعلومات التسويقية للمزارعين للاطلاع عليها بسهولة، وأن يقدم البنك القروض التسويقية للمزارعين والمسوقين لتسويق أو تخزين المحاصيل إلى حين بيعها.

14- توفر المعلومات: لا بد من توفر لدى جميع البنوك الزراعية برامج تمكنها من متابعة حركة القروض والتسديدات مع إعطاء الوضع المالي للبنك بصورة دقيقة وشاملة، مع التطوير والتحسين المستمر لهذه البرامج وربطها بين الفروع والمراكز، مما يزود الإدارات بالمعلومات وقت حصولها، الأمر الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. كذلك تسمح هذه البرامج من إمكانية اطلاع الفروع أو المراكز على الموقف التسديد لكل مقترض مما يسهل متابعة عملية التحصيل والتصنيف للقروض من حيث نجاحها أو فشلها، وبالتالي إمكانية تحديد المخصصات السنوية للديون المشكوك فيها.

ثالثا- مشاكل نظام التمويل البنكي للقطاع الزراعي: يعترض نظام التمويل البنكي للقطاع الزراعي عدة مشاكل، نذكر من أهمها ما يلي⁽¹⁾:

1-المشكل العقاري: حيث تتجر عنه عدة عقبات تقف أمام التمويل الزراعي، فكثير من المستثمرين الزراعيين لا يمتلكون عقود ملكية لأراضيهم، فبالنسبة لسجل الأراضي في الجزائر نجد أنه من بين 1541 بلدية على المستوى الوطني هناك فقط 600 بلدية تمتلك هذا السجل، الأمر الذي يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة، مما يسمح بتحديد مساحة المستثمارات بدقة وبالتالي صعوبة تقديم العقود، وحتى بالنسبة للعقود التي وزعت عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم، فإن توزيعها أثار مشاكل عديدة، فقد عمدت الدولة إلى تقديم عقود للمستثمارات الزراعية حسب التكوين الأولي فشمّل العقد كل المستثمرين الزراعيين الذين كانوا ينتمون إلى المستثمرة الزراعية، إلا أن النزاعات التي كانت تنشب داخل المستثمرة الواحدة كانت سببا في إعادة تقسيم المستثمارات الجماعية إلى مستثمارات جماعية أصغر أو مستثمارات فردية، وبالتالي فأى معنى يبقي للعقد الذي يجمع المستثمرين على الورق فقط بينما المستثمرة الواحدة قد أعيد تقسيمها. وحين يطلب من المؤسسة الزراعي عقد يثبت ملكيته للأرض، يسلم من طرف والي الولاية، ويصادق عليها الموثق، وأمام هذا المشكل، فإن معظم العقود المسلمة للبنك لا تحمل توقيع الموثق الشيء الذي أعطى الفرصة لكثير من المستثمرين الزراعيين لبيع الأراضي دون إعطاء أدنى اعتبار للالتزاماتهم اتجاه البنك، وبالتالي فإن البنك لا يستطيع تقييد عملية البيع أمام العدالة لأنه لا يملك عقدا حقيقيا لملكية الأرض.

2- عدم استقرار ملاك الأراضي: هذه الوضعية تشكل عائقا أمام البنك لاسترجاع أمواله حيث أن هناك تغييرا مستمرا لملاك الأراضي، إما بسبب الإفلاس، أو بسبب عمليات إرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها (بموجب قانون 90-25 في القانون الجزائري) وهكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله من المالك الحقيقي.

3- مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة: يعتبر هذا المشكل من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك عند منحه للائتمان الزراعي، حيث أن المؤسسة الزراعي المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسديد القروض المستحقة، وذلك بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الزراعي بصفة عامة مما يجعل المؤسسة الزراعي عاجزا عن تسديد ديونه، ويبقى البنك يتخبط في مشكل الديون الغير مسددة.

¹ - بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، المصدر سبق ذكره، ص ص 14، 15
233

4- **الوازع الديني:** ويتمثل في الحرج الذي يجده المؤسسة الزراعي في التعامل مع القروض بفائدة بنكية حيث يلقى هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة لمؤثراته الاغرائية من فئات عريضة من المدخرين والمستثمرين، باعتبار أن هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البنوك التجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحظورة شرعا.

بالإضافة إلى المشاكل السابقة هناك بعض العيوب التي تعتري عمل البنوك الزراعية، والمتمثلة في⁽¹⁾:
أ- تدني أسعار الفائدة والرسوم أضعف استدامة البنوك الزراعية و أدام حاجتها للدعم الحكومي، كما أدى إلى تمويل مشاريع قد تكون غير مجدية.

ب- معظم هذه البنوك تملكها الدولة وتطبق عليها أنظمتها وقوانينها، خاصة في مجال الرواتب والحوافز وبالتالي أصبحت غير قادرة على استقطاب الكفاءات والخبرات أو الاحتفاظ بها.

ج- هناك بعض البنوك الزراعية لا تعمل وفق تعليمات البنك المركزي، وأهمها عدم الالتزام بأسس تصنيف القروض ورصد مخصصات للديون الهالكة أو المشكوك فيها، والتي تعتبر أحد أهم أساليب إدارة المخاطر البنكية.

د- تدني نسب الاسترداد بسبب تقلبات المناخ وتراخي المسؤولين في استرداد الديون، على اعتبار أنها أموال عامة، وبالتالي الإساءة إليها.

هـ- هناك بعض البنوك الزراعية التي لا تستطيع جمع المدخرات، لأن قروضها للمزارعين منخفضة الفوائد أصلا، علما أن عدة بنوك حققت نتائج باهرة في هذا المجال بعد إصلاح هيكل الفائدة لديها.

المبحث الثالث: سياسات الدعم والصيغ الحديثة في التمويل الزراعي

بالإضافة إلى صيغ التمويل التقليدية التي سبق الإشارة إليها، هناك طريقة أخرى في تمويل القطاع الزراعي، تتمثل في دعم الحكومة لهذا القطاع، بالإضافة إلى ظهور بعض أوجه التمويل الحديثة التي أصبحت تعتمد عليها الاستثمارات والمشاريع الزراعية بغرض الحد من بعض المخاطر التي كانت تواجهها في صيغ التمويل التقليدية، وكذا لتلبية بعض الحاجات التمويلية الخاصة بها.

المطلب الأول: سياسة الدعم الزراعي

أولاً- **تعريف الدعم الزراعي:** عرفت إتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها. وتتمثل هذه الشروط في وجود

¹ - محمد رشاش مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص ص 11- 13

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

مساهمة مالية، وأن تقدم من قبل الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها، وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة.

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الزراعية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من اجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخول المستثمر الزراعية أو استهلاك المنتجات الزراعية.

ومما سبق يمكن أن نعرف الدعم الزراعي على أنه عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها، يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة بشكل كلي أو جزئي وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالمساعدات، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والمداخيل⁽¹⁾.

ثانيا- الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي: تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الإتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي⁽²⁾:

1- تشجيع زيادة القطاع الزراعي في احداث التنمية الزراعية: اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية، خاصة بعد فشل النظام الإشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للإضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته، فكان أن انتهجت معظم هذه الدول سياسة زراعية راشدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الزراعية الدور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الزراعي.

¹- غردي محمد ، المصدر سبق ذكره، ص 111، 112

²- المصدر نفسه، ص 112، 113

2- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من لأهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها وفقيرها، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه آخذة في الاعتبار مقدار المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تتطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض الأسعار.

3- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول: نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها، فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية.

4- نقل وتوطين التقنيات الحديثة: نظرا للدور الكبير الطذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي ككيميا ونوعيا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الإستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات الزراعية، بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول وبخاصة المياه، جعل هذا الدوئل تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، بعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على أختلاف أنواعها وتعدد أنشطتهم لتبنتي هذه التقنيات والاستعاضة بها عن الأساليب التقليدية السائدة.

5- تحقيق التنمية الاجتماعية: إن الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الزراعي، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والإرتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته، خاصة في المناطق الريفية وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

6- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة: يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها، والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحوافز غير الجمركية وغيرها من تدابير

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد الموارد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

7- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية: يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30% من تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: تطبيق الصيغ الإسلامية في مجال التمويل الزراعي

تعتبر أبواب الفقه الإسلامي غنية بصيغ التمويل الإسلامي البديلة عن التمويل التقليدي، والتي يمكن استخدامها في الأنشطة الاقتصادية، بما فيها النشاط الزراعي. حيث تتميز تقنيات التمويل الإسلامي في كونها تعتمد عقوداً تمويلية يتشارك من خلالها المتعاملون في مشاريعهم على أساس قاعدة الغنم بالغرم، وبالتالي فهم يقتسمون الأرباح والخسائر، الشيء الذي لم يكن معتمداً لدى الفكر التمويلي التقليدي المرتكز على التمويل دون تحمل أية مخاطر، ودون تدخل المانح في المشروع إلا من خلال عقد التمويل على أساس العائد المسمى مسبقاً، سواء كانت نتيجة المشروع إيجابية أو سلبية.

وتقنيات التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي تشمل تقنيات متخصصة بالقطاع الزراعي، وأخرى غير متخصصة به، وكل منها مختص بتمويل معين وبفئة معينة، فالتقنيات المتخصصة تتمثل في المزارعة المساقاة، والمغارسة، أما التقنيات غير المتخصصة فتشمل المشاركة بأنواعها، المضاربة بأنواعها والتأجير هو الآخر بأنواعه، بالإضافة إلى السلم.

أولاً- تقنيات التمويل الإسلامي المخصصة للقطاع الزراعي: هناك مجموعة من الصيغ التمويلية الإسلامية التي تعتبر متخصصة أصلاً بالمجال الزراعي، والمتمثلة فيما يلي:

1- التمويل بالمزارعة: والتي من خلالها يضمن البنك تمويل المدخلات بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور المحسنة والمخصبات، ويكون الأرض والعمل من المؤسسة الزراعي ويحدد إسهام كل شريك قبل التوقيع على عقد المزارعة الذي يحدد أيضاً استحقاقات الطرفين في الأرباح وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباحاً، كما يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار الجهود التنظيمية التي يقوم بها المؤسسة الزراعي لتمييز حقوقه عن حقوق البنك بما يضمن العدالة في استحقاق الأرباح. ومن خلال هذه التقنية التمويلية يمكننا أن نضمن في كل مستثمرة زراعية مناصب شغل تتميز بالاستقرار بل ويمكنها أن تعرف نمواً يعكس تطور النشاط الزراعي بما يتوافق مع تحسن ظروف العمل والتمويل. يضاف إلى ذلك

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

أن هذه التقنية التمويلية تجعل المستثمرة تتقاسم مخاطر العمل فهي تتحمل نسبة من الخسارة إن وقعت وهذا ما يجعل الدقة والتخصص في العمل لازمين عندئذ، مما يقلل من مخاطر وقوع الخسائر التي تدخل ضمن الإطار الذي يمكن السيطرة عليه⁽¹⁾.

ويتم اشتراط العديد من السمات في المزارعة، إضافة إلى أهلية المتعاقدين، ومنها⁽²⁾:

أ- ضرورة أن تكون الأرض التي يوفرها أحد أطراف عقد المزارعة صالحة للزراعة. وأن يتم تحديدها بشكل يوفر العمل بها، وعدم الجهالة التي قد تقود إلى الخلاف والنزاع بين أطراف المزارعة

ب- أن تتاح الأرض التي تم تحديدها للمزارع حتى يستطيع العمل عليها واستخدامها لأغراض الإنتاج الزراعي الذي هو محل عقد المزارعة.

ج- تحديد ما يقدمه كل طرف من أطراف عقد المزارعة في هذه العملية بشكل واضح ومعروف، من مال بذور، أسمدة، مبيدات، آلات... الخ وبشكل متفق عليه ومعلوم مسبقاً، مع ضرورة تحديد المدة التي يجب أن تكون كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج.

د- ضرورة تحديد ما ينبغي زراعته بموجب عقد المزارعة، وقد يترك ذلك لمن يقوم بعملية الزراعة باتفاق الطرفين.

هـ- ضرورة تحديد حصة كل طرف من أطراف عملية المزارعة من الإنتاج المتحقق نتيجة هذه العملية وبشكل يتناسب مع ما قدمه كل منهم في هذه العملية باتفاق مسبق بين أطرافها، في الحالة التي لا يتحقق فيها أي إنتاج لسبب يرتبط بالظروف الطبيعية مثلاً فإن صاحب الأرض يخسر عائد أرضه وصاحب المال يخسر ماله والمزارع الذي يوفر العمل يخسر جهده وعمله.

2- التمويل بالمساقاة: تعتبر صيغة المساقاة كصيغة المزارعة، تلتقي فيها القوى المالية المعطلة مع القوى البشرية العاطلة في حركة تفاعلية من أجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير، وهي تسهم إسهاماً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة، تحقيق الاكتفاء الذاتي، تشغيل الأيدي العاطلة والاستفادة من خبراتها في هذا المجال، وتحريك الأموال وعدم تجميدها في صورة أشجار مثمرة. ومن خلال هذه الصيغة يمكن أن يلتزم البنك بتوفير آلات الري وملحقاتها، ويقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح للمستثمر الزراعي بتشغيلها، والعقد المبرم بشأن هذه العملية يمكن أن يشترط أن يدفع المؤسسة الزراعي جزءاً من إنتاجها، بينما يلتزم البنك بمقابلة كل النفقات المتعلقة

¹- كمال رزيق، مسدور فارس، (2003): صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية علوم الاقتصاد و التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، من 25- 28 ماي، ص 02

²- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006 ص ص 366، 367

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

بالتشغيل، والصيانة وجلب قطع الغيار. ومن إحدى مزايا المساقاة أنها يمكن أن تتضمن تمويلاً إضافياً (إضافة إلى الري) للمدخلات الأخرى، مثل البذور والمخصبات والمبيدات الحشرية، والشكل الذي يأخذه هذا التمويل الإضافي يخضع للاتفاق بين البنك والعميل، لكنه عادة ما يأخذ شكل عقد المرابحة، كما يمكن أن يتمثل التمويل بالمساقاة في شكل تزويد البنوك الزراعية المستثمرين الزراعيين ببساتين أو حدائق أو أشجار تمتلكها أو تقع في حيازتها، ويتم ذلك بغرض جمع محصول البساتين أو الحديقة أو تقسيمه بنسبة معينة محددة⁽¹⁾.

ويتم اشتراط توفر عدة شروط لصحة عقد المساقاة، ومن هذه الشروط ما يلي⁽²⁾:

أ- تعيين نصيب طرفي العقد من الناتج بنسبة معلومة.

ب- أن تكون مدة العقد معلومة، وإلا كان العقد إلى وقت نضوج الثمر وجنيه. كما يجب أن يكون الشجر موضوع العقد معلوماً ومثمراً.

ج- أن يكون العمل الموسمي على الفلاح كالسقي، أما الأعمال الثابتة التي لا تتكرر فإنها تكون على المالك.

3- **التمويل بالمغارسة:** إن زراعة الأرض وغرسها والقيام بكل ما يلزمها من أعمال تتطلب تخصصاً في المجال الزراعي، لذلك نجد أن هناك من يمتلك الخبرة الزراعية لكنه لا يملك المال ولا يملك الأرض التي يمكنه أن يمارس نشاطاته عليها، لذلك يجب أن يوجد من يتكفل بتمويل وتموين هؤلاء بما يحتاجونه لممارسة نشاطهم الزراعي. ومن الصيغ التي يمكن على أساسها، التمويل والتموين، نجد صيغة المغارسة التي يمكن أن تركز عليها البنوك الإسلامية لخدمة النشاط الزراعي على غرار المساقاة والمزارعة. ويمكن أن تطبق المغارسة على النحو التالي⁽³⁾:

أ- **المغارسة المشتركة:** حيث يقوم البنك الإسلامي بتملك الأراضي الصالحة للزراعة، ثم يقوم بعدها بالاتفاق مع المؤسسات الخبيرة في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، وعادة ما تضم هذه المؤسسات مهندسين زراعيين متخرجين من المعاهد المتخصصة، الذين لديهم الخبرة المهنية والعلمية في هذا المجال، حيث يقومون بإجراء دراسة معمقة عن إمكانية غرس الأشجار المثمرة اللازمة والملائمة لنوعية الأرض محل العقد، ثم بعد ذلك يتم الاتفاق بينهم وبين البنك على أن يغرسوها ويكون لهم جزء من الأرض يملكهم البنك إياه، وكذا جزءاً من المحصول الذي ينتج من العملية - التي يجب أن تقيد بفترة

¹- كمال رزيق، مسدور فارس، المصدر سبق ذكره، ص 03

²- قيصر عبد الكريم إلهيتي، المصدر سبق ذكره، ص 180

³- كمال رزيق، مسدور فارس، المصدر سبق ذكره، ص ص 04، 05

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

زمنية محددة حسب نوعية الأشجار المتقاربة من حيث وقت إنباء أكلها - بالإضافة إلى جزء من هذه الأشجار التي تكون باسمهم. ومن خلال هذا الاقتراح يكون نصيب البنك الجزء الأكبر من الثمار والأشجار والأرض ونصيب المؤسسة الغارسة الجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض التي امتلكتها برضا البنك.

ب- المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة: وهي أن يقوم البنك بامتلاك أرض صالحة للزراعة، ويقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للمؤسسة، شريطة أن يقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض ويكون الأجر عبارة عن جزء من الشجر والثمر. إن التمويل بالمغارسة قد يحل مشكلة كبيرة متعلقة بضياح طاقات متخصصة وذات خبرة مهنية راقية، تتمثل في الخبراء والمهندسين الزراعيين الذين أنفقت عليهم الدولة أموالا طائلة لتكوينهم، لكن عند تخرجهم لا يجدون من يقوم بمساعدتهم لتحقيق مشاريعهم، التي يمكن أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، وكذا تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية إلى غاية يومنا هذا لم تقم باستغلال هذا العقد المهم، الذي يمكنه أن يوسع دائرة التمويل الخاصة بالقطاع الزراعي وأن لا تبقى مقتصرة على المزارعة والمساقاة فقط. كما يجب التأكيد بضرورة التخصص لدى البنوك الإسلامية، فلا يعقل أن يقوم بنك بكل هذه الوظائف التمويلية المتعددة بتعدد تقنياتها، فوجود البنوك الإسلامية الزراعية يعني تخصصا أكبر وخبرة أكثر في مجال التمويل الزراعي ذي المخاطر العالية نتيجة تغير الظروف المناخية الطبيعية، وكذا هروب الناس من الإيداع والادخار في هذا المجال، مما يعني نقص الاستثمار فيه، لذا وجب على البنوك الإسلامية أن تفكر مليا في التخصص لأنه سيحل مشاكل كبيرة وسيعطيها مجالا استثماريا يمكنها أن تكون الرائدة فيه.

ثانيا- تقنيات التمويل الإسلامي غير المخصصة للقطاع الزراعي: هناك مجموعة من التقنيات غير المخصصة لتمويل القطاع الزراعي اشتهرت البنوك الإسلامية بتطبيقها، وسنحاول أن نصيغها بما يتوافق مع طبيعة النشاط الزراعي لتصبح صالحة لتمويله، وتتمثل هذه التقنيات فيما يلي:

1- التمويل الزراعي من خلالي صيغة المشاركة: تهدف صيغة المشاركة دائما إلى القيام بإنتاج سلع أو خدمات تبيعها للناس بقصد الربح، ويكون اقتسام الربح بالنسبة التي يتفق عليها الشركاء.

ويمكن أن تطبق صيغة المشاركة في تمويل القطاع الزراعي كالاتي⁽¹⁾:

أ- إذا كانت المشاركة دائمة: يمكن أن تكون الأرض من المؤسسة الزراعي، والتمويل والتموين من البنك وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع، حيث يكون بينهما على قدر مشاركة كل منهما في رأسماله، وتكون النتيجة بين المتشاركين على حسب نسبة مشاركة كل منهما.

ب- إذا كانت المشاركة متناقصة: فقد يؤول المشروع الذي دخل المؤسسة الزراعي شريكا فيه بأرضه بأكمله إليه، على أساس أن يتنازل للبنك عن حصة من أرباحه، وهذا يطفى حق البنك و يكون المشروع في النهاية ملكا له. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الزراعي يمكن أن يوكل إدارة المشروع-إداريا- للبنك ويهتم هو بالعمل الفني الذي يرتبط بخبرته، بالإضافة إلى الاستعانة بكل التسهيلات التي يقدمها البنك خاصة ما تعلق منها بالتصدير والاستيراد.

2- التمويل الزراعي من خلال صيغة المضاربة: نجد الكثير من المستثمرين الزراعيين من لا يملك لا أرضا ولا مال، لكن له خبرة مهنية عالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن أن نجد مكتب دراسات زراعية يجمع الكثير من خريجي المعاهد المتخصصة في الزراعة لا يجدون الإمكانية لإقامة مشاريعهم فالتمويل بالمضاربة يمكن أن يكون المخرج لهؤلاء، على أساس أن يقدم لهم البنك إمكانية لتمويل مشاريعهم، على أن يكون العمل وإدارة المشروع منهم، بينما يكون التمويل من البنك، ويقتسمان نتيجة المشروع بناء على نسبة معلومة يتفقان عليها عند إبرام عقد التمويل. وفي النهاية يمكن أن يؤول المشروع إلى المؤسسة الزراعي المضارب كلية، بعد أن يتنازل عن جزء من أرباحه لصالح البنك بغية إطفاء نصيبه وشراء المشروع تدريجيا ليصبح في النهاية ملكا له بعد أن كان لا يمتلك إلا الأفكار والخبرة. علما أنه يمكن أن تبقى المضاربة دائمة، ولكن هذا يرجع إلى تقدير كل منهما لحاجته لديمومة العقد بينهما والمصلحة المرجاة من ورائه.

3- التمويل الزراعي من خلال صيغة السلم: يمثل التمويل من خلال السلم، أحد الصيغ التي بإمكانها أن تلبي حاجيات المؤسسة الزراعي التمويلية على أساس شرعي، وتجنبه في نفس الوقت تكاليف الاقتراض بفائدة من البنوك التقليدية⁽²⁾. حيث يمكن للبنوك الإسلامية تمويل إنتاج مختلف أنواع المحاصيل للمستثمرين الزراعيين على أن تقوم بعدئذ - عند جني المحصول - بعملية بيع لما اشترته أي أن عليها القيام ببعض النشاط التجاري بالإضافة إلى نشاط التمويل. أو أن يقوم- البنك- بشراء

¹- كمال رزيق، مسدور فارس، المصدر سبق ذكره، ص ص 06، 07

²- عمر بن فيحان المرزوقي، (2006): التبعية الاقتصادية في الدول العربية و علاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 341

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

المحاصيل الزراعية بأن يدفع ثمنها مقدما وحالا للمستثمر، وبعد انتهاء الأجل - جني تلك المحاصيل - يتسلمها البنك ويتولى بيعها بما يحقق ربحا معقولاً، أو يفوض للمستثمر القيام بذلك بدلا عنه⁽¹⁾. ولصيغة السلم منافع عدة، نظرا لما ينطوي عليه من إمكانيات اقتصادية و تمويلية يمكن توظيفها في خدمة التنمية الزراعية، ومن أهمها ما يلي⁽²⁾:

أ- **توفير التمويل الشرعي للمستثمر الزراعي بعيدا عن مواطن الفائدة:** وهذا مما يخفف العبء عن كاهل الدول العربية والإسلامية في تدبير هذا التمويل، وفي الوقت نفسه يسهم في تنمية الإنتاج الغذائي لهذه الدول، باعتباره يساهم في إزالة أهم عقبة في نموه والمتمثلة في نقص التمويل الزراعي، الوضع الذي ينعكس ايجابيا عن الأمن الغذائي العربي و يحمي الدولة من مخاطر استيراد الغذاء والتبعية الغذائية.

ب- **ترشيد تكاليف الإنتاج:** وهذا ما يقتضيه بيع السلم الذي يكون فيه ثمن البيع معروفا سلفا قبل الإنتاج وإذا علمنا أن الربح ببساطة يتمثل في الفرق بين سعر البيع والتكاليف لأدركنا أنه ليس أمام المسلم إليه بديل سوى ترشيد تكاليف الإنتاج بما ينطوي عليه من حسن استخدام الموارد وتقليل الفاقد و التالف.

ج- **قدرة التمويل بالسلم على استقطاب وإدخال فئات جديدة من المستثمرين الزراعيين:** خاصة أولئك الذين لا يملكون المال اللازم لقيام مشروعاتهم الزراعية، أو الذين كانوا يحجمون عن طلب التمويل من البنوك التقليدية مؤثرين على أنفسهم أن تبقى أراضيهم بورا على أن يكونوا مقترضين بفائدة، وهذا ما أثبتته التجارب المعاصرة من امتناع سكان الريف في مصر عن التمويل التقليدي من بنوك التنمية الزراعية المنتشرة في الأرياف رغم أن هذه البنوك أنشأت لها فروعاً إسلامية في هذه الأرياف إلا أن المزارعون رفضوا التعامل معها باعتبارها جزءا من بنك تقليدي.

د- **تقليل آثار التضخم:** إذ أن التمويل بالسلم خلافا للتمويل التقليدي، يساعد على استبعاد إمكانية التضخم في الأسعار، لأنه لا يضيف إلى رأس المال التكلفة التي تضيفها الفائدة، الأمر الذي يسهم في تخفيض الأسعار بل وتثبيتها للراغبين في شرائها في غير موسمها أو أثناء انخفاض أسعارها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التمويل بالسلم له دور في تقليل آثار التضخم التي تلحق بالقوة الشرائية للقرض لأنه كما هو ملاحظ تحت وطأة التضخم السائد حاليا في الاقتصاديات المعاصرة، فإن القوة الشرائية للقرض تنخفض بين فترة وأخرى.

هـ- **ضمان السوق:** في الوقت الذي تؤمن فيه صيغة السلم التمويل للمنتج الزراعي، فإنها في الوقت نفسه تؤمن له طلبا مستقرا معروفا ومسبقا بمنتجاته الزراعية، وهذا يعتبر من حسنات التمويل بالسلم ولا

¹- كمال رزيق، مسدور فارس، المصدر سبق ذكره، ص 08

²- عمر بن فيحان المرزوقي، المصدر سبق ذكره، ص ص 341- 343

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

يوجد ما يماثلها في التمويل التقليدي، وذلك باعتبار أن النشاط التمويل في السلم كما هو الحال في الاستصناع، حيث يعتمد على طلب السلع التي ينتجها المسلم إليه وهذا مما يريح المنتج من تكاليف التسويق ويعمل على استقرار التشغيل والعمالة لديه، بينما يستفيد المسلم أو المقرض من هذه العملية عرضاً مضمون الإنتاج.

4- التمويل الزراعي من خلال صيغة عقد الإجارة: والذي يمكن تقسيمه إلى نوعين، هما⁽¹⁾:

4-1- الإجارة التشغيلية: حيث تمتلك البنوك الإسلامية المعدات الزراعية والعقارات المختلفة من أراضي اسطبلات وغيرها، ثم تقوم بتأجيرها إلى المستثمرين الزراعيين حسب حاجاتهم وطبقاً لهذا النظام التمويلي يشتري البنك عقارا أو عتادا زراعيا- وقد يشتري الأصول حسب المواصفات التي يقدمها العميل - ويقوم بتأجيره للعميل، ومدة الإيجار قد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات أو أكثر، يحددها عقد مشترك طبقاً لطبيعة الأصل أو العقار. وأثناء فترة الإيجار، يظل الأصل في ملكية البنك، وتكون الملكية المادية للأصل وحق استخدامه للمستأجر، وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل هذه الحقوق إلى المؤجر -المالك- كما يتم الاتفاق على جدول دفع الإيجار طبقاً لحجم مبلغ التمويل وشروطه بين البنك والمستأجر.

4-2- الإجارة المنتهية بالتمليك: وتتمثل الخطوات العملية للإجارة المنتهية بالتمليك في القطاع الزراعي في العناصر التالي:

أ- أن يبدي العميل رغبة في إجارة منتهية بالتمليك لعين غير موجود لدى البنك الإسلامي كجرار مثلاً.

ب- يقوم البنك بشراء الجرار من البائع.

ج- يوكل البنك العميل باستلام الجرار، ويطلب منه إشعاره بأنه قد تسلمه حسب المواصفات المحددة في العقد.

د- يؤجر البنك الجرار للعميل بأجرة محددة لمدة معينة، و يعده بتمليكه له إذا وفي بجميع أقساط الأجرة عن طريق الهبة أو عن طريق البيع بسعر رمزي.

هـ- عند انتهاء مدة الإجارة و الوفاء بالأقساط المحددة، يتنازل البنك للعميل عن الجرار بعقد جديد.

5- التمويل الزراعي من خلال صيغة المرابحة أو البيع الآجل: ومن خلالها يمكن للبنوك الإسلامية توفير احتياجات المؤسسات أو المستثمرين الزراعيين إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي مثل الأراضي العقارات الزراعية، وغيرها، أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل الزراعي، مثل البذور، الآلات والمعدات وغيرها، فمن خلال المرابحة تقوم البنوك الإسلامية بتمويل احتياجات المستثمرين الزراعيين من

¹ - كمال رزيق، مسدور فارس، المصدر سبق ذكره، ص ص 08، 09

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

السلع مقابل هامش ربحا يضاف إلى الثمن الذي اشترى به السلعة وذلك بمواصفات المؤسسة الذي يقوم بتسديد ما هو مستحق عليه خلال فترة زمنية معينة، وبثمن متفق عليه مؤجلا. وتبدو أهمية تملك البنك للسلعة المراد بيعها وكذلك تحمل مخاطرها وقبضها للاستثمارات الزراعية، وذلك حتى لا يتحول بيع المربحة في تطبيقه إلى العملي إلى قرض بفائدة. وبذلك توفر هذه الصيغ الإسلامية للاستثمارات الزراعية حاجاتها التمويلية مما ينمي التنمية الزراعية بصفة خاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة. ولصيغة بيع المربحة في التمويل الزراعي العديد من المزايا لكل من البنك والمؤسسة، أهمها⁽¹⁾:

أ- توفير ما يحتاجه المؤسسة الزراعي بدون اللجوء إلى الاقتراض بفائدة لشراء ما يلزمه من أصول أو مستلزمات الإنتاج.

ب- يمكن للمستثمر الزراعي سداد الأقساط المستحقة عليه من عائد مبيعاته.

ج- توفير وسيلة للبنك في حالة بيع المربحة للأمر بالشراء لتشغيل أمواله بأسلوب حلال شرعاً وتحقق له ربحاً يمثل الفرق بين تكاليف الحصول على السلعة وثمان البيع مربحة.

د- تقلل من آثار التضخم على البائع الممول والمشتري لأن التعامل يتم في سلع وليس نقود، ويمكن مراعاة التضخم عند تقدير سعر البيع.

هـ- يمكن للبائع أن يطلب الضمانات المناسبة لمواجهة حالة توقف المشتري عن السداد.

و- يتميز هذا الأسلوب بالبساطة ويمكن تطبيقه بين الأفراد والمشروعات غير الرسمية التي لا يتوفر لديها دفاتر محاسبية أو سجل رسمي أو ترخيص حكومي وهي من سمات المشروعات الصغيرة كما أنه ليس عملية تجارية بحته وإنما تنطوي على عملية ائتمان تتمثل في تأجيل سداد الثمن.

ز- يمكن استخدامها في تمويل الأصول الثابتة كالأراضي ومستلزمات التشغيل والإنتاج الزراعي المختلفة.

6- القروض الزراعية الحسنة: يعتبر الاقتراض الزراعي أحد المصادر الهامة لتقديم رؤوس الأموال اللازمة لتغطية نفقات المتطلبات الزراعية خاصة في البلدان النامية وذلك لضعف المدخرات الفردية لدى أغلب المزارعين. ومن صيغ التمويل الإسلامي، تمثل القروض الحسنة (القروض بدون فوائد) من أهم وسائل تمويل المشاريع الزراعية بما يتوافق مع مبادئ الدين الإسلامي، خاصة إذا علمنا أن من أحد أهم أسباب عزوف المزارعين عن البنوك التقليدية هو الوازع الديني الذي يمنعهم من الاقتراض بفوائد، فكانت

¹ - محمد عبد الحليم عمر، (2003): صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، من 25- 28 ماي، ص ص: 03، 04

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

القروض الحسنة البديل الأمثل لها⁽¹⁾. إن الاقتراض الزراعي كغيره من مجالات التمويل يمكن أن يكون قصير، أو متوسط، أو طويل الأجل، حيث يعتمد طول أو قصر الاقتراض على طبيعة العملية الزراعية المراد تمويلها، وإمكانية المزارع أو المشروع بدفع قيمة القرض خلال الفترة الزمنية المحددة، وفي التمويل الإسلامي يمكن تمويل العديد من احتياجات القطاع الزراعي من خلال تقديم القروض الحسنة، ويعتبر توفر خدمات الإقراض الزراعي من العوامل الهامة والمساندة لتحقيق التنمية الزراعية⁽²⁾، وللقروض الحسنة في المجال الزراعي أنواع، وهي مستمدة من أنواع القروض، والتي تتمثل في ما يلي:

6-1- قروض قصيرة الأجل: وهي التي لا تزيد مدتها عن السنتين، وهي تطلب للأغراض التالية:

أ- الإنفاق على الأعمال الأولية والنهائية للزراعة الحقلية كالحراثة، شراء البذور، الأسمدة والمبيدات أدوات الحقل اليدوية للمكافحة، الجني، والتسويق .

ب- مساعدة المزارعين على الأمور المعاشية عند الأزمات .

6-2- قروض متوسطة الأجل: مدتها لا تزيد عن 06 سنوات، وهي تطلب للأغراض الزراعية التالية:

أ- شراء حيوانات المزرعة من الدواجن، المواشي، مناحل العسل ودود القز وغيرها.

ب- شراء المكائن الزراعية كالمضخات، الساحنات، الحاصدات ووسائل النقل.

ج- تمكن المتنافسين من شراء حصة الشريك من الأرض والشجر.

د- نفقات تحضير الأرض والمستلزمات الزراعية والأعمال البستانية.

6-3- قروض طويلة الأجل: لا تزيد مدتها على 15 سنة وتطلب للأغراض التالية:

أ- إنشاء بساتين جديدة.

ب- مشاريع زراعة النخيل وتصنيع التمور.

ج- استصلاح وإحياء الأراضي الزراعية.

د- إنشاء الأبنية والمخازن والمستودعات وغرف التبريد وغيرها.

¹ - وصال محمد حسن الدرابسة، (1998): التمويل غير الربوي في مؤسسة الإقراض الزراعي الأردنية- دراسة ميدانية- رسالة مقدمة لاستكمال

متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الفقه و الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، ص: 02

² - أحمد شكري الريماوي، هيكلية الحيازات الزراعي في الأردن، الخصائص العامة للحائز و الحيازة الزراعية و العمالة الزراعية، تحليل نتائج

التعداد الزراعي 2007، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، 2007، ص: 61

ثالثاً- مشاكل تطبيق الصيغ الإسلامية في التمويل الزراعي: هناك العديد من العراقيل والمشاكل التي تعترض القطاع الزراعي عند تمويله بالصيغ الإسلامية، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي⁽¹⁾:
أ- مشاكل تحديد صيغ عمليات التمويل التي تتناسب الاحتياجات المختلفة، فقد يطلب العميل صيغة المشاركة على عملية ما، بينما يرى البنك أن تطبيق صيغة المرابحة مثلاً هي الأمثل.
ب- الشبه بين صيغة المرابحة وسعر الفائدة، مما جعل الكثير من البنوك التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية تركز على تلك الصيغة وفق ضوابطها، أو تحريرها بما يجعلها أقرب لصيغة سعر الفائدة.
كما أن هناك صعوبة عملية في تحديد هامش المرابحة، والذي يختلف من عميل إلى آخر، ومن عملية لأخرى وباختلاف فترة التصفية وحجم العملية.

ج- مشاكل في تطبيق صيغة المشاركة من حيث اختيار الشريك المناسب، وكذا المشروع والعملية، وتحديد نسب المشاركة والتي تترتب عليها نسب توزيع الأرباح أو الخسارة والإشراف على العملية.
د- قرارات الدولة الفجائية والتي قد تؤثر سلباً على التعامل بالصيغ الإسلامية من مشاركة، مضاربة ومرابحة، مثل العمليات التجارية الخاصة ببعض السلع الاستهلاكية أو مواد البناء، والتي قد ترى الدولة في بعض من الأوقات ضرورة السيطرة عليها أو تحديد فترات توزيعها أو عرضها.

المطلب الثالث: التمويل الإيجاري

يعتبر التمويل عن طريق الإيجار أو التأجير فكرة حديثة لتجديد طرق التمويل، ورغم حداثة هذه الطريقة فهي تسجل توسعاً سريعاً في الاستعمال من قبل المستثمرين بسبب المزايا التي توفرها لهم، فهو يسمح للمستأجر الاستفادة من معدات وآلات لا يستطيع شراءها بوسائله المحدودة.

أولاً- تعريف التمويل الإيجاري: للتمويل الإيجاري العديد من المصطلحات فهو ترجمة للكلمة الأصلية "Leasing" باللغة الإنجليزية "Crédit bail" باللغة الفرنسية ومجمل هذه المصطلحات تشير إلى نفس الشيء أي إلى الائتمان الإيجاري، وأهم هذه المصطلحات الاعتماد الإيجاري، القرض الإيجاري، تمويل الأصول الثابتة... الخ. وهو عبارة عن عملية أو عقد يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار⁽²⁾. أي أنه عبارة عن عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر (مالك الأصل) والثاني المستأجر (مستخدم الأصل)، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية

¹- محمد رشاش مصطفى، سامي الصناع، زهير عبد الله، وأحمد حميدة، المصدر سبق ذكره، ص 130

²- الطاهر لطرش، (2000): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 76

معينة، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها وذلك مقابل قيمة ايجارية محددة يتم تسديدها في شكل أقساط لنفس الفترة المتفق عليها في العقد المبرم⁽¹⁾. نظرا للخصائص الايجابية لهذا النوع من التمويل أدخلت هذه التقنية في الجزائر ضمن طرق تمويل الاستثمارات بصفة رسمية، وهذا بواسطة الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمتعلق بالاعتماد الاجاري⁽²⁾.

ثانيا-أطراف ومراحل عملية التمويل الاجاري: إن تسلسل عملية التمويل الاجاري تتطلب تدخل ثلاثة أطراف، هم⁽³⁾:

1- المؤجر: وهو الذي قد يكون مؤسسة متخصصة في القرض الاجاري أو بنك تجاري، حيث تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

2- المستأجر: هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر التكلفة، المدة...الخ، فالمستأجر هو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.

ج- المورد: هو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر وفقا للمعايير والمقاييس المنفق عليها بينه وبين المستأجر، أما عن الأصل موضوع الإيجار فيمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

ثالثا- خصائص، مزايا وعيوب التمويل الاجاري:

1- خصائص التمويل الاجاري: للتمويل الاجاري العديد من الخصائص، والتي تتمثل فيما يلي⁽⁴⁾:

أ- مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء، حيث تسعى المؤسسة المؤجرة خلالها لاستعادة تكلفة تمويلها للأصل المؤجر، آخذة في الاعتبار هامش الربح الذي يكفي لاستمرار نشاطها.

ب- حرية المستأجر في استعمال الأصل المؤجر خلال مدة الاستئجار، وذلك مقابل الالتزام بدفع أقساط الإيجار المتفق عليها وفي مواعيدها المحددة تنفيذا لشروط العقد المبرم.

¹- ليلي لولاشي، (2005): التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA- وكالة بسكرة- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، صص 16-18

²- بلمقدم مصطفى، (2005): التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع: الريادة و الإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15، 16 مارس، ص: 05

³- المصدر نفسه، ص 07

⁴- بلمقدم مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص 09

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ج- إزاء قيام المستأجر باختيار الأصل فإنه يأخذ على مسؤوليته تحديد المواصفات الفنية له، وكذلك تحديد المورد وموعد ومكان الاستلام، مما يترتب على ذلك تحمل تقادم الأصل الرأسمالي أو عدم ملائمته للتطورات التكنولوجية الحديثة، وكذا تكاليف التأمين، الصيانة، الإصلاح والتشغيل.

د- عدم إجراء أية تعديلات فنية على الأصل من دون موافقة المؤجر.

هـ- مجالات استخدام التمويل الايجاري تكون لتمويل شراء الأصول الإنتاجية والرأسمالية وليس لشراء المنتجات والمستلزمات.

و- يجب أن تغطي مدة الإيجار على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر.

2- مزايا وعيوب التمويل الايجاري:

2-1 مزايا التمويل الايجاري: للتمويل الايجاري مزايا يستفيد منها الاقتصاد الوطني، كما يستفيد منه أطراف العقد (المؤسسات المؤجرة سواء كانت بنوك أو مؤسسات متخصصة، المستأجرون وكذا الموردون) وذلك كالتالي⁽¹⁾:

أ- مزايا التمويل الايجاري على الاقتصاد الوطني: يمكننا إدراج مزايا التمويل الايجاري على الاقتصاد الوطني فيما يلي:

أ- إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل الذي يحل محل أشكال التمويل التقليدية أو مكملتها، كما يتيح فرصا عديدة أمام المشروعات الاقتصادية لاستخدام أساليب التمويل الأكثر مرونة مع تبسيط إجراءاتها.

ب- تحسين ميزان المدفوعات في حالة استخدام القرض الايجاري الأجنبي، مما لا يساعد على تصدير الآلات والمعدات ودخول العملة الأجنبية.

ج- استخدام الآلات لا يكون من جل الملكية، وإنما من أجل تحقيق الربح، مما يوجه الادخار إلى استثمار إنتاجي بدلا من توجيهه نحو عمليات المضاربة.

د- شدة المنافسة بين مصادر التمويل تؤدي إلى تخفيض التكلفة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية، مما يدفعها على مواجهة المنافسة داخليا وخارجيا.

هـ- الزيادة من مؤسسات التمويل الايجاري المتخصصة يجعلها أكثر استعدادا من البنوك على تحمل أخطار الائتمان، وهذا الاستعداد يتمثل في تقاضي المؤسسات المتخصصة أجرة عادلة تغطي الأصل مع بيعه في نهاية مدة العقد، أو استرجاعه والتصرف فيه ببيعه أو تأجيره لطرف آخر.

¹ - المصدر نفسه، ص ص 09- 11

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ب- مزايا التمويل الايجاري بالنسبة للمؤجر: تتمثل المؤسسات المؤجرة في البنوك، مؤسسات التمويل الايجاري المتخصصة وكذا المؤسسات المالية، وهي مصرحة قانونيا لتمويل المشروعات عن طريق التمويل الايجاري، وتستفيد هي من هذا التمويل من عدة امتيازات وفوائد تتمثل في الحقوق والأولويات التي حولها لها القانون، وهي كالتالي:

أ- حق الملكية، التي تعتبر كضمان لها وتأمينا حقيقي للاستثمار المؤجر، وهذا ما يميزها عن مؤسسات القرض الأخرى، بحيث تستطيع استيفاء جميع حقوقها قبل المستأجر في حالة إفلاسه.

ب- إستفادة المؤجر من فوائد ضريبية واضحة تتمثل في الامتلاك السريع للاستثمار المؤجر، وهذا ما ينتج فرصة تخفيض الضريبة على الأرباح والتخفيض من الأعباء الضريبية.

ج- يحرص المؤجر على أن صيانة وتأمين الأصل المؤجر تكون على عاتق المستأجر، وهذا خوفا من تعرضه إلى مخاطر السوق، كحالة عدم خيار شراء الأصل. وبالتالي يستفيد المؤجر من صيانة وتأمين الأصل مما يضمن استرجاع الأصل في حالة جيدة.

د- عندما يقرر المستأجر شراء الأصل في نهاية مدة العقد، يتحمل هذا الأخير انخفاض القيمة بفعل التقادم، بالإضافة إلى تحمله لمخاطر تكنولوجية، وهذا على عكس المؤجر الذي يتجنب هذه المخاطر.

ج- مزايا التمويل بالنسبة للمستأجر: تتمثل المؤسسات المستأجرة في المشروعات الاقتصادية التي تمس عدة قطاعات منها الزراعة، الصناعة، التجارة، الحرف والمهن الحرة، والتي تسعى لاقتناء آلات ومعدات أو عقارات عن طريق التمويل الايجاري، وهذا بغرض الاستثمار في نشاط إنتاجي سلمي أو خدمي، ونظرا لما تعترض له هذه المؤسسات من مخاطر وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة من مشاكل التمويل الاستثماري الأخرى، تلجأ إلى تلبية احتياجاتها المالية باستخدام تقنية التمويل الايجاري، الذي يمنح لها العديد من المزايا، والمتمثلة فيما يلي:

أ- ضمان التمويل الكلي للاستثمار دون مساهمة المستأجر بأمواله الخاصة، وهذا ما لا يوجد عادة في أساليب التمويل الأخرى.

ب- الحفاظ على الهيكلة المالية للمؤسسة المستأجرة، حيث بإمكانها حيازة الأصول اللازمة دون حاجة إلى تجميد لسيلتها، مما ينتج لها الفرصة لاستخدامها في مجالات أخرى، وإبقاء أموالها الخاصة على النمو، أي يسمح لها بتغطية احتياجات الاستغلال دون وقوع أي اضطراب في الهيكلة المالية للمؤسسة.

ج- يمنح المستأجر تسهيلات من بينها الوفاء بالالتزام لكن في شكل أقساط، حيث يدفع قيمة الأصل الذي هو تحت تصرفه على شكل دفعات دون أن يدفع مبلغا كبيرا فور حصوله على الأصل.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

د- يتحصل المستأجر على ميزة ضريبية تتمثل في أن الأقساط الاجبارية قابلة للخصم بما أنها تدفع من قبل المستأجر إلى مؤسسة القرض الاجباري، فهي تعتبر كأعباء استغلال، حيث يمكن خصمها كاملة من النتيجة الخاضعة للضريبة. كذلك الحصول على التخفيف التدريجي من عبء الرسم على القيمة المضافة، حيث تقسم قيمة هذا الرسم على مدة حياة العقد، ويتم دفعها ضمن الأقساط الاجبارية، بمعنى آخر أن كل فاتورة تتضمن جزءا من الرسم مع دفع قسط الإيجار.

هـ- يستفيد المستأجر كذلك من مزايا أخرى تتمثل في الخدمات الإدارية، كسهولة و سرعة الحصول على التمويل، بحيث لا يستغرق مدة لا تفوق 15 يوما، للإجابة على الطلب، وتنفيذ العقد، كذلك الحصول على الإعفاء من تسجيل بعض الخطوات المحاسبية كجدول الاهتلاك، حيث يعفى المستأجر منه أو لا يكون ملزما على إعدادة على مستوى المحاسبة العامة، ولاسيما أنها عبارة عن أعباء استغلال تخصم مباشرة من المبلغ الخاضع للضريبة.

د- مزايا التمويل بالنسبة للمورد: في إطار التعامل بهذا النوع من التمويل يتمتع المورد ببعض المزايا التي تسمح له ببيع معداته وتجهيزاته، حيث يستفيد المورد بتعامله مع مؤسسات التأجير بما يلي:
أ-الدفع الفوري لقيمة الأصل المباع، وهذا ما يجنبه مخاطر عدم السداد، ويكون له أيضا فرصة إعادة استثمار وتوظيف أمواله.

ب- يعتبر التمويل الاجباري وسيلة لترقية مبيعات المورد، وبالتالي الرفع من رقم أعماله، مما يخلق أسواق ومنافذ جديدة له.

ج- التحفيز على إنشاء مؤسسة بين المورد والمؤسسات البنكية، وخلق فروع موحدة للتمويل الاجباري مما يفيد في اكتساب خبرة من هذه المؤسسات في تمويل العمليات التجارية.

2-2- عيوب التمويل الاجباري: رغم أهمية التمويل الاجباري كطريقة مستحدثة في التمويل إلا أن له عيوب تستوجب علينا إبرازها كي يتمكن المؤسسة من مقارنتها مع طرق التمويل الأخرى والاختيار بين الأفضل منها، وتتميز هذه العيوب فيما يلي:

أ- بالنسبة للمؤجر: على الرغم من وجود ضمان قوي للمؤجر يضمن له حق استرجاع الأصل والمتمثل في الملكية القانونية لهذا الأخير، إلا أنه معرض لصعوبات ومخاطر تهدد سير عملياته وحياة مؤسسته وهذه المخاطر تعتبر عيوب بالنسبة للمؤجر.

والتي تتمثل في:

أ- في حالة إفلاس المستأجر أثناء الإيجار من حق المؤجر استرجاع أصله وبيعه في السوق، فمبلغ رأس المال المتبقي والغير مهتك من طرف الأقساط الإيجارية يكون حتما أقل من القيمة السوقية للأصل، فهنا يواجه المؤجر خطرا مقابل انخفاض قيمة رأس المال المتبقي.

ب- عند نهاية مدة العقد وإرجاع المستأجر للأصل المؤجر يجب أن تكون القيمة المتبقية المالية تساوي القيمة السوقية وهذا تقاديا لتحمل الخسارة من طرف المؤجر، وإلا فهو يواجه خطر القيمة المتبقية.

ب- بالنسبة للمستأجر: لما يلجأ المستأجر إلى تقنية التمويل الإيجاري فهو يخضع لأعباء وتكاليف مالية هائلة غير قابلة للإلغاء في المدى الطويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المردود الضعيف، وأبرز هذه العيوب تتمثل فيما يلي:

أ- التكلفة المرتفعة التي تشكل عائقا كبيرا وعاملا أكثر سلبية بالنسبة للمستأجر، فمبلغ الأقساط الإيجارية التي يدفعها هذا الأخير تتضمن كل من تكلفة رأس مال الأصل، مكافئة الخدمة المقدمة المتمثلة في سرعة التمويل الكامل، واهتلاك الأصل.

ب- تحديد المسؤولية التي تعتبر من العيوب الخاصة عندما يحدث عدم توافق أصل المؤجر مع المميزات التقنية المطلوبة، فيصبح المستأجر مضطرا لدفع أقساط إيجارية حتى نهاية مدة العقد، بحجة أن المؤجر غير مسئول عن العيوب الخفية للأصل.

ج- من الناحية المحاسبية فإن المستأجر لا يسجل قيمة الالتزامات في خصوص ميزانيته باعتبار المستأجر ليس المالك القانوني للأصل، مما لا يتيح له تقديم ضمانات للدائنين المحتملين مستقبلا.

رابعا- أشكال التمويل الإيجاري: تختلف أشكال الائتمان الإيجاري باختلاف مدة ومصير عقد الائتمان حيث نذكر ما يلي⁽¹⁾:

1- التأجير التشغيلي: في هذا النوع من التأجير يستخدم المستأجر الأصل خلال مدة زمنية قصيرة مقارنة بالعمر الإنتاجي له، لهذا فإن ملكية الأصل تبقى في حوزة الجهة المؤجرة، بمعنى أن هناك فصل كامل بين ملكية الأصل الفعلية واستعمال المؤجر للأصل. ويكون هذا التأجير مرفقا بتقديم خدمات أخرى أي ما يعرف باستئجار الخدمات، فهنا تكون المؤسسة المؤجرة هي نفسها منتج الأصل محل الاهتمام (آلات، معدات) وتتحمل مسؤولية الصيانة وتوريد قطع الغيار للمؤسسة المستأجرة. ونلاحظ أن الأصل لا يتم إهلاكه بالكامل لأن فترة التأجير عادة ما تكون أقل من العمر الإنتاجي للأصل، وبطبيعة الحال لا

¹ - ليلي لولاشي، المصدر سبق ذكره، ص ص 18-20

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

يعتمد المؤجر (سواء كان مؤسسة مالكة للأصل أو بنك تدخل كوسيط بشكل ما) على إيراده من إيجارات الفترة في تكوين أرباحه، بل يتجه إلى إعادة تأجير الأصل أو بيعه بعد استعادة الأصل من المؤسسة المستأجرة في نهاية فترة التأجير لذا نجد أن إجمالي أقساط الاستئجار لا تساوي تكلفة الأصل محل التأجير. فترة عقد التأجير > العمر الإنتاجي للأصل.

ويستخدم هذا النوع من التأجير خاصة في حالات السلع التي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة، ما يدفع المستأجر إلى عدم الاحتفاظ بها طيلة فترة عقد التشغيل، كما ينتشر استعماله في تأجير السلع السابق استخدامها كسيارات النقل، الحاسبات الآلية، وآلات التصوير... الخ، كما يعطي للمؤسسة المستأجرة حق إعادة الأصل الإنتاجي لمالكه قبل استيفاء مدة العقد، مما يسمح لها باستخدام أحدث تكنولوجيا متاحة وكذلك إمكانية تجريب الأصل ومن ثم تحويل العقد إلى تأجير تمويلي، وفي هذا النوع من التأجير لا يوجد أي خيار للمؤسسة المستأجرة للشراء من عدمه خلال مدته القصيرة التي عادة لا تتعدى ثلاث سنوات في الأصول الثابتة. كما أن هذا الأسلوب في الاستئجار يهتم بسد حاجات النشاط الاستغلالي من التمويل وبالتالي فهو أكثر ملائمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينصب جل اهتمامها بمعالجة قضايا الإنتاج من أجل التسريع في وتيرة النشاط متجنباً في ذات الوقت الآثار السلبية التي تفرزها متغيرات النشاط الاقتصادي المحيطة بها.

2- التأجير التمويلي: يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري، وهذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة المؤجرة بشرائه، وتحتفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي، ويكون للمؤجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل التالية:

أ- شراء الأصل المؤجر نظير ثمن متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستأجرة إلى المؤجر من مبالغ خلال فترة التعاقد.

ب- تجديد عقد الإيجار بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين المؤجر والمستأجر مع الأخذ بعين الاعتبار تقادم الأصل المؤجر. ومن ثم إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

ومن خصائص التمويل التأجيري أن مجموع القيمة الحالية لأقساط الإيجار المدفوعة خلال مدة التعاقد أكبر من قيمة شراء الأصل من المؤجر لأن المؤسسة تضع أقساط الإيجار على أساس استقادة تكلفة تمويلها للأصل المؤجر آخذة بعين الاعتبار وضع هامش ربح يكفي لاستمرار نشاطها.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

3- **البيع ثم الاستئجار:** في هذه الحالة تقوم المؤسسة ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة مالية بنك مثلا وفي نفس الوقت توقع معها اتفاقية لاستئجار هذا الأصل خلال فترة زمنية معينة حسب شروط العقد يحق للمؤسسة المؤجرة بان تسترد الأصل عند انتهاء عقد الإيجار. بحيث تسدد المؤسسة المقرضة القرض على دفعات متساوية في فترات متتالية بمقدار يكفي لاستهلاك القرض بالإضافة إلى عائد مناسب للقرض⁽¹⁾.

4- **التأجير الرفعي:** في هذا النوع من التأجير وضع المستأجر لا يختلف كثيرا عن الصيغ السابقة، فهو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد، أما بالنسبة للمؤجر فهو يقوم في هذه الحالة بتمويل هذا الأصل بالأموال المملوكة بنسبة معينة، والباقي يتم تمويله بواسطة أموال مقترضة وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر كرهن لقيمة القرض، وللتأكيد على ذلك فإن عقد القرض يوقع من الطرفين المؤجر والمستأجر رغم أن المؤجر هو المقرض الحقيقي، أما المستأجر فهو الذي يستعمل الأصل يوقع بصفته ضامنا للسداد، ونشير أن هذا النوع من التأجير عادة ما يكون في الأصول الثابتة المرتفعة القيمة⁽²⁾.

المطلب الرابع: التمويل المصغر للقطاع الزراعي

أولاً- **المعوقات التمويلية أمام صغار المستثمرين الزراعيين:** يشغل في قطاع الزراعة نسبة معتبرة من القوة العاملة، وأن شريحة مهمة من هذه القوة تتمثل في صغار المزارعين. وفي ضوء حجم وأهمية القطاع الزراعي لا تزال الاستثمارات الزراعية تمثل هدفا للسياسات السليمة في أي دولة، ولهذا فإن التنمية المستدامة للمؤسسات المالية التي تتيح رأس المال العامل وقروض الاستثمار الزراعي بمعدلات تنافسية وتوفر تسهيلات للودائع المأمونة والمضمونة للمزارعين، لا تزال تمثل أمرا حيويا لتحقيق نمو اقتصادي متواصل وتنمية زراعية مستدامة. ولكن معظم المؤسسات المالية التي تمنح القروض تشترط ضمانات لذلك وهو ما لا يتوفر لدى صغار المزارعين، والتي تتميز كذلك بأداء متدني وخدمات محدودة لهذه الشريحة من المزارعين. وبالتالي لا يمكنهم الحصول على الخدمات المالية والتي من أهمها التمويل، الأمر الذي يزيد من فقر وحاجة هؤلاء. حيث نجد أن هناك ندرة في المعطيات المالية الملائمة والمؤسسات التمويلية السليمة والمستدامة لتقديم الخدمات المالية لصغار المزارعين، وهذا الوضع ناجم عن عدة معوقات تقيد الإمدادات للتمويل الزراعي لهؤلاء، والتي من أهمها⁽³⁾:

أ- ارتفاع تكاليف المعاملات الذي يترافق مع ضآلة مقادير القروض وكثرة تجزؤ الأسواق المالية وتقديم التسهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية الزراعية المحفوفة بالمخاطر.

¹- ليلي لولاشي، المصدر سبق ذكره، ص 21

²- المصدر نفسه، ص: 22

³- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة،(2004): دور التمويل الصغير في التنمية الزراعية و الريفية في الشرق الأدنى، المؤتمر الاقليمي السادس و العشون للشرق الأدنى، الدوحة، قطر، 13- 17 مارس ، ص 02

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

- ب- ضآلة إمكانيات المزارعين في الوصول إلى منافذ التسويق المجزية لتصريف منتجاتهم الزراعية.
- ج- الافتقار إلى الضمانات البنكية التقليدية لدى صغار المزارعين، وبتفاقم هذا الوضع على وجه الخصوص بسبب تعدد المخاطر في الزراعة دون وجود آليات ملائمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها.
- د- الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي والتدخلات السياسية في الأسواق المالية الريفية تقلل من سلامة ومصداقية المؤسسات المالية العامة الرسمية وإمكانات استدامتها.
- هـ- الأنظمة القانونية غير الوافية وغير القابلة للتطبيق لا تقضي إلى تطوير الاقتراض الزراعي وغيره من الخدمات المالية التي تفيد نسبة كبيرة من سكان الريف.
- و- تنفيذ أنظمة بنكية معتمدة على العرض وليس الطلب تعتبر من المقيدات الأساسية لتطوير نظام مصرفي فعال لصغار المزارعين.
- ز- ضآلة البنوك الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع شديد في القروض الرسمية لصغار ومتوسطي المزارعين، وبالتالي تقليص التنمية الزراعية وإعاقة النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي.
- وإزاء كل هذه المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تمويل صغار المزارعين الذين يشكلون شريحة معتبرة من القوة العاملة في القطاع الزراعي، كان التمويل المصغر كأحد أهم الحلول الناجحة والاستراتيجيات الأكثر تفضيلاً في إقراض المشروعات الصغيرة الزراعية في العديد من أنحاء العالم.
- ثانياً- تعريف التمويل الزراعي المصغر:** يمثل التمويل المصغر في القطاع الزراعي إستراتيجية مهمة في زيادة إمكانيات المزارعين ذوي الدخل المنخفض في الحصول على الخدمات المالية، حيث تتيح لهم تراكم الأصول وتيسير الاستهلاك والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الزراعية. ويتمثل التمويل المصغر الزراعي في تقديم الخدمات المالية المختلفة من الادخار، الائتمان، تحويلات السداد، التأمين، وغيرها. بحيث تكون موجهة لتمويل أنشطة زراعية⁽¹⁾، مثل تمويل المشاريع الصغيرة كالبيساتين الفلاحية، البيوت المحمية الزراعية، تربية الدواجن والمواشي، الاستزراع السمكي... الخ⁽²⁾، ويهدف التمويل المصغر الزراعي إلى تحويل صغار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاعتماد على العون الغذائي من الجهات المانحة، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم إلى الاستثمار في العمل الزراعي وتحقيق الربحية وذلك من خلال ربط صغار المزارعين بالأسواق، وجعل منتجاتهم قابلة للتداول التجاري⁽³⁾.

¹ -Douglas Pearce, Services Financiers pour Les Ruraux Pauvres, CGAP Conducted agricultural, 2003

² - بنك فيصل الإسلامي السوداني، التمويل الأصغر، عن الموقع الرسمي للبنك:

<http://www.fibsudan.com/ar2/index.php?bg=personal&contentID=90>، تاريخ الزيارة: 2015/10/13

³ - بنك الخرطوم، مشروع ربط المزارعين بالأسواق، على الموقع الرسمي للبنك:

http://www.mfu.gov.sd/sites/default/files/rd_bnk_lkhrtwm_f_wrsh_lqtqyym.pdf تاريخ الزيارة: 2015/10/13

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

ثالثاً- دور التمويل المصغر في تنمية القطاع الزراعي: عالجت مؤسسات التمويل المصغر، بحلول مبتكرة وناجحة، بعض القضايا الأكثر تحدياً فيما يتعلق بتقديم الخدمات المالية الخاصة بالأنشطة الزراعية لذوي الدخل المنخفض من المزارعين، ومن بين استراتيجيات هذه المؤسسات ما يلي⁽¹⁾:

أ- حل مشكلة الافتقار إلى الضمانات باستخدام بدائل ضمان تستند إلى المجموعة أو إلى الصفات الشخصية للفرد.

ب- تطبيق معدلات مرتفعة في تسديد واسترجاع القروض من خلال تجميعات متكررة ومنظمة للتسديد واستخدام الضغوط الاجتماعية والوعود بتكرار القروض.

ج- تخفيض التكاليف المرتفعة للمعاملات بتحويل بعض مصاريف التقييم والإشراف إلى مستوى المجموعة وبتقليل إمكانيات الحصول على الخدمات.

د- تقديم حوافز للعاملين لزيادة إمكانيات الوصول إلى المقترضين والاسترداد للقروض الزراعية.

هـ- تقديم مدخرات وغيرها من الخدمات المطلوبة التي تلبي احتياجات صغار المزارعين.

رابعاً- القيود والتحديات التي تقف أمام التمويل الزراعي المصغر: تشكل إمكانية الاستفادة أكبر التحديات التي تواجهها معظم مؤسسات التمويل المصغر بصفة عامة والمختصة بالتمويل الزراعي بصفة خاصة. ومما يعيق إمكانية الاستفادة ضآلة نوعية حافظة القروض الزراعية وعدم كفاية أنظمة الإقراض وإجراءاتها ومتطلبات الإبلاغ الكثيرة التي تطلبها الجهات المانحة. كذلك فإن بعض مؤسسات التمويل المصغر تدعم معدلات فائدتها وتمنح مهلاً طويلة للتسديد الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف رأس المال على المدى الطويل. كما أن معظم مؤسسات التمويل المصغر هزيلة من الناحية المؤسسية وتفتقر إلى بيان واضح عن مهامها، وإلى أعضاء أكفاء في مجال إدارتها، وإلى موظفين ذوي خبرة في هذا المجال من التمويل الزراعي، بالإضافة لافتقارها إلى نظام لمعلومات الإدارة يوفر معلومات دقيقة في مواعيدها بشأن رصد وتقييم مدى تقدم مؤسسات التمويل المصغر وسلامتها المالية العامة. علاوة على ذلك، فإن معظم مؤسسات التمويل المصغر تفتقر إلى نظم المراقبة الداخلية أو إلى نظم تحفيز الموظفين في حين أن قرارات منح القروض الزراعية تتخذ بصورة مركزية وتتقلها إجراءات بيروقراطية⁽²⁾.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دور التمويل الصغير في التنمية الزراعية و الريفية في الشرق الأدنى ، المصدر سبق ذكره، ص ص

03، 02

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دور التمويل الصغير في التنمية الزراعية و الريفية في الشرق الأدنى ، المصدر سبق ذكره، ص ص 02

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

بالإضافة إلى ما سبق هناك تحديات مؤسسية ذات صلة مباشرة بمؤسسات التمويل المصغر تتمثل في⁽¹⁾:
1- محدودية قدرات مؤسسات التمويل المصغر للوصول إلى المناطق المستهدفة في القطاع الزراعي والتي يمكن من خلالها عمل قيمة مضافة للمنتج الزراعي بسبب الطبيعة الهيكلية لهذه المؤسسات ولأدبيات التي قام عليها التمويل المصغر، الذي يتميز بالعمل في المناطق الحضرية دون الريفية⁽²⁾ خاصة في أوروبا ودول إفريقيا وآسيا.

2- عدم وجود نوافذ تسويقية منتظمة ومستمرة خاصة بمنتجات التمويل المصغر الخاصة بالمشاريع الزراعية على مستويات الإنتاج، الجودة والأسعار مثل إقامة المعارض، والربط مع الشركات الكبرى.
3- عدم قدرة هذه المؤسسات على ابتكار صيغ تمويلية متناسبة مع منتجات التمويل المصغر التي يحتاجها الفقراء خاصة في القطاعات الريفية والزراعية، واقتصرها على تقديم القروض الزراعية، الأمر الذي لا يتناسب مع أهداف إستراتيجية تنمية التمويل المصغر القائمة على تملك الأصول العامة للفقراء والتي تحتاج إلى صيغ مختلفة.

4- تقليدية استخدام تقنية المعلومات الحديثة بالمقارنة بما هو متاح من فرص لاستخدامها بفعالية في عملية اتخاذ قرارات آمنة وسليمة وفعالة تتعلق بتقديم الخدمات المختلفة للقطاع الزراعي.

خامسا- شروط تطوير مؤسسات التمويل المصغر للقطاع الزراعي: نظرا لضآلة الخبرة في التمويل الزراعي لدى معظم مؤسسات التمويل المصغر، فإن دور هذا التمويل في توسيع التمويل الزراعي يجب معالجته بقدر أكبر من الحيطة، وبالتالي لا بد من⁽³⁾:

1- تصميم سياسات ملائمة بشأن الاقتصاد الكلي وإنشاء إطار سليم من الناحيتين القانونية والتنظيمية يعتبران أمرين ضروريين لتعزيز قطاع مالي كفاء مجهزة لخدمة صغار المزارعين. وإن التوسع في تقديم القروض الزراعية من جانب مؤسسات التمويل المصغر لا يمكن أن ينجح إلا إذا ما ترافق مع خدمات مالية أخرى وتجسد في إستراتيجية تحسن الأداء العام للأسواق المالية الريفية عموما. وعندما توضع هذه الإصلاحات قيد التنفيذ، فإن مؤسسات التمويل المصغر الأكثر استقرارا والتي أثبتت أنها تستطيع بنجاح إدارة حافظات الإقراض الصغير في المدن للإقراض الزراعي، هي وحدها التي يمكن أن توسع بصورة تدريجية إمكانات وصولها إلى القطاع الزراعي.

¹- ياسر أحمد حسن جامع، نحو تحديث آليات مصارف و مؤسسات التمويل الأصغر للوصول الى القطاع الزراعي التقليدي بالسودان- ادماج الائتمان التجاري و التقليدي نموذجا، ص ص: 18، 19، بحث مقدم على الموقع الرسمي لبوابة التمويل الأصغر CGAP:

<http://www.microfinancegateway.org/ar>، تاريخ الزيارة: 2015/10/13

²- عدا تجارب بنك قرامين و راكيات التي استهدفت المناطق الريفية

³- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دور التمويل الصغير في التنمية الزراعية و الريفية في الشرق الأدنى ، المصدر سبق ذكره، ص ص

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

- 2- يجب الاهتمام أولاً بإيجاد بيئة مواتية تركز على بلورة سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي ومناخ ملائم للنشاط الاقتصادي الذي يعزز فرص الاستثمار أمام صغار المزارعين.
- 3- يجب أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي بوجه خاص على مكافحة العجز والتضخم في ميزانية الحكومة والتخلص من الاختلالات في أسعار الصرف وتحرير تجارة الواردات والصادرات والسوق المحلية وتحرير الأسعار واستنباط إطار ملائم للقوانين والتشريعات.
- 4- إعطاء اهتمام خاص لتعزيز تطوير نشاط القطاع الخاص والقطاع الزراعي، ويجب أن تتركز السياسات على جعل الزراعة أكثر ربحية. وإن وجود سياسات ملائمة واستثمارات في البنية الأساسية وخدمات دعم الإنتاج كالطرق والأسواق والتخزين وخدمات البحوث والإرشاد، كلها تعتبر أمورا مهمة لجعل الزراعة أكثر ربحية.
- 5- ينبغي لسياسات التمويل الزراعية بوجه عام أن تروج تطوير طائفة من الوسطاء الماليين لتلبية الطلبات الخاصة لمجموعة واسعة من العملاء كالمزارعين ومنظمي الأعمال الزراعية وغيرهم من سكان الريف. ويمكن بوجه خاص دعم تجربة وترويج المنتجات والتقنيات المالية المبتكرة والملائمة لفائدة العملاء في الريف. وفي حالة التمويل الزراعي يمكن للوسطاء غير الماليين كموردي للموارد والمعدات والعاملين في المستودعات والتجار والنشطاء الزراعيين أن يلعبوا دورا مهما في تمويل الإنتاج الزراعي كما قد تود الحكومات تسهيل تنمية الزراعة بالتعاقد وغير ذلك من الترتيبات المناسبة فيما يتعلق بالتجارة والائتمان من خلال عقد اللقاءات بين النشطاء الزراعيين ومنظمات صغار المزارعين.
- 6- تسهيل تجربة المنتجات والخدمات الجديدة وخصوصا تلك التي تستهدف صغار المزارعين وغيرهم من فقراء الريف ذوي الدخل المحدود.
- 7- يمكن لبنوك التنمية التجارية والزراعية وخصوصا تلك التي تم إصلاحها أن تلعب دورا مهما في توسيع تقديم الخدمات المالية الفعالة لصغار المزارعين، حيث باستطاعتها أن توجد علاقات مع بقية المؤسسات الريفية ومؤسسات التمويل المصغر بتزويدها بالموارد لتقديم القروض الزراعية وغيرها من الخدمات المالية لأعضائها المرتقبين من صغار المزارعين. ووفقا لهذه الإستراتيجية تستطيع البنوك أن توسع نطاقها ونشاطها بأسلوب يحقق المردودية، وإضافة إلى ذلك تستطيع هذه البنوك تخفيض معطياتها وخدماتها بإيجاد مديرية متخصصة بالريف وبالتمويل المصغر الزراعي ضمن هيكلها لتخدم بصورة مباشرة عملاء الريف كصغار المزارعين والمنظمين، ومؤسسات التصنيع الزراعي وموردي المدخلات وتجار الجملة والقائمين على المستودعات.

الباب الثاني: تمويل استثمارات التنمية الزراعية المستدامة

- 8- ينبغي توفر الاستثمارات في بناء القدرات مع التركيز على استخدام أفضل أساليب التمويل المصغر لتعزيز نمو وتطوير نشاط هذا التمويل في القطاع الزراعي.
- وينبغي أن يتركز بناء القدرات على مساعدة مؤسسات التمويل المصغر في:
- أ- اختيار مجالس إدارة أكفاء وأعضاء مؤهلين في الإدارة وموظفين متمرسين.
 - ب- بيانات واضحة بالمهام التي تحقق الاستفادة واسعة النطاق.
 - ج- التدريب في مجال الإدارة المالية والمحاسبة مع إيلاء اهتمام شديد للتمسك بمعدلات النقشف.
 - د- إنشاء نظم فعالة لإدارة المعلومات، وتطوير خدمات ومعطيات جديدة خصوصا تلك التي تستهدف صغار المزارعين.
 - هـ- إنشاء نظم لتحفيز الموظفين لتعزيز الأساليب الفعالة لاسترداد القروض الزراعية.

خلاصة:

يعتبر التمويل لأي استثمار اقتصادي، من القرارات الهامة والإستراتيجية سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو مصادر الحصول عليها، وهو يمثل أحد الركائز الأساسية في تطوير القطاع الزراعي وتنميته كما أنه يعد أحد أهم سياسات التنمية الزراعية المستدامة، وبسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها فإن تمويلها وتزويد الاستثمارات الزراعية بالأموال اللازمة في الوقت المناسب لاستمرارها في الإنتاج، يصبح أصعب بكثير مما يحول بينها وبين تنميتها، حيث في كثير من الأحيان تجد المؤسسة الزراعي نفسها في حاجة إلى أموال لعملياتها التنموية للزراعة، خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد الأمر الذي يضطره إلى البحث عن المصدر المناسب لتمويل عملياته.

وتنقسم مصادر التمويل المتاحة للاستثمار في الزراعة إلى تقليدية تتمثل في التمويل البنكي والقروض الزراعية المختلفة، بالإضافة إلى الدعم الحكومي للزراعة الذي يعتبر من أهم مصادر التمويل المتاحة للقطاع. وأخرى حديثة نظم صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها البنوك الاستلامية للقطاع الخاص، فمنها ما هو متخصص في تمويل الزراعة وأخرى عامة، بالإضافة إلى التمويل من خلال التأجير التمويلي الطي يعتبر أحد أهم مصادر التمويل في القطاع الزراعي.

وكون القطاع الزراعي يشغل فيه نسبة معتبرة من صغار المزارعين فهم لا يستطيعون الحصول على التمويل من البنوك التي تشترط ضمانات لذلك وهو ما لا يتوفر لدى هذه الشريحة المهمة، فكان الحل في تقنيات التمويل المصغر، الطي فتح المجال أمم صغار المزارعين للحصول على التمويل والاستثمار في الزراعة.

خاتمة الباب الثاني:

أصبح التوجه في العالم نحو تشجيع الاستثمارات البيئية المستدامة كونها تؤدي دوراً هاماً في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، ولاسيما تلك التي تصب في مجالات الاستثمار في قطاع الزراعة المستدامة فمع تنامي المشاكل البيئية الناتجة عن الزراعة التقليدية في الوقت الحاضر والضغط على قاعدة الموارد الطبيعية ظهرت ضرورة ملحة إلى توجيه الاستثمارات الزراعية بما يتلاءم ومفهوم الزراعة المستدامة ليتوافق ذلك والمناحي البيئية لتكون مفيدة اقتصادياً واجتماعياً ومستدامة بيئياً. وذلك من خلال الاستثمار في مختلف مجالات الزراعة المستدامة ابتداءً من الحفاظ وتنمية الموارد الطبيعية، على أن يكون المزارعون محور أي استراتيجية لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع. ولكن إذا أريد لهم أن يستثمروا المزيد في الزراعة، فإنهم بحاجة إلى إرشاد زراعي فعال يقوم بنقل مختلف نتائج البحوث العلمية عن الزراعة وأساليبها المستدامة، وكذا تشجيع التعليم الزراعي من أجل تكوين جيل على دراية بمفهوم الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير الأساليب التقنية الحديثة في الزراعة من الممكنة، وطرق التقنية الحيوية، وكذا الاستثمار في المخلفات الزراعية وتدويرها من أجل الاستفادة منها في الزراعة من جهة، والحفاظ على البيئة والإنسان من جهة أخرى.

وتتحقق الاستثمارات في مجال الزراعة المستدامة من خلال العمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها، يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية في تطوير القطاع الزراعي وتنميته كما أنه يعد أحد أهم سياسات التنمية الزراعية المستدامة، وبسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها فإن تمويلها وتزويد الاستثمارات الزراعية بالأموال اللازمة في الوقت المناسب لاستمرارها في الإنتاج، يصبح أصعب بكثير مما يحول بينها وبين تنميتها، حيث في كثير من الأحيان تجد المؤسسة الزراعي نفسها في حاجة إلى أموال لعملياتها التنموية للزراعة، خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد الأمر الذي يضطره إلى البحث عن المصدر المناسب لتمويل عملياته الخاصة.

الجزء التطبيقية

The page features a decorative design with three large, overlapping blue circles of varying shades (dark blue, medium blue, and light blue) arranged vertically. Two thin, light blue diagonal lines intersect at the top left, forming a triangular shape that frames the central text.

الباب الثالث:

**تمويل التنمية الزراعية المستدامة في ولاية قلمة
من خلال القروض الزراعية**

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية والحساسة في الجزائر، ويبرز ذلك من خلال السياسات الفلاحية المقررة من طرف السلطات العمومية التي عمدت على إرساء نظام تمويل مستدام للزراعة، يزوج بين دعم الدولة من جهة والقروض البنكية ومختلف الصيغ التمويلية الأخرى من جهة ثانية. فالدور المخول للقطاع الزراعي في تعزيز قواعد الأمن الغذائي الوطني يستدعي تنشيط أكبر لنظام التمويل القائم، وذلك رغم الجهود المعتمدة التي بذلت لمرافقة المزارعين من خلال مختلف أنواع الدعم أو عبر أنظمة الصيغ التمويلية البنكية.

إهتمت الجزائر بالقطاع الزراعي لدوره الحيوي في المساهمة في تأمين الاحتياجات الغذائية للمواطنين وتعزيز قواعد الأمن الغذائي الوطني، وبمحاولة لتنويع القاعدة الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تكثيف الزراعة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيها وزيادة الإنتاج الزراعي، كما شجعت على استخدام أحدث التقنيات الفلاحية، الأمر الذي أدى بتحول أسلوب الزراعة في الجزائر من تقليدي إلى متطور.

لكن رافق هذه التنمية الفلاحية في الجزائر بعض الآثار الجانبية السلبية خاصة فيما يتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية نتيجة لتكثيف الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تدهور خصوبة التربة وتعريتها واستخدام مكثف للمبيدات الكيميائية بأنواعها المختلفة لمجابهة الكثير من الأمراض والآفات التي لم تكن موجودة من قبل، مما أدى إلى تلوث البيئة بمختلف عناصرها وحدوث خلل في توازن النظم الطبيعية فأدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات التي تهدد حياة الإنسان. هنا تأتي أهمية الزراعة المستدامة التي تسعى لإنتاج غذاء صحي وكافي للأجيال الحالية والمستقبلية دون الضرر بالموارد الطبيعية.

من أجل ذلك سعت الجزائر كغيرها من بقية دول العالم إلى الإسراع لتبني مفهوم الزراعة المستدامة وخلق اتجاهات مشجعة للمزارعين نحوها، من خلال وضع استراتيجيات وبرامج وطنية نابعة عن سياسة التجديد الزراعي والريفي التي تبنتها الدولة مع مطلع الألفينيات، وذلك بتنمية وتطوير الزراعات الأساسية والحفاظ على الغابات حفاظا على البيئة، تطوير استخدام المكننة الزراعية، الحد من التصحر، تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين لنشر وتبني تطبيقات الزراعة المستدامة. لذا خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها من خلال السياسات الفلاحية المقررة من طرف السلطات العمومية التي عمدت على إرساء نظام تمويل مستدام يزوج بين دعم الدولة من جهة والقروض البنكية ومختلف الصيغ التمويلية الأخرى من جهة ثانية.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

وتعتبر ولاية قالمة من أهم الولايات الزراعية في البلاد، وذلك لما تتوفر عليه من أراضي زراعية خصبة وتوفرها على المياه السطحية والباطنية، وكذا اليد العاملة الزراعية، ومختلف المقومات الزراعية التي تمكن الولاية من تبني سياسات تطبيق التنمية الزراعية المستدامة.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الباب إلى ثلاث فصول أساسية، تتمثل في:

الفصل الأول: دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة

الفصل الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للزراعة

الفصل الثالث: تمويل الزراعة المستدامة من خلال مختلف الهيئات الداعمة

الفصل الأول: دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة

مقدمة:

يتطلب استخدام المزارعين لتقنيات الزراعة المُستدامة وجود اتجاهات مشجعة نحوها، والاتجاه هو ميل عاطفي تُشكّله الخبرة والمعرفة ليتفاعل إيجاباً أو سلباً نحو شيء أو شخص أو موقف. وللاتجاه جانبان جانب معرفي يتكون من معلومات الفرد، وجانب عاطفي يشمل الوجدانات المرتبطة بموضوع الاتجاه وهذا الجانب هو الذي يعطي الاتجاهات صفة الدافعية، ويجعلها في كثير من الأحيان تقوم بعمل الدوافع في توجيه سلوك الفرد. إذ للاتجاهات تأثير واضح في توجيه أنماط السلوك وقبول الزراع للأفكار التقنية الجديدة والتي تعتبر تقنيات الزراعة المُستدامة واحدة منها.

قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مقومات الزراعة المستدامة لولاية قالمة

المبحث الثاني: دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة

المبحث الثالث: العلاقة الإرتباطية بين الصفات الشخصية والاجتماعية للمزارعين واتجاهاتهم نحو الزراعة المُستدامة

المبحث الأول: مقومات الزراعة المستدامة لولاية قالمة

تعتبر ولاية قالمة من أهم الولايات الفلاحية في البلاد، وذلك لما تتوفر عليه من أراضي زراعية خصبة وتوفرها على المياه السطحية والباطنية، وكذا اليد العاملة الفلاحية، ومختلف المقومات الفلاحية التي تمكن الولاية من تبني سياسات تطبيق التنمية الفلاحية المستدامة.

المطلب الأول: عرض الخصائص العامة لولاية قالمة

أولاً- الموقع الجغرافي: تقع ولاية قالمة في أقصى الشرق الجزائري، حيث تحتل مكانة وسطية بين شمال البلاد، الهضاب العليا والجنوب، ومن وجهة النظر الجغرافية فهي تعتبر نقطة التقاء بين القطبين الصناعيين شمالا (عنابة وسكيكدة)، وبين مراكز التبادل جنوبا (أم البواقي وتبسة)، حيث تحدها من الشمال ولاية عنابة، ومن الشمال الشرقي ولاية الطارف، ومن الجنوب الشرقي ولاية سوق أهراس، ومن الجنوب أم البواقي، وذلك بإجمالي مساحة تقدر ب3686,84 كلم²(1). (أنظر الملحق رقم 01)

ثانياً- التقسيم الإداري والسكان: تضم ولاية قالمة 34 بلدية موزعة على 10 دوائر، وهذا حسب التقسيم الإداري الجديد لسنة 1991، وهي تتميز بالطابع الزراعي، الصناعي، الرعوي والغابي، الذي يعطيها موقعا اقتصاديا هاما.

ينحدر جزء من سكان ولاية قالمة من قبيلة بني فوغال الأمازيغية، والتي تتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا، إلى حمام الدباغ غربا، حيث هاجرت هذه القبيلة إلى ولاية قالمة سنة 1799م من غرب ولاية جيجل، وفي التسعينيات شهدت المدينة تضخم سكاني هائل، حيث دخل العديد إليها من مختلف الولايات، وبالخصوص الولايات التي كانت تعاني من العشرية السوداء، ويرجع السبب لاختيارهم لها هو أمنها بالمقارنة مع بقية الولايات أخرى. والآن ولاية قالمة يقطنها حوالي 482430 نسمة حسب إحصائيات سنة 2008 بكثافة سكانية تقدر ب137ن/كلم².

ثالثاً- التضاريس: تتميز جغرافية الولاية بتضاريس متنوعة من جبال، غابات، أحراج، ووادي سيبوس الذي يشكل مصدر أساسي للمياه في الولاية (أنظر الملحق رقم 02)، حيث نجد(2):

1- المناطق الجيوفيزيائية الكبرى: تنقسم ولاية قالمة إلى 04 مناطق جيوفيزيائية كبرى، وتتمثل في:

أ-منطقة قالمة:تتربع هذه المنطقة على أكبر مساحة على مستوى الولاية، ممتدة من الشمال نحو الجنوب، وتتميز بغطاء غابي هام في الشمال والشرق، ويتمثل الإستعمال الحالي للأراضي خاصة بزراعات متنوعة في السهول (وادي سيبوس)، وبالنسبة للسقي فهو في إستعمالمتصاعد خاصة في

¹ - مديرية الإقليم والتهيئة العمرانية لولاية قالمة، 2011

²-المصدر نفسه

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المنطقة الوسطى وهذا إثر تشغيل محيط السقي -قالمة بوشقوف- على مساحة 9920 هكتار، على طول وادي سيبوي، انطلاقاً من سد بوهمدان.

ب-منطقة بوشقوف: تتميز هذه المنطقة بتضاريس يغلب عليها الطابع الجبلي (75%)، ويعبر هذه المنطقة أيضا وادي سيبوس، وتتميز الجبال بها بغطاء غابي كثيف خاصة على مستوى جبال بني صالح وعين بن بيضاء.

ج- منطقة وادي الزناتي: تتميز هذه المنطقة بأراضي داكنة كلسية مما يؤكد زراعة الحبوب بها، كما تخصص مساحات أخرى للخضر وزراعة الأشجار المثمرة.

د- منطقة تاملوكة: هذه المنطقة هي الأكثر إنتماء إلى المناخ شبه الجاف، وتتنمي إلى منطقة السهول العليا التي يبلغ معدل الإرتفاع بها حوالي 800م، ويمر بها وادي مقصبة. الإستعمال الحالي للأراضي بها تغلب عليه زراعة الحبوب والرعي خاصة رعي الأغنام، أما بالنسبة للإنتاج الزراعي فيتميز خاصة بالحبوب، الخضر، الكلاء، الفواكه، البطاطا، الطماطم وزراعات أخرى.

2- الجبال: وهي تتربع على مساحة تقدر ب 1394,36 كم²، أي ما يعادل ما نسبته 37,82% من إجمالي مساحة الولاية، وهي تتمثل في أربعة جبال رئيسية، هي: أ- جبلماونة (بن جراح)، بارتفاع 1411م.

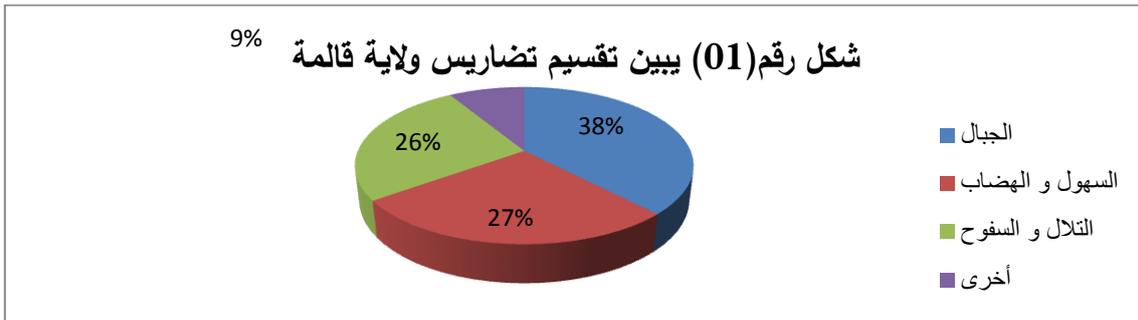
ب- جبل هواره (عين بن بيضاء)، بارتفاع 1292 م.

ج- جبل طاية (بوهمدان)، بارتفاع 1208 م.

د- جبل دباغ (حمام الدباغ)، بارتفاع 1060م.

3- السهول والهضاب: بمساحة تقدر ب 1003.56 كم²، ما يعادل 27,22% من إجمالي مساحة الولاية.

4- التلال وسفوح الجبال: بمساحة تقدر ب 969.27 كم²، ما يعادل 26.29% من إجمالي مساحة الولاية.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية الإقليم والتهيئة العمرانية لولاية قالمة، 2011

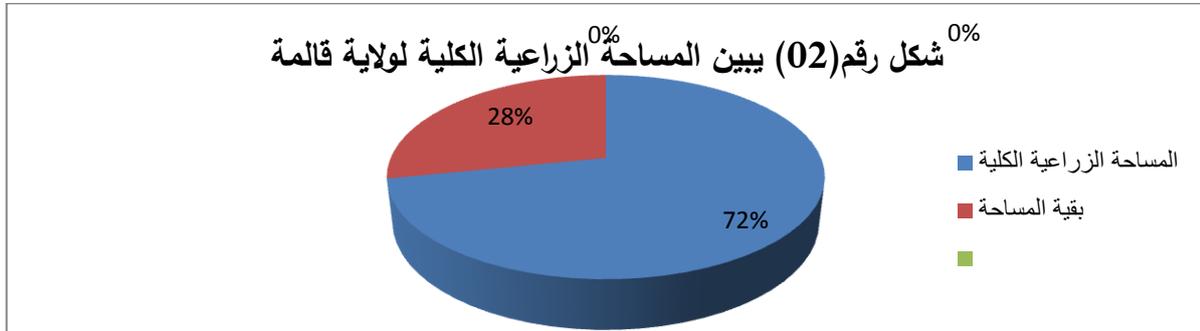
الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية للزراعة المستدامة في ولاية قالمة

يتوفر إقليم ولاية قالمة على العديد من الإمكانيات الطبيعية الفلاحية المختلفة التي تمكنها من انتاج طرق الزراعة المستدامة، وتتمثل هذه الإمكانيات فيما يلي:

أولاً- الأراضي الزراعية:

1-المساحة الزراعية الكلية(SAT)⁽¹⁾: يتميز التوزيع الإجمالي للمساحة الكلية لإقليم لولاية قالمة بمساحة مهمة تخص القطاع الزراعي، حيث تقدر المساحة الفلاحية الكلية ب 264618 هكتار، وهي ما تعادل 71,77% من المساحة الإجمالية للولاية⁽²⁾. وهي تشمل المساحة الصالحة للزراعة والمساحة القابلة للاستصلاح الزراعي⁽³⁾.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الغرفة الفلاحية لولاية قالمة، 2013

2- المساحة الصالحة للزراعة(SAU)⁽⁴⁾: عرفت المساحة الصالحة للزراعة ثباتا منذ سنة 2007، حيث قدرت ب 187338 هكتار، أي ما يعادل 50,81% من إجمالي مساحة الولاية، وب 70,80% من إجمالي المساحة الفلاحية. ويقدر نصيب الفرد الواحد من المساحة الصالحة للزراعة في ولاية قالمة ب 0,39 هكتار/الفرد، في حين نجد أن متوسط نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة على المستوى الوطني يقدر ب 0,30 هكتار/الفرد. وتتركز المساحة الصالحة للزراعة أساسا في الجزء الغربي والجنوب الغربي والجزء الشرقي والجنوب الشرقي من إقليم الولاية.

¹-SAT: Superficie Agricole Totale

²- و التي تقدر ب 368684 كم²

³-direction des service agricole, service des statistique agricoles et des systèmes d information, wilaya de Guelma. 2012

⁴-SAU:Superficie Agricole Utile

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

وهذه الأجزاء تمثل نصف المساحة الصالحة للزراعة في الإقليم، وهي على التوالي⁽¹⁾:

أ- الجزء الغربي والجنوب الغربي: ويشمل البلديات التالية: برج صباط، عين رقادة، واد الزناتي، تاملوكة وعين مخلوف، بإجمالي مساحة تقدر ب 61297 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة، أي ما يعادل ما نسبته 32,72% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الولاية.

ب- الجزء الشرقي والجنوب الشرقي: ويضم البلديات التالية: واد الشحم، حمام النبايل، عين بن بيضاء بوشقوف، مجاز الصفا وواد فراغة، بإجمالي مساحة تقدر ب 31499 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة، أي ما يعادل ما نسبته 16,81% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الولاية. وبقية المساحة الصالحة للزراعة والتي تقدر ب 92796 هكتار ما نسبته 49,53% تشمل البلديات الواقعة في الشمال، الوسط والجنوب.

3- مساحة المراعي: وهي تقدر ب 50875 هكتار، أي ما يعادل 13,80% من إجمالي مساحة إقليم الولاية، و ب 19,23% من المساحة الفلاحية الكلية.

وأن البلديات عين رقادة، بن جراح، وواد فراغة تتوفر على مساحة هامة من المراعي، والتي تقدر بأكثر من ثلث (3/1) المساحة الإجمالية لهذه البلديات، وتقدر نسبها على الترتيب: 35,99%، 34,51% و 31,42%. أما بقية البلديات والتي تقع في الجنوب، الشرق، الغرب، الشمال، الشمال الغربي والجنوب الغربي لإقليم الولاية، فهي تتربع على مساحة من المراعي تعتبر كبيرة نسبيا⁽²⁾.

والجدول التالي يمثل أهم البلديات التي تتربع على مساحة معتبرة من المراعي بالنسبة إلى إجمالي المساحة الكلية للبلدية:

جدول رقم (01) يبين أهم البلديات التي تتربع على مساحة معتبرة من المراعي

الوحدة(%)

البلدية	برج صباط	مجاز عمار	بوشقوف	عين صندل	بوهمدان	واد الزناتي	مجاز الصفا
النسبة	29,29	24,44	24,41	23,50	21,33	21,92	21,12
البلدية	الخزارة	الركنية	جباله خميسي	رأس العقبة	هوارى بومدين	هليوبوليس	
النسبة	18,91	15,40	13,36	10,79	10,74	10,33	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الغرفة الفلاحية لولاية قالمة، 2013

أما بقية بلديات الولاية فهي تشمل على مساحات مراعي صغيرة.

¹direction des service agricole, service des statistique agricoles et des systèmes d information, wilaya de Guelma. 2012

²-idem

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

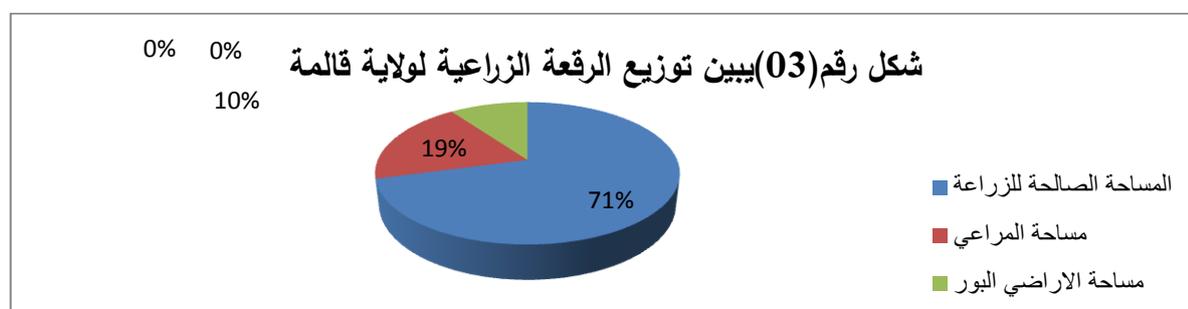
4- مساحة الأراضي غير المنتجة (البور): وتقدر ب26405 هكتار، أي ما يعادل 07,16% من إجمالي مساحة الولاية، و09,93% من إجمالي المساحة الفلاحية.

والجدول، والشكل التاليين يمثلان توزيع الرقعة الفلاحية لإقليم ولاية قالمة:

جدول رقم (02) يبين توزيع الرقعة الفلاحية لإقليم ولاية قالمة (الوحدة هكتار)

مساحة الأراضي البور	مساحة المراعي	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة الفلاحية الكلية	
26405	50875	187338	264618	توزيع الرقعة الفلاحية
09,97%	19,23%	70,80%	100%	النسبة إلى SAT
07,16	13,80	50,81	71,77	النسبة إلى المساحة الكلية للولاية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الغرفة الفلاحية لولاية قالمة، 2013



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (02)

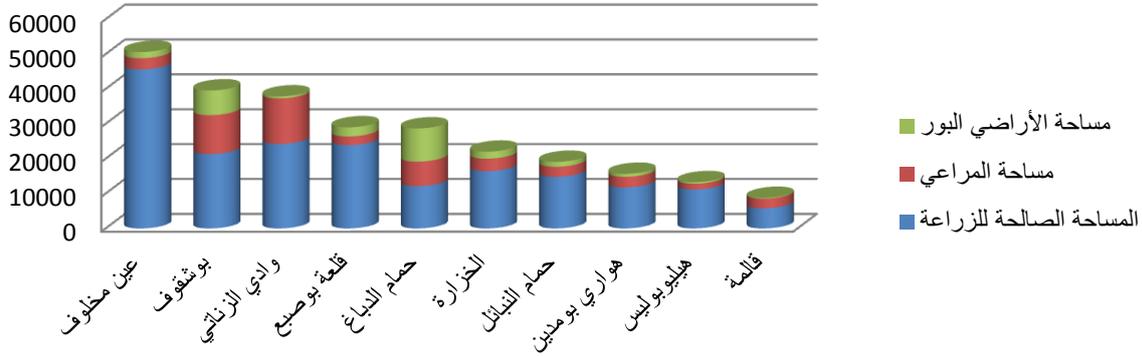
وتتنوع الرقعة الفلاحية عبر دوائر الولاية حسب الجدول التالي:

جدول رقم (03) يبين توزيع الرقعة الفلاحية عبر دوائر ولاية قالمة

مساحة الأراضي البور	مساحة المراعي	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة الفلاحية الكلية	الدائرة
206	2779	5779	8764	قالمة
2607	2515	23891	29013	قلعة بوصيغ
429	1614	11223	13266	هيليوبوليس
2004	3567	16453	22024	الخرارة
7068	11166	21353	39587	بوشقوف
1395	2900	14814	19109	حمام النباتل
572	13053	24258	37883	وادي الزناتي
1767	3200	45645	50612	عين مخلوف
9515	7033	12143	28691	حمام الدباغ
842	3048	11779	15669	هوارى بومدين
26405	50875	187338	264618	المجموع

source: direction des service agricole, service des statistique agricoles et des systèmes d information, wilaya de Guelma. 2012

شكل رقم (04) يبين توزيع الرقعة الزراعية عبر دوائر ولاية قالمة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (03)

ثانيا- الموارد المائية: تشكل الموارد المائية المقوم الثاني من مقومات النشاط الزراعي، الذي لا يمكن للزراعة أن تتم بدونه، ويزخر إقليم ولاية قالمة بثروة مائية معتبرة ناتجة عن تعدد مصادرها وتنوعها ما بين السطحية، الجوفية والوديان والذي من أهمها واد سيبوس الذي يمثل مصدر هام للمياه في إقليم الولاية. يقدر إجمالي الموارد المائية الموجودة في الولاية ب 15180 مليون متر مكعب، وهي موزعة كالتالي⁽¹⁾:

1-المياه الجوفية: تتوفر ولاية قالمة على أربع(04)مستجمعات فرعية للمياه الجوفية، وما يقرب على 1620 نقطة ماء، موزعة على كامل الإقليم، وبسعة إجمالية تقدر ب 9410 مليون متر مكعب في السنة.

2- المياه السطحية: وهي تتمثل في السدود والأودية، و هي موزعة كالتالي:

1-2-الأودية: لإقليم ولاية قالمة أربعة أودية رئيسية، تتمثل في:

أ- واد سيبوس: ينبع من بلدية مجاز عمار، وهو عبارة عن نقطة التقاء بين واد الشارف، وواد الكبير ويعبر سهل قالمة -بوشقوف، على امتداد أكثر من 45 كم من الجنوب إلى الشمال، وتقدر سعته الإجمالية ب408 مليون متر مكعب في السنة. (محطة بوردوة- بلدية عين بن بيضاء).

ب- وادبوهمدان: ينبع من بلدية بوهمدان (غرب الولاية)، ويقدر مجموع استيعابه بحوالي 96 مليون متر مكعب في السنة.(محطة مجاز عمار).

ج- واد المالح:يمتد من الجنوب إلى الشمال، وتقدر سعته الإجمالية بحوالي 151 مليون متر مكعب في السنة (محطة بوشقوف).

¹-direction des service agricole, service des statistique agricoles et des systèmes d information, wilaya de Guelma. 2012

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

د- واد الشارف: ينبع من جنوب إقليم الولاية، وتقدر سعته الإجمالية بـ 107 مليون متر مكعب في السنة (محطة مجاز عمار).

2-2- السودان: يتوفر إقليم قالمة على سد رئيسي يتمثل في سد بوهمدان، بالإضافة إلى سد مجاز البقر: أ-سد بوهمدان: والذي يعتبر أكبر منشأة مائية بولاية قالمة، وهو يقع في بلدية حمام الدباغ (25 كم غرب ولاية قالمة)، والذي دخل حيز الخدمة سنة 1985 بطاقة استيعاب نظرية تقدر بـ 220 مليون متر مكعب، وطاقة استيعاب حقيقية بلغت 185 مليون متر مكعب، وبعمق يقدر بـ 93 متر، وهو يوفر سنويا كمية من المياه العذبة تقدر بـ 35-40 مليون متر مكعب، وهي موجهة لسقي ما يزيد عن 10 آلاف هكتار من الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى كمية أخرى من المياه تقدر بـ 17 مليون متر مكعب توجه سنويا لتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، على مستوى بلديات قالمة، حمام الدباغ، عين حساينية مجاز عمار والركنية⁽¹⁾.

ب- سد مجاز البقر: يقع سد مجاز البقر في بلدية عين مخلوف (56 كم غرب ولاية قالمة)، وهو يعتبر سد صغير بالمقارنة مع سد بوهمدان، لكنه زود المناطق المجاورة بالمياه الموجهة للسقي. أنشئ هذا السد في التسعينيات نتيجة لتلبية احتياجات المزارعين في مجال السقي لتطوير نشاطهم بالمنطقة، وتقدر طاقته الاستيعابية ما يقرب ثلاث (03) ملايين متر مكعب من المياه العذبة، لكن بسبب غياب نصوص تنظيمية لتعيين هيئة مختصة للتكفل بعملية تسيير وصيانة هذا السد تعرضت عدة أجزاء منه للانهييار، وخاصة مفرغ الفيضانات، وذلك بسبب تدفق كميات كبيرة من مياه الأمطار له، ولعدم توفر المراقبة التقنية اللازمة عند ارتفاع منسوب المياه فيه. وهو الآن بصدد إعداد دراسة تقنية من أجل ترميمه وإعادة تأهيله، وكذا إمكانية توسيعه ورفع طاقته الاستيعابية إلى ما يقرب 10 مليون متر مكعب، بما يسمح بتوسيع المساحات الفلاحية القابلة للسقي بالمنطقة، والتي لا تتجاوز حاليا 350 هكتار، وذلك بعد معاینته من قبل لجنة مكونة من خبراء الوكالة الوطنية للسود والتحويلات، والتي قدرت كلفة ترميمه بحوالي 15 مليار سنتيم⁽²⁾. وهناك كذلك سد ثالث وهو "سد قفتة" (Guefta) ببلدية النشماية، وهو صغير إذا ما قرناه بالسدين السابقين، حيث لا تتجاوز طاقته الاستيعابية 0,44 مليون متر مكعب.

¹- أ. يوسف، ارتفاع منسوب مياه سد بوهمدان بقالمة، الجريدة الإلكترونية آخر ساعة، على الموقع الرسمي للجريدة: [www.akhersaa-](http://www.akhersaa-dz.com)

dz.com تاريخ الزيارة: 2015/10/15

²-عطر عز الدين، 15 مليار لإصلاح ما تهدم من سد مجاز البقر بقالمة، الجريدة الإلكترونية أخبار الشرق، بتاريخ 21 سبتمبر 2013، على الموقع الرسمي للجريدة:

<http://akhbarachark.dz> تاريخ الزيارة: 2015/10/16

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من السدود الصغيرة، والتي يمكن اعتبارها كحواجز مائية يقدر عددها بـ 15، بينهم 14 في حالة جيدة، وبسعة إجمالية تقدر بـ 0.51 مليون متر مكعب.

ثالثاً- الظروف المناخية: تمثل الظروف المناخية العامل المحدد في كثير من الأحيان لمدى انتشار المحاصيل الفلاحية والأنواع النباتية الأخرى، ولاسيما إذا أردنا الحصول على الإنتاجية المناسبة وفق توافر الشروط المادية الأخرى (خصوبة التربة، الجهد البشري، الرعاية المطلوبة والتقانة المختلفة)، لأن لكل نبات جملة من الخصائص الطبيعية الحيوية والمرتبطة بالمناخ ارتباطاً مباشراً من حيث درجة الحرارة الرطوبة، تساقط الأمطار، الضوء، الصقيع وغير ذلك⁽¹⁾.

ويتواجد بإقليم الولاية ثلاثة نطاقات مناخية: المناخ شبه الرطب في الوسط، المناخ شبه الجاف في المناطق الجنوبية، بالإضافة للمناخ الرطب بالمنطقة الشرقية "غابة بني صالح" بوشقوف وأعلى جبل ماونة وهوار⁽²⁾. وتتميز كذلك بمناخ معتدل ممطر في الشتاء، وحار في الصيف. وتتراوح درجة الحرارة في الإقليم ما بين 04م⁰ في الشتاء، و35,4م⁰ في الصيف، وبمتوسط حرارة يقدر بـ 17,3م⁰.

أما كمية تساقط الأمطار فهي تتراوح ما بين 400 إلى 500 ملم/ السنة في الجنوب، وتصل حتى إلى 1000ملم/السنة في الشمال، وأن حوالي 57% من كمية التساقط السنوية تسجل خلال فترة الرطوبة الممتدة من شهر أكتوبر حتى شهر ماي.

أما بالنسبة لتساقط الثلوج، فإنه يتم تسجيل حوالي 12,7 أيام/السنة، في محطة أرصاد عين العربي. ويتم تسجيل كذلك حوالي 11 يوم/السنة للصقيع في محطة أرصاد قالمة، و33,5 أيام/السنة في محطة أرصاد عين العربي. من جهة أخرى فإنه يتم تسجيل كذلك حوالي 02,2 أيام/ السنة لسقوط البرد في محطة أرصاد قالمة، و03,6 يوم/السنة في محطة أرصاد عين العربي. ومن جهة ثالثة فإنه يتم تسجيل حوالي 36,2 يوم/السنة للرياح الشرقية الجافة، هذه الأخيرة التي تؤثر سلباً على المحاصيل الفلاحية.

مما سبق يتبين لنا أن إقليم قالمة يتمتع بمناخ متنوع ومناسب لمزاولة النشاط الزراعي سواء النباتي أو الحيواني.

¹- إبراهيم أحمد سعيد، (2011): أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا و بشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، (العدد 03 + 04)، ص: 574

²-محافظة الغابات لولاية قالمة، عرض حال حول قطاع الغابات لولاية قالمة، جوان 2015

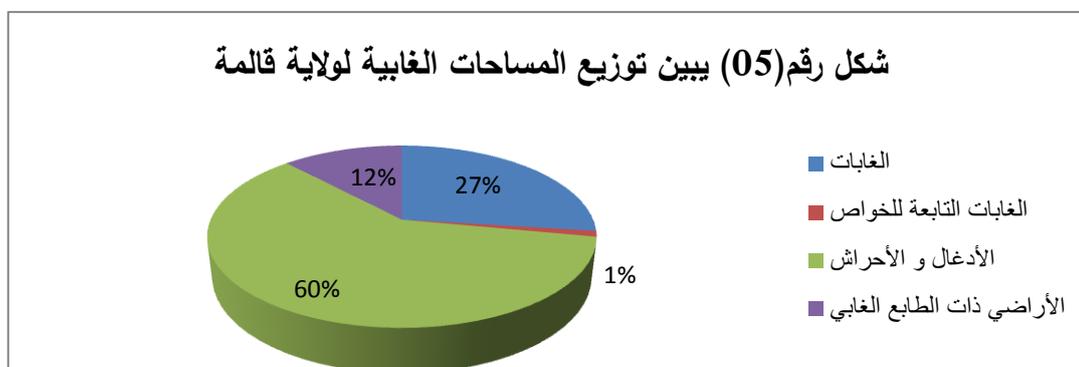
الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

رابعا- الغطاء الغابي: تقدر مساحة الغابات والأراضي ذات الطابع الغابي على مستوى إقليم الولاية ب 116865 هكتار، ما يعادل 31,70% من المساحة الإجمالية للولاية، وهي تتوزع على النحو التالي:

جدول رقم (04) يبين يمثل توزيع إجمالي المساحة الغابية لولاية قالمة

النسبة %	المساحة (هكتار)	
27	31784	الغابات
01	804,60	الغابا التابعة للخواص
60	70384,40	الأدغال و الأحرش
12	13892	الأراضي ذات الطابع الغابي
100	116865	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (04)

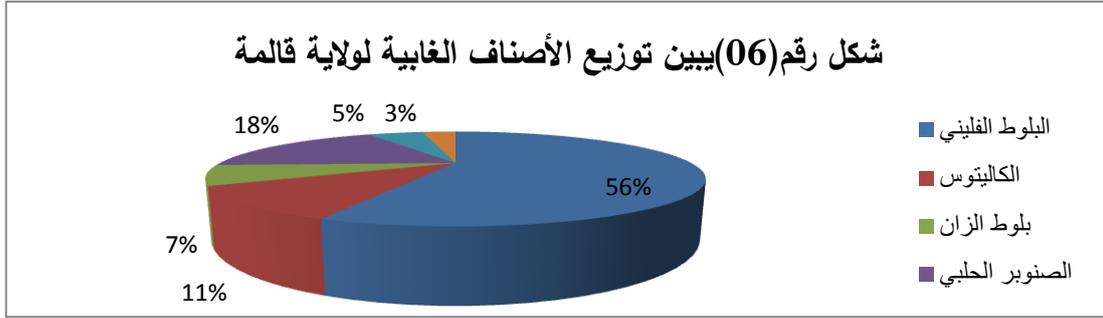
ويتكون الغطاء الغابي لولاية قالمة من أصناف متعددة من الأشجار الغابية، وأهمها: البلوط الفليني

الكاليتوس، بلوط الزان، الصنوبر الحلبي، الصنوبر البحري والسرو الأخضر. وهي موزعة كالتالي:

جدول رقم (05) يبين توزيع الأصناف الغابية لولاية قالمة

النسبة المئوية %	المساحة (الهكتار)	الأصناف الغابية
57	18485,05	البلوط الفليني
11	3530,00	الكاليتوس
07	2201,00	بلوط الزان
18	5715,50	الصنوبر الحلبي
05	1638,00	الصنوبر البحري
03	1019,00	السرو الأخضر
100	32588,55	المساحة الإجمالية

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(05)

وتنقسم الغابات الموجودة في ولاية قالمة إلى تسعة غابات أساسية، وهي موضحة في الملحق رقم(03). تتوفر في ولاية قالمة العديد من المنشآت الحراجية، والتي تهدف إلى حماية وتطوير الثروة الغابية حيث تسهل المسالك الحراجية عمليات استغلال وتهيئة الكتل الحراجية، بالإضافة إلى المراقبة الدورية للغابات، والجدول التالي يوضح توزيع المنشآت الحراجية لولاية قالمة⁽¹⁾:

جدول رقم(06) يبين المنشآت الغابية المتوفرة في ولاية قالمة

المنشآت	الحجم
المسالك الحراجية	848 كلم
الخنادق المضادة للنيران	930 كلم
نقاط الماء	173 كلم
أبراج المراقبة	07 أبراج

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015

أ-الخنادق المضادة للنيران: تتوفر محافظة الغابات لولاية قالمة على 930 كلم من الخنادق، كما سيتم تهيئة 270 كلم، وفتح 100 كلم عبر بلديات عين بن بيضاء، جباله خميسي، الركنية، بوعاتي محمود مجاز الصفا، بوشقوف وبرج صباط. وهذه الخنادق ستكون بمثابة سد منيع في وجه انتشار الحرائق، وهي تساعد كذلك المتدخلين على إخماد النيران.

ب-المسالك الغابية: توفر الغابات على مستوى ولاية قالمة على 848 كلم من المسالك الغابية، وسيتم كذلك فتح 93 كلم، وصيانة 175 كلم المتضررة من غزارة الأمطار في فصل الشتاء، مما سيسمح بالتدخل ومراقبة جميع أجزاء الكتل الغابية الرئيسية في حال اندلاع الحرائق في الوقت المناسب.

ج- نقاط الماء: توجد 173 نقطة ماء موزعة عبر مختلف الكتل الغابية، تستعمل في تموين وحدات التدخل الأولي لإخماد النيران.

¹ - محافظة الغابات لولاية قالمة، عرض حال حول قطاع الغابات لولاية قالمة، جوان 2015

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

د- أبراج المراقبة: يوجد 07 أبراج مراقبة تستعمل للمراقبة والاستطلاع والتحذير الأول، ويضم كل برج (02) عونين، وهي موزعة عبر مختلف الكتل الغابية التالية: ماونة (بن جراح)، عرقوب سعيد (بوشقوف)، جبل خلوة (حمام النبايل)، حجر الشواف (بوهمدان)، جبل بوعسلوج (بوعاتي محمود)، جبل هوار (جباله خميس) و كاف الريح (بوحشانة).

وتهدف إدارة محافظة الغابات في ولاية قالمة بمختلف مصالحها إلى تحقيق الأهداف الأساسية والتي تتمثل في تسيير وحماية وتوسيع الثروة الغابية بما يخدم في مجموعها التنمية الفلاحية المستدامة⁽¹⁾:
أ-تسطير البرامج القريبة، المتوسطة والبعيدة المدى لتطوير الثروة الغابية، وإنجاز الدراسات المتعلقة بتسيير الثروة الغابية. بالإضافة إلى المتابعة المالية والتقنية لإنجاز المشاريع القطاعية.
ب- استغلال وبيع المنتج الغابي (بيع الفلين الخشب و المنتجات الحراجية الأخرى) وفقا للتنظيمات المعمول بها.

ج- حماية الأراضي من الانجراف من خلال تطبيق الدراسات المتخصصة في حماية الأحواض المتدفقة.
د- تسطير، إنجاز ومتابعة مختلف مشاريع التنمية الريفية الجوارية المدمجة.
هـ- تسطير برامج مخصصة للمؤسسات التربوية لتحسيس بدور الشجرة وضرورة المحافظة عليها.
و- متابعة وتوزيع الشجيرات المنتجة على مستوى مشتل المحافظة والإشراف على عملية الغراس أثناء مختلف المناسبات.

ز- حماية الثروة النباتية عن طريق مكافحة الأمراض الطفيلية والحشرات، إضافة إلى حمايتها من الحرائق، وذلك من خلال التحضير لحملة مكافحة حرائق الغابات بداية من شهر مارس من كل سنة.
ح- حماية الثروة الحيوانية، والتي تتمثل في جميع الحيوانات البرية، عن طريق تنظيم عملية الصيد والمتابعة الصحية للحيوانات، وكذا حماية الحيوانات المحمية (في طريق الانقراض)، حيث تتميز ولاية قالمة باحتضانها لأواخر قطعان الأيل البربري في شمال إفريقيا، وبغرض حمايته والمحافظة عليه جهزت لهذا الحيوان محمية طبيعية على مساحة 2200 هكتار بغابة بني صالح (دائرة بوشقوف)⁽²⁾.

كما تقوم محافظة الغابات سنويا في شهر سبتمبر بالتنسيق مع مركز الصيد بزرالدة، بعملية تعداد الأيل البربري قصد متابعة تكاثره، وذلك عن طريق إعداد مخططات للحفاظ عليه من عمليات الصيد الجائر.

¹ - محافظة الغابات لولاية قالمة، عرض حال حول قطاع الغابات لولاية قالمة، جوان 2015

² -توفر غابة بني صالح على جميع التجهيزات الضرورية لتكاثر ونمو حيوان الأيل البربري، من سياج على طول 20 كلم، 06 نقاط ماء، 25 كلم من المسالك المختصة بالحيوان، 35 كلم من الطرقات الغابية ، 01 برج مراقبة، إضافة إلى سكن حراجي.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ط- تعداد الطيور المهاجرة سنويا على مستوى المناطق الرطبة الموجودة في الولاية (سد بوهمدان وسد مجاز البقر)، وهذا لمعرفة التنوع الذي تزخر به المنطقة.

ك- تكوين الموارد البشرية من خلال دورات لتحسين المستوى ورفع الكفاءات لموظفي القطاع.

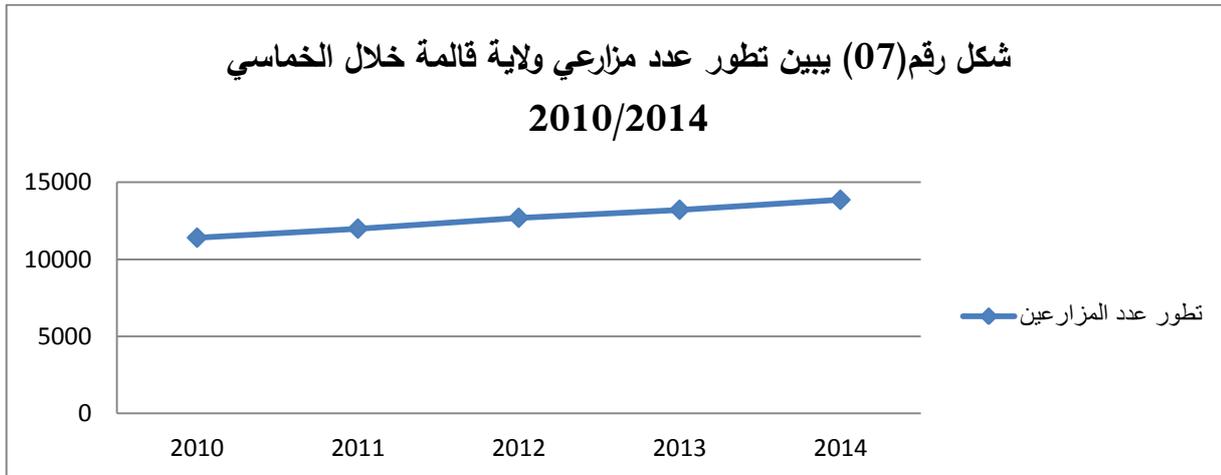
المطلب الثالث: الإمكانيات البشرية للزراعة المستدامة في ولاية قالمة

أولاً- اليد العاملة الزراعية: من الصعوبة بمكان حساب قوة العمل الزراعية بدقة، خاصة في الأرياف حيث يعمل أفراد الأسرة في النشاط الزراعي كلهم أو جلهم، حيث يكون العمل الزراعي وفق مراحل نمو المحاصيل المزروعة ومدتها، وكم محصول يزرع في الأرض خلال العام الواحد؟ ومدى ارتباط الأسرة بالعمل الزراعي، هل هو العمل الوحيد، أم أنه يعتبر عمل مكمل لنشاطات أخرى؟ وعلى العموم ترتبط اليد العاملة الزراعية في قالمة بعدد المزارعين المقيدين في الغرفة الفلاحية والذين يحملون بطاقة الفلاح. يقدر عدد سكان المناطق الريفية في ولاية قالمة 84587 نسمة (حسب إحصائيات سنة 2011) أي ما يعادل 16,71% من مجموع سكان ولاية قالمة، ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر استيعابا لشريحة اليد العاملة في الولاية وذلك بنسبة 42,90% من إجمالي اليد العاملة (المقدرة بـ 177113 حسب إحصائيات سنة 2011). وشهد عدد المزارعين في ولاية قالمة تطورات خلال الخماسي 2014/2010، وذلك حسب ما يبينه الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (07) يبين تطور عدد مزارعي ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

2014	2013	2012	2011	2010	
13860	13214	12695	11987	11401	تطور عدد المزارعين

المصدر: الغرفة الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (07)

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ويتوزع مزارعي ولاية قالمة على الفئات العمرية التالية، (وذلك حسب إحصائيات سنة 2012):

جدول رقم(08) يبين توزيع مزارعي ولاية قالمة حسب الفئات العمرية

أكبر من 60 سنة	من 51 إلى 60 سنة	من 36 إلى 50 سنة	من 18 إلى 35 سنة	
5713	2920	3174	888	عدد المزارعين
45	23	25	07	النسبة %

المصدر: الغرفة الفلاحية لولاية قالمة، 2014

شكل رقم(08) يبين توزيع مزارعي ولاية قالمة حسب الفئات العمرية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(08)

مما سبق يتبين لنا أن عدد المزارعين في ازدياد ملحوظ في ولاية قالمة، فبالمقارنة بين سنة 2010 وسنة 2014 نجد أن 2459 فلاح جديد، أي زيادة مقدرة بنسبة 22%، وذلك نتيجة سياسة التجديد الريفي التي انتهجتها الجزائر والتي تشجع المزارعين على البقاء في خدمة أراضيهم، بالإضافة إلى المزارعين المندرجين ضمن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، التي من بين شروطها للحصول على القروض الزراعية أن يكون حامل لبطاقة فلاح.

وبالنسبة لتوزيع المزارعين حسب الفئات العمرية، فهي تعتبر من التحديات الجوهرية التي تواجه الزراعة بولاية قالمة من حيث تقدم سن قوى العمل، حيث نجد 8633 مزارع تفوق أعمارهم 50 سنة، أي ما يعادل 68% من عدد المزارعين لولاية قالمة، ونجد أن ما نسبته 25% هم من الكهول الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، في حين لاتمثل نسبة الذين تقل أعمارهم عن الـ 35 سنة 07 %، وذلك بسبب عزوف فئة الشباب عن ممارسة مهنة الزراعة، على اعتبار أن أغلبهم يهاجرون للمدينة من أجل العمل هناك وطلب الربح السريع، أو لمزارولة الدراسة.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

وعلى العموم يمكن القول أن القطاع الزراعي لولاية قالمة قد استطاع المحافظة على عدد المزارعين والذين يمثلون مناصب العمل الدائمة، وذلك راجع للعديد من التحفيزات والاجراءات التي قامت بها السلطات، والتي نذكر من أهمها⁽¹⁾:

أ-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لقيم الإيجار في إطار عقود عقود البيع عن طريق الإيجار للتجهيزات الزراعية المصنعة في الجزائر، والذي سيبقى العمل ساريا به حتى تاريخ 31ديسمبر 2018.

ب- إنشاء صندوق خاص بدعم المربين والمستثمرين المزارعين الصغار، ويقوم هذا الصندوق بتغطية كل تكاليف الفوائد الخاصة بالمربين والمستثمرين المزارعين الصغار، كما يغطي أيضا الدعم المقدم من قبل الدولة لصالح هذه الفئة بهدف تطوير تربية الحيوانات، وكذا تدعيم أنشطة المستثمرات الزراعية الصغيرة في المناطق الجبلية، السهلية والواحات.

ثانيا- التعليم الزراعي: يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري أحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الزراعة المستدامة، ويمثل التعليم الزراعي حجر الأساس في بناء زراعة حديثة متطورة، وهو يكتسب هذه الأهمية من كونه يجهز الكوادر البشرية من الفنيين الزراعيين على اختلاف مستوياته بالمعلومات العلمية والعملية التي تجعلهم قادرين على العمل بين المزارعين وغيرهم من العاملين فعلا في الإنتاج الزراعي⁽²⁾.

وتتوفر ولاية قالمة على معهد للتعليم الزراعي هو المعهد التكنولوجي الزراعي المتوسط المتخصص (ITMAS)⁽³⁾، وهو عبارة عن مؤسسة تكوين فلاحي تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يقع بمقر ولاية قالمة، وهو يمتاز بتعدد الزراعات بالإضافة للتربية الحيوانية.

يعتبر المعهد التكنولوجي الزراعي المتوسط المتخصص بولاية قالمة دعامة أساسية في مرافقة تنفيذ برامج التجديد الزراعي والريفي بغية تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة في الولاية، وذلك من خلال⁽⁴⁾:

أ- تعزيز ونشر المعارف العلمية والمهارات (التحكم المهني).

ب- تعزيز الكفاءة في المجال التقني والتسيير.

ج- تحسين المستوى المعرفي لدى الفاعلين في مجال التنمية الفلاحية من أجل إيجاد الشروط الملائمة للتنمية والتطوير.

1-لمحة تاريخية عن المعهد:في سنة 1919 أنشأت الغرفة الفلاحية لقسنطينة محطة تجريبية، ومع بداية سنة 1922 أضيف لها مزرعة تعليمية، والتي استقبلت حينها ثلاثين (30) طالب، وفي عام 1947

¹- زهير عمار، المصدر سبق ذكره، ص: 130

²- بشير محمود عمر علوية، مرجع سبق ذكره، ص: 54

³-ITMAS:InstitutTechnologie MoyenAgricole Spécialise

⁴-المنشورات التعريفية بالمعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص بقالمة (ITMAS)

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

رقيت المزرعة التعليمية إلى مدرسة تطبيقية في الزراعة، وفي 1961 وعلى مقربة من المدرسة أنشئ مركز التكوين المهني لفائدة شباب الأرياف، وفي 1967 ارتقت إلى مدرسة جهوية فلاحية وكونت إطارات متوسطة (تقنيون في الفلاحة)، وفي 1973 حولت المدرسة الجهوية إلى معهد تكنولوجي فلاحي متوسط متخصص بموجب المنشور رقم 7359 المؤرخ في 1973/11/21.

ويحتوي المعهد على مزرعة فلاحية ملحقة بأكثر من 100 هكتار متخصصة في المنتجات الحيوانية (أبقار، أغنام، دواجن، نحل وأرانب)، ومكرسة أساسا لإنتاج الأعلاف قصد تغذية هذه الحيوانات (شعير أعلاف خضراء، سيلاج، دريس وتبن). وبحوزتها كذلك مركب بيوت بلاستيكية وهو متخصص في إنتاج شتلات الأشجار المثمرة (زيتون، حمضيات وشتلات نباتات الزينة)⁽¹⁾.

2- التعليم الزراعي بالمعهد: يقوم المعهد بالأنشطة التكوينية التالية⁽²⁾:

أ- التكوين الابتدائي: تفتح على مستوى المعهد دورتان تكوينيتان:

-تكوين التقنيين في الفلاحة، وفي التخصص إنتاج حيواني (المدة سنتان)، وهو مفتوح على أساس المسابقة للمتشحين من مستوى الثالثة ثانوي.

-تكوين المساعدين التقنيين في الفلاحة (المدة سنتان)، وهو مفتوح على أساس المسابقة للمتشحين من مستوى السنة الرابعة متوسط.

ج- التكوين المتواصل: حيث تبرمج بانتظام دورات في التكوين بهدف التحسين لفائدة المستثمرين الفلاحيين وإطارات القطاع.

د- الإرشاد الزراعي: يقوم المعهد بمواكبة برامج الإرشاد المحلي، والمشاركة في تنشيط الحصص الإرشادية.

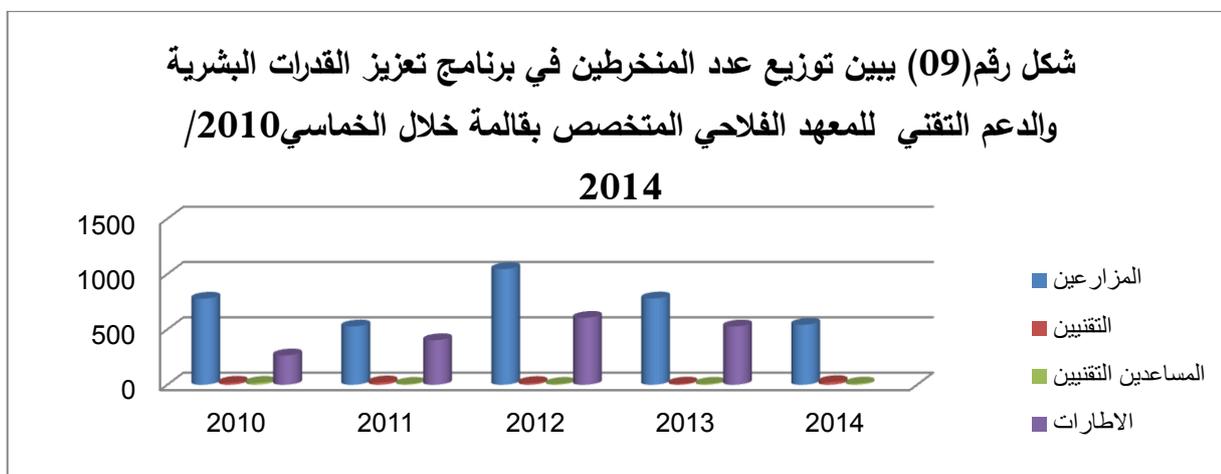
¹-المنشورات التعريفية بالمعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص بقالمة
²-المصدر نفسه

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

جدول رقم (09) يبين برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT)⁽¹⁾ للمعهد الزراعي المتخصص بقالمة خلال الخماسي 2014/2010

المشاركون في الأيام الإرشادية	التكوين و التنمية				السنة
	الإطارات	المساعدین التقنيين	التقنيين	المزارعين	
271	265	17	18	778	2010
1107	403	08	21	527	2011
1559	605	08	16	1045	2012
1263	527	09	11	780	2013
657	494	11	24	542	2014
4857	2294	53	90	3672	المجموع

المصدر: المعهد التكنولوجي الزراعي المتوسط المتخصص بقالمة (ITMAS)، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (09)

ثالثاً-الإرشاد الزراعي: فكما يسعى الإرشاد الزراعي دوماً لنشر التقنيات والمهارات الجديدة في المجتمعات الريفية المستهدفة ضمن خطته الإرشادية، فهو يحرص كذلك على الانتباه لما قد تحدثه تلك التقنيات والوسائل المستحدثة من آثار عكسية على الوسط البيئي وما قد تسببه من أضرار جسيمة على التوازن الحيوي في الطبيعة، وذلك من خلال توعية المزارعين لمفهوم التنمية الفلاحية المستدامة، والتي من أهم أهدافها مراعاة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية⁽²⁾، ويكون ذلك من خلال تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين لنشر وتبني تطبيقات تقنيات الزراعة المستدامة من استخدام طرق ري حديثة وأسمدة عضوية والتقليل من استخدام المبيدات الكيماوية والإهتمام بالمكافحة الحيوية وتدريب المزارعين على مجالات الزراعة المستدامة (الزراعة العضوية والصونية)، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي

¹ -PRCHAT: Programme de RenforcerduCapacités Humaines et d'Appui Technique

² -عدنان محمد حسن المبيضين: مرجع سبق ذكره، ص: 229

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

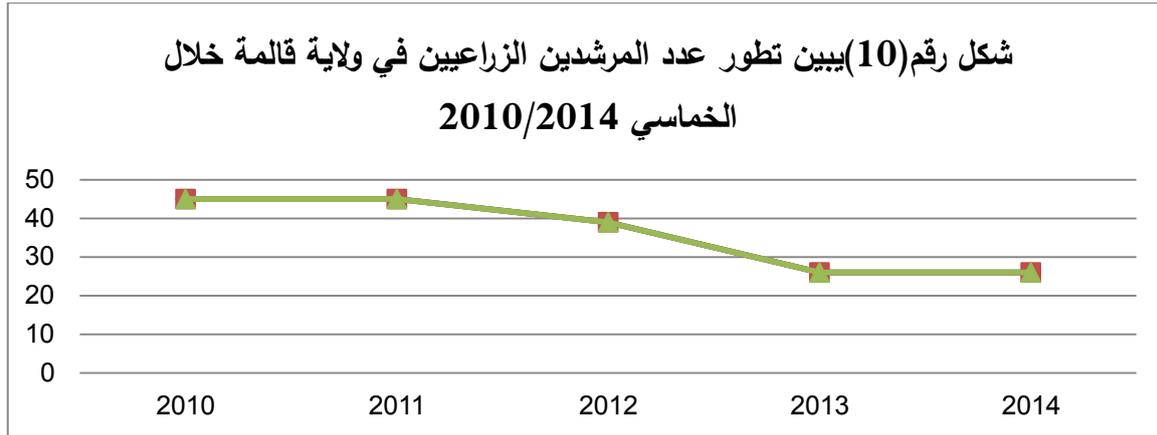
وصيانة الموارد الطبيعية وإنتاج غذاء صحي وكافي مع حفظ حقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد. ويتطلب استخدام المزارعين لتقنيات الزراعة المستدامة وجود اتجاهات مشجعة لهم نحوها، فمعرفة اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة له تأثير واضح في سلوك وقبول المزارعين لتقنيات الزراعة المستدامة، ومن ثم توجيه البرامج الإرشادية بما يتلاءم ويتوافق مع حاجات المزارعين المعرفية والمهارية والاتجاهية في مجالات الزراعة المستدامة ومن ثم تعديل الاتجاهات المحايدة وتغيير الاتجاهات السلبية وتطوير الايجابية منها⁽¹⁾.

جدول رقم(10) يبين تطور عدد المرشدين الزراعيين في ولاية قالمة

خلال الخماسي 2010 /2014

2014	2013	2012	2011	2010
22	26	39	45	43

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(10)

من الجدول يتضح لنا أن عدد المرشدين الزراعيين في السنوات الأخيرة شهد تناقصا ملحوظا بالمقارنة مع بداية الخماسي 2014/2010، ويرجع ذلك لإحالة معظمهم إلى التقاعد. من دون تعويض مرشدين جدد محل المتقاعدين، ويمكن ارجاع أسباب تناقص المرشدين إلى ما يلي⁽²⁾:

أ- ضعف الرواتب والحوافز، وقلة المناصب المالية المخصصة لهم.

ب- نقص معدات العمل ومستلزماته وبعد مكان الإقامة، ونقص وسائل النقل مما يصعب مهمة اتصال المرشدين بالمزارعين المتواجدين على امتداد مساحات شاسعة

ج- ضعف الاشراف المناسب والملل من العمل المكتبي.

¹ - الحاج أحمد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 7،8

² - مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

د- تحمليه في الغالب بمهام غير إرشادية، وقلة وعدم ملائمة المعلومات والمعارف الإرشادية على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى أن أغلب المزارعين يتميزون بالأمية مما يصعب -أو يستحيل في بعض الأحيان- من اقناعهم إذ لا تتوفر لديهم روح التعاون مع المرشدين، هذا إضافة إلى وجود فوارق ما بين المزارعين مما يجعلهم غير مهتمين بالخدمات التي يقدمها لهم المرشد الزراعي. أم من وجهة نظر المزارعين فإن ضعف الاستجابة للإرشاد الزراعي يعود إلى عدم توفر المدخلات الفلاحية وعدم مطابقة التوصيات الإرشادية لظروف المزارعين ونظرة المزارع إلى المرشد الزراعي على أنه أقل خبرة منه، خاصة في عدم قدرة المرشد الزراعي على حل كثير من مشاكل المزارع المتعلقة بالأسعار، التسويق وتأمين المدخلات.

وعلى العموم فإن فعالية الإرشاد الزراعي مرتبطة أساسا بتوفر المرشدين الزراعيين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم للقيام بهذه المهمة. وهذه التحفيزات ترتبط أساسا بظروف العمل، الرواتب والأجور، التقدير والمسؤولية، الانجاز والاشراف، ويمكن القول أنه رغم الأهمية التي يتميز بها الإرشاد الزراعي بالنسبة للنشاط الزراعي، فإن السياسة الفلاحية في الجزائر لم تولي الأهمية الكافية لهذا المجال، إلى جانب هذا نسجل وجود صعوبات وعوامل ساهمت في ضعف أداء المرشدين الزراعيين التي تعود إلى غياب تحديد دقيق لمهمة المرشد الزراعي. ولتحقيق وبعث الإرشاد الزراعي يتعين تحقيق الشروط والعوامل التالية⁽¹⁾:

أ-النظر للمزارع على أنه عون اقتصادي من خلال إعادة الإعتبار للمهنة الفلاحية.

ب- ايجاد علاقة تكاملية بين الإرشاد الزراعي والسياسة الفلاحية.

ج- وضع استراتيجية فعالة للإرشاد الزراعي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية، وذلك بتوفير الوسائل والميكانيزمات الضرورية لذلك.

د- أن تكون برامج التكوين في المعاهد مرتبطة بالواقع الزراعي وتستجيب لمتطلباته، وذلك بخلق فروع متخصصة وذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الزراعي مع العمل على خلق قنوات اتصال من شأنها أن تفيد القطاع الزراعي في تنفيذ برامج الإرشاد الزراعي.

¹-نور محمد لمين، المصدر سبق ذكره، ص 142

المبحث الثاني: دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة

استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية التعرف على توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة، وعلى بعض خصائصهم الشخصية والاجتماعية وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الزراعة المستدامة وذلك من أجل ربط مدى التوجه نحو الزراعة المستدامة بمدى تمويل الاستثمارات الزراعية فيما بعد. وقد استخدمت في هذه الدراسة مقاييس النزعة المركزية متمثلة في كل من النسب المئوية، المتوسط الحسابي، وكذا مقاييس التشتت متمثلة في الانحراف المعياري لعرض وتحليل بيانات البحث، بالإضافة إلى إتباع أحد الاختبارات اللامعلمية وهو معامل ارتباط الرتب (سبيرمان) وذلك من أجل تبيان العلاقة الترابطية بين المتغيرات المستقلة لمزارعي ولاية قالمة واتجاهاتهم نحو الزراعة المستدامة، وكل ذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

المطلب الأول: الخصائص الإحصائية للدراسة

أولاً- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع البحث من جميع مزارعي ولاية قالمة والبالغ عددهم 13474 مزارع⁽¹⁾، ونظرا لكبر مجتمع البحث بما يتعدى إمكانات الباحث وتباعد المزارع عن بعضها فقد عمدنا إلى أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها 100 مزارع من مجتمع البحث.

ثانيا- جمع المعلومات والبيانات: تم جمع البيانات والمعلومات التي تطلبتها الدراسة بواسطة إستمارة استبيان، وذلك عن طريق المقابلة الشخصية. وتكونت الإستمارة من جزأين: الجزء الأول وتضمن العوامل المستقلة والمتمثلة في المستوى التعليمي، العمر والمهنة الأساسية، أما الجزء الثاني من الإستمارة فاستهدف قياس اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو تبني الزراعة المستدامة، حيث تضمن 19 عبارة مختلفة مست مختلف تقنيات وجوانب الزراعة المستدامة. وقد تم استخدام مقياس "ليكارث"⁽²⁾ مكون من مستويين تعبر عن الاتجاهات وهي موافق وغير موافق، ولغرض القياس أعطيت الدرجتان 1 و 2 على الترتيب وطلب من المبحوث إبداء وجهة نظره عن كل عبارة.

ثالثا- التعاريف الإجرائية:

أ- العمر: ويقصد بهسن المزارع مقدر بالسنوات لأقرب سنة ميلادية عند إجراء البحث.

ب- المستوى التعليمي: ويقصد به الحالة التعليمية للمزارع مقاسة بمعيار المرحلة الدراسية التي وصل إليها وحصوله على مؤهلات علمية أو معرفة القراءة والكتابة أو عدم تلقيه لأي مكتسب علمي في حياته.

¹-Direction Des Services Agricoles Wilaya de Guelma; Service des Statistiques Agricole et des Systèmes d information; 2013

²- مقياس ليكارث: هو مقياس باسم الباحث، Likert حيث يؤكد على التمييز بين مدى قوة توافق المفردة مع الخيار أو العبارة أم غير ذلك، و ذلك بتحديد المستويات.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ج-المهنة: ويقصد بها المهنة الأساسية التي يزاولها المزارع عند إجراء الدراسة هل تتمثل في الزراعة أم أنه يزاول مهنة أساسية أخرى وأن الزراعة تعتبر مهنة ثانوية بالنسبة له.

رابعاً- الطرق الإحصائية المتبعة: بعد جمع المعلومات والبيانات تم تبويبها بالطرق الإحصائية التالية:

1-النسبة المئوية: استخدمت في وصف المبحوثين على وفق توزيعهم على الفئات في كل متغير من المتغيرات.

2-التوزيع التكراري: استخدم في وصف المبحوثين في المتغيرات تحت الدراسة.

3-الانحراف المعياري: استخدم لوصف انحراف القيم الرقمية لكل متغير عن المتوسط الحسابي.

4-المتوسط الحسابي: استخدم لوصف القيم الرقمية للمتغيرات المدروسة.

5- معاملات الارتباط البسيط (سبيرمان): استخدم لإيجاد معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومستوى اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

6-اختبار T: استخدم لاختبار معنوية ارتباط المتغيرات تحت الدراسة مع اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية والاجتماعية للمزارعين

يوضح الجدول رقم(11) الخصائص الشخصية والاجتماعية للمزارعين، حيث تبين توسط عمر المزارعين إذ أنّ أكثر من نصف المبحوثين (52%) تتراوح أعمارهم ما بين 30 و49سنة، وأن 30% منالمزارعين ينتمون للفئة العمرية 30 - 39 سنة، في حين بلغ متوسط العمر 47.61 سنة وانحراف معياري 15.35. في حين بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-29سنة 07%، وهو ما يفسر قلة توجه هذه الفئة إلى القطاع الزراعي. بينما بلغت نسبة المزارعين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة 41%. وشكل عمر 19 سنة كأدنى عمر و77 سنة كأقصى عمر.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي فيلاحظ التباين الواضح في المستويات التعليمية، إذ نجد أن 38% مستواهم التعليمي ثانوي وما فوق، و33% مستواهم ابتدائي ومتوسط، بينما بلغت نسبة الأمية 23% الأمر الذي يجب أخذه في الاعتبار عند وضع البرامج الإرشادية الخاصة بالزراعة المُستدامة واستخدام طرق إرشادية متنوعة لتتلاءم مع التباين الواضح في المستويات التعليمية للمزارعين، كما يمكن الاستفادة من المزارعين الحاصلين على شهادة جامعية وما فوق والبالغ نسبتهم 16% بتدريبهم ليصبحوا متبنون أوائل لتقنيات الزراعة المُستدامة المختلفة، في حين بلغ متوسط المستوى التعليمي 3.6 وانحراف معياري 1.78.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

كما تبين أن 96% من المزارعين تشكل الزراعة بالنسبة لهم مهنة أساسية، وأن 04% فقط من يزاولون الزراعة كمهنة ثانوية مع وظائفهم الأساسية. وبلغ متوسط المهنة 1.04 وبتحرف معياري 0.19.

جدول رقم (11) يبين الخصائص الشخصية والاجتماعية لفلاحي ولاية قالمة. (ن = 100)

المستوى التعليمي			العمر		
%	التكرار	الصفة	%	التكرار	الصفة
23	23	أمي	07	07	من 19-29 سنة
06	06	يقرأ و يكتب	30	30	من 30-39 سنة
13	13	ابتدائي	22	22	من 40-49 سنة
20	20	متوسط	13	13	من 50-59 سنة
22	22	ثانوي	16	16	من 60-69 سنة
16	16	جامعي	12	12	أكبر من 70 سنة
المهنة الأساسية					
04	04	موظف	96	96	فلاح

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البرنامج الإحصائي SPSS

المطلب الثالث: نتائج اختبار العبارات ومناقشتها

أولاً- عبارات الاستبيان: تم عرض 19 عبارة صممت مبدئياً لقياس اتجاهات المزارعين والمبجوثين نحو الزراعة المستدامة، وقد تنوعت العبارات وشملت تقنيات متعددة للزراعة المستدامة، وطلب من كل مزارع مبحوث أن يبين مدى موافقته، وذلك بوضع علامة (×) أمام عبارة موافق أو غير موافق وذلك كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (12): يبين عبارات الاستمارة التي تشمل تقنيات الزراعة المستدامة

غير موافق %	موافق %	العبارة
30	70	1- بقايا المواد الكيميائية على الفواكه والخضار تمثل خطراً كبيراً على صحة المستهلكين.
52	48	2- استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة (التربة و المياه).
43	57	3- يحتاج المزارعون إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة التي تحافظ على التوازن بين الإنتاج الزراعي وسلامة البيئة وصحة الإنسان.
18	82	4- يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على المياه.
17	83	5- عمليات حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.
54	46	6- يمكن الزراعة بدون حراثة الأرض من خلال جعل شق في التربة والبذر، لأن بقايا المحصول السابق يفيد التربة والمحصول الذي سيتم زراعته.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قلمة من خلال القروض الزراعية

48	52	7- إذا توفرت الأسمدة العضوية المصنوعة من المخلفات الفلاحية يمكن الاستغناء عن الأسمدة الكيماوية.
48	52	8- إذا عرض المرشد الزراعي أسلوب جديد لمكافحة الآفات والحشائش والحشرات الضارة يمكن استعماله والاستغناء عن المبيدات الكيماوية.
50	50	9- إذا قام المرشد بتبيان كيفية تدوير المخلفات الفلاحية والاستفادة منها في تسميد النبات أو استعمالها كأعلاف للحيوانات فإنه يمكن استعمالها والاقتصاد في شراء الأعلاف والأسمدة.
45	55	10- معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن حرق المخلفات الفلاحية.
48	52	11- يمكن تقليل استعمال الأسمدة الكيماوية بإتباع الدورات الفلاحية دون حدوث نقص كبير في الإنتاج.
59	41	12- الأعشاب الضارة يمكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام مبيدات الأعشاب.
65	35	13- يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات.
34	66	14- القيام بتطوير وتحسين الأراضي المرتفعة التي تفيد في حماية التربة من الانجرافات.
50	50	15- معرفة مصادر المياه المختلفة وكيفية الاستفادة منها ومعرفة كيفية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.
60	40	16- الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية والإبتعاد عن المبيدات الكيماوية للتخلص منها.
24	76	17- عدم إلقاء الفضلات الآدمية والنفايات والحيوانات النافقة في مجاري المياه.
42	58	18- معرفة قيمة الأشجار وما تلعبه من دور في تنقية الهواء ومقاومة التلوث ومعرفة مخاطر تلوث الهواء على صحة الإنسان والبيئة.
45	55	19- معرفة مضار ومخاطر الرعي الجائر والتحطيب على الغطاء النباتي.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البرنامج الإحصائي SPSS

ثانيا- اختبار كروباخ ألفا: للتأكد من ثبات الاستبانة تم اختبار الثبات من خلال حساب معامل الثبات "كروباخ ألفا"⁽¹⁾، وكان معامل ثبات الاتساق الداخلي للمقياس كروباخ ألفا هو 0.783، مما يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة للبحث العلمي.

¹- اختبار الثبات "كروباخ ألفا": هو مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار أو الاستبانة، و هو يعني أنه في حال اعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة فاننا سنحصل على نفس النتائج أو الاستنتاجات و لا يقصد بذلك التطابق التام 100%، و يأخذ معامل الثبات قيمة محصورة بين (0 و1) فاذا كان معامل الثبات مرتفعا فان هذا يعتبر مؤشرا جيدا على ثبات الاستبانة، لذا ينصح بحذف أي فقرة أو عبارة ذات معامل تمييز سالب أو تقع بين (0 و0.20)، و يتم الاحتفاظ بالعبارات ذات معامل التمييز الموجب و المرتفع.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قلمة من خلال القروض الزراعية

ويأخذ معامل التمييز أو الثبات قيم تقع بين (-1، +1)، ووجود عدد كبير من العبارات منخفضة معامل التمييز تؤدي إلى تخفيض ثبات المقياس أو الاختبار، لكن عبارات الاستبيان كانت معظمها تتمتع بمعامل ثبات موجب ومرتفع ما عدا أربع عبارات من أصل 19 عبارة، لذلك فهي لا تؤثر على اختبار الثبات وتم الاحتفاظ بها.

جدول رقم (13): يبين نتائج اختبار كروباخ ألفا

قيمة معامل الثبات	العبارة
0.518	1-بقايا المواد الكيماوية على الفواكه والخضار تشكل خطرا على المستهلكين
0.378	2-استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة.
0.356	3-يحتاج المزارعون إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة.
0.067	4-يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على الماء.
0.168	5-عملية حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.
0.390-	6-يمكن الزراعة بدون حراثة الأرض من خلال شق التربة والبذر، لأن بقايا المحصول يفيد التربة والمحصول الذي سيتم زراعته
0.277-	7-إذا توفرت الأسمدة العضوية المصنوعة من المخلفات الفلاحية يمكن الاستغناء عن الأسمدة الكيماوية.
0.466	8-إذا عرض المرشد الزراعي أسلوب جديد لمكافحة الآفات والحشائش والحشرات الضارة يمكن استعمالها والاستغناء عن المبيدات الكيماوية.
0.546	9-إذا قام المرشد الزراعي بتعليمك كيفية تدوير المخلفات الفلاحية والاستفادة منها في تسميد النبات وتغليظ الحيوانات .
0.464	10-معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن عمليات حرق المخلفات الفلاحية.
0.310	11-يمكن تقليل الأسمدة الكيماوية من خلال إتباع الدورات الفلاحية دون حدوث نقص كبير في الإنتاج.
0.549	12-الأعشاب الضارة من الممكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام المبيدات الكيماوية.
0.33	13-يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات .
0.603	14-القيام بتطوير وصيانة الأراضي المرتفعة ومعرفة كيفية مقاومة الانجراف والتعرية.
0.597	15-معرفة مصادر المياه المختلفة وكيفية الاستفادة المثلى منها ومعرفة كيفية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.
0.538	16-الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية والإبتعاد عن المبيدات الكيماوية.
0.464	17-عدم إلقاء الفضلات الأدمية والنفايات والحيوانات النافقة في المياه.
0.705	18-معرفة قيمة الأشجار وما تلعبه من دور في تنقية الهواء ومقاومة التلوث ومعرفة مخاطر التلوث على صحة الإنسان والبيئة.
0.762	19-معرفة مضار الرعي الجائر والتحطيب على الغطاء النباتي.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البرنامج الإحصائي SPSS

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

وتم إيجاد المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، و النسب المئوية لكل عبارة من خلال استخدام برنامج spss، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (14).

جدول رقم (14): يبين اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة مبينة بالمتوسط الحسابي

الانحراف المعياري والنسب المئوية ن=100

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.461	1.30	1-بقايا المواد الكيميائية على الفواكه والخضار تمثل خطرا كبيرا على صحة المستهلكين.
0.502	1.52	2-استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة (التربة والمياه).
0.498	1.43	3-يحتاج المزارعون إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة التي تحافظ على التوازن بين الإنتاج الزراعي وسلامة البيئة وصحة الإنسان.
0.386	1.18	4-يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على المياه.
0.378	1.17	5-عمليات حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.
0.501	1.54	6-يمكن الزراعة بدون حراثة الأرض من خلال جعل شق في التربة والبذر، لأن بقايا المحصول السابق يفيد التربة والمحصول الذي سيتم زراعته.
0.502	1.48	7-إذا توفرت الأسمدة العضوية المصنوعة من المخلفات الفلاحية يمكن الاستغناء عن الأسمدة الكيماوية.
0.502	1.48	8-إذا عرض المرشد الزراعي أسلوب جديد لمكافحة الآفات والحشائش والحشرات الضارة يمكن استعماله والاستغناء عن المبيدات الكيماوية.
0.503	1.50	9- إذا قام المرشد الزراعي بتبيان كيفية تدوير المخلفات الفلاحية والإستفادة منها في تسميد النبات أو استعمالها كأعلاف للحيوانات فإنه يمكن استعمالها والاقتصاد في شراء الأعلاف والأسمدة.
0.500	1.45	10-معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن حرق المخلفات الفلاحية.
0.502	1.48	11-يمكن تقليل استعمال الأسمدة الكيماوية بإتباع الدورات الفلاحية دون حدوث نقص كبير في الإنتاج.
0.494	1.59	12-الأعشاب الضارة يمكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام مبيدات الأعشاب.
0.479	1.65	13-يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات.
0.476	1.34	14-القيام بتطوير وتحسين الأراضي المرتفعة التي تفيد في حماية التربة من الانجرافات.
0.503	1.50	15-معرفة مصادر المياه المختلفة وكيفية الإستفادة منها ومعرفة كيفية الاستغلال

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

		الأمثل لمياه الأمطار.
0.492	1.60	16- الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية والإبتعاد عن المبيدات الكيماوية للتخلص منها.
0.429	1.24	17- عدم إلقاء الفضلات الأدمية والنفايات والحيوانات النافقة في المياه.
0.496	1.42	18- معرفة قيمة الأشجار وما تلعبه من دور في تنقية الهواء ومقاومة التلوث ومعرفة مخاطر تلوث الهواء على صحة الإنسان والبيئة.
0.500	1.45	19- معرفة مزار ومخاطر الرعي الجائر والتحطيب على الغطاء النباتي.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البرنامج الإحصائي SPSS

القياس: 1=موافق، 2= غير موافق، المتوسط العام=1.44

ثالثا- اتجاهات مزارعي الولاية نحو الزراعة المستدامة: يلاحظ مما سبق أن اتجاهات المزارعين نحو

تقنيات الزراعة المستدامة سلبية لحد ما، حيث بلغ المتوسط العام لاتجاهات المزارعين 1.44.

وعلى مستوى العبارات الفردية فقد تراوح المتوسط الحسابي بين 1.65 في حده الأقصى و1.17 في حده الأدنى، وسجلت عبارة يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات أعلى متوسط حسابي بلغ 1.65 وانحراف معياري 0.479 تلتها عبارتي: "الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها"، "الأعشاب الضارة يمكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام مبيدات الأعشاب" بمتوسط حسابي بلغ 1.60، و1.59 على التوالي، أما العبارات المتعلقة بأن "عمليات حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها"، "يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على المياه"، و"عدم إلقاء الفضلات الأدمية والنفايات والحيوانات النافقة في المياه" فقد سجلت أدنى متوسط حسابي بلغ 1.17، 1.18، و 1.24 على التوالي.

وسجلت كل من عبارة:

1- استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة (التربة والمياه).

2- يمكن الزراعة بدون حراثة الأرض من خلال جعل شق في التربة والبذر لأن بقايا المحصول السابق يفيد التربة والمحصول الذي سيتم زراعته.

3- إذا قام المرشد الزراعي بتبيان كيفية تدوير المخلفات الفلاحية و الإستفادة منها في تسميد النبات أو استعمالها كأعلاف للحيوانات فإنه يمكن استعمالها والاقتصاد في شراء الأعلاف والأسمدة.

4- الأعشاب الضارة يمكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام مبيدات الأعشاب.

5- يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات.

6- معرفة مصادر المياه المختلفة وكيفية الإستفادة منها ومعرفة كيفية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قلمة من خلال القروض الزراعية

7- الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية والإبتعاد عن المبيدات الكيماوية للتخلص منها. فقد سجلت معدل قريب من 02 وهو ما يدل على أن أغلبية المزارعين غير موافقين على هذه العبارات ولا يمكن تبنيها في مزارعهم، مما يعني أن اتجاهات المزارعين نحو استخدام هذه التقنيات تميل إلى الحياد، الأمر الذي يؤكد حاجة المزارعين إلى برامج تدريبية في هذه المجالات مثل مكافحة الحيوية، مكافحة المتكاملة، الأسمدة العضوية والأسمدة الخضراء، وكذا التركيز على تعليم المزارعين مختلف مصادر المياه وكيفية استغلالها والحفاظ عليها.

أما العبارات المتعلقة ب:

- 1- بقايا المواد الكيميائية على الفواكه والخضار تمثل خطرا كبيرا على صحة المستهلكين.
- 2- يحتاج المزارعون إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة التي تحافظ على التوازن بين الإنتاج الزراعي وسلامة البيئة وصحة الإنسان.
- 3- يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على المياه.
- 4- عمليات حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.
- 5- إذا توفرت الأسمدة العضوية المصنوعة من المخلفات الفلاحية يمكن الاستغناء عن الأسمدة الكيماوية.
- 6- إذا عرض المرشد الزراعي أسلوب جديد لمكافحة الآفات والحشائش والحشرات الضارة يمكن استعماله والاستغناء عن المبيدات الكيماوية.
- 7- معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن حرق المخلفات الفلاحية.
- 8- يمكن تقليل استعمال الأسمدة الكيماوية بإتباع الدورات الفلاحية دون حدوث نقص كبير في الإنتاج.
- 9- القيام بتطوير وتحسين الأراضي المرتفعة التي تفيد في حماية التربة من الانجرافات.
- 10- عدم إلقاء الفضلات الأدمية والنفايات والحيوانات النافقة في المياه.
- 11- معرفة قيمة الأشجار وما تلعبه من دور في تنقية الهواء ومقاومة التلوث ومعرفة مخاطر تلوث الهواء على صحة الإنسان والبيئة.
- 12- معرفة مضار ومخاطر الرعي الجائر والتحطيب على الغطاء النباتي. فقد سجلت معدل قريب من 01، وهو ما يعني أن أغلبية المزارعين موافقين على هذه العبارات التي تمثل أحد أهم تقنيات الزراعة المستدامة ويمكن لهم تبنيها، أو أنهم فعلا يطبقونها في مزارعهم، وهنا كذلك يكون دور الإرشاد الزراعي في زيادة تشجيع المزارعين عليها ومحاولة إدخال أساليب جديدة في هذه المجالات.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

وما نلاحظه كذلك هو وجود اتفاق بشكل كبير جدا بين المزارعين على إجابات العبارات، وذلك لكون الانحرافات المعيارية لجميع المتغيرات صغيرة جدا، وذلك يعني أن آراء المزارعين لكل العبارات متقاربة من بعضها.

المطلب الرابع: دور الإرشاد الزراعي في ولاية قالمة في نشر تقنيات الزراعة المستدامة

من الدراسة السابقة تبين أن اتجاهات المزارعين نحو تقنيات الزراعة المُستدامة سلبية لحد ما، حيث بلغ المتوسط العام لاتجاهات المزارعين 1.44. وذلك رغم ما يقوم به المرشدون الزراعيون في تحسيس المزارعين للتوجه نحو الزراعة المستدامة، وقد تبين ذلك من خلال عرض نفس الاستبيان على 06 مرشدين من أصل 22 مرشد في ولاية قالمة والإجابة على كل عبارة، وقد تبين أنه يتم التطرق إلى 09 مواضيع من أصل 19 من خلال الأيام التحسيسية والإرشادية⁽¹⁾ عبر مختلف بلديات الولاية، والتي تتمثل في العبارات التالية:

1- تطوير وتحسين الأراضي المرتفعة التي تفيد في حماية التربة من الانجرافات: وذلك من خلال تشرح العمليات التي تفيد في التصدي لانجراف التربة، والتي تتمثل في:

أ- الامتناع عن الحرث في اتجاه المنحدر.

ب- غرس الأشجار في المنحدرات.

2- يمكن الزراعة بدون حراثة الأرض: وذلك عن طريق الأيام التحسيسية والمواقع الاستدلالية، لتوضيح أهمية الزرع المباشر أو الزراعة الصونية للمزارعين وتجنب الأشغال التحضيرية للتربة، مما يوفر للمزارعين التكاليف المترتبة عن ذلك، ولقد تم تثمين التجربة في بلدية عين مخلوف، حيث قام مزارعان باقتناء العتاد الزراعي الخاص بالزراعة الصونية، وتم زراعة 178 هكتار حبوب سنة 2012 و 80 هكتار فقط سنة 2013⁽²⁾، ليتوقف بعدها استخدام هذه التقنية التي لام تلقى رواجاً بين أوساط المزارعين، حيث أن المردود في كلتا السنتين خاصة 2013 كان منخفض لكن السبب الرئيسي هو الجفاف الذي عرفته هذه المنطقة بالخصوص.

3- نشر الأساليب والتقنيات الحديثة للمحافظة على مصادر المياه: عن طريق تنظيم أيام ارشادية عبر مختلف بلديات الولاية وتوضيح أهم الطرق والآلات المستعملة في الري خاصة ما يتعلق بالري التكميلي بالنسبة للحبوب والري بالتنقيط بالنسبة للأشجار المثمرة والخضروات (خاصة الطماطم).

¹- الأيام التحسيسية والارشادية تقوم بها مديرية المصالح الفلاحية بالتنسيق مع مختلف الهيئات والجهات التي لها علاقة بالزراعة والتي من أهمها: الصندوق الجهوي للتعاقد الفلاحي، تعاونية الحبوب والبقول الجافة، محافظة الغابات، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المعهد التكنولوجي الفلاحي المتخصص بقالمة، المعهد التقني للمحاصيل الكبرى، مديرية الحماية المدنية...

²- القسمة الفلاحية لعين مخلوف، 2014

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

- 4- التوعية بأن بقايا المواد الكيماوية على الفواكه والخضار تمثل خطرا كبيرا على صحة المستهلك: عن طريق تنظيم أيام تحسيسية وكذلك عبر الإذاعة المحلية لولاية قالمى، حيث يتم توضيح أهم الإحتياجات الواجب إتخاذها للوقاية من المبيدات الزراعية خاصة بالنسبة للمبيدات الجهازية، التي تدخل في أنسجة النبات ويصعب التخلص منها بالغسل، وتبين كذلك أنه لا بد من انتظار فترة من الزمن بعد الرش تسمى فترة الأمان حتى يتحلل المبيد ويزول خطره، وعد استعمال المواد الكيماوية قبل 20 يوم من بيع المنتج. كما يتم التنويه إلى التقليل من استخدام المواد الكيماوية في المناطق الرعوية.
- 5- استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة: ويتم تبيان ذلك خاصة بالنسبة لأصحاب البساتين(الأشجار المثمرة) للحفاظ عليها من أضرار الرياح على الأزهار والثمار.
- 6- تبيان أن الأعشاب الضارة يمكن التخلص منها بدون استخدام المبيدات الكيماوية: وذلك من خلال تعميم استعمال العتاد المتخصص في ذلك والمتمثل في المحراث بجميع أنواعه، أي التخلص من الأعشاب بطريقة ميكانيكية، ويكون ذلك في أوقات الجفاف، من أجل القضاء النهائي عليها، كذلك يتم تبيان أهمية تحطيم بذور الأعشاب الضارة، من أجل تفادي نباتها مرة أخرى.
- 7- تبيان أنه يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية بدون استخدام المبيدات، وأنه يمكن مكافحة العديد من الإصابات الفطرية بدون استخدام المبيدات: من خلال تحسيس المزارعين سواء، بما يلي:
- أ- استخدام أصناف بذور تقاوم الآفات تكون معتمدة وخالية من الأمراض الفطرية والفيروسية.
- ب- احتزام كثافة الزرع، لأن الزراعة الكثيفة تزداد فيها الإصابات الحشرية والفطرية.
- ج- تنفيذ العمليات الزراعية في تنقية الحشائش،
- د- إتباع الدورة الزراعية.
- هـ- الاعتماد على الحرث العميق، حيث يساعد على تفكيك التربة والتخلص من الحشرات والحشائش.
- و- استعمال الفرمونات الاصطناعية الجاذبة للحشرات خاصة منها حفارة الطماطم.
- 8- تبيان الأضرار البيئية الناجمة عن عمليات حرق المخلفات الزراعية: يتم التحسيس، حيث يتم توضيح مختلف الإحتياجات الواجب إتخاذها للوقاية من الحرائق، وكذلك تبيان مضر حرق المخلفات الزراعية سواء على تكوين التربة حيث يتم اضعاف مكوناتها من المادة العضوية وبالتالي خصوبتها وكذلك الأضرار التي يخلفها الحرق على البيئة وصحة الانسان.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المبحث الثالث: العلاقة الإرتباطية بين الصفات الشخصية والاجتماعية للمزارعين واتجاهاتهم نحو الزراعة المُستدامة

من المعروف أن الدراسات الإرتباطية هي الوسيلة التي تمكن الباحثين من تحديد درجة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، فعندما تكون العلاقة بين المتغيرين قائمة فعلا وأن المتغيرين مترابطين، عندها يمكن التنبؤ عن قيمة المتغير الأول من المتغير الثاني وبالعكس. وعند معرفة درجة أحد الأفراد في المتغير الأول يمكننا التعرف على درجته في المتغير الآخر في حالة كون العلاقة قوية جدا بين المتغيرين. فكلما ارتفعت درجة الإرتباط ارتفعت درجة وقيمة التنبؤ. والدراسات الإرتباطية يمكن أن تساعدنا في وضع فروض يمكن التحقق منها بدراسة تجريبية فتكون بذلك خطوة أولية نحو التجريب. فهي إذن لا تسمح لنا بالتفسير السببي للظواهر، إنما تتيح لنا بدلائل أو تفسيرات ذات معنى، وأن المتغيرين إذا كانا مترابطين لا يعني أن أحدهما مسؤول عن ظهور الآخر أو سببا له⁽¹⁾. وسوف نتناول العوامل الشخصية كل على انفراد ثم علاقة كل عامل مع اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

باستخدام معامل الإرتباط البسيط (سبيرمان) يوضح جدول رقم (15) العلاقة الإرتباطية بين كل من العمر والمستوى التعليمي والمهنة الأساسية كمتغيرات مستقلة باتجاهات المزارعين نحو الزراعة المُستدامة كمتغيرات تابعة.

جدول رقم (15): يبين العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة لفلاحي ولاية قالمة واتجاهاتهم نحو

الزراعة المستدامة باستخدام معامل ارتباط سبيرمان

المهنة	المستوى التعليمي	العمر	العبارة
-0.134	-0.408**	-0.072	1-بقايا المواد الكيميائية على الفواكه والخضار تمثل خطرا كبيرا على صحة المستهلكين.
-0.110	-0.271**	0.021	2-استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة (التربة والمياه).
0.132	-0.027	-0.268**	3-يحتاج المزارعون إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة التي تحافظ على التوازن بين الإنتاج الزراعي وسلامة البيئة وصحة الإنسان.
0.037	-0.215*	0.105	4-يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على المياه.
-0.092	0.002	-0.002	5-عمليات حرارة الأرض وعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.
0.086	0.072	0.216*	6-يمكن الزراعة بدون حرارة الأرض من خلال جعل شق في التربة و البذر،

¹-طارق عكلة هدروس السعيدى، جبر مجيد حميد العنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 204

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

			لأن بقايا المحصول السابق يفيد التربة والمحصول الذي سيتم زراعته.
0.008	0.074	0.062	7-إذا توفرت الأسمدة العضوية المصنوعة من المخلفات الفلاحية يمكن الاستغناء عن الأسمدة الكيماوية.
0.110	-0.100	-0.260**	8-إذا عرض المرشد الزراعي أسلوب جديد لمكافحة الآفات والحشائش والحشرات الضارة يمكن استعماله و الاستغناء عن المبيدات الكيماوية.
0.102	-0.172	-0.192	9- إذا قام المرشد الزراعي بتبيان كيفية تدوير المخلفات الفلاحية والاستفادة منها في تسميد النبات أو استعمالها كأعلاف للحيوانات فإنه يمكن استعمالها والاقتصاد في شراء الأعلاف والأسمدة.
0.123	-0.016	-0.138	10-معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن حرق المخلفات الفلاحية.
0.110	-0.164	-0.038	11-يمكن تقليل استعمال الأسمدة الكيماوية بإتباع الدورات الفلاحية دون حدوث نقص كبير في الإنتاج.
0.066	-0.099	-0.175	12-الأعشاب الضارة يمكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام مبيدات الأعشاب.
0.043	0.014	-0.006	13-يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات.
0.069	-0.297**	0.135	14-القيام بتطوير و تحسين الأراضي المرتفعة التي تقيد في حماية التربة من الانجرافات.
0.102	-0.328**	0.084	15-معرفة مصادر المياه المختلفة وكيفية الإستفادة منها ومعرفة كيفية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.
-0.042	-0.054	-0.224*	16-الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية و الإبتعاد عن المبيدات الكيماوية للتخلص منها.
0.244*	0.022	0.063	17-عدم إلقاء الفضلات الأدمية و النفايات و الحيوانات النافقة في المياه.
0.136	-0.183	-0.043	18-معرفة قيمة الأشجار وما تلعبه من دور في تنقية الهواء و مقاومة التلوث ومعرفة مخاطر تلوث الهواء على صحة الإنسان والبيئة.
0.123	-0.198*	0.035	19-معرفة مضار ومخاطر الرعي الجائر والتحطيب على الغطاء النباتي.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البرنامج الإحصائي SPSS

* معنوي عند مستوى 0.05 ** معنوي عند مستوى 0.01

المطلب الأول: علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة مع العمر

تبين من الجدول رقم (15) وجود علاقة ارتباطية عكسية⁽¹⁾ بين العمر ومعظم عبارات الاستمارة (11)

من أصل 19 عبارة)، وهي:

1-بقايا المواد الكيماوية على الفواكه والخضار تمثل خطرا كبيرا على صحة المستهلكين.

2-يحتاج المزارعون إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة التي تحافظ على التوازن

بين الإنتاج الزراعي وسلامة البيئة وصحة الإنسان.

¹ - كلما كان ناتج الارتباط سالب كانت العلاقة عكسية، و كلما كان موجب كانت العلاقة طردية .

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

- 3- عمليات حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.
- 4- إذا عرض المرشد الزراعي أسلوب جديد لمكافحة الآفات والحشائش والحشرات الضارة يمكن استعماله والاستغناء عن المبيدات الكيماوية.
- 5- إذا قام المرشد الزراعي بتبيان كيفية تدوير المخلفات الفلاحية والاستفادة منها في تسميد النبات أو استعمالها كأعلاف للحيوانات فإنه يمكن استعمالها والاقتصاد في شراء الأعلاف والأسمدة.
- 6- معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن حرق المخلفات الفلاحية.
- 7- يمكن تقليل استعمال الأسمدة الكيماوية بإتباع الدورات الفلاحية دون حدوث نقص كبير في الإنتاج.
- 8- الأعشاب الضارة يمكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام مبيدات الأعشاب.
- 9- يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات.
- 10- الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية والإبتعاد عن المبيدات الكيماوية للتخلص منها.
- 11- معرفة قيمة الأشجار وما تلعبه من دور في تنقية الهواء ومقاومة التلوث ومعرفة مخاطر تلوث الهواء على صحة الإنسان والبيئة (وذلك عند مستوى معنوية 0.01 للعبارتين رقم 02 و 04 وعند 0.05 للعبرة رقم 10، حيث بلغ معامل الارتباط البسيط: -0.072، -0.268*، -0.002، -0.260**، -0.192، -0.138، -0.038، -0.175، -0.006، -0.224* على التوالي. أما العبارات التي بينت وجود علاقة ارتباطية طردية بينها وبين العمر، فقد تمثلت في:
 - 1- استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة (التربة والمياه).
 - 2- يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على المياه.
 - 3- يمكن الزراعة بدون حراثة الأرض من خلال جعل شق في التربة والبذر، لأن بقايا المحصول السابق يفيد التربة والمحصول الذي سيتم زراعته.
 - 4- إذا توفرت الأسمدة العضوية المصنوعة من المخلفات الفلاحية يمكن الاستغناء عن الأسمدة الكيماوية.
 - 5- القيام بتطوير وتحسين الأراضي المرتفعة التي تقيد في حماية التربة من الانجرافات.
 - 6- معرفة مصادر المياه المختلفة وكيفية الإستفادة منها ومعرفة كيفية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.
 - 7- عدم إلقاء الفضلات الآدمية والنفايات والحيوانات النافقة في المياه.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

8- معرفة مزار ومخاطر الرعي الجائر والتحطيب على الغطاء النباتي. وذلك عند مستوى معنوية 0.05 للعبارة رقم 03، وبدون مستوى معنوية عند 0.01، حيث بلغ معامل الارتباط البسيط: 0.021، 0.105، *0.216، 0.062، 0.135، 0.084، 0.063، 0.035 على التوالي. ومن الملاحظ من معاملات الارتباط للعبارة أنها قريبة من الصفر، سواء ذات العلاقة الطردية أو العكسية، وهو ما يفسر أن الارتباط ضعيف⁽¹⁾ بين متغير العمر واتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

المطلب الثاني: علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة مع المستوى التعليمي:

اتضح من الجدول رقم (15) وجود علاقة ارتباطية عكسية بين متغير المستوى التعليمي وأغلبية العبارات (14 من أصل 19 عبارة)، وهي تتمثل في:

- 1- بقايا المواد الكيميائية على الفواكه والخضار تمثل خطرا كبيرا على صحة المستهلكين.
- 2- استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة (التربة والمياه).
- 3- يحتاج المزارعون إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة التي تحافظ على التوازن بين الإنتاج الزراعي وسلامة البيئة وصحة الإنسان.
- 4- يجب استخدام طرق الري الحديثة للحفاظ على المياه.
- 5- إذا عرض المرشد الزراعي أسلوب جديد لمكافحة الآفات، الحشائش والحشرات الضارة يمكن استعماله والاستغناء عن المبيدات الكيماوية.
- 6- إذا قام المرشد الزراعي بتبيان كيفية تدوير المخلفات الفلاحية والإستفادة منها في تسميد النبات أو استعمالها كأعلاف للحيوانات فإنه يمكن استعمالها والاقتصاد في شراء الأعلاف والأسمدة.
- 7- معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن حرق المخلفات الفلاحية.
- 8- يمكن تقليل استعمال الأسمدة الكيماوية بإتباع الدورات الفلاحية دون حدوث نقص كبير في الإنتاج.
- 9- الأعشاب الضارة يمكن التغلب عليها بتكلفة معقولة دون استخدام مبيدات الأعشاب.
- 10- القيام بتطوير وتحسين الأراضي المرتفعة التي تفيد في حماية التربة من الانجرافات.
- 11- معرفة مصادر المياه المختلفة وكيفية الإستفادة منها ومعرفة كيفية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.
- 12- الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية والإبتعاد عن المبيدات الكيماوية للتخلص منها.

¹-معامل الارتباط يكون محصور بين 0-1، فكلما كان ناتج الارتباط قريب من 0 كان الارتباط ضعيف، و كلما اقترب من 1 كان الارتباط قوي بين المتغيرين.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

13- معرفة قيمة الأشجار وما تلعبه من دور في تنقية الهواء ومقاومة التلوث ومعرفة مخاطر تلوث الهواء على صحة الإنسان والبيئة.

14- معرفة مضار ومخاطر الرعي الجائر والتحطيب على الغطاء النباتي، وذلك عند مستوى معنوية 0.01 للعبارات رقم 01، 02، 10 و 11، وعند مستوى معنوية 0.05 للعبارتين رقم 04 و 07. وبلغ معامل الارتباط البسيط: -0.408^{**} ، -0.271^{**} ، -0.027 ، -0.215^* ، -0.100 ، -0.172 ، -0.016 ، -0.164 ، -0.099 ، -0.297^{**} ، -0.328^{**} ، -0.054 ، -0.183 ، -0.198^* على التوالي.

أما العبارات التي مثلت علاقة طردية بينها وبين متغير المستوى التعليمي فهي 05 عبارات تمثلت فيما يلي:

1- عمليات حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.
2- يمكن الزراعة بدون حراثة الأرض من خلال جعل شق في التربة والبذر، لأن بقايا المحصول السابق يفيد التربة والمحصول الذي سيتم زراعته.
3- إذا توفرت الأسمدة العضوية المصنوعة من المخلفات الفلاحية يمكن الاستغناء عن الأسمدة الكيماوية.

4- يمكن مكافحة العديد من الآفات الحشرية دون استخدام المبيدات.
5- عدم إلقاء الفضلات الآدمية والنفايات والحيوانات النافقة في المياه. ولم يكن لأي من هذه العبارات مستوى معنوية سواء عند 0.01 أو عند 0.05، وبلغ معامل الارتباط البسيط 0.002، 0.072، 0.074، 0.014، 0.022. ومثل متغير العمر فإن متغير المستوى التعليمي كذلك كانت كل معاملات الارتباط قريبة من الصفر، سواء ذات العلاقة الطردية أو العكسية، وهو ما يفسر أن الارتباط ضعيف بين متغير المستوى التعليمي واتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

المطلب الثالث: علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة والمهنة الأساسية

يعكس الجدول رقم (15) وجود علاقة ارتباطية عكسية بينه وبين كل من العبارات:

- 1- بقايا المواد الكيميائية على الفواكه والخضار تمثل خطرا كبيرا على صحة المستهلكين.
- 2- استخدام الأشجار كمصدات للرياح يساهم في الحفاظ على بيئة المزرعة (التربة والمياه).
- 3- عمليات حراثة الأرض وإعدادها هامة ولا يمكن أن تتم الزراعة بنجاح من دونها.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قلمة من خلال القروض الزراعية

4- الإهتمام المستمر بالتخلص من الحشائش المائية وإزالتها بالطرق الميكانيكية الإبتعاد عن المبيدات الكيماوية للتخلص منها. حيث بلغ معامل الارتباط البسيط -0.134 ، -0.110 ، -0.092 ، -0.042 على الترتيب، وبدون تسجيل أية مستوى معنوية سواء عند 0.01 أو عند 0.05 .

وبقية العبارات التي كانت 15 من أصل 19 عبارة علاقة طردية بينها وبين متغير المهنة، وسجلت عبارة: "عدم إلقاء الفضلات الآدمية والنفايات والحيوانات النافقة في المياه" مستوى معنوي عند 0.05 ، ومثل متغير العمر والمستوى التعليمي، فإن متغير المهنة كان كذلك كل معاملات الارتباط قريبة من الصفر، سواء ذات العلاقة الطردية أو العكسية، وهو ما يفسر أن الارتباط ضعيف بين متغير المهنة الأساسية واتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

أما العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة، فإننا نجد أن هناك علاقة ارتباطية عكسية قريبة من القوية بين العمر والمستوى التعليمي للمزارعين حيث بلغت -0.528^{**} ، وبمستوى معنوية تام 0.00 ، فكلما كان العمر كبيراً كان المستوى التعليمي أقل، وهو ما يبينه الجدول رقم (16):

جدول رقم (16) يبين العلاقة الترابطية بين العمر والمستوى التعليمي للمزارعين

جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يقرأ و يكتب	أمي	
43%	29%	15%	15%	00%	00%	من 19-29 سنة
20%	37%	30%	03%	03%	07%	من 30-39 سنة
14%	27%	32%	4.5%	09%	14%	من 40-49 سنة
15%	08%	23%	15%	15%	23%	من 50-59 سنة
12.5%	06%	06%	37.5%	00%	37.5%	من 60-69 سنة
00%	00%	00%	17%	08%	75%	أكبر من 70 سنة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البرنامج الإحصائي SPSS

1- الفئة العمرية من 19-29 سنة: بلغت نسبة المزارعين الأميين وذو المستوى التعليمي يقرأ ويكتب 00%، في حين وصلت نسبة المزارعين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي حوالي 43% وهو ما يفسر نتائج العلاقة الارتباطية العكسية بين المستوى التعليمي والعمر. وبلغت نسبة المزارعين الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي، متوسط وثنائي أكثر من 60%.

2- الفئة العمرية من 30-39 سنة: نجد أن 30% من المزارعين هم من الفئة ذو مستوى تعليمي متوسط، وأن 37% من المزارعين لديهم مستوى تعليمي ثانوي، في حين لم تتعدى نسبة المزارعين الأميين ومن تنحصر مؤهلاتهم العلمية في القراءة والكتابة 10%، وبلغت نسبة المزارعين الجامعيين 20%.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

- 3- الفئة العمرية من 40-49 سنة: نجد أن 32% المزارعين ذو مستوى تعليمي متوسط، في حين كانت نسبة المزارعين الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي وجامعي هي 27%، 14% على التوالي.
- 4- الفئة العمرية من 50-59 سنة: نجد أن 30% من المزارعين لديهم مستوى تعليمي متدني انحصرت في معرفة القراءة والكتابة والطور الابتدائي، في حين نلاحظ ارتفاع نسبة المزارعين الأميين حيث بلغت حوالي 23%، وكانت نسبة المزارعين الذين يملكون مؤهلات علمية جامعية حوالي 15%. واقتصرت نسبة المزارعين ذو مستوى متوسط و ثانوي على 23% و 08% على التوالي.
- 5- الفئة العمرية من 60-69 سنة: نجد أن نسبة المزارعين الأميين وذو مستوى تعليمي ابتدائي كبيرة بلغت حوالي 75%، في حين لم تتجاوز نسبة المزارعين الذين يملكون مستوى تعليمي متوسط أو ثانوي 06%.
- 6- أكبر من 70 سنة: الملاحظ في هذه الفئة أن أكثر من 75% من المزارعين أميين ولا يملكون أي مؤهلات علمية، وهو ما يفسر كذلك العلاقة الإرتباطية العكسية بين العمر والمستوى التعليمي، وكانت نسبة المزارعين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط فما فوق 00%.

خلاصة:

تملك ولاية قالمة من الإمكانيات الطبيعية والبشرية ما يؤهلها لتطبيق أساليب الزراعة المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، خاصة إذا تم تدعيم هذا القطاع بمختلف صيغ الدعم والتمويل وتفعيل دور الإرشاد الزراعي في الولاية الذي يعتبر من أكبر التحديات لتحقيق الزراعة المستدامة، لتبقى توجهات المزارعين نحو أساليب الزراعة المستدامة هي الأمر الحاسم في نجاحها.

حيث تبين من نتائج الدراسة أن اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو تقنيات الزراعة المستدامة سلبية لحد ما، حيث بلغ المتوسط العام لاتجاهات المزارعين 1.44 من مقياس ليكارت. الأمر الذي يستدعي تكثيف البرامج الإرشادية والتدريبية للعمل على تغيير الاتجاهات السلبية للمزارعين نحو تقنيات الزراعة المستدامة، وتشجيع المزارعين الذين تبينوا أنهم يتبنون بعض تقنيات الزراعة المستدامة، وكذا الاستفادة من المزارعين الحاصلين على شهادة جامعية وما فوق والبالغ نسبتهم 16% بتدريبهم ليصبحوا متبنون أوائل لتقنيات الزراعة المُستدامة المختلفة. بالإضافة إلى محاولة إدخال جيل الشباب في الزراعة وتعليمهم تقنيات الزراعة المستدامة، فقد تبين انخفاص نسبة الفلاحين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و29 سنة، حيث بلغت 7% فقط من إجمالي الفلاحين.

ومن خلال دراسة العلاقة الترابطية بين الصفات الشخصية والاجتماعية للمزارعين واتجاهاتهم نحو الزراعة المستدامة، بينت وجود علاقة ترابطية عكسية بين كل من العمر والمستوى التعليمي وبين معظم عبارات الاستمارة. أما دراسة وتحليل علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة والمهنة الأساسية فقد بينت وجود علاقة ترابطية طردية بينه وبين أغلب عبارات الاستبانة، وهو ما يفسر أن الارتباط ضعيف بين متغير المهنة الأساسية واتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

الفصل الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للزراعة

مقدمة:

نظرا لأهمية الجهاز المصرفي في القطاع الاقتصادي، عملت الدولة بعد الاستقلال إلى تنظيمه والتحكم فيه قبل الشروع في المخططات التنموية، لكن حتى سنة 1966 فإن الجهاز المصرفي كان لا يتماشى مع تطلعات المسؤولين، حيث كان يتميز بوجود بنوك خاصة أجنبية تعمل على خدمة مصالح أجنبية، بجانبها مؤسسات فنية لم تصل بعد إلى الدور المنوط بها، وهو ما أدى بالدولة إلى تأميم كل المؤسسات المالية الموجودة عبر التراب الوطني، كما قامت بتسطير قوانين تبين فيها مهام واختصاص كل بنك في عملية تمويل الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه القوانين لم تترجم أبدا مبدأ الاختصاص حيث كان الغموض من أهم السمات التي اتصفت بها المؤسسات المالية آنذاك، فكانت الكثير من المؤسسات تتداخل في تمويل نفس المشاريع الاقتصادية. هذه التناقضات والسلبيات في القطاع المصرفي أدى بضرورة اصلاحه في سنة 1982 وإعادة هيكلته، والحث على مبدأ الاختصاص بالنسبة لكل بنك، فتم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982. هذا الأخير الذي أسندت له مهام تمويل القطاع الزراعي الري وكل الأنشطة والصناعات المرتبطة بالزراعة والتنمية الريفية. ويعتبر تأسيس هذا البنك دليل على ادراك السلطات العمومية المتأخر لحقيقة اختلاف طبيعة التمويل الزراعي عن تمويل القطاعات الأخرى وخطوة أولى نحو التكفل بالمشاكل المالية التي يعاني منها القطاع الزراعي.

لذا أرتأينا دراسة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الزراعي لولاية قالمة للخماسي 2014/2010 بمختلف الصيغ التمويلية المستحدثة، وذلك بغية معرفة مدى توجه المزارعين للاستثمار في مشاريع الزراعة المستدامة. وقمنا بتقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: القروض الزراعية الكلاسيكية

المبحث الثالث: القروض الزراعية المستحدثة

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة إنفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن مسؤولوا بنك بدر بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها إقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل المصرفي، سواء بالإننتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً- تعريف البنك: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمعروف باسم "بنك بدر" (BADR)⁽¹⁾ يعتبر من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982⁽¹⁾، وذلك بهدف تطوير القطاع الزراعي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الزراعي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الإقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح إستقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الإذخار بنوعيتها، أما حالياً فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا البنك القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية، منها المديرية الجهوية للاستغلال لولايي قالمة وسوق أهراس والتي مقرها بقالمة، و140 وكالة، وفي جانفي من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف⁽¹⁾.

¹-BADR : Banque de l'Agriculture et du Developpement Rural

¹-مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

¹- www.badr-bank.dz

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ثانيا- مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري: يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي⁽¹⁾:

1- يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.
2- يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك (bankersalmanach) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.

3- يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على إختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية.

4- إستعمال السويفت منذ 1991.

5- إستعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.

6- تمثل التجارة الخارجية 30% من حجم معاملاته.

7- أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.

8- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (télétransmission).

9- تعميم إستعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

المطلب الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي⁽²⁾:

أولاً- المرحلة ما بين 1982-1990: كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث إكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي إقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

¹-خلوف زهرة، (2007): دور العنصر البشري في تحسين جودة الخدمات المصرفية -حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، ص 213

²- المصدر نفسه، ص ص 209، 210

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

خلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

ثانيا-المرحلة ما بين 1991-1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية المتوسطة والصغيرة PME/PMI دون الإستغناء عن القطاع الزراعي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

ثالثا- المرحلة ما بين 2000-2006: تميزت هذه المرحلة بوجود التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات المصغرة، وفي شتى مجالات النشاط الإقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الزراعي وفروعه المختلفة، بصدد مساهمة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الإستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنه البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي.

المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الإقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضبا احترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

أولا-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف البنك ما يلي⁽¹⁾:

1- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2- تحسين العلاقات مع العملاء.

3- تحسين نوعية الخدمات.

4- الحصول على أكبر حصة من السوق.

5- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

¹-خلوف زهرة، المصدر سبق ذكره، ص 217

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

وبغية تحقيق تلك الأهداف إستعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوهه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الإتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

أ- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة وإحترام القوانين.

ب- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثانيا- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية⁽¹⁾:

1- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

2- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

3- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض.

4- تنمية موارد وإستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والإستثمار.

5- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكفلة الموارد ، مع محاولة الحصول على إمتيازات ضريبية.

¹-خلوف زهرة، المصدر سبق ذكره، ص ص 217، 218

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المبحث الثاني: القروض الزراعية الكلاسيكية

للقرروض الزراعية أهمية كبيرة خاصة في المناطق التي تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة، كمورد أساسي لها، وهي تتنوع بين قصيرة، متوسطة وطويلة، وسنقوم بتحليل القروض الزراعية المتوسطة الطويلة الأجل كونها قروض كلاسيكية، أما القروض القصيرة فهي تتمثل في قرض الرفيق الذي سنقوم بدراسته ضمن القروض الزراعية المستحدثة.

المطلب الأول: القروض الزراعية متوسطة وطويلة الأجل

يكون هذا النوع من القروض بين طرفين البنك والمقترض، ويقدر سقف منح القرض بالنسبة للبنك أقل أو يساوي 5000.000 دج، وتكون نسبة المساهمة الشخصية 30%، ونسبة مساهمة البنك 70% (يجب أن تكون $5000.000 \leq 70\%$ دج). وهذا بعد تقديم المقترض المشروع موضوع الطلب إلى البنك التي تطلب منه تقديم وثائق الإدارية بالإضافة إلى وثائق جبائية كما يجب كذلك أن يقدم: أ-دراسة تقديرية اقتصادية للمشروع. ب-تقديم طلب القرض.

ج-تقديم ميزانية للمشروع تقديرية ممتدة لمدة القرض.

د-شهادة طبية من طرف بيطري مختص تسمح بتربية الأبقار (في حالة الأبقار مثلا).

هـ-عقد ملكية أو إيجار لمساحة أرضية للرعية (البقرة الواحدة 2/1 هكتار مسقية و 2.5 هكتار غير مسقية

جدول رقم (17) يبين تطور حجم القروض الكلاسيكية متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من طرف بنك

الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة للخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
351399783	48084959	38844206	37410232	147882000	79178386	وكالة عين مخلوف
327652960	137540034	82252885	39481261	21989000	46389780	وكالة وادي الزناتي
306497763	89297209	37761803	38043220	29382000	112013531	وكالة بوشقوف
1509864215	493344250	74127146	128938910	494004146	319449763	وكالة قالمة
2495414721	768266452	232986040	243873623	693257146	557031460	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية الاستغلال (قروض)، المجمع الجهوي للاستغلال قالمة- سوق

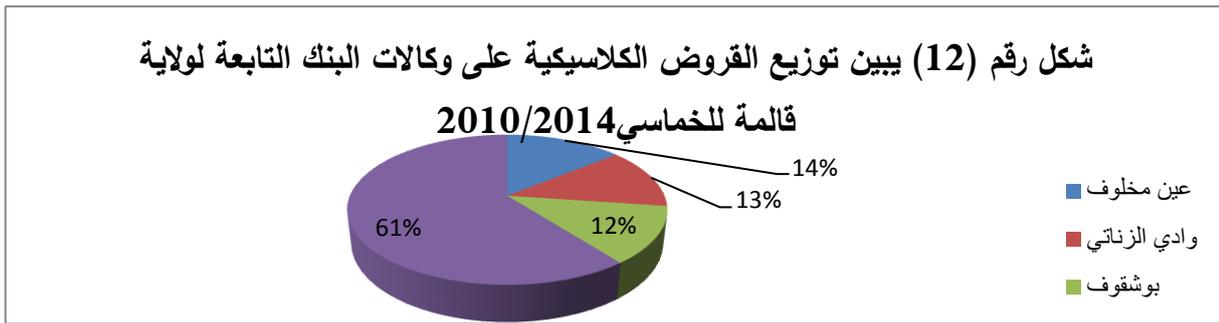
أهراس، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قالمة 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (17)

من الجدول رقم (17) يتبين تطور حجم القروض الزراعية الكلاسيكية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمستثمرين والمزارعين في ولاية قالمة، حيث عرفت تذبذب كبير خلال سنوات الخماسي، خاصة سنتي 2012 و 2013 التي انخفضت فيها حجم القروض إلى مستوياته الدنيا بنسبة 58%.

أما بالنسبة لتوزيع القروض الكلاسيكية على وكالات البنك، فالشكل رقم (12) يبين ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (17)

من الشكل رقم (12) الذي يوضح توزيع إجمالي القروض الكلاسيكية على وكالات البنك، يتضح أن وكالة قالمة استحوذت على 61% من إجمالي القروض الكلاسيكية المتوسطة والطويلة الأجل للخماسي 2010/2014، تليها بعد ذلك كل من وكالة عين مخلوف، وكالة وادي الزناتي ووكالة بوشقوف بنسب متقاربة تقدر بـ 14%، 13% و 12% على الترتيب.

المطلب الثاني: القرض الإيجاري

يعد القرض الإيجاري أو التمويل الإيجاري أحد المصادر التمويلية الحديثة التي يمكن الاستفادة منها لتمويل الاستثمار والمشروعات بالمعدات والأصول الرأسمالية، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعاني من مشاكل تمويلية، كضعف المصادر التمويلية الذاتية. ويحظى نشاط التأجير التمويلي باهتمام متزايد في معظم دول العالم خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونظرا للخصائص الإيجابية لهذا النوع من

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

التمويل أدخلت هذه التقنية في الجزائر ضمن طرق تمويل الاستثمارات بصفة رسمية، وهذا بواسطة الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري⁽¹⁾. وقد بدأ يلقي الاهتمام في الجزائر من طرف البنوك والمؤسسات المالية ليصبح مصدراً جديداً لتمويل التنمية. حيث بلغت نسبة مساهمة نشاط التأجير التمويلي بالجزائر في تمويل الاستثمار 1,69% سنة 2008م، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة، ويمثل ما نسبته 4.56% من إجمالي حجم القروض المتوسطة والطويلة الأجل⁽²⁾.

أولاً- القرض الإيجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1-تعريف التقنية: عبارة عن عقد بين البنك و(المؤجر) والمستثمر المزارع(المستأجر)، لإستأجار العتاد الزراعي المصنع محلياً، من أجل القيام بمختلف الاستثمارات الزراعية⁽³⁾.

2-خصائص القرض الإيجاري: للقرض الإيجاري الزراعي خصائص تتمثل فيما يلي⁽⁴⁾:

- أ-مبلغ ونسبة فائدة القرض:** القرض يمكن أن تصل قيمته إلى 100% من تكلفة العتاد المستأجر وبصفة عامة تصل نسبة مساهمة البنك من 20 إلى 30% من التكلفة الإجمالية للعتاد الزراعي. في حين تقدر المساهمة الشخصية للمستأجر ب10% وهذا في إطار المشاريع الممولة من طرف الدولة. أما نسبة الفائدة المعتمدة فهي 09% في السنة(05% يدفعها المستأجر، و04% علاوة تدفعها الدولة).
- ب-مدة الإيجار:** تقدر ب10 سنوات بالنسبة للحاصدات، و05 سنوات لبقية العتاد الزراعية.
- ج- فترة التأجيل:** يمكن للعمل حسب طبيعة المشروع الحصول على فترة تأجيل من 06 أشهر إلى سنة.
- د- استحقاق مبلغ القرض:** اعتماداً على نوع النشاط الزراعي ووفقاً للأرباح الدورية الخاصة بالمشروع والمنفق عليها بين البنك والمستأجر، فالسداد قد يكون شهري، ثلاثي، سداسي أو سنوي.

¹-بلمقدم مصطفى وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص: 05

²-عمر الحاج سعيد، (2012): دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمر تليجي، الأغواط.

³-المنشورات التعريفية الخاصة بالبنك، 2014

⁴- المنشورات التعريفية الخاصة بالبنك، 2014

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

والجدول التالي يبين تطور حجم القرض الإيجاري الخاص بالعتاد الزراعي في ولاية قالمة للخماسي

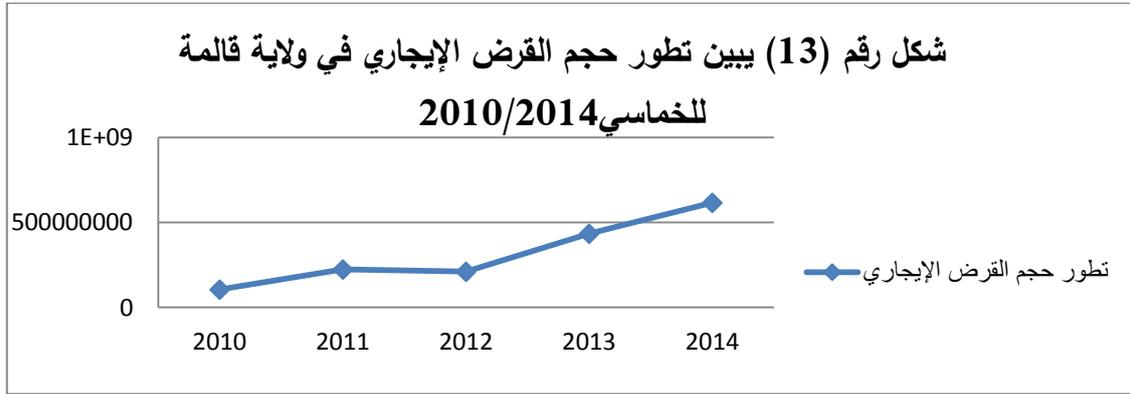
2014/2010:

جدول رقم (18) يبين تطور حجم القرض الإيجاري في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010

الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
497451070	212770000	160798555	58192515	28690000	37000000	وكالة عين مخلوف
427421123	190918000	132124000	44373000	42291000	17715123	وكالة وادي الزناتي
205865362	65456000	51096000	46319000	32743000	10251362	وكالة بوشقوف
458358402	146925000	89988000	61373000	120000000	40072402	وكالة قالمة
1589095957	616069000	434006555	210257515	223724000	105038887	المجموع

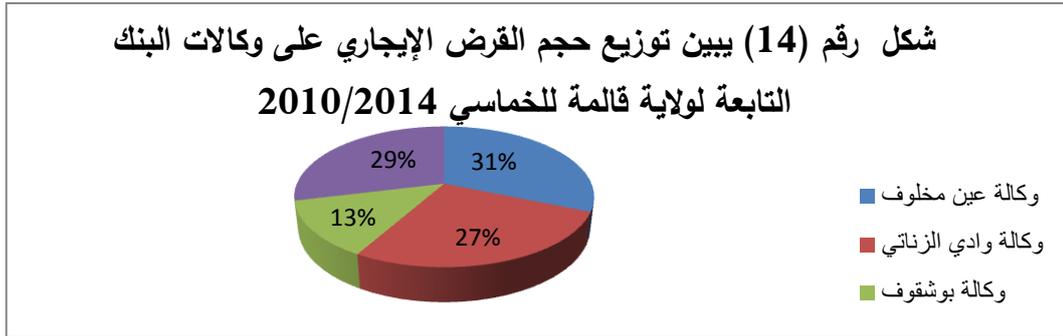
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية الاستغلال(قروض)،المجمع الجهوي للاستغلال قالمة- سوق أهراس، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قالمة 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (18)

من الجدول رقم (18) يتبين تطور حجم القرض الإيجاري الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمستثمرين والمزارعين في ولاية قالمة، حيث بلغ إجمالي القرض 1589095957 دج، وعرف القرض الإيجاري تطور ملموس خلال سنوات الخماسي، خاصة بعد سنة 2012، حيث عرف بعدها حجم القرض ارتفاع كبير، محققا زيادة بنسبة 193%، وتضاعف 06 مرات عما كان عليه سنة 2010، وهذا التطور راجع في الأساس إلى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري والذي يحدد قائمة العتاد الزراعي المنتج في الجزائر والمقتناه في إطار عقود القرض الإيجاري، والتي يعفى إيجارها من الرسم على القيمة المضافة.

أما بالنسبة لتوزيع القرض الإيجاري على وكالات البنك، فالشكل رقم (14) يبين ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (18)

من الشكل رقم (14) الذي يوضح توزيع إجمالي القرض الإيجاري على وكالات البنك، يتضح أن وكالة عين مخلوف استقرت بـ 31% من إجمالي القرض الإيجاري للخماسي 2014/2010، ذلك أن هذه الوكالة تضم المناطق المعروفة بطابعها الفلاحي خاصة زراعة الحبوب مثل تاملوكة، عين مخلوف سلاوة عنونة... وهذه الزراعة كما هي معروفة تحتاج إلى عتاد متنوع ومتعدد وغالي السعر مثل الحاصدات الدارسة، عتاد تهيئة وتحضير التربة... تليها بعد ذلك وكالة قالمة بنسبة 29%، هذه الوكالة تضم المناطق المعروفة بالزراعات المسقية للخضروات خاصة الطماطم والبطاطا، فهي أيضا تحتاج إلى عتاد زراعي خاص. لتأتي بعد ذلك وكالة وادي الزناتي بنسبة 27% من إجمالي القرض الإيجاري الممنوحة، وفي الأخير وكالة بوشقوف بنسبة 13%.

ورغم تطور القرض الإيجاري في ولاية قالمة، إلا أنه لا زال ضعيف وعرضة لتقلبات عديدة في الجزائر بالإضافة إلى قلة عدد الشركات الإيجارية في الجزائر. فالزيادة في إعدادها سيفسح فرص التمويل أكثر للاستثمارات سواء الزراعية أو غيرها، وهو ماسيخفف من مشكلة غلاء الإيجار للأصول الثابتة وبالتالي سيؤدي إلى إعادة انتشار وترقية الاستثمار. وهذا يتطلب من الجهات المسؤولة عن بعث شركات الإيجار التمويلي وعدم اقتصارها على البنوك فقط لتسهيل وتعميم استخدامه وتحسين مردوديته واتخاذ جملة من الإجراءات لتوفير الظروف المناسبة التي يمكن من تحقيق هدف استحداثه وتطويره ومن أهم هذه الإجراءات⁽¹⁾:

أ- سن قوانين تنظيمية محددة للأطراف المعنية به.

ب- التشديد على أن تكون المؤسسات التي ترغب في استعمال قرض الإيجار قادرة على استيفاء شروطه وخاصة المالية منها.

¹-بريش السعيد، التمويل التأجيري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ص 12

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قلمة من خلال القروض الزراعية

ج-إحداث تغييرات في النظام المصرفي بتطويره وجعله يلائم كل متطلبات القرض الايجاري خاصة بعد دخول البنوك والمؤسسات المالية هذا المجال.

د-محاولة التعميم والتعريف بالتمويل الإيجاري كوسيلة للتمويل بتفسير أسلوبيه وتقنياته لإزالة الغموض الذي يحيط به وجعله في متناول الجميع.

هـ-تكوين مختصين في هذا المجال قادرين على توجيه الاختبار.

و-التشجيع لممارسته عن طريق منح تسهيلات وامتيازات متعددة ومحاولة التقليل من تكاليفه.

ز-مراعاة كل الفروق أثناء نقل تقنياته وكذلك مراعاة خصوصيات مستعمليه.

المبحث الثالث: القروض الزراعية المستحدثة

بالإضافة إلى القروض الكلاسيكية سواء المتوسطة أو طويلة الأجل المعمول بها من قبل في تمويل القطاع الزراعي أو القرض الإيجاري الزراعي وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قروضا جديدة من أجل النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر فضلا عن تلك الموجودة سابقا، ويأتي هذا في إطار سياسة التجديد الزراعي، حيث فتحت هذه القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتنسيق مع مديرية الفلاحة ومصالحها، وتتمثل هذه القروض في كل من قرض الرفيق وقرض التحدي.

المطلب الثاني: قرض الرفيق

أولاً- مفهوم قرض الرفيق: من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة بعث منتج بنكي جديد تحت اسم "قرض رفيق" في أوت 2008، وذلك في اتفاق ما بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكان ذلك بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008، وجاء "قرض الرفيق" في إطار تكييف سياسية الدعم وتعزيز قدرات الإنتاج وإيجاد حل للأزمة التي لطالما عاشها القطاع الفلاحي في نهاية التسعينات تتمثل في نقص الاستثمار وتمادي جفاف قاهر أدى إلى تدني المنتج وإغراق المزارعين في مديونية جراء عدم التمكن من دفع مستحقات البنوك.

1- تعريف قرض الرفيق: هو قرض استغلال موسمي قصير الأجل مدعم كلياً، يهدف إلى تمويل المستغلين الزراعيين والمتمثلين في المزارعين، المربين سواء بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

الواسع⁽¹⁾. ودخل قرض الرفيق حيز التنفيذ ابتداء من 10 أوت 2008. وهو يلعب دورا أساسيا في مجال الزراعة، فهو يساهم بشكل كبير في دعم مختلف التركيبات وتجديد الاقتصاد الزراعي والريفي.

2- المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي: حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية المشاريع الزراعية المعنية بالتمويل عن طريق قرض الرفيق، وهي تتمثل في⁽²⁾:

- أ- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة ومواد الصحة النباتية).
- ب- اقتناء الأعلاف الخاصة بالحيوانات (كل الأصناف) ووسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية.
- ج- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- د- إعادة تعميم الاسطبلات والحضائر الحيوانية و المرائب.

ثانيا- خصائص القرض⁽³⁾:

1- مبلغ القرض: مبلغ القرض ليس له حد معين، وهو يعتمد على حجم النشاط الخاص بالمستفيد، مدة القرض سنة مع امكانية اضافة مهلة ب06 أشهر في حالة تعرضه لظروف قاهرة، لكنه يفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر. وهو قرض بدون فوائد، حيث أخذت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على عاتقها مهمة تسديد الفوائد المترتبة عن هذا القرض، وكذا في حالة الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية في حالة تسديد اصل القرض في أجل قدره سنة. وتهدف التسهيلات الممنوحة للمستفيدين من "قرض الرفيق" إلى تحفيز المبادرات وتعزيز قدرات الاستغلال الفلاحي.

2- الضمانات المقدمة للقرض: وتتمثل فيما يلي⁽⁴⁾:

- أ- رهن قانوني على البنايات و المنشآت المنجزة على الأراضي الممنوحة
- ب- تعهد بحسن النية.
- ج- عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو اعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص الاعتباريين.

¹-banque de l'agriculture et du developpement rural, Financement par credit ETTAHADI(Note DGA/Engagements 03/12 du 16/05/2012, 25 juin 2013, p 01

²- المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2014

³-المصدر نفسه

⁴- المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2014

ثانيا- قرض الرفيق الإتحادي:

1- تعريف قرض الرفيق الإتحادي:فتح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرضا آخر موجه للمتعاملين الاقتصاديين المستثمرين في مجالات الصناعات الغذائية من تحويل، تعبئة وتخزين، مثل الطماطم، تربية الدواجن والملبنات وغيرها من النشاطات ذات الطابع الفلاحي، وهو المعروف ب"قرض الرفيق الإتحادي" وهو قرض استغلال موسمي قصير الأجل مدعم كليا، يهدف الى تمويل المؤسسات الاقتصادية منظمة في شركة تجارية أو مجموعة وتنشط في مجالات الصناعات الغذائية من تحويل، تخزين وترويج المنتجات الزراعية، يقدر مبلغ قرض الرفيق الإتحادي 100000000 دج كأقل حد وقد يصل إلى 1000000000 دج كحد أقصى، مدته من 06 اشهر إلى 24 شهر، وهو أيضا قرض بدون فوائد⁽¹⁾.

2- المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض الرفيق الإتحادي:حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية المشاريع المعنية بالتمويل عن طريق قرض الرفيق الإتحادي والمتمثلة في المشاريع التالية⁽²⁾:

أ- تحويل الطماطم الصناعية.

ب- إنتاج الحليب.

ج- إنتاج بذور البطاطا.

د- صنع العجائن الغذائية.

هـ- تعبئة وتصدير التمر.

و- إنتاج زيت المائدة وزيت الزيتون، وإنتاج العسل

ز- انشاء وحدات تربية المواشي ومراكز التسمين والتلقيح الاصطناعي. ومسالخ الدواجن و التقطيع.

ح- تسويق، تخزين، تعبئة وترويج المنتجات الزراعية الحيوانية.

ط- توزيع المعدات الزراعية مثل الآلات الزراعية، معدات الري...

ثالثا- تمويل الاستثمارات الزراعية لولاية قالمة من خلال قرض التحدي:

بعد عامين من اعتماد صيغة قرض الرفيق عبر مديريات ووكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنقوم بدراسة وتحليل مدى نجاحه في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010.

1- تطور حجم قروض الرفيق الممنوحة في ولاية قالمة:الجدول التالي يبين تطور حجم قروض الرفيق التي تم منحها عبر وكالات بنك الفلاحة والتنمية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010.

¹- المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2014

²- المصدر نفسه

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

جدول رقم (19) يبين تطور حجم قروض الرفيق التي تم منحها عبر وكالات بنك الفلاحة والتنمية

لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
2188020933	1129438243	292911963	384597734	223996371	157076622	وكالة عين مخلوف
1716564924	714326321	319608864	384680774	177711559	120237406	وكالة وادي الزناتي
495200073	193811207	103818954	107438070	49329830	40802012	وكالة بوشقوف
948740988	356843000	208414307	212335181	101738303	69410197	وكالة قالمة
5348226918	2394418771	924754088	1089051759	552776063	387526237	المجموع

المصدر: مديرية الاستغلال(قروض)،المجمع الجهوي للاستغلال قالمة- سوق أهراس، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قالمة

2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (19)

من الجدول رقم (19) بلغ إجمالي قروض الرفيق خلال الخماسي 2014 /2010 مبلغ

201020145348226918 دج، حيث عرفت ارتفاع ملحوظ خلال سنوات الخماسي محققة نسبة نمو

سنوية تقدر ب44%، خاصة سنة 2014 التي عرفت قفزة نوعية في حجم قروض الرفيق حيث تضاعفت

ب06 مرات عما كانت عليه سنة 2010.

ويرجع الارتفاع المسجل في حجم القروض المقدمة بصيغة قرض الرفيق على مدار الخماسي

2014/2010 بارتفاع مماثل في عدد المزارعين المستفيدين ضمن هذه الصيغة، الذي لم يكن يتجاوز

712 مستفيد خلال سنة 2010، ليرتفع إلى 2139 مستفيد سنة 2014، وهذا راجع إلى عامل أساسي

تكرس مع مرور السنوات، وهو توفر الثقة المتبادلة بين البنك والمزارعين، وتعززت بتقليص المدة الزمنية

التي تستغرقها دراسة وتأهيل طلبات المزارعين للحصول على الدعم إلى أقل من 06 أيام فقط بعد إيداع

الملفات إلى غاية الحصول على القرض. وأيضاً فإن المقترضين ساهموا في نجاح قرض الرفيق بفضل

التزامهم بتسديد الديون التي هي على عاتقهم في الآجال المحددة، حيث بلغ متوسط السداد نحو 80%

منذ انطلاق البرنامج منتصف 2008.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

كما يرجع التطور الحاصل في حجم قروض الرفيق إلى عوامل أخرى، من بينها انخراط الأعضاء المشكلين للمستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية سابقا بعد تسوية مشكل العقار الفلاحي في إطار قانون تحويل حق الاستغلال الدائم إلى حق الامتياز، لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، إضافة إلى الحملات التحسيسية التي نظمتها إدارات البنك بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية وسط المزارعين. وكذا تنفيذ التعلية المشتركة بين وزارة الفلاحة والمالية سنة 2009 التي تستوجب من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدخال تسهيلات في منح القروض الفلاحية للمزارعين وتقليص عدد الوثائق المطلوبة في ملفات قرض الرفيق. وذلك بعد أن اتضح أن 70% من المزارعين لم يتمكنوا من الحصول على القروض بسبب شهادة التصريح لدى الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء "لاكاسنوس"، في وقت يعلم الجميع أن المزارعين لا يصرحون بأنفسهم في الضمان الإجتماعي، إضافة إلى الشرط المتعلق بعقد الملكية للأرض، في وقت نجد أن العديد من المزارعين يستأجرون الأراضي الزراعية ويستغلونها وبعضهم لا يستطيعون الحصول على عقد الملكية، لأن الأرض مسجلة بإسم الجد أو بإسم الأب ويستغلها الإخوة مع بعض، وغيرها من المشاكل.

ومنه يمكن اعتبار أن صيغة قرض الرفيق التي استحدثتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالتنسيق مع المديرية العامة للبنك في السنوات الأخيرة، هي بصدد تحقيق الأهداف المرجوة منها على مستوى ولاية قالمة، وذلك بالنظر إلى النتائج الملموسة فيما يتعلق بالانخراط الكبير للمزارعين وتحسن مردود مزرعاتهم.

2- توزيع قرض الرفيق على مختلف وكالات البنك: تقسم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على النحو التالي:

أ-وكالة عين مخلوف تضم: سلاوة عنونة، عين العربي، تاملوكة وعين مخلوف.

ب-وكالة وادي الزناتي تضم: وادي الزناتي، برج صباط، عين رقادة، رأس العقبة، بوهمدان والركنية.

ج-وكالة بوشقوف تضم: بوشقوف، النشماية، قلعة بوصبع، عين بن بيضاء، واد فراغة، مجاز الصفا، واد

الشحم، الدهوارة، حمام النبايل، الخزارة، عين صندل وبوحشانة.

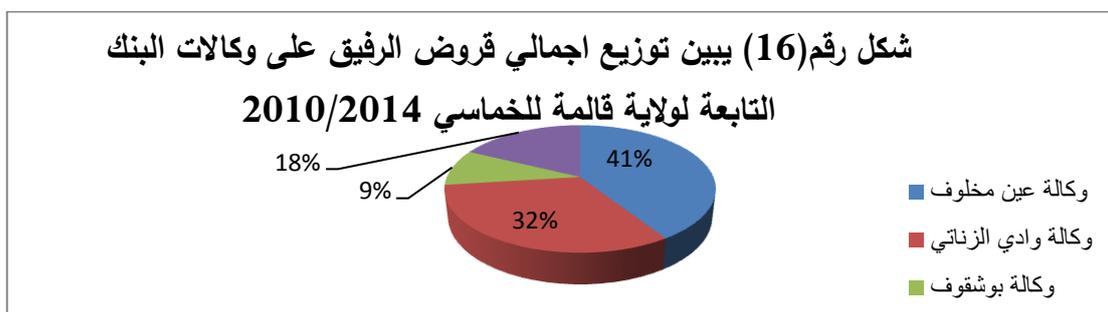
د- وكالة قالمة تضم: قالمة، هواري بومدين، مجاز عمار، حمام الدباغ، هيليوبوليس، بوعاتي محمود،

الفجوج، بني مزلين، بومهرة أحمد، بلخير وبن جراح.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

الشكل التالي يبين توزيع حجم قروض الرفيق الممنوحة خلال الخماسي 2014/2010 على وكالات

البنك:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (19)

من الشكل رقم (16) الذي يوضح توزيع إجمالي قروض الرفيق على وكالات البنك، يتضح أن وكالة عين مخلوف استقرت ب 41% من إجمالي قروض الرفيق للخماسي 2014/2010، تليها بعد ذلك وكالة وادي الزناتي بنسبة 32%، ذلك أن هاتين الوكالتين تضمّان المناطق المعروفة بطابعها الفلاحي خاصة زراعة الحبوب مثل تاملوكة، عين مخلوف، سلاوة عنونة، بوهمدان... لتأتي بعد ذلك وكالة قالمة بنسبة 18% من إجمالي قروض الرفيق الممنوحة، هذه الوكالة تضم المناطق المعروفة بزراعتها للخضروات خاصة الطماطم والبطاطا، وكذا تربية الحيوانات مثل الدواجن والأبقار. وفي الأخير وكالة بوشقوف بنسبة 9%.

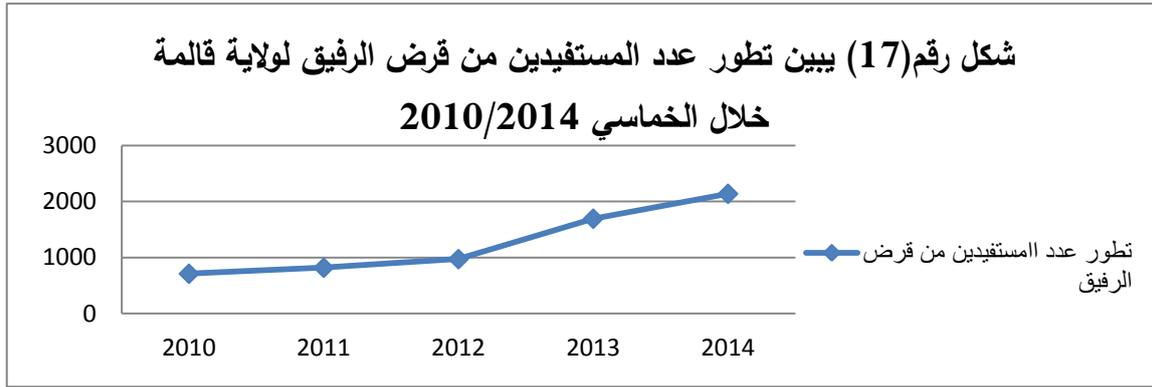
3- تطور عدد المستفيدين من قرض الرفيق خلال الخماسي 2014/2010

جدول رقم (20) يبين تطور عدد المستفيدين من قروض الرفيق خلال الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
1595	561	424	231	207	172	وكالة عين مخلوف
2262	799	663	326	257	217	وكالة وادي الزناتي
960	285	224	158	154	139	وكالة بوشقوف
1521	494	384	258	201	184	وكالة قالمة
6338	2139	1695	973	819	712	المجموع

المصدر: مديرية الاستغلال (قروض)، المجمع الجهوي للاستغلال قالمة- سوق أهراس، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قالمة

2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (20)

سجل الجدول رقم (20) مؤشر الإقبال على قرض الرفيق بقالمة ارتفاعا ملحوظا خلال الخماسي 2014/2010 حيث بلغ إجمالي عدد المقترضين الذين انخرطوا في برنامج التمويل بصيغة قرض الرفيق 6338 مستفيد، وقد ارتفع هذا العدد من 712 مستفيد خلال سنة 2010، إلى 2139 مستفيد سنة 2014 بزيادة تقدر ب 400%، وذلك في مختلف الاستثمارات الزراعية تتقدمها شعبة تكثيف الحبوب وخاصة القمح الصلب تليها شعبة الطماطم الصناعية التي عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة. وهو ما يعكس الإقبال الكبير على قروض تمويل حملات الحرث والبذر بولاية قالمة التي بدأت تتحول إلى قطب زراعي كبير في السنوات الأخيرة. ويرجع كذلك الارتفاع المتواصل لمؤشر الإقبال على قرض الرفيق إلى ارتفاع تكاليف النشاط الزراعي بين سنة وأخرى حيث سجلت زيادات كبيرة في أسعار مدخلات الإنتاج (الأسمدة، البذور والأدوية) وتأجير العتاد، حيث لم يعد الكثير من المزارعين قادرين على تمويل أنشطتهم الزراعية بإمكانياتهم المالية الذاتية، ووجدوا في برنامج التمويل البنكي بصيغة قرض الرفيق حلا بديلا لمواجهة الأعباء التي تجاوزت 50 ألف دينار للهكتار الواحد، بداية من إعداد التربة، التسميد والبذر إلى غاية الجني في نهاية الموسم، خاصة وأن هذا القرض بدون فوائد أي عدم تحمل المزارع أعباء وتكاليف سعر الفائدة.

وبالرغم من مخاطر تسديد القروض بسبب موجات الجفاف المتعاقبة على المنطقة وتراجع المردود وخاصة بسهل الجنوب الكبير أين يتواجد أكبر عدد من منتجي القمح بقالمة (وادي الزناتي وتاملوكة) فإن المشرفين على البنك مصممون على مواصلة التمويل وإشراك شركات التأمين في العملية للحصول على تعويضات في حال تعرضت المحاصيل إلى كوارث كالجفاف والحرائق. خاصة وأن غالبية المزارعين الذين حصلوا على قروض لتمويل النشاط الزراعي قد سدوا ما عليهم من ديون حيث بلغ متوسط السداد نحو 80% منذ انطلاق البرنامج منتصف 2008، وهو ما شجع المشرفين على البنك ودفعهم باتجاه ضخ

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المزيد من القروض الموسمية دون فوائد لتمويل الأنشطة الزراعية بولاية قالمة الرائدة في إنتاج القمح والطماطم الصناعية.

المطلب الثالث: قرض التحدي

أولاً- مفهوم قرض التحدي:

1-تعريف قرض التحدي: هو قرض استثماري متوسط وطويل الأجل، مدعم جزئياً، يمنح في إطار انشاء واستغلال مستثمرات جديدة سواء زراعية أو مستثمرات تربية المواشي، أو المستثمرات المجسدة والقائمة على أراضي زراعية غير مستغلة تابعة للقطاع الخاص أو للأملاك الخاصة للدولة⁽¹⁾. ودخل قرض التحدي في التطبيق الفعلي ابتداء من سنة 2013. حيث تم عقد اتفاقية تربط بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى، من أجل انشاء "قرض التحدي" وذلك بموجب مجموعة من القوانين والمراسيم تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

1-القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15 اوت 2010 المحدد لطرق استغلال المستثمرات الفلاحية الخاصة بأملاك الدولة.

2- الأمر رقم 08.04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 المحدد لأراضي الامتياز الخاصة بأملاك الدولة من أجل القيام بمستثمرات زراعية عليها.

3- المرسوم رقم 3-782-97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 المحدد لطرق وشروط التنازل عن الأراضي الزراعية التابعة لأملاك الدولة.

4- المنشور الوزاري رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011 والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات

2- الهدف من انشاء قرض التحدي: يهدف قرض التحدي إلى⁽³⁾:

أ-توسيع القاعدة الانتاجية الفلاحية لدعم سياسة التجديد الزراعي والريفي.

ب- انشاء وتحديث معدات المستثمرات الفلاحية وتربية الماشية.

ج- تعزيز القدرة الإنتاجية للمستثمرات الموجودة.

د- تكثيف، تحويل وتثمين المنتجات الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية.

¹-banque de l'agriculture et du developpement rural,Financement par credit ETTAHADI(Note DGA/Engagements 03/12 du 16/05/2012, 25 juin 2013, p 01

²- banque de l'agriculture et du développement rural(BADR), Financement de la mise en valeur des terres:creation de nouvelles exploitations, 05 avril 2011

³- المنشورات التعريفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2014

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ه- استصلاح وتهيئة الأراضي.

3- الأشخاص والمشاريع المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

3-1- الأشخاص المخول لهم الحصول على قرض التحدي: يمنح قرض التحدي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الحائزين على دفتر الشروط مصادق عليه⁽¹⁾ من طرف الهياكل المخولة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خاصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية⁽²⁾ (ONTA)⁽³⁾ وهؤلاء الأشخاص هم⁽⁴⁾:

أ- أصحاب حق الامتياز للمستثمرات الفلاحية ومربو الماشية.

ب- المزارعون و المربون.

ج- ملاك الأراضي الفلاحية من القطاع الخاص.

د- التعاونيات أو المجمعات الفلاحية والمزارع النموذجية.

هـ- مزارعو المستثمرات الفلاحية الجماعية بصفة فردية أو جماعية.

و- المؤسسات الاقتصادية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

3-2- المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي: حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية المشاريع الزراعية المعنية بالتمويل عن طريق قرض التحدي، وهي تتمثل في⁽⁵⁾:

أ- أشغال إعداد وتهيئة وحماية الأراضي.

ب- عمليات تطوير الري الزراعي.

ج- اقتناء عناصر ووسائل الانتاج.

د- انشاء الهياكل الأساسية لتخزين، تحويل، تعبئة، تغليف و تثمين الإنتاج الزراعي.

هـ- الإنتاج الحرفي.

و- حماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي.

¹-أصحاب المشاريع المجسدة على أراضي غير فلاحية معينين من مصادقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

²- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية: هيئة وطنية أنشئت سنة 2009، تقوم بمهمة مراقبة تطبيقات عقود الامتياز و متابعتها و اعداد السياسة الوطنية للعقار الفلاحي، بهدف وضع حد للفوضى و التلاعب اللذين طبعوا استغلال العقار الفلاحي سابقا، و مكافحة تحويل عقود الامتياز على الأراضي الى جهات أخرى لاسيما زحف الاسمنت.

³-ONTA: Office Nationale des Terres Agricoles

⁴-المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

⁵-banque de l'agriculture et du developpement rural ,Annexe 01: liste des actions eligibles au credit d'investissement "ETTAHADI"

4- الخصائص التمويلية لقرض التحدي:

4-1- مبلغ القرض⁽¹⁾:

أ- يمنح مبلغ واحد مليون دج (1000000 دج) لكل هكتار أو أكثر للمستثمرات الفلاحية وحظائر التربية الجديدة، التي لا تتعدى مساحتها 10 هكتار، وتكون قيمة المساهمة الشخصية ب 10% من القيمة الإجمالية للاستثمار.

ب- يمنح مبلغ 100 مليون دج (100000000 دج) للمستثمرات التي تفوق مساحتها 10 هكتار، وأيضا للمتعاملين الاقتصاديين والمشاريع الصناعية لتحويل وتثمين المنتجات الفلاحية، وتكون هنا قيمة المساهمة الشخصية محددة بنسبة 20% من القيمة الإجمالية للاستثمار.

4-2- تسديد القرض: تسديد القرض يتم حسب طبيعة النشاط عبر دفعات فصلية، سداسية أو سنوية ويكون ذلك مسموح به جزئيا أو كلي، حيث أن⁽²⁾:

أ- في القرض التحدي متوسط المدى: تكون مدة القرض من 03 سنوات إلى 07 سنوات كحد أقصى مع مرحلة تأجيل الدفع من سنة إلى سنتين.

ب- في القرض التحدي طويل المدى: تكون مدة القرض من 08 سنوات إلى 15 سنة كحد أقصى، مع مرحلة تأجيل الدفع من سنة إلى 05 سنوات.

4-3- نسبة الفوائد: تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بفوائد قرض التحدي، وهذا على حساب الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، كما يلي⁽³⁾:

أ- تخفض نسبة الفائدة إلى 100% (0%) خلال السنوات ال 05 الأولى.

ب- يتحمل المستفيد نسبة 01% من نسبة الفائدة خلال السنة 06 و 07.

ج- يتحمل المستفيد 03% من نسبة الفائدة خلال السنة 08 و 09. وهذا بالنسبة للقرض طويل الاجل.

د- نسبة الفائدة تسبح غير مدعمة ابتداء من السنة 10 ويتحمل المستفيد نسبة الفائدة كليا.

4-4- الضمانات المقدمة للقرض: وتتمثل فيما يلي⁽⁴⁾:

أ- رهن قانوني للأموال الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البنائات والمنشآت المنجزة على الأراضي الممنوحة.

ب- رهن قانوني للمستثمرة بالنسبة للملكيات الخاصة.

¹-المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

²-المصدر نفسه

³-Institut nationale de la vulgarisation agricole(INVA), le credit ETTAHADI le Renouveau Agricole et Rural

⁴- المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2014

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قلمة من خلال القروض الزراعية

ج- عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو اعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص الاعتباريين.

ثانيا- قرض التحدي الإتحادي:

1-تعريف قرض التحدي الإتحادي:فتح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرضا آخر موجه للمتعاملين الاقتصاديين المستثمرين في مجالات الصناعات الغذائية من تحويل، تعبئة وتخزين، مثل الطماطم، تربية الدواجن والملبنات وغيرها من النشاطات ذات الطابع الزراعي، وهو المعروف ب"قرض التحدي الاتحادي (FEDERATIF (ETTAHADI)⁽¹⁾، وذلك من أجل تمويل المزارعين بطريقة مباشرة وبسيطة دون عراقيل إدارية قد تعرقل من عملية الإنتاج الخاصة بالمزارع، بحيث يبرم هذا الأخير مع المصنع عقدا بموجبه يتم التمويل مسبقا بضمان الإنتاج الذي يستقبله المصنع من طرف المزارع في نهاية الموسم، وهذا بغرض تمكينهم من شراء المواد الأولية ذات العلاقة بصيغة نشاط المصنع.

2- المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض التحدي:حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية المشاريع المعنية بالتمويل عن طريق قرض التحدي الاتحادي، و المتمثلة في المشاريع التالية⁽²⁾:

أ-تحويل الطماطم الصناعية.

ب- إنتاج الحليب.

ج- إنتاج بذور البطاطا.

د- صنع العجائن الغذائية.

هـ- تعبئة وتصدير التمر.

و- إنتاج زيت المائدة وزيت الزيتون.

ز- إنتاج العسل.

ح- انشاء وحدات تربية المواشي ومراكز التسمين والتلقيح الاصطناعي.

ط- مسلخ الدواجن والتقطيع.

ك- تسويق، تخزين، تعبئة وترويج المنتجات الفلاحية الحيوانية.

ل- توزيع المعدات الفلاحية مثل الآلات الفلاحية، معدات الري...

¹-المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2014

²- المصدر نفسه.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

3- الخصائص التمويلية لقرض التحدي الاتحادي:

3-1- مبلغ القرض: يقدر مبلغ قرض التحدي الاتحادي 1000000 دج كأقل حد وقد يصل إلى 200000000 دج كحد أقصى سواء للقرض المتوسط أو الطويل الأجل، على أن تكون قيمة المساهمة الشخصية ب 10% من القيمة الإجمالية للمشاريع التي لا تزيد مستثمراتها عن 10 هكتار أو تساويها وترتفع نسبة المساهمة الشخصية إلى 20% في حالة المشاريع الخاصة بالمستثمرات التي تزيد عن 10 هكتار⁽¹⁾.

أما بالنسبة للخصائص المتعلقة بكيفية تسديد القرض، نسة الفوائد أو الضمانات المقدمة للقرض هي نفسها الخاصة بقرض التحدي السابق ذكرها.

ثالثا- تمويل الاستثمارات الزراعية لولاية قالمة من خلال قرض التحدي:

دخل قرض التحدي حيز التطبيق الفعلي ابتداء من سنة 2013، وبالتالي فهو يعتبر تجربة حديثة اتلعهده بالنسبة للبنك أو المقرضين، ولا يمكن تقييمه من سنتين، والجدول التالي يبين تطور حجم قروض التحدي سواء المتوسطة أو الطويلة الأجل عبر وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة:

جدول رقم(21) يبين توزيع قرض التحدي متوسط وطويل الأجل على وكالات بنك الفلاحة والتنمية

الريفية لولاية قالمة لسنتي 2013 و 2014 الوحدة (دج)

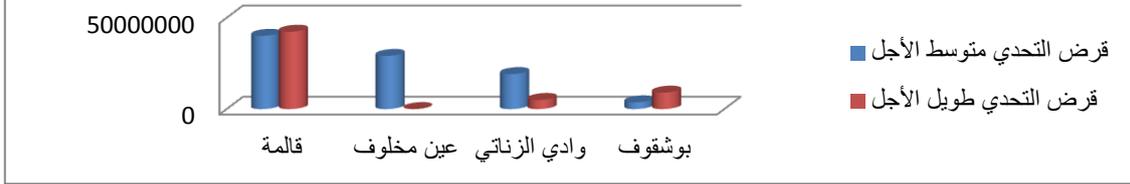
الوكالات	قرض التحدي متوسط الأجل			قرض التحدي طويل الأجل		
	2013	2014	المجموع	2013	2014	المجموع
عين مخلوف	3230260	25885130	29115390	0	0	0
وادي الزناتي	801285	18390153	19191438	5006390	5006390	5006390
بوشقوف	2561898	1135257	3697155	9011202	9011202	9011202
قالمة	22390505	17749860	40140365	42390284	42390284	42390284
المجموع	28983948	63160400	92144348	56407876	56407876	56407876

المصدر: مديرية الاستغلال(قروض)،المجمع الجهوي للاستغلال قالمة- سوق أهراس، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قالمة

2015

¹-المنشورات التعريفية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2014.

شكل رقم (18) يبين توزيع قرض التحدي متوسط وطويل الأجل على وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة لسنتي 2013 و2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(21)

من معطيات الجدول رقم(21) يتبين لنا توزيع قروض التحدي المتوسطة والطويلة الأجل على وكالات البنك، حيث نلاحظ تطور في اجنالي حجم قروض التحدي الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث بلغ إجمالي قروض التحدي لسنتي 2013 و2014 ب 148552224 دج، منها 62% عبارة عن قروض متوسطة الأجل و38% قروض طويلة الأجل، وحققت قروض التحدي زيادة سنة 2014 بنسبة 313% بالمقارنة مع سنة 2013. أما بالنسبة لتوزيعها عبر وكالات البنك، فقد احتلت وكالة قالمة المرتبة الأولى من حيث حجم قروض التحدي الممنوحة لها بنسبة 56% من إجمالي قروض التحدي منها 49% متوسطة و51% عبارة عن قروض طويلة الأجل، تليها بعد ذلك وكالة عين مخلوف بنسبة 20% من إجمالي قروض التحدي الممنوحة، وهي تمثل القروض متوسطة الأجل الممنوحة سنتي 2013 و2014، أما وكالة وادي الزناتي فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 16% من إجمالي قروض التحدي، منها 79% قروض متوسطة و21% قروض طويلة الأجل، لتحل وكالة بوشقوف المرتبة الأخيرة من حيث حجم قروض التحدي الممنوحة بنسبة 08% منها 29% متوسطة و71% قروض طويلة الأجل.

وتوزع إجمالي قرض التحدي الممنوح من طرف البنك على أهم أربع استثمارات زراعية تتمثل في عتاد السقي الذي استحوذ على نسبة 38% من إجمالي قروض التحدي لسنتي 2013 و2014، حيث أن الدولة تسعى جاهدة لدعم عتاد الري لسقي أكبر مساحة زراعية ممكنة، وذلك عقب موجات الجفاف والنقص الكبير في تساقط الأمطار الذي عرفته ولاية قالمة وكل الولايات الأخرى خلال السنوات الأخيرة. تليها بعد ذلك استثمارات الانتاج الحيواني، والمتمثلة في تربية الدواجن وتربية الأبقار بنسبة 29% و18% على التوالي، وفي الأخير استثمارات انشاء وتهيئة غرف التبريد بنسبة 15%، وذلك من أجل توفير المنتجات التي تعرف فائض في فصل الصيف.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

وعلى العموم يمكن تحديد أهم العراقيل التي تقف أمام تطور قرض التحدي هو الكم الهائل من الوثائق الإدارية المطلوبة من العديد من الجهات، كما أن المزارعين يترددون في دفع مستحقات مكتب الدراسات التي يعتبرونها باهضة الثمن في انتظار الدراسة الوطنية المجانية التي تطول مدتها.

ومن أهم الوثائق المطلوبة للحصول على قرض التحدي ما يلي:

- دراسة مفصلة من مكتب الدراسات "بنيدار" أو أحد مكاتب الدراسات المعتمدة لمكتب الدراسات بنيدار.
- بطاقة الفلاح وبطاقة المستثمرة مستخرجين من الغرفة الفلاحية وطلب خطي أو عقد ملكية الأرض أو عقد الامتياز أو شهادة تأجير الأرض والشهادة الجبائية.
- الوثيقة التي تثبت موافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية للاستفادة من القرض فضلا عن الدراسة الاقتصادية للمشروع وكذا فاتورة شكلية للمشروع.
- رخصة البناء إذا كان الفلاح بحاجة إلى تشييدات، فضلا عن رخصة لحفر بئر تقدمها مديرية الري إذا كان الفلاح بحاجة لذلك.
- منح رخصة الموافقة من طرف مديرية البيئة بعد معاينة المكان من طرف المصالح البلدية، أي أن المستثمرات القريبة من المجمعات السكنية ممنوعة من الاستفادة من هذه الرخصة.
- زيادة على الوثائق الإدارية الممثلة في شهادات الميلاد، بطاقة الإقامة، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية... إلى غير ذلك من الوثائق الإدارية.

خلاصة:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعدد المشاريع والاستثمارات التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومن بين أهم هذه الأهداف تجسيد برامج التنمية الزراعية المستدامة على أرض الواقع.

وفي ولاية قالمة يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية جملة من الصيغ المتعددة لتمويل القطاع الزراعي، فهي تتنوع بين الكلاسيكية سواء المتوسطة أو الطويلة الأجل أو القرض الإيجاري أو القروض المستحدثة والمتمثلة في قرض الرفيق والقرض التحدي.

وبالإضافة إلى تنوع الصيغ التمويلية، تتنوع كذلك الاستثمارات الزراعية الممولة، وعلى رأسها تمويل زراعة الحبوب، زراعة الخضار وعلى رأسها الطماطم الصناعية، وكذلك استحداث العتاد الزراعي عن طريق القرض الإيجاري، وغيرها من الأنشطة الزراعية التي تتنوع بين الاستغلال والاستثمار.

لكن رغم هذه التنوع في الصيغ والأنشطة الزراعية الممولة، نجد أن تمويل استثمارات الزراعة المستدامة مازال ضعيف جدا. حيث أن الزراعة المستدامة في ولاية قالمة انحصرت في زراعة الحبوب توسيع المساحات المسقية، النهوض بالثروة الحيوانية وتجديد العتاد الزراعي. فرغم أهمية هذه الاستثمارات في الزراعة المستدامة، إلا أن أهم الأساليب التي تميز الزراعة المستدامة عن الزراعة التقليدية لا يتم تمويلها، والتي تتمثل في تمويل اقتناء أو صنع الأسمدة العضوية، أساليب مكافحة البيولوجية، استصلاح الأراضي الزراعية، حماية الغابات. ولا يمكن ارجاع السبب الوحيد في عدم قبول البنك لتمويل مثل هذه الاستثمارات، وإنما السبب الرئيسي هو عدم توجه المستثمرين أو المزارعين لمثل هذه الاستثمارات، وهو ما تبين سابقا في دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة.

الفصل الثالث: تمويل الزراعة المستدامة من خلال القروض المدعمة

مقدمة:

بالإضافة إلى التمويل البنكي من خلال القروض الزراعية الخاصة والقروض الكلاسيكية، استحدثت الدولة جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية وآليات أخرى لتمويل القطاع الاقتصادي قصد تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار، وأهمها تلك المتعلقة بإنشاء وكالات وأجهزة لترقية الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الزراعية بصفة خاصة، وذلك بهدف تشجيع الشباب على العمل والإنتاجية وكذا التقليل من البطالة وتفعيل سياسة التشغيل، وهذا راجع إلى الأهمية التي أولتها السلطات الجزائرية إلى القطاع الزراعي، على اعتبار أنه أحد القطاعات الخمس المعول عليها لتنويع الاقتصاد والخروج من الاقتصاد الريعي.

تهدف هذه البرامج إلى خلق مناصب شغل في مختلف المؤسسات ومختلف الأنشطة، وأن تكون مسيرة من طرف أصحابها ومدعمة بنسب كبيرة من قبل خزينة الدولة، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية وهذه الأجهزة المشرفة على تنفيذ هذه البرامج.

من أجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: القروض الزراعية المدعمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
- المبحث الثاني: القروض الزراعية المدعمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- المبحث الثالث: القروض الزراعية المدعمة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

المبحث الأول: القروض الزراعية المدعمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

بموجب أحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996، أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)⁽¹⁾، حيث توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽²⁾.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

أولاً- التعريف بالوكالة: هي عبارة عن هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث تقوم بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في إنتاج السلع والخدمات. وتسعى الوكالة في هذا الإطار إلى ترقية ونشر الفكر المقاوлатي، وتمنح اعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة. وذلك بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني⁽³⁾.

كان الانطلاق الفعلي للوكالة 1997، وذلك لتكون الحل الأنجع لمعالجة مشكل البطالة أثناء الفترة الانتقالية نحو السوق الحر. وفي سبتمبر 2003 تم ادخال تعديل على جهاز دعم تشغيل الشباب، والذي يتمثل في مشاركة الشباب البطال في حصوله على الدعم من الوكالة، حيث تم رفع مستوى الاستثمار من 40000 دج إلى 100000 دج كحد أقصى، وكذا التخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى 5% و10%، وكذا تمويل التوسع في المشاريع، وكان التطبيق الفعلي لهذه التعديلات في جانفي 2004⁽⁴⁾.

تهدف الوكالة إلى المساهمة في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، الحد من البطالة، دمج فعاليات المجتمع والإستفادة من طاقات الشباب، بحيث تساعد في دفع وتنمية الاستثمار، وإيجاد نوع من العمل الجماعي و الفردي عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية، ومن أجل اتمام الاطار المالي و تطبيق خطة التمويل⁽⁵⁾.

ثانياً- مهام الوكالة: تتمثل مهام الوكالة فيما يلي⁽⁶⁾:

أ- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

ب- تحديد معارف الشباب المعنيين وتكوينهم في تقنيات التسيير من خلال دورات تدريبية وتكوينية.

¹- ANSEJ: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

²- المادة 01، 02، 03، 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص 12

³- المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

⁴- ناصر سليمان، محسن عواطف، (2011): تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي اسلامي شامل، تحت عنوان تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات متناهية الصغر، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب: جدة، 09، 10، 11 أكتوبر 2011، ص 04

⁵- قنيدرة سمية، (2010): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية لولاية قسنطينة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 71

⁶- المادة 06، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص 12

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ج- تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى لدى مكاتب دراسات متخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.

د- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطها بالوكالة وبمساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المحلية لإنجاز مشاريعهم.

هـ- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المستلزمات ذات الطابع الاقتصادي، التقني التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

و- اقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجازها.

ثالثا- شروط التأهيل للاستفادة من التمويل: هذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المؤسسات المصغرة، والذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية لها علاقة بالمشروع، إلى جانب امكانية تقديم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب قيمة المشروع. وباستثناء النشاطات التجارية فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع⁽¹⁾.

رابعا- صيغ التمويل: صيغة التمويل موزعة على قرض بدون فوائد من الوكالة وقرض بفوائد منخفضة من البنك ومساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع، وذلك وفقا لصيغتين هما:

1- التمويل الثنائي: في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع التي تتباين حسب مستوى الاستثمار، وكذا القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة وهو كذلك يتباين حسب مستوى الاستثمار. والجدول التالي يبين الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة:

جدول رقم (22) يبين الهيكل المالي للتمويل الثنائي لوكالة دعم وتشغيل الشباب

مستوى التمويل	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(أنساج)	المساهمة الشخصية
المستوى الأول	حتى 5000000 دج	29%	71%
المستوى الثاني	من 5000001 دج الى 10000000 دج	28%	72%

المصدر: المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

¹ - المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

2-التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل المشاريع، المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبية المالية للاستثمار الثلاثي، والجدول التالي يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة:

جدول رقم(23) يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

مستوى التمويل	قيمة الاستثمار	القروض بدون فائدة(أساج)	المساهمة الشخصية	القروض البنكي (الفائدة0%)
المستوى الأول	حتى 5000000 دج	29%	01%	70%
المستوى الثاني	من 5000001 دج الى 10000000 دج	28%	02%	70%

المصدر: المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

خامسا- الامتيازات الممنوحة للمشروع المنشأ في إطار الوكالة:

في كلتا الصيغتين (التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي) يتمتع صاحب المشروع بالعديد من الامتيازات الجبائية وغير الجبائية، والتي تختلف حسب مرحلة المشروع⁽¹⁾:

1-الامتيازات الجبائية:

أ-في مرحلة انجاز المشروع: يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التالية:

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- تطبيق معدل مخفض نسبته 05% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع: يستفيد صاحب المشروع من مجموعة من الامتيازات الجبائية، والتي

تكون لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو 06 سنوات للمناطق الخاصة. وتتمثل في:

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط.

- تمديد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما ستعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب 70%، 50%، 25% خلال

السنة الأولى، الثانية والثالثة من الضرائب على الترتيب.

¹- انشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي، المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات واطافات البنايات.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- ج- **مرحلة توسيع المشروع:** تتعلق هذه المرحلة بالمؤسسات التي أنشئت في إطار الوكالة والتي ترغب في توسيع نشاطاتها بعد انتهاء مدة الإعفاء، وللاستفادة من الامتيازات الممنوحة خلال هذه الفترة يجب أن تتوفر في المؤسسة أو المشروع الشروط التالية:
 - يجب ان تجمع المؤسسة 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية، أو 06 في المناطق الخاصة، أو 10 سنوات في مناطق الجنوب.
 - يجب تسديد نسبة 70% من القرض البنكي في حالة التمويل الثلاثي.
 - تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك طريقة التمويل (من تمويل ثلاثي إلى تمويل ثنائي).
 - تسديد نسبة 70% من القرض الذي تمنحه الوكالة في حالة التمويل الثنائي.
 - تسجيل نتائج في تطور ايجابي.
- 2- **الامتيازات غير الجبائية:**
 - قرض الوكالة بدون فائدة، والقرض البنكي مخفض بنسبة 100% في إطار التمويل الثلاثي.
 - تكون فترة تسديد القرض على مدار 13 سنة (08 سنوات لتسديد القرض البنكي، و 05 سنوات لتسديد القرض الممنوح من الوكالة).
 - منح قرض اضافي بقيمة 500000 دج موجه للشباب خريجي مراكز التكوين المهني الراغبين في الحصول على عربة ورشة لممارسة مختلف النشاطات (الترخيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التكيف الزجاجة، دهن العمارات وميكانيك السيارات).
 - منح قرض بقيمة 500000 دج للتكفل بايجار المحل فيما يتعلق بالنشاطات المستقرة.
 - منح قرض يمكن أن يبلغ 1000000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بايجار المحل خاص لاحداث مكاتب جماعية (المحاسب، الطب، المحاماة والهندسة المعمارية).
- سادسا- **ضمان أخطار القروض:** يجب على كل مؤسسة أو مشروع منشأ في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الإنخراط في صندوق الكفالة المشتركة، وهذا لضمان أخطار القروض، وذلك بعد الاشعار بالموافقة البنكية وقبل تقديم قرار منح الامتيازات. وتحدد نسبة اشتراك المؤسسة على أساس

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

0,35% من مبلغ القرض البنكي لمدة 08 سنوات، و يتم دفع هذه النسبة من الاشتراك مرة واحدة عن طريق البنك.

ويلعب صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض دور المؤمن على القروض الممنوحة للشباب من طرف البنوك في ما يخص المؤسسات الممولة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. ويشكل صندوق الضمان مكملًا للضمانات المقدمة من المستثمر للبنوك والمتمثلة في⁽¹⁾:

أ- الرهن الحيازي للتجهيزات لفائدة البنك في الدرجة الأولى والوكالة في الدرجة الثانية.

ب- التأمين على كافة التجهيزات لصالح البنك في الدرجة الأولى والوكالة في الدرجة الثانية.

ج- الرهن الحيازي للعتاد المتنقل للبنك والوكالة.

المطلب الثاني: تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة من حيث التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وذلك بنسبة 11,56%، بعد كل من الخدمات بنسبة 62% والحرف بنسبة 12%⁽²⁾. وتقوم الوكالة بتمويل العديد من المشاريع الزراعية المختلفة.

منذ سنة 1998 والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تنشط في ولاية قالمة، حيث استطاعت أن توفر العديد من مناصب الشغل من خلال مساهمتها في انشاء المؤسسات الصغيرة، ومختلف المشاريع الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد بلغ إجمالي التمويل الممنوح للمشاريع الزراعية من قبل الوكالة خلال الخماسي 2014/2010 لولاية قالمة مبلغ 1936589210 دج، وهو ما يعادل ما نسبته 09% من إجمالي المشاريع الممولة، فرغم الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي إلا أنه لم يحظى باهتمام كبير من قبل الشباب المستثمر، ويرجع هذا إلى توجه الشباب أكثر نحو قطاع الخدمات والنقل، لسهولة انشاء المشاريع في هذين القطاعين، وعدم تطلبهما لمستوى تأهيل عالي، بالإضافة إلى اعتبارها قطاعات مربحة أكثر ولا تتطلب مجهودات كبيرة⁽³⁾، على عكس القطاع الزراعي.

¹ المنشورات التعريفية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

² حسب احصائيات موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال السداسي(2008-2013) ANSEJ.Org.DZ

³ ناصر سليمان، محسن عواطف، المصدر سبق ذكره، ص 11

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

الجدول التالي يبين تطور تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

جدول رقم(24) يبين تطور تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل

الشباب الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	مبلغ التمويل
1936592210	965486699	364992077	303489560	212816710	89807164	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية قالمة،

2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(24)

من الجدول رقم(24) يتبين لنا أن تطور حجم تمويل القطاع الزراعي خلال الخماسي 2014/2010 الذي عرف ارتفاع ملحوظ خلال سنوات الخماسي، وبلغ متوسط التمويل ب 387318442 دج وشهد حجم تمويل القطاع الزراعي قفزة نوعية سنة 2014، حيث ارتفع حجم التمويل من 364992077 دج سنة 2013 إلى 965486699 دج سنة 2014 بنسبة زيادة مقدرة ب 21%.

ويمكن تقسيم المشاريع الزراعية الممولة في ولاية قالمة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 كالتالي:

أولاً- الإنتاج النباتي: يضم هذا الفرع كل المشاريع الزراعية الخاصة بالإنتاج النباتي والمتمثلة في زراعة الحبوب والاستغلال الزراعي الذي يضم زراعة مختلف المنتجات النباتية، اقتناء العتاد الزراعي، الأسمدة وغيرها.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

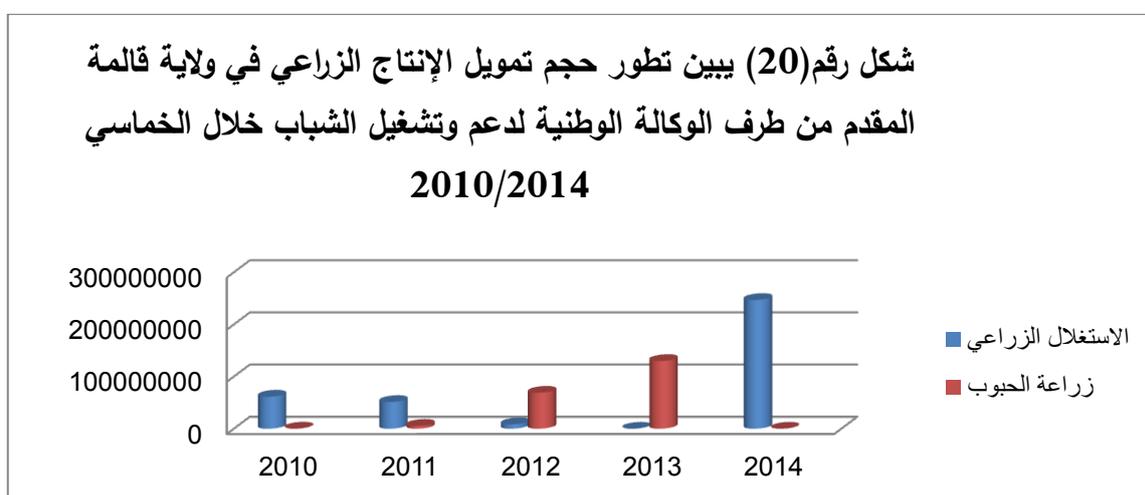
والجدول التالي يبين تمويل الانتاج الزراعي في ولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010.

جدول رقم(25) يبين تمويل الإنتاجالنباتي لولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

للخماسي 2014/2010. (الوحدة(دج)

المشروع	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الاستغلال الزراعي	61473258	51229643	8285548	00	246932843	367921292
زراعة الحبوب	225014	5520614	68988830	129847637	00	256247495
المجموع	61698272	56750257	15184378	129847637	246932843	624168787

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(25)

من معطيات الجدول رقم(25) يتبين لنا أن مشاريع الاستغلال الزراعي استحوذت على 59% من إجمالي مشاريع الإنتاج الزراعي، و19% من إجمالي المشاريع الزراعية الممولة من قبل الوكالة خلال الخماسي 2014/2010، حيث قدرت ب 367921292 دج، أما زراعة الحبوب فقد قدرت نسبة التمويل فيها ب 41% من إجمالي مشاريع الإنتاج الزراعي و13% من إجمالي المشاريع الزراعية. ويعود هذا التباين إلى أن مشاريع الاستغلال الزراعي متعددة فهي تشمل كل المشاريع التي لها علاقة بالإنتاج الزراعي مثل زراعة مختلف المنتجات النباتية مثل الطماطم، اقتناء العتاد الزراعي، اقتناء الأسمدة ومواد الصحة النباتية وغيرها. كما نلاحظ كذلك أن سنة 2014 شهدت كذلك قفزة نوعية في تمويل مشاريع الاستغلال الزراعي حيث ارتفع حجم التمويل حوالي 30 مرة مما كان عليه في سنة 2012 (سنة 2013 لم تشهد استثمار في مجال الاستغلال الزراعي).

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ثانيا - تربية الحيوانات المنتجة:

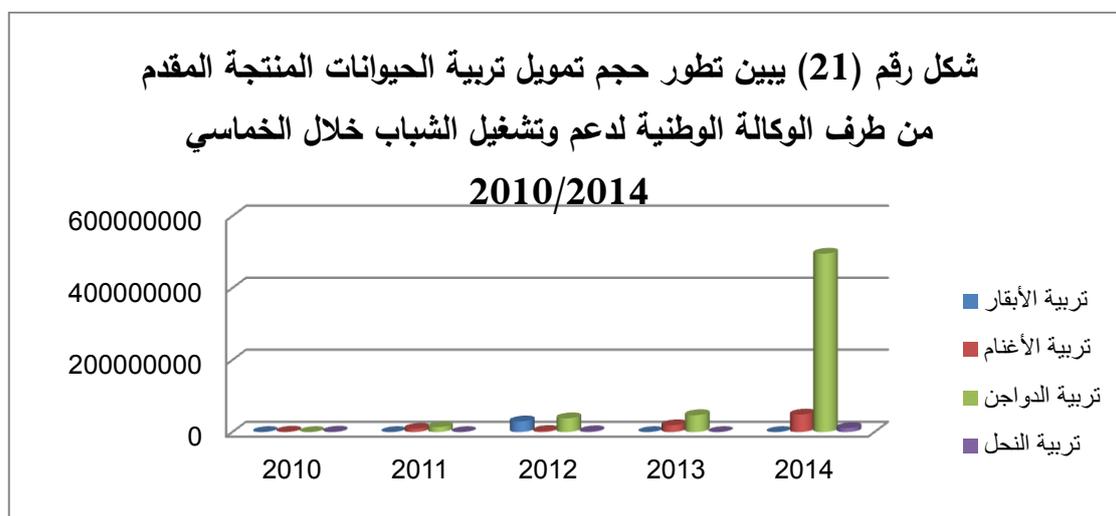
جدول رقم (26) يبين تمويل تربية الحيوانات المنتجة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

للكمالي 2014/2010. الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
29618533	00	00	29618533	00	00	تربية الأبقار
80948290	48636497	18954447	3090385	9183724	1083237	تربية الأغنام
594617282	495544522	46941478	38171545	13959737	00	تربية الدواجن
14141650	11090085	00	2114037	00	937528	تربية النحل
719325755	555271104	65895925	72994500	23143461	2020765	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية قالمة،

2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (26)

من معطيات الجدول رقم (26) يتبين لنا أن تربية الدواجن هي النشاط الأكثر توجها إليه في مشاريع تربية الحيوانات، حيث بلغ إجمالي تمويل تربية الدواجن 594617282 دج، بنسبة 83% من إجمالي مشاريع تربية الحيوانات، و31% من إجمالي المشاريع الزراعية الممولة من قبل الوكالة، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتبار أن تربية الدواجن تتميز بقصر دورة الإنتاج (من 35 إلى 42 يوم) وبالتالي فهي تمتاز بالريح السريع، وكذلك إلعدم تطلبهما لمستوى تأهيل عالي، على عكس تربية النحل التي لم تتجاوز نسبة الاستثمار فيها 02% من إجمالي المشاريع الخاصة بتربية الحيوانات، ذلك أن هذا المجال يتطلب خبرة وتأهيل مهني من قبل مربّي النحل، وأن هذا التأهيل يتم الحصول عليه من طرف المعهد التكنولوجي الفلاحي في ولاية قالمة، هذا الأخير الذي حصر تأهيل مربّي النحل فقط على الفلاحين وأبنائهم، وذلك

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

نظرا للعدد الهائل من طالبي التأهيل الذي توافد على المعهد، الذي امكانياته لا تسمح بتأهيلهم، ووضع المعهد شرط تأهيل حاملي مشاريع الوكالة، أن تقوم الوكالة باتفاقية مع المعهد تتكفل فيها بمصاريفهم لكن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لم توافق على ذلك، كما أن من أحد أسباب انخفاض مشاريع تربية النحل أن كمية الإنتاج لا تكون وفيرة. وأن تربية النحل في أغلب الأحيان تكون مهنة مكملة وليست أساسية يعتمد عليها في تكوين الدخل.

في حين بلغت كل من نسبة تمويل تربية الأغنام والأبقار 11% و 04% على الترتيب. ويرجع سبب ضعف اقبال المستثمرين الشباب على تربية الأغنام والأبقار كونها تحتاج إلى رأس مال معتبر لتكوين قطاع يدر دخل مزرعي معتبر، وأن اساس الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب موجهة إلى تمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة والتي لا يزيد رأس مالها عن 10000000 دج.

ثالثا - المنشآت الزراعية:

جدول رقم(27) يبين تمويل المنشآت الزراعية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

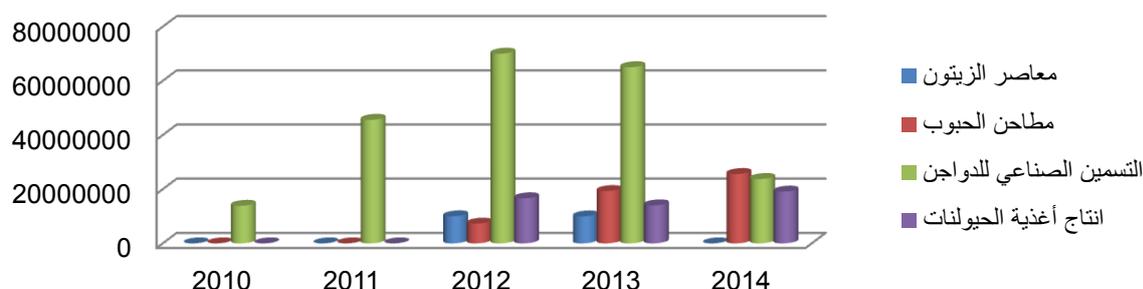
للكمالي 2014/2010. الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
19945285	00	9956039	9989246	00	00	معاصر الزيتون
52180258	25594979	19297654	7287625	00	00	مطاحن الحبوب
218296893	23778386	65016559	70023157	45611868	13866923	التسمين الصناعي للدواجن
49759374	19107066	14026357	16625951	00	00	انتاج اغذية الحيوانات
335811180	68480431	103925979	103925979	45611868	13866923	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية قالمة،

2015

شكل رقم(22) يبين تطور حجم تمويل المنشآت الزراعية في ولاية قالمة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(27)

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

من معطيات الجدول رقم(27) الخاص بتمويل المشاريع الخاصة بالمنشآت الزراعية، يتبين لنا أن المشاريع الخاصة بالتسمين الصناعي للدواجن لاقت إقبال كبير من قبل الشباب المستثمر، حيث بلغ التمويل فيها 218296893دج، وهو ما يعادل 65% من مشاريع المنشآت الزراعية و11% من إجمالي المشاريع الزراعية الممولة من قبل الوكالة، وهذه النسبة تعكس مدى الإقبال على مشاريع تربية الدواجن التي عرفت رواجاً كبيراً من قبل الشباب المستثمر. ثم تأتي بعد ذلك كل من مطاحن الحبوب وإنتاج أغذية الحيوانات بنسبة 16% و15% على الترتيب، لتأتي في الأخير مشاريع معاصر الزيتون بنسبة 6% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار العتاد الخاص بعصر الزيتون.

رابعاً - مشاريع زراعية أخرى:

جدول رقم(28) يبين تمويل مشاريع زراعية أخرى من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

للكماسي 2014/2010. الوحدة(دج)

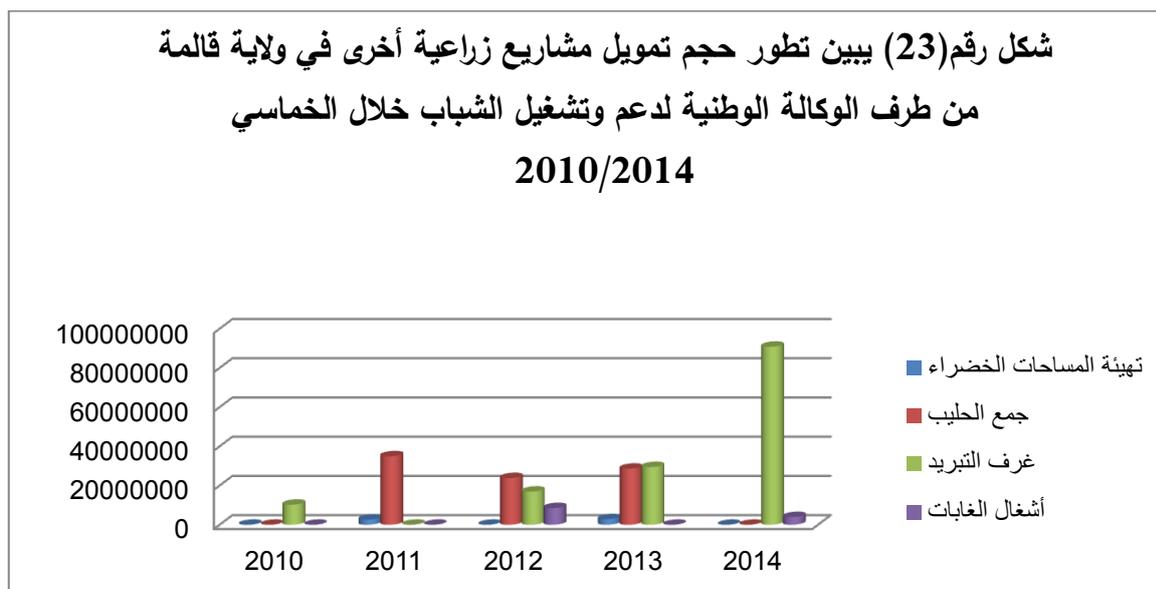
المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
5553269	00	2878804	00	2674465	00	تهيئة المساحات الخضراء
87389118	00	28613690	23824169	34951259	00	جمع الحليب
147468727	90834638	29459412	16933473	00	10241204	غرف التبريد
12504744	3967683	00	8537061	00	00	أشغال الغابات
252915858	94802321	60951906	49294703	37625724	10241204	المجموع

المصدر: مصلحة الإحصائيات، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية قالمة، 2015

شكل رقم(23) يبين تطور حجم تمويل مشاريع زراعية أخرى في ولاية قالمة

من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الخماسي

2010/2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(28)

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

من معطيات الجدول رقم(28) يتضح أن مشاريع غرف التبريد عرفت اقبالا كبيرا من قبل الشباب المستثمر، حيث بلغ الاستثمار فيها خلال الخماسي 2014/2010 ما نسبته 58% من إجمالي المشاريع الأخرى و08% من إجمالي المشاريع الزراعية الممولة من قبل الوكالة، وعرفت رواجاً كبيراً خلال سنة 2014، ثم تأتي بعد ذلك مشاريع جمع الحليب بنسبة 35%، وهي تمثل نسبة معتبرة، ويرجع السبب في الاقبال عليها إلى سهولة المشروع، حيث لا يتطلب الكثير من العتاد أو الخبرة. في حين عرفت مشاريع تهيئة المساحات الخضراء وأشغال الغابات اقبالا ضعيفا من قبل الشباب المستثمر، حيث قدرت نسبة تمويلها ب 02% و 05% على الترتيب، وهي مشاريع تعتبر من صميم الزراعة المستدامة والحفاظ على البيئة، ويرجع هذا الضعف في الاقبال إلى نقص التوعية لدى المستثمرين فيما يخص البيئة والاستدامة فهم يبحثون فقط عن الربح السريع.

المطلب الثالث: تقييم حصيلة تمويل الزراعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

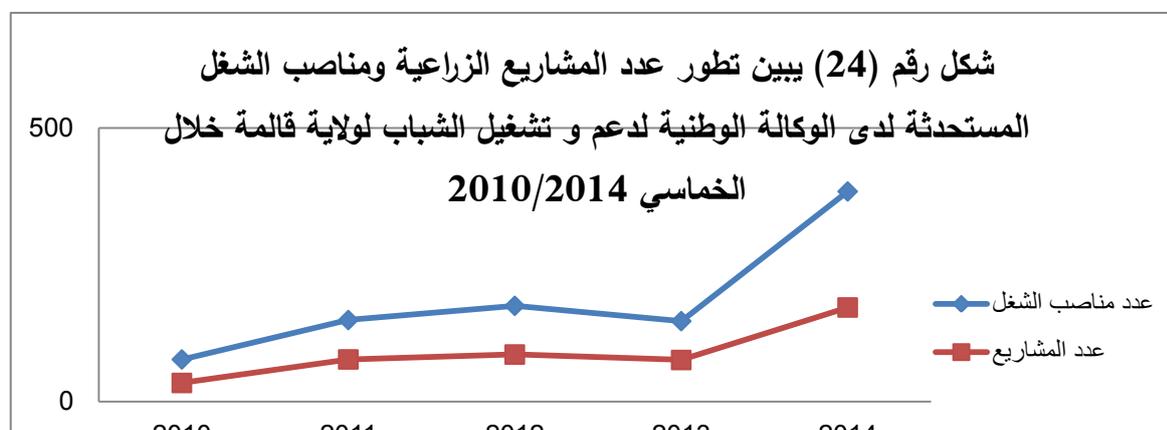
أولاً- تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة: بلغ مجموع المشاريع الزراعية الممولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 ب 445 مشروع زراعي وتم استحداث في نفس الفترة 932 منصب شغل في القطاع الزراعي. والجدول التالي يبين عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم(29) يبين عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي في ولاية قالمة

من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
445	172	76	86	77	34	عدد المشاريع (مشروع)
932	384	147	175	149	77	عدد المناصب المستحدثة(منصب)

المصدر: مصلحة الاحصائيات، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(29)

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

من الجدول رقم(29) يتبين لنا أن بداية الخماسي 2014/2010 عرفت انطلاقة متواضعة للوكالة وذلك بتمويل 34 مشروع زراعي فقط، مع توظيف كذلك عدد متواضع من الشباب قدر ب 77 عاطل عن العمل، لكنها عرفت بعد ذلك ارتفاعا لا بأس به حتى وصلت إلى تمويل 175 مشروع زراعي سنة 2012 وتوظيف ما يعادل 175 شاب عاطل، لتعرف الوكالة انخفاضا بعد ذلك في عدد المشاريع ومناصب الشغل، حيث قدرت المشاريع ب 76 مشروع مسجلة انخفاض بنسبة 13% ومناصب الشغل ب 147 منصب بنسبة انخفاض 19%، لكن سنة 2014 عرفت قفزة نوعية حيث ارتفع عدد المشاريع الزراعية إلى 172 مشروع، وبزيادة مقدرة ب 126%، وكذا ارتفاع عدد مناصب الشغل المستحدثة لتصل إلى 384 منصب وبزيادة مقدرة ب 161%، وذلك بالمقارنة مع سنة 2013، وتضاعف عدد المشاريع والمناصب المستحدثة منذ بداية الخماسي ب 05 مرات عما كانت عليه سنة 2010.

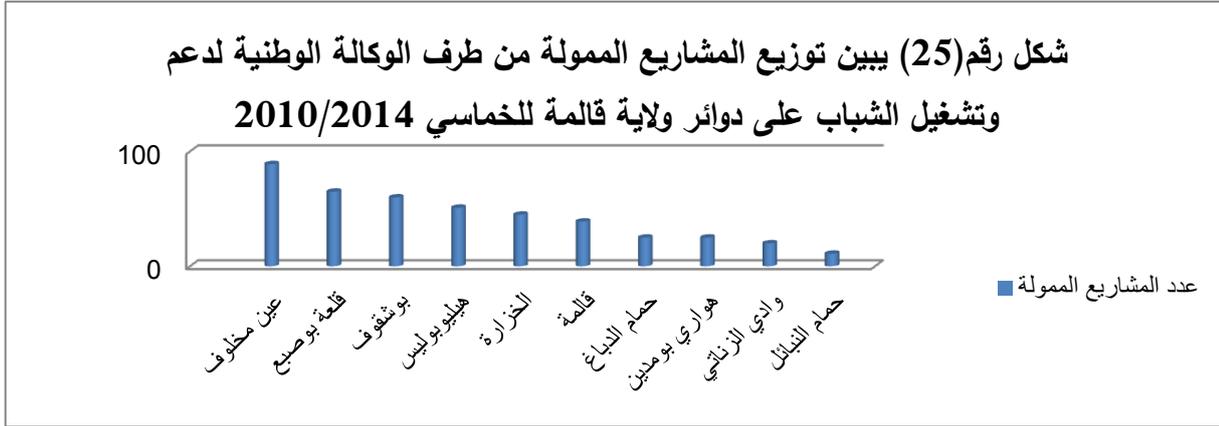
ثانيا- توزيع المشاريع الزراعية عبر دوائر الولاية: هذا المعيار يفيد مدى انتشار المشاريع في القطاع الزراعي الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عبر دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010.

جدول رقم(30) يبين توزيع عدد المشاريع الزراعية في ولاية قالمة الممولة من طرف الوكالة الوطنية

للدعم وتشغيل الشباب للخماسي 2014/2010 الوحدة(مشروع)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	01	06	06	10	16	39
قلعة بوسبع	07	12	07	10	29	65
هيليوبوليس	03	06	08	07	27	51
الخرارة	04	07	12	06	16	45
بوشقوف	06	17	10	16	11	60
حمام النباتل	02	03	04	01	01	11
وادي الزناتي	00	04	01	04	11	20
عين مخلوف	09	15	22	07	36	89
حمام الدباغ	01	05	11	09	12	25
هواري بومدين	01	02	05	06	11	25
المجموع	34	77	86	76	172	445

المصدر: مصلحة الاحصائيات، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(31)

من الجدول رقم(31) يتضح أن دائرة عين مخلوف استحوذت على 20% من المشاريع الزراعية الممولة من طرف الوكالة (89 مشروع)، فهي تعتبر من المناطق الزراعية بامتياز، تليها بعد ذلك كل من دائرة قلعة بوصبع(65 مشروع)، بوشقوف(60 مشروع) وهيليوبوليس(51 مشروع)، بنسبة 15%، 13% و 11% على الترتيب من إجمالي عدد المشاريع الزراعية الممولة في الولاية، في حين سجلت كل من دائرة حمام النبايل(11 مشروع) ووادي الزناتي(20 مشروع) أدنى عدد من المشاريع المستحدثة بنسبة 02% و 04% على الترتيب.

المبحث الثالث: القروض الزراعية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة، التهميش والاقصاء الاجتماعي، و بروز نشاطات اقتصادية فعالة، وهو يمس شريحة لا بأس بها من السكان، حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000 نشاط في مختلف القطاعات إلا أنه لم يعرف - في صيغته السابقة- النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)⁽¹⁾

أولاً- التعريف بالوكالة: هي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة، حيث تقوم بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف لمحاربة الفقر والهشاشة، من خلال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر أحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لإنطلاق النشاط⁽²⁾. وتم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل. وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽³⁾.

وتهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى⁽⁴⁾:

أ- تنمية روح المقاوم: عوضا عن الاتكالية، حيث تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

ب- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي. إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.

ج- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية: بعد خلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات والمدرة للمداخيل.

ثانيا- مهام الوكالة: وفقا لأحكام المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تكلف الوكالة بالمهام التالية⁽⁵⁾:

أ- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ب- تقديم الدعم، النصح والمرافقة للمستفيدين في تنفيذ أنشطتهم.

ج- منح قروض بدون فوائد.

د- متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ أنشطتهم.

هـ- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.

¹ -ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro-credit

² - المادة 02 و 03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 03

³ - المصدر نفس، ص 08

⁴ - المنشورات التعريفية الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

⁵ - المادة 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 08، 09

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

و- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

ز- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

ح- إبرام الاتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، التحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم وذلك على حساب الوكالة.

ثالثا- شروط الإستفادة من القرض المصغر: وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004، والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغروتحديد قانونها الأساسي، تم تحديد

شروط الإستفادة من القرض المصغر الممنوح من قبل الوكالة بالشروط التالية⁽¹⁾:

أ- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

ب- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.

ج- التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.

د- عدما لإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

هـ- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة ب01% من الكلفة الإجمالية للمشروع.

و- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والمقدرة ب0,5% من قيمة القرض البنكي.

ز- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني.

رابعا- الأنشطة الممولة من طرف الوكالة: تتمثل مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فيما يلي⁽²⁾:

أ- الزراعة: تسمين الماشية(الأبقار، الأغنام والماعز)، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل، فلاحه الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

ب- الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغذية المنزلية.

ج- الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة الجلدية.

د- الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال.

¹- المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 13

²- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المرفع الرسمي للوكالة: www.angem.dz

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

هـ-الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكلاطة، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.

و-الصناعة التقليدية: النسيج والزراي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

ز-الخدمات: الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.

ح-الصحة: عيادة طبية عامة أو متخصصة، طبيب الأسنان.

ط- المباني والأشغال العمومية: أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني (الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة صناعة حجر البناء).

خامسا- صيغ التمويل من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، حيث تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

1-التمويل الثنائي: في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة، وهو موجه لشراء المادة الأولية، ويتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

والجدول التالي يبين الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة:

جدول رقم(32) يبين الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض المصغر الخاص بالوكالة
لا تتجاوز 100000 دج	0%	100%
لا تتجاوز 250000 دج (خاصة بمناطق الجنوب)	0%	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع الرسمي للوكالة: www.angem.dz

2- التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل المشاريع، والذي تتفاوت نسبة القرض البنكي حسب مناطق إنشاء المشروع، من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى 05 سنوات).

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

الجدول التالي يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة:

جدول رقم(33) يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض الوكالة	القرض البنكي	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 1000000 دج	%01	%29	%70	05% خاصة بمناطق الجنوب و الهضاب العليا
				10% بقية المناطق

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع الرسمي للوكالة: www.angem.dz

تتمثل الفترات المحددة لآجال تسديد صيغة القرض بصيغة التمويل الثلاثي ب 11 سنة، وهي موزعة

كالتالي⁽¹⁾:

أ-فترة تأجيل التسديد لمدة سنة.

ب- سنتان بالنسبة لدفع الفوائد البنكية.

ج- 05 سنوات بالنسبة لتسديد أصل القرض البنكي.

د- 03 سنوات بالنسبة لتسديد القرض بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة.

سادسا- الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر: في كلتا الصيغتين يتمتع صاحب المشروع بالعديد من الامتيازات الجبائية وغير الجبائية، والتي تتمثل في⁽²⁾:

أ-تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح والمساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.

ب- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (05% -20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك والمؤسسات المالية)، تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية.

ج- اعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات.

د- تعفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 03 سنوات.

هـ- تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد انشاء نشاطات صناعية.

و- تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

ز- يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

ح- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على

النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال 03 سنوات الأولى من الإخضاع

¹- رسالة الوكالة، (2012): مجلة تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 09، ص 11

²- المنشورالتعريفية الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

الضريبي ويكون هذا التخفيض بمقدار 70% من السنة الأولى من الاخضاع الضريبي، 50% في السنة الثانية و25% في السنة الثالثة.

ط- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 05%.

ثامنا- ضمان القروض البنكية: يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ضمان القروض البنكية، وقد أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22-01-2004 المتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي. يضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ويغطي الصندوق بناء على طلب البنوك المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85% ويحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر. ويحق للبنوك وكل المؤسسات المالية التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق والمقدرة ب 0,5% من قيمة القرض البنكي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يحتل القطاع الزراعي المرتبة الرابعة من حيث تمويل القطاعات بنسبة 17%، بعد كل من الصناعة بنسبة 35%، الخدمات بنسبة 21% والصناعات التقليدية بنسبة 19%⁽²⁾. وتقوم الوكالة بتمويل العديد من المشاريع الزراعية المختلفة، على غرار تربية الأبقار، الماعز، الأغنام، تربية الحيوانات الصغيرة مثل الدواج، الأرانب والنحل، بالإضافة إلى أعمال زراعة الأرض.

منذ سنة 2005 والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تنشط في ولاية قالمة، حيث استطاعت أن توفر العديد من مناصب الشغل من خلال مساهمتها في انشاء الأنشطة المصغرة، ومختلف المشاريع الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

¹ - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المرفع الرسمي للوكالة: www.angem.dz
² - ناصر سليمان، محسن عواطف، (2011): القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجزائر، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي اسلامي شامل، تحت عنوان تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات متناهية الصغر، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب: جدة، 09، 10، 11 أكتوبر 2011

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

أولاً- القروض الممنوحة للقطاع الزراعي: بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد بلغ إجمالي التمويل الممنوح للمشاريع الزراعية من قبل الوكالة خلال الخماسي 2014/2010 لولاية قالمة مبلغ 27087427 دج وهو ما يعادل ما نسبته 04% من إجمالي المشاريع الممولة، والمشاريع الزراعية التي يتم تمويلها في الولاية تمثل في تربية الدجاج، تربية النحل والتسمين.

فرغم الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي إلا أنه لم يحظى باهتمام كبير من قبل الشباب المستثمر ويرجع هذا إلى توجه الشباب أكثر نحو قطاع الخدمات، لسهولة انشاء المشاريع في هذا القطاع، وعدم تطلبه لمستوى تأهيل عالي، بالإضافة إلى اعتبار الأنشطة في هذا قطاع أنها قطاعات مريحة أكثر ولا تتطلب مجهودات كبيرة، على عكس القطاع الزراعي.

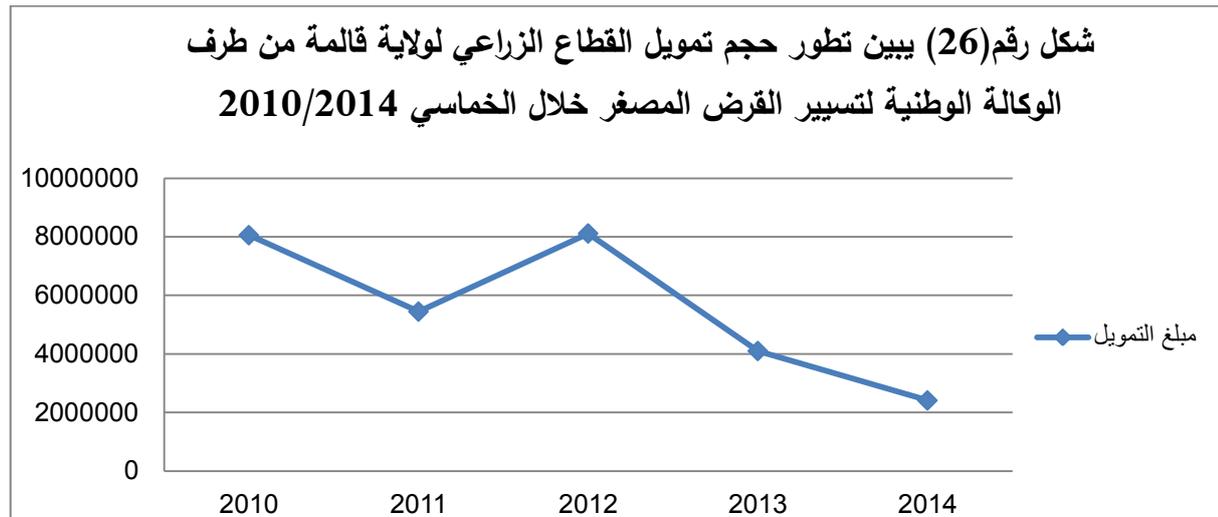
والجدول التالي يبين تطور تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

جدول رقم(34) يبين تطور تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر الوحدة(دج)

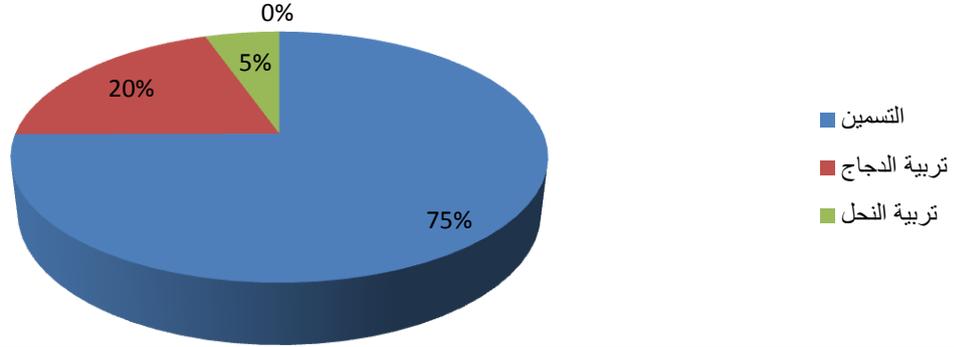
المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
5340363	1120000	3136272	1040000	723235	360856	تربية الدجاج
1453000	140000	64000	360000	349000	540000	تربية النحل
20294064	1152230	900000	6713834	4373000	7155000	التسمين
27087427	2412230	4100272	8113834	5445235	8055856	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(34)

شكل رقم(27) يبين توزيع القروض الزراعية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير
القرض المصغر على مختلف الاستثمارات الزراعية في ولاية قالمة
للكماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(34)

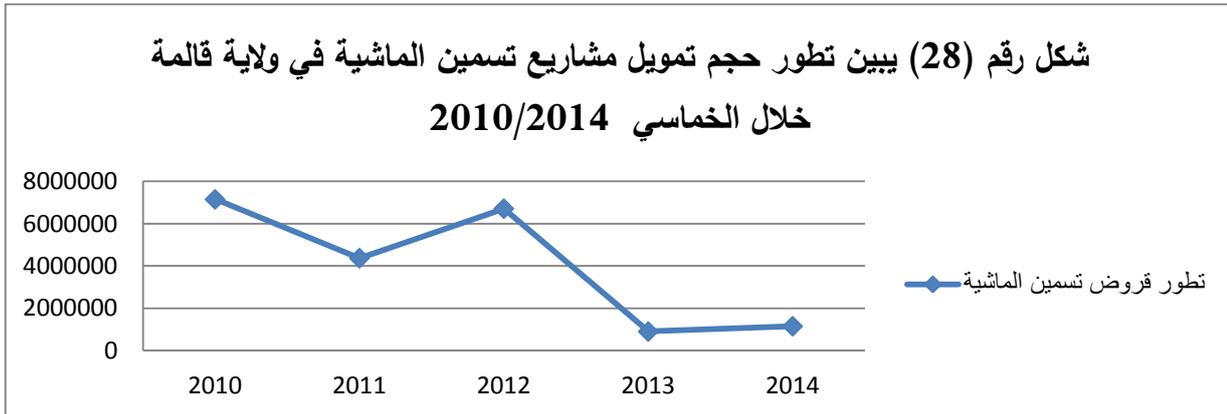
من الجدول رقم(34) يتبين لنا أن تطور حجم تمويل القطاع الزراعي خلال الخماسي 2014/2010 عرف تذبذب وانخفاض بشكل حاد ملحوظ خلال سنوات الخماسي، وبلغ متوسط التمويل ب 5417485 دج، حققت بداية تمويل الخماسي ارتفاعا محسوسا بنسبة حوالي 30% من إجمالي التمويل المخصص للقطاع الزراعي خلال الخماسي من طرف الوكالة، لكن بعد ذلك عرفت انخفاضا سنة 2011 بلغت 2610621 دج، لتعاود الارتفاع سنة 2012 وهي السنة التي عرفت أكبر نسبة تمويل للقطاع الزراعي في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث بلغت 30%، لتعرف بعد ذلك انخفاضا حادا في نسبة التمويل الخاصة بالقطاع الزراعي خاصة في سنة 2014، أين تراجع التمويل بنسبة 70% أين كان عليه سنة 2012، ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى تراجع عدد المستفيدين من القروض المصغرة الخاصة بالقطاع الزراعي في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وذلك بسبب تفضيل معظم المقبلين على القروض المصغرة الاستثمار في مجالات أسهل ومدرة أكثر للربح دون أن تحتاج إلى مجهودات كبيرة أو تأهيل مهني عالي، مثل فتح المطاعم، الخياطة الصناعات الغذائية والتقليدية وغيرها، وكذلك يمكن ارجاع سبب تدني نسبة تمويل القطاع الزراعي من خلال الوكالة إلى محدودية القرض المصغر الذي لا يتجاوز 1000000 دج، خاصة وأن معظم الاستثمارات الزراعية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. لذلك فإن القرض المصغر المحدود لا يفي باحتياجات معظم الاستثمارات الزراعية، عدا الاستثمارات الصغيرة المتمثلة في تربية الدواجن، تربية النحل والتسمين.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ثانياً-توزيع القروض المصغرة عبر المشاريع الزراعية: يمكن تقسيم المشاريع الزراعية الممولة عبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 عبر ثلاث مشاريع أساسية هي تسمين الماشية، تربية الدواجن وتربية النحل، والشكل التالي يبين ذلك:

1-تسمين الماشية: يضم هذا الفرع المشاريع الزراعية الخاصة بتسمين الماشية من أبقار، أغنام وماعز حيث استحوذت هذه المشاريع على 75% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الزراعي في إطار القرض المصغر بإجمالي مبلغ 20294064 دج، ويرجع الاقبال الكبير على مشاريع التسمين إلى عدة ميزات لها الفرع، منها سرعة دوران رأس المال، متطلبات العمالة لهذه المشاريع منخفضة ويمكن تخفيضها أكثر بمكننة التعليف، لكن على العموم عرفت هذه الشعبة تذبذب في التمويل من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أوجها سنة 2010 بمبلغ 7155000 دج، وهو ما يمثل 35% من إجمالي القروض الممنوحة لفرع تسمين الماشية و 26% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من طرف الوكالة خلال الخماسي 2014/2010. كذلك شهدت سنة 2012 ارتفاع ملحوظ في القروض الممنوحة لتمويل مشاريع التسمين حيث بلغت 6713834 دج وهذا راجع إلى انخفاض إنتاج الأعلاف بأنواعها (الطبيعية الخضراء والجافة) لذلك يلجأ المربيون إلى عملية تسمين الماشية واكسابها الوزن الزائد، من أجل الحصول على الربح الجيد أما بقية السنوات فقد عرفت تراجع كبير في منح القروض وهذا راجع إلى انخفاض عدد المستثمرين في هذا المجال وهذا عائد إلى توفر الأعلاف بأنواعها في سنوات انخفاض التسمين.

والشكل التالي يبين تطور تمويل مشاريع تسمين الماشية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:

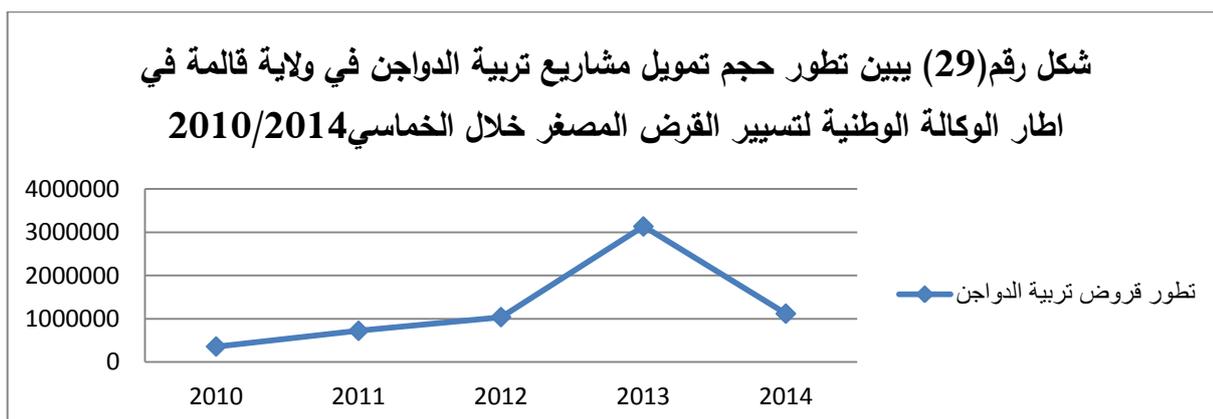


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (34)

ب- تربية الدواجن: بلغ إجمالي القروض الممنوحة لفرع تربية الدواجن من طرف الوكالة خلال الخماسي 2014/2010 5340363 دج، وهو ما يمثل نسبة 20% من إجمالي القروض الزراعية الممنوحة وعرفت ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفعت من 360856 دج سنة 2010 إلى 3136272 دج سنة 2013

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

2013 محققة نمو بنسبة 72%، أما سنة 2014 فعرفت انخفاض في حجم القروض الممنوحة لتربية الدواجن حيث انخفض بنسبة 64% عما كانت عليه سنة 2013. ويمكن ارجاع سبب انخفاض حجم القروض الموجهة لتربية الدواجن وكذا انخفاض النسبة العامة للقروض (20%) إلى عزوف المستثمرين عن التوجه إلى هذا المجال بسبب اعتمادها على مستلزمات إنتاج مرتفعة التكاليف، كون أن معظمها مستورد من الخارج، مثل الأعلاف الخاصة بها والأدوية البيطرية، حيث قد تصل نسبة المكون المستورد إلى نحو 70% من قيمة إنتاج لحوم الدواجن، لهذا فهو يعتبر من القطاعات الحساسة، والتي تتأثر بشدة بالظروف الخارجية، سواء بالنسبة لأسعار الأعلاف أو الأدوية البيطرية أو أمهات الدواجن، وكذلك بالنسبة لسياسات التجارة الخارجية وأسعار الصرف⁽¹⁾، بالإضافة إلى أن قيمة القرض محددة بسقف 1000000 دج ولا يمكن تجاوزه، وبالتالي فإن القرض المصغر لا يسمح بالتوسع في استثمارات تربية الدواجن خاصة للمستثمرين الذين يبحثون عن توسعة مشاريعهم. أو الانطلاقة بحجم كبير. والشكل التالي يبين تطور تمويل مشاريع تربية الدواجن في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:



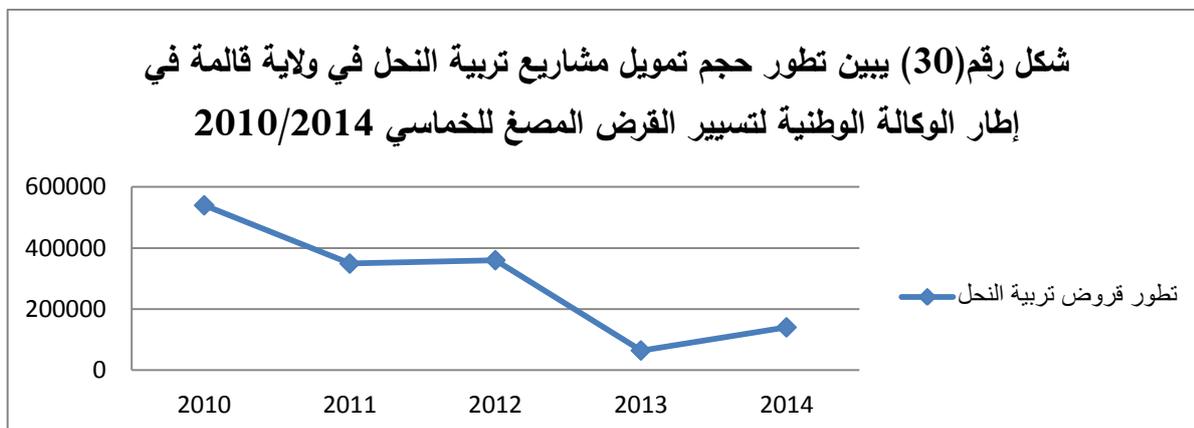
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (34)

ج- تربية النحل: بلغ إجمالي القروض الممنوحة لفرع تربية النحل من طرف الوكالة خلال الخماسي 2014/2010 1453000 دج، وهو ما يمثل نسبة 05% من إجمالي القروض الفلاحية الممنوحة من طرف الوكالة، ويرجع سبب انخفاض القروض المقدمة لتربية النحل إلى أن هذا المجال يتطلب خبرة وتأهيل مهني من قبل مربّي النحل، وأن هذا التأهيل يتم الحصول عليه من طرف المعهد التكنولوجي الفلاحي في ولاية قالمة، هذا الأخير الذي حصر تأهيل مربّي النحل فقط على الفلاحين وأبنائهم، وذلك نظرا للعدد الهائل من طالبي التأهيل الذي توافد على المعهد، الذي امكانياته لا تسمح بتأهيلهم، ووضع المعهد شرط تأهيل حاملي مشاريع القرض المصغر، أن تقوم الوكالة باتفاقية مع المعهد تتكفل فيها

¹-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007): استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدية القادمين (2005-2025)، جامعة الدول العربية، ص

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

بمصاريفهم، لكن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لم توافق على ذلك، كما أن من أسباب انخفاض حجم التمويل الخاص بتربية النحل هو كمية الإنتاج التي لا تكون وفيرة. وأن تربية النحل في أغلب الأحيان تكون مهنة مكملة وليست أساسية يعتمد عليها في تكوين الدخل. والشكل التالي يبين تطور تمويل مشاريع تربية الدواجن في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (34)

ثالثا- توزيع القرض المصغر للقطاع الزراعي عبر دوائر الولاية: هذا المعيار يفيد مدى انتشار المشاريع وكذا مناصب الشغل في القطاع الزراعي الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

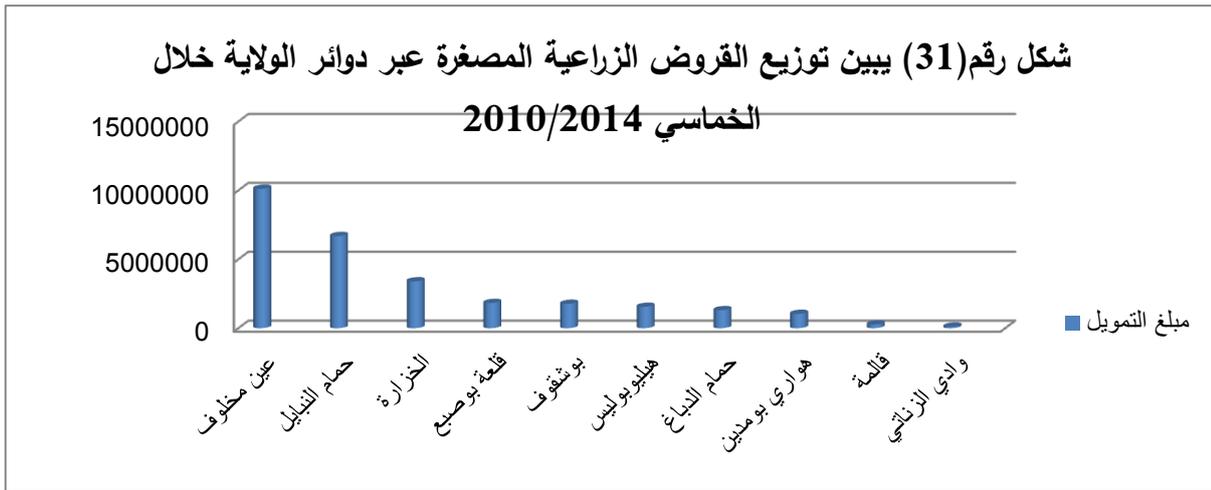
جدول رقم (35) يبين توزيع القروض الزراعية المصغرة عبر دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010. الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
274930	00	00	00	175000	99930	قالمة
1831230	592230	744000	80000	415000	00	قلعة بوصبع
1552926	240000	240000	360000	614000	98926	هيليوبوليس
3404000	280000	80000	2240000	480000	324000	الخزارة
1771834	00	80000	913834	751000	27000	بوشقوف
6694000	00	00	00	160000	6534000	حمام النبايل
121000	40000	00	00	81000	00	وادي الزناتي
10123507	1080000	2696272	3800000	1845235	702000	عين مخلوف
1310000	180000	140000	400000	347000	243000	حمام الدباغ
1044000	00	120000	320000	577000	27000	هوارى بومدين
28127427	2412230	4100272	8113834	5445235	8055856	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة، 2015

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (35)

من الجدول رقم (35) يتضح أن توزيع القرض المصغر عبر دوائر الولاية لا يحقق توازن جهوي حيث استحوذت دائرة عين مخلوف لوحدها على 36% من إجمالي القروض الزراعية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تليها بعد ذلك دائرة حمام النبايل بنسبة 24%، بينما سجلت أدنى نسبة في كل من دائرة قالمة ووادي الزناتي ب 01% و 0,43% على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضآلة عدد المستثمرين في المشاريع الزراعية الممولة من قبل الوكالة على اعتبار أن هاتين الدائرتين هما حضريتين على عكس عين مخلوف، حمام النبايل فهما دائرتين شبه ريفيتين.

المطلب الثالث: تقييم تمويل القطاع الزراعي من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع في ولاية قالمة إلا في سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة العديد من القروض المصغرة للقطاع الزراعي عبر مختلف اقليم الولاية، ويقدر العدد الإجمالي للقروض الزراعية الممنوحة من قبل الوكالة لمختلف المشاريع الزراعية ب 746 قرض خلال الخماسي 2014/2010. وهي نفسها عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي، وهذا على اعتبار أن معظم قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي قروض فردية، والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي لولاية قالمة خلال سنوات الخماسي:

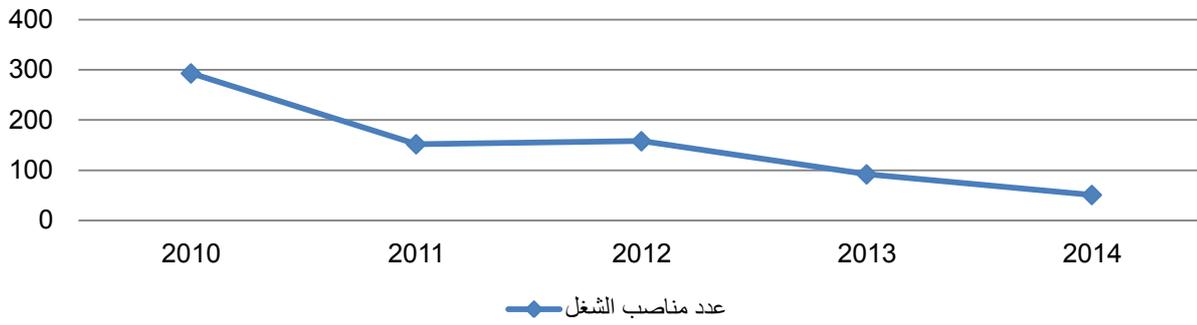
جدول رقم (36) يبين تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي لولاية قالمة خلال

الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
746	51	92	158	152	293	عدد مناصب الشغل المستحدثة

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة، 2015

شكل رقم(32) يبين تطو عدد مناصب الشغل في القطاع الزراعي لولاية قالمة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(36)

من الجدول رقم(36) يتضح أن عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي بلغت خلال الخماسي 2014/2010 ب 746 منصب شغل، وبمتوسط 149 منصب في السنة، وهذا العدد يعتبر ذو تأثير محدود، خاصة إذا علمنا أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف عرفت انخفاض مستمر، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2010 ب 39 % من إجمالي المناصب المستحدثة، ومسجلة أدنى عدد من مناصب الشغل المستحدثة سنة 2014 ب 51 منصب فقط. وبلغت نسبة الانخفاض خلال الخماسي ب 83% وهو تراجع ناتج عن ضعف الاقبال على الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال الوكالة، وهذا للأسباب سابقة الذكر، كما أن نسبة القروض الممنوحة في القطاع الزراعي تعتبر ضعيفة بالمقارنة مع إجمالي القروض الزراعية الممنوحة من قبل البنوك، وهو ما يعكس الصعوبات التي تواجهها الوكالة من حيث استجابة البنوك للقروض المطلوبة، كون أن البنوك في الجزائر غير متحمسة لمثل هذا التمويل (التمويل المصغر)، ولعل السبب هو أن الجزائر لا تتوفر على مؤسسات مالية مختصة في التمويل المصغر مثل ما هو موجود في بقية الدول وخاصة الأوروبية منها، وكل ما هو موجود هو مؤسسات تملك ميزانية وتستقبل المشاريع ولكنها تجد نفسها مجبرة على المرور على البنوك التي هي من يحدد مصير هذه المشاريع.

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المطلب الرابع: أهم التحديات التي تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر

تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

أولاً- التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ- أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.

ب- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الإهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع .

ج- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس والتي تقدم هذا النوع من التمويل، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.

د- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية (كثرة التعديلات).

هـ- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.

و- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

ثانيا-التحديات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر: يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التنسيق التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدا يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة ، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع .

ثالثا-التحديات المتعلقة بالفئة المستهدفة: وتتمثل أساسا في:

أ-نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها .

¹ - ناصر سليمان، محسن عواطف، (2011): القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجزائر، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي اسلامي شامل، تحت عنوان تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات متناهية الصغر، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب: جدة، 09، 10، 11 أكتوبر 2011

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ب- ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل والقيمة المضافة كالقطاع الزراعي.

ج- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد القروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة.

د- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواعمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

المبحث الثالث: منح القروض الزراعية في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

بغية التخفيف من آثار مخطط التعديل الهيكلي ومجابهة موجات التسريح المكثفة عن طريق تعويض العمال الأجراء الدائمين الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية وتنفيذ الاجراءات الاحتياطية باعادة الادمج والتكوين بإعادة التأهيل، تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من أجل دعم إحداث النشاطات الاقتصادية وتوسيعها لفائدة جل البطالين ذوي المشاريع الاقتصادية.

المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)⁽¹⁾

أولاً- **التعريف بالصندوق:** عبارة عن مؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، من أجل التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، نتيجة لمخطط التعديل الهيكلي، وتم انشاؤه سنة 1994 بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة⁽²⁾.

ثانياً- **مهام الصندوق:** وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994، المتضمن للقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تتمثل المهام الأساسية للصندوق فيما يلي⁽³⁾:

أ- المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر، لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.

¹- CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chomage

²- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في 07 جويلية 1994، ص 05

³- المرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الصادرة في 13 فيفري 1999، ص 05

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قلمة من خلال القروض الزراعية

ب- المساهمة في تمويل احداث نشاطات من طرف المترشحين للإستفادة من التأمين عن البطالة، إما بحصص من قروض تكميلية للمستفيدين من القروض المصغرة، وإما بمساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية الموجهة إلى البطالين المترشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة.

ثالثا- شروط الاستفادة من تمويل الصندوق: وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994، المتضمن للقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فإن شروط الحصول على التمويل من الصندوق الوطني تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

أ- أن يبلغ المترشح سن ما بين 30 و 50 سنة، وأن يكون مقيم بالجزائر.

ب- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند ايداعه طلب الإعانة.

ج- أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 06 أشهر على الأقل، بصفته طالب شغل أو أن يكون مستفيد من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

د- أن يتمتع بمؤهل أو يمتلك مهارات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

هـ- أن يكون قادرا على رصد امكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.

و- ألا يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل.

ز- ألا يكون استفاد من تدبير اعانة بعنوان احداث نشاط.

رابعا- صيغ التمويل من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: الصيغة الوحيدة للتمويل هي ثلاثية الأطراف بين المستفيد، الصندوق والبنك، يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء المعدات والعتاد الخاص باستحداث النشاط.

ويقدر المبلغ الأقصى للاستثمار ب 10000000 دج، وللتركيبة المالية مستويين وهي موضحة كما في الجدول التالي:

جدول رقم(37) يبين التركيبة المالية للتمويل من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض المقدم من طرف الصندوق	القرض البنكي
الأول	أقل أو يساوي 5000000 دج	01%	29%	70%
الثاني	أكبر من 5000000 دج و أقل أو يساوي 10000000 دج	02%	28%	70%

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz

¹- المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 03، الصادرة في 11 جانفي 2004، ص 06

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

يقدر الحد الأدنى من المستوى الثاني بـ 08% عندما تتجرّ الإستثمارات في مناطق خاصة وفي ولايات الجنوب و الهضاب العليا.

1- بالنسبة للقروض البنكي الممنوح: تخفّض نسب الفوائد على قروض الإستثمارات الممنوحة من طرف البنوك العمومية على النحو التالي⁽⁹⁵⁾:

أ- 80% من المعدل المدين الذي تطبّقه البنوك في مجال الإستثمارات المنجزة في باقي قطاعات الزراعة والرّي والصيد البحري.

ب- 60% من المعدل المدين الذي تطبّقه البنوك في مجال الإستثمارات المنجزة في باقي قطاعات النشاطات الأخرى.

ج- عندما تتجز الإستثمارات في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا ترفع معدلات التخفيض على التوالي إلى 95% و 80% حيث لا يتحمّل المستفيد سوى فارق نسب الفائدة غير المخفض.

د- تمديد فترة تسديد القروض إلى 03 سنوات بالنسبة للقروض و 04 سنوات بالنسبة للفوائد.

خامسا- الامتيازات الجبائية الممنوحة:

1- عند مرحلة تنفيذ المشروع:

أ- تطبيق نسبة مخفضة بـ 05% من الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة إنجاز المشروع.

ج- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية بالنسبة للإقتناءات العقارية المنجزة في نطاق إحداث النشاط.

د- الإعفاء من رسوم ختم العقود والمستندات الخاصة بالإقتراض بفوائد مخفضة أو المضمونة من طرف الدولة.

2- عند استغلال المشروع:

أ- الإعفاء من الضريبة على الدخل العام، وعلى على أرباح الشركة.

ب- الإعفاء من الضريبة العقارية على الملكيات المشيدة.

⁹⁵- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المطلب الثاني: تمويل القطاع الزراعي لولاية قالمة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة من حيث تمويل القطاعات بنسبة 11,56%، بعد كل من الخدمات بنسبة 62% و الحرف بنسبة 12%.

يقوم الصندوق بتمويل العديد من المشاريع الزراعية المختلفة، على غرار تربية الماشية، تربية الدواجن، تربية النحل، الاستغلال الزراعي... وغيره

منذ سنة 1994 والصندوق الوطني للتأمين على البطالة ينشط في ولاية قالمة، حيث استطاع أن يوفر العديد من مناصب الشغل من خلال مساهمته في انشاء المشاريع الاقتصادية والمؤسسات المصغرة. أولاً- تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي: بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد بلغ إجمالي التمويل الممنوح للمشاريع الزراعية من قبل الصندوق خلال الخماسي 2014/2010 لولاية قالمة مبلغ 318090879 دج، وهذه القيمة لا تتجاوز نسبة 04% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق فرغم الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي إلا أنه لم يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين ويرجع هذا إلى توجه معظمهم نحو قطاع الخدمات والنقل، لسهولة انشاء المشاريع في هذين القطاعين وعدم تطلبهما لمستوى تأهيل عالي، بالإضافة إلى اعتبارها قطاعات مربحة أكثر ولا تتطلب مجهودات كبيرة⁽⁹⁶⁾، على عكس القطاع الزراعي. بالإضافة إلى بعض الشروط الموضوعية لمنح القروض الزراعية فهي لا تكون في امكانية كل المستثمر الذي يعتبر بطال قبل حصوله على القرض وهو موزع على الاستثمارات التالية:

جدول رقم (38) يبين توزيع التمويل المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على

مختلف الاستثمارات الزراعية في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010 الوحدة(دج)

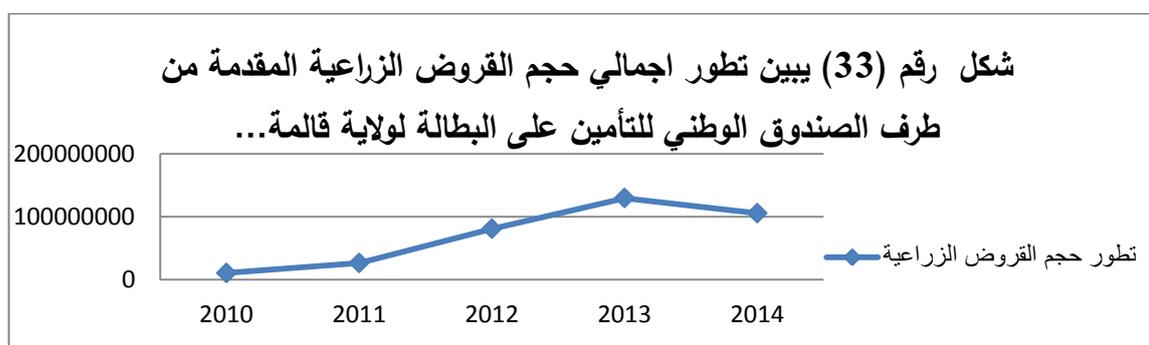
المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
149736745	35082694	50161900	39887904	17693262	6910985	الزراعات الكبرى
78570534	1478592	57871892	13770326	3956467	1493257	تربية الدواجن
27270990	14814750	12456240	00	00	00	تربية الأبقار
3577877	00	00	907536	2670341	00	تربية النحل
83525938	47692329	9198018	22157577	2236086	2241928	التسمين والتفريخ الاصطناعي
10739186	6504697	00	4234489	00	00	مشاريع الغابات
353421270	105573062	129688050	80957832	26556156	10646170	المجموع

⁹⁶ - ناصر سليمان، محسن عواطف، المصدر سبق ذكره، ص 11

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من مصلحة المالية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة، 2015

من الجدول رقم(38) يتبين لنا أن تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 عرفت ارتفاع كبير خلال سنوات الخماسي، حيث ارتفعت من 10646170 دج سنة 2010 إلى 105573062 دج سنة 2014 محققة زيادة تقدر ب 892% وبنمو سنوي يقدر ب 58%، حيث بلغ متوسط حجم القروض الزراعية ب 70684254 دج، سجلت سنة 2013 أعلى نسبة من تقديم القروض الزراعية بنسبة 37% من إجمالي حجم القروض الزراعية الممنوحة من طرف الصندوق. والشكل التالي يبين ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(38)

ثانيا- توزيع المشاريع الزراعية عبر دوائر الولاية: هذا المعيار يفيد في مدى توزيع حجم التمويل المخصص للمشاريع الزراعية الممولة من طرف الصندوق عبر دوائر ولاية قالمة.

جدول رقم(39) يبين توزيع حجم القروض الزراعية الممولة المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة للخماسي 2014/2010 الوحدة(دج)

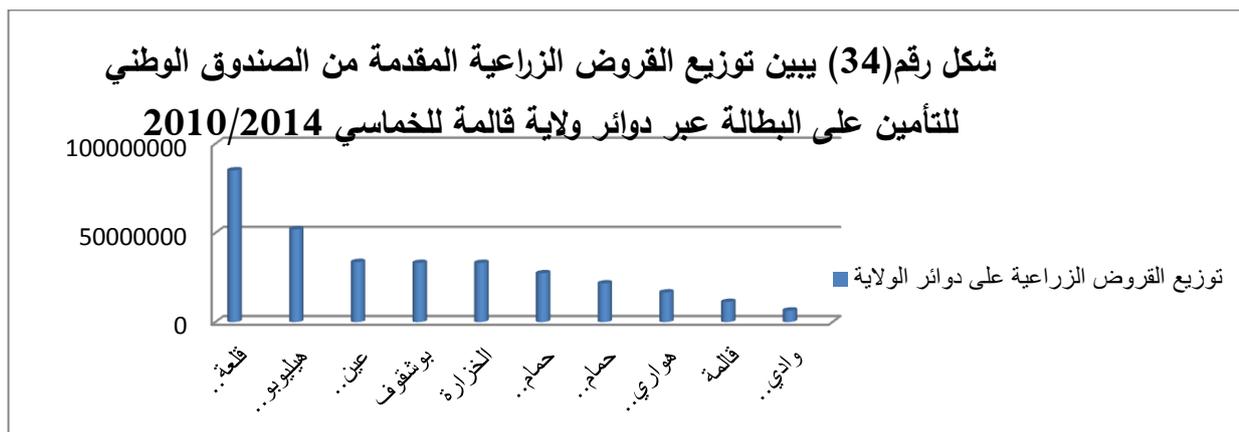
الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	00	2627780	4234489	2933644	1478592	11274505
قلعة بوسبع	733691	2897551	23055740	29490630	28940572	85118184
هيليوبوليس	4894880	2717487	3941792	11002175	29472249	52028583
الخرارة	2828700	10427333	11545745	00	8354184	33155962
بوشقوف	2188899	5302140	11399969	14274232	00	33165240
حمام النبائل	00	00	10379620	3608916	13381315	27369851
وادي الزناتي	00	00	00	00	6460566	6460566
عين مخلوف	00	00	10026098	17895346	5744652	33666096
حمام الدباغ	00	2593105	2261346	11594563	5236235	21685249
هوارى بومدين	00	2841695	8713033	5057915	00	16612643

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

318090879	99068365	95857421	85557832	26961091	10646170	المجموع
-----------	----------	----------	----------	----------	----------	---------

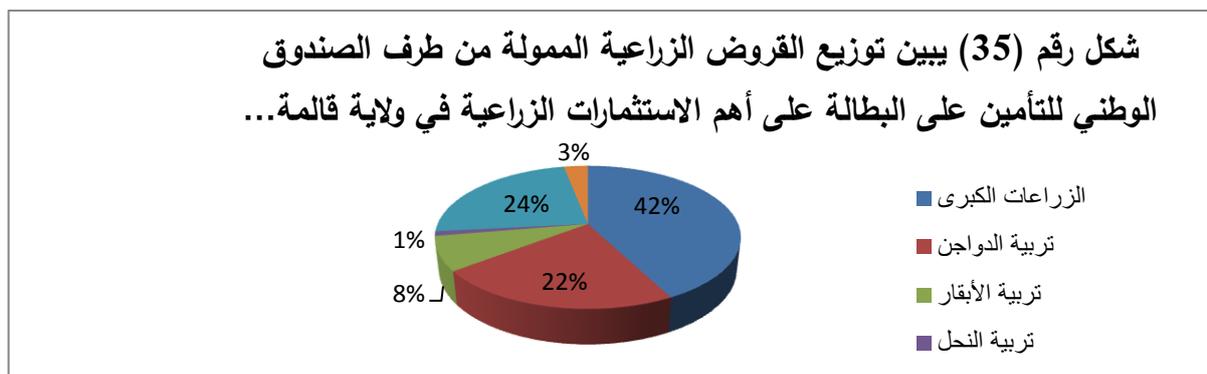
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من مصلحة المالية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة، 2015

من الجدول رقم(39) يتضح أن توزيع القروض الزراعية عبر دوائر الولاية متباينة من دائرة إلى أخرى ولا تحقق توازن جهوي حيث استحوذت دائرة قلعة بوسع لوحدها على 27% من إجمالي القروض الزراعية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تليها بعد ذلك دائرة هيليبوليس، عين مخلوف، بوشقوف والخزارة بنسبة 16%، 11%، 10%، و 10% على التوالي، بينما سجلت أدنى نسبة في كل من دائرة قالمة ووادي الزناتي ب 4% و 2% على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضآلة عدد المستثمرين في المشاريع الزراعية الممولة من قبل الصندوق، وإلى خصوصية كل منطقة، على اعتبار أن هاتين الدائرتين هما حضريتين على عكس بقية الدوائر التي تعتبر ريفية أو شبه ريفية. والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(39)

ثالثا- توزيع القروض الزراعية على أهم الاستثمارات الزراعية الممولة: من الجدول رقم(39) يتبين توزيع إجمالي القروض الزراعية الممولة من طلاف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على أهم الاستثمارات الزراعية في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010، والشكل التالي يوضح ذلك:



الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالة من خلال القروض الزراعية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(39)

1-الزراعات الكبرى: يضم هذا الفرع كل المشاريع الزراعية الخاصة بالإنتاج الزراعي النباتي والمتمثلة في زراعة الحبوب والبقول الجافة بأنواعها وكذا الخضروات.

ومن معطيات الجدول رقم(39) يتبين لنا أن الزراعات الكبرى استحوذت على 42% من إجمالي القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الخماسي 2014/2010، حيث قدرت ب 149736745 دج، فهي تمثل المجال الأكثر توجه إليه من طرف المزارعين الشباب. ولكي يستفيد المستثمر من القروض في هذا المجال لابد أن يملك أو مستأجر على الأقل 20 هكتار.

2- التسمين والتفريخ الاصطناعي وتربية الدواجن: احتلت استثمارات التسمين والتفريخ الاصطناعي وتربية الدواجن المرتبة الثانية والثالثة على الترتيب بنسبة 24%، و 22% من إجمالي القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الخماسي 2014/2010، حيث قدرت استثمارات التسمين والتفريخ الاصطناعي ب 83525938 دج، واستثمارات تربية الدواجن بإجمالي تمويل يقدر ب 78570534 دج، ذلك أن استثمارات التسمين والتفريخ الاصطناعي وكذا تربية الدواجن تعتبر من الاستثمارات التي تمتاز بالريح السريع، حيث تتميز بقصر دورة الإنتاج (من 35 إلى 42 يوم) وكذلك إلى عدم تطلبهما لمستوى تأهيل عالي، وكذا إلى الشروط الموضوعة لمنح القروض في هذا المجال فيكفي للمستثمر أن يملك مستودع لحصوله على القرض، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على اللحم البيضاء نتيجة ارتفاع أسعار اللحم الحمراء، كل هذا يعتبر كحافز على الاستثمار في هذا المجال.

3- تربية الأبقار: بلغت نسبة تمويل تربية الأبقار 08% من إجمالي القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الخماسي 2014/2010 بمبلغ 27270990 دج. ويرجع سبب ضعف اقبال المستثمرين على تربية الأبقار، إلى الشروط الموضوعة لمنح القروض فلا بد من أن يكون المستثمر يملك أو مستأجر هكتار ونصف من الأراضي غير المسقية أو نصف هكتار إن كانت الأرض مسقية وذلك من أجل حصوله على تمويل لبقرة واحدة، وكون المستثمر بطل فإنه لا يستطيع تحقيق هذا الشرط.

5- تربية النحل: بلغت نسبة تمويل تربية النحل 01% من إجمالي القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق خلال الخماسي 2014/2010 بمبلغ 3577877 دج. ويرجع هذا الانخفاض إلى أن تربية النحل تتطلب خبرة وتأهيل مهني من قبل مربى النحل، على الرغم من أن الصندوق الوطني للتأمين على

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

البطالة أقام اتفاق بين المعهد التكنولوجي الفلاحي في ولاية قالمة لتكوين مربى النحل، كما أن من أحد أسباب ضعف التوجه إلى الاستثمار في تربية النحل هو أن يملك المستثمر قطعة أرض (حوالي 03-04 هكتار) تكون مجاورة للغابة للاستفادة من القرض الزراعي.

6- مشاريع الغابات: بلغت نسبة الاستثمار في مشاريع الغابات 03% من إجمالي القروض الزراعية الممولة من طرف الصندوق خلال الخماسي 2014/2010، بمبلغ 10739186 دج، وهي تضم انشاء مؤسسات مصغرة لأشغال الغابات والمنتجات الغابية، وكذا قطع الأشجار.

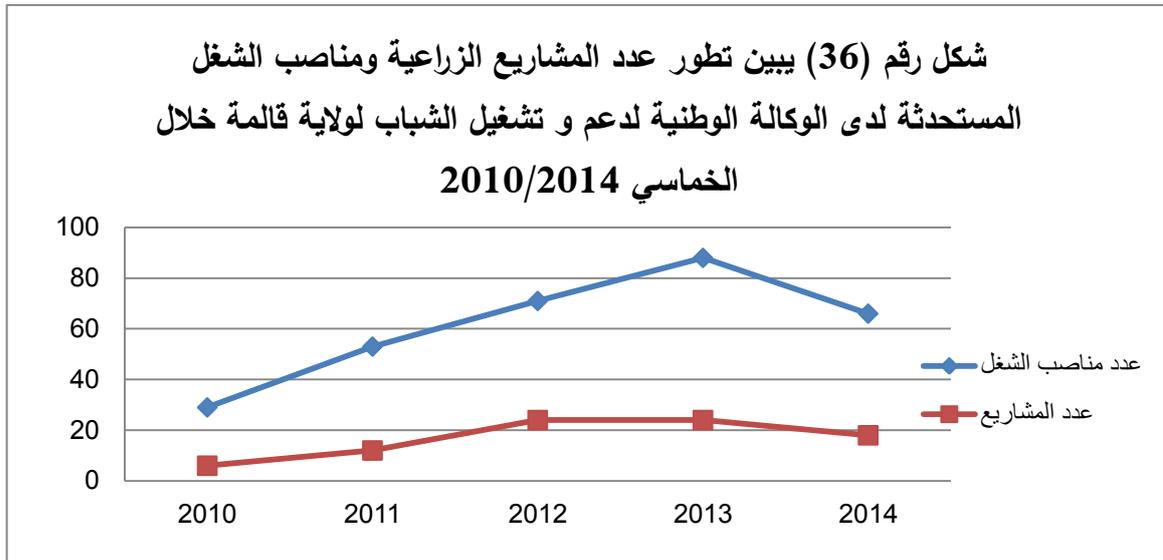
المطلب الثالث: تقييم حصيلة تمويل الزراعة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أولاً- تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة:

بلغ مجموع المشاريع الزراعية الممولة من طرفالصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 ب 84 مشروع زراعي، تم فيه استحداث في نفس الفترة 307 منصب شغل في القطاع الزراعي. والجدول التالي يبين حصيلة عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم(40) يبين عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي في ولاية قالمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
84	18	24	24	12	06	عدد المشاريع (مشروع)
307	66	88	71	53	29	عدد المناصب المستحدثة(منصب)

المصدر: مصلحة المالية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية قالمة، 2015



الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(40)

من الجدول رقم(40) يتبين لنا أن بداية الخماسي 2010/2014 عرفت انطلاقة متواضعة للوكالة وذلك بتمويل 06 مشاريع زراعية فقط، مع توظيف كذلك عدد متواضع من الشباب قدر ب 29 عاطل عن العمل، وبمتوسط 05 مناصب عمل لكل مشروع، لكنها عرفت بعد ذلك ارتفاعا لا بأس به حتى وصلت إلى تمويل 24 مشروع زراعي سنة 2013 ، وتوظيف ما يعادل 88 شاب عاطل، وبمتوسط 04 مناصب عمل لكل مشروع، لتعرف الوكالة انخفاضا بعد ذلك في عدد المشاريع ومناصب الشغل سنة 2014، حيث قدرت المشاريع ب 18مشروع مسجلة انخفاض بنسبة 25% ومناصب الشغل ب 66 منصب بنسبة انخفاض كذلك 25 %.

ثانيا- توزيع المشاريع الزراعية عبر دوائر الولاية: هذا المعيار يفيد مدى انتشار المشاريع في القطاع الزراعي الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عبر دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2010/2014.

جدول رقم(41) يبين توزيع عدد المشاريع الزراعية في ولاية قالمة الممولة من طرف الصندوق

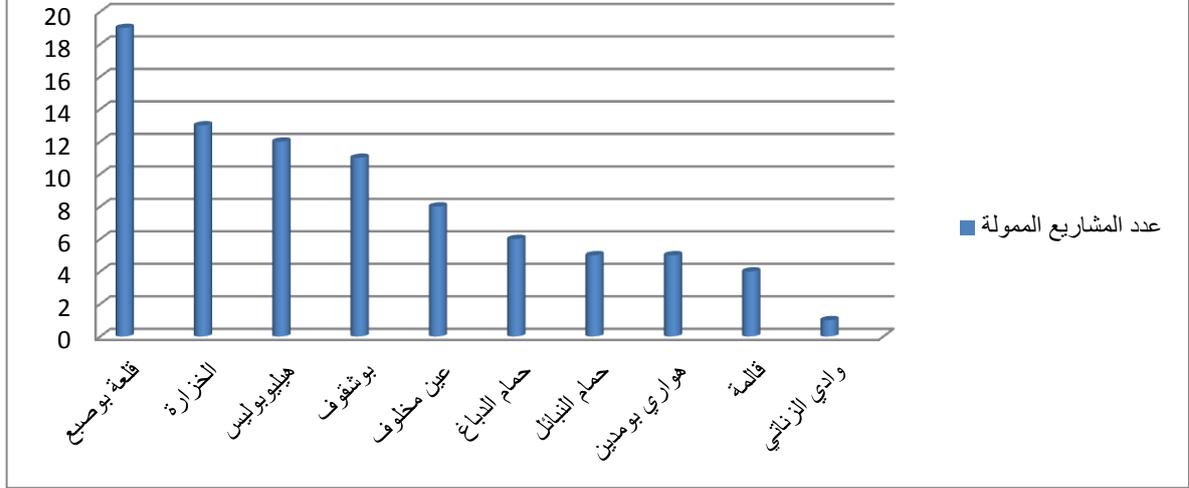
الوطني للتأمين على البطالة للخماسي 2010/2014 الوحدة(مشروع)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	00	01	01	01	01	04
قلعة بوصبع	01	01	05	07	05	19
هيليوبوليس	02	02	01	02	05	12
الجزارة	02	04	05	00	02	13
بوشقوف	01	01	04	05	00	11
حمام النبائل	00	00	02	01	02	05
وادي الزناتي	00	00	00	00	01	01
عين مخلوف	00	00	03	04	01	08
حمام الدباغ	00	01	01	03	01	06
هواري بومدين	00	02	02	01	00	05
المجموع	06	12	24	24	18	84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من مصلحة المالية، الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة لولاية قالمة، 2015

شكل رقم (37) يبين توزيع المشاريع الزراعية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على دوائر ولاية قالمة للخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(41)

من الجدول رقم(41) يتضح أن دائرة قلعة بوصبح استحوذت على 23% من المشاريع الزراعية الممولة من طرف الصندوق (19 مشروع)، فهي تعتبر من المناطق الزراعية، تليها بعد ذلك كل من دائرة الخزارة(13 مشروع)، هيليوبوليس(12 مشروع) وبوشقوف(11 مشروع)، بنسبة 15%، 14% و13% على الترتيب من إجمالي عدد المشاريع الزراعية الممولة في الولاية، في حين سجلت كل من دائرة قالمة (04 مشاريع) ووادي الزناتي(مشروع واحد) أدنى عدد من المشاريع المستحدثة بنسبة 05% و01% على الترتيب.

خلاصة:

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الهيئات والأجهزة الداعمة التي استحدثتها الدولة من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي بما فيه قطاع الزراعة، إلا أنه حسب ماسبق تحليله في الفصل للفترة الممتدة 2014/2010، فإن نسبة تمويل هذه الأجهزة للقطاع الزراعي تعتبر ضعيفة جدا، فهي تمثل 09% من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و 04% لكل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وبالتالي فهي تعكس مدى قلة المشاريع المنشأة وكذا هشاشة المناصب المستحدثة. وهنا نصل إلى تحديد مدى فعالية هذه الأجهزة في تمويل الاستثمارات الزراعية بصفة عامة واستثمارات الزراعة المستدامة بصفة خاصة التي تعتبر ضعيفة ومحدودة جدا.

ومن خلال الاحصائيات المقدمة سالفًا وتحليلها يتضح أسباب انخفاض مساهمة هته الأجهزة في تمويل الاستثمارات الزراعية وكذا في توفير مناصب الشغل، سواء على مستوى ولاية قالمة أو على المستوى الوطني، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة ومن التعديلات المستمرة، ويمكن اجمال أهم هذه الأسباب فيما يلي:

أ- البنوك التي تبدي تحفظًا على الملفات التي سبق وحصلت على الموافقة من قبل لجان الاختيار والمراقبة للأجهزة وتستمر بوضع قواعد احتياطية صارمة للتحكيم مما يجعل الحصول على القروض صعبًا جدًا، مع صعوبة الحصول على العقار بالخصوص في المدن.

ب- معظم الاستثمارات التي تتجح في الاستفادة من امتيازات الأجهزة تواجه عدة مشاكل تظهر في صعوبة سداد القروض وفوائدها حتى في وجود الإعفاءات والتخفيضات وتأجيل دفع المستحقات، إضافة إلى أن مشاريع التمويل الثنائي التي يفضلها أغلب المستثمرين، تواجه مشكلة انخفاض القيمة الإجمالية للاستثمار. وكذا بعض الشروط الموضوعة للحصول على التمويل تعتبر غير ملائمة لمعظم المستثمرين خاصة البطالين منهم.

خاتمة الباب الثالث:

تملك ولاية قالمة من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية ما يؤهلها لتطبيق أساليب الزراعة المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، خاصة إذا تم تدعيم هذا القطاع بمختلف صيغ الدعم والتمويل وتفعيل دور الإرشاد الزراعي في الولاية الذي يعتبر من أكبر التحديات لتحقيق الزراعة المستدامة، لتبقى توجهات المزارعين نحو أساليب الزراعة المستدامة هي الأمر الحاسم في نجاحها.

حيث تبين من نتائج الدراسة الاحصائية أن اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو تقنيات الزراعة المستدامة سلبية لحد ما، حيث بلغ المتوسط العام لاتجاهات المزارعين 1.44 من مقياس ليكارت. الأمر الذي يستدعي تكثيف البرامج الإرشادية والتدريبية للعمل على تغيير الاتجاهات السلبية للمزارعين نحو تقنيات الزراعة المستدامة.

ومكنت سياسة التمويل سواء من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أو مختلف الهيئات والأجهزة الداعمة من تقديم مختلف صيغ القروض الزراعية والقروض المدعمة للقطاع الزراعي، وتمكين المزارعين من تحقيق مشاريع على أرض الواقع، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة التحليلية إعطاء نظرة مفصلة على أهم الصيغ التمويلية المتاحة للاستثمارات الزراعية في ولاية قالمة، ومدى مساهمتها في تمويل أساليب الزراعة المستدامة في الولاية خلال الخماسي 2014/2010، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

-يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية جملة من الصيغ المتعددة لتمويل القطاع الزراعي، فهي تتنوع بين الكلاسيكية سواء المتوسطة أو الطويلة الأجل، القرض الإيجاري والقروض المستحدثة المتمثلة في قرض الرفيق والقرض التحدي.

- أدى تنوع الصيغ التمويلية البنكية إلى تنوع الاستثمارات الزراعية الممولة، وعلى رأسها تمويل زراعة الحبوب، زراعة الخضر وعلى رأسها الطماطم الصناعية، وكذلك تنمية الثروة الحيوانية، وتوسيع المساحات المسقية، واستحداث العتاد الزراعي عن طريق القرض الإيجاري، وغيرها من الأنشطة الزراعية التي تتنوع بين الاستغلال والاستثمار.

- لكن رغم هذه التنوع في الصيغ والأنشطة الزراعية الممولة، نجد أن تمويل استثمارات الزراعة المستدامة مازال ضعيف جدا. ورغم أهمية الاستثمارات الممولة في الزراعة المستدامة، إلا أن أهم الأساليب التي تميز الزراعة المستدامة عن الزراعة التقليدية لا يتم تمويلها، والتي تتمثل في تمويل اقتناء أو صنع الأسمدة العضوية، أساليب مكافحة البيولوجية، استصلاح الأراضي الزراعية، حماية الغابات وغيرها. ولا يمكن

الباب الثالث: تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال القروض الزراعية

ارجاع السبب الوحيد في عدم قبول البنك لتمويل مثل هذه الاستثمارات، وإنما السبب الرئيسي هو عدم توجه المستثمرين أو المزارعين لمثل هذه الاستثمارات، وهو ما تبين سابقاً في دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة.

-بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الهيئات والأجهزة الداعمة التي استحدثتها الدولة من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي بما فيه قطاع الزراعة، إلا أنه حسب ماسبق تحليله في الفصل للفترة الممتدة 2014/2010، فإن نسبة تمويل هذه الأجهزة للقطاع الزراعي تعتبر ضعيفة جداً، فهي تمثل 09% من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و04% لكل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

The page features a decorative design with three large, overlapping blue circles of varying shades (dark blue, medium blue, and light blue) arranged vertically. Two thin, light blue diagonal lines cross the page, one from the top-left to the bottom-right, and another from the top-right to the bottom-left, intersecting near the center.

الباب الرابع:

**تمويل التنمية الزراعية المستدامة في ولاية قلمة
من خلال الدعم الزراعي**

مقدمة:

عرفت سياسة الدعم الزراعي في الجزائر عدة مراحل تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خاصة في المجال الزراعي، فانتهجت بعد الاستقلال نظام التسيير الذاتي ثم بعده نظام الثورة الزراعية وبعده إعادة الهيكلة الزراعية خلال عهد النظام الاشتراكي، ثم نظام المستثمرات الفردية والجماعية في نهاية الثمانينات بتبنيها نظام اقتصاد السوق، وأخيرا تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بداية الألفية الثالثة الذي أعطى دفعا جديدا للدعم الزراعي من خلال تطور أشكال الدعم وكذا الجهات المسؤولة عن تقديمه، والذي أعطى دفعا جديدا لدور الدولة في النهوض بالواقع الزراعي من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات وتوجيه التخصيصات المالية لرسم خطة استراتيجية زراعية ذات رؤية واضحة المعالم ومستدامة.

وتقوم سياسة دعم القطاع الزراعي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2014/2010، على تقديم مساعدات للقطاع في مختلف فروعه، وذلك من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج المسطرة ولضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الزراعي والاستثمارات ذات العلاقة بعد انسحابها منه وخصوصته فقامت الدولة بإعادة تقنية الدعم على الأسعار الفلاحية لتمويل برامج التنمية الفلاحية، وكمساهمة منها لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف المزارعين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين بالاستثمارات الفلاحية. ولتكون للزراعة المستدامة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نصيب من الاستثمارات والتمويل. ويتم آلية التمويل على أساس الدعم من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي الذي يعتبر أهم وأكبر ممول لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

وعلى هذا الأساس قامت ولاية قالمة كغيرها من الولايات بالتخصص في العديد من البرامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2014/2010.

من أجل ذلك ارتأينا دراسة تمويل الزراعة المستدامة من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار

الفلاحي في باب مستقل، يضم الفصول التالية:

الفصل الأول: دعم الموارد الطبيعية واستدامتها من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

الفصل الثاني: دعم الإنتاج الزراعي وتطوير الإنتاجية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

الفصل الثالث: تطوير الأساليب التقنية في الزراعة المستدامة

الفصل الأول: دعم الموارد الطبيعية واستدامتها من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
مقدمة:

عرف الدعم الزراعي في الجزائر تطورات هامة في جميع الفروع الزراعية، خاصة مع بداية الألفية الثالثة من خلال التطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تعتبر وسائل وآليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متكاملة فيما بينها ومتعددة بين القرض البنكي والدعم الحكومي، وذلك من أجل ضمان تمويل ملائم ومستدام للبرامج الزراعية، ولضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الزراعي والاستثمارات ذات العلاقة بالقطاع، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية الواردة الوحيدة لتمويل برامج التنمية الفلاحية لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين بالاستثمارات الزراعية. وتقوم آلية التمويل الزراعي من خلال الدعم الحكومي أساسا على الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، الذي يعتبر الممول الرئيسي للقطاع الزراعي والمزارعين في الجزائر.

ولتحليل هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

المبحث الثاني: البرامج المدعمة من قبل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

المبحث الثالث: دعم الموارد الطبيعية والنهوض بها

المبحث الأول: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

يعتبر الدعم الزراعي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة والغذاء في العالم، لما له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية وتنمية القطاع ككل. وكان لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة دفعا جديدا للدعم الزراعي من خلال تطور أشكال الدعم وكذا الجهات المسؤولة عن تقديمه، والتي على رأسها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: تطور سياسة الدعم الزراعي في الجزائر

عرفت سياسة الدعم الزراعي في الجزائر عدة مراحل تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خاصة في المجال الزراعي، وذلك من خلال المراحل التالية⁽¹⁾:

أولا- سياسات الدعم الزراعي قبل سنة 2000: تميزت سياسة الدعم الزراعي قبل سنة 2000 بمرحلتين أساسيتين تماشيا والتحويلات التي عرفها الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي الذي تسير فيه الدولة كل دواليب الإنتاج، إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعطي المبادرة للقطاع الخاص، ويبقى دور الدولة القيام بتوفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الاستراتيجية.

1- سياسة الدعم قبل 1990: تميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا دون اقتترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين، أو أي مردود اقتصادي، وأثناء هذا النظام عرف القطاع الزراعي عدة إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى نظام الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة الزراعية، وخلال هذه المراحل من التسيير للقطاع الزراعي كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة، وكان الإنفاق يتم على أساس مخططات الزراعة التي ترسلها المزارع في بداية كل حملة بناء على معايير التكاليف الزراعية التي تحددها الإدارة المركزية للفلاحة، ويقوم البنك بمساعدة مصالح الفلاحة بتقدير الاحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة حسب أربعة أبواب (التموين، اليد العاملة، الوسائل الفلاحية، وأخرى متنوعة)، ويوضع مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك التي تسير حسابها.

كما عرفت هذه المرحلة تقديم قروض بالمساهمة النهائية، وهذا النوع من التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير الزراعة، والتي لا تسمح ميزانية المزارع بتحملها نظرا لضخامة تكاليفها من جهة ويتعذر توزيعها من جهة ثانية مثل (العمليات الخاصة بأشغال الري الكبرى، البحث العلمي الزراعي

¹ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 126،

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

واستصلاح الأراضي)، فتتكفل الدولة بتمويلها بعدما تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدد من العمليات لإدراجها في مخطط التنمية، وترسلها إلى وزارة التخطيط التي تقوم بدراستها وانتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية والإمكانيات المالية التي تقدمها وزارة المالية سنويا في شكل اعتمادات الدفع لتمويل العمليات المدرجة ضمن ميزانية التجهيز.

كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة في المجال الزراعي حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام، وهذا الحجم من الدعم كان يخصص إلى دعم أسعار عوامل الإنتاج، ودعم أسعار المنتجات الزراعية بالإضافة إلى دعم وتوجيه الاستثمار ودعم عمليات الإستصلاح.

أ- دعم أسعار عوامل الإنتاج: فقد حضي هذا النوع من الدعم باهتمام من قبل الدولة منذ 1970 والذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الزراعيين بأسعار دون أسعار تكلفتها، الفارق يدفع من خزينة الدولة، واستمرت هذه العملية حتى صدور قانون الأسعار في جويلية 1989، لتعرف الأسعار بعدها الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وكانت سنة 1991 نهاية دعم أسعار عوامل الإنتاج.

ب- دعم أسعار المنتجات الزراعية: تمثل هذا النوع من الدعم في دعم المنتجات الزراعية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلة هذه المنتجات.

ج- دعم وتوجيه الاستثمار: عرف هذا النوع من الدعم بدايً من إصلاح 1992، حينما تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويل القطاع، فكان يتم دعم وتوجيه الاستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دج إلى 250 ألف دج، وربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال المشروع وطبيعته، إذ أصبحت مساهمة البنك تصل إلى 90%، و70% و50% وذلك للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها إلى 100 ألف دج، و500 ألف دج وأكثر من 500 ألف دج على الترتيب، أما المشاريع المفضلة فتصل مساهمة البنك في تمويلها إلى 70% من تكاليفها بالنسبة للإنشاءات الثابتة و100% بالنسبة للتجهيزات مع سنتين معفاة.

د- دعم عمليات الإصلاح: بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الإصلاح التي شرع فيها في إطار القانون 83-18 المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من موارد الخزينة العامة للدولة، التي وضعت تحت تصرف المستصلحين لهذا الغرض مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 05 سنوات معفاة بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، ولمدة 07 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل، وبمعدلات فائدة 2,5% و 3,5% على الترتيب.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قادمة من خلال الدعم الزراعي

أن تقديم هذه الأشكال من الدعم بالإضافة إلى كل القروض التي كان يتحصل عليها القطاع وخاصة المقدمة للتعاونيات الفلاحية ثم المزارع الفلاحية الإشتراكية كانت مغطاة بالكامل من طرف الخزينة العامة للدولة، والتي بلغت قيمتها خلال الفترة 1966-1987 مبلغ 50 مليار دج، كما بلغ مجمل ديون القطاع منذ إعادة تنظيم القطاع العام (المزارع الفلاحية الإشتراكية سابقا) تجاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المزارع 05 مليار دج.

2- سياسة الدعم الزراعي خلال الفترة 1990-1999: تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق الإختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب

8,7 % من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 05 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسا الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى:

أ- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى الزيادة في مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة، وبالتالي تصحيح تشوهات السياسات السعرية المقننة للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع.

ب- تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي الدقيق، الحليب ومنتجات الطاقة⁽¹⁾.

أن تطبيق هذه السياسة السعرية جعل أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة لكن لم تعوض تكاليف الإنتاج، خاصة أسعار مدخلات الإنتاج التي هي الأخرى ارتفعت بسرعة أكبر من أسعار المنتجات النهائية الزراعية، مما أثر سلبا على الإنتاج النباتي والحيواني، وهو ما يعني أن آلية السوق التي اتبعتها الدولة لم تتبعها تغيير في المحيط لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما سبب نقص في شراء وسائل الإنتاج وكذا نقص أو عدم استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد من قبل المنتجين

¹ - تم إلغاء الضوابط على هوامش الربح في منتصف سنة 1995 بالنسبة للسكر، حبوب الغلال، بخلاف القمح الصلب واللين والزيت والطماطم.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

مما أدى بالدولة إلى القيام بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي.

ثانيا - الدعم الزراعي من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)⁽¹⁾:

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق، والشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة⁽²⁾.

1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)⁽³⁾: أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990 بمرسوم رقم 90-208 المؤرخ في 14 جويلية 1990، وبأشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991، وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج، يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الزراعة وتنميتها، ولاسيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية وتحسين المنتجات الزراعية الإستراتيجية⁽⁴⁾.

2- صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)⁽⁵⁾: أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 والمؤرخ في 01 مارس 1990 بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، ويمول من طرف ميزانية الدولة، ويسير من طرف وزارة الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب،.. الخ)، إلا أنه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي (سعر السوق الخارج) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر ب 15 دج للقطار يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب⁽⁶⁾.

¹ -FNRDA: Fonds National de Régulation et du Développement Agricole

² - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 138

³ -FNDA: Fonds National de Développement Agricole

⁴ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره، ص 129

⁵ - FGPPA: Fonds Garantie les Prix de la Production Agricole

⁶ - غردي محمد، المصدر سبق ذكره ، ص 130

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

المطلب الثاني: الدعم الزراعي من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)⁽¹⁾

أولاً- انشاء الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: أنشأ هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم

05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في

حساب التخصيص الخاص بالخرينة رقم 302-067 ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط.

وعرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع

الاستثماري، والتي حددت بنسبة 30 % من تكلفة المشروع بالإضافة إلى وضع سقف قصوى لحجم

الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم.

ثانياً- الاستثمارات الزراعية المدعمة من خلال الصندوق: تتمثل مجالات الاستثمارات الزراعية المدعمة

من قبل الصندوق فيها يلي⁽²⁾:

أ- تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

ب- تثمين الإنتاج الزراعي وتخزينه وتوضيبه وتصديره.

ج- عمليات تطوير الري الزراعي.

د- حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها.

هـ- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

و- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الزراعية والغذائية ذات المدى القصير، المتوسط والطويل

المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الزراعي.

ز- مصاريف دراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

والدعم الزراعي المقدم من قبل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي عبارة عن مساهمة مالية

تقدمها الدولة، وهذا لتشجيع الفلاحين على الاستثمار، وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة

والعمليات المراد القيام بها من طرف المزارع، والتركيبية المالية للمشروع كما تمثلها المعادلة التالية:

الاستثمار الكلي = المساهمة الذاتية + القرض البنكي + الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية

الاستثمار الفلاحي

¹- FNDIA: Fonds National pour Développement d'Investissement d' Agricole

²- غردى محمد، المصدر سبق ذكره، ص 154، 155

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قلمة من خلال الدعم الزراعي

المطلب الثالث: شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

للاستفادة من برامج الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي يشترط أن يكون الراغب في الانخراط فلاح، و يعتبر الفلاح كل شخص طبيعي يمارس نشاطات فلاحية بصفة مستمرة وعادية، وأن تتوفر فيه الشروط التالية:

أ- أن يكون مالك أراضي أو مربّي ماشية، حيث يتولى بنفسه وتحت مسؤوليته إدارة مهام التسيير ومراقبتها ومتابعتها، غير أنه يمكن للمالك أن يفوض أمر التسيير للغير الذي يكون حين إذن وكيلًا مسيرًا موضوعًا تحت سلطة المالك ومسؤوليته.

ب- أن يكون حائزًا على عقد إيجار أو انتفاع مبرمًا مع المالك سواء كان هذا الإيجار أو الانتفاع نقداً أو عيناً.

أولاً- الأشخاص الذين يستفيدون من الدعم في إطار الصندوق:

طبقاً للمقرر رقم 2023 والمؤرخ في 15 ديسمبر 2008 الذي يوضح شروط القبول من الدعم الممول من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وكذلك الإجراءات الخاصة بتسديد الدعم، فإن المرهّلين من هذا الدعم هم⁽¹⁾:

أ- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو جماعية.

ب- المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بما فيها المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تساهم في نشاطات الإنتاج، التحويل، التسويق وتصدير المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الغذائية. مع العلم أنه لا يؤهل للاستفادة من الدعم إلا المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل الوزارة.

ثانياً: شروط الاستفادة من الدعم

على كل راغب في الاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي إيداع ملف، والذي يحتوي على مايلي⁽²⁾:

أ- طلب الالتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، والذي يتضمن :
- طبيعة ومبلغ الدعم الملتمس، كذا بيان وصفي للمستثمرة.

¹- مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قلمة، 2014

²- المصدر نفسه

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

- وثيقة تثبت صفة المستثمر الفلاحي، أو ما يثبت صفة مسير أو مدير المستثمرة الفلاحية أو المؤسسة العمومية أو الخاصة (بطاقة الفلاح).
- دراسة تقنية واقتصادية لجدوى مشروع التنمية.
- ب- إيداع الملف لدى القسم الفرعي للفلاحة المتخصص إقليميا ويسلم للمعني وصل إيداع بذلك.
- ج- يقوم رئيس القسم الفرعي بدراسة هذا الملف والحكم على مدى مطابقته للتنظيم المعمول به وحول جدوى المشروع، كما يمكنه إجراء بعض التعديلات والتصحيحات التي يرى أنها ضرورية لاستفادة المشروع من الدعم وهذا بالتعاون مع المبادر بالمشروع.
- د- يقوم بعد ذلك رئيس القسم الفرعي للفلاحة بإيداع الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لا يتعدى 08 أيام من تاريخ إيداعه من قبل الفلاح.
- هـ- ثم يقوم رئيس القسم الفرعي للفلاحة بتقديم الملف والدفاع عنه أمام اللجنة التقنية الولائية (CTW)⁽¹⁾ يرأسها مدير المصالح الفلاحية والمتكونة من:
 - رئيس القسم الفرعي للفلاحة.
 - رئيس المصلحة المكلفة بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.
 - محافظ الغابات.
 - مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
 - مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - ممثل العامة للامتيازات الفلاحية.
 - مدراء المعاهد التقنية المتخصصة في حالة تواجدها بإقليم الولاية.كما يمكن للجنة التقنية الولائية الاستعانة بكل ذي خبرة من شأنه مساعدتها في عملها.
- و- تفصل اللجنة التقنية الولائية في قبول أو رفض الملف، ففي حالة قبوله تقوم مديرية المصالح الفلاحية بصفتها رئيسا للجنة التقنية الولائية بتبليغ هذا القرار لرئيس القسم الفرعي للفلاحة وكل أعضاء اللجنة.
- ز- يقوم بعد ذلك رئيس القسم الفرعي للفلاحة بتبليغ صاحب الملف بقرار اللجنة التقنية بقبولها لملفه ويطلب منه الحضور لتوقيع دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية، ويحدد حقوقه وواجباته التي يجب عليه التقيد بها، كذا كلفة الأعمال والعمليات المقرر انجازها، وكذا مبلغ دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

¹-CTW:Comité Technique de la Wilaya

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ح- ترسل نسخا من دفتر الشروط الموقع وقرار منح الدعم إلى الصندوق الوطني المختص إقليميا وإلى رئيس القسم الفرعي الفلاحي المعني من أجل التكفل بها.

وفي حالة رفض الملف يخبر الراغب في الاستفادة من الدعم بذلك في نفس الأجل عن طريق قرار صادر من مديرية المصالح الفلاحية وافي التعليق.

ط- تقوم الصناديق الجهوية للتعاقد الفلاحي المختصة إقليميا بتنفيذ عمليات الدفع بعنوان الدفع من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي على أساس قرار منح الدعم ودفتر الشروط المتناسبة معه وبالنظر لوضعية الأشغال والخدمات أو التوريدات الموقعة التصديق ب "الخدمة المؤداة" من قبل المصالح الفلاحية. تقوم بعدها الصناديق الجهوية للتعاقد الفلاحي بعمليات الدفع المشار إليها أعلاه لفائدة المستفيدين في أجل أقصاه 15 يوم ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المؤشرة ب "الخدمة المؤداة".

المبحث الثاني: البرامج المدعمة من قبل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار لولاية قالمة ل خماسي 2014/2010

على مستوى ولاية قالمة فقد تبنت البرامج التالية خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمدعمة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي للخماسي 2014/2010:

المطلب الأول: برامج حماية الموارد الطبيعية

أولاً- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز : تم الشروع في تنفيذه منذ سنة 1997 أي قبل بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تثبيت واستقرار سكان الريف وذلك من خلال تحسين مستوى معيشتهم وزيادة في الإنتاج، توسيع المساحة الصالحة للزراعة وخلق مناصب شغل دائمة، بالإضافة إلى اشتراك السكان المحليين في هذا البرنامج.

ثانياً- برنامج اقتصاد الماء : يهدف برنامج اقتصاد الماء في ولاية قالمة إلى توسيع المساحات المسقية وتجهيزها بنظم السقي الحديثة المقتصدة والمدعمة، والتي تعتبر من أهم تقنيات التنمية الزراعية المستدامة. وهذا من أجل رفع المردود من المحاصيل الزراعية وتنويعها وخاصة الإستراتيجية منها و المتمثلة في الحبوب والطماطم الصناعية. وهذا البرنامج يعتبر إستراتيجية دائمة لتثمين الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية الموجودة في الولاية، وذلك على أساس التغيرات في المناخ والتذبذب الحاصل في تساقط المياه منذ العقدين الأخيرين.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

ثالثا- البرنامج الوطني للتشجير: مهمته الاستجابة للانشغالات الوطنية في المجال الغابي والايكولوجي والذي يرمي إلى تحقيق:

أ- حماية التربة وذلك بمكافحة التعرية والتصحّر باستعمال تقنيات ملائمة.

ب- إعادة تشكيل الغابات وذلك بغرس الأشجار.

ج- المحافظة على الأحواض التجميعية للسدود.

غير أن هذه الأهداف قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر غرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة، وخاصة أشجار الزيتون وهذا من أجل حماية التربة وضمان مداخيل المزارعين وتوفير مناصب الشغل.

المطلب الثاني: برامج تنمية الإنتاج الزراعي

أولا- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية: مهمة هذا البرنامج هي تحسين الإنتاج والإنتاجية، وذلك عن طريق تكثيف الإنتاج وعصرنة أساليب العمل الزراعي وتحديث التقنيات المستعملة، والاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.

ثانيا- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج: الهدف من هذا البرنامج هو تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة، وهذا للخروج من أساليب الاستغلال الممارسة حاليا في الكثير من مناطق الوطن والتي تعتبر غير مؤهلة لاستقطاب بعض الأنواع من الزراعات، لذلك فإن هذا البرنامج يحتم على المزارعين التحقق من ملائمة نوع الزراعة مع الوسط وهذا للزيادة في الإنتاج وحمايته والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذا تحسين مداخيل الفلاحين.

المطلب الثالث: حجم الدعم المخصص للقطاع الزراعي لولاية قالة خلال الخماسي 2014/2010

منذ الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للخماسي 2014/2010 في ولاية قالة خصص له غلاف مالي قدره 5980536001 دج. وقد تم توزيع هذا الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار لولاية قالة خلال الخماسي 2014/2010 على الاستثمارات الزراعية ذات الأولوية والتي تعكس مدى الاهتمام بتنمية الزراعة واستدامتها في الولاية.

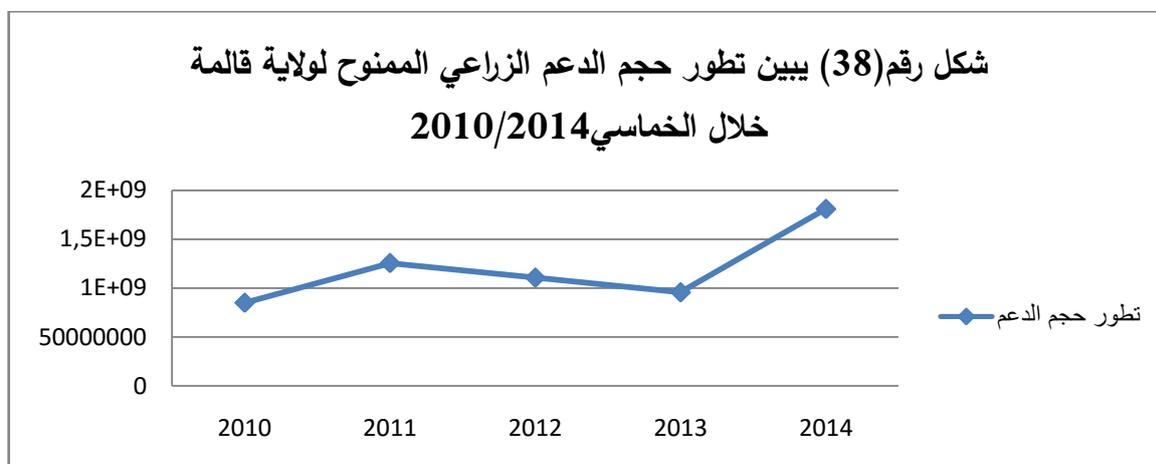
الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

وذلك كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (42) يبين توزيع الدعم المالي على مختلف الاستثمارات الزراعية للخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	الاستثمارات الزراعية
68376833	9323695	19959207	2917593	15941891	20234447	تثمين الموارد المائية
1614887685	258164911	187037899	309467246	538621155	321596474	حماية الغابات
397546690	116392420	2541600	95317025	95258660	88036985	زراعة الحبوب
2418833545	792000000	478500000	467429744	411376576	269527225	زراعة الطماطم الصناعية
4056150	959730	647700	1070370	1378350	00	غرس أشجار الزيتون
34294994	3179695	10315575	2731544	4804187	13263993	تنمية الثروة الحيوانية
435630650	199826497	76373483	75946496	52522898	30961276	تطوير المكننة الزراعية
781667110	229526780	176114330	136198930	133275590	106551480	استخدام الأسمدة الكيميائية
225242344	200639424	5225680	16097240	3280000	00	الوقاية من الآفات
5980536001	1810013152	956715474	1107176188	1256459307	850171880	المجموع

المصدر: مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (42)

من معطيات الجدول رقم (42) نرى تطور حجم الدعم الزراعي المقدم لولاية قالة خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2014/2010، حيث عرف تذبذب خلال سنوات المخطط وقدر متوسط الدعم بـ 1196107200 دج، وشهدت سنة 2010- وهي سنة انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للخماسي 2014/2010- بداية متواضعة قدرت بمبلغ 850171880 دج، وهي تعادل 14% من

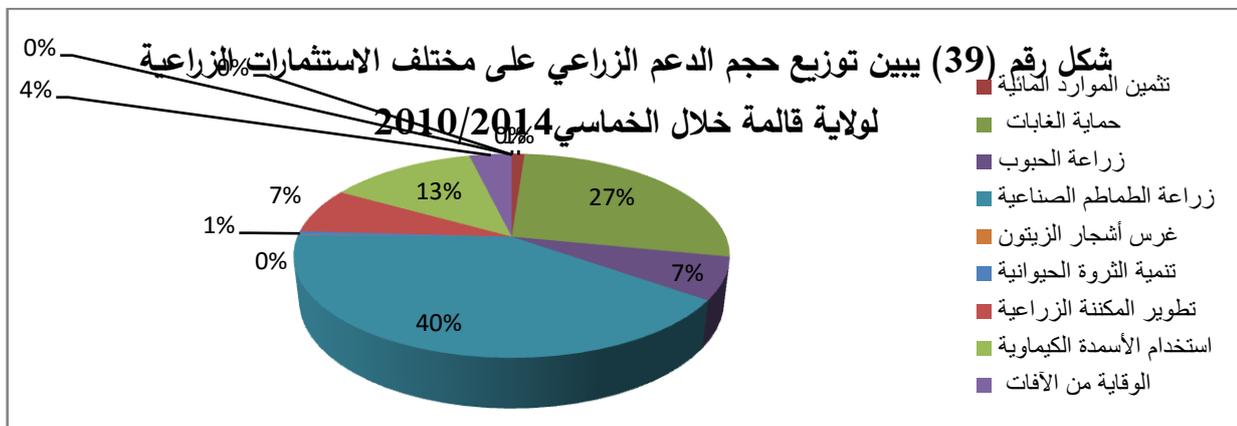
الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

إجمالي الدعم المخصص للخماسي، لترتفع هذه النسبة إلى 21% سنة 2011 أين عرفت هذه السنة انتعاش معظم الاستثمارات الزراعية المدعمة، حيث قدرت الزيادة بنسبة 48% عما كانت عليه سنة 2010، ليعرف بعدها الدعم الزراعي انخفاض حاد ليصل إلى مستوياته الدنيا سنة 2013، أين انخفض ب 24%، وبلغت نسبة الدعم المخصصة لهذه السنة 16% من إجمالي دعم الخماسي، ذلك أن الدعم المخصص للاستثمارات الزراعية الخاصة بحماية الغابات، زراعة الحبوب، غرس أشجار الزيتون والوقاية من الآفات الزراعية لهذه السنة قد انخفض إلى مستويات متدنية. لتعرف بعد ذلك سنة 2014 ارتفاع كبير في حجم الدعم بزيادة قدرت ب 89%، وبنسبة دعم 30% من إجمالي الدعم المخصص للخماسي 2014/2010.

ويمكن إرجاع سبب تذبذب حجم الدعم الزراعي المقدم خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

2014/2010 إلى الأسباب التالية:

- أ-القرار الوزاري الذي منع مشاركة المستثمرات الفلاحية الجماعية بصفة فردية، حيث يشترط أن يكونوا منظمين في إطارهم القانوني، وبالتالي رفض الغرفة الفلاحية منحهم بطاقة فلاح، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم شروط قبول الملفات للإستفادة من الدعم.
- ب- اجبارية القيام بتحليل التربة لمعرفة القدرات الفلاحية للأراضي وذلك بالتحليل العلمي للتربة، ونظرا لارتفاع أسعار هذه العملية لم يشارك المزارعون في عملية الإستفادة من الدعم لبعض الاستثمارات.
- ج- رفض منح الاعانات الفردية لبدأ أن تكون معالجة المشاريع بصفة فردية.
- إذ بعد ثلاث سنوات من بدء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(سنة 2003) أصبحت المصالح المعنية تتحكم في تكوين الملفات وصياغة المشاريع التي تتكيف مع شروط الإستفادة من الدعم الزراعي الذي يقدمه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(42)

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

من معطيات الجدول رقم (42) الذي يبين توزيع حجم الدعم الزراعي على مختلف الاستثمارات الزراعية خلال الخماسي 2014/2010، تبين أن هناك تباين كبير في توزيع الدعم المعتمد، حيث استحوذت استثمارات الطماطم الصناعية الصدارة بنسبة 40% من إجمالي الدعم، تليها بعد استثمارات الغابات والأسمدة الكيماوية بنسبة 27% و 13% على الترتيب، لتساوي بعد ذلك كل من استثمارات المكننة الزراعية وزراعة الحبوب بنسبة 07% لكل استثمار، أما الاستثمارات التي حازت على أدنى نسبة من الدعم فهي استثمارات الوقاية من الآفات الزراعية، تثمين الموارد المائية، الثروة الحيوانية وغرس أشجار الزيتون بنسبة 04%، 01%، 01% و 00% على الترتيب.

ويرجع هذا التباين الواضح في توزيع حجم الدعم على مختلف الاستثمارات الزراعية للأسباب التالية: أ- شروط منح الدعم التي تعتبر غير مواتية لدى بعض المزارعين الذين يفضلون الاستثمار بأموالهم الخاصة على الحصول على الدعم.

ب- القرار الوزاري الذي منع مشاركة المستثمرات الفلاحية الجماعية بصفة فردية لبعض الاستثمارات مثل تهيئة مباني الحيوانات.

ب- الامكانيات الزراعية لدى المستثمرين التي تؤهلهم للاستثمار في مجال دون آخر.

ج- الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الزراعية المدعمة، مثل الطماطم الصناعية التي تساهم في الاقتصاد المحلي بفاعلية.

د- ارتفاع أسعار بعض المنتجات التي ترفع من القيمة الإجمالية للدعم، مثل أسعار الأسمدة والمبيدات الكيماوية.

هـ- ارتفاع تكاليف بعض الاستثمارات التي تجعل من المستثمرين خاصة الصغار يتجنبون الاستثمار فيها رغم الدعم المقدم لهم، الذي يعتبرونه لا يغطي الجزء الأكبر من التكاليف، مثل استثمارات تربية الحيوانات والموارد المائية.

و- تغير حجم الدعم المخصص لبعض الاستثمارات، مثل الدعم الخاص بأشجار الزيتون.

ز- تغير الظروف المناخية في السنوات الأخيرة من قلة التساقط وموجات الجفاف، جعلت من بعض المزارعين يخرجون من بعض الاستثمارات ويتوجهون إلى استثمارات مواتية أكثر مثل زراعة الحبوب.

المبحث الثالث: دعم الموارد الطبيعية والنهوض بها

يتوفر إقليم ولاية قالمة على العديد من الإمكانيات الطبيعية الفلاحية المختلفة التي تمكنها من انتاج طرق الزراعة المستدامة، والتي من أهمها الأرض الفلاحية، الموارد المائية والثروة الغابية، لذلك وجب تدعيم هذه الامكانيات والنهوض بها بغرض تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة

المطلب الثاني: توسيع الرقعة الزراعية

تعتبر الأراضي الزراعية مورد مهم في القطاع الزراعي، وهي ملك للأجيال المتعاقبة التي رعتها واستفادت منها وتركتها لنا، وكما أنها ستكون ملكا للأجيال القادمة والتي سترعاها وتعيش من خيراتها وتحافظ عليها للبشرية.

من أجل ذلك بذلت الدولة الجزائرية جهوداً كبيرة لتنمية الموارد الطبيعية وأصدرت مجموعة من القوانين والتشريعات والقرارات المنظمة لتوسيع الأراضي الزراعية من خلال الاستصلاح، فتم اعتماد برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز سنة 1997 (قبل المخطط الوطني للتنمية ال فلاحية) والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تثبيت واستقرار سكان الأرياف وهذا من خلال تحسين معيشتهم الزيادة في الإنتاج، وتوسيع المساحة الصالحة للزراعة، خلق مناصب شغل دائمة، بالإضافة إلى اشراك السكان المحليين في هذا البرنامج⁽¹⁾.

من أجل هذه الأهداف قامت ولاية قالمة باعتماد برنامج استصلاح الأراضي ، والذي يهدف إلى توسيع المساحات الفلاحية من خلال استصلاحها وتجهيزها للاستثمار الزراعي من خلال استحداث أحواض زراعية جديدة لفائدة المزارعين في إطار الاستصلاح عن طريق الامتياز.

أولاً- دعم توسيع المحيطات الفلاحية لولاية قالمة: في إطار المخطط الوطني للتنمية ال فلاحية خلال الخماسي 2014/2010 استفادت الولاية من دراسة توسيع أربع (04) محيطات بمساحة إجمالية مقدرة ب 711 هكتار، وبلغ عدد المستفيدين 59 مستفيد، وذلك بالتنسيق بين مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة ومكتب الدراسات "بني دار" في قسنطينة⁽²⁾. لكن بداية الاستصلاح ومنح الدعم لهؤلاء المستثمرين ستشرع انطلاقاً من سنة 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى تأخر الدراسة وعدم امكانية التوسيع خلال المخطط 2014/2010.

¹-سلطانة كنفى، المصدر سبق ذكره، ص 10

²- المكتب المعتمد لدراسة المحيطات من أجل الاستصلاح

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قلمة من خلال الدعم الزراعي

والجدول التالي يبين المحيطات التي سيتم اعتمادها للاستصلاح وتوزيعها بالتساوي على المزارعين المستفيدين من حق الامتياز وذلك بداية من سنة 2015:

جدول رقم(43): يبين المحيطات المستفيدة من عملية الاستصلاح ابتداء من سنة 2015

مكان المحيط	المساحة العامة للمحيط (هكتار)	المساحة المعتمدة للاستصلاح(هكتار)	نسبة المساحة المستصلحة (%)	عدد المستفيدين	حصة كل مستفيد(هكتار)
بلدية بوعاتي	173	132	76,30	11	12
بلدية بوعاتي	250	240	96	20	12
بلدية الفجوج	319	219	68,65	18	12
بلدية الفجوج	130	120	92,31	10	12

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية والاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قلمة، 2015

بالنسبة لتمويل هذا البرنامج فقد سطرت الدولة مبالغ لتتفيذ هذه المشاريع، حيث تكفلت بدعم

الاستصلاح من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وذلك بتمويل الاستثمارات القاعدية الكبرى الخاصة بالاستصلاح و المتمثلة في فتح المسالك، إزالة الحشائش ، الصخور، مسح الأراضي وغيرها من بقية الاستثمارات الخاصة بالرقعة الفلاحية كالحرث، بناء الإسطبات ، وبعد ذلك فإن بقية الاستثمارات الفلاحية سيكون تمويلها على عاتق المستثمر الزراعي، وذلك من خلال مساهمته الذاتية بالإضافة إلى قرض التحدي الممنوح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

والجداول التالية فيها تفصيل لعملية تمويل المحيطات التي سيتم استصلاحها مع بداية سنة 2015:

جدول رقم (44): يبين تمويل محيط مكاسة أم حرام (بلدية بوعاتي) الوحدة(دج)

الاستصلاح من خلال دعم الدولة	الاستثمارات الفلاحية		
	المساهمة الذاتية	قرض التحدي	
1944935	598450	5386050	القيمة الفردية لكل فلاح
21394280	6582950	58246550	القيمة الإجمالية
%24	%08	%68	نسبة التمويل
21394280	64829500		
87223780			مبلغ الاستثمار الإجمالي

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية و الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قلمة، 2015

تم الاعتماد في الدراسة على توزيع مساحة الاستصلاح في محيط "مكاسة أم حرام" على 11 شخص لهم حق الامتياز بالتساوي-وبقية المساحة غير قابلة للاستصلاح عبارة عن أراضي صخرية صعبة- فكان إجمالي التمويل مقدر ب 87223780دج منها 21394280دج تتمثل في دعم الدولة لاستصلاح المساحة المعتمدة، و 64829500دج تتمثل في الاستثمارات الفلاحية في المساحة المستصلحة منها

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

58246550 دج في شكل قرض تحدي يأخذه المزارعون من البنك لتمويل الاستثمارات، و 6582950 دج كانت عبارة عن مساهمة ذاتية من المزارعين وهو ما يمثل نسبة 08% من إجمالي الاستثمارات.

جدول رقم (45): يبين تمويل محيط قلته الصيد(بلدية الفجوج) الوحدة(دج)

الاستصلاح من خلال دعم الدولة	الاستثمارات الفلاحية		
	المساهمة الذاتية	قرض التحدي	
1759480	598450	5386050	القيمة الفردية لكل فلاح
17594800	5984500	53860500	القيمة الإجمالية
%23	%08	%70	نسبة التمويل
17594800	59845000		
77439800			مبلغ الاستثمار الإجمالي

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية والاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015.

تم الاعتماد في الدراسة على توزيع مساحة الاستصلاح في محيط "قلته الصيد" على 10 شخص لهم حق الامتياز بالتساوي-وبقية المساحة غير قابلة للاستصلاح عبارة عن أراضي صخرية صعبة- فكان إجمالي التمويل مقدر ب 77439800 دج منها 17594800 دج تتمثل في دعم الدولة لاستصلاح المساحة المعتمدة وهو ما نسبته % 23، و 59845000 دج تتمثل في الاستثمارات الفلاحية في المساحة المستصلحة منها 53860500 دج في شكل قرض التحدي يأخذه المزارعون من البنك لتمويل الاستثمارات وهو يمثل نسبة 70% من إجمالي الاستثمارات، و 5984500 دج كانت عبارة عن مساهمة ذاتية من المزارعين وهو يمثل نسبة 08% من إجمالي الاستثمارات.

جدول رقم(46): يبين تمويل محيط الراقوبة(بلدية الفجوج) الوحدة(دج)

الاستصلاح من خلال دعم الدولة	الاستثمارات الفلاحية		
	المساهمة الذاتية	قرض التحدي	
1906570	605228	5385939	القيمة الفردية لكل فلاح
34318260	10894100	96946900	القيمة الإجمالية
%24	%08	%68	نسبة التمويل
34318260	107841000		
142159260			مبلغ الاستثمار الإجمالي

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية والاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015.

تم الاعتماد في الدراسة على توزيع مساحة الاستصلاح في محيط الراقوبة على 18 شخص لهم حق الامتياز بالتساوي-وبقية المساحة غير قابلة للاستصلاح عبارة عن أراضي صخرية صعبة- فكان إجمالي التمويل مقدر ب 142159260 دج منها 34318260 دج تتمثل في دعم الدولة لاستصلاح المساحة

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المعتمدة في محيط الراقوبة وبنسبة 24% من قيمة الاستثمارات الإجمالية، و 107841000 دج تتمثل في الاستثمارات الفلاحية في المساحة المستصلحة منها 96946900 دج في شكل قرض تحدي يأخذه المزارعون من البنك لتمويل الاستثمارات، و 10894100 دج كانت عبارة عن مساهمة ذاتية من المزارعين وهو ما يمثل نسبة 08% من الاستثمار الإجمالي.

جدول رقم (47): يبين تمويل محيط مشقة البقرات (بلدية بوعاتي) الوحدة (دج)

الاستصلاح من خلال دعم الدولة	الاستثمارات الفلاحية		
	المساهمة الذاتية	قرض التحدي	
1707980	598450	5386050	القيمة الفردية لكل فلاح
34159600	11969000	107721000	القيمة الإجمالية
22%	08%	70%	نسبة التمويل
34159600	119690000		
153849600			مبلغ الاستثمار الإجمالي

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية و الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

تم الاعتماد في الدراسة على توزيع مساحة الاستصلاح في محيط "مشقة البقرات" على 20 شخص لهم حق الامتياز بالتساوي- وبقية المساحة غير قابلة للاستصلاح عبارة عن أراضي صخرية صعبة- فكان إجمالي التمويل مقدر ب 153849600 دج منها 34159600 دج تتمثل في دعم الدولة لاستصلاح المساحة المعتمدة مقدرة بنسبة 22% من إجمالي الاستثمارات، و 119690000 دج تتمثل في الاستثمارات الفلاحية في المساحة المستصلحة منها 107721000 دج في شكل قرض تحدي يأخذه المزارعون من البنك لتمويل الاستثمارات، و 11969000 دج عبارة عن مساهمة ذاتية من المزارعين وهو ما يمثل نسبة 08% من الاستثمار الإجمالي .

ثانيا- تحليل تطور المساحة الصالحة للزراعة: رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، والذي من بين ما يهدف إليه هو توسيع المساحات الفلاحية المستغلة، إلا أن المساحة الصالحة للزراعة لولاية قالمة عرفت ثباتا منذ سنة 2007⁽¹⁾، حيث قدرت ب 187338 هكتار، أي ما يعادل 50,81% من إجمالي مساحة الولاية، و 70,80% من إجمالي المساحة الفلاحية الكلية. ويرجع هذا الثبات في المساحة إلى تأخر انطلاق مشاريع الاستصلاح المتبناة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2010/2014. وعليه تبقى أهداف هذا البرنامج للخماسي 2010/2014 غير محققة.

¹- بلغت المساحة الصالحة للزراعة سنة 2006 ب 187297 هكتار، ومحقة زيادة سنة 2007 ب 41 هكتار فقط.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

وبالتالي لم يحظى رأس المال العقاري بكل الجهود اللازمة لحمايته وتطويره، بينما كان من المفروض أن تقلص المساحات والضغط الديمغرافي ومستوى التبعية الغذائية تستدعي موقفا أكثر صرامة، وأن القرارات الخاصة بتحويل أراضي زراعية شاسعة إلى مساحات قابلة للتعمير تعد من بين التناقضات بين الرغبة التي تم تأكيدها مرارا لحماية الأراضي الفلاحية وتوسيعها عن طريق الإستصلاح، وبين التهيئة العمرانية العشوائية المتلفة لهذه الأراضي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تامين الموارد المائية وتوسيع المساحات المسقية:

تعتبر المياه أحد أهم احتياجات الإنسان الأساسية ولا غنى عنها في كل الأنشطة الاقتصادية ولاسيما في الزراعة، فبحلول عام 2050 سيلزم مضاعفة مدخلات المياه الحالية في الزراعة لإطعام سكان الكوكب الذي سيصل تعدادهم إلى 09 مليارات نسمة، والري هو أكبر مستخدم للمياه على الإطلاق، إذ يستهلك حوالي 70% من كميات المياه المسحوبة عالميا، و 90% من المياه المستهلكة عالميا. وتمثل المياه المحدد الأهم للإنتاج الزراعي، حيث أن الأمن المائي في وقتنا الحالي أصبح مقدا على الأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية أهمية بالغة في التنمية الفلاحية المستدامة ولذلك فإن الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية والسطحية يعتبر أمرا لا غنى عنه وذلك من خلال اقتصاد الماء في الزراعة، تامين المياه الموجهة للسقي ومحاربة كل أشكال التبذير وهدر المياه في الزراعة. ولقد ازداد الإهتمام بموضوع "تامين قيمة المياه" سواء على المستوى المحلي أو العالمي والتي ظهرت من خلال الندوات والمؤتمرات والمؤسسات المهمة بهذا الموضوع والتي يرجع السبب فيها إلى اختلاف وجهات النظر حول أهمية وجود مصدر لتمويل مشروعات إضافية جديدة لتوفير المياه أو زيادة أو رفع كفاءة استخدام المتاح منها، ضمان استعادة تكاليف المشاريع الاستثمارية في مجالات الري والزراعة والتي غالبا ما تمول برؤوس أموال أجنبية، استعراض تكاليف الإدارة والتشغيل والصيانة، هذا بالإضافة إلى أهمية أن يكون للمستفيدين من الموارد المائية دور في تحقيق كفاءة استخدامها سواء كان ذلك من خلال رغبتهم الشخصية أو من خلال مساهمتهم في تكلفة تحقيق هذه الكفاءة بوسائل أخرى.

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد لإرتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة. ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات الإنسان والاقتصاد الوطني دون رهن حاجيات الأجيال القادمة، فميزانية الاستثمارات في قطاع المياه التي تحوي الري الزراعي تضاعفت من 01% سنة 1999 إلى 02.6% سنة 2006، وهذا التطور يعكس

¹ - زهير عمار، المصدر سبق ذكره، ص 117

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

أهمية المجهودات المبذولة لتعبئة أكثر الموارد من أجل تلبية حاجيات الزراعة من المياه، ولحماية هذا المورد الثمين وتلبية حاجيات الزراعة هناك حوالي ثلثي (3/2) من التمويلات قد سخرت للمنشآت الكبرى للتعبئة والأشغال ونقل المياه وتحويلها.

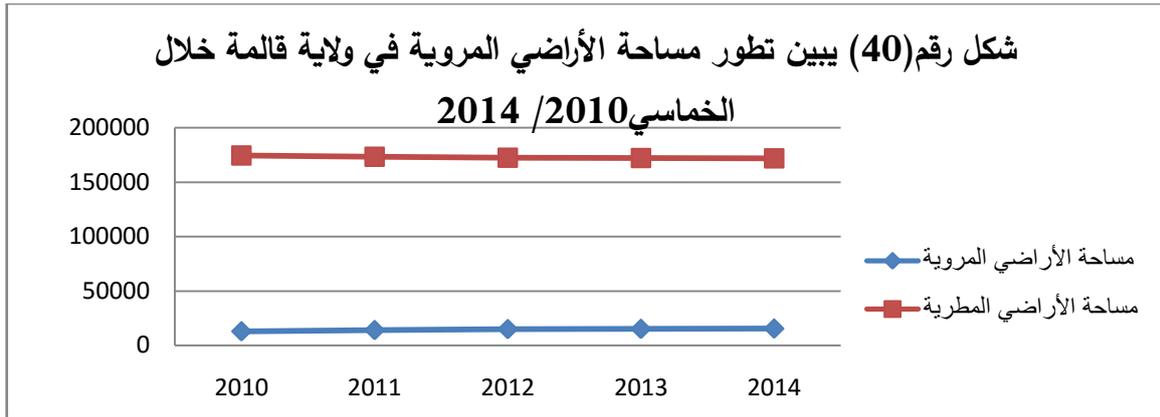
أولاً- استخدامات المياه في الزراعة في ولاية قالمة: في ولاية قالمة يتم بذل جهود مكثفة في جميع المجالات الفنية، الاقتصادية، والاجتماعية لتحقيق أكفء استخدام للمياه في الزراعة ، حيث تم تطوير وسائل الري لترشيد أساليب استخدام المياه في الزراعة، وتوعية المزارعين بأهمية استخدام المياه وأساليب استخداماتها المثلى وتعريفهم بدور الاستخدام الكفء للمياه في زيادة دخولهم الفردية من خلال إنتاج المزرعة وكذلك على المستوى القومي. ومن أجل هذه الأهمية لمورد المياه تم اعتماد برنامج اقتصاد الماء في ولاية قالمة منذ سنة 2008، والذي يهدف إلى توسيع المساحات المسقية وتجهيزها بنظم السقي الحديثة المقتصدة والمدعمة، والتي تعتبر من أهم تقنيات التنمية الزراعية المستدامة، تثمين الموارد المائية واستغلالها بشكل عقلاني، بالإضافة إلى ضبط الحاجيات من المياه في القطاع الزراعي لتفادي التبذير وتكوين المزارعين في مجال الري الزراعي، وهذا من أجل رفع المردود من المحاصيل الزراعية وتنويعها وخاصة الإستراتيجية منها والمتمثلة في الحبوب والطماطم الصناعية ، ويعتبر هذا البرنامج إستراتيجية دائمة لتثمين الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية الموجودة في الولاية، وذلك على أساس التغيرات في المناخ والتذبذب الحاصل في تساقط المياه منذ العقدين الأخيرين.

والجدول التالي يمثل تطور مساحة الأراضي المسقية من سنة 2010 إلى 2014:

جدول رقم(48) يبين تطور مساحة الأراضي المروية خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة(هكتار)

2014	2013	2012	2011	2010	مساحة الأراضي
187338	187338	187338	187338	187338	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
15500	15200	15000	14100	13000	مساحة الأراضي المروية
171838	172138	172338	173238	174338	مساحة الأراضي البعلية(المطرية)

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية وتهيئة الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (48)

1- تطور مساحة الأراضي المروية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010: يغلب على الزراعة

في ولاية قالمة الطابع التقليدي أي اعتمادها بشكل أساسي على كمية الأمطار المتساقطة بنسبة 92%

من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، على الرغم من أن الزراعة المطرية تكون مجدية عندما تتجاوز

كمية الأمطار المتساقطة 450 ملم سنويا، وأن كمية تساقط الأمطار في ولاية قالمة تتراوح ما بين 400

إلى 500 ملم/ السنة في الجنوب، وتصل حتى إلى 1000ملم/السنة في الشمال، أي أنها ضمن المعدل

المطلوب، لكن السنوات الأخيرة شهدت تذبذب وعدم انتظام في التساقط الأمر الذي يزيد من أهمية

المساحات المروية التي لم تتجاوز 08% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وهي تعتبر ضعيفة جدا.

عرفت المساحة الزراعية المروية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 حسب الجدول

رقم (48) ارتفاع طفيف في المساحة المروية مقدر بـ 2500 هكتار، أي بنسبة زيادة مقدر بـ 19%

وبنسبة نمو سنوية تقدر بـ 04%، وذلك في إطار تنفيذ برنامج اقتصاد الماء وتثمين الموارد المائية. وكان

الهدف المسطر من توسيع المساحات المروية ضمن المخطط الوطني للتنمية الـ فلاحية 2010-2014

هو الرفع من المساحات المروية إلى 18600 هكتار⁽¹⁾، أي بزيادة مقدر بـ 5600 هكتار مقارنة بسنة

2010، وقد تم تحقيق ما نسبته 83% من الهدف المسطر.

وتتوفر لدى ولاية قالمة العديد من منشآت الري القاعدية، والتي يمكن تقسيمها إلى⁽²⁾:

أ-المحيطات الكبرى المسقية عن طريق السدود: وهي الأراضي التي تفوق مساحتها 500 هكتار، وهي

تشمل محيط السقي قالمة -بوشقوف الذبيقوم بتزويد 9300 هكتار من الأراضي الزراعية بمياه الري.

¹-مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

²-المصدر نفسه.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ب- المحيطات المتوسطة الصغيرة والمسقية: وتكون عن طريق السدود المتوسطة، الحواجز المائية ومختلف شبكات الري الهيدروغرافية، وهي تتمثل في:

- محيط السقي لسد مجاز البقر: يقوم بتزويد 400 هكتار من الأراضي الزراعي بمياه الري.

- محيط السقي حجار قفطة: يزود بمياه الري لمحيط بمساحة 80 هكتار

- الحواجز المائية: هناك 15 حاجز مائي يقوم بتزويد ما قرابته 250 هكتار من المساحات المروية.

4- وقابة 5100 هكتار من المساحات المروية يتم تزويدها بمياه الري من مختلف شبكات الري

الهيدروغرافية الموجودة عبر مختلف اقليم الولاية (أودية، مجاري المياه، آبار، منابع المياه).

2- أهمية المساحة المروية حسب المحاصيل الفلاحية: الجدول التالي يبين توزيع مساحة الأراضي

المروية على المحاصيل الفلاحية الأساسية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (49) يبين توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الفلاحية في ولاية قالمة خلال

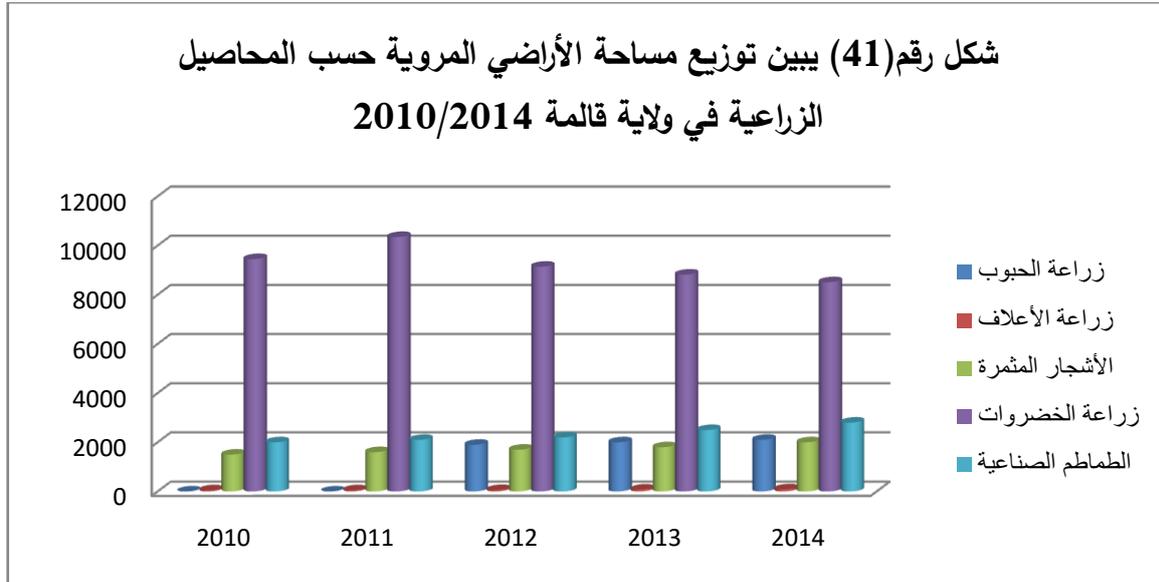
الخماسي 2014/2010 الوحدة (هكتار)

المحاصيل المروية	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط المساحة المروية
زراعة الحبوب	00	00	1900	2000	2100	1200
زراعة الأعلاف	50	50	60	80	90	66
الأشجار المثمرة	1500	1600	1700	1800	2000	1720
زراعة الخضروات	9450	10350	9140	8820	8510	9254
الطماطم الصناعية	2000	2100	2200	2500	2800	2320
المجموع	13000	14100	15000	15200	15500	14560

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية وتهيئة الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

شكل رقم (41) يبين توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل

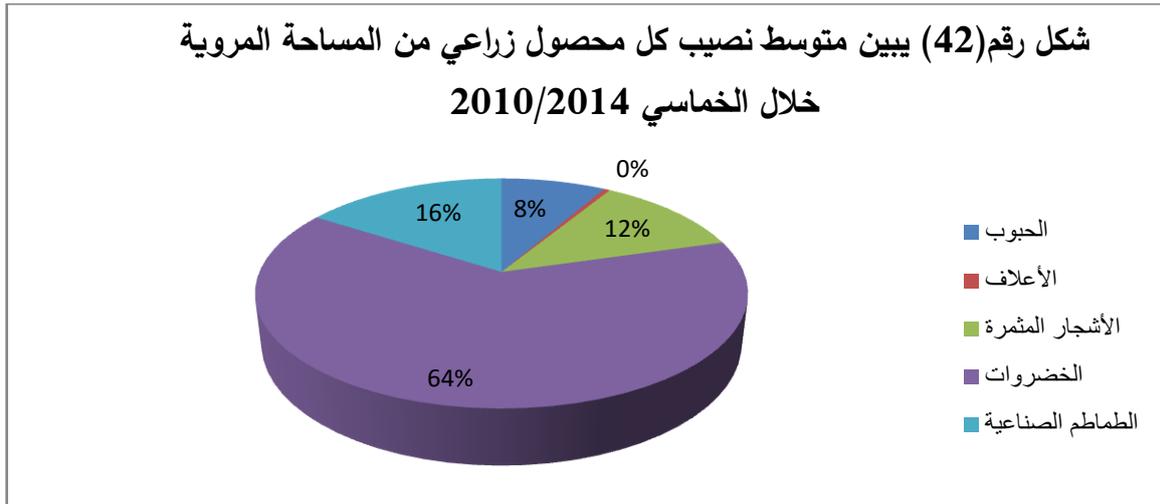
الزراعية في ولاية قالمة 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (49)

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قلمة من خلال الدعم الزراعي

حسب بيانات الجدول رقم (49) نلاحظ أن زراعة الخضروات استحوذت على أكبر نسبة من المساحة المروية خلال الخماسي 2012/2010 بمتوسط قدر ب 9254 هكتار، أي ما يعادل ما نسبته 64% من إجمالي متوسط المساحة المروية في الولاية، وتمثل منها الطماطم الصناعية من يعادل 25% من مساحة الخضروات المروية و 16% من إجمالي متوسط المساحة المروية، وذلك للأهمية الإستراتيجية للطماطم الصناعية في الولاية. تليها بعد ذلك الأشجار المثمرة بمتوسط 1720 هكتار وهو ما يعادل 12% من إجمالي متوسط المساحة المروية. بينما شهدت المساحات المروية بالنسبة للحبوب ضعفا كبيرا في نسبة المساحة المسقية قدرت بمتوسط 8% وذلك رغم الأهمية الاستراتيجية لهذا المحصول محليا ودوليا، وكذلك بالنسبة للمساحة الإجمالية المزروعة حبوب فإننا نسجل ضعف، حيث قدرت سنة 2014 ب 03%، والباقي الذي يمثل 97% يعتمد على مياه الأمطار المتساقطة التي أصبحت تتميز بالتذبذب وعدم الانتظام في السنوات الأخيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الشح في الأراضي المزروعة حبوب والمقدرة سنة 2014 ب 81817 هكتار، أي ما يعادل 44% من المساحة الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى أن أهم المساحات المزروعة حبوب تقع بعيدة عن محيطات السقي مثل أراضي وادي الزناتي وعين مخلوف. ضف إلى ذلك أن زراعة الحبوب تم ادراجها في برنامج اقتصاد الماء لولاية قلمة بداية من سنة 2012 فقط، أي أن الولاية حديثة العهد بسقي الحبوب، على أمل أن يتم تطوير مساحة الحبوب المروية في آفاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2025 لتصل إلى 6000 هكتار⁽¹⁾. أما بالنسبة لزراعة الأعلاف فهي تسجل أضعف نسبة من المساحة المروية مقدرة ب 0,45%.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (49)

¹ - مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قلمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ثانيا- تثمين الموارد المائية السطحية والباطنية:

1- حفر الآبار: منذ بداية الخماسي 2014/2010 احتوت ولاية قالمة على 333 بئر عادية وبئر ارتوازية⁽¹⁾ واحدة، وكان الهدف المسطر للخماسي 2014/2010 هو انجاز 50 وحدة بئر عادية، و10 آبار ارتوازية، وما تم انجازه هو إنشاء 05 وحدات من الآبار العادية أي تحقيق ما نسبته 01% و10 وحدات من الآبار الإرتوازية بنسبة 100% من الهدف المسطر.

وقد بلغ إجمالي الدعم المقدم لإنجاز الآبار العادية ما مقداره 2600000 دج، على أساس 5000 دج للمتر الواحد، أما الآبار الإرتوازية فقد بلغ إجمالي الدعم المقدم لإنجازها 14000000 دج.

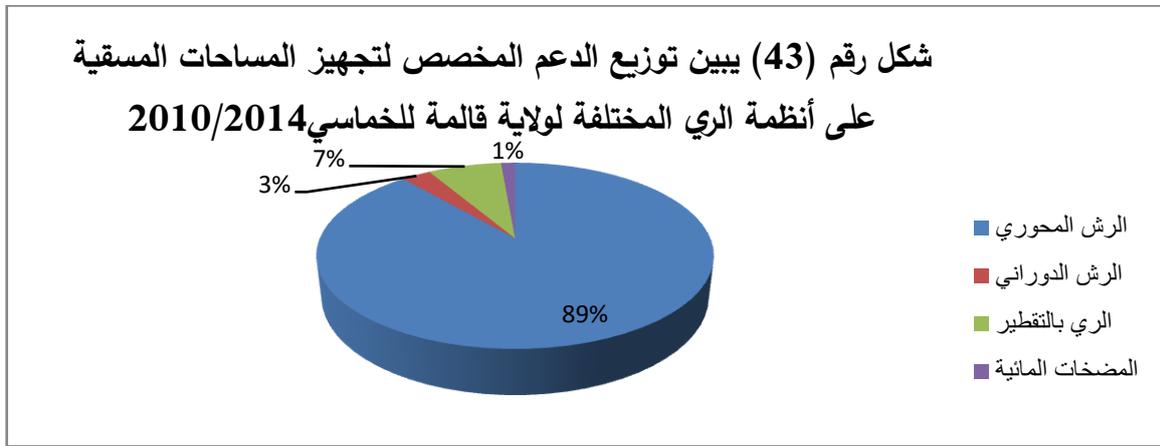
2- تطوير الأحواض المائية: منذ بداية الخماسي 2014/2010 احتوت ولاية قالمة على 110 حوض مائي موزعة عبر مختلف اقليم الولاية، وكان الهدف المسطر للخماسي 2014/2010 هو انجاز 50 حوض مائي جديد، لكن ما تم انجازه هو إنشاء 04 وحدات فقط من الأحواض المائية، وتحقيق ما نسبته 08% فقط من الهدف المسطر. وقد بلغ إجمالي الدعم المقدم لإنجاز الأحواض المائية ما مقداره 49800000 دج.

ثالثا- كفاءة استغلال الموارد المائية في الري: تعتبر كفاءة استغلال الموارد المائية من أكبر التحديات التي تردي إلى استنزاف هذه الموارد، وذلك نتيجة لتدني كفاءة نقل وتوزيع المياه من المصادر إلى الحقل وعندما تكون أساليب الري الزراعي ضعيفة فإنه يتم فقد كمية معتبرة من المياه نتيجة للتبخر أو التسرب وقد بينت الدراسات التي أجريت على عدد من الدول العربية أن استخدام وسائل الري الحديثة يساعد على توفير 58% من المياه، ويزيد الإنتاج في حدود 35%، كما أن تطوير الري السطحي فقط على مستوى الحقل يحقق وفرا يتراوح بين 33% و 77% من المياه المستخدمة. كما أثبتت التجارب في العديد من الدول العربية أن لإضافة 150 ملم في الموسم الزراعي في شكل ري تكميلي⁽²⁾ قد زاد من إنتاج الحبوب من ضعفين إلى أربعة أضعاف، بينما في الزراعة المطرية وبدون ري تكميلي يكون معدل الإنتاج في المتر المكعب من المطر حوالي 0,34 كلغ، بمعنى أن كفاءة استخدام الصالحة بشكل ري تكميلي تعادل حوالي خمسة أضعاف كفاءة مياه الأمطار⁽³⁾.

¹- البئر العادية: هي البئر التي لا يزيد عمقها عن 10 أمتاؤ، أما البئر الارتوازية فهي البئر العميقة التي يزيد عمقها عن 10 أمتار.
²- يقصد بالري التكميلي: إضافة كميات قليلة من المياه إلى المحاصيل الزراعية المطرية، وذلك خلال الأوقات التي لا توفر فيها الأمطار المتساقطة الرطوبة اللازمة من أجل نمو طبيعي للنباتات.
³- زهير عمار، المصدر سبق ذكره، ص112

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ومن أجل سياسة مائية ناجحة تعمل ولاية قالمة على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية الإنتاج من جهة، والاقتصاد في استخدام الموارد المائية من أخرى، وذلك بدعم إدخال أساليب وتقنيات جديدة وحديثة في الري مقتصد للمياه، تتمثل في الري بالتنقيط، الري بالرش المحوري، الري بالرش الدوراني، وكذا تثبيت المضخات المائية، حيث تقوم بدعم المستثمر الفردي (المزارع) بنسبة 50% من إجمالي مبلغ الاستثمار، والتعاونيات الجماعية بنسبة 60% من إجمالي مبلغ الاستثمار. بلغ حجم الدعم الموجه لأنظمة الري المقتصد للمياه في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للخماسي 2014/2010 ما مقداره 51124209 دج، وهي موزعة كما في الشكل التالي (1):



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجداول رقم (50)، (51)، (52) و(53)

1- الري بالرش المحوري: يتم في هذه الطريقة رفع المياه للجو تحت الضغط من خلال فتحات أو رشاشات في صورة رذاذ، حيث يتساقط على سطح التربة محاكيا في ذلك سقوط الأمطار، ليصل بمنطقة الجذور إلى مستوى الرطوبة المناسبة. وهذا النظام صالح لمعظم المحاصيل الزراعية لسهولة، ومن أهم مميزاته أنه يؤدي إلى الاقتصاد في الماء وتقليل الفاقد منه، نظرا لإمكانية التحكم في كمية المياه. والجدول التالي يبين حجم الدعم المخصص للري بالرش المحوري والمساحة التي يغطيها:

جدول رقم (50) يبين حجم الدعم المخصص للري بالرش المحوري والمساحة المغطاة خلال

الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
45313118	4774200	14062443	1817593	15424435	9234447	مبلغ الدعم (دج)
1610	185	535	50	450	390	المساحة المغطاة (هكتار)
322	37	107	10	90	78	عدد الوحدات (وحدة)

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

¹-مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

من معطيات الجدول رقم (50) بلغ إجمالي الدعم المخصص للري بالرش المحوري 45313118 دج وهو ما يعادل 89% من إجمالي الدعم المخصص لتجهيز المساحات المسقية بتركيب 322 وحدة من الرش المحوري، وبتغطية إجمالي مساحة تقدر بـ 1610 هكتار، وهي ما تعادل 10% من إجمالي المساحات المسقية، حيث أن كل وحدة من الرش المحوري تغطي مساحة 05 هكتار.

2- الري بالتقطير: يعتبر من الطرق الحديثة المستخدمة في الري والتي تتميز بكفاءة عالية نظرا لقلة الاستهلاك المائي لها و انخفاض الفاقد بالتبخر بالمقارنة مع طريقة الري بالرش، و ذلك من خلال إمداد النباتات بحاجتها من الماء والغذاء من خلال فتحات صغيرة توجد قريبة من النبات، و ذلك بمعدلات سريان بطيئة و متكررة، إلا أنه لا يصلح لكافة المحاصيل الزراعية، فهو محصور فقط على المحاصيل البستانية ولا يصلح للمحاصيل الحقلية. والجدول التالي يبين حجم الدعم المخصص للري بالرش المحوري والمساحة التي يغطيها، والجدول التالي يبين حجم الدعم المخصص للري بالتقطير والمساحة التي يغطيها

جدول رقم (51) يبين حجم الدعم المخصص للري بالتقطير والمساحة المغطاة خلال

الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
3660752	1899156	1244140	00	517456	00	مبلغ الدعم (دج)
34	20	10	00	04	00	المساحة المغطاة (هكتار)
07	05	01	00	01	00	عدد المستفيدين

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2015

من معطيات الجدول رقم (51) بلغ إجمالي الدعم المخصص للري بالتقطير خلال الخماسي 2014/2010 مبلغ 3660752 دج، وهو ما يعادل 07% من إجمالي الدعم المخصص لتجهيز المساحات المسقية، وذلك بتوزيعها على 07 مستفيدين، وبتغطية إجمالي مساحة تقدر بـ 34 هكتار، وهي ما تعادل 0,2% من إجمالي المساحات المسقية، وهي نسبة تكاد تنعدم، حيث أن تقنية الري بالتقطير حديثة ولا تزال في بداياتها في ولاية قالة وذلك بسبب نوعية المياه التي لا تسمح بخروج المياه عن طريق التقطير، وكذا ذهنيات المزارعين التي يعتبرونها أنها مرتفعة السعر وأنها تحتاج إلى مجهود أكبر، وهي لا تغطي مساحات كبيرة بالمقارنة مع الري بالرش المحوري.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

3- الري بالرش الدوراني:

جدول رقم(52) يبين حجم الدعم المخصص للري بالرش الدوراني والمساحة المغطاة خلال

الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
2102963	1450339	652624	00	00	00	مبلغ الدعم (دج)
60	12	48	00	00	00	المساحة المغطاة (هكتار)
15	03	12	00	00	00	عدد الوحدات (وحدة)

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

من معطيات الجدول رقم (52) بلغ إجمالي الدعم المخصص للري بالرش الدوراني خلال

الخماسي 2014/2010 مبلغ 2102963 دج، وهو ما يعادل 03% من إجمالي الدعم المخصص لتجهيز المساحات المسقية، وذلك بتركيب 15 وحدة من الري بالرش الدوراني، وبتغطية إجمالي مساحة تقدر ب 60 هكتار، وهي ما تعادل 0,4% من إجمالي المساحات المسقية، وهي نسبة تكاد تنعدم، حيث أن تقنية الري بالرش الدوراني تقنية حديثة ولا تزال في بداياتها في ولاية قالمة، وهي تخص مساحات الحبوب، وأن معظم هذه المساحات تتواجد في المناطق البعيدة عن محيطات السقي مثل وادي الزناتي وعين مخلوف.

4- المضخات المائية:

جدول رقم(53) يبين حجم الدعم المخصص للمضخات المائية خلال الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
700000	200000	500000	00	00	00	مبلغ الدعم
07	02	05	00	00	00	عدد الوحدات

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

من معطيات الجدول رقم (53) بلغ إجمالي الدعم المخصص للمضخات المائية خلال الخماسي

2014/2010 مبلغ 700000 دج، وهو ما يعادل 01% من إجمالي الدعم المخصص لتجهيز المساحات المسقية، وذلك بتركيب 07 وحدات من المضخات المائية.

رابعا - برنامج اقتصاد الماء بولاية قالمة آفاق 2024: تم وضع هدف لبرنامج اقتصاد الماء لولاية قالمة

لآفاق سنة 2024، يتم فيه توسعة المساحة المروية إلى 28000 هكتار، أي تحقيق زيادة مقدرة ب12500 هكتار، وهو ما يعادل زيادة ب81%.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

وهذا من خلال تطوير منشآت الري القاعدية التالية⁽¹⁾:

أ- توسيع محيط السقي لسهل قالمة- بوشقوف ب 1700 هكتار، في إطار مشروع التهيئة من مصدر مائي آخر متمثل في تحلية المياه القذرة واستعمالها في الري بقدره استيعاب مقدرة ب 45 مليون متر مكعب سنويا.

ب- مشروع انجاز وتهيئة 1700 هكتار من محيط السقي على مستوى بلدية الركنية، والمزود من مياه سد "زيت العتبة" المحادي بين ولايتي قالمة وسكيكدة.

ج- مشروع انجاز 3000 هكتار من محيط السقي من سد "كدية حريشة" على مستوى بلدية هواري بومدين بقدره استيعاب نظرية تقدر ب 30 مليون متر مكعب سنويا، يزود سهل تاملوكة وعين أركو.

د- مشروع انجاز 2000 هكتار محيط سقي مزود من محطة تصفية المياه القذرة على مستوى بلدية بوشقوف (واد المالح)، وعلى مستوى بلدية وادي الزناتي (واد وادي الزناتي) ما بين وادي الزناتي و برج صباط على مساحة 1000 هكتار.

هـ- مشروع انجاز 10 حواجز مائية عبر مختلف اقليم الولاية لتوسيع مساحة مقدرة ب 800 هكتار من المساحة المروية.

و- توسيع مساحة مقدرة ب 4500 هكتار من الري المتوسط من خلال انجاز قرابة 50 بئر عادية و 10 آبار ارتوازية بالاضافة إلى السقي من الأودية.

1- آفاق الخماسي: 2019 / 2015

جدول رقم (54) يبين آفاق توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة

خلال الخماسي 2019/2015 الوحدة (هكتار)

المحاصيل المروية	2019	2018	2017	2016	2015
زراعة الحبوب	5000	4500	4000	3500	2200
زراعة الأعلاف	1000	900	800	500	300
الأشجار المثمرة	3400	3400	3300	3000	2000
زراعة الخضروات	8900	3400	4400	5400	7800
الطماطم الصناعية	6000	6000	5000	4500	4000
المجموع	24300	18200	17500	16900	16300

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية وتهيئة الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

¹ - مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

2- آفاق الخماسي 2020 / 2024:

جدول رقم (55) يبين آفاق توزيع مساحة الأراضي المروية حسب المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة

الوحدة (هكتار)		خلال الخماسي 2024/2020				
2024	2023	2022	2021	2020	المحاصيل المروية	
6000	5500	5300	5200	5100	زراعة الحبوب	
1200	1100	1100	1100	1000	زراعة الأعلاف	
3600	3600	3500	3500	3400	الأشجار المثمرة	
10200	10400	10400	10400	9600	زراعة الخضروات	
7000	6500	6500	6000	6000	الطماطم الصناعية	
28000	27100	26800	26200	25100	المجموع	

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية وتهيئة الاستثمار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

المطلب الثالث: حماية الغطاء الغابي وتنمية التشجير

تشكل الغابات أكبر مستودع للتنوع البيولوجي، علاوة على ذلك فإنها تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الغذائي بطرق عدة، إذ يعتمد ملايين الناس على الغذاء من الغابات والأشجار خارج الغابات، كما أنها تساهم في توفير سبل العيش في المناطق الريفية وفي تخفيف حدة الفقر عبر الدخل المتولد⁽¹⁾ عن العمل الغابي في إنتاج مختلف السلع والخدمات الحرجية⁽²⁾، فلإدارة المستدامة للغابات تساهم في الاستخدام الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للأراضي بصورة مناسبة واستدامتها، وتستفيد الزراعة من دور الغابات في التخفيف من آثار التغير المناخي الذي له أضرار جسيمة على الزراعة، الأمر الذي يحول دون تآكل التربة، بالإضافة إلى أنها توفر عناصر مغذية لها، وتحسن من تركيبها، وتوفر الأعلاف للثروة الحيوانية، كما توفر الموارد الوراثية، من بين العديد من الخدمات البيئية الأخرى⁽³⁾. وبالتالي تعتبر الإدارة المستدامة للغابات والتنمية الزراعية المستدامة أمران مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

وبغية تحقيق الاستدامة في إدارة الغابات وربطها بالزراعة المستدامة اعتمدت الجزائر برنامجاً طموحاً للتنمية الريفية، جاء لتعزيز وتدعيم سياسة التطور الريفي، وهو موجه خصيصاً للمناطق الأكثر عزلة والسكان المجاورين للغابات، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2010/2014.

¹ - حسب تقرير "حالة الغابات في العالم عام 2014" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يعتمد حوالي ثلث (3/1) من سكان العالم، الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً على الخشب كمصدر للدخل والطاقة.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2014): تقرير حالة الغابات في العالم تعزيز المنافع الاجتماعية-الاقتصادية من الغابات، روما.

³ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2005): تقرير فريق الخبراء الخارجيين المعني بالغابات إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة السابعة عشر، روما، ص 02

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

تتربع ولاية قالمة على مساحة تقدر بـ 116865 هكتار من الغابات، وهو ما يعادل 32% من المساحة الإجمالية للولاية. وهذه المساحة تتوزع بين الغابات العامة (27%) والتابعة للقطاع الخاص (01%)، الأدغال والأحراش (60%) والأراضي ذات الطابع الغابي (12%)⁽¹⁾.

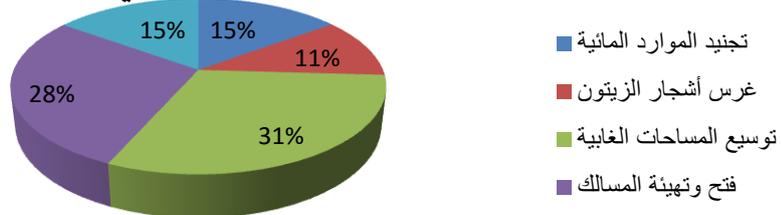
أولاً- دعم الغابات في إطار برنامج التجديد الريفي: يندرج هذا البرنامج في إطار تجسيد سياسة التجديد الريفي للخماسي 2010-2014، من خلال تجسيد مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة وذلك قصد تنمية الأقاليم الريفية النائية الأكثر حرمانا والمجاورة للغابات بغية تشجيع سكانها الأصليين للعودة إليها والاستقرار بها، عصرنه وإعادة الاعتبار للقرى والقصور من خلال تحسين ظروف معيشتهم، تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي، حماية وتأمين الموارد الطبيعية في الوسط الريفي، وكذا حماية وتأمين التراث الريفي المادي و غير المادي. وهذا في إطار الاستفادة من العمليات الجماعية والفردية الممولة من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

-التعريف بالمشروع الجوازي للتنمية الريفية المندمجة: هو عبارة عن برنامج أعمال للتنمية موجه إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي بذلتها الإدارة اللامركزية، يتضمن العمليات ذات الاستعمال الجماعي والفردى، ويصاغ من طرف السكان، أي أنه ينبثق من احتياجات سكان المنطقة المعنية بالمشروع، وذلك تحت اشراف خلية التنشيط الريفي والبلدي، وتكون الغاية منه تحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية، تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في النشاطات الزراعية، الغابية والرعية، التسيير المستدام للموارد الطبيعية.

ثانياً- أهم الاستثمارات المدعمة لقطاع الغابات لولاية قالمة: بلغ إجمالي الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي من أجل النهوض بالقطاع الغابي في مختلف الجوانب 1614887685 دج، وهي موزعة على الاستثمارات التالية في الشكل التالي:

شكل رقم (44) يبين توزيع الدعم المخصص للقطاع الغابي لولاية قالمة على

مختلف الاستثمارات للخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجداول (56)، (57)، (58)، (59) و(60)

¹ - محافظة الغابات لولاية قالمة، (2015): عرض حال حول قطاع الغابات لولاية قالمة، ص 02

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

أ- مشاريع تجنيد الموارد المائية: الجدول التالي يضم الاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد المائية التابعة للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (56) يبين دعم مشاريع تجنيد الموارد المائية للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
55102728	883466	547000	15765988	14999985	22906289	حفر، تهيئة وتجهيز الآبار
32989002	00	00	00	11996001	20993001	انجاز البرك المائية
137737656	13606110	00	32000015	36800017	55331514	تهيئة المنابع المائية
1600001	00	00	00	00	1600001	انجاز الأحواض المائية
12471059	00	00	00	12471059	00	بناء وتهيئة نقاط الماء
239900446	14489576	547000	47766003	76267062	100830805	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (56)

من معطيات الجدول رقم (56) يتبين تطور حجم الدعم المخصص لتجنيد الموارد المائية للخماسي 2014/2010 لولاية قالمة، والذي خصص له نسبة 15% من إجمالي الدعم المقدم للقطاع الغابي، هذا الدعم الذي عرف تناقص مستمر من سنة إلى أخرى حيث انخفض منذ بداية الخماسي إلى سنة 2014 بنسبة 86%، خاصة سنة 2013 التي عرفت انخفاض حاد في حجم الدعم المخصص لها كاد ينعدم بلغ 99% بالمقارنة مع سنة 2012، وذلك راجع إلى انعدام المشاريع المنجزة هذا العام، والتي انحصرت فقط في حفر بئر واحد، وتصحيح 3637 م³ من المجاري المائية. واستحوذت مشاريع تهيئة المنابع المائية على أكثر من نصف (57%) إجمالي حجم الدعم المخصص للموارد المائية، وذلك لأهميتها للقطاع الغابي، حيث تستعمل في تمويل وحدات التدخل الأولي لإخماد الحرائق.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

تليها بعد ذلك مشاريع حفر وتجهيز الآبار بنسبة 23% من إجمالي حجم الدعم المخصص للموارد المائية، وذلك بهدف تنمية الأقاليم الريفية النائية الأكثر حرمانا والمجاورة للغابات بغية تشجيع سكانها الأصليين للعودة إليها والاستقرار بها وتحسين معيشتهم.

وعرف قطاع الغابات لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 انجاز 132 بئر ما بين حفر انجاز 11 بركة مائية وحوضين مائيين، تهيئة 170 منبع مائي، بناء وتهيئة 16 نقطة ماء موزعة عبر مختلف اقليم الولاية.

ب- مشاريع غرس أشجار الزيتون: تكمن الأهمية البيئية التي يحظى بها الزيتون في حماية التربة من الانجراف، الحد من عملية التصحر واستغلال الأراضي التي لا يمكن استغلالها في نشاطات أخرى كالأراضي الوعرة والمنحدرات إضافة إلى الأراضي شبه الجافة والمياه التي تحتوي على نسب معتدلة من الملح. ونظرا لهذه الأهمية فقد ركزت الجزائر على تنمية هذا القطاع وتطويره، حيث يشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية برنامج التطويرية الإطار العام لمشاريع الاستثمار في قطاع زراعة الزيتون. وفي إطار برنامج التجديد الفلاحي تم وضع برنامج تطوير الزيتون، والذي تتكفل به محافظة الغابات والمتمثل في تقديم الدعم لغرس أشجار جديدة، نزع الأحراش حول الزيتون وتطعيم الزيتون البري. وتعتبر ولاية قالمة من الولايات المنتجة للزيتون، فهي تستحوذ على 4510 هكتار مخصصة لزراعة أشجار الزيتون، مقدر بنسبة 70% من مجموع مساحة الأشجار المثمرة التي تغطي 12000 هكتار. والجدول التالي يوضح حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون من طرف محافظة الغابات لولاية قالمة للخماسي 2014/2010 :

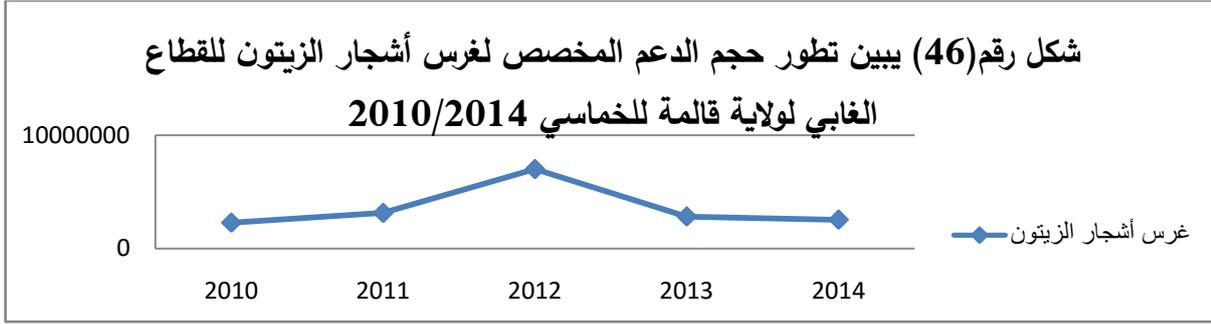
جدول رقم (57) يبين دعم مشاريع غرس أشجار الزيتون للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010 (الوحدة دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
161839837	25039974	22559977	66159934	25119975	22959977	غرس أشجار الزيتون
7488000	234000	2340000	2340000	2574000	00	نزع الأحراش حول الزيتون البري
9477000	351000	3510000	1755000	3861000	00	تطعيم الزيتون البري
178804837	25624974	28409977	70254934	31554975	22959977	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (57)

من خلال معطيات الجدول رقم (57) بلغ حجم الدعم الإجمالي المخصص لاستثمارات غرس أشجار الزيتون لمحافظة الغابات لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 مبلغ 178804837 دج، وهو ما يمثل 11% من إجمالي الدعم المخصص للقطاع الغابي للخماسي 2014/2010، ويتضمن هذا المبلغ 91% لغرس شتلات جديدة، 04% لنزع الأحرش حول الأشجار المغروسة من قبل و 05% لتطعيم أشجار الزيتون من أجل الإنتاج. و عرف هذا الدعم أوجه سنة 2012 حيث خصص له مبلغ 70254934 دج بنسبة 39% من إجمالي الدعم الخاص باستثمارات غرس أشجار الزيتون، ليعرف بعد ذلك انخفاض كبير قدر ب 64% عما كان عليه سنة 2012 تذبذبا.

تطور مساحة أشجار الزيتون: يهدف برنامج التطوير المكثف لغرس الزيتون الذي وضعت السلطات العمومية للفترة بين 2010 و 2014، والذي شرع في تجسيده تدريجيا إلى غرس 10 آلاف هكتار بأشجار الزيتون بالمناطق المكثفة ونصف المكثفة بالأماكن الغابية وشبه الغابية بولاية قالمة.

والجدول التالي يبين تطور مساحة أشجار الزيتون خلال الخماسي 2014/2010 بولاية قالمة:

جدول رقم (58) يبين انجازات محافظة الغابات لمشاريع غرس أشجار الزيتون للقطاع الغابي لولاية

قالمة خلال الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
2023	313	282	827	314	287	غرس أشجار الزيتون (هكتار)
32000	1000	10000	10000	11000	00	نزع الأحرش حول الزيتون البري (شجرة)
28000	1000	10000	6000	11000	00	تطعيم الزيتون البري (شجرة)

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015

من معطيات الجدول رقم (58) يتضح لنا أن المساحة المغروسة أشجار الزيتون بلغت 2023 هكتار خلال الخماسي 2014/2010 من طرف محافظة الغابات، وقد عرفت تطور منذ بداية الخماسي أين بلغت أعلى معدل سنة 2012، وذلك بغرس مساحة تقدر ب 827 هكتار محققة زيادة بنسبة

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

188% لتعرف بعد ذلك انخفاض كبير وصل إلى 62 % بمساحة غرس 313 هكتار سنة 2014. ويرجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض في حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون، أما نزع الأحرار وتطعيم الزيتون البري فقد عرف تذبذب من سنة إلى أخرى حيث حققت سنة 2011 أكبر معدل لها ب 34% ، لتعرف بعد ذلك انخفاض بنسبة 91% سنة 2014.

وتعاني مشاريع التجديد الريفي بقالمة والتي من بينها غرس أشجار الزيتون من عدة صعوبات كنقص المتابعة المتوسطة المدى وغياب الجدية لدى بعض السكان الذين ينظرون إلى برامج التطوير كفرصة مؤقتة للحصول على أموال الدعم لا غير ، ذلك أن الكثير بعض المستفيدين من برامج التطوير قد أهملوا حقول الزيتون وأغلقوا مساكنهم الريفية ثم عادوا إلى المدينة من جديد ما يتطلب رقابة متواصلة على مشاريع تطوير الاقتصاد الريفي عبر مختلف مناطق ولاية قالمة التي تنصدر ولايات الوطن في مجال تمويل برامج التجديد الريفي.

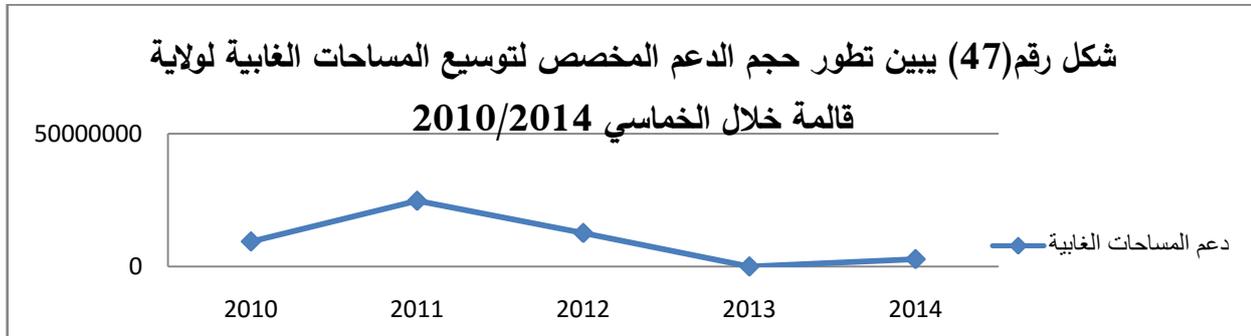
ج- تنمية و توسيع المساحات الغابية:

جدول رقم(59) يبين دعم توسيع المساحات الغابية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
211095714	00	00	47527875	69268386	94299453	غرس أشجار البلوط القليبي
146682177	00	00	51502020	95180157	00	إعادة التشجير
138035903	27679000	00	27211728	83145175	00	صيانة التشجير
495813794	27679000	00	126241623	247593718	94299453	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(59)

من معطيات الجدول رقم(59) يتبين تطور حجم الدعم المخصص لتوسيع المساحات الغابية في ولاية قالمة، والذي قدر ب 495813794 دج، مستحوذا على نسبة 31% من إجمالي الدعم المخصص

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

للقطاع الغابي للخماسي 2014/2010، منها 43% خصصت لغرس شتلات جديدة من البلوط الفليني بإجمالي مساحة تقدر بـ 1660 هكتار، وهذا لأهمية هذا النوع من الأشجار في الحفاظ على التربة وتوفير مناصب عمل في مواسم استغلال الفلين الذي يتزايد الطلب عليه سنويا، فهي تعتبر أهم غطاء غابي في ولاية قالمة، وهي تغطي ما نسبته 57% من غابات الولاية، بالإضافة إلى 30% لإعادة التشجير في مكان الأشجار القديمة التي أتلفت بسبب القطع أو الحرق، بإجمالي مساحة 1300 هكتار و27% لصيانة الأشجار من حيث تقليمها وإزالة الأحرار من حولها، بمساحة 1800 هكتار، وعرف حجم الدعم ارتفاع ملحوظ سنة 2011، حيث تضاعف أكثر من مرتين ونصف عما كان عليه سنة 2010، تم فيها غرس مساحة 550 هكتار من أشجار البلوط الفليني، وإعادة تشجير 800 هكتار وصيانة 1000 هكتار من أشجار الغابات، ليعرف بعدها انخفاض كبير قدر بـ 89% سنة 2014، حيث أتلف ما مجموعه 348 هكتار من المساحات الغابية بسبب الحرائق، منها 120.5 هكتار من أشجار البلوط الفليني، هذه الأخيرة التي تراجع إنتاجها في السنوات الأخيرة بسبب الحرائق الطبيعية والمفتعلة⁽¹⁾ لاسيما وأنه لم يتم اعتماد سياسة إعادة الغرس المكثف لتجديد هذه الثروة التي بلغت مرحلة الشيخوخة. ولإعادة احياء غابات ومساحات البلوط الفليني في الجزائر بصفة عامة وولاية قالمة بصفة خاصة نقترح اتخاذ الإجراءات التالية:

- أ- إشراك السكان القاطنين في المواقع المحيطة بللغابات في حماية أشجار البلوط الفليني، عن طريق تمكينهم من استغلال المساحات غير المغروسة في الفلاحة.
- ب- تمكينهم من رعي مواشيهم من أبقار وأغنام، حيث أن الرعي في غابات الفلين، خاصة في فترات معينة من السنة قد يكون ضروريا، فغابات الفلين تمتاز بكون تربتها مغطاة بالأعشاب المتنوعة، والتي يمكن أن توفر علف مجاني لهذه الماشية، فضلا عن أنها تقوم بعملية طبيعية لاقتلاع هذه الأعشاب التي تبدأ تجف مع نهاية فصل الربيع وقد تشكل أخطارا للغابة في الصيف بسبب كونها أحد أهم العوامل المساعدة لانتشار الحرائق.
- ج- الحد من انتشار رعي الماعز في هذه الغابات لأنه يشكل خطرا حقيقيا على أشجار الفلين، كون الماعز لا يأكل الأعشاب التي تنتشر في الأرض، وإنما يفضل التسلق والأكل من الأغصان، ولا يأكل الأوراق فقط وإنما يختار الأغصان الطرية وبالتالي فهي تعيق نمو أشجار البلوط الفليني.

¹ - حسب محافظة الغابات لولاية قالمة فإن نحو 90% من حرائق الغابات هي مفتعلة.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

د- مساعدة السلطات العمومية لتسهيل أنواع من الاستثمارات الفلاحية لسكان المناطق المحيطة بالغابات مثل تربية النحل، تربية الأبقار الحلوب، استغلال الأعشاب البرية وغيرها من النشاطات الفلاحية التي تدمجهم في حماية الغابة.

ه- التوعية بمخاطر الجني الفوضوي للفلين، الذي من المفروض ألا يبدأ إلا عندما تبلغ الشجرة 40 سنة من العمر، ثم تبدأ عملية جني الفلين ذي الاستعمالات المختلفة كل 10 سنوات، وهي المدة اللازمة لنضجه، وتعطي شجرة الفلين 08 محاصيل طوال عمرها.

و- ضرورة إشراك السكان المقيمين في المحيطات الغابية في عملية الجني المنظم، وذلك من أجل تمكينهم من تحقيق مداخيل شرعية من جهة، ويقومون بحراستها من الجني الفوضوي ووقايتها من الحرائق من جهة ثانية.

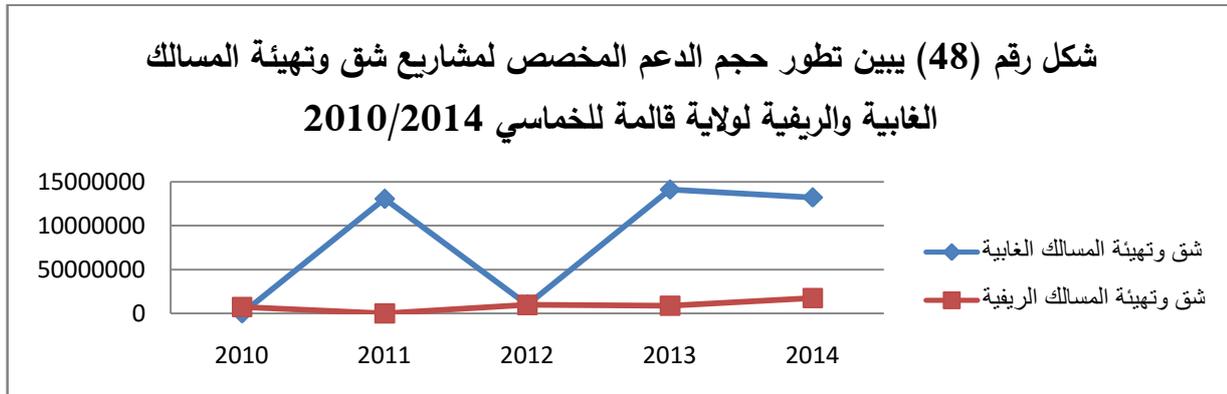
د- مشاريع شق وتهئية المسالك

جدول رقم(60) يبين حجم الدعم المخصص لشق وتهئية المسالك الغابية والريفية لولاية قالمة خلال

الخماسي 2014/2010 الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
414629588	132454691	141437230	9888845	130848822	00	شق وتهئية المسالك الغابية
42842585		8683700	9600000	00	7200002	شق وتهئية المسالك الريفية
457472173	149813574	150120930	19488845	130848822	7200002	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(60)

من معطيات الجدول رقم (60) يتبين حجم الدعم المخصص لشق وتهئية المسالك الغابية والريفية الذي خصص له مبلغ 457472173 دج خلال الخماسي 2014/2010، منها 91% لشق وتهئية

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المسالك الغابية على طول 537 كلم لمختلف المساحات الغابية لإقليم الولاية، وذلك لأهمية هذه المسالك في تسهيل عملية التدخل ومراقبة جميع أجزاء الكتل الغابية الرئيسية في حال اندلاع الحرائق، أما المسالك الفلاحية فإن حجم الدعم المخصص لها لم يتجاوز 09% خلال الخماسي على طول 57 كلم عبر مختلف المناطق الريفية، وهي تعتبر نسبة قليلة بالرغم من أهمية هذه المسالك في فك العزلة عن سكان المناطق الريفية النائية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى السكان لأنفسهم ، من خلال اعتراض ملاك الأراضي الخواص الذي يصرون على منع عمليات شق المسالك، وغيرها من المشاريع التنموية الهادفة إلى تلبية حاجيات السكان وتخفيف المعاناة التي يعيشونها، وذلك بحجة عدم الحصول على تعويضات مالية مقابل شق المسالك وسط مساحاتهم الزراعية الخاصة، وتعيش العديد من المناطق الريفية بولاية قالمة وضعا صعبا فرضه ملاك خواص أصبحوا يعترضون مشاريع فك العزلة، ويقطعون مسالك ريفية مشتركة ظلت قائمة منذ عقود يستعملها السكان للمرور من منطقة إلى أخرى . الأمر الذي يتطلب اقناع هؤلاء الملاك وتغليب المنفعة العامة، وكذا إظهار المسالك الريفية القديمة والممرات المشتركة في خرائط المسح الجديدة لوضع حد للفوضى التي تعرفها الأقاليم الريفية بالولاية وتعطل برامج التجديد الريفي التي انطلقت بها في السنوات الأخيرة.

هـ- مشاريع أخرى: بالإضافة إلى الاستثمارات والمشاريع سابقة الذكر التي تقوم بها محافظة الغابات، هناك مشاريع أخرى تتدرج ضمن برنامج التشجير المؤطر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للخماسي 2010/2014، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(61) يبين دعم مشاريع أخرى تابعة للقطاع الغابي لولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010 الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
29846124	00	00	17856989	2680610	9308525	الحرث العميق
8999991	00	00	00	00	8999991	انجاز مخابئ الحيوانات
68272935	15472987	7959992	12479988	32359968	00	استصلاح الاراضي
22148100	4984200	00	00	5616000	11547900	أشغال حراجية
59072247	20100600	00	9477000	11700000	17794647	فتح وتهيئة الخنادق المضادة للنيران
544557038	00	00	5901864	00	48655174	اعادة التعمير
242896435	40557787	7959992	45715841	52356578	96306237	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية قالمة، 2015

خلاصة:

عرفت سياسة الدعم الزراعي في الجزائر ثلاثة مراحل، الأولى كانت قبل سنة 1990، والتي تميزت بوجود النظام الإشتراكي الذي كانت فيه كل المؤسسات والتعاونيات الفلاحية تابعة للدولة، مما جعل الدعم في هذه الفترة لم يكن له أثر على السياسة الزراعية، بسبب تحمل الدولة كل نفقات القطاع وكل الخسائر التي تحدث فيه، بالإضافة إلى أنه لم يعطى للقطاع الخاص الأهمية الكبيرة في تطوير القطاع، والمرحلة الثانية كانت بين 1990-1999 والتي عرفت التوجه نحو اقتصاد السوق الذي نتج عنه تحرير الأسعار بسبب رفع الدعم على القطاع الزراعي، مما أثر على المنتجين والمستهلكين، فلدى الدولة إلى التدخل لدعم القطاع بطرق جديدة تمثلت في إنشاء مجموعة من الصناديق تتولى دعم القطاع، ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية من أهم هذه الصناديق، والذي ركز في تقديم الدعم على دعم إنتاج المواد الغذائية الأساسية (الحبوب، الحليب)، بعد ذلك قامت الدولة بإصلاحات جديدة بداية من سنة 2000 بتطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وإنشاء الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار، ليتكفل بدعم جميع المشاريع الاستثمارية، والتي تحمل في طياتها برامج لتحقيق الزراعة المستدامة وتنميتها إن تم تنفيذ هذه البرامج على أكمل وجه.

وسعت ولاية قالمة كغيرها من ولايات الوطن إلى تبني هذه البرامج وتطبيقها على أرض الواقع، والتي كان من أهمها برنامج النهوض بالموارد الطبيعية وتنميتها كبرنامج استصلاح الأراضي الذي تم وضع كل طياته للخماسي 2010/2014 لكن تأجل تنفيذه إلى بداية 2015، وكذا برامج تثمين الموارد المائية التي حصلت على حجم دعم ضئيل يقدر ب 01% من اجمالي الدعم الزراعي، وهذا بالرغم من الإمكانيات المائية التي تتوفر عليها الولاية، أما قطاع الغابات فقد استحوذ على نسبة معتبرة تقدر ب 27%.

الفصل الثاني: دعم الإنتاج الزراعي وتطوير الإنتاجية لولاية قالمة خلال الخماسي 2010/2014

مقدمة:

يعتبر نمو الناتج والإنتاجية للقطاع الزراعي ومكوناته مؤشرا أكثر دلالة على التطور الإيجابي للقطاع وينقسم الإنتاج الزراعي إلى قسمين الأول إنتاج نباتي، والثاني إنتاج حيواني، حيث يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام ، وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة وتطوير حجم الإنتاج النباتي والرفع من مردوديته، وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية المدعمة في ولاية قالمة إنتاج الحبوب، الطماطم الصناعية وغرس أشجار الزيتون.

وتعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية إقتصادية باعتباره مجال من مجالات الإستثمار الفلاحي ، حيث يتميز بنوع من الإستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك إهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية . وتتمثل الحيوانات المنتجة والمدعمة في ولاية قالمة في الأبقار الحلوب، الدواجن، والنحل.

المبحث الأول: تطوير الإنتاج النباتي

يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام، وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة وتطوير حجم الإنتاج النباتي و الرفع من مردوديته، وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية المدعومة في ولاية قالمة إنتاج الحبوب، الطماطم الصناعية وغرس أشجار الزيتون.

المطلب الأول: تكثيف زراعة الحبوب

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا محسوسا في إنتاج الحبوب في الجزائر، وذلك بفضل برنامج الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الذي يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، بالإضافة إلى توقيع رئيس الجمهورية لثمانية (08) إجراءات لإنقاذ الزراعة وإحياء الثورة الزراعية في سنة 2009، داعيا المزارعين والمستثمرين إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات بالتناسق مع الغرفة الفلاحية.

أولا- دعم زراعة الحبوب: تعتبر ولاية قالمة من أهم المناطق المنتجة للحبوب في الجزائر، وهي تعتبر من بين أهم الزراعات الأساسية في الولاية، حيث تحتل مكانة استراتيجية سواء من حيث المساحة، أو من حيث حجم الدعم المخصصين لها، حيث قدرت المساحة المزروعة من الحبوب على مستوى الولاية بحوالي 81821 هكتار في سنة 2014 وهو ما يعادل ما نسبته 34.36% من إجمالي الأراضي المزروعة في الولاية، وتقدر مساحة الحبوب المدعومة ب 79% من إجمالي مساحة الحبوب. ويتمثل الدعم المقدم لشعبة الحبوب في اقتناء بذور الحبوب وذلك بتسديد مبلغ الفارق بين سعر البيع والسعر الحقيقي للقنطار الواحد لصالح تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS)⁽¹⁾، والذي يتراوح من 700 دج إلى 1250 دج، أي بنسبة 22% من السعر الحقيقي⁽²⁾.

¹-CCLS: Cooperative des Cereales et Legumes Secs

²- مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديريةية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

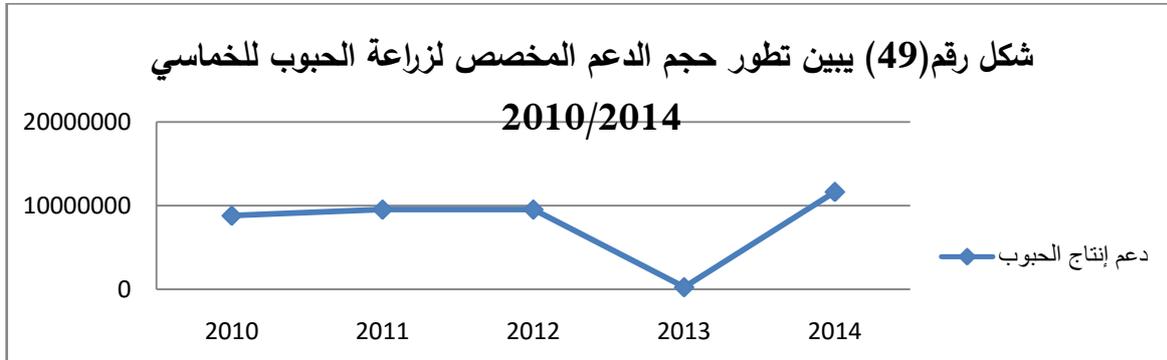
والجدول التالي يمثل حجم الدعم المخصص لزراعة ال حبوب في ولاية قالمة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للخماسي 2014/2010.

جدول رقم(62) يبين حجم الدعم المخصص لإنتاج الحبوب للخماسي 2014/2010 (الوحدة:دج)

نوع الإنتاج	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
القمح الصلب	68386360	76459560	76704400	2042325	93794400	372524925
القمح اللين	15965625	17319000	16951925	499275	20386120	89777070
الشعير	3685000	1480100	1660700	00	2211900	12958850
المجموع	88036985	95258660	95317025	2541600	116392420	475260845

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

قدر إجمالي حجم الدعم المخصص من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للخماسي 2014/2010، مبلغ 475260845 دج، وهو يمثل نسبة 07% من إجمالي الدعم المقدم للقطاع الزراعي لولاية قالمة. والشكل التالي يبين تطور حجم الدعم المخصص لشعبة الحبوب:

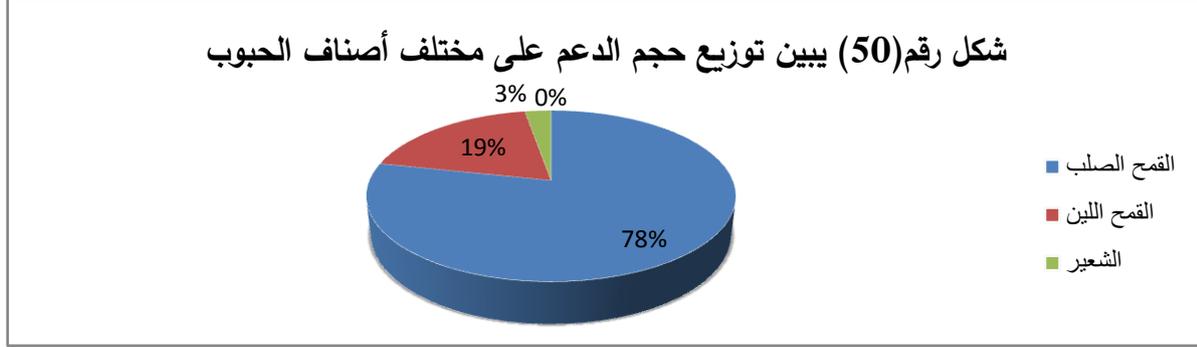


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(62)

من معطيات الجدول رقم(62) يتضح لنا تطور حجم الدعم، الذي عرف تذبذبا وتراجع كبير في سنة 2013، حيث انخفض بنسبة 97% بالمقارنة مع سنة 2012، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم دعم إنتاج الشعير، بالإضافة إلى انخفاض حجم دعم كل من القمح الصلب واللين ب 58209425 دج، وهذا بسبب الظروف المناخية الاستثنائية وغير المناسبة التي عاشتها المنطقة والتي تميزت بنقص كبير في كمية الأمطار المتساقطة في الأوقات المناسبة التي يحتاجها النبات لنموه الجيد . لتعرف بعد ذلك سنة 2014 انتعاش في شعبة الحبوب حيث بلغت نسبة الدعم المخصص لها ب 24% من إجمالي الدعم المخصص لهذه الشعبة للخماسي 2014/2010.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قلمة من خلال الدعم الزراعي

وهناك تباين في توزيع حجم الدعم على مختلف أصناف الحبوب، إذ يحتل القمح الصلب أعلى نسبة للدعم بـ 78% وذلك لأهميته الإستراتيجية بالمقارنة مع بقية الأصناف ، يليه القمح اللين بنسبة 19% ثم الشعير بنسبة 3% والذي يخصص معظمه كعلف لتغذية الحيوانات، والشكل التالي يبين ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (62).

ثانيا - تطور حجم مساحة الحبوب المدعمة:

جدول رقم (63) يبين تطور المساحة المدعمة لزراعة الحبوب للخماسي 2014/2010

(الوحدة هكتار)

نوع المحصول	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط المساحة
القمح الصلب	35955	39979	41300	1827	50257	33864
القمح اللين	9123	9897	10028	679	11817	8309
الشعير	3350	1539	1757	00	2301	1789
المجموع	48428	51415	53085	2506	64375	43962

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قلمة، 2015



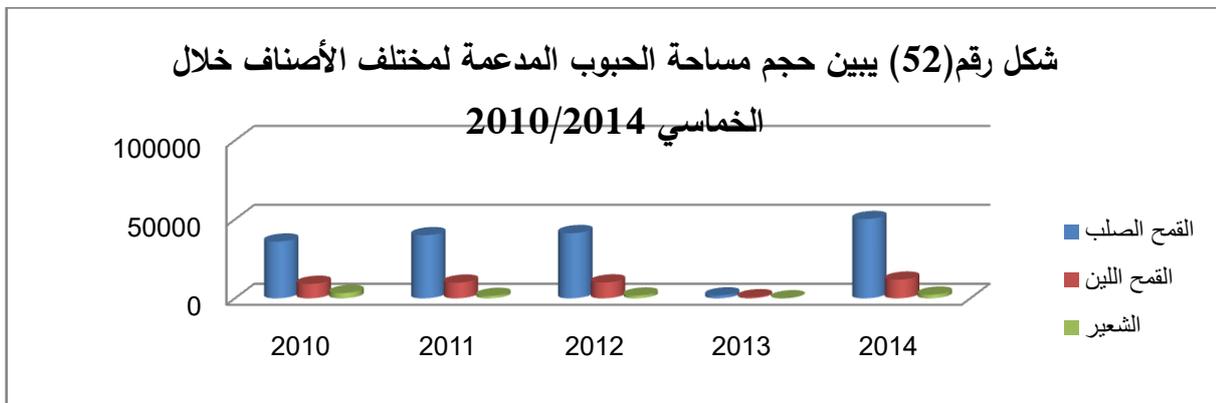
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (63)

من معطيات الجدول رقم (63) يتضح لنا تطور مساحة الحبوب المدعمة خلال الخماسي

2014/2010، بمتوسط مساحة يقدر بـ 43962 هكتار، حيث قدرت في سنة 2010 بـ 48428 هكتار. خصص منها 74% لزراعة القمح الصلب ، و 19% لزراعة القمح اللين ، و 7% وجهت لزراعة الشعير. لتشهد بعد ذلك المساحة زيادة في كل من سنة 2010 و 2012 بـ 6% و 3% على التوالي لتعرف

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

بعد ذلك سنة 2013 انخفاض ملحوظ في المساحة المدعمة لزراعة الحبوب قدر ب 50579 هكتار وبنسبة 95% بالمقارنة مع سنة 2012، ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف المناخية الاستثنائية وغير المناسبة التي عاشتها المنطقة والتي تميزت بنقص كبير في كمية الأمطار المتساقطة في الأوقات المناسبة التي يحتاجها النبات لنموه الجيد . وإلى الجفاف الذي مس خاصة المناطق الغربية والجنوبية للولاية والتي تتميز عادة بإنتاجها الوفير، لتعرف بعد ذلك سنة 2014 انتعاش في شعبة الحبوب حيث بلغت المساحة المدعمة ب 64375 هكتار، محققة زيادة ب 61869، منها 78% خصصت لزراعة القمح الصلب، و18% لزراعة القمح اللين، و04% لزراعة الشعير . والشكل التالي يوضح ذلك:



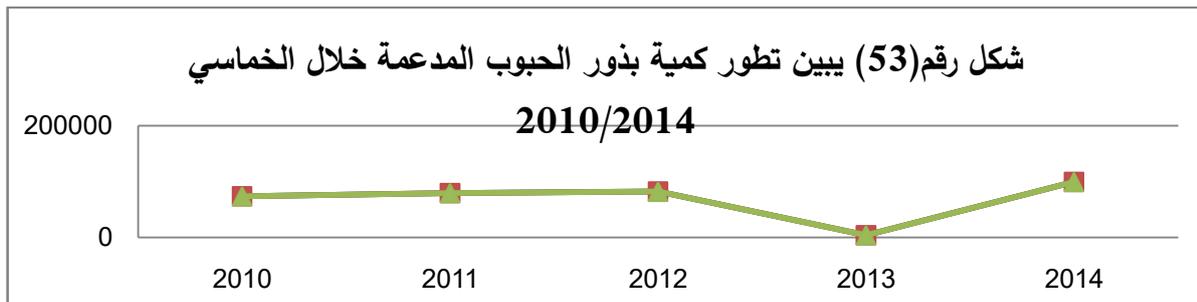
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(63)

ثالثا - تطور كمية البذور المدعمة:

جدول رقم(64) يبين تطور كمية بذور الحبوب المدعمة خلال الخماسي 2014/2010 (الوحدة:قنطار)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
319708	80411	2923	66080	63966	57528	القمح الصلب
73085	16543	951	14039	13855	12772	القمح اللين
12540	2301	00	1757	1539	3350	الشعير
405332	99255	3874	81876	79360	73650,20	المجموع

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(64)

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

بلغ إجمالي كمية البذور المدعمة والمقتناة من التعاونية الفلاحية للحبوب والبقول الجافة خلال الخراسي 2014/2010 بنحو 405333 قنطار، منها 79% من بذور القمح الصلب أي بمعدل 1.6 قنطار في الهكتار ، و 18% من بذور القمح اللين، أي ما يعادل 1.4 قنطار في الهكتار ، و 03% من بذور الشعير وبمعدل 01 قنطار في الهكتار.

رابعا- تحليل تطور إجمالي مساحة الحبوب:

جدول رقم (65) يبين تطور المساحة المزروعة حبوب لمختلف دوائر الولاية للخراسي 2014/2010

الوحدة (هكتار)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط مساحة الحبوب
قالة	2022	1827	2060	2417	2424	2150
قلعة بوسع	10369	11198	11269	10794	10726	10871
هيليوبوليس	4665	4895	4909	4829	5084	4876
الخرزة	5811	6670	7149	6450	6506	6517
بوشقوف	7982	8260	8863	7233	7272	7922
حمام النبائل	6320	6370	6208	4940	5025	5793
وادي الزناتي	13303	13880	15141	12179	12290	13359
عين مخلوف	21758	22280	22345	16155	22314	20970
حمام الدباغ	4530	4650	4762	9920	4513	5675
هوارى بومدين	5355	5480	5721	5640	5647	5569
المجموع	82115	85510	88427	80557	81801	83682

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2015

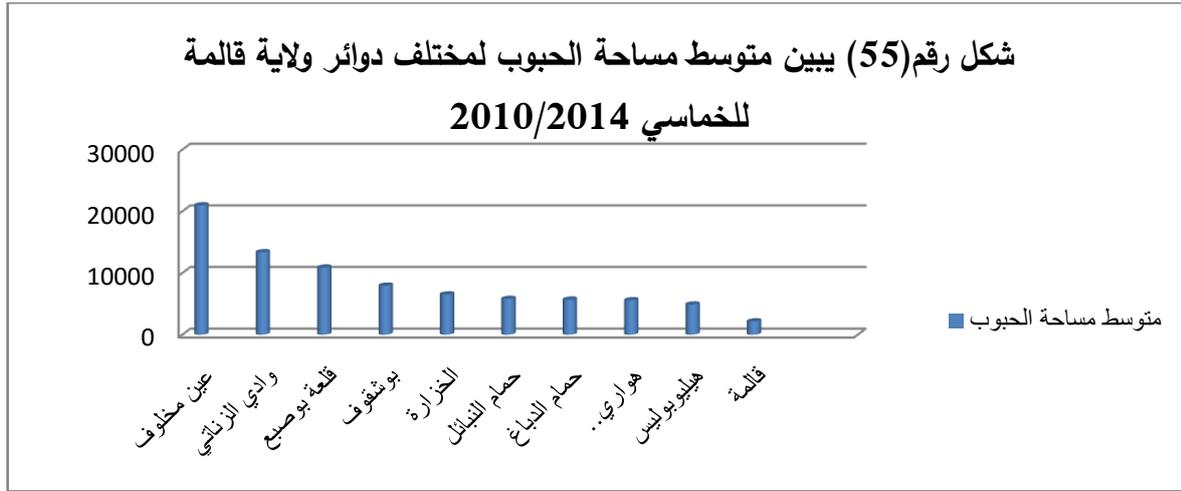


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (65)

بمطالعة بيانات الجدول رقم (65) يتبين لنا أن متوسط المساحة المزروعة حبوب بمختلف أنواعها في ولاية قالة قد بلغ 83682 هكتار خلال الخراسي 2014/2010، وهو ما يمثل 45% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، حيث شهدت ارتفاع محسوس منذ بداية الخراسي من 82115 هكتار سنة

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

2010 إلى 88427 سنة 2012 بمعدل زيادة يقدر ب 08%، هذا الارتفاع الذي من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على رفع الكمية المنتجة، وهذا راجع إلى الإجراءات التحفيزية التي قررتها الدولة لفائدة منتجي الحبوب والمتمثلة بالأخص في قرض الرفيق، الذي ساهم بشكل واضح في زيادة المساحات المخصصة لزراعة الحبوب وارتفاع عدد المزارعين المنخرطين في هذه الشعبة. أما سنة 2013 فقد عرفت تراجعا ملحوظا في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ب 7870 هكتار بنسبة 09% مقارنة بسنة 2012، ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف المناخية الاستثنائية وغير المناسبة التي عاشتها المنطقة والتي قلصت من المساحة المزروعة بحبوب بفعل ظاهرة الجفاف التي مست خاصة المناطق الواقعة بالجهتين الغربية والجنوبية للولاية (تاملوكة، عين مخلوف ووادي الزناتي)، حيث تضرر ما يزيد عن 7000 هكتار بسبب الجفاف، ومنها ما أُلغى بفعل الحرائق. في حين شهدت سنة 2014 ارتفاع طفيف في مساحة الحبوب التي بلغت 81801 هكتار، أي ما يعادل 01,50%. والسبب الرئيسي يرجع دائما إلى التغيرات المناخية التي تشهد تذبذبا وتناقصا في الأمطار من سنة إلى أخرى.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (65)

أما على مستوى الدوائر فإن الشكل رقم (55) يبين أن هناك تباين في توزيع حجم المساحة المخصصة لتكثيف الحبوب من دائرة لأخرى، حيث استحوذت دائرة عين مخلوف على أكبر مساحة مخصصة لزراعة الحبوب بنسبة 25% من إجمالي المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، وب 46% من مساحتها الصالحة للزراعة، تليها دائرة وادي الزناتي بنسبة 16% وهذا راجع إلى الخاصية الأساسية لهذه المناطق والتي تتمثل في زراعة الحبوب بأنواعها، وكذلك تمتعها بأجود الأراضي الخاصة بزراعة الحبوب. في حين نجد دائرة قلعة بوضبع تستحوذ على مساحة معتبرة لزراعة الحبوب تقدر ب 13% من إجمالي

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

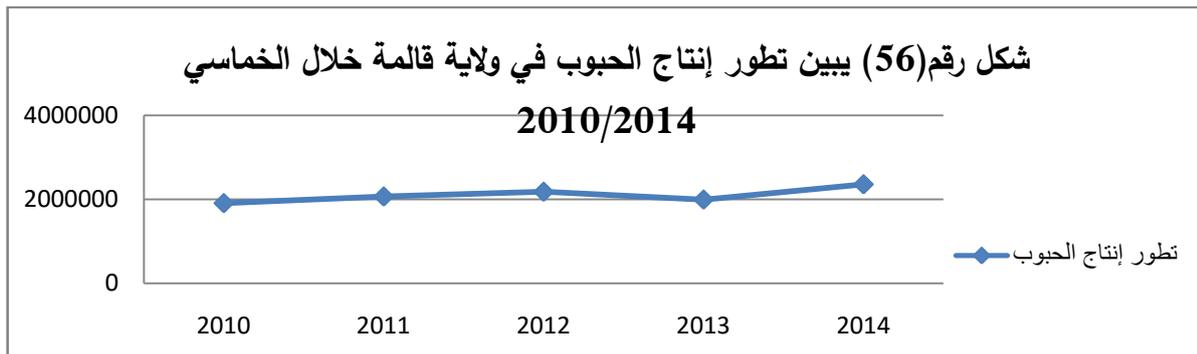
المساحة المزروعة حبوب، بينما استحوذت دائرة قالمة على أصغر مساحة قدرت ب 03% من إجمالي المساحة المزروعة حبوب.

خامسا- تحليل تطور إنتاج الحبوب:

جدول رقم (66) يبين تطور إنتاج الحبوب لمختلف دوائر الولاية للخماسي 2014/2010
(الوحدة(قنطار)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	48450	43149	50850	67556	72535	282540
قلعة بوصيغ	263653	292350	314221	340069	333392	1543685
هيليوبوليس	102813	124554	156170	166375	160327	710239
الخرارة	110140	123212	132229	134404	142630	938624
بوشقوف	194750	204580	200987	204777	218140	1023234
حمام النبائل	142960	142220	110362	111295	110410	617247
وادي الزناتي	314881	365170	375047	326965	371530	1753593
عين مخلوف	482931	539870	587060	383259	666882	2660002
حمام الدباغ	91155	92755	101488	105700	116563	507661
هوارى بومدين	155390	137610	151194	151270	165650	761114
المجموع	1907123	2065470	2179608	1991670	2358059	10501930
الإنتاجية(قنطار/هكتار)	23	24	25	25	29	25

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (66)

بمطالعة بيانات الجدول رقم (66) يتبين لنا أن إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها في ولاية قالمة شهد تطور طفيف منذ سنة 2010 حتى سنة 2012 محقق زيادة تقدر ب 14% وهذا بالرغم من نقص الأمطار الذي تشهده السنوات الأخيرة. أما سنة 2013 فقد عرفت تراجعا بنسبة 09% مقارنة بما تم إنتاجه سنة 2012، ويرجع السبب الرئيسي لانكماش الإنتاج إلى الظروف المناخية الإستثنائية وغير المناسبة التي

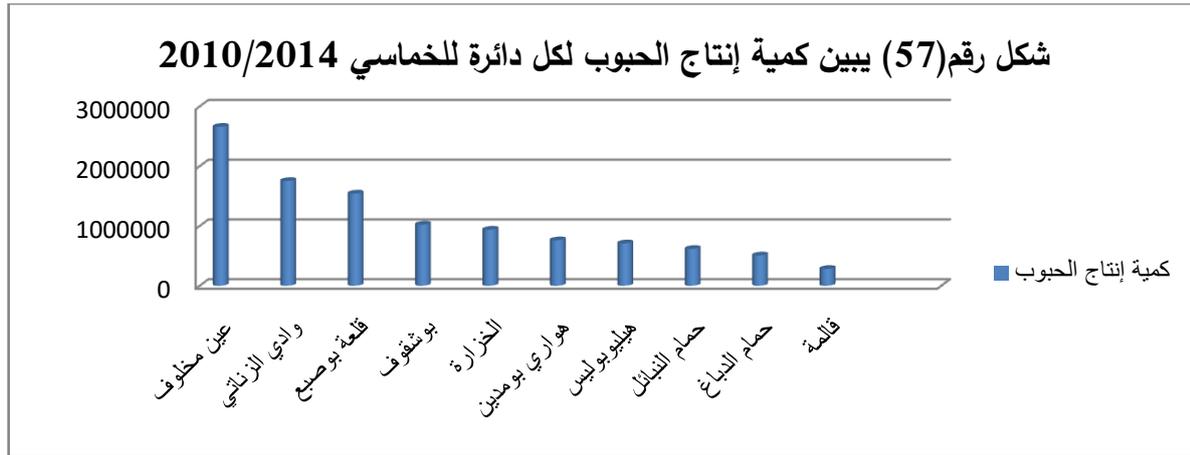
الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

عاشتها المنطقة، والتي تميزت بتقلص المساحة المزروعة حبوب بفعل ظاهرة الجفاف التي مست خاصة المناطق الواقعة بالجهتين الغربية والجنوبية للولاية (تاملوكة، عين مخلوف ووادي الزناتي) هذه الأخيرة المعروفة بجودة انتاجها الكمية والنوعية، حيث تضرر مايزيد عن 7000 هكتار بسبب الجفاف، ومنها ما أتلّف بفعل الحرائق. في حين شهدت سنة 2014 ارتفاع ملحوظ في كمية إنتاج الحبوب التي بلغت 2358059 قنطار، الأمر الذي أزال الكثير من المخاوف من تضرر المحاصيل الزراعية جراء نقص تساقط الأمطار التي ميزت هذه السنة، وخاصة خلال شهر أفريل الذي لم يسجل سوى تساقط 01 ملم من الأمطار بالولاية، لكن سقوط الأمطار خلال فترة الحرث والبذر كانت جيدة وسمحت بنمو طبيعي للنبات. ومن الملاحظ كذلك أن إنتاجية الحبوب في تزايد حيث بلغت 29 قنطار/هكتار سنة 2014، بعدما كانت 23 قنطار/هكتار سنة 2010، وبمتوسط 25 قنطار/هكتار خلال الخماسي 2010/2014 وهي تعتبر في المستوى بالمقارنة مع الهدف الذي سطره برنامج تكثيف الحبوب في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالوصول إلى إنتاجية 25 قنطار/هكتار⁽¹⁾. أي أن ولاية قالمة قد استطاعت تحقيق هذا الهدف وهذا بسبب الإجراءات المتخذة، والمتمثلة في ادراج زراعة الحبوب ضمن الزراعات المسقية والسقي التكميلي الذي أصبح ضروري في ظل التغير المفاجئ للمناخ، وذلك منذ سنة 2012 وانخراط المزارعين في برنامج تأمين الحبوب عن طريق السقي والذي شمل مساحة قدرت بـ 2100 هكتار سنة 2014 حيث أن معدل الإنتاجية بالمساحات المسقية بجهات قالمة ، بلخير، بومهرة أحمد ، جبالة، بني مزلين وشقوف، مجاز عمار وحمّام دباغ بلغ نحو 50 قنطار/هكتار. كما ساهم برنامج تجديد آلات الحصاد بشكل كبير في التقليل من ضياع المنتج ، بالإضافة إلى التطور المسجل في توجه المزارعين نحو استعمال التقنيات الحديثة في عملية الحرث والبذر، والإلتزام بمختلف الإجراءات التي يتطلبها المسار الاتقني لهذه الشعبة⁽²⁾.

¹- زهير عمار، المصدر سبق ذكره، ص163

²- مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي



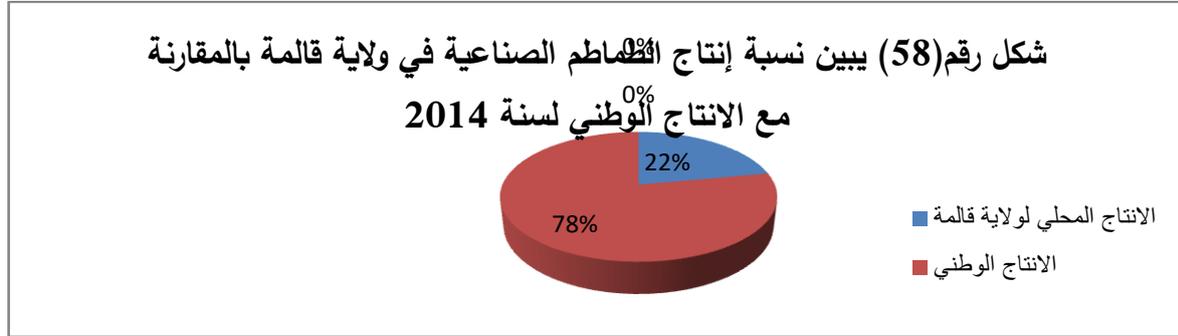
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (66)

أما على مستوى الدوائر فإن الشكل رقم (57) يبين أن هناك تباين في كمية إنتاج الحبوب من دائرة لأخرى، حيث استحوذت دائرة عين مخلوف على الصدارة في حجم الكمية المنتجة بنسبة 25% من إجمالي الكمية المنتجة حبوب للخماسي 2014/2010 وبمتوسط إنتاج قدر ب 532000 قنطار ووصلت إنتاجيتها إلى 30 قنطار/هكتار سنة 2014 بعدما كانت 22 قنطار/ هكتار سنة 2010، تليها دائرة وادي الزناتي بنسبة 17% وبمتوسط إنتاج 350719 قنطار، وبإنتاجية تقدر ب 30 قنطار/هكتار في حين استحوذت دائرة قلعة بوصبع على المرتبة الثالثة من حيث الكمية المنتجة ب 15% من إجمالي الإنتاج، بينما سجلت دائرة قالمة أقل كمية منتجة بنسبة 03% من إجمالي الإنتاج، حيث لم تتجاوز الكمية المنتجة خلال الخماسي 2014 /2010 56508 قنطار وبإنتاجية قدرت ب 30 قنطار/هكتار.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

المطلب الثاني: زراعة الطماطم الصناعية

تعتبر ولاية قالة من المناطق الرائدة وطنيا في مجال إنتاج وتحويل الطماطم الصناعية، حيث استحوذت لوحدها على نسبة 22% من الإنتاج الوطني للطماطم الصناعية لسنة 2014.



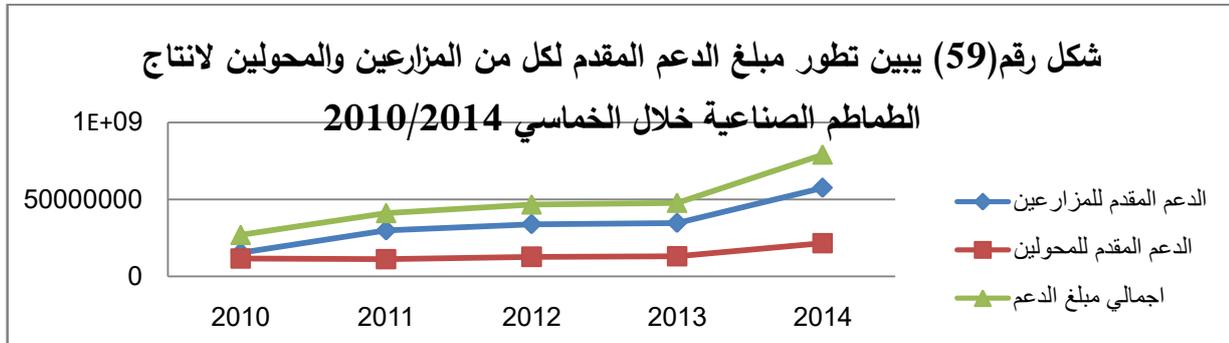
المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2015

أولاً- دعم إنتاج الطماطم الصناعية: وضعت الدولة تحفييزات مالية من أجل تنمية وتطوير شعبة الطماطم الصناعية، وتتمثل هذه التحفييزات في تدعيم أسعار الطماطم الصناعية الموجهة للتحويل، حيث تم رفع الدعم من 03,5 للكلغ سنة 2009، يتحصل فيها المزارع على 02 للكلغ والمحول على 01,5 للكلغ إلى 05,5 سنة 2011، حيث يتحصل فيها المزارع على دعم ب 04 للكلغ، والمحول على 01,5 للكلغ. والجدول التالي يبين الدعم المقدم لكل من المزارعين والمحولين خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (67) يبين حجم الدعم المقدم لكل من المزارعين والمحولين خلال الخماسي 2014/2010 (الوحدة: دج)

الدعم	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
للمزارعين	154015785	299182964	339948904	348000000	576000000	1717147653
للمحولين	115511440	112193612	127480840	130500000	216000000	701685892
المجموع	269527225	411376576	467429744	478500000	792000000	2418833545

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (67)

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

من الجدول رقم (67) يتبين لنا تطور حجم الدعم المقدم لتطوير وتنمية شعبة الطماطم الصناعية في الولاية، حيث قدر إجمالي مبلغ الدعم خلال الخماسي 2014/2010 بـ 2418833545 دج، وهو ما يمثل 40 % من إجمالي الدعم الموجه للقطاع لالزراعي للولاية، منها 71% موجهة لدعم المزارعين بمبلغ إجمالي مقدر بـ 1717147653 دج، و 29% من إجمالي الدعم موجهة للمحولين بإجمالي 701685892 دج، وبلغ متوسط الدعم 483766709 دج، حيث عرف ارتفاع محسوس خلال الخماسي فارتفع من 269527225 دج سنة 2010 إلى 478500000 دج سنة 2013، محققا نسبة نمو سنوية تقدر بـ 12%، ليعرف قفزة نوعية سنة 2014 بـ 792000000 دج محققا زيادة مقدرة بـ 66% عما كان عليه سنة 2013، ويرجع هذا التطور في حجم الدعم المقدم لشعبة الطماطم الصناعية إلى التحفيزات المالية المقدمة من طرف الدولة، حيث ارتفع الدعم من 12 دج للكغ إلى 15 دج للكغ وكذا ارتفاع قيمة الدعم الخاصة بالمزارعين من 02 دج إلى 04 دج، وكذا التحفيزات المقدمة للمحولين والمتمثلة في استحداث قروض التحدي سنة 2013 الذي يمنح قروض للمحولين من أجل مساعدة المزارعين بدءا من اقتناء البذور، الأسمدة والأدوية إلى شراء المحصول، مما أعطى دفعا قويا للاستثمار في الطماطم الصناعية. كما عرفت نسبة الدعم كذلك المقدمة للمزارعين ارتفاعا، حيث بلغت سنة 2010 نسبة 57% من إجمالي الدعم المقدم لهذه السنة، لترتفع خلال السنوات الموالية إلى 73% من إجمالي الدعم، والسبب في ذلك يرجع إلى رفع قيمة دعم الكغ الواحد من الطماطم الصناعية الخاصة بالمزارعين من 02 دج سنة 2010 لتتضاعف إلى 04 دج سنة 2011 وبقية السنوات الأخرى. بينما نسبة الدعم المخصص للمحولين فقد انخفض من 43% سنة 2010 إلى 27% سنة 2011 وبقية السنوات، لكن في الوقت نفسه تدعم المحولون من خلال تطبيق قرض التحدي الممنوح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2013، الذي سمح لهم بالحصول على قروض متوسطة وطويلة للاستثمار الزراعي.

ثانيا - تقييم نتائج الدعم:

1- تطور المساحة المزروعة طماطم: الجدول التالي يبين تطور المساحة المخصصة لغرس الطماطم الصناعية خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (68) يبين تطور المساحة المغروسة طماطم لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

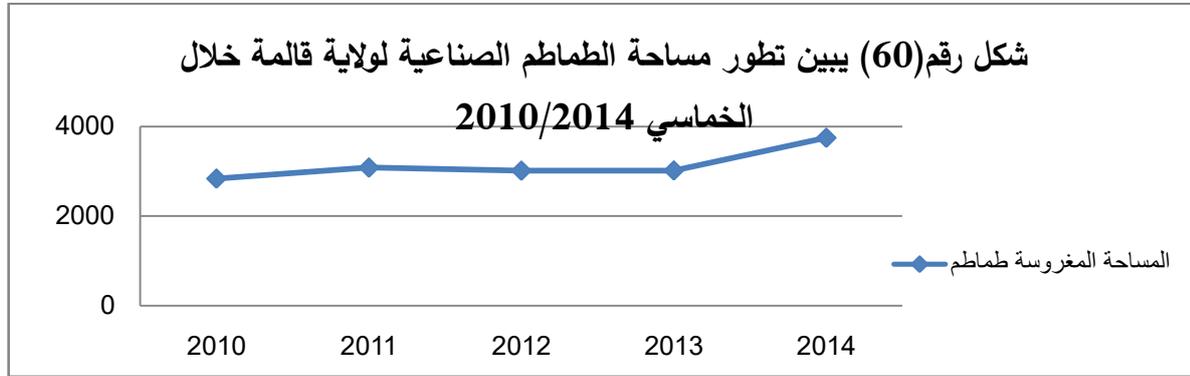
(الوحدة: هكتار)

2014	2013	2012	2011	2010	
3752	3019	3015	3085	2838	المساحة المغروسة طماطم

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

من الجدول رقم (68) يتبين لنا أن شعبة الطماطم الصناعية بولاية قالمة عرفت خلال الخماسي 2010/2014 انتعاشا ملحوظا من خلال عدة معطيات ميدانية تتميز في جانبها الإحصائي بزيادة في المساحة المغروسة التي انتقلت من 2838 هكتار سنة 2010 إلى 3752 هكتار في سنة 2014 محققة زيادة بنسبة 32%، وتمثل مساحة الطماطم الصناعية 02% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وهذا راجع إلى المرافقة والمتابعة التقنية التي يقوم بها المرشدون ومدربو الفلاحة للمنتجين بتوجيههم نحو غرس الشتلات ذات القدرة الإنتاجية العالية وتوعيتهم بكيفية المعالجة الوقائية والمكافحة البيولوجية لمختلف الأمراض والفطريات واستعمال الأسمدة، بالإضافة إلى ارتفاع مساحة الطماطم المسقية من 2000 هكتار سنة 2010 إلى 2320 هكتار سنة 2014، وبنسبة 25 من إجمالي مساحة الخضروات المسقية و 16% من إجمالي المساحة المسقية. والشكل التالي يبين تطور مساحة الطماطم المزروعة:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (68)

2- تطور إنتاج الطماطم بولاية قالمة:

جدول رقم (69) يبين تطور كمية الطماطم المنتجة والمحولة لولاية قالمة خلال الخماسي

2010/2014 الوحدة (قنطار)

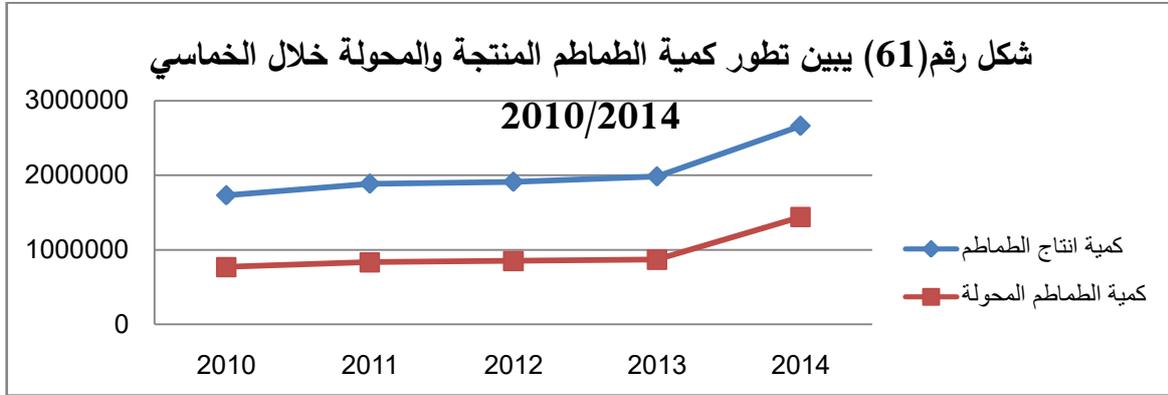
2014	2013	2012	2011	2010	
2662185	1985000	1912910	1887760	1732745	كمية إنتاج الطماطم
710	658	634	612	611	المردودية (قنطار/الهكتار)
1440000	870000	849872	834000	770079	كمية الطماطم المحولة

المصدر: مصلح التنظيم و الإنتاج و الدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

من خلال معطيات الجدول رقم (69) يتبين لنا أن كمية إنتاج الطماطم الصناعية في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2010 كمية 1732745 قنطار لتعرف قفزة نوعية سنة 2014 محققة إنتاجا بلغ 2662185 قنطار، مسجلة بذلك زيادة مقدرة ب 54%، وتعتبر سنة 2014 نموذجا إيجابيا ومرجعيا بالنسبة لشعبة الطماطم بالولاية بالنظر للنتائج الكبيرة المحققة في مختلف مراحل الإنتاج ، وقد

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

تجاوز هذا الإنتاج المحقق من الطماطم الصناعية الأهداف المسطرة في بداية السنة لهذه الشعبة والمقدرة بإنتاج 2 مليون و 429 ألف قنطار، وفي نفس السياق ارتفع مردود الهكتار الواحد بشكل ملحوظ وهو في منحى تصاعدي من موسم إلى آخر على مدار السنوات الأخيرة ، حيث انتقل من 611 قنطار للهكتار خلال سنة 2010 إلى 710 قنطار للهكتار سنة 2014، وهذا راجع إلى طرق تهيئة وإعداد شتلات الطماطم في مشاتل عصرية، وكذا اقتناء أنواع وفصائل متطورة، بالإضافة إلى توسع المساحات المغروسة والمسقية والتي ترتفع من سنة إلى أخرى. وأن هذه النتائج المحققة في شعبة الطماطم الصناعية جعلتها في مقدمة المنتجين الزراعيين التي تشكل محركا رئيسا لتطوير الصناعة الغذائية بولاية قالمة. والشكل التالي يبين تطورات كل من كمية الطماطم المنتجة والمحولة خلال الخماسي 2014/2010:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (69)

وسجلت أكبر مساحة مغروسة بالطماطم الصناعية حسب البلديات بإقليم "بلدية بلخير" والتي وصلت فيها حقول الطماطم إلى 647 هكتار تلتها "بلدية بوشقوف" ب 503 هكتار و "بلدية بومهرة أحمد" ب 470 هكتار، وباقي المساحات تتوزع على ما يزيد عن 13 بلدية من أصل 34 بلدية مشكلت إقليم الولاية. ويتوزع أكبر عدد لمنتجي الطماطم الصناعية على 11 بلدية بالولاية تتوفر على مساحات زراعية مسقية وهي: "بومهرة أحمد"، "بلخير"، "جبالة"، "بوشقوف"، "بني مزلين" إضافة إلى "قالمة"، "هيليوبوليس" "الفوج"، "بوعاتي"، "الركنية" وكذا "مجاز عمار".

ويرجع تطور إنتاج شعبة الطماطم الصناعية بولاية قالمة إلى عدة إجراءات متخذة وعوامل مشجعة من بينها التحفيزات المالية التي اعتمدها الدولة برفع سعر الكيلوغرام الواحد عند التحويل من 12 دج إلى 15 دج منها 04 دج متعلق بالدعم المقدم من طرف الدولة، توفر مياه السقي خاصة أن أغلبية الأراضي تدخل ضمن محيط السقي، زيادة على غرس نوعية من شتلات طماطم ذات قدرة إنتاجية عالية تتراوح بين 400 قنطار إلى 700 قنطار في الهكتار الواحد، وفي سنة 2014 تم التخلي نهائيا على الشتلات الثابتة

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

مقابل التوجه الكلي نحو الاعتماد على الشتلات الهجينة ذات المردود الكبير ، بالإضافة إلى التطور التقني الذي عرفته شعبة الطماطم الصناعية بولاية قالمة سنة 2013، والمتمثل في دخول ماكينات زراعية بأربعة حاصدات مستوردة من إيطاليا في جني محصول الطماطم ، حيث جاءت هذه القفزة النوعية بدعم من "مجموعة عمر بن عمر" للصناعة الغذائية لتعزيز دعم الدولة لشركاء الطماطم الصناعية من منتجين وصناعيين، وقد ساهمت الدولة في نسبة اقتناء هذه الحاصدات الأربعة بنسبة 30%، حيث تم توزيع هذه الماكينات على كبار المنتجين للطماطم الصناعية بمناطق مختلفة من ولاية قالمة ، وذلك بهدف استعادة المنتج وتكثيفه والتحكم في نوعيته بهذه الآليات الجديدة المستحدثة بعد آليات الدعم التي وفرتها الدولة في مجال الري بالتقطير والرفع من مردوده، وإمكانية رفعه مستقبلاً إلى 1000 قنطار في الهكتار .

3- تطور كمية الطماطم المحولة: من المؤشرات الإيجابية المسجلة في شعبة الطماطم الصناعية خلال الخماسي 2014/2010، ما يتعلق بالمستويات "القياسية" للكميات المحولة من الطماطم الصناعية⁽¹⁾ فهي الأخرى عرفت تطورات خلال سنوات الخماسي، حيث ارتفعت من 770072 قنطار في سنة 2010 إلى 870000 قنطار سنة 2013، لكن نسبة الطماطم المحولة بالنسبة إلى إجمالي الكمية بقيت ثابتة حيث قدرت ب 44%، أما سنة 2014 فقد شهدت ارتفاع في الكمية المحولة، حيث بلغت 1440000 قنطار محققة زيادة في نسبة الطماطم المحولة إلى 54% من إجمالي كمية الطماطم المنتجة ، وتتم عملية التحويل على مستوى أربع وحدات صناعية تابعة للقطاع الخاص بالولاية بطاقة إنتاجية نظرية تقدر إجمالاً ب 6200 طن في اليوم أكبرها وحدة الفجوج ب 3600 طن في اليوم ، ثم وحدة بوعاتي محمود ب 1800 طن في اليوم ، وكذا وحدتي بومهرة أحمد وبلخير بطاقة 400 طن في اليوم لكل وحدة منهما. تجدر الإشارة إلى أن أكبر البلديات المعروفة بتخصصها في إنتاج الطماطم الصناعية بقالمة تتمثل في كل من بلخير وبومهرة أحمد وبوشقوف وجباله خميسي وبني مزلين وأن عملية توجيه المحصول لا تقتصر على الوحدات الموجودة عبر ولاية قالمة فقط بل أن كميات كبيرة توجه نحو وحدات تحويل أخرى بولايات ميلة، سطيف، عنابة والطارف.

وقد وضعت مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة بداية من سنة 2014 مجموعة من الإجراءات التنظيمية بالتنسيق مع مختلف الشركاء المهنيين للحفاظ على النسق التصاعدي الذي تشهده شعبة الطماطم الصناعية بالولاية في المساحة والمردود على مدار السنوات الأخيرة ، وتتمثل أهم هذه الإجراءات

¹من أجل أن تتحول الطماطم النباتية إلى طماطم مصبورة، تفقد (05) مرات وزنها. أي أن 05 كغ من الطماطم الطازجة تعطينا 01 كغ من الطماطم المصبورة.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

التي تمخضت عن اللقاءات التقنية بين المديرية وكلا من الغرفة الفلاحية ، جمعية منتجي الطماطم والمحولين، المجلس الوطني المتعدد المهن للشعبة ، بنك التنمية الريفية بدر وصندوق التأمين الزراعي على:

أ-توسيع المساحات المسقية عن طريق التقطير بالاعتماد على الدعم المقدم من الدولة وكذا صيغة قرض التحدي الذي يكون فيه المحول هو العنصر الرئيسي في العملية.

ب- تطوير الشعبة كما وكيفا من خلال تنصيب لجنة المراقبة الصحية للطماطم بمشاركة ممثلي المحطة الجهوية لحماية النباتات الكائنة بولاية الطارف والمعهد التقني للمحاصيل الصناعية بولاية ، حيث ستعمل هذه اللجنة على توعية المزارعين بالعمليات الواجب إتباعها لاحترام المسار التقني للطماطم لرفع المرود والوقاية من الأمراض.

المطلب الثالث: تدعيم أشجار الزيتون وتثمين منتجاته

يعتبر الزيتون من أحد أكثر الأشجار انتشارا في الجزائر، فهي تغطي حوالي 45% من مساحة الأشجار المثمرة، وتشغل حوالي 207,8 ألف هكتار فيها حوالي 20,5 مليون شجرة ربعها (4/1) دون عمر الإنتاج. وبلغ معدل الإنتاج عامي 2000-2001 حوالي 249,3 ألف طن من الثمار ، ويرتبط هذا الانتشار بشكل وثيق بالأهمية الاقتصادية، البيئية والاجتماعية الكبيرة التي يحظى بها الزيتون في الجزائر. وتكمن الأهمية الاقتصادية للزيتون في القيمة المضافة للإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج القومي وعائدات المنتجين ورفد احتياطات الدول بالعملة الصعبة المتأتية من تصدير زيت الزيتون وإسهامه في تلبيته جزء رئيسي من المتطلبات الغذائية للسكان، وأما الأهمية البيئية التي يحظى بها الزيتون فتتمثل في حماية التربة من الانجراف، الحد من عملية التصحر واستغلال الأراضي التي لا يمكن استغلالها في نشاطات أخرى كالأراضي الوعرة والمنحدرات إضافة إلى الأراضي شبه الجافة والمياه التي تحتوي على نسب معتدلة من الملوحة. وبالتالي فإن هذا القطاع إذا ما استغل الاستغلال الأمثل يمكن أن يوفر مدخلا هامة لإنتاج الأعلاف، الأسمدة والطاقة باستغلال المخلفات الناتجة عن استخراج الزيت من ثمار الزيتون، مما يساهم في نشر تطبيقات الزراعة المستدامة في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ونظرا لهذه الأهمية فقد ركزت الجزائر على تنمية هذا القطاع وتطويره، حيث يشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ببرامجه التطويرية الإطار العام لمشاريع الاستثمار في قطاع زراعة الزيتون وإنتاج الزيت.

¹-المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(2003): تطوير انتاج وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون في الوطن العربي، جامعة الدول العربية:

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

وقد حددت داخل هذا الإطار لكل ولاية من ولايات القطر المناطق الخاصة بمشاريع تطوير زراعة الزيتون وتحويل بعض مناطق زراعة الحبوب إلى حقول من الأشجار المثمرة من بينها الزيتون. ونظرا لطول مدة دخول أشجار الزيتون في الإنتاج تقدم الدولة للمزارعين تشجيعات أخرى تضمن لهم حد أدنى من الدخل مثل تربية الدواجن، أو النحل بقيمة 30 ألف دينار.

عرفت شعبة الزيتون في الجزائر انتعاشا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى توسع المساحات المغروسة والارتفاع المتصاعد للطلب الوطني والعالمي على مادة زيت الزيتون، رغم أنه لم يتحقق من برنامج غرس المليون هكتار المسطر لآفاق 2014 سوى 100 ألف هكتار خلال ثلاث سنوات، فيما يهدف مخطط تنمية شعبة الزيتون، المدرج ضمن إطار برنامج التجديد الزراعي والريفي لإنتاج 100 ألف طن من زيت الزيتون مع نهاية الخماسي 2014/2010، وذلك من خلال المرافقة والدعم المقدم للمزارعين والمستثمرين المنتجين من أجل ادخال التقنيات الحديثة في الإنتاج.

وقد سجلت شعبة الزيتون في السنوات الأخيرة ديناميكية معتبرة بفضل التدابير المحفزة المتخذة من قبل السلطات العمومية لصالح منتجي الزيتون في إطار سياسة التجديد الزراعي، وضمن برنامج العمل الذي تم وضعه لتنمية شعبة الزيتون، من خلال توسيع رقعة زراعة الزيتون، خاصة من خلال تحديد مواقع جديدة، استعمال أنظمة ري اقتصادية، التحكم في تقنيات الغرس، التدخل في المساحة الموجودة حاليا بالتحكم في مختلف التقنيات المرتبطة بالفرع والاستعمال الجيد، إضافة إلى تحسين ظروف الجني من خلال توفير معدات خاصة وتطوير الصناعة المرتبطة بالزيتون.

وفي إطار برنامج التجديد الفلاحي تم وضع برنامج تطوير الزيتون، والمتمثل في تقديم الدعم لإنجاز غراسات جديدة سواء مكثفة أو نصف مكثفة، وكذا بالنسبة لتنمين منتجات الزيتون من خلال انشاء معاصر الزيتون، وهذا من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وذلك كالتالي⁽¹⁾:

1- بالنسبة للغرس المكثف: يضم الهكتار الواحد 400 شجرة زيتون، ويتم تقديم الدعم حسب المساحة حيث يمنح مبلغ 60000 دج لكل هكتار من أشجار الزيتون، و الذي يكون على دفعتين:

أ- الدفعة الأولى: تكون عند بداية الغرس، حيث يتم منح 70% من حجم الدعم، والمقدر ب 42000 دج للهكتار الواحد.

ب- الدفعة الثانية: تكون عند بداية نمو أشجار الزيتون، حيث يتم استكمال المبلغ الإجمالي للدعم والمقدر ب 30%، وبمبلغ 18000 دج للهكتار الواحد.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص ص 09، 10

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

2- بالنسبة للغرس شبه المكثف: يضم الهكتار الواحد 200 شجرة زيتون، ويتم تقديم الدعم حسب

المساحة، حيث يمنح مبلغ 30000 دج لكل هكتار من أشجار الزيتون، ويكون على دفعتين:

أ- **الدفعة الأولى:** تكون عند بداية الغرس، حيث يتم منح 70% من حجم الدعم، والمقدر بـ 21000 دج للهكتار الواحد.

ب- **الدفعة الثانية:** وتكون عند بداية نمو أشجار الزيتون، حيث يتم استكمال المبلغ الإجمالي للدعم والمقدر بـ 30%، وبمبلغ 9000 دج للهكتار الواحد.

أولاً- **حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون لولاية قالمة:** تعتبر ولاية قالمة من الولايات المنتجة للزيتون وزيت الزيتون، فهي تستحوذ على مساحة 4510 هكتار مخصصة لزراعة أشجار الزيتون، مقدرة بنسبة 70% من مجموع مساحة الأشجار المثمرة التي تغطي 12000 هكتار.

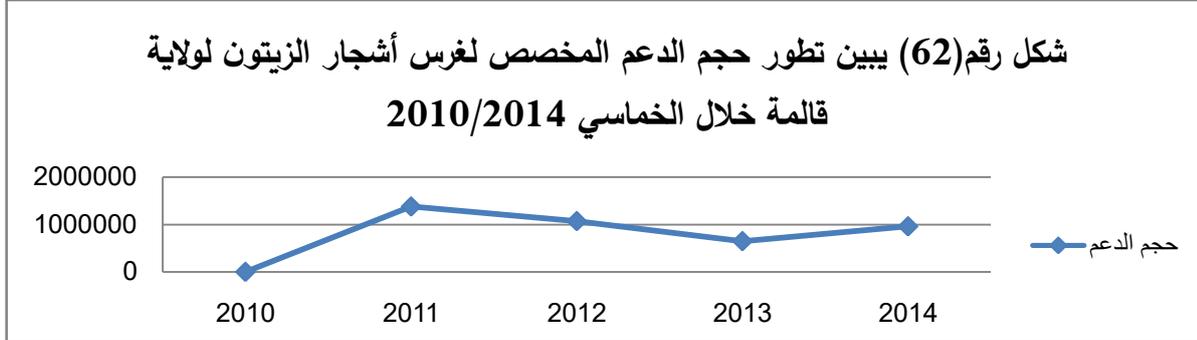
والجدول التالي يوضح حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون للخماسي 2014/2010 ذلك:

جدول رقم (70) يبين تطور حجم الدعم والمساحة المخصصة لغرس أشجار الزيتون في ولاية قالمة

خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	حجم الدعم
4056150	959730	647700	1070370	1378350	00	

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (70)

من خلال الجدول رقم (70) بلغ حجم الدعم الإجمالي المخصص لزراعة أشجار الزيتون خلال

الخماسي 2014/2010 مبلغ 4056150 دج. وعرف هذا الدعم تذبذباً واضحاً حيث بلغ متوسط الدعم 1014038 دج، ولم تشهد سنة 2010 أي دعم وذلك بسبب عدم إيداع المزارعين ملفات الحصول على

الدعم من أجل الإستفادة كون معظمهم استفادوا من قبل منذ بداية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة

2000، كما أن الدولة قامت بإلغاء منح الدعم على تسييج مساحات الزيتون من أجل حمايتها فترجع

عدد المزارعين الذين قاموا بإيداع ملفاتهم للحصول على دعم الزيتون. وكانت الانطلاقة في سنة 2011

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

حيث بلغ أوجه في هذه السنة بنسبة 34% من إجمالي الدعم المخصص للخماسي، بعد ذلك عرف الدعم انخفاضا حتى وصل إلى مستوياته الدنيا سنة 2013 وانخفض بنسبة 53% عما كان عليه سنة 2011 وذلك بسبب أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة قامت بربط دعم غرس أشجار الزيتون مع دعم تربية النحل، أي أن الذي يريد الحصول على دعم لتربية النحل عليه أن يقوم بغرس أشجار الزيتون وذلك كفكرة أو كحل لإعادة مكانة ولاية قالمة في إنتاج الزيتون بعد أن تراجعت خلال السنوات الأخيرة لكن هذا القرار لم يلقى الإستجابة من قبل المزارعين، حيث فضل معظمهم عدم الحصول على دعم لتربية النحل على أن يقوم بغرس أشجار الزيتون، ثم عرف بعد ذلك ارتفاع طفيف سنة 2014 بلغ 895030 دج وبنسبة 48%، أين تم إلغاء قرار ربط دعم تربية النحل مع غرس أشجار الزيتون لعدم جدواه.

ثانيا - توزيع حجم الدعم عبر دوائر الولاية:

جدول رقم (71) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لغرس أشجار الزيتون في ولاية قالمة خلال

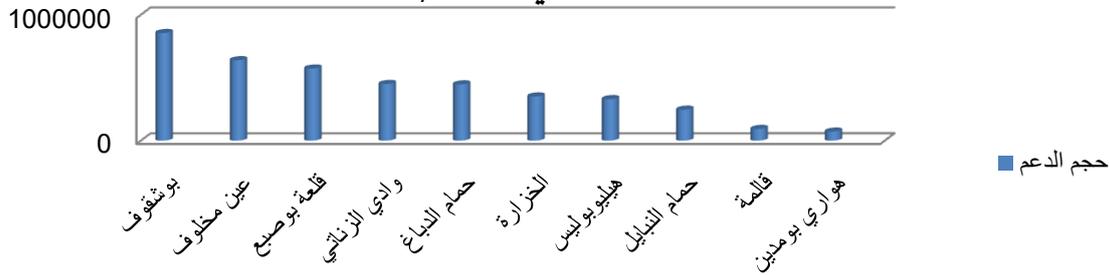
الخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	00	63000	21000	9000	00	93000
قلعة بوسبع	00	246000	105000	60000	162000	573000
هيليوبوليس	00	136500	73500	97500	22500	330000
الخرارة	00	90000	165000	54000	42000	351000
بوشقوف	00	164850	221370	223200	245730	855150
حمام النباتل	00	42000	60000	21000	123000	246000
وادي الزناتي	00	243000	165000	42000	00	450000
عين مخلوف	00	252000	30000	63000	294000	639000
حمام الدباغ	00	141000	187500	57000	61500	447000
هواري بومدين	00	00	42000	21000	9000	72000
المجموع	00	1378350	1070370	647700	959730	4056150

المصدر: مصلحة التنظيم و الإنتاج و الدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

شكل رقم (63) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لأشجار الزيتون لولاية قالمة خلال الخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (71)

من الجدول رقم (71) يتبين لنا أن الدعم المخصص لزراعة أشجار الزيتون يتوزع عبر كل دوائر ولاية قالمة، لكن بنسب متفاوتة من دائرة إلى أخرى، باستثناء بلدية عين صندل (35 كلم جنوب قالمة). حيث استحوذت دائرة بوشقوف على نسبة 21% من إجمالي الدعم، وهي تعتبر من الدوائر المعروفة بإنتاجيتها للزيتون وزيت الزيتون، تليها بعد ذلك كل من دائرة عين مخلوف وقلعة بوضبع بنسبة 16% و14% على الترتيب من إجمالي الدعم، أما أدنى نسبة من حجم الدعم المخصص لزراعة أشجار الزيتون فكانت من نصيب كل من دائرة قالمة وهوارى بومدين بنسبة 02% لكل دائرة.

ثالثا- تقييم برنامج دعم زراعة أشجار الزيتون للخماسي 2014/2010

1-تطور مساحة زراعة أشجار الزيتون: يهدف برنامج التطوير المكثف لغرس الزيتون الذي وضعته السلطات العمومية للفترة بين 2010 و 2014، والذي شرع في تجسيده تدريجيا إلى غرس 10 آلاف هكتار بأشجار الزيتون بالمناطق المكثفة ونصف المكثفة بالأماكن الغابية وشبه الغابية بولاية قالمة . والجدول التالي يبين تطور المساحة المزروعة أشجار الزيتون خلال الخماسي 2014/2010 بولاية قالمة:

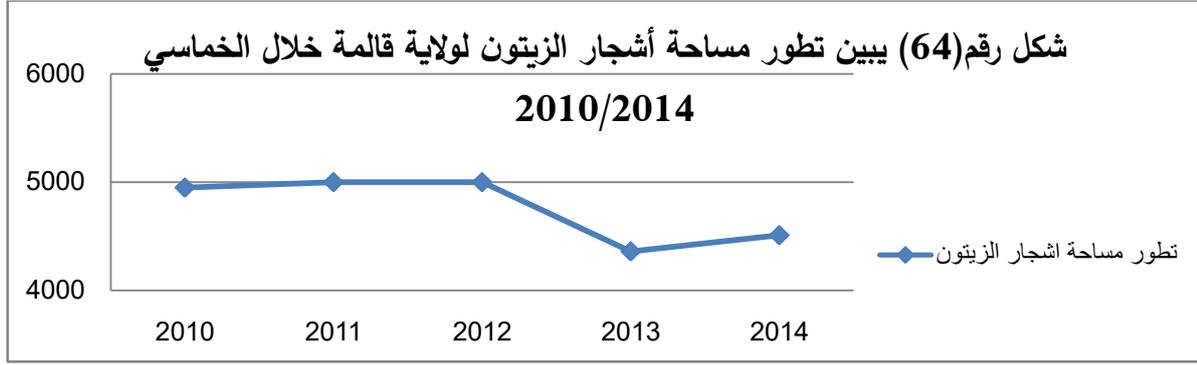
جدول رقم (72) يبين تطور مساحة أشجار الزيتون لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

الوحدة(هكتار) الوحدة(هكتار)

2014	2013	2012	2011	2010	
4510	4360	5000	5000	4950	تطور مساحة أشجار الزيتون(هكتار)

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (72)

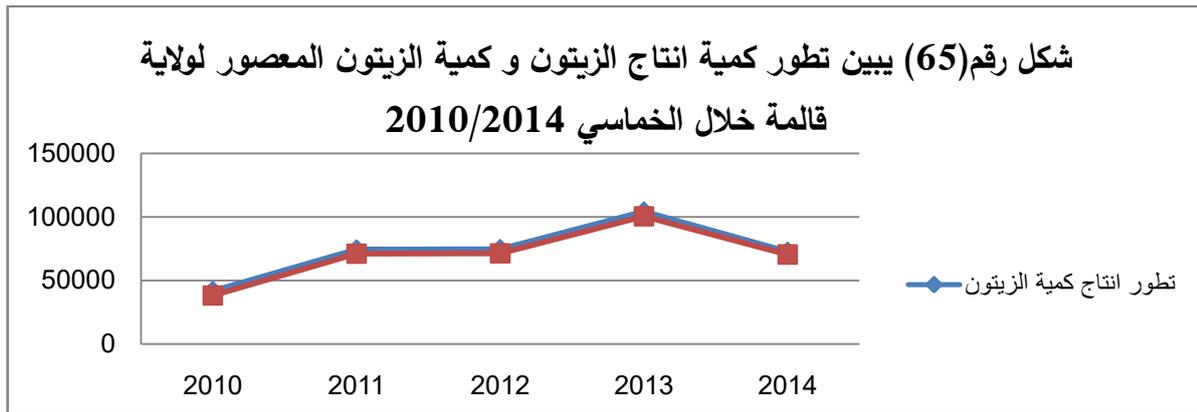
من معطيات الجدول رقم (72) يتضح لنا أن المساحة المغروسة أشجار الزيتون بلغت 4950 هكتار خلال سنة 2010، لتعرف ارتفاع طفيف سنة 2011 بزيادة 50 هكتار، لتعرف بعدها انخفاض ملحوظ سنة 2013 بـ 640 هكتار. وذلك للأسباب سابقة الذكر.

2- تطور إنتاج كمية الزيتون وزيت الزيتون خلال الخماسي 2014/2010

جدول رقم (73) يبين تطور إنتاج كمية الزيتون وزيت الزيتون خلال الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
367900	72680	104340	74700	74430	41750	كمية إنتاج الزيتون (القنطار)
351211	70390	100420	71230	70995	38176	كمية الزيتون المعصورة (القنطار)
6274400	1250000	1847300	1215000	1259500	702600	كمية إنتاج زيت الزيتون (لتر)
18	17	18	17	18	18	المردود (لتر/القنطار)

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



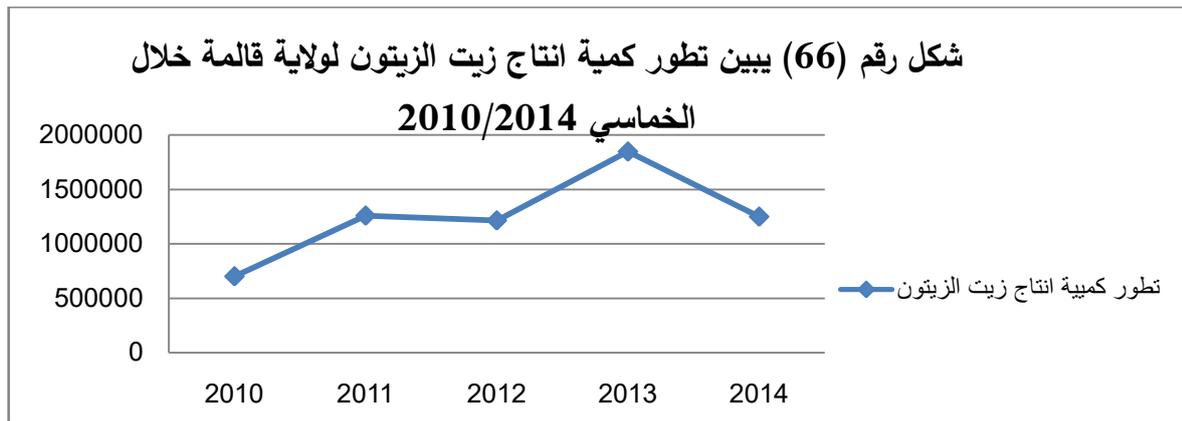
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (73)

من معطيات الجدول رقم (73) يتبين لنا أن متوسط إنتاج الزيتون خلال سنوات الخماسي 2014/2010 بلغ 73580 قنطار، ويوجه منها ما يقرب 96% من الزيتون المنتج لاستخراج زيت

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

الزيتون، حيث عرفت كمية إنتاج الزيتون ارتفاعا محسوسا من سنة 2010 حتى 2013 وذلك بفضل برنامج الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، أين بلغت أوجها في سنة 2013 بكمية إنتاج مقدرة بـ 104340 قنطار وبزيادة 150% عما كان عليه الإنتاج في سنة 2010 وبنسبة 29% من إجمالي إنتاج الزيتون خلال الخماسي 2010/2014، ولا يرجع الارتفاع في إنتاج الزيتون إلى الزيادة في المساحات القابلة للجني، بل إلى الارتفاع في المردودية الإنتاجية أين بلغت 24 قنطار/الهكتار، وذلك مقابل مردود لم يكن يتجاوز 15 قنطار/الهكتار سنة 2012، أما المساحة فقد انخفضت من سنة 2012 إلى 2013 بـ 640 هكتار. أما سنة 2014 فقد شهدت انخفاض في إنتاج الزيتون بمقدار 31660 قنطار (30%) عما كانت عليه في سنة 2013، ويمكن إرجاع أهم الأسباب إلى بعض الفطريات التي أصبحت تهدد بتراجع المحصول، إلى جانب الظروف المناخية وفترة الجفاف التي اجتاحت إقليم ولاية قالة وهو ما أثر على نوعية الإنتاج وتراجعته في هذه السنة مقارنة مع السنوات الماضية بالإضافة إلى تقنيات الجني الرديئة وغير الملائمة و مشكلة إفتقاد اليد العاملة لجني المحاصيل التي أصبحت مهددة بالتلف أمام غزو الطيور المهاجرة والتقلبات المناخية مع قدوم فصل الشتاء، وهو ما يؤثر سلبا على كمية ونوعية زيت الزيتون المنتج في مختلف المعاصر الخاصة، حيث تراجع معدلا إنتاج الهكتار الواحد من 24 قنطار/الهكتار سنة 2013 إلى 16 قنطار/الهكتار سنة 2014.

ثالثا- تطور كمية إنتاج زيت الزيتون:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (73)

من معطيات الجدول رقم (73) يتبين لنا أن كمية إنتاج زيت الزيتون عرفت ارتفاعا من سنة إلى أخرى خلال الخماسي 2010/2014، حيث بلغت أوجها سنة 2013 بكمية إنتاج مقدرة بـ 1847300 لتر وبزيادة مقدرة بـ 163% عما كان عليه الإنتاج سنة 2010، ويرجع ارتفاع إنتاج زيت الزيتون لهذه السنة إلى الارتفاع المماثل في إنتاج الزيتون بالولاية الذي بلغ 104340 قنطار، ووجهت منها 96%

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

للعصر واستخلاص زيت الزيتون، وقدرت مردودية هذه السنة بـ 18 لتر/القطار، وتتوفر ولاية قالمة على 15 وحدة لتحويل الزيتون (معصرة الزيتون) منتشرة عبر عدة بلديات، منها معصرتين تقليديتين في كل من دائرة حمام الدباغ (بلدية الركنية) وبوشقوف (مجاز الصفا) و 06 معاصر تعمل بالضغط توجد في كل من دائرة حمام الدباغ (الركنية وبوهمدان)، هواري بومدين قالمة، حمام النبايل (واد الشحم) وبوشقوف (مجاز الصفا)، و 07 معاصر أخرى تعمل بطريقة السلسلة المتواصلة موزعة على كل من دائرة هيليوبوليس (معصرتين في كل من بوغاتي محمود والفجوج)، حمام الدباغ (الركنية)، هواري بومدين (مجاز عمار)، قلعة بوسبع (النشماية) وبوشقوف (تحتوي على معصرتين في كل من واد فراغة ومجاز الصفا). أما سنة 2014 فقد شهد انخفاض في إنتاج زيت الزيتون، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في كمية إنتاج الزيتون المسجلة هذه السنة حيث انخفضت بنسبة 32% عما كانت عليه سنة 2013 رغم أن حوالي 96% من كمية الزيتون المنتجة موجهة إلى العصر، ويرجع سبب الانخفاض إلى الفطريات ومشكلة الجفاف والحرارة التي استمرت إلى منتصف شهر أكتوبر. بالإضافة إلى انخفاض المردود في إنتاج القطار الواحد من الزيتون حيث انخفض من 25 لترا سنة 2013 إلى 17 لترا فقط.

رغم التطورات الهامة المسجلة في قطاع الزيتون، فإن هذا القطاع الحيوي والهام ما زال يعاني من

عدة إشكاليات يتعين معالجتها حتى يواكب التغيرات الحاصلة، ومن أهم هذه المعوقات نجد:

- أ- تتصف الملكية العقارية عند مزارعي الزيتون بصغر الحجم ، مما جعلت منه نظاما تقليديا في أغلب معاملاته التقنية، وذلك رغم وجود بوادر على دخوله في مرحلة الإنتاج الاقتصادي في بعض الدول.
- ب- تعتمد زراعته على السلالات المحلية غير المحسنة ولا تحظى بساتين الزيتون بالعناية الكافية من قبل المنتجين نظرا لغياب المعرفة الفنية ومتطلبات العناية ببساتين الزيتون خاصة لدى صغار المنتجين.
- ج- ارتفاع تكلفة إنتاج الزيتون خاصة في المناطق التي يحتاج فيها الزيتون إلى الري أو الري التكميلي إضافة إلى ارتفاع كلفة القطف التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة.
- د- غياب التنظيمات والتعاون بين المنتجين وغياب الإرشاد الفعال، وضعف البرامج الوطنية في مجال مكافحة الآفات والحشرات.
- هـ- غياب التخطيط السليم عند انشاء بساتين الزيتون مما يحد من امكانية إدخال الميكنة الحديثة.
- و- تقادم عدد كبير من معاصر الزيتون العاملة حاليا وانخفاض كفاءتها.
- ز- غياب الصناعات التكميلية وعدم الاستفادة بشكل كامل من مخلفات الزيتون.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المبحث الثاني: تنمية الثروة الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية إحدى الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي في الجزائر، لاسيما وأنها تتسم بالغنى والتنوع إلى حد كبير، ولا تعد هذه الثروة فقط مصدرا للنمو الاقتصادي الزراعي، وإنما تعد كذلك عاملا من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي خاصة في المناطق التي تعد فيها حيازة الثروة الحيوانية نمطا أساسيا وسائدا في النظام الأسري المزرعي، فهي بالإضافة إلى توفيرها لفرص العمل للمزارع ولأفراد أسرته، فهي تعتبر كمستودع للثروة وشكل من أشكال التأمين، كما أن مخلفات الثروة الحيوانية يمكن أن تستخدم كنوع من السماد العضوي للتربة وكمصدر للطاقة، الأمر الذي يساهم في إرساء الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. من أجل ذلك عمدت الجزائر على إدراج تنمية وتطوير الثروة الحيوانية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وضمن برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية ودعمها من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

وتقسم الحيوانات المزرعية حسب موقعها من الإنتاج إلى مجموعتين، هما حيوانات الإنتاج التي تكون الغاية من تربيتها الحصول على منتجات استهلاكية كاللحم، الحليب، البيض وغيرها، وحيوانات العمل التي تكون الغاية من تربيتها العمل على إنجاز العمليات الفلاحية. وبحكم تركيزنا على دراسة برنامج الإنتاج والإنتاجية الخاص بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قالمة فإننا سنكتفي بتحليل تطور حيوانات الإنتاج التي تساهم في تكوين الناتج الزراعي. وتتمثل تركيبة حيوانات الإنتاج الرئيسية في ولاية قالمة والتي تعتبر ضمن قائمة الدعم للصندوق هي الأبقار الحلوب، الدواجن وتربية النحل. بلغ إجمالي الدعم المقدم لولاية قالمة من أجل تطوير الثروة الحيوانية خلال الخماسي 2014/2010 ب 21978894 دج، وهو موزع كما يلي:

جدول رقم (74) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية لولاية قالمة خلال

الخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
10627692	1608645	305082	765024	1397654	6551287	الأبقار الحلوب
2370217	00	429159	982832	881126	77100	تربية الدواجن
12013085	1571050	297334	983688	2525407	6635606	تربية النحل
25010994	3179695	1031575	2731544	4804187	13263993	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (75)، الجدول رقم (80) والجدول رقم (83)

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

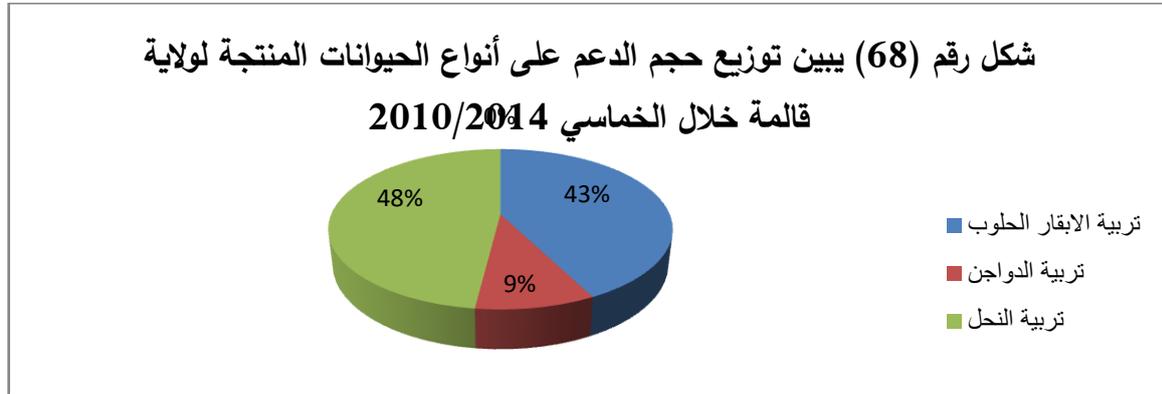
الشكل التالي يبين تطور دعم الثروة الحيوانية بأنواعها في ولاية قالة للخماسي 2014/2010



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (74)

والشكل التالي يبين توزيع حجم الدعم الإجمالي على أنواع الثروة الحيوانية المنتجة في ولاية قالة

للخماسي 2014/2010:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (74)

من معطيات الجدول رقم (74) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية المنتجة في

ولاية قالة للخماسي 2014/2010 في تذبذب من سنة إلى أخرى، واستحوذت تربية النحل على حوالي

نصف (48%) الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية بمبلغ قدر بـ 12013085 دج، تليه بعد ذلك

تربية الأبقار الحلوب بنسبة 43%، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة تربية الدواجن بنسبة 9%. حيث عرف

حجم الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية انخفاضا مستمرا منذ بداية الخماسي حتى 2014 التي

عرف فيها ارتفاع طفيف قدر بـ 2148120 دج، ويرجع السبب الرئيسي إلى هذا التراجع إلى ارتفاع

الأسعار الخاصة بالتجهيزات والتهئية وكذا أسعار الحيوانات حيث أن الدعم هو عبارة عن نسبة محددة

من السعر الإجمالي وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى عزوف الكثير من المزارعين عن الاستثمار

خاصة ذوي الدخل والثروة المحدودة ويقنصر على كبار المزارعين. وفيما يلي تفصيل لذلك.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المطلب الأول: حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية (الأبقار الحلوب)

في إطار تطوير شعبة إنتاج الحليب تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية برنامج لدعم هذه الشعبة وذلك من خلال حماية وتنمية الثروة الوراثية للبقرة الحلوب وتقديم الدعم لكل مستثمر يقوم بتنمية هذه الثروة بهدف تطوير إنتاج الحليب. وبلغ إجمالي الدعم المقدم لتنمية الأبقار الحلوب خلال الخماسي 2014/2010 بـ 7052198 دج، وهي تعادل مانسبته 34% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية للخماسي 2014/2010، وهي موزعة بين تهيئة منشآت التربية، اقتناء تجهيزات وعتاد التربية وإنتاج الأبقار المعدة للتنازل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (75) يبين حجم الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب لولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
10627692	1608645	305082	765024	1397654	6551287	إجمالي الدعم (دج)
555	39	03	04	32	146	إجمالي الملفات المودعة (ملف)
21	03	02	05	05	06	إجمالي عدد المستفيدين (فلاح)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجداول (76)، (77)، (78)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (75)

من معطيات الجدول رقم (75)، يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب في تذبذب وتناقص من سنة إلى أخرى، حيث بلغ متوسط الدعم بـ 2125538 دج. وشهدت سنة 2010 أعلى حجم للدعم خلال الخماسي بنسبة 62% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب، بينما كانت سنة 2013 هي السنة التي وصل فيها حجم الدعم إلى مستوياته الدنيا بنسبة 03%. ويرجع السبب الرئيسي إلى هذا التذبذب إلى عزوف المزارعين عن الاستثمار في مجال تربية الأبقار بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ومحدودية دخل معظم المزارعين بالإضافة إلى شروط منح الدعم التي تمنع الكثير من

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المزارعين من الاستثمار في هذا المجال خاصة فيما يتمثل في ملكية الأرض، وأنه لا يتم منح الدعم للمزارع المنتمي للمستثمرات الجماعية.

والجدول التالي يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب على دوائر الولاية خلال

الخماسي 2010/2014:

جدول رقم (76) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الأبقار الحلوب عبر دوائر الولاية خلال

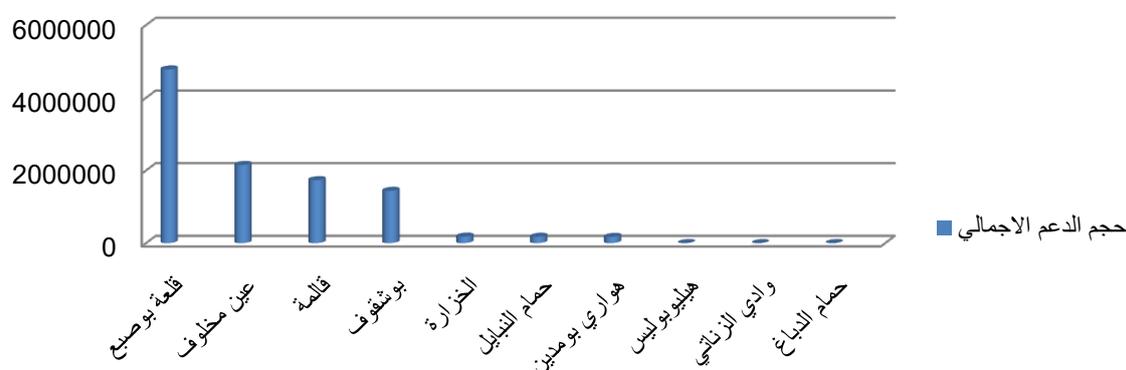
الخماسي 2010/2014 الوحدة (دج)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	1414110	319189	00	00	00	1733299
قلعة بوصبع	4209000	570000	00	00	00	4779000
هيليبوليس	00	00	00	00	00	00
الخرارة	00	00	179621	00	00	179621
بوشقوف	600000	508465	199542	129612	00	1437619
حمام النباتل	00	00	00	175470	00	175470
وادي الزناتي	00	00	00	00	00	00
عين مخلوف	328177	00	213619	00	1608645	2150441
حمام الدباغ	00	00	00	00	00	00
هواري بومدين	00	00	172242	00	00	172242
المجموع	6551287	1397654	765024	305082	1608645	10627692

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014

شكل رقم (70) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب عبر

دوائر الولاية خلال الخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (76)

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

من معطيات الجدول رقم (76) يتبين لنا أن هناك توزيع غير متساوي لحجم الدعم الإجمالي المخصص لتنمية الأبقار الحلوب على دوائر الولاية، حيث استحوذت دائرة قلعة بوصيغ على ما نسبته 45% من إجمالي الدعم، ذلك راجع إلى خصوصية المنطقة التي تمتاز بتربية الأبقار، تليها بعد ذلك كل من دائرة قالة بنسبة 16%، وادي الزناتي بنسبة 15% وبوشقوف بنسبة 14%، أما أدنى نسبة للدعم فقد خصصت لكل من دائرة الخزارة، حمام النبائل وهواري بومدين، بنسبة 02% لكل دائرة، في حين لم تشهد كل من دائرة هيليوبوليس وحمام دباغ أي دعم في تربية الأبقار الحلوب خلال الخماسي 2014/2010 وذلك بسبب غياب الاستثمار في هذا المجال.

وسنحاول فيما يأتي دراسة الدعم المخصص لحماية وتنمية الثروة للأبقار الحلوب بشيء من التفصيل: أولاً-تهيئة منشآت التربية: تقدم الدولة من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي دعم لكل مستثمر فلاح يتوفر لديه إسطبل لتربية الأبقار الحلوب، ويستوجب أشغال ترميم أو تهيئته وعصرنته. وتقدر نسبة الدعم ب 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار ويسقف محدد ب 500000 دج⁽¹⁾.

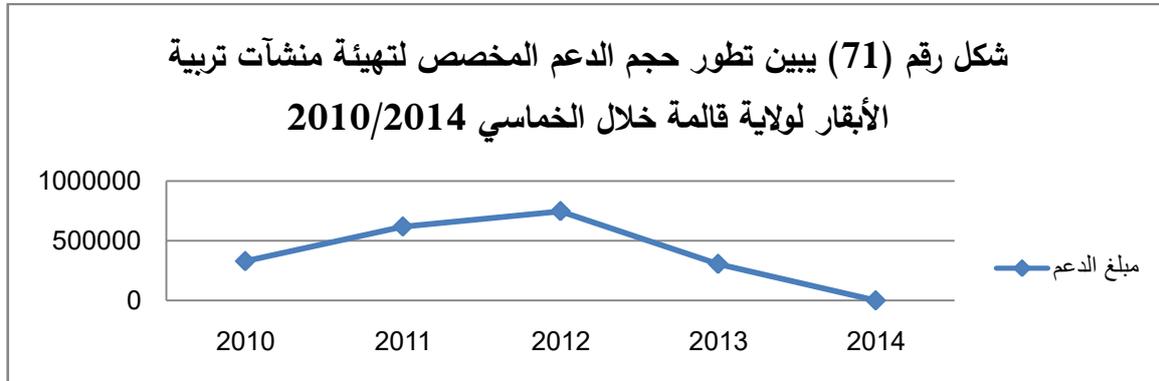
والجدول التالي يبين حجم الدعم الزراعي المقدم لتهيئة منشآت التربية خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (77) يبين توزيع حجم الدعم الزراعي المخصص لتهيئة منشآت التربية لولاية قالة خلال

الخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
1997337	00	305082	746424	617654	328177	مبلغ الدعم
403	01	01	00	13	65	عدد الملفات المودعة
09	00	02	04	02	01	عدد المستفيدين

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (77)

¹ - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، رقم 2023، المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

من معطيات الجدول رقم (77) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لتهيئة منشآت تربية الأبقار بلغ 1997337 دج، وهو ما يعادل 19% من إجمالي الدعم المخصص لتربية الأبقار الحلوب و 08% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية لولاية قالمة خلال الخماسي 2010/2014 وعرف حجم تطور الدعم تذبذب من سنة إلى أخرى، حيث شهدت سنة 2012 أعلى نسبة لحجم الدعم مقدرة ب 37% من إجمالي الدعم المخصص لتهيئة منشآت التربية، في حين لم تشهد سنة 2014 أي دعم بسبب غياب الاستثمار في مجال تهيئة المباني لهذه السنة . ويرجع السبب الرئيسي في انخفاض الدعم المخصص لتهيئة مباني التربية إلى ازالة الدعم الخاص بتربية الأبقار سنتي 2012 و 2013، وكذا إلى أن معظم المزارعين الذين يريدون الحصول على الدعم لا يكون هدفهم هو الترميم والتهيئة وفق مقاييس مضبوطة ومعينة من أجل تنمية الدواجن، وإنما بهدف الحصول على هامش ربح من الفارق بين تكلفة الترميم والتهيئة وبين مبلغ الدعم، لذلك يعتمد معظم المزارعين على ترميم المباني بطريقة عشوائية وغير مكلفة، لذلك تقطنت مديرية المصالح الفلاحية لذلك ووضعت شرط الحصول على الدعم أن يكون الترميم وفق مقاييس ومعايير مضبوطة تحدد من قبل لجنة مختصة تقوم بزيارة ميدانية إلى مباني التربية لتحديد كيفية وتكلفة الترميم، فكان هذا من شأنه أن يكون سبب عزوف معظم المزارعين عن التقدم للحصول على الدعم من أجل الترميم الذي اعتبروه أنه لا يغطي جزء بسيط من تكلفة الترميم الكلية، وفضلوا القيام بالترميم والتهيئة بأنفسهم وبأموالهم الخاصة.

ووزع الدعم على 09 مستفيدين من إجمالي 403 مستثمر أودع ملفه للحصول على الدعم، موزعين عبر 06 دوائر، هي على الترتيب: بوشقوف(30%)، عين مخلوف(27%)، قالمة(16%)، والخزارة، حمام النبايل وهواري بومدين كل منها بنسبة (09%). ويرجع سبب التباين في عدد الملفات المودعة وعدد المستفيدين بالدرجة الأولى إلى مدى موافقة الملف لشروط منح الدعم، وكذلك أن هناك بعض المستثمرين يقومون بإيداع ملفاتهم لدى مديرية المصالح الفلاحية ثم لا يقومون بعد ذلك بالشروع في عملية الاستثمار. **ثانيا- اقتناء عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية:** تقدم الدولة دعم من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي دعم لكل مستثمر زراعي يملك منشأة مناسبة لتربية الدواجن ويريد تجهيزها بالعتاد المناسب لها، وتتمثل مختلف تجهيزات وعتاد تربية الأبقار.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

ويمكن تقسيم عتاد وتجهيزات تربية الأبقار إلى ما يلي⁽¹⁾:

- 1- اقتناء عتاد وأجهزة متخصصة في تربية الأبقار:** بحيث يسمح بالسقي الأوتوماتيكي للأبقار وتتمثل في إقامة مشارب آلية وأنابيب التوصيل، ويمنح هذا الدعم لكل مربي له إسطلب به على الأقل ست (06) بقرات حلوب، وتقدر نسبة الدعم ب 30% ويسقف محدد ب 40000 دج.
- 2- عتاد الحليب:** ويتمثل في:

- أ- حوض للتبريد بسعة من 250 إلى 1000 لتر⁽²⁾: تمنح لكل مستثمر مربي بحوزته ست (06) بقرات حلوب على الأقل أو 25 عنزة، وتقدر نسبة الدعم ب 30% ويسقف محدد ب 265000 دج.
- ب- عربة الحلب⁽³⁾، عتاد لقاعة الحلب⁽⁴⁾ وأنبوب ناقل للحليب⁽⁵⁾ كل منها بنسبة دعم مقدرة ب 30% ويسقف محدد ب 85000 دج، 750000 دج، 450000 دج على التوالي، وهذه الأجهزة تمنح لكل مربي بحوزته قطيع حلوب يساوي أو يفوق 30 بقرة حلوب. وفي كل الحالات يجب أن يكون بحوزة المربي اعتماد صحي تعده المقتشية البيطرية للولاية مع مديرية المصالح الفلاحية.

والجدول التالي يبين حجم الدعم الزراعي المقدم لتهيئة منشآت التربية خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (78) يبين حجم الدعم الزراعي المخصص لاقتناء تجهيزات التربية لولاية قالة خلال

الخماسي 2014/2010 (الوحدة دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
4070355	48645	00	18600	420000	3583110	مبلغ الدعم
63	12	02	04	13	24	عدد الملفات
06	01	00	01	02	02	عدد المستفيدين

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (78)

1- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص ص 27، 28
 2- عبارة عن مخزن من الاينوكس مجهز بعازل للحرارة و جهاز للتبريد للحفاظ على الحليب.
 3- عبارة عن آلة متحركة للحلب.
 4- عبارة عن مجموعة آلات ثابتة تسمح بالحلب الميكانيكي و نقل الحليب الى حوض التخزين.
 5- عبارة عن أنابيب من الفولاذ غير مؤكسدة لتحويل الحليب من قاعة الحلب الى أحواض التخزين و شاحنات الجمع.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

من معطيات الجدول رقم (78) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لاقتناء تجهيزات تربية الأبقار بلغ 1038255 دج، وهو ما يعادل 38% من إجمالي الدعم المخصص لتربية الأبقار الحلوب، و 16% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية لولاية قالمة خلال الخماسي 2010/2014، وعرف حجم تطور الدعم انخفاض حاد خلال سنوات الخماسي، حيث السنة الوحيد التي شهدت حجما معتبرا من الدعم هي سنة 2010 بنسبة 88% من إجمالي الدعم المخصص لتهيئة منشآت التربية. ووزع الدعم على 06 مستفيدين من إجمالي 63 مستثمر أودع ملفه للحصول على الدعم موزعين على 04 دوائر، هي على الترتيب: قلعة بوصيغ (53%)، بوشقوف (22%)، قالمة (16%) وعين مخلوف (05%). بينما بيقة الدوائر لم تشهد أي استثمار في مجال اقتناء التجهيزات الخاصة بتربية الأبقار للخماسي 2010/2014. ويمكن إرجاع سبب انخفاض حجم الدعم المخصص لاقتناء تجهيزات تربية الأبقار إلى إزالة الدعم خلال سنتي 2012 و 2013، وإلى الشروط الموضوعية لمنح الدعم على المستثمر أن يملك إسطل و 06 بقرات على الأقل وهذا لكي يقتني أجهزة ومشارب آلية، وأن يملك قطيع مكون من 30 بقرة حلوب على الأقل لكي يحصل على غرفة الحلب وعتادها. وكذا إلى ارتفاع أسعار التجهيزات.

ثالث- إنتاج الأبقار المعدة للتنازل: تقدم الدولة دعم من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وذلك من أجل:

1- دعم التلقيح الاصطناعي للأبقار: من أجل ادخال التقنية العصرية للتكاثر وتحسين السلالات لتربية الأبقار من خلال التخصيب الاصطناعي، حيث يمنح لكل مستثمر زراعي يملك أبقار حلوب محسنة وأبقار حلوب عصرية أو من سلالات محلية معرفة، أو أن يكون مندمج في البرنامج السنوي المعد بصفة مشتركة بين المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي وتحسين السلالات والغرفة الوطنية للفلاحة ومصادق عليه من الإدارة المركزية. ويقدر مبلغ الدعم ب 1800 دج لكل تلقيح اصطناعي مخصب⁽¹⁾.

2- دعم لإنتاج الأبقار المعدة للتنازل: خاص باننتاج الحيوانات المعدة للتنازل الناتجة عن التلقيح الاصطناعي، حيث يمنح هذا الدعم:

أ- لكل مربي يملك عجلات منحدره من التلقيح الاصطناعي في سن ثلاثة (03) أشهر والعجول الحوامل عن طريق التلقيح الاصطناعي (من 18 إلى 24 شهر) ويتعهد بادماجها في تربية حيواناته أثناء حولين لإنتاج الحليب على الأقل . فبالنسبة للعجول الصغيرة تدعم بمبلغ 10000 دج، والعجول الحوامل ب 50000 دج.

¹ - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص 29

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ب- لكل مربي لديه صغار الثيران للاختبار عند سن 08 أشهر ومنحدرة من تزاوج موجه عن طريق التلقيح الاصطناعي، وأن يكون هذا المربي منخرط في مخطط الانتقاء تربطه اتفاقية بالمركز الوطني للتلقيح الاصطناعي وتحسين السلالات، فيمنح له دعم بقيمة 30000 دج⁽¹⁾.

3- دعم مشاتل العجلات: خاص بانتاج مشاتل العجلات المنتقاة و المنتجة محليا ومنحدرة من التلقيح الاصطناعي، حيث يمنح هذا الدعم لكل مربي أو مجموعة من المربين ينتجون على الأقل 10 عجلات حاملة بالتلقيح الاصطناعي (18 إلى 24 شهر)، عجلة مكتسبة أو منتجة بين (03 إلى 06 أشهر) ويملكون منشآت ملائمة واعتماد صحي للقطيع. وتقدر قيمة الدعم ب 10000 دج للعجلات المكتسبة و60000 دج للعجلات الحاملة⁽²⁾.

جدول رقم(79) يبين حجم الدعم الزراعي المخصص لإنتاج الأبقار المعدة للتنازل لولاية قالمة خلال

الخماسي 2014/2010 الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
4560000	1560000	00	00	360000	2640000	مبلغ الدعم
89	26	00	00	06	57	عدد الملفات
06	02	00	00	01	03	عدد المستفيدين

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(79)

من معطيات الجدول رقم (79) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لإنتاج الأبقار المعدة للتنازل بلغ 4560000 دج، وهو ما يعادل 43% من إجمالي الدعم المخصص لتربية الأبقار الحلوب، و 18% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010، وعرف حجم تطور الدعم تذبذب، حيث شهدت سنة 2010 أعلى نسبة لحجم الدعم مقدرة ب 58% من إجمالي الدعم

¹ -وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص 29

² -المصدر نفسه، ص 29

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المخصص لإنتاج الأبقار ليعرف بعدها انخفاض حتى انعدم في سنتي 2012 و 2013 وذلك بسبب إزالة دعم إنتاج الأبقار الحلوب لهاتين السنتين، ليشهد بعد ذلك ارتفاع معقول سنة 2014 قدر بـ 1560000 دج، وذلك بعد إرجاع الدعم. ووزع الدعم على 06 مستفيدين من إجمالي مستثمر أودع ملفه للحصول على الدعم، موزعين على 04 دوائر، هي على الترتيب: عين مخلوف (34%)، قالمة (26%)، قلعة بوصبع (26%) وبوشقوف (13%).

المطلب الثاني: تربية الحيوانات الصغيرة (الدواجن)

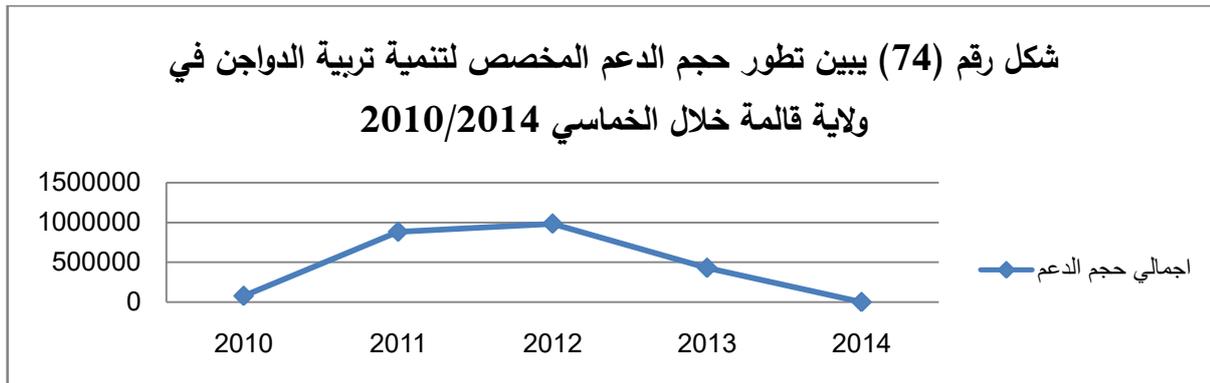
في إطار تطوير وتنمية الثروة الحيوانية الصغيرة تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية برنامج لدعم هذه الشعبة، وتقديم الدعم لكل مستثمر يقوم بتربية وتنمية الحيوانات الصغيرة، خاصة الدواجن، وبلغ إجمالي الدعم المقدم لتنمية الدواجن خلال الخماسي 2010/2014 بـ 2370217 دج، بنسبة 09% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية المنتجة، وهي موزعة بين تهيئة حظائر التربية، اقتناء تجهيزات وعتاد التربية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (80) يبين تطور حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن في ولاية قالمة خلال الخماسي

2010/2014 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
2370217	00	429159	982832	881126	77100	إجمالي الدعم
39	00	00	00	04	21	إجمالي الملفات المودعة
11	00	03	05	02	02	إجمالي عدد المستفيدين

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجداول (81)، (82)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (80)

من معطيات الجدول رقم (80)، يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن في تذبذب من سنة إلى أخرى، حيث بلغ متوسط الدعم بـ 474043 دج، وعرفت سنة 2010 وهي سنة بداية الخماسي انخفاض في حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن وذلك بسبب عزوف المستثمرين عن الاستثمار في

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

هذا المجال، ثم عرف بعد ذلك انتعاش وارتفاع حتى وصل إلى أوجه سنة 2012 زيادة مقدرة ب 905732 دج، ومستحوذة على ما نسبته 41% من إجمالي الدعم المخصص لتربية الدواجن، ليعرف بعد ذلك حجم الدعم انخفاض حتى انعدم في سنة 2014. ورغم أن تربية الدواجن تكتسب أهمية أساسية في ولاية قالمة نظرا لمحدودية متطلباتها من المياه والأرض ولا تتطلب قاعدة مورديبة كبيرة، حيث يتم تربيتها في ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر على نطاق كبير، إلا أنها تعتمد على مستلزمات إنتاج مرتفعة التكاليف كون أن معظمها مستورد من الخارج، مثل الأعلاف الخاصة بها، والأدوية البيطرية، حيث قد تصل نسبة المكون المستورد إلى نحو 70% من قيمة إنتاج لحوم الدواجن، لهذا فهو يعتبر من القطاعات الحساسة، والتي تتأثر بشدة بالظروف الخارجية، سواء بالنسبة لأسعار الأعلاف أو الأدوية البيطرية أو أمهات الدواجن، وكذلك بالنسبة لسياسات التجارة الخارجية وأسعار الصرف⁽¹⁾. والجدول التالي يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن الحلوب على دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم(81) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن عبر دوائر الولاية خلال الخماسي

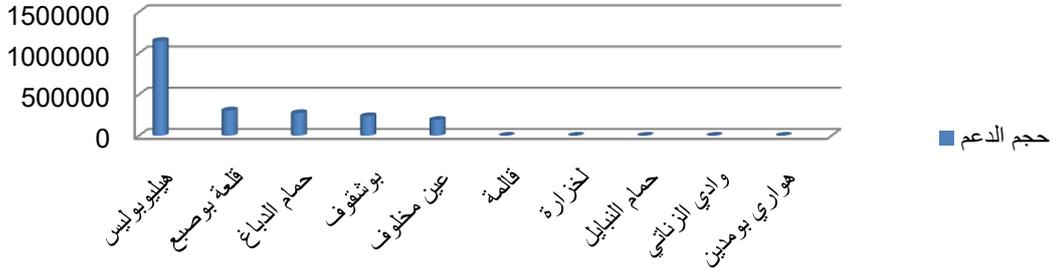
2014/2010(الوحدة(دج)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	00	00	00	00	00	00
قلعة بوصبع	00	250550	55080	00	00	305630
هيليوبوليس	00	630576	519600	00	00	1150176
لخزارة	00	00	00	00	00	00
بوشقوف	00	00	00	237039	00	237039
حمام النبتاتل	00	00	00	00	00	00
وادي الزناتي	00	00	00	00	00	00
عين مخلوف	00	00	00	192120	00	192120
حمام الدباغ	77100	00	196772	00	00	273872
هواري بومدين	00	00	00	00	00	00
المجموع	77100	881126	982832	429159	00	2370217

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014

¹-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007): استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدية القادمين (2005-2025)، جامعة الدول العربية، ص

شكل رقم (75) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتنمية تربية الدواجن عبر دوائر الولاية خلال الخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (81)

من معطيات الجدول رقم (81) يتبين لنا أن هناك توزيع غير متساوي لحجم الدعم الإجمالي المخصص لتربية الدواجن على دوائر الولاية، حيث انحصر الاستثمار على 05 دوائر، مسجلة دائرة هيليوبوليس أعلى نسبة ب 45% من إجمالي الدعم، تليها بعد ذلك دائرة قلع بوضبع بنسبة 13% وحمام الباياع بنسبة 12%، أما أقل نسبة فسجلت في كل من دائرة بوشقوف بنسبة 10% وعين مخلوف بنسبة 8%. ويرجع هذا التباين في توزيع حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن إلى خصوصية كل منطقة التي تمتاز بنشاط معين دون الآخر.

وسنحاول فيما يأتي دراسة تفصيل الدعم المخصص لتربية الدواجن من التفصيل:

أولاً- تهيئة حظائر تربية الدواجن: تقدم الدولة دعم من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي دعم لكل مستثمر زراعي يتوفر لديه مبنى لتربية الدواجن يتطلب أشغال ترميم أو تهيئة لعصرنته. وتتمثل أعمال التهيئة في⁽¹⁾:

- 1- عصرنة منشآت تربية الدواجن:** من خلال ترميم مبنى تربية الدواجن بنسبة دعم 20% وبسقف محدد ب 1000000 دج، وهي تمنح لكل مربي يملك مبنى يتطلب أشغال ترميم أو تهيئة لعصرنته.
- 2- تهيئة حظائر تربية الدجاج والديك الرومي:** من خلال اقتناء تجهيزات مراقبة ظروف المحيط وتقدر نسبة الدعم ب 40% وبسقف محدد ب 140000 دج لمبنى يحوي على 2000 إلى 3000 طير وبسقف 300000 دج لمبنى يحوي 4000 إلى 6000 طير. وهي تمنح لكل مربي أو مؤسسات اقتصادية بحوزتها مبنى يتطلب مراقبة ظروف المحيط.

¹ - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص 33

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

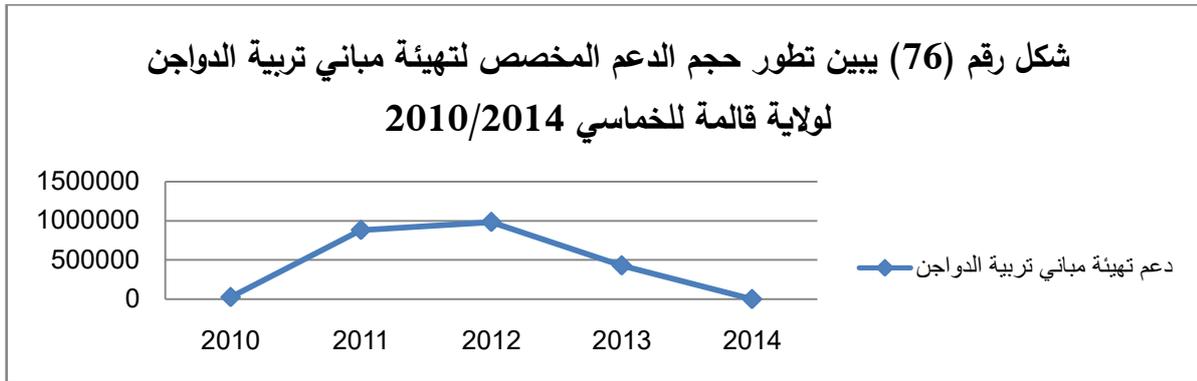
3- أشغال تزفيت الأسقف: بنسبة دعم 40% وبسقف محدد ب 132000 دج لمبنى يحوي 2000 إلى 3000 طير، وسقف 264000 دج لمبنى يحوي 4000 إلى 6000 طير، وهي تمنح لكل مربي أو مؤسسات اقتصادية تستوجب أشغال ترميم السقف وتستجيب لدفتر الشروط التقنية التي يحددها المعهد التقني لتربية الحيوانات ومعتمد من المفتشية البيطرية الولاية.

والجدول التالي يبين حجم الدعم الزراعي المقدم لتهيئة مباني تربية الدواجن خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (82) يبين حجم الدعم الزراعي المخصص لتهيئة مباني تربية الدواجن لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
2318467	00	429159	982832	881126	25350	مبلغ الدعم
39	00	00	00	04	20	عدد الملفات
11	00	03	05	02	01	عدد المستفيدين

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج و الدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (82)

من معطيات الجدول رقم (82) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لتهيئة حظائر تربية الدواجن بلغ 2318467 دج، وهو ما يعادل 98% من إجمالي الدعم المخصص لتربية الدواجن، و 09% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010، ويتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لتهيئة حظائر تربية الدواجن في تذبذب من سنة إلى أخرى، وعرفت سنة 2010 وهي سنة بداية الخماسي انخفاض في حجم الدعم المخصص لتربية الدواجن وذلك بسبب عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا المجال، ثم عرف بعد ذلك انتعاش وارتفاع حتى وصل إلى أوجه سنة 2012 بزيادة مقدرة ب 957482 دج، ومستحوذة على ما نسبته 42% من إجمالي الدعم المخصص لتربية الدواجن، ويرجع السبب في هذه القفزة في حجم الدعم إلى زيادة عدد الاستثمارات في هذا المجال، وهذا

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

بسبب السياسات التحفيزية والحماائية التي تبنتها الدولة حيث تضمن سقوفا عالية نسبيا من الحماية بوسائل مختلفة أهمها سياسة الاعفاء الضريبي من الرسوم على الواردات الخاصة بتغذية الدواجن، وعلى القيمة المضافة لمدة 11 شهرا ابتداء من شهر سبتمبر 2012. لكن ما لبث حجم الدعم أن عاد إلى الانخفاض حتى انعدم كليا في سنة 2014. ويرجع السبب الرئيسي في انخفاض الدعم المخصص لتهيئة حضائر الدواجن إلى أن معظم المزارعين الذين يريدون الحصول على الدعم لا يكون هدفهم هو الترميم والتهيئة وفق مقاييس مضبوطة ومعينة من أجل تنمية الدواجن، وإنما بهدف الحصول على هامش ربح من الفارق بين تكلفة الترميم وبين مبلغ الدعم، لذلك يعتمد معظم المزارعين على ترميم المباني بطريقة عشوائية وغير مكلفة، لذلك تقننت مديرية المصالح الفلاحية لذلك ووضعت شرط الحصول على الدعم أن يكون الترميم وفق مقاييس ومعايير مضبوطة تحدد من قبل لجنة مختصة تقوم بزيارة ميدانية إلى مباني التربية لتحديد كيفية وتكلفة الترميم، فكان هذا من شأنه أن يكون سبب عزوف معظم المزارعين عن التقدم للحصول على الدعم من أجل الترميم الذي اعتبروه أنه لا يغطي جزء بسيط من تكلفة الترميم الكلية، وفضلوا القيام بالترميم والتهيئة بأنفسهم وبأموالهم الخاصة. بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من حضائر الدواجن يتمثل في الحضائر البلاستيكية الجاهزة (يشبه البيوت البلاستيكية) الذي أصبح كبديل عن المباني القديمة، وذلك لسهولة تركيبه وتكلفته المنخفضة.

2- **اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بالتربية:** تقدم الدولة دعم من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي دعم لكل مستثمر زراعي يملك منشأة مناسبة لتربية الدواجن و يريد تجهيزها بالعتاد المناسب لها و تتمثل هذه التجهيزات فيما يلي⁽¹⁾:

أ- **اقتناء عتاد و أجهزة متخصصة بالديك الرومي:** حيث تقدر نسبة الدعم ب 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار و بسقف محدد ب 160000 دج. و يمنح لكل مستثمر فلاحي يملك منشأة مناسبة للتربية.

ب- **تجهيزات الذبح و تقطيع الدواجن:** و تتمثل في عتاد ذبح، نزع الريش والأحشاء، التقطيع، تحويل وتوضيب اللحوم البيضاء، التغليف وغرف التبريد بسعة دنيا تقدر ب 15 طير/الساعة، حيث تقدر نسبة الدعم ب 20% من إجمالي مبلغ الاستثمار و بسقف محدد ب 1000000 دج.

وفي ولاية قالمة بلغ حجم الدعم المقدم لاقتناء تجهيزات و معدات تربية الدواجن ب 51750 دج واقتصر فقط على سنة 2010 ولمستفيد واحد من دائرة حمام الدباغ. فرغم الدعم المقدم لتنمية هذه الشعبة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال برنامج تربية الحيوانات الصغيرة من أجل اقتناء

¹ - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص ص 32، 33

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

التجهيزات الخاصة بتربية الدواجن إلا أن هذه الشعبة عرفت عزوفا كبيرا من قبل المستثمرين، حيث بلغت نسبة الدعم 02% من إجمالي الدعم المخصص لتربية الدواجن، وهذا راجع إلى الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام المربين والمستثمرين الحقيقيين، وكذا التحفيز التي تقدمها الدولة في هذا المجال فيما يخص الاعفاء الضريبي فهي تشجع على الاستيراد أكثر منه على الإنتاج والاستثمار المحلي لأنه غير مكلف ومضمون البيع، حيث تتحول تكاليف الإنتاج الوطني إلى هوامش أكبر من التكاليف التي يتطلبها استيراد المادة ذاتها. ولهذا لا بد من دراسة السوق واحتياجاته قبل اللجوء إلى الاستيراد الذي يجب أن يكون في فترات تكون السوق في حاجة إليه وليس غير محدد الفترات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تطوير تربية النحل

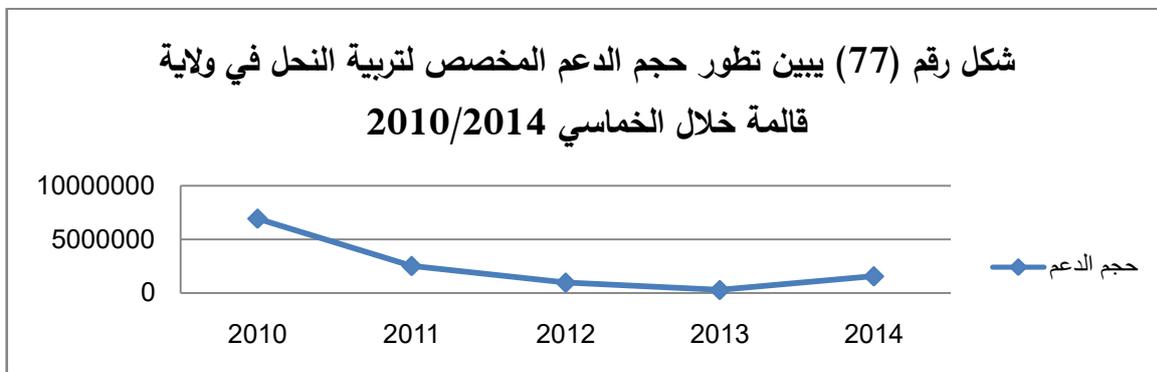
في إطار برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية برنامج لتطوير تربية النحل، وتقديم الدعم لكل مستثمر يقوم بتنمية هذه الثروة، وبلغ إجمالي الدعم المقدم لتربية النحل خلال الخماسي 2014/2010 ب12013085 دج، وهو ما نسبته 48%، مستحوذة بذلك على المرتبة الأولى فيما يخص الدعم الموجه لتطوير الثروة الحيوانية في قالة، وهي موزعة بين اقتناء صناديق خلايا النحل المملوءة وملكات النحل المنتقاة وبين اقتناء عتاد تربية النحل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (83) يبين تطور حجم الدعم المخصص لتربية النحل في ولاية قالة خلال الخماسي

2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
إجمالي الدعم	1571050	297334	983688	2525407	6635606	12013085
إجمالي الملفات المودعة	78	87	123	268	228	784
إجمالي عدد المستفيدين	35	10	34	87	181	350

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجداول (84)، (85)، (86)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (83)

¹ -زهير عماري، المصدر سبق ذكره، ص 146

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

من معطيات الجدول رقم (83)، يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لتربية النحل عرف انخفاضا خلال سنوات الخماسي 2014/2010، وذلك رغم الاقبال الذي عرفته هذه الشعبة من قبل المستثمرين ورغم حجم الدعم المخصص له والمقدر ب 48% من إجمالي الدعم المخصص لتنمية الثروة الحيوانية. وبلغ متوسط الدعم ب 15396617 دج، وعرفت سنة 2010 وهي سنة بداية الخماسي أعلى نسبة في حجم الدعم مقدرة ب 55% من إجمالي الدعم، ليشهد بعد ذلك انخفاض ملحوظ خلال سنوات الخماسي ماعدا سنة 2014 التي عرف فيه ارتفاع طفيف قدر ب 1273716 دج. ويرجع السبب في هذا التذبذب والإنخفاض بصفة عامة إلى أن المزارعين والمستثمرين المهتمين بهذه الشعبة قد استفادوا من قبل بتدعيم النحل، وذلك منذ انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، كما أن السبب قد يرجع إلى عدم توفر العتاد المناسب لتربية النحل في بعض السنوات، وأن ملف الدعم صالح لمدة سنة واحدة، فإن لم يتم توفر العتاد في هذه السنة فإن الملف يصبح غير مستوفي لشروط الحصول على الدعم، كما أن مديرية المصالح الفلاحية في سنة 2013 وهي السنة التي وصل فيها الدعم إلى مستوياته الدنيا قد وضعت شرط الحصول على دعم تربية النحل أن يقوم المزارع أو المستثمر بغرس أشجار الزيتون وذلك لإعادة اعتبار هذه الثروة في الولاية، لكن هذا أدى إلى عزوف معظم المزارعين عن الحصول على دعم تربية النحل على يقوموا بغرس أشجار الزيتون، ليتم رفع هذا القرار سنة 2014 عندما لم يجدي نفعا وهو ما يفسر ارتفاع حجم الدعم المخصص لتربية النحل في هذه السنة.

ومن أسباب تراجع حجم الدعم المخصص لتربية النحل هو انخفاض عدد المستفيدين من برنامج تربية النحل، ذلك أن تربية النحل تحتاج إلى تكوين قصير المدى في المعهد التكنولوجي الفلاحي المتخصص في ولاية قالمة، وهذا حتى يتمكن المربي من الحصول على الدعم، لكن في سنة 2011 -وهي السنة التي بدأ فيها انخفاض الدعم- تقرر تكوين فقط 300 شخص من الفلاحين وأبناء الفلاحين وهذا بسبب العدد الهائل من الوافدين إلى المعهد من كل الجهات -المعهد جهوي- طلبا في التكوين خاصة بعد انطلاق برامج منح القروض الزراعية من طرف ANSEJ، ANGEM و CNAC، فالمعهد لم يستطع استيعاب كل هذا العدد (اعتاد المعهد على تكوين من 03 إلى 04 أشخاص فقط) لذلك قررت غرفة الفلاحة بولاية قالمة بالإتفاق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على حصر تكوين مربي النحل على الفلاحين وأبناء الفلاحين فقط.

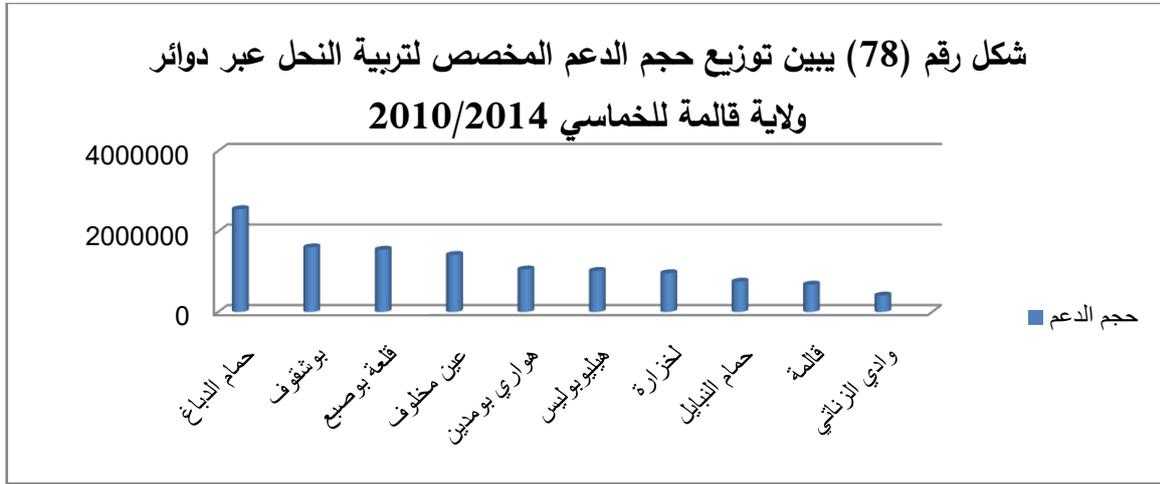
الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

والجدول التالي يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتنمية الأبقار الحلوب على دوائر الولاية خلال
الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (84) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لتربية النحل عبر دوائر الولاية خلال الخماسي
2014/2010 (الوحدة: دج)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قالمة	102640	263933	51320	101320	161770	680983
قلعة بوصبع	1191700	151320	153960	0	51770	1548750
هيليوبوليس	569240	245280	102640	51320	51770	1020250
الخزارة	758094	153960	51320	0	0	963374
بوشقوف	689533	256810	143120	51374	467095	1607932
حمام النبايل	343624	233960	176048	0	1350	754982
وادي الزناتي	102640	153960	151320	0	0	407920
عين مخلوف	1017091	307920	51320	42000	0	1418331
حمام الدباغ	1596980	502984	102640	0	351770	2554374
هواري بومدين	264064	255280	0	51320	485525	1056189
المجموع	6635606	2525407	983688	297334	1571050	12013085

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (84)

من معطيات الجدول رقم (84) يتبين لنا التوزيع المتباين لحجم الدعم الإجمالي المخصص لتربية النحل على دوائر الولاية، حيث احتلت دائرة حمام الدباغ أعلى نسبة بـ 21% من إجمالي الدعم، تليها بعد ذلك كل من دائرة بوشقوف وقلعة بوصبع بنسبة 13% لكل دائرة، أما أقل نسبة فسجلت في كل من دائرة حمام النبايل وقالمة بـ 06% ووادي الزناتي بنسبة 03%، ويرجع هذا التباين في توزيع حجم الدعم

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المخصص لتربية النحل إلى خصوصية كل منطقة التي تمتاز بنشاط معين دون الآخر، حيث أن حمام الدباغ تمتاز بنشاط غرس أشجار الزيتون، حتى لما تم فرض قرار ربط دعم النحل بدعم الزيتون هذا لم يؤثر على معظم مزارعيها، نفس الشيء بالنسبة لبوشقوف وقلعة بوضبع اللتان تمتازان بغرس أشجار الزيتون في بعض من مناطقيهما.

أولاً-اقتناء صناديق خلال النحل: تقدم الدولة دعم من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي دعم لكل مستثمر زراعي يقوم بتطوير تربية النحل، من خلال⁽¹⁾:

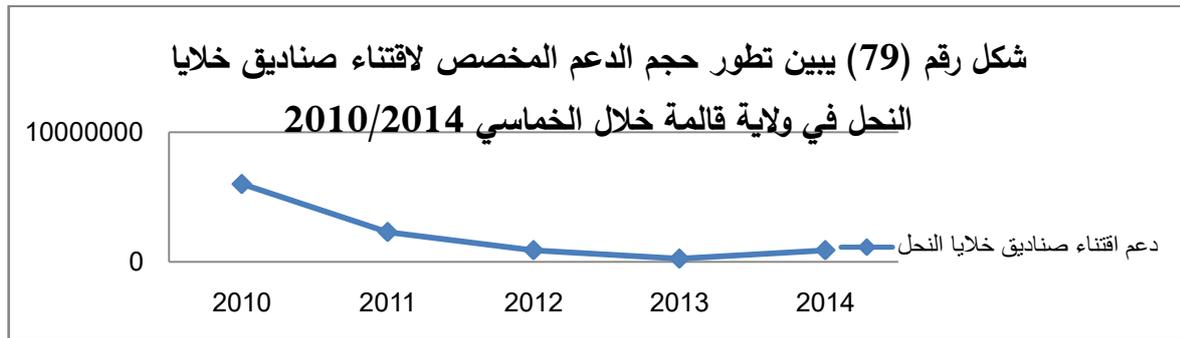
- 1-مدخلات خاصة لتطوير تربية النحل: (إنتاج العسل وطرود النحل) وذلك من خلال اقتناء وحدات من 10 خلايا مملوءة بالنحل، وذلك بمنح مبلغ 50000 دج للخلية الواحدة، (03 وحدات لكل مستثمر كحد أقصى)، وهي تمنح لكل مربى للنحل يملك وعاء عقاري أو رخصة لوضع النحل في موقع معتمدة قانونيا.
- 2-إنتاج ملكات النحل المنتقاة: الموجهة لتحسين قدرات الإنتاج، حيث يمنح مبلغ 300 دج لكل ملكة للتعاونيات المتخصصة والمعتمدة قانونيا.

جدول رقم(85) يبين حجم الدعم الزراعي لاقتناء صناديق خلال النحل لولاية قالمة خلال الخماسي

جدول رقم(85) يبين حجم الدعم الزراعي لاقتناء صناديق خلال النحل لولاية قالمة خلال الخماسي (2010/2014الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
10065000	900000	250000	900000	2300000	5715000	مبلغ الدعم
367	45	44	56	122	100	عدد الملفات
189	17	05	16	43	108	عدد المستفيدين

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(85)

من معطيات الجدول رقم (85) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لاقتناء صناديق خلايا النحل المملوءة بلغ 10065000 دج، وهو ما يعادل 84% من إجمالي الدعم المخصص لتربية النحل، خلال

¹- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص 34

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

الخماسي 2014/2010، ويتبين لنا أن هذا المخصص من الدعم في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى، وعرفت سنة 2010 وهي سنة بداية الخماسي أعلى نسبة في حجم الدعم مقدرة بـ 55% من إجمالي الدعم، ليشهد بعد ذلك انخفاض ملحوظ خلال سنوات الخماسي ماعدا سنة 2014 التي عرف فيه ارتفاع طفيف قدر بـ 650000 دج. ويرجع ذلك إلى الأسباب سالفة الذكر.

ثانيا-اقتناء تجهيزات تربية النحل: وتتمثل في تجهيزات متخصصة لجني العسل وهي⁽¹⁾:

1-اقتناء تجهيزات: مكونة من آلة استخراج العسل بمبلغ 40000 دج، آلة نضج العسل بمبلغ 20000 دج، آلة نزع الطبقة الشمعية للخلايا بمبلغ 20000 دج و بلة الشمع بمبلغ 20000 دج، وهذه التجهيزات تمنح لكل مربي نحل معتمد يملك 10 خلايا على الأقل في طور الإنتاج.

2- إنتاج الخلايا وطرود النحل: من أجل تطوير إنتاج عتاد النحل، بنسبة دعم 30% و بسقف محدد بـ 1500000 دج، وتمنح لتعاونيات تربية النحل المتخصصة والمعتمدة قانونيا (اعتماد اداري و صحي).

جدول رقم(86) يبين حجم الدعم الزراعي لاقتناء تجهيزات تربية النحل لولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010 الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
مبلغ الدعم	671050	47334	83688	225407	920606	1948085
عدد الملفات	33	43	67	146	128	417
عدد المستفيدين	21	05	18	44	73	161

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(86)

من معطيات الجدول رقم (86) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لاقتناء صناديق خلايا النحل المملوءة بلغ 1948085 دج، وهو ما يعادل 16% من إجمالي الدعم المخصص لتربية النحل، خلال

¹ - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014، ص 34

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

الخماسي 2014/2010، ويتبين لنا أن هذا المخصص من الدعم في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى، وعرفت سنة 2010 وهي سنة بداية الخماسي أعلى نسبة في حجم الدعم مقدرة ب 47% من إجمالي الدعم، ليشهد بعد ذلك انخفاض ملحوظ خلال سنوات الخماسي ماعدا سنة 2014 التي عرف فيه ارتفاع طفيف قدر ب 650000 دج. وذلك راجع إلى الأسباب سالفة الذكر.

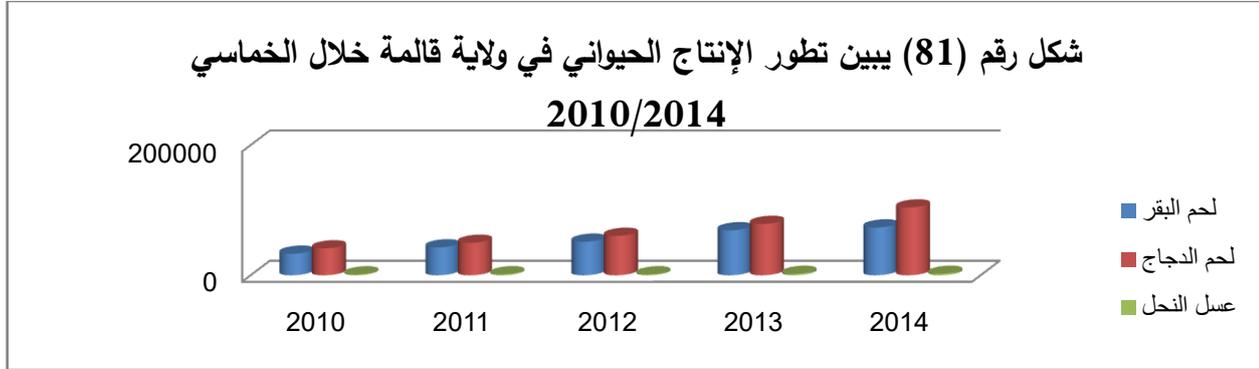
المبحث الثالث: تقييم إنجازات دعم الثروة الحيوانية

الجدول التالي يلخص نتائج الدعم الزراعي المخصص لتنمية الثروة الحيوانية بأصنافها الثلاثة والمقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال الخماسي 2014/2010.

جدول رقم (87) يبين تطور الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	نوع الإنتاج
270057	73435	69080	51580	42877	33085	لحم البقر (قنطار)
201561000	50577000	42618000	37136000	35984000	35246000	حليب البقر (لتر)
334840	104136	78879	60614	49870	41341	لحم الدجاج (قنطار)
389929000	88910000	84973000	80362000	69529000	66155000	بيض الدجاج (وحدة)
8917	2280	2177	1500	1560	1400	عسل النحل (قنطار)

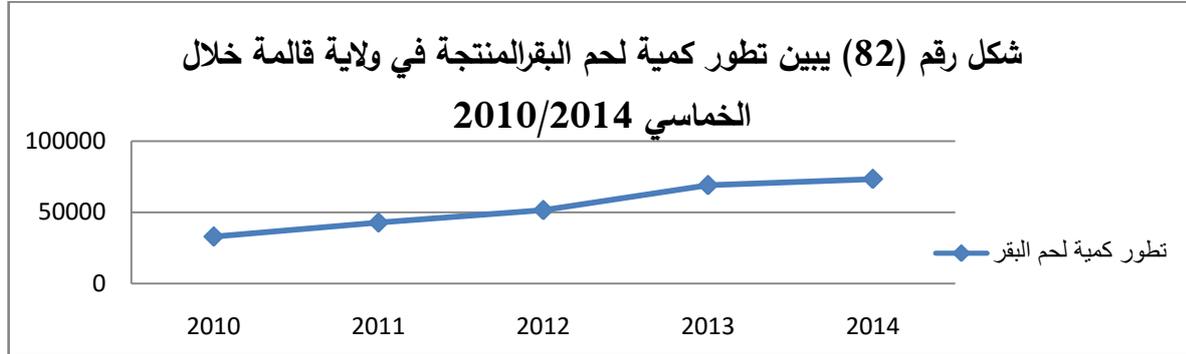
المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (87)

المطلب الأول: إنتاج لحم وحليب البقر خلال الخماسي 2014/2010

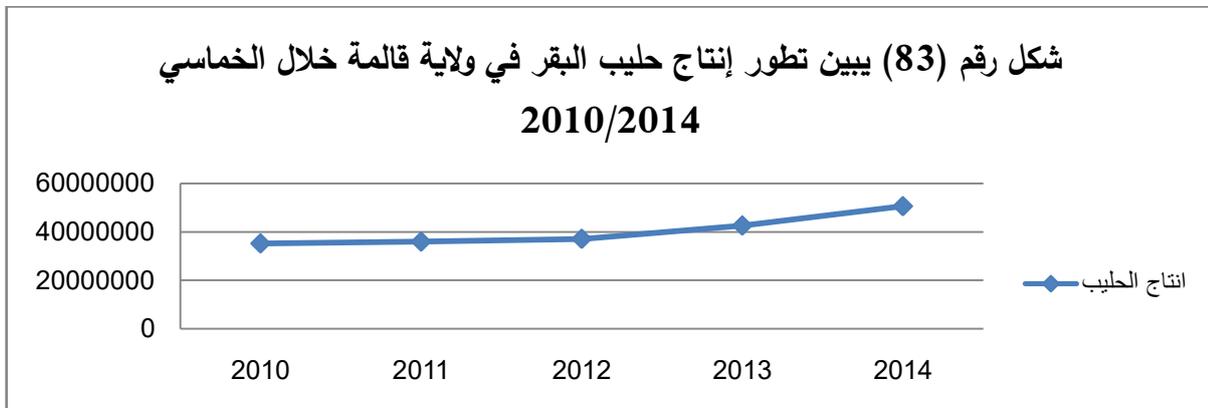
أولاً-لحم البقر:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (87)

بمطالعة بيانات الجدول رقم (87) يلاحظ أن متوسط إنتاج اللحوم الحمراء (لحم البقر) بلغ 54011 قنطار، حيث عرف إنتاج لحم البقر ارتفاعاً متزايداً من 33085 قنطار سنة 2010 إلى 73435 قنطار سنة 2014 أي أنها تضاعفت مرتين خلال الخماسي 2014/2010، وبمعدل نمو سنوي (1) قدر بـ 17%، ويعتمد إنتاج اللحوم الحمراء بدرجة كبيرة على الطاقة الاستيعابية للمراعي والتي تعتمد بدورها على العوامل المناخية. ويمكن إرجاع أسباب هذا النمو إلى سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة على الرغم من أنها لا تشمل جميع المزارعين، وكذا إلى عملية التهجين من أجل تحسن السلالة المحلية، حيث نجحت الأبقار الخليط في التأقلم مع البيئة لاحتفاظها بالصفات الوراثية الأساسية للسلالات المحلية، وفي نفس الوقت فهي تعطي إنتاجية أعلى بكثير من السلالة المحلية. ويمكن إرجاع أهم العراقيل التي تقف أمام تطور إنتاج اللحوم الحمراء إلى نقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقاً لمعدلات الأمطار.

ثانياً-إنتاج حليب البقر:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (87)

¹ - تم حساب معدل النمو السنوي انطلاقاً من المعادلة الرياضية التي تقوم بحساب النسبة المؤوية لمعدل النمو السنوي على مدار عدة سنوات، و المتمثلة في $P = [(F/S)^{1/Y}] - 1$ ، حيث F تمثل قيمة السنة الأخيرة، S تمثل قيمة السنة الأولى و Y تمثل عدد السنوات.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

حققت شعبة إنتاج الحليب في ولاية قالمة تطور ملحوظ خلال الخماسي 2014/2010، وذلك بإنتاج 50577000 لتر من حليب البقر سنة 2014 محققة زيادة بنسبة 43%، وبنمو سنوي مقدر ب 07% منذ بداية الخماسي، ويمكن إرجاع أهم الاجراءات والتدابير التي أدت إلى تحقيق هذه الزيادة إلى⁽¹⁾:
أ- الدعم المالي المقدم من طرف صندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، والذي قدر خلال الخماسي 2014/2010 ب 10627692 دج ، والذي تنوع بين إعادة تهيئة منشآت التربية، اقتناء التجهيزات وإنتاج الأبقار المعدة للتاسل.

ب-زيادة العدد الإجمالي لرؤوس الأبقار الحلوب بنسبة نمو سنوية تقدر ب 03%، وبمتوسط 52139 بقرة حلوب في السنة، والجدول التالي يلخص تطور عدد الأبقار الحلوب خلال سنوات الخماسي 2014/2010:

جدول رقم(88) يبين تطور عدد الأبقار الحلوب في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

الوحدة(بقرة حلوب)

متوسط عدد الأبقار الحلوب	2014	2013	2012	2011	2010	
52139	56750	53270	51900	50250	48525	تطور عدد الأبقار الحلوب

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

ج-إعادة تعميم الإسطبلات وتسيير القطعان بطريقة حديثة وعلمية.

د- توسيع المساحات الخاصة بالأعلاف من 17230 هكتار سنة 2011، وإنتاج 1369920 قنطار إلى 23570 هكتار سنة ، 2014 وإنتاج 2318440 قنطار.

هـ- تحسيس المنتجين بأهمية الاندماج في عملية الجمع المنظم للحليب، وإطلاعهم بالدعم المالي

المخصص لهذه الشعبة، وإقامة اتفاقية تربط بين مربي الأبقار ومحولي إنتاج الحليب، حيث ارتفع عدد مجمي الحليب من 17 مجمع سنة 2011 إلى 30 مجمع سنة 2014. وتطور كمية الحليب المجمعة من 1736000 لتر سنة 2010 إلى 8413000 لتر سنة 2014، والجدول التالي يبين هذا التطور:

جدول رقم (89) يبين تطور كمية الحليب المجمع في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

الوحدة(لتر)

2014	2013	2012	2011	2010	
8413000	7116000	6505000	3332000	1736000	تطور عدد الحليب المجمع

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

¹ - مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

لكن رغم هذا التطور إلا أن شعبة الحليب لا تزال بعيدة عن النتائج المرجوة مقارنة بالمؤهلات الكبيرة التي تملكها الولاية، وأهم العراقيل التي تقف أما تطور هذه الشعبة هي⁽¹⁾:

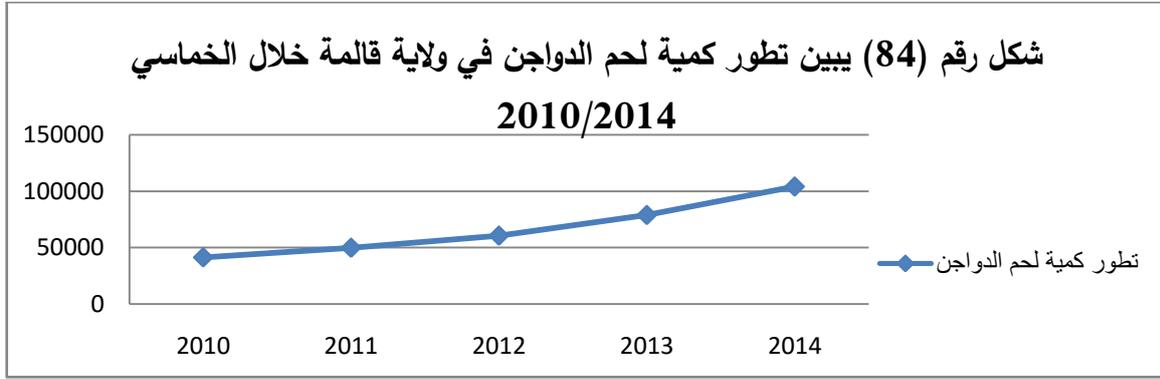
أ- وجود عدد كبير من منشآت التربية (الإسطبلات) لا تزال مهجورة وغير مستغلة وهي تقارب 179 منشأة تفوق طاقتها الاستيعابية النظرية 6000 بقرة حلوب.

ب- ضعف عملية جمع الحليب مقارنة بكمية الإنتاج، حيث تقدر كمية الحليب المجمعة سنة 2014 ب 7000000 لتر وهو ما نسبته 14% من إجمالي الكمية المنتجة.

ج- قلة وسائل الإنتاج الحديثة المستعملة في تربية الأبقار.

المطلب الثاني: إنتاج لحم وبيض الدجاج خلال الخماسي 2014/2010

أولاً- لحم الدجاج:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (89)

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (89) يلاحظ أن متوسط إنتاج اللحوم البيضاء بلغ 66968 قنطار خلال الخماسي 2014/2010، حيث شهدت ارتفاعاً متزايداً من 41341 قنطار سنة 2010 إلى 104136 قنطار سنة 2014، محققاً نسبة نمو سنوية مقدرة ب 20% وتضاعف إنتاج اللحوم البيضاء بحوالي 02,5 مرة خلال الخماسي 2014/2010، وهذا راجع إلى تطور عدد الدجاج اللحم والديك الرومي من 2139850 طير سنة 2010 إلى 5453500 طير سنة 2014 بزيادة تقدر ب 155%

¹ - مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

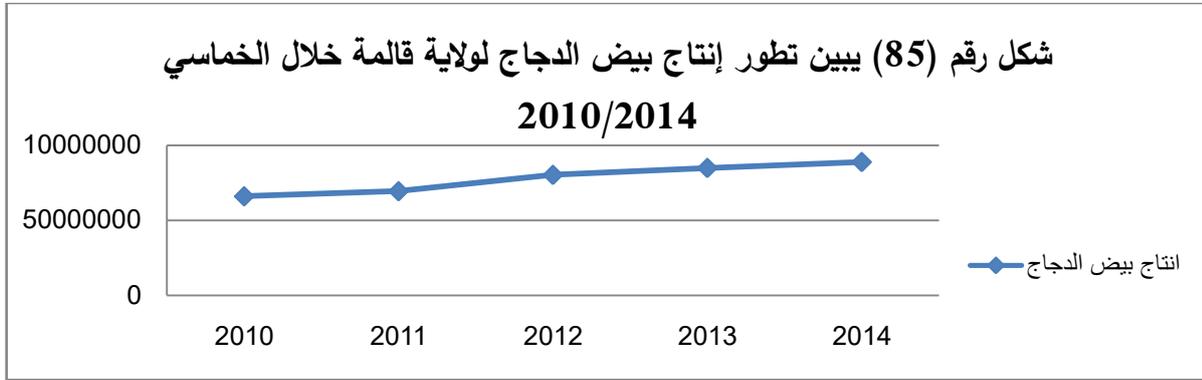
والجدول التالي يلخص هذا التطور:

جدول رقم (90) يبين تطور عدد دجاج اللحم والديك الرومي في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة (طير)

2014	2013	2012	2011	2010	إنتاج اللحوم البيضاء
5435000	4109000	3155000	2691000	2126000	دجاج اللحم
18500	12600	12500	7750	13850	الديك الرومي
5453500	4121600	3167500	2698750	2139850	المجموع

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

ثانيا- بيض الدجاج: الشكل التالي يبين تطور إنتاج بيض الدجاج في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (90)

بلغ متوسط إنتاج بيض الدجاج خلال الخماسي 2014/2010 ب 77985800 وحدة بيض، محققا نسبة نمو سنوية مقدرة ب 06%، وارتفع عدد دجاج البيض من 325000 دجاجة سنة 2010 إلى 450000 دجاجة سنة 2014، بنسبة نمو سنوية مقدرة ب 07%.

ويمكن إرجاع هذا الانتعاش في شعبة تربية الدواجن إلى الأسباب التالية⁽¹⁾:

أ- الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي لإعادة تهيئة وتحسين حظائر تربية الدجاج، والذي قدر خلال الخماسي 2014/2010 ب 2370217 دج.
ب- الإجراءات الإضافية المتمثلة في اعفاء المتعاملين من رسم القيمة المضافة على المواد التي تدخل في إنتاج الأغذية والمواد البيطرية.

¹-مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ج-زيادة وعي مربي الدجاج الذين أصبحوا يعتمدون في نشاطهم على وسائل وامكانيات حديثة والاستعانة بأطباء بيطريين لمتابعة مداجنهم إلى جانب تفاعلهم مع الحملات التحسيسية التي ينظمها من حين إلى آخر قسم الإرشاد.

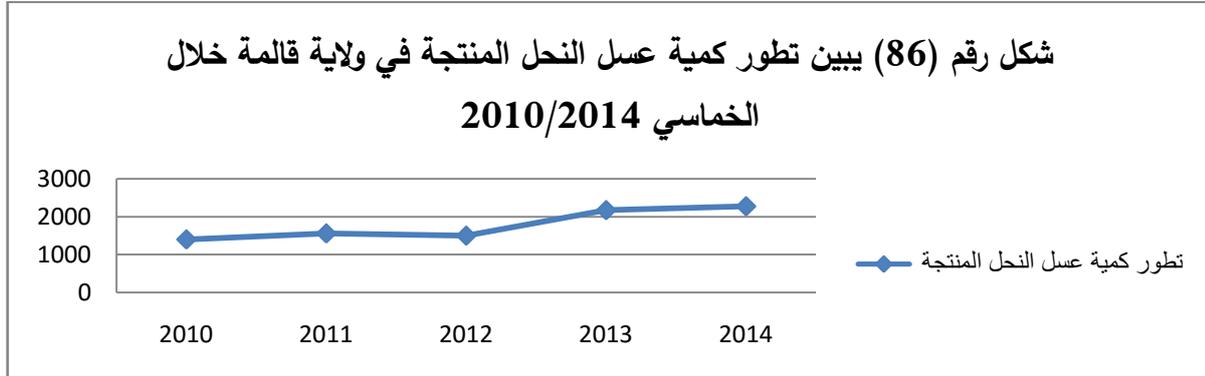
د- ارتفاع الطلب على اللحوم البيضاء بالمقارنة مع اللحوم الحمراء مرتفعة السعر، الأمر الذي يحفز الاستثمار في شعبة الدجاج.

لكن رغم هذا التطور إلا أن شعبة إنتاج اللحوم البيضاء مازالت تعاني من بعض الصعوبات تتمثل في⁽¹⁾:
أ-وجود منشآت تربية الدواجن مهجورة وغير مستغلة تقدر ب 190 منشأة.

ب- قلة الامكانيات المالية والمادية التي يملكها المربون، خاصة وأن تربية الدواجن تعتبر نشاط مكلف بسبب ارتفاع أسعار التجهيزات وكذلك أسعار مواد التغذية والأدوية الخاصة بها، خاصة إذا علمنا أن معظمها مستورد، وأن 80% من أغذية الدواجن مستوردة.

ج- قلة وحدات تحويل لحم وبيض الدجاج، وكذلك وحدات معالجة بقايا وفضلات الدواجن.

المطلب الثالث: إنتاج عسل النحل خلال الخماسي 2014/2010



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(90)

بعد سنوات من العمل المتواصل لتطوير شعبة تربية النحل وإنتاج العسل، حقق منتجي العسل بولاية قالمة خلال سنة 2014 إنتاج وصل إلى 2280 قنطار من العسل، محققا نسبة نمو سنوية مقدرة ب 10% وبفارق كمية إنتاج 880 قنطار، وهذا بالمقارنة مع بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للخماسي 2014/2010. وهذه النسبة تمثل مؤشرا هاما لمدى نجاح المخطط الموضوع لتطوير شعبة تربية النحل بولاية قالمة، خاصة بعدما تجاوز الإنتاج الهدف المسطر لسنة 2014 والذي حدد ب 2159 قنطار.

¹ - مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ويمكن إرجاع أسباب تحسن إنتاج النحل إلى العوامل التالية⁽¹⁾:

أ- دعم الدولة، حيث استحوذت تربية النحل على 48% من الدعم المخصص لتطوير الإنتاج الحيواني للخماسي 2014/2010.

ب- تطور عدد خلايا النحل من 40000 خلية سنة 2010، منها 62% خلية عصرية، إلى 53330 خلية سنة 2014 منها 73% خلية عصرية، والجدول التالي يبين هذا التطور:

جدول رقم (91) يبين تطور عدد خلايا النحل في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

الوحدة (خلية)

2014	2013	2012	2011	2010	خلايا النحل
39035	31100	32777	28100	24745	خلايا النحل العصرية
14295	13000	13073	14650	15255	خلايا النحل التقليدية
53330	44100	45850	42750	40000	المجموع

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

ج- مخطط تأهيل المربين المعتمدين في نشاطات تربية النحل وهذا باستخدام الطرق العلمية والتقنية الحديثة في المعهد التكنولوجي المتخصص بقالمة، حيث تطور عدد المعتمدين في الولاية من 08 فلاحين وأبناء فلاحين سنة 2010 إلى 246 فلاح وابن فلاح سنة 2014، و هذا كما يبينه خلال الجدول التالي:

جدول رقم (92) يبين تطور عدد المؤهلين والمعتمدين لتربية النحل من طرف المعهد التكنولوجي

المتخصص بقالمة خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة (مؤهل)

2014	2013	2012	2011	2010	عدد المؤهلين
246	50	27	15	08	

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

ج- الظروف المناخية المواتية وكثافة الغطاء النباتي وتنوعه، وكذا توفر الغابات الكثيفة بهذه الولاية على أصناف نباتية مختلفة تسهم في تحسين مردود ونوعية العسل.

لكن وبالرغم من التطور الكبير في إنتاج عسل النحل في ولاية قالمة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن

هناك بعض العراقيل التي مازالت تعترض مسار التطور السليم لهذه الشعبة، والتي من أهمها:

أ- عدم الإهتمام بزراعة مراعي خاصة بالنحل⁽²⁾، فهي تقتصر على المراعي الطبيعية، الجبال، الغابات ومزارع الحمضيات والزيتون.

¹-مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

²- في أوروبا يتم استئجار مراعي خاصة بتربية النحل و يتم زراعة مساحات واسعة منها بنبات دوار الشمس و الصويا.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

- ب- عدم وجود تعاونية خاصة بمربي النحل تتقل انشغالات المربين واحتياجاتهم.
- ج- نقص وسائل الإنتاج الحديثة والعصرية في تربية النحل فمازال هناك بعض المربين الذين يعتمدون على الأساليب التقليدية.
- د- غلاء الأدوية المستعملة في تربية النحل.
- هـ- نقص التأطير والتكوين للمربين المعتمدين في تربية النحل بسبب غياب مراكز بيداغوجية للتخصص في تربية النحل، وحصر التكوين في قالمة على الفلاحن وأبنائهم فقط.

خلاصة:

تتوفر ولاية قالمة على العديد من الإمكانيات التي ترهّلها لتطوير إنتاجها ورفع من إنتاجيتها فبالنسبة للإنتاج النباتي، تمثلت أهم المحاصيل الزراعية المدعومة في الحبوب، الطماطم الصناعية وغرس أشجار الزيتون، لكن بنسب جد متفاوتة، حيث احتلت الطماطم الصناعية الصدارة من حيث حجم الدعم المقدم لها بنسبة 40% من إجمالي الدعم الزراعي، يبعدها تكثيف الحبوب بـ 07%، في حين كانت نسبة الدعم الموجهة لغرس أشجار الزيتون تكاد تتعدم ولا تمثل قيمة من الناحية الاقتصادية بلغت 0.06%. وهذا راجع إلى إهمال المزارعين لاستثمارات غرس الزيتون بعد إزالة الدعم الخاص بالتسييح، وذلك رغم القدرات الهائلة التي تتوفر عليها ولاية قالمة.

بالنسبة للثروة الحيوانية فهي تملك ثروة معتبرة، أدرجت ضمن برامج تطوير الإنتاج والإنتاجية للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، على الرغم من النسبة الضئيلة التي استحوذت عليها من إجمالي الدعم المقدم لاستثمارات القطاع الزراعي والبالغة 01%، هذه النسبة وزعت على كل من تطوير الأبقار الحلوب، تربية الدواجن وتربية النحل، حيث اعترضت هذه الشعبة العديد من المشاكل والعراقيل التي حالت دون تطور حجم الدعم المخصص لها، الذي عرف تذبذب خلال سنوات الخماسي 2010/2014، ومن أهم هذه العراقيل نجد بعض الشروط الممنوحة للحصول على الدعم التي أدت إلى عزوف بعض المزارعين عن الحصول على الدعم وتفضيلهم الاستثمار بأموالهم الخاصة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العديد من التجهيزات الخاصة بتربية هذه الحيوانات خاصة تربية الدجاج التي ترتفع فيها تكلفة الاستثمار بسبب غلاء أسعار الأعلاف والأدوية التي تعتبر معظمها مستوردة.

لكن على العموم عرف إنتاج الثروة الحيوانية ارتفاع ملحوظ خلال سنوات الخماسي، خاصة الحليب، اللحم البياض والبيض، وعسل النحل الذي تجاوز إنتاجه الهدف المسطر لسنة 2014 بفارق 121 قنطار.

الفصل الثالث: تطوير الأساليب التقنية في الزراعة المستدامة

مقدمة:

يحتاج تطوير الزراعة وتحسينها واستدامتها إلى العديد من المستلزمات، فبالإضافة إلى تنمية الموارد الطبيعية وتطوير الإنتاج الزراعي، فإنه هناك عوامل أخرى لا بد من توفرها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تستوجب ادخال الأساليب التقنية الحديثة في استثماراتها، والتي تعمل من خلال استراتيجيات متكاملة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن أهم هذه التقنيات نجد المكننة الزراعية بغية زيادة إنتاج وحدة المساحة الأرضية بأقل التكاليف مع تحسين نوعية المنتجات الزراعية والمحافظة عليها. ومن المستلزمات التقنية الأخرى هي الإستخدام الأمثل للأسمدة والمبيدات، وادخالها بكميات ضئيلة ومناسبة للتربة، وهي تعتبر بمثابة مدخلات الإنتاج، والتي شكل في مجموعها جزء من الرأسالمال الزراعي، وهي تعتبر من أهم التقنيات الحديثة في الزراعة، فهي تسهم في زيادة الإنتاج والرفع من المردودية، وكذا تخفيض تكاليف الإنتاج وتسهيل عمليات الزراعة. من أجل ذلك قامت الجزائر بادراج كل من الميكنة الزراعية بمختلف عتادها وكذا استخدام الأسمدة المبيدات وكذا مكافحة المتكاملة ضمن برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمدعمة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الأستثمار، ذلك لعلمها لما لهذه التقنيات من أثر في الرفع والنهوض بالقطاع الزراعي واستدامته إن تم استخدامه على أفضل وجه.

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثى مباحث، تمثلت فيما يلي:

المبحث الأول: تطور المكننة الزراعية في ولاية قالة خلال الخماسي 2010/2014

المبحث الثاني: استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية

المبحث الثالث: مكافحة البيولوجية والكيماوية

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

المبحث الأول: تطور المكننة الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010

لقد أثبتت التجارب خاصة في دول العالم المتقدم، أن مكننة القطاع الزراعي أمر ضروري لتطور القطاع وتحسين الإنتاج، فمن بين العوامل المهمة التي أدت إلى الثورة الزراعية في أوروبا وأمريكا الشمالية هو ادخال المكننة الزراعية التي حلت محل الانسان والحيوان، حيث تقدر زيادة إنتاجية الأرض نتيجة احلال الآلات ب 20-30%، بينما يتم استخدام المكننة في كل من افريقيا وآسيا على نطاق ضيق، ويمكن إرجاع أسباب مدى انتشار المكننة الزراعية الحديثة إلى (1):

أ- مدى كبر حجم المستثمرة الزراعية الذي لا يعوق استخدام المكننة، فكلما صغرت المستثمرة كلما كان ذلك عائقا في استعمال المكننة.

ب- مدى توفر رؤوس الأموال للحصول على العتاد الزراعي.

ج- مدى ادراك المزارعين واستعدادهم لاستعمال هذه الأساليب الحديثة.

المطلب الأول: دعم العتاد الزراعي

يعتبر العتاد الزراعي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في النشاط الزراعي فهو يلعب دور كبير في عملية الإنتاج وبالتالي يؤثر على المردود، نظرا لما يوفره من وقت وجهد ومن رفع للإنتاجية (2)، من أجل ذلك قامت الجزائر بتبني تطوير وتوفير العتاد الزراعي في المستثمرات الزراعية على نطاق واسع، فقامت بإدراجها ضمن الأنشطة المدعمة من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ويمكن تقسيم العتاد الزراعي المعتمد في ولاية قالمة حسب نسبة الدعم من القيمة الإجمالية للعتاد كالتالي:

جدول رقم(93) يبين نسبة الدعم المقدمة لكل نوع من العتاد الزراعي

نسبة الدعم 30%	نسبة الدعم 35%	نسبة الدعم 40%
جرار بقوة 65-80 حصان	جرار بقوة 81-100 حصان	عتاد الحصاد
عتاد البذر	/	جرار بقوة 101-150 حصان
عتاد الزرع و الحرث	/	/
عتاد التسميد	/	/
عتاد مكافحة الاعشاب الضارة	/	/
عتاد حصاد التبن		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية

قالمة، 2015

¹- زهير عماري، المصدر سبق ذكره، ص 132

²- سلطانة كتفي، المصدر سبق ذكره، ص 91

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

أولاً- توزيع حجم الدعم: الجدول التالي يبين توزيع حجم الدعم الزراعي الموجه لتطوير المكننة الزراعية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (94) يبين توزيع حجم الدعم على أنواع العتاد الزراعي خلال الخماسي 2014/2010

الوحدة (دج)

نوع العتاد	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عتاد الحصاد	00	32459000	53637960	36802940	32674060	155573960
عتاد الجر	28788645	19120295	20873369	38083247	158718866	265584422
عتاد الحرث	1688906	943603	908544	616200	1342875	5500128
عتاد الزرع و البذر	110412	00	00	729524	5193220	6033156
عتاد المكافحة والمعالجة	144736	00	526622	73322	247680	992360
عتاد التسميد	107827	00	00	68250	658140	834217
عتاد حصاد التبن	120750	00	00	00	991656	1112406
المجموع	30961276	52522898	75946496	76373483	199826497	435630649

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم للتقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

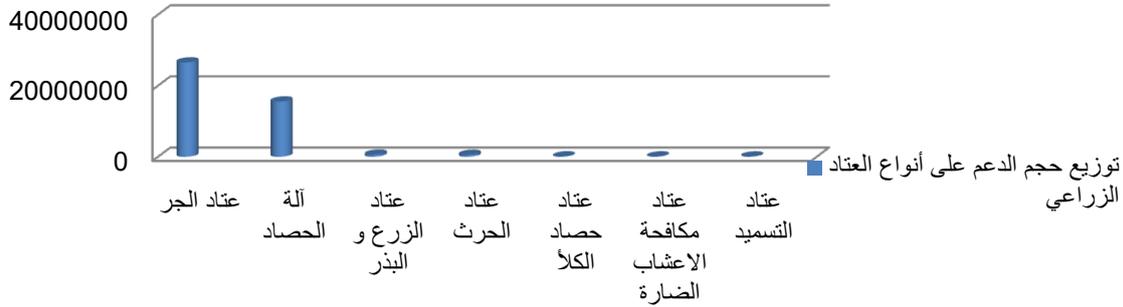


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (94)

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (94) يبدو واضحا تطور دعم حظيرة العتاد الزراعي في ولاية قالمة للفترة 2010-2014، حيث عرف تزايد مستمر خلال سنوات الخماسي، و عرف قفزة نوعية في سنة 2014، حيث حقق زيادة تقدر بنسبة 545% منذ بداية الخماسي إلا أن هذا التطور لا يلبث أن تتراجع أهميته إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم التطور الكمي الذي لا يعكس حقيقة الزيادة في حجم الدعم، حيث بلغت نسبة التطور الكمي للعتاد الزراعي ب 07% فقط، ومنه يمكن إرجاع السبب الأساسي لهذه الزيادة في الدعم إلى ارتفاع أسعار العتاد الزراعي في السوق، خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية للواردات، فالدعم عبارة عن نسبة محددة من قيمة العتاد في السوق. فكلما ارتفع السعر ارتفع حجم الدعم.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

شكل رقم (88) يبين توزيع حجم الدعم على أنواع العتاد الزراعي خلال
الخماسي 2010/2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (94)

من معطيات الجدول رقم (94) يتبين لنا أن أكبر نسبة للدعم كانت موجهة لعتاد الجر بنسبة 61% من إجمالي الدعم الموجه للعتاد الزراعي، ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد أنواعه واستخداماته بالمقارنة مع بقية العتاد الذي يعتبر متخصص، يليه بعد ذلك الدعم الخاص بعتاد الحصاد والمقدر ب36%، والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار هذا النوع من العتاد وليس إلى الارتفاع من حيث الكم، لتبقى بعد ذلك نسبة 03% موزعة على بقية العتاد.

ثانياً- تطور حجم العتاد المدعم: يبين الجدول التالي كمية العتاد المدعم خلال الخماسي 2014/2010

جدول رقم (95) يبين تطور حجم العتاد المدعم خلال الخماسي 2014/2010

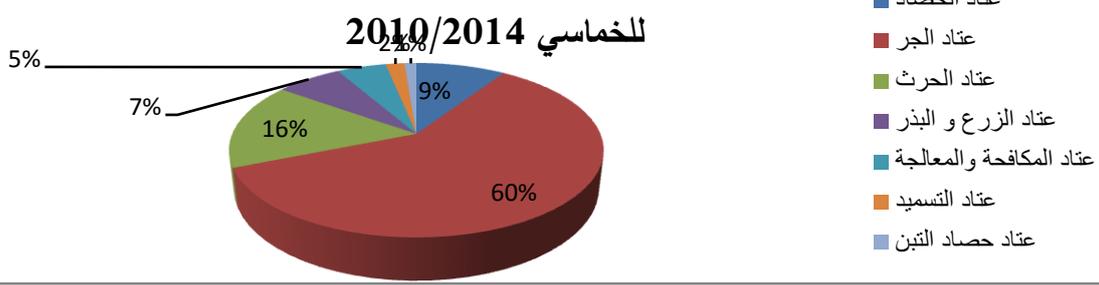
الوحدة (عتاد)

نوع العتاد	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عتاد الحصاد	00	09	12	09	08	38
عتاد الجر	34	43	43	38	87	245
عتاد الحرث	23	09	08	06	20	66
عتاد الزرع و البذر	01	00	00	04	23	28
عتاد مكافحة والمعالجة	02	00	13	02	04	21
عتاد التسميد	01	00	00	01	06	08
عتاد حصاد التين	01	00	00	00	04	05

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

شكل رقم (89) يبين نسبة كل نوع من العتاد من إجمالي حجم العتاد المدعم



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (95)

من معطيات الجدول رقم (95) يبدو واضحا تطور حظيرة العتاد الزراعي في ولاية قالمة للفترة 2010-2014، وهو على العموم مرضي على الأقل من منظور كمي، حيث عرف تزايد مستمر خلال سنوات المخطط، و بالأخص في سنة 2014. واحتل عتاد الجر المرتبة الأولى من حيث العدد، بنسبة 60% من إجمالي العتاد المدعم، يليه عتاد الحرث بنسبة 16%، بينما تعود أضعف نسبة لعتاد التسميد وعتاد حصاد التبن وذلك ب 02% و 01% على التوالي، وهو الأمر الذي يؤكد ما قلناه في توزيع الدعم حيث كان عتاد الجر يحتل المرتبة الأولى بنسبة 61%، وعتاد الحصاد يحتل المرتبة الثانية بنسبة 36% أما من حيث الكم فقد بلغت نسبته 09% فقط، ولم يكن لعتاد الحرث أي وزن من حيث حجم الدعم حيث بلغت نسبته 1.26% وهي تكاد لا تذكر، مما يؤكد أن تطور حجم الدعم لا يرجع إلى تطور العتاد وإنما إلى ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: تطور حجم المكننة الزراعية خلال الخماسي 2014/2010

الجدول التالي يبين تطور إجمالي حظيرة العتاد الزراعي خلال الخماسي 2014/2010

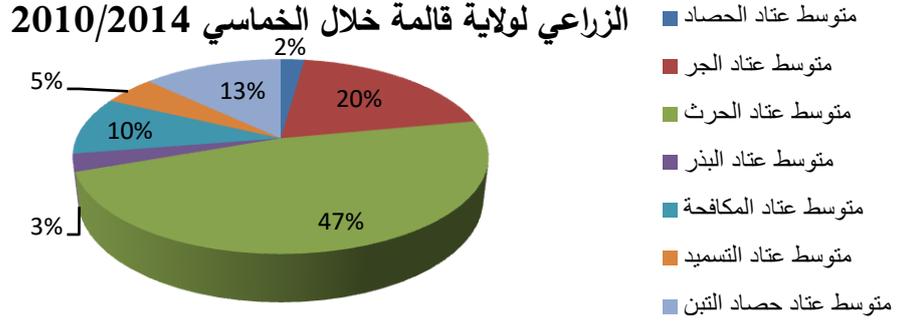
جدول رقم (96) يبين تطور إجمالي حظيرة العتاد الزراعي خلال الخماسي 2014/2010

نوع العتاد	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط العتاد
عتاد الحصاد	265	278	278	282	355	292
عتاد الجر	2437	2456	2455	2662	3044	2611
عتاد الحرث	5685	6030	5874	6387	7401	6275
عتاد الزرع و البذر	291	309	365	401	554	384
عتاد المكافحة والتداوي	1048	1138	1160	1330	1694	1274
عتاد التسميد	628	635	471	676	799	642
عتاد حصاد التبن	1583	1663	1651	1721	1972	1718

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح

الفلاحية لولاية قالمة، 2015

شكل رقم (90) يبين متوسط كل نوع من العتاد من اجمالي حظيرة العتاد



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(96)

من معطيات الجدول رقم(96) يتبين تطور حجم حظيرة العتاد الزراعي في ولاية قالمة للفترة 2010-2014، حيث احتل عتاد الحرث المرتبة الأولى بنسبة 47%، مما يبين أن هناك مصادر تمويلية أخرى للعتاد من غير الدعم الزراعي، والمتمثلة في مختلف صيغ القروض الزراعية والتأجير التمويلي، يليه عتاد الجر بنسبة 20%، بينما احتل المرتبة الأولى في كل من حجم الدعم وكمية العتاد المدعم، وهذا يبين أنالدعم الزراعي لا يعكس دائما مدى تطور العتاد الزراعي، بينما تعود أضعف نسبة لعتاد البذر وعتاد الحصاد وذلك ب 03% و 02% على التوالي، في حيث احتل عتاد الحصاد المرتبة الثانية بنسبة 36% من حيث حجم الدعم المقدم له.

المطلب الثالث: تحليل تطور المكننة الزراعية

أولا-عتاد الجر: للجرارات دور كبير في تحضير الأرض، خاصة العمليات الزراعية(الحرث)، ولقياس مدى تغطية هذا النوع من العتاد في الولاية، أخذنا مؤشر عدد الهكتارات على عدد الجرارات لسنة 2014 لكل دائرة.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (97) يبين توزيع المساحة الصالحة للزراعة على عدد الجرارات لسنة 2014 عبر مختلف

دوائر ولاية قالمة

الدائرة	المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)	عدد الجرارات (جرار)	عدد الهكتارات/عدد الجرارات
قالمة	5779	90	64
قلعة بوصبع	23891	552	43
هيليوبوليس	11223	230	49
الخرارة	16453	259	64
بوشقوف	21353	254	84
حمام النبائل	14814	200	74
وادي الزناتي	24258	325	75
عين مخلوف	45645	823	55
حمام الدباغ	12143	149	81
هوارى بومدين	11779	162	73
المجموع	187338	3044	62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

حسب المعيار الوطني الذي يقيس نصيب الجرار من المساحة الصالحة للزراعة والمحدد بجرار لكل 300 هكتار في النظام الواسع، و 30-50 هكتار في مجال التكتيف⁽¹⁾، نلاحظ أن المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة لم تسجل توافق في نظام التكتيف، بينما على مستوى الدوائر، فهناك توافق في كل من دائر قلعة بوصبع (43 هكتار/الجرار) ودائرة هيليوبوليس (49 هكتار/الجرار). لكن هذه التغطية لا تعتبر مؤشرا كافيا للدلالة على تقدم المكننة الزراعية، ذلك أن هناك قيود كثيرة تعيقها أهمها تجديد الحظيرة معدل العمر والعلاقة التقنية بين أنواع العتاد لاسيما بعد انقسام مستثمرات القطاع العمومي الكبرى إلى عدد هائل من المستثمرات الفردية الجماعية بعد اصلاح 1987⁽²⁾.

¹ - سلطانة كتفي، المصدر سبق ذكره، ص 92

² - زهير عماري، المصدر سبق ذكره، ص 133، 134

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

والجدول التالي يبين توزيع عدد عتاد الجر على مختلف دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010:

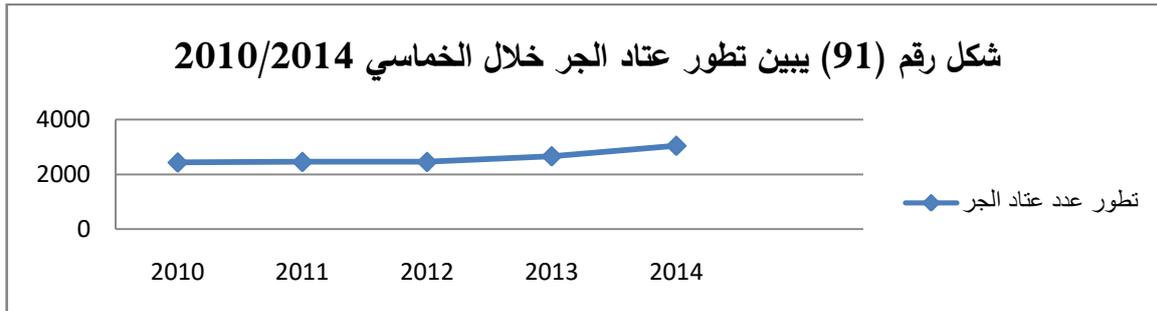
جدول رقم (98) يبين توزيع عتاد الجر على مختلف دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة (جرار)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط عدد الجرارات
قالمة	62	63	69	73	90	71
قلعة بوصبع	461	473	494	528	552	502
هيليوبوليس	212	218	224	228	230	222
الخرارة	233	235	242	257	259	245
بوشقوف	245	215	169	228	254	222
حمام النبائل	188	191	193	200	200	194
وادي الزناتي	255	268	275	312	325	287
عين مخلوف	465	506	509	537	823	568
حمام الدباغ	175	142	140	150	149	151
هوارى بومدين	141	145	140	149	162	147
المجموع	2437	2456	2455	2662	3044	2611

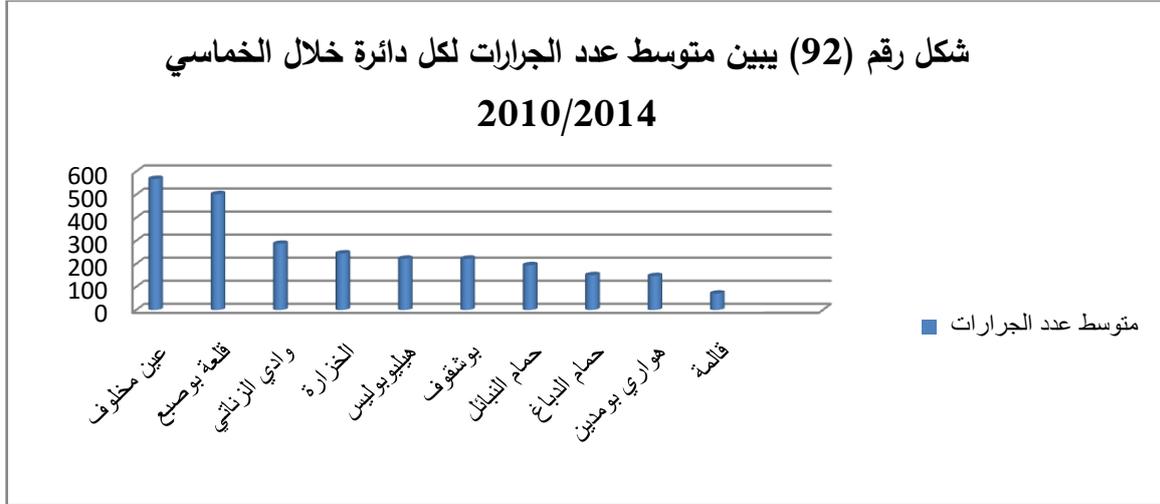
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

من الجدول رقم (98) يتبين لنا أنعتاد الجر في ولاية قالمة عرف خلال الخماسي 2014/2010 زيادة

تقدر ب 25%، وبمتوسط 2611 جرار. كما أن هناك تباين في توزيع عتاد الجر عبر مختلف دوائر الولاية، حيث سجلت دائرة عين مخلوف الأكبر عدد لعتاد الجر بمتوسط 568 جرار وبنسبة 22% من إجمالي متوسط عتاد الجر، تليها بعد ذلك كل من دائرة قلعة بوصبع ووادي الزناتي بنسبة 19% و 11% على التوالي، بينما سجلت أضعف نسبة لعتاد الجر في كل من دائرة هوارى بومدين و قالمة ب 6% و 3% على التوالي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خصوصية الدائرة الزراعية وعدد المستثمرات الزراعية فيها، وكذا مساحتها الصالحة للزراعة.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (98)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (98)

ثانيا- عتاد الحصاد: تعتبر عملية الحصاد عملية حرجة في نهاية الموسم الزراعي، خاصة في ظل الظروف المناخية لولاية قالمة لإرتفاع درجة الحرارة خاصة في شهري جويلية وأوت، وكذا الأمطار الفجائية الصيفية، فإن تأخر الحصاد عن مواعده المحدد ينجر عنه خسائر كبيرة في محاصيل الحبوب وبالتالي ضعف مردوديتها، ومنه فإن توفر عدد كاف من آلات الحصاد في الوقت المناسب وبجالة وظيفية جيدة، يعد ضروري للمحافظة على محاصيل الموسم الفلاحي وبالتالي تحسين الإنتاج والمردودية⁽¹⁾. من أجل ذلك قمنا بحساب مدى التغطية لسنة 2014 بالإعتماد على مساحة الحبوب وبمعرفة أن المعيار المحدد لمدى تغطية آلات الحصاد هو 400 هكتار لكل حاصدة⁽²⁾.

¹- زهير عماري، المصدر سبق ذكره، ص 135

²-سلطانة كتفي، المصدر سبق ذكره، ص 93

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

جدول رقم(99) يبين مدى تغطية آلات الحصاد للمساحة المزروعة حبوب لسنة 2014

الدائرة	المساحة المزروعة حبوب(هكتار)	عدد الحاصدات	عدد الهكتارات/عدد الحاصدات
قالمة	1764	14	126
قلعة بوصبع	8864	23	385
هيليوبوليس	3759	17	221
الخرارة	5746	43	134
بوشقوف	4654	13	358
حمام النبائل	3775	09	419
وادي الزناتي	8641	51	169
عين مخلوف	14203	147	97
حمام الذباغ	3308	19	174
هوارى بومدين	4377	19	230
المجموع	59091	355	166

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

من معطيات الجدول رقم (99) قدر مؤشر التغطية بـ 166 هكتار لكل حاصدة، وهو بعيد عن المعيار الوطني المحدد بحاصدة لكل 400 هكتار من الحبوب، الأمر الذي يبين أن هناك نقص في حجم عتاد الحصاد المخصص للحبوب، وهناك تباين بين دوائر الولاية من حيث التغطية، حيث نجد دائرة حمام النبائل تمثل أفضل تغطية بـ 419 هكتار لكل حاصدة، وكل من دائرة قلعة بوصبع وبوشقوف قريبتين من المعيار المحدد بـ (385 هكتار/حاصدة) و(358 هكتار/حاصدة) على التوالي، في حين تسجل دائرة عين مخلوف أضعف تغطية بـ 97 هكتار لكل حاصدة فقط، رغم أنها تستحوذ على حوالي 41% من إجمالي عتاد الحصاد لسنة 2014، والسبب في ذلك هو كبر المساحة المزروعة حبوب، فهي أيضا تستحوذ على 24% من إجمالي المساحة المزروعة حبوب، حيث أن 10% من عتاد الحصاد لدائرة عين مخلوف معطل لقلة الصيانة وقلة قطع الغيار في السوق، وأن 08% تم بيعه. حيث أن أي تعطل في الحاصدة أثناء فترة الحصاد يلغي كليا أو جزئيا فائدتها الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف باعتبارها موسمية ومتخصصة في وظيفتها.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

والجدول التالي يبين توزيع عدد عتاد الحصاد على مختلف دوائر الولاية خلال الخماسي 2014/2010:

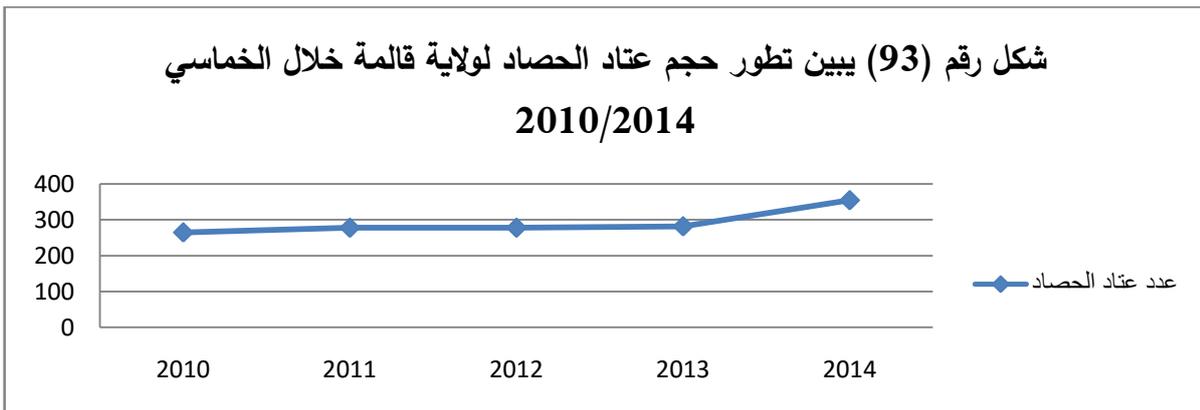
جدول رقم (100) يبين توزيع عتاد الحصاد على مختلف دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010 الوحدة (حاصدة)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط عدد الحاصدات
قالمة	16	15	16	16	14	15
قلعة بوصبع	24	26	27	21	23	24
هيليوبوليس	09	13	11	15	17	13
الخرارة	34	33	33	39	43	36
بوشقوف	08	11	11	11	13	11
حمام النبائل	10	10	07	08	09	09
وادي الزناتي	43	44	44	43	51	45
عين مخلوف	85	88	94	94	147	102
حمام الدباغ	19	21	18	18	19	19
هواري بومدين	17	17	17	17	19	17
المجموع	265	278	278	282	355	292

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

من الجدول رقم (100) يتبين لنا أن عتاد الحصاد في ولاية قالمة عرف خلال الخماسي 2014/2010 ارتفاعا من سنة إلى أخرى بزيادة تقدر ب 34%، وبمتوسط 292 حاصدة.

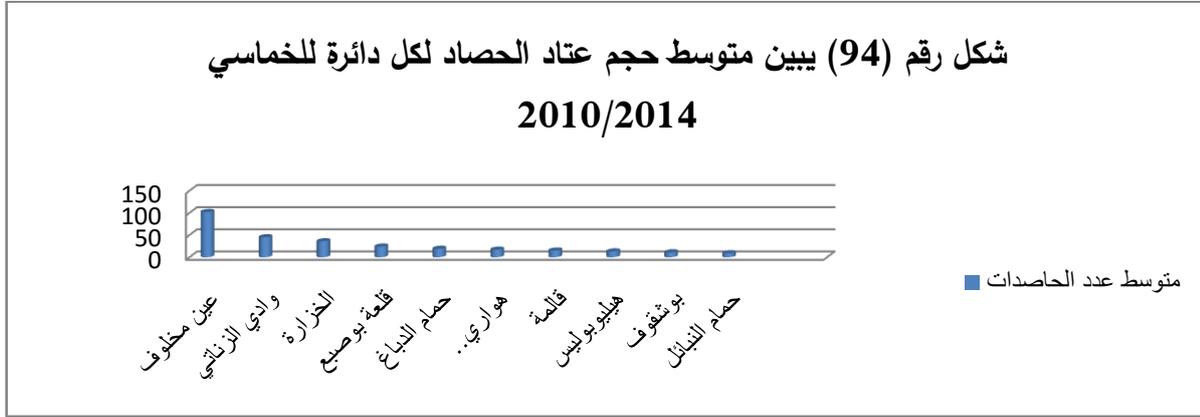


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (100)

يبين كذلك الجدول رقم (100) أن هناك تباين في توزيع عتاد الحصاد عبر مختلف دوائر الولاية حيث سجلت دائرة عين مخلوف أكبر عدد لعتاد الحصاد بمتوسط 102 حاصدة، وبنسبة 35% من إجمالي متوسط عتاد الحصاد، تليها بعد ذلك كل من دائرة وادي الزناتي والخرارة بنسبة 15% و 12% على

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

التوالي، بينما سجلت أضعف نسبة لعتاد الحصاد في كل من دائرة بوشقوف وحمام النبائل ب 04% و03% على التوالي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خصوصية الدائرة وعدد المستثمرات الزراعية فيها، وكذا مساحتها الصالحة للزراعة.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (100)

ثالثا- عتاد الحرث: يسمح عتاد الحرث وتهيئة التربة بشكل جيد مع توفر الظروف المناخية الجيدة من نمو المحاصيل. ويظهر الجدول رقم (9-12) أن حظيرة عتاد الحرث قد ارتفعت خلال الخماسي 2014/2010 بنسبة 30%، وبمتوسط 6275 عتاد حرث. والشكل رقم (95) يبين ذلك.

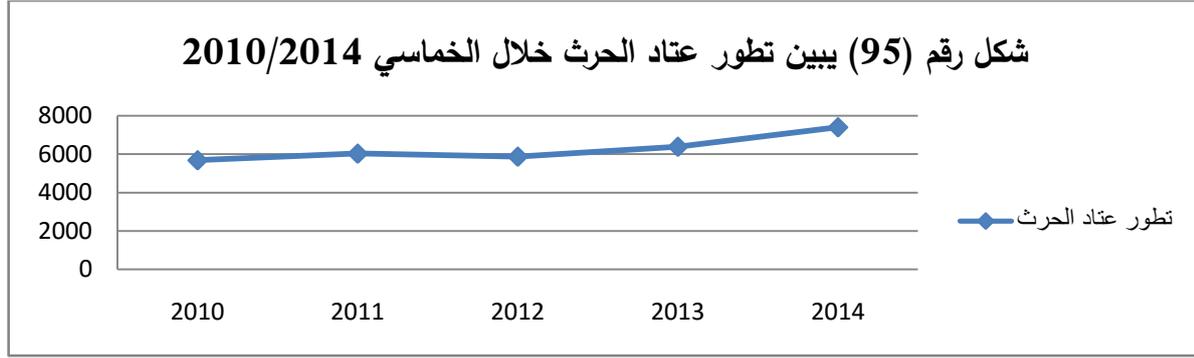
جدول رقم (101) يبين توزيع عتاد الحصاد على مختلف دوائر ولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010 الوحدة (محرث)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط عدد عتاد الحرث
قالمة	184	654	179	213	232	292
قلعة بوضبع	1140	1209	1270	1409	1515	1309
هيليوبوليس	583	529	507	587	620	565
الخبزارة	584	590	619	670	705	634
بوشقوف	520	530	532	495	557	527
حمام النبائل	604	610	574	618	621	605
وادي الزناتي	602	654	665	690	753	673
عين مخلوف	910	938	911	984	1674	1083
حمام الدباغ	219	283	261	255	292	262
هواري بومدين	339	508	356	466	432	420
المجموع	5685	6030	5874	6387	7401	6275

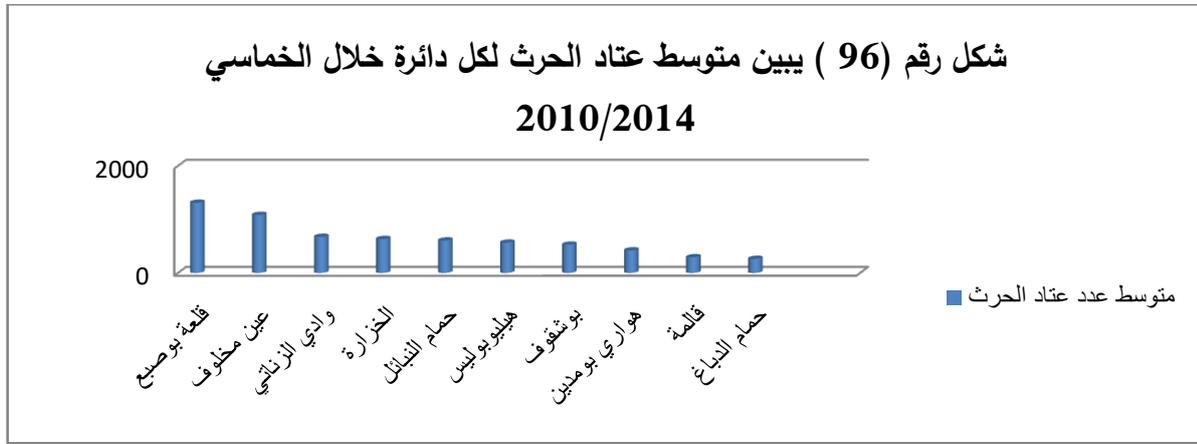
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (101)

يبين كذلك الجدول رقم (101) أن هناك تباين في توزيع عتاد الحرث عبر مختلف دوائر الولاية حيث سجلت دائرة قلعة بوصيغ أكبر عدد لعتاد الحرث بمتوسط 1309 محراث، وبنسبة 21% من إجمالي متوسط عتاد الحرث، تليها بعد ذلك كل من دائرة عين مخلوف ووادي الزناتي بنسبة 17% و 11% على التوالي، بينما سجلت أضعف نسبة لعتاد الحرث في كل من دائرة قالمة وحمام الدباغ ب 5% و 4% على التوالي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خصوصية الدائرة وعدد المستثمرات الزراعية فيها، وكذا مساحتها الصالحة للزراعة، والشكل رقم (96) يبين ذلك.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (101)

رابعا- عتاد البذر، التسميد والمعالجة: أن استعمال هذا النوع من العتاد يساعد على توزيع البذور والأسمدة بطريقة منتظمة وسهلة، بحيث توضع في الأعماق المناسبة وبالتالي تستفيد النباتات من التغذية والتهوية المناسبة، كما أن استعمال مواد الصحة النباتية بطرق آلية يؤدي إلى وقاية النباتات من الأمراض والطفيليات، كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي بلا شك إلى ارتفاع المردودية وزيادة الإنتاج⁽¹⁾.

¹- زهير عماري، المصدر سبق ذكره، ص 137

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

شهدت حظيرة عتاد البذر، عتاد التسميد، عتاد حصاد التبين والمعالجة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 زيادة تقدر ب 90%، 27%، 25% و 62% على التوالي، وبمتوسط 437، 641 و 1718 و 1273 على الترتيب. والجدول رقم(102) يبين ذلك.

جدول رقم(102) يبين متوسط مختلف أنواع العتاد الزراعي لدوائر ولاية قالمة خلال الخماسي

2014/2010 الوحدة (وحدة)

الدائرة	متوسط عتاد البذر	متوسط عتاد التسميد	متوسط عتاد حصاد التبين	متوسط عتاد المعالجة والمكافحة
قالمة	21	17	66	38
قلعة بوسبع	123	353	359	401
هيليوبوليس	29	36	147	143
الخرزة	02	37	197	69
بوشقوف	14	17	128	89
حمام النبائل	01	06	200	51
وادي الزناتي	48	40	160	81
عين مخلوف	173	109	299	308
حمام الدباغ	03	11	72	46
هواري بومدين	22	15	90	47
المجموع	437	641	1718	1273

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية

لولاية قالمة، 2015

المبحث الثاني: استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية

يؤدي غياب التسميد العضو إلى الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية تحت نظام الزراعة الكثيفة والذي تلوث التربة والمياه، وبالتالي النبات، الأمر الذي يجعل مستوى المادة العضوية بالتربة من العوامل المحددة للإنتاج. من هذا المنطق فإن التوسع في برامج الزراعة العضوية يتحقق بالاستخدام المنظم للأسمدة العضوية مما يؤدي إلى الحفاظ على خصوبة التربة وتحسين خواصهما وإنتاج غذاء آمن صحيا.

المطلب الأول: استخدام الأسمدة العضوية في ولاية قالمة

يعتبر استعمال الأسمدة العضوية في الجزائر بصفة عامة، وولاية قالمة بصفة خاصة محدود جدا وفي نطاق ضيق، ويكاد يقتصر على زراعة الخضر، وكذا بعض المبادرات التي يقوم بها بعض المزارعين بأنفسهم. ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

أ- سوء استغلال مخلفات الثروة الحيوانية التي تشكل المصدر الرئيسي لهذا النوع من الأسمدة، رغم الثروة الكبيرة التي تملكها الولاية من الحيوانات.

ب- نقص الوعي بأهمية بقايا الحيوانات كسماد عضوي له فوائد كثيرة على المحاصيل والانسان.

ج- التقنيات المستعملة في تربية الدواجن لا تسمح بإنتاج كميات كبيرة من السماد العضوي.

د- صعوبة تغيير ذهنيات المزارعين باستبدال الأسمدة الكيماوية بالأسمدة العضوية، فأغلب المزارعين يبحثون فقط عن تحسين الإنتاج من الناحية الكمية وبالوسيلة السهلة.

هـ- اغفال الدولة في ادراج استعمال الأسمدة العضوية ضمن برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومنحها الدعم المناسب لذلك من أجل جذب المزارعين والمستثمرين إليها.

انحصر استعمال الأسمدة العضوية في ولاية قالمة على المعهد التكنولوجي المتوسط الزراعي المتخصص بالولاية (ITMAS)، حيث يقوم بإعادة تدوير مخلفات الحيوانات المستعملة في المعهد واستعمالها كسماد لإنتاج محاصيل المعهد فقط، وذلك في إطار التعليم والتكوين الزراعي.

أولا- كمية السماد العضوي الذي يمكن استخراجه من حيوانات المعهد خلال السنة:

1- الأبقار: تختلف تغذية الأبقار في المعهد من موسم لآخر، وبذلك تختلف معها حجم المخلفات⁽¹⁾:

أ- من جوان إلى سبتمبر: تعتمد تغذية الأبقار على الأعلاف الخضراء بالإضافة إلى الأعلاف الجافة وتقدر كمية المخلفات في اليوم ب 100 كغ (توجد في المعهد 18 رأس بقرة حلوب، وهذا العدد لم يتغير منذ سنة 2012 إلى يومنا هذا).

¹-المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص بولاية قالمة، 2014

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ب- من أكتوبر إلى جانفي: يختلف نظام التغذية ويصبح مقتصر على الأعلاف الجافة (السيلاج)، أين يقل توفر العلف الأخضر في هذه الفترة من السنة، وهنا تزيد كمية المخلفات بحوالي 150 كلغ/اليوم.

ج- من فيفري إلى ماي: في هذه الفترة من السنة تترك الأبقار للرعي في المروج والمراعي، وتصل كمية المخلفات حتى 200 كلغ/اليوم.

2- الأغنام: عندما يكون نمط التربية هو الحضيرة، فإن جمع المخلفات لا يكون يومي، وذلك من أجل اختلاطها مع الفرشة لكي تحافظ على درجة حرارة الأغنام، وبالتالي تقتصر عملية جمع المخلفات على مرتين في السنة. (يحتوي المعهد على 122 رأس من الأغنام)

أ- الجمع الأول: يكون في شهر سبتمبر، حيث تقدر كمية المخلفات ب300 كلغ/المتوسط.

ب- الجمع الثاني: يكون في شهر أبريل، وتكون كمية المخلفات حوالي 1200 كلغ/المتوسط.

3- الأرناب: يحتوي المعهد على 15 أرناب أنثى و 04 أرناب ذكور، حيث أن كل 100 أرناب أنثى تقدر كمية مخلفاتها من 35-45 كلغ (مخلفات صلبة)، ومن 75-80 لتر (مخلفات سائلة) في السنة. أما الذكور فإنه يتم الإحتفاظ بها فقط في فترة النمو.

4- الدواجن: لا يحتوي المعهد على الدجاج، ولكنه يقوم بإبرام اتفاقيات مع مستثمرين خواص، حيث

يحتوي قطيع الدجاج داخل الإتفاقية على حوالي 2000 رأس، ويربى في فترة 56 - 60 يوم، حيث تقدر كمية المخلفات في نهاية فترة النمو من 1200 - 1500 كلغ.

هذه المخلفات يتم استخدامها كسماد عضوي للأراضي التابعة للمعهد (داخل المعهد) والمقدرة ب 10 هكتار، أما مساحة الأراضي خارج المعهد والتابعة له والمقدرة بحوالي 100 هكتار فيتم تسميدها من خلال المخلفات النباتية التي يتم زرعها فيها (تبن الشعير...).

المطلب الثاني: الأسمدة الكيماوية

يعتبر السماد من أهم العوامل الرئيسية في زيادة الإنتاج الزراعي إضافة إلى العوامل الأخرى مثل الري، البذور المحسنة، الوقاية وغيرها، أن استخدام الأسمدة الكيماوية أصبح اليوم شائعا ولاغنى عنه لتطوير الإنتاج الزراعي وينظر لتوفيرها على العناصر المغذية للنباتات بتراكيز عالية ولسهولة ذوبانها في الماء وسهولة استخدامها. وفي ولاية قالمة يتم استعمال نوعين من الأسمدة الكيماوية هما:

أ- السماد الفوسفاتي (NPK)⁽¹⁾: وهو يستعمل عند بداية البذر، ويعتبر أساسي في عملية تحسين الإنتاج. وهو يعادل 75% من إجمالي السماد المستعمل في المحاصيل.

¹سماد الفوسفاتي (NPK): هو عبارة عن خليط من ثلاثة عناصر كيماوية وهي: النايتروجين، الفوسفور والبوتاسيوم

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ب- السماد الأزوتي (UREE)⁽¹⁾: وهو يعتبر سماد مكمل للسماد الفوسفاتي ويكون عند بداية الإنتاج ويمكن الاستغناء عنه أن كان الإنتاج جيد، وهو يعادل ما نسبته 25% من إجمالي السماد المضاف للمحاصيل. والجدول التالي يمثل معايير إضافة السماد إلى المحاصيل النباتية، فهو يختلف من محصول إلى آخر، وذلك كالتالي:

جدول رقم (103) يبين معايير إضافة السماد الكيماوي إلى مختلف المحاصيل
الوحدة (قنطار/الهكتار)

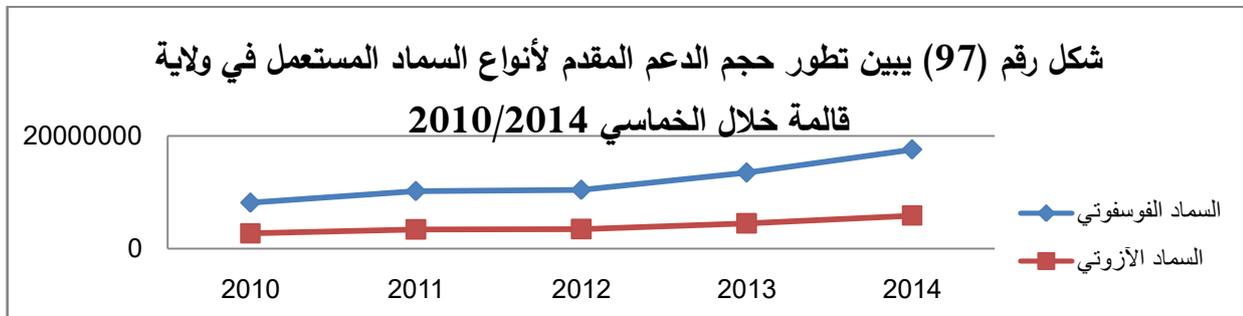
السماد الفوسفاتي (NPK)	الإنتاج النباتي	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الأشجار المثمرة
من 10 إلى 14	02	02	02	01	06
السماد الأزوتي (UREE)	02	من 01 إلى 01,5	من 01 إلى 01,5	0,5	02

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015
أولاً- دعم استعمال الأسمدة: في إطار الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وضمن برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية، يتم منح دعم لإقتناء الأسمدة واستعمالها بنسبة 20% من السعر الإجمالي وذلك من أجل زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية⁽²⁾. والجدول التالي يبين تطور حجم الدعم المخصص لإقتناء الأسمدة الكيماوية خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (104) يبين تطور حجم الدعم المخصص لإقتناء الأسمدة الكيماوية⁽³⁾ (الوحدة دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
598214625	175658250	134781375	104233875	101996625	81544500	السماد الفوسفاتي
183452485	53868530	41332955	31965055	31278965	25006980	السماد الأزوتي
781667110	229526780	176114330	136198930	133275590	106551480	الدعم الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (105) والمقرر الوزاري الخاص بدعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (104)

¹-سماد اليوريا: عبارة عن حبات لؤلؤية بيضاء يتراوح قطرها ما بين 2 3 ملم ذات كثافة منخفضة وتحتوي على 46% من الأزوت
²-وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ماي 2014
³- تم اعتماد السعر المرجعي المحدد لبيع السماد، 5000 دج للقنطار من السماد الفوسفاتي، و 4600 دج للقنطار من السماد الأزوتي

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

بمطالعة المعلومات الواردة في الجدول رقم (104) يقدر إجمالي الدعم المقدم لاقتناء الأسمدة الكيماوية للخماسي 2014/2010 بـ 781667110 دج، وهو يعتبر مبلغ كبير بالمقارنة مع الكمية المستهلكة، وهذا راجع إلى نقص الأسمدة وضعف قدرة الجزائر على تلبية الطلب المتزايد للمزارعين عليها من خلال الإنتاج المحلي، مما يضطرها إلى تغطية هذا النقص من خلال استيرادها من الدول الأوروبية بالدرجة الأولى، حيث بلغ سعر القنطار الواحد من السماد الفوسفاتي 5000 دج، والأزوتي بـ 4600 دج للقنطار الواحد سنة 2015، وعرف الخماسي 2014/2010 ارتفاع ملحوظ وتزايد من سنة لأخرى لحجم الدعم المخصص لاقتناء الأسمدة الكيماوية، حيث بلغت نسبة النمو السنوية بـ 17%، خاصة السماد الفوسفاتي الذي بلغ إجمالي الدعم المخصص له بـ 77% من إجمالي الدعم المخصص للأسمدة الكيماوية، ذلك أن استعماله يكون عند بدء عملية الزرع لضرورته لنمو النبات واستطالة الجذور، في حين قدر حجم دعم السماد الأزوتي بـ 23% من إجمالي الدعم المخصص، ذلك أنه يعتبر مكمل للسماد الفوسفاتي ويكون عند بداية ظهور النبات، ويمكن الاستغناء عنه إذا كان نمو النبات جيد.

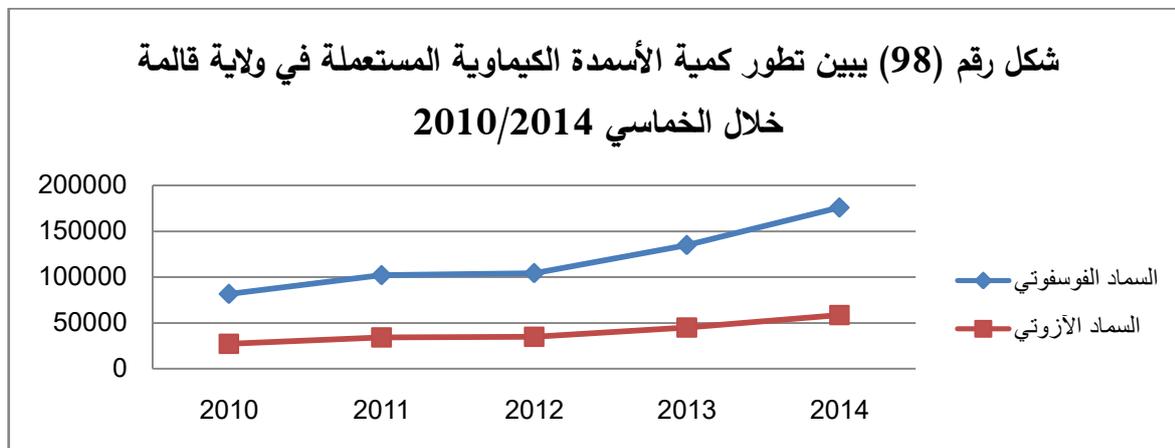
ثانياً - تطور كمية الأسمدة الكيماوية المستخدمة:

الجدول رقم (105) يبين تطور كمية الأسمدة الكيماوية المستخدمة لنمو المحاصيل الزراعية في ولاية قالة خلال الخماسي 2014/2010:

جدول رقم (105) يبين تطور كمية الأسمدة الكيماوية المدعمة (الوحدة: قنطار)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
598216	175658	134782	104234	101997	81545	السماد الفوسفاتي
199406	58553	44927	34745	33999	27182	السماد الأزوتي
797622	234211	179709	138979	135996	108727	الكمية الإجمالية

المصدر: مصلحة التنظيم والإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (105)

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

بمطالعة المعلومات الواردة في الجدول رقم (105) يلاحظ أن إجمالي استهلاك الأسمدة الكيماوية في المحاصيل الزراعية بلغ 797622 قنطار، بمتوسط استهلاك 159524 قنطار خلال الخماسي 2014/2010، وعرفت هذه المدة ارتفاع ملحوظ وتزايد من سنة لأخرى لكمية استهلاك السماد، بنسبة نمو سنوية تقدر ب 17%، وبلغ متوسط استهلاك السماد الفوسفاتي 119643 قنطار وبنسبة 75% من إجمالي استهلاك السماد، بينما بلغ استهلاك السماد الأزوتي 199406 قنطار وبنسبة 25% من إجمالي استهلاك السماد في الولاية، خلال الخماسي 2014/2010، والسبب في هذا التفاوت أن استخدام السماد الفوسفاتي يكون عند بدء عملية الزرع فهو ضروري لنمو النبات واستطالة الجذور، أما السماد الأزوتي فهو يعتبر مكمل للسماد الفوسفاتي ويكون عند بداية نمو النبات، ويمكن الاستغناء عنه إذا كان نمو النبات جيد.

وتملك الجزائر مناجم الفوسفات الطبيعي وكذا اعتماد هذه الصناعة على مشتقات البترول والغاز الطبيعي الذي يتوفر بكثرة، الأمر الذي يسمح لها بإمكانياته تلبية احتياجات القطاع الزراعي وتصدير الفائض منه، ومنافسة الدول الأوروبية على وجه الخصوص في مجال إنتاج الأسمدة، خاصة بعدما تقرر انشاء مصنعين لإنتاج الأسمدة سنة 2014، الأمر الذي سيرفع من القدرة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية الأولى بولاية وهران بآرزيو والذي يعدّ أول مصنع لإنتاج اليوريا في الجزائر باستثمارات مصرية، تقدر طاقته الإنتاجية ب 4000 طن يوميا من الأمونياك التي ستنتج بدورها 7000 طن يوميا من اليوريا المحببة، حيث يتكون الموقع من وحدتين للأمونياك بطاقة إنتاج تعادل 2000 طن يوميا لكل واحدة منهما ووحدتين لليوريا ب 3500 طن يوميا لكل واحدة، والثاني للأمونياك بالشراكة مع عمان، بنسبة شراكة تبلغ 51% لأوراسكوم للصناعة والإنشاء و 49% لسوناطراك، إذ سيوفر 50% من احتياجات الفلاحين. وسيساهم افتتاح المركبين لإنتاج اليوريا في تلبية الطلب المتزايد للفلاحين على الأسمدة الزراعية للرفع من نسبة الإنتاج وتحسين نوعيتها، خاصة أن هؤلاء يشكون كثيرا من نقص هذه المادة المعالجة والمحسنة للمنتجات الزراعية وكذا غلاء أسعارها، بسبب ضعف إنتاج الجزائر للأسمدة واستيرادها من الدول الأوروبية بالدرجة الأولى.

وكننتيجة لما سبق فإنه تتوفر امكانيات استخدام الأسمدة في القطاع الزراعي سواء العضوية أو الكيماوية، لكن هذا الفرع يعاني من بعض السلبيات، بحيث لا تتطابق والمعايير العلمية والعالمية، منها الإضافة بدون الاعتماد على تحليل التربة وتحديد الاحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة، وكذا انخفاض المستوى العلمي للمزارعين، إذ أن العديد منهم بدون مستوى، الأمر الذي يحد من قدرة المزارع على مواكبة

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

الأساليب الحديثة في الزراعة وتطبيقها عمليا، خاصة وأن برامج الإرشاد والتدريب الزراعي ضعيفة في ولاية قالمة.

المبحث الثالث: استخدام مكافحة البيولوجية والكيماوية

تحتاج الزراعة الحديثة لكثير من المواد والمركبات سواء الكيماوية لمكافحة الحشرات ومقاومة الأمراض النباتية والتخلص من الأعشاب الضارة، فالحشرات والأمراض تضعف النبات وتقلل من الإنتاج وتصيب المحاصيل الزراعية بالأضرار. كما لا يمكن في الوقت نفسه أن نجهل الدراسات التي ما انفكت تظهر أن ثمة ارتباط قوي بين مركبات المبيدات الكيماوية ومرض السرطان بمختلف أنواعه على جسم الإنسان فوفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، تعود مسؤولية وفاة 20000 شخص سنويا في العالم بالدرجة الأولى إلى تناول بقايا المبيدات العالقة في مختلف المحاصيل الزراعية، وما يزيد الطينة بلة أن في اقتصاديات الدول النامية جهات المراقبة والمتابعة الصحية قلما تفحص وتقوم بالمتابعة الجدية لمركبات المواد الغذائية وتحليلها، وأن 50% من الخضروات والفواكه لهذه الدول تحتوي على بقايا المركبات الكيماوية⁽¹⁾. من أجل ذلك وجب الالتفاف الجاد للوقاية البيولوجية أو البيولوجية بمختلف أنواعها ومحاولة تطويرها ونشرها بين المزارعين.

ولمعرفة درجة استخدام المكافحة البيولوجية والمبيدات الحشرية لدى المزارعين في ولاية قالمة نقوم

بتحليل تطور استخدامهما خلال فترة الدراسة (2010/2014).

المطلب الأول: استخدام المكافحة البيولوجية

أولاً- استخدام فرمون الكبسولات لحماية نبات الطماطم: الفرمونات، هي كيماويات تتركب من جزيئات عضوية معقدة تستعمل لنقل الإشارة من حيوان لآخر وهي أكثر تخصصا من الروائح بحيث يستطيع الكائن المستهدف استكشافها بكميات ضئيلة جداً وهي محمولة بالهواء، وعادة تكون مخففة جدا من حيث نوعية التأثير على الأحياء الأخرى. وتهدف الفرمونات لجذب الحيوانات لبعضها كل حسب نوعه في موسم التزاوج، أو للتنبه من خطر محقق، أو للتوجيه لوجود غذاء.

1- فرمون نبات الطماطم: تعتمد فكرة الفرومونات الاصطناعية التي تكون في شكل كبسولات لحماية الطماطم الاصطناعية على محاكاة الفرومونات الطبيعية على تخليق رائحة إناث فراشة حفارة الطماطم (Tuta absoluta) صناعيا ووضعها في كبسولات داخل مصائد خاصة (مائية/ ورقية) لاصطياد

¹ -زهير عماري، المصدر سبق ذكره، ص 153

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ذكور هذه الحشرة، فتقل فرص التزاوج بينهما مما يؤدي إلى وضع بيض غير مخصب لا يفقس ويرقات⁽¹⁾، ومن فوائد طريقة الفرمونات في مكافحة المتكاملة ما يلي⁽²⁾:

أ- دراسة تحديد مواعيد ظهور الآفة وكثافة تعدادها وتذبذبها خلال الموسم.

ب- جمع أكبر عدد من ذكور الآفة لخفض فرص التزاوج وبالتالي الإصابة.

ج- التنبؤ المبكر بحجم الإصابة بالمحصول والحد من تعداد الآفات.

د- عدم تلوث البيئة واعتدال التوازن الطبيعي بين الآفة وأعدائها الحيوي والمحافظة على الحشرات الملقحة ونحل العسل.

2- دعم فرمون الكبسولات: من أجل تجسيد أساليب الزراعة المستدامة في القطاع الزراعي الجزائري

قامت الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومن خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار

الفلاحي بتقديم دعم كلي للمزارعين الذين يستعملون الفرومونات الاصطناعية لحماية نبات الطماطم.

وكون الطماطم تعتبر من الزراعات الأساسية في ولاية قالمة، تقديم الدعم خلال الخماسي 2014/2010

من أجل حمايتها من هذه الحشرة، التي تخلف أضرار جسيمة على محاصيل الطماطم أن لم يتم التدخل

في الوقت المناسب، وبالتالي على القطاع الزراعي.

والجدول التالي يبين المساحة، عدد الفرومونات وحجم الدعم خلال سنوات الخماسي 2014/2010:

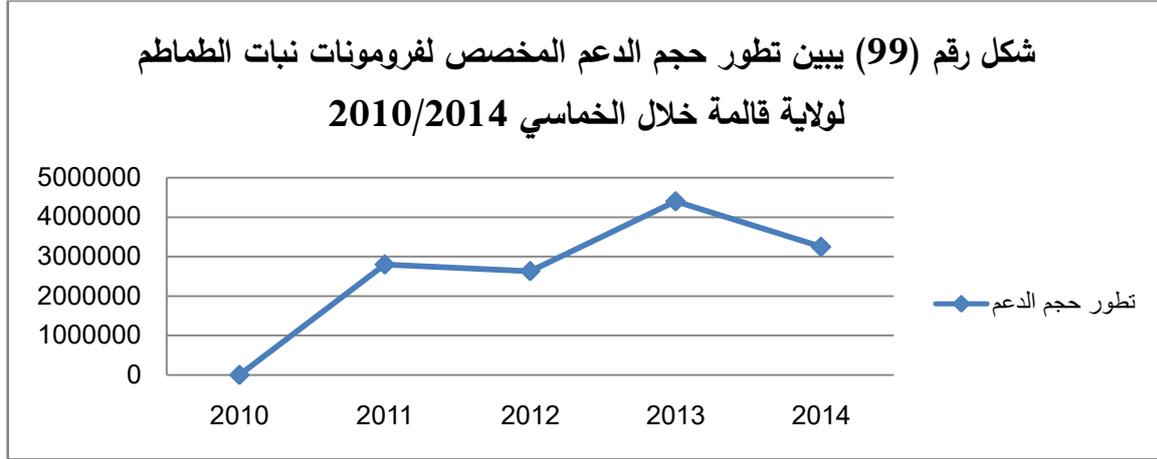
جدول رقم (106) يبين حجم الدعم المخصص لفرمون نبات الطماطم والمساحة المغطاة خلال

الخماسي 2014/2010

2014	2013	2012	2011	2010	
406	550	329	350	00	المساحة المطبق عليها الفرومونات (هكتار)
8120	11000	6590	7000	00	عدد الفرومونات المستعملة
233	300	120	129	00	عدد المستفيدين من التقنية
3248000	4400000	2632000	2800000	00	مبلغ الدعم المقدم (دج)

المصدر: مصلحة المفتشيات البيطرية والحماية النباتية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015

¹- أبو سلمان محمد حسين، حسنين سمية أحمد و قنديل نبيل فتحي السيد، (2007): البيئة و التنمية الزراعية المستدامة، معهد بحوث الأراضي و المياه و البيئة، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي، مصر.
²- حسنين سمية أحمد، قنديل نبيل فتحي السيد، (من دون سنة نشر): الزراعة النظيفة، معهد بحوث الأراضي و المياه و البيئة، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي، مصر.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (106)

بمطالعة معطيات الجدول رقم (106) بلغ إجمالي الدعم المقدم لفرمونات حفارة الطماطم خلال الخماسي 2014/2010 بـ 13084000 دج. وبالرجوع إلى الشكل رقم (99) نلاحظ تذبذب في حجم الدعم المخصص لفرمونات نبات الطماطم، وذلك بسبب تردد المزارعين في استعمالها. ويقدر سعر الفرومون الواحد بـ 400 دج، ويتم وضع عشرين (20) فرومون لتغطية الهكتار الواحد وفي الخماسي 2014/2010 تم استخدام ما مجموعه 32710 فرمون، حيث بلغ متوسط المساحة المغطاة بـ 327 هكتار، أي بنسبة 10% من متوسط إجمالي مساحة الطماطم المقدر بـ 3142 هكتار، وهي تعتبر نسبة تغطية قليلة بالمقارنة مع المساحة الإجمالية، وذلك رغم أهمية محصول الطماطم في ولاية قالمة، فهو يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عزوف المزارعين عن استعمال الفرومونات لوقاية نبات الطماطم، وذلك رغم التدعيم الكلي لها من قبل الدولة فالمزارع يفضل استعمال الوقاية الكيماوية لسهولتها على تحمل عناء استخدام المصائد والوقاية البيولوجية.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

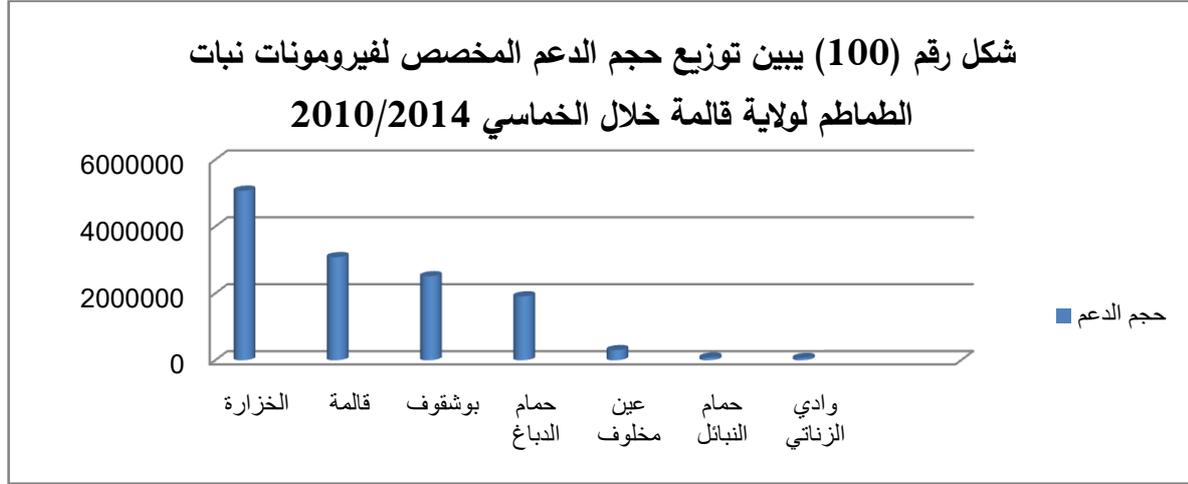
والجدول التالي يبين توزيع حجم الدعم المخصص لفرمونات حفارة الطماطم عبر الأقسام الفلاحية لولاية قالمة كالتالي:

جدول رقم (107) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لفرمونات نبات الطماطم عبر الأقسام الفلاحية

ولاية قالمة للخماسي 2014/2010 (الوحدة: دج)

الدائرة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
هيليبوليس	00	760000	708000	996000	620000	3084000
الخرارة	00	1200000	1080000	1552000	1240000	5072000
بوشقوف	00	400000	520000	760000	832000	2512000
حمام النبائل	00	24000	12000	32000	12800	80800
وادي الزناتي	00	32000	00	36000	00	68000
عين مخلوف	00	68000	60000	72000	104000	304000
حمام الدباغ	00	316000	256000	952000	388000	1912000
المجموع	00	2800000	2632000	4400000	3248000	13084000

المصدر: مصلحة المفتشيات البيطرية والحماية النباتية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (107)

من معطيات الجدول رقم (107) يتبين لنا أن حجم الدعم المخصص لاقتناء فرمونات حفارة الطماطم يتباين من قسمة لأخرى، حيث استحوذت قسمة الخزرارة على 39% من إجمالي الدعم المخصص لفرمونات حفارة الطماطم للخماسي 2014/2010، ذلك أن هذه القسمة تضم المناطق الأكثر شهرة لإنتاج الطماطم والمتمثلة في يومهرة وبلخير، تليها بعد ذلك كل من قسمة هيليبوليس التي تضم كذلك بوعاتي والفجوج المعروفتان بإنتاجهما للطماطم، بوشقوف وحمام الدباغ بنسبة 24%، 19% و15% على التوالي، في حين سجلت كل من قسمة عين مخلوف، حمام النبائل ووادي الزناتي على أضعف نسبة من حجم الدعم بنسبة إجمالي تقدر بـ 03%.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ثانيا- استخدام المفترسات لحماية أشجار الحمضيات: لكل حشرة مفترس وطفيل يلزمها في الطبيعة ويعمل على خفض أعددها عن طريق التطفل عليها أو افتراسها ، وذلك مثل خنفس "Citrostichusphyllocnistoides" الذي يفترس بيض فراشة أشجار الحمضيات المعروفة باسم " La Mineuse des Agrumes"، هذه الفراشة التي تضع بيوضها على مستوى أوراق الحمضيات لتفقس عليها وتتغذى على الأوراق الطرية والقمم النامية، مما يؤدي إلى سقوط الثمار فيما بعد. والجدول التالي يبين المساحة، عدد الأكياس وحجم الدعم المخصص للمكافحة البيولوجية لأشجار الحمضيات في ولاية قالمة خلال سنوات الخماسي 2014/2010:

جدول رقم(108) يبين حجم الدعم المخصص لمفترسات دودة الحمضيات والمساحة المغطاة خلال

سنوات الخماسي 2014/2010

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
103	00	00	43	60	00	المساحة المطبق عليها المكافحة البيولوجية (هكتار)
26	00	00	10	16	00	عدد الأكياس المستعملة
11	00	00	03	08	00	عدد المستفيدين من التقنية
780000	00	00	300000	480000	00	مبلغ الدعم المقدم(دج)

المصدر: مصلحة المفتشيات البيطرية والحماية النباتية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(108)

بمطالعة معطيات الجدول رقم(108) بلغ إجمالي الدعم المخصص لمفترسات دودة أشجار الحمضيات لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 ب 780000 دج. وبالرجوع إلى الشكل رقم (101) نلاحظ تذبذب في حجم الدعم، وذلك بسبب تردد المزارعين في استعمالها، رغم التوفر الكبير لخنفس .Citrostichusphyllocnistoides.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالة من خلال الدعم الزراعي

ويحتوي الكيس الواحد على 50 خنفس، حيث يقدر سعره بـ 30000 دج، وسعر الخنفس الواحد بـ 600 دج، ويتم استعمال الكيس واحد لتغطية حوالي هكتار واحد من أشجار الحمضيات، حيث تم استخدام المكافحة البيولوجية لأشجار الحمضيات فقط سنتي 2011 و 2012 على مساحة 60 هكتار و 43 هكتار فقط، بمجموع 26 كيس مستخدمة من قبل 11 مزارع فقط، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عزوف المزارعين عن استعمال المكافحة البيولوجية، وذلك رغم التدعيم الكلي لها من قبل الدولة فالمزارع يفضل استعمال الوقاية الكيماوية لسهولة استخدامها على تحمل عناء استخدام المكافحة البيولوجية.

المطلب الثاني: استخدام الوقاية الكيماوية

تتمثل المبيدات الكيماوية المستعملة في ولاية قالة في نوعين من المبيدات الحشرية، الأول مبيد سائل ويتمثل في "Cruiser"، والنوع الثاني مبيد حبيبي ويعرف بـ "Pyricare"، ويتم استعمال كلاهما لمقاومة الدودة البيضاء التي تهاجم الحبوب، خاصة في كل من منطقة وادي الزناتي، عين مخلوف (تاملوكة) وهيليوبوليس.

وبلغ إجمالي الدعم -دعم كلي- المقدم لاستخدام المبيدات الحشرية لحماية الحبوب في ولاية قالة خلال الخماسي 2014/2010 بـ 211382344 دج. والجدول التالي يبين المساحة، الكمية وحجم الدعم المخصص للوقاية الكيماوية في الولاية.

جدول رقم (109) يبين الدعم المخصص للمبيدات الحشرية المستعملة في ولاية قالة والمساحة التي

تغطيتها خلال الخماسي 2014/2010

نوع المبيد	/	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
مبيد Cruiser	المساحة (هكتار)	00	00	1850	22	841	2713
	الكمية (لتر)	00	00	555	10	168	733
	مبلغ الدعم (دج)	00	00	12525240	225680	3791424	16542344
مبيد Pyricare	المساحة (هكتار)	00	00	222	75	1790	2087
	الكمية (قنطار)	00	00	16	15	4840	4871
	مبلغ الدعم (دج)	00	00	640000	600000	193600000	194840000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من مصلحة المفتشيات البيطرية والحماية النباتية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (109)

من معطيات الجدول رقم (109) يتبين لنا أن هناك تذبذب في استخدام المبيدات الحشرية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 من أجل القضاء على الدودة البيضاء، حيث أن الدعم لم يكن في كل من سنة 2010 و 2011 وذلك لعدم توفره في ولاية قالمة، وبدأ الدعم من سنة 2012، كما أن هناك تفاوت كبير من حيث حجم الدعم المقدم لكل من مبيد "Cruiser" الذي لم يتجاوز 08% من إجمالي الدعم وبين مبيد "Pyricare" الذي فاقت نسبة دعمه 92% من إجمالي الدعم المقدم للمبيدات الحشرية في ولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب:

أ- غلاء سعر مبيد "Cruiser"، حيث يقدر سعر اللتر الواحد له بـ 22568 دج، بينما مبيد "Pyricar" فيقدر سعر الكلف الواحد بـ 400 دج.

ب- اختلاف نسبة تغطية كل مبيد للمساحة الزراعية، حيث أن كل واحد لتر من مبيد "Cruiser" تكفي لتغطية حوالي خمسة هكتارات، بينما مبيد "Pyricare" فإنه يتم استعمال كل عشرين غرام لتغطية ما مساحته واحد متر مربع من المساحة المزروعة.

والجدول التالي يبين توزيع إجمالي الدعم المخصص للوقاية الكيماوية على المناطق المتضررة من الدودة البيضاء:

جدول رقم (110) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لمبيد Cruiser على المناطق المتضررة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة (دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
487469	00	00	487469	00	00	هليوبوليس
1128400	00	00	1128400	00	00	وادي الزناتي
10629528	3795938	99299	6734291	00	00	عين مخلوف
12245397	3795938	99299	8350160	00	00	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من مصلحة المفتشيات البيطرية والحماية النباتية، مديرية المصالح الفلاحية

لولاية قالمة، 2015

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

جدول رقم(111) يبين توزيع حجم الدعم المخصص لمبيد Pyricare على المناطق المتضررة لولاية قالمة خلال الخماسي 2014/2010 الوحدة(دج)

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	
192000	00	00	192000	00	00	هليوبوليس
448000	00	00	448000	00	00	وادي الزناتي
194200000	193600000	600000	00	00	00	عين مخلوف
194840000	193600000	600000	640000	00	00	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من مصلحة المفتشيات البيطرية والحماية النباتية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، 2015



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم(110) و(111)

من معطيات كل من الجدول رقم (110) والجدول رقم (111) نلاحظ المناطق الأكثر تضرر من آثار الدودة البيضاء التي تتركها على الحبوب، وهي عين مخلوف، وادي الزناتي وهليوبوليس، ذلك أنها معروفة بزراعتها للحبوب، كما أن تربة هذه المناطق مجهدة وتعرض للرطوبة، وبالتالي فهي تعتبر الوسط الجيد لنمو هذه الحشرة وتكاثرها إن لم يتم التدخل في الوقت المناسب، لذلك تقوم تعاوية الحبوب والبقول الجافة بخلط البذور المراد زرعها بمبيد Cruiser واعطائه للمزارعين، لأن فائدة هذا المبيد تكون عند بداية الزراع لكي يمنع هذه الحشرة من التغذي على البذرة أو الجذور، أي أنه يعتبر بمثابة خط دفاع أو مقاومة أول، لذلك يظهر حجم الدعم المخصص لهذا المبيد أكبر من مبيد Pyricare، وذلك في كل من وادي الزناتي وهليوبوليس، أما منطقة عين مخلوف فهي تظهر العكس حيث أن حجم الدعم المخصص لمبيد Pyricare بلغ نسبة 95% من إجمالي الدعم المقدم لاقتناء المبيدات الحشرية لدائرة عين مخلوف، هذا يدل على أن مبيد Cruiser لم يجدي نفعاً في القضاء على هذه الحشرة.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

ثالثاً- مقارنة بين الوقاية البيولوجية والكيماوية: الجدول التالي يبين أهم أوجه الإختلاف بين المقاومة البيولوجية والمقاومة الكيماوية المستخدمة في ولاية قالمة للخماسي 2014/2010:

جدول رقم (112) يبين أوجه الإختلاف بين المقاومة البيولوجية والمقاومة الكيماوية في ولاية قالمة

للكماسي 2014/2010

نوع المقاومة	نوع المحصول	حجم الدعم (دج)	متوسط المساحة المغطاة (هكتار)	عدد المستفيدين
بيولوجية	فرمون الكبسولات	13080000	327	782
	المفتريات	780000	103	11
المجموع				
كيماوية	مبيد Cruiser	16542344	904	كل المزارعين الذين يقومون بزراعة الحبوب في عين مخلوف، وادي الزناتي وهيليوبوليس
	مبيد Pyricare	194840000	696	
	المجموع		211382344	1600

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجداول التالية (12-13)، (12-15) و(12-16)

من معطيات الجدول رقم (112) يتضح لنا أهم أوجه الإختلاف بين المقاومة البيولوجية والكيماوية المستخدمة في ولاية قالمة، فأول اختلاف يتمثل في حجم الدعم المخصص لكل مقاومة، حيث استحوذت المقاومة الكيماوية على أعلى نسبة من حجم الدعم المخصص لمقاومة الآفات الزراعية بنسبة 94% الأمر الذي يؤكد عزوف المزارعين عن استعمال المقاومة البيولوجية، وذلك رغم التدعيم الكلي لها من قبل الدولة فالمزارع يفضل استعمال الوقاية الكيماوية لسهولة تحمل عناء استخدام الوقاية البيولوجية. حيث لم يتجاوز عدد المزارعين المستخدمين للمقاومة البيولوجية 793 مزارع، بينما المقاومة الكيماوية فهي شملت كل المزارعين الذين يقومون بزراعة الحبوب في عين مخلوف، وادي الزناتي وهيليوبوليس. وهنا الأمر يقع على عاتق الإرشاد الزراعي في نشر تقنيات مكافحة البيولوجية بين المزارعين، واقناعهم على تبني أساليب الزراعة المستدامة من خلال التحول إلى الزراعة العضوية، التي سبق وأن تطرقنا إليها في الفصل الأول من الباب الأول للجزء التطبيقي في دراسة توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة أين تبين أن معظم المزارعين غير موافقين على استخدام الزراعة العضوية من خلال التقليل من استعمال المبيدات الحشرية.

فعل المرشد الزراعي أن يقوم بنقل المعلومات والافكار والتجارب والخبرات والمهارات الخاصة بالوقاية من الآفات الزراعية إلى المزارعين ومحاولة اقناعهم بها لتعديل سلوكهم في اتجاه الوقاية من خطر الآفات الزراعية عن طريق استخدام كل الوسائل والأساليب المناسبة، آخذين بعين الاعتبار عدم اللجوء للمكافحة

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

الكيماوية إلا عند الضرورة مع التركيز على اختيار المبيدات الآمنة بيئيا. مع الاستمرار في تلك الجهود إلى أن يصبح السلوك المستهدف عاديا وجزءا من الثقافة العامة للمزارعين، كذلك الأمر بالنسبة للمساحة المغطاة فنجد أن المقاومة الكيماوية تغطي 1600 هكتار من مساحة الحبوب، بينما المقاومة البيولوجية فهي تغطي 430 هكتار تضم كل من الطماطم والحمضيات.

لكن قبل أن يكون التحول من قبل المرشدين الزراعيين والمزارعين، على الدولة التدخل أولا باتخاذ

الإجراءات المساعدة على التحول إلى الزراعة المستدامة من خلال:

أ- إبراز أهمية الإرشاد الزراعي، ورفع الكفاءة الإرشادية من خلال الاهتمام بهذا المجال وزيادة عدد

المرشدين الزراعيين، وإقامة الدورات التدريبية عن مكافحة البيولوجية.

ب- التخفيض من استيراد المبيدات الكيماوية.

ج- تطوير مكافحة البيولوجية من خلال تعميم نتائج البحث العلمي، وتوفير كل الأساليب والتقنيات التي

تساعد على انتشارها وتبنيها.

د- الربط بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي

هـ- توفير أصناف البذور المحسنة والمقاومة للآفات الزراعية.

و- دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة بالمكافحة البيولوجية وكذا الأسمدة العضوية من خلال استغلال

المخلفات الزراعية.

خلاصة:

عرفت حظيرة العتاد الزراعي لولاية قالمة للخماسي 2010-2014، تزايد مستمر في حجم الدعم المخصص لها الطيبيلغ 07% من إجمالي دعم القطاع الزراعي، ومحققا زيادة تقدر بنسبة 545% منذ بداية الخماسي، إلا أن حقيقة هذا التطور لا تلبث أن تتراجع أهميته إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم التطور الكمي الذي لا يعكس حقيقة الزيادة في حجم الدعم، حيث بلغت نسبة التطور الكمي للعتاد الزراعي ب 07% فقط. ومنه يمكن إرجاع السبب الأساسي لهذه الزيادة في الدعم إلى ارتفاع أسعار العتاد الزراعي في السوق، خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية للواردات. أما استخدام الأسمدة الكيماوية لتحسين التربة فقد عرف حجم الدعم المخصص لها تطور خلال سنوات الخماسي وبلغ نسبة 13% من إجمالي الدعم الزراعي المقدم للولاية، في الوقت الذي انعدم فيه تدوير المخلفات الزراعية واستخدامها في الأسمدة العضوية، هذه الأخيرة التي انحصرت فقط على أراضي المعهد التكنولوجي المتخصص.

وبالنسبة لمكافحة الآفات الزراعية فقد استحوذت مكافحة الكيماوية نسبة 94% من إجمالي الدعم المخصص لاستثمارات الوقاية من الآفات الزراعية، الأمر الذي يؤكد عزوف المزارعين عن استعمال المقاومة البيولوجية، وذلك رغم التدعيم الكلي لها من قبل الدولة فالمزارع يفضل استعمال الوقاية الكيماوية لسهولةها على تحمل عناء استخدام الوقاية البيولوجية.

خاتمة الباب الرابع:

تمتلك ولاية قالة قاعدة معتبرة من رأس المال الزراعي سواء الثابت المتمثل في الإمكانيات الطبيعية من المياه الأراضي الزراعية الخصبة والغابات، وكذا رأس المال الزراعي الدائر والمتمثل في تكاليف التشغيل الجارية من بذور مختلف المحاصيل الزراعية، الأسمدة والمبيدات الكيماوية وكذا أساليب المقاومة البيولوجية، ما يؤهلها للتحويل إلى الزراعة المستدامة.

ومكنت سياسة الدعم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار من تقديم شتى أشكال الدعم المالي والتقني ومسايرة المشاريع الزراعية، وتمكين المزارعين من تحقيق مشاريع على أرض الواقع، حيث سمحت دراسة الاستثمارات الزراعية المدعمة في ولاية قالة خلال الخماسي 2010/2014 من تحقيق النتائج الإيجابية التالية:

أ- مس الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار معظم الاستثمارات الزراعية الموجودة في الولاية، الأمر الذي أدى إلى تطويرها وتنميتها.

ب- تقدر المساحة الصالحة للزراعة لولاية قالة بـ 187338 هكتار، أي ما يعادل 70,80% من إجمالي المساحة الفلاحية الكلية.

ج- تطوير وسائل الري، وادخال الأساليب المقتصدة والحديثة لترشيد أساليب استخدام المياه في الزراعة وتوعية المزارعين بأهمية استخدام المياه وأساليب استخداماتها المثلى.

د- تتربع ولاية قالة على مساحة تقدر بـ 116865 هكتار من الغابات، وهو ما يعادل 32% من المساحة الإجمالية للولاية، مستحوذة على نسبة 27% من إجمالي الدعم الموجه للقطاع الزراعي.

هـ- تقدر مساحة الحبوب المدعمة في ولاية قالة بـ 79% من إجمالي مساحة الحبوب. كما أن إنتاجية الحبوب عرفت تزايد حيث بلغت 29 قنطار/هكتار سنة 2014، بعدما كانت 23 قنطار/هكتار سنة 2010، وهي تعتبر في المستوى بالمقارنة مع الهدف الذي سطره برنامج تكثيف الحبوب في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالوصول إلى إنتاجية 25 قنطار/هكتار.

و- استحوذت ولاية قالة على نسبة 22% من الإنتاج الوطني للطماطم الصناعية لسنة 2014. واحتلت زراعة الطماطم الصناعية المرتبة الأولى من حيث حجم الدعم الإجمالي للولاية بنسبة 40%، وذلك للأهمية الاقتصادية لهذه الشعبة.

ز- تطور دعم حظيرة العتاد الزراعي في ولاية قالة، حيث عرفت تزايد مستمر خلال سنوات الخماسي حيث حقق زيادة تقدر بنسبة 545% منذ بداية الخماسي.

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

لكن هذه الإيجابيات لا تعني أن القطاع الزراعي في ولاية قالمة لا يعاني من صعوبات ومشاكل وسلبات تعيق تحقيق الزراعة المستدامة وتميبتها، ومن أهم هذه الصعوبات نجد:

أ- لم يحظى رأس المال العقاري بكل الجهود اللازمة لحمايته وتطويره في ولاية قالمة، حيث عرفت المساحة الصالحة للزراعة لولاية قالمة ثباتا منذ سنة 2007، ولم تنجز أي مشاريع توسعة أو استصلاح خلال هذا الخماسي.

ب- حادثة أساليب الري المقتصدة في ولاية قالمة واستخدامها على نطاق ضيق، حيث بلغت نسبة المساحات المسقية 08% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. عدم تجاوز استثمارات الري الحديث نسبة 01% من إجمالي الدعم المخصص للولاية.

ج- تراجع إنتاج أشجار البلوط الفليني التي تغطي 57% من غابات الولاية في السنوات الأخيرة بسبب الحرائق الطبيعية والمفتعلة، لاسيما وأنه لم يتم اعتماد سياسة إعادة الغرس المكثف لاستبدال وتجديد هذه الثروة التي بلغت مرحلة الشيخوخة.

د- قدر حجم الدعم المخصص لتكثيف شعبة الحبوب في ولاية قالمة 07% من إجمالي الدعم، وهي تعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الأهمية الاستراتيجية لهذه الشعبة.

هـ- على الرغم من أهمية غرس أشجار الزيتون الاقتصادية والبيئية، إلا أن إنتاج الولاية تراجع في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن ولاية قالمة من الولايات المعروفة بغرسها للزيتون وإنتاجها لزيت الزيتون.

و- تتوفر ولاية قالمة على ثروة حيوانية معتبرة، تقوم بتوفير أهم المنتجات الاستهلاكية المتمثلة في اللحوم بنوعها والحليب، بالإضافة إلى عسل النحل.

ز- على الرغم من أهمية الثروة الحيوانية في الولاية إلا أنها لم تحظى سوى على نسبة 01% من إجمالي الدعم، وهذا راجع للعديد من العراقيل التي تواجه هذه الشعبة.

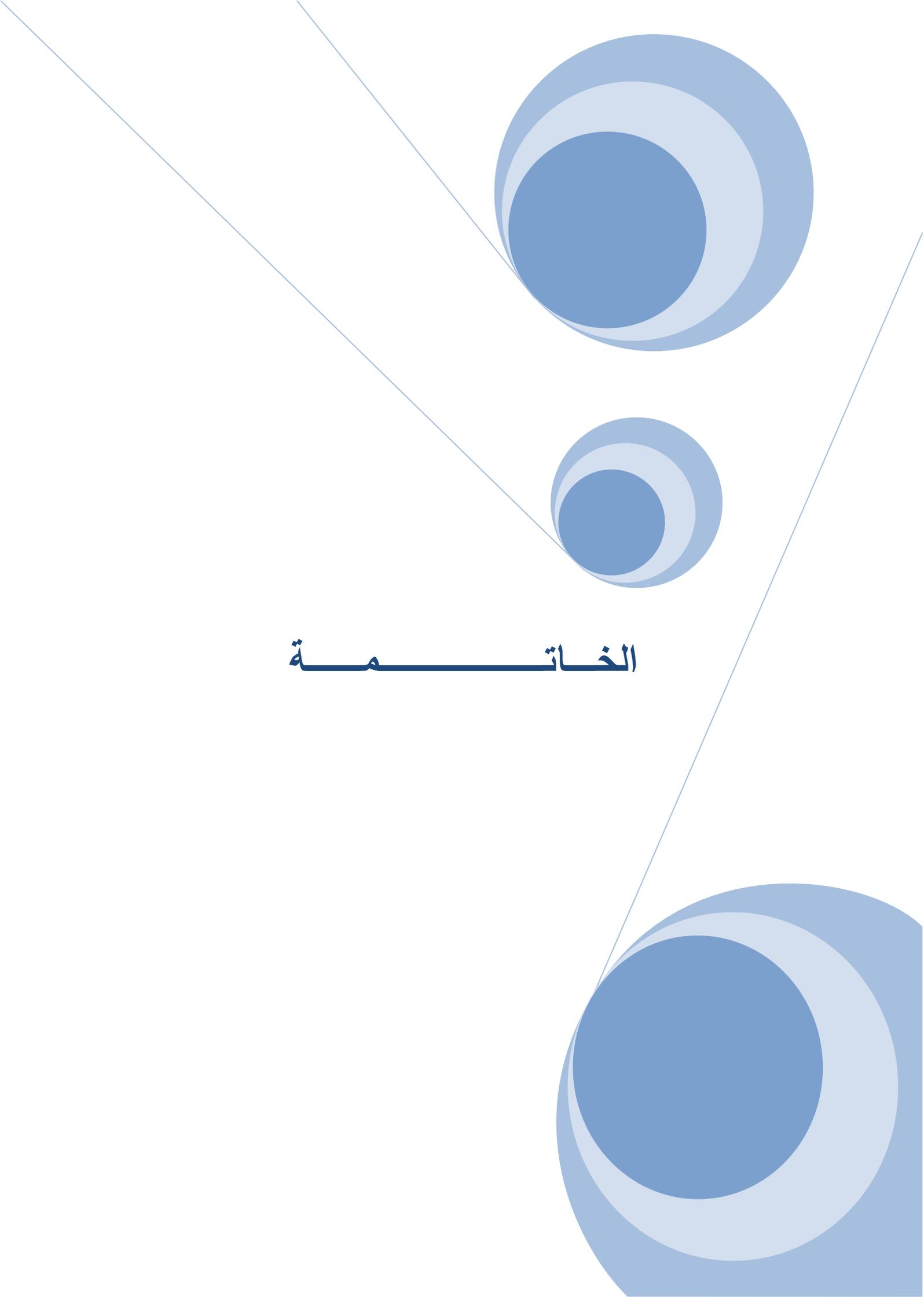
ح- لا تعكس الزيادة في حجم الدعم، حجم التطور الكمي للعتاد الزراعي، ويرجع السبب الأساسي لهذه الزيادة في الدعم إلى ارتفاع أسعار العتاد الزراعي في السوق، خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية للواردات.

ط- أدى انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية لدى عدد كبير من المزارعين، وضعف برامج الإرشاد الزراعي، وانعدام البحوث الزراعيّة على مستوى الولاية، إلى ضعف تبني طرق استخدام الأسمدة العضوية

الباب الرابع: تمويل الزراعة المستدامة لولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي

والمكافحة البيولوجية للقضاء على الآفات الزراعية. الأمر الذي انعكس بالسلب على أداء المزارعين من خلال الممارسات الخاطئة للتعامل مع الأسمدة والمبيدات.

ك- غياب العمليات الزراعية الخاصة بالزراعة المستدامة والمتمثلة في الزراعة العضوية من خلال تدوير المخلفات الزراعية وإنتاج الأسمدة العضوية، وكذا الزراعة الصونية وإدخال أصناف نباتية مقاومة للأمراض.

The page features a minimalist design with three large, overlapping blue circles of varying sizes. The largest circle is at the top right, a medium one is in the center, and another large one is at the bottom right. Two thin, light blue lines intersect at the top left, forming a large 'V' shape that frames the central text.

الختام

الخاتمة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم، وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهماته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، والمواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وتوفير فرص العمل بمختلف نشاطاته وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة به، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية وجلب العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير، كما يساهم في توزيع الثروات وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها.

ولا يقتصر دور القطاع الزراعي في مساهماته الاقتصادية فقط، وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية، وخاصة البيئية هذه الأخيرة التي زاد صداها على المستوى العالمي نتيجة تفاقم الآثار السلبية لتغيرات المناخ، والتي للزراعة التقليدية أثار سلبية فيها، فأصبح العالم اليوم يناهز بضرورة الاستدامة في جميع مجالات التنمية، والتي من أهمها الاستدامة في القطاع الزراعي.

ويشكل تمويل الزراع الدافع الحقيقي لإنعاش الاستثمار الزراعي، والذي من خلاله يمكن الحفاظ نمو اقتصادي مستدام، من أجل ذلك سعت الجزائر كغيرها من بقية دول العالم إلى دمج برامج التنمية الزراعية المستدامة ضمن سياساتها ومخططاتها الوطنية، هذه الأخيرة التي لم ترق إنجازاتها إلى مستوى الطموحات الرسمية إلا بعد سنة 2000 التي تميزت بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي يندرج ضمن مسعى الدولة في إعادة تأهيل المستثمرات الزراعية والنهوض بالقطاع الزراعي وديناميكية العالم الريفي مروراً بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي، وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها تغير المناخ وتأثيره وتأثره بالزراعة، وذلك من خلال دعم العديد من البرامج الرامية إلى تحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي، يليه بعد ذلك برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يمتد من 2009 إلى 2013، وهو يعتبر امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يهدف إلى دعم الاستثمارات الزراعية الإستراتيجية، ومن أجل استعمال عقلائي للقدرات المتوفرة في كل منطقة، والمحافظة على الأراضي الزراعية ومهمتها الإنتاجية وتثمين الموارد الطبيعية.

ومن هذا المنطلق حظي القطاع الزراعي في الجزائر بالدعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة بكل الوسائل الممكنة، بدءاً من توفير مناخ الاستثمار من خلال توفير الظروف السياسية، الاقتصادية والتنظيمية، وسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة والمشجعة للاستثمارات، ومنح امتيازات

الخاتمة

و ضمانات لهؤلاء المستثمرين ومرافقة هذه القوانين والتشريعات بإنشاء إطار مؤسسي يعمل على تأطير هذه الاستثمارات وتشجيعها. وصولاً إلى السياسات الداعمة والتمويلية، وهذا لتمكين القطاع الزراعي من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجه القطاع سعياً من الدولة إلى استدامته. خاصة في ظل الظروف الراهنة والتي لم تقتصر على التغيرات المناخية فقط وإنما كذلك إلى أسعار البترول التي تتهاوى يوماً بعد يوم، وبالتالي على الدولة أن تسعى لجعل القطاع الزراعي بديل نموذجي عن الاقتصاد الريعي فالجزائر بإمكانياتها الهائلة لا محال بعد البترول هي زراعية.

ومن أجل ذلك سخرت الجزائر لدعم وتمويل القطاع الزراعي واستثماراته بهدف استدامته العديد من الصيغ ابتداءً من تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال القروض الزراعية سواء الكلاسيكية أو المستحدثة والقروض المدعمة من طرف الدولة والتي تمنحها مختلف الهيئات والأجهزة الممولة، وصولاً إلى أكبر داعم وممول للقطاع الزراعي، والمتمثل في الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي، هذا الصندوق الذي تكفل بتدعيم البرامج الاستراتيجية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم برنامج التطور الفلاحي والتجديد الريفي.

اختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا للموضوع وتحليلنا له تمكنا من اختبار الفرضيات والوصول إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: للقطاع الزراعي في ولاية قالمة إمكانات طبيعية وبشرية تؤهله لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. هذه الفرضية محققة، فولاية قالمة تزخر بإمكانيات هامة ومميزة، تتنوع وتتباين من الشمال إلى الجنوب، فهي تختلف من حيث المظاهر الطبوغرافية السائدة من جبال إلى أحواض وسهول ووديان وغابات تجعلها مؤهلة للقيام بمختلف النشاطات الزراعية، وكذلك توفرها على يد عاملة هي في تزايد من سنة إلى أخرى.

الفرضية الثانية: لمزارعي ولاية قالمة توجهات ايجابية نحو الزراعة المستدامة. هذه الفرضية غير محققة فقد تبين من نتائج الدراسة الإحصائية أن اتجاهات مزارعي ولاية قالمة نحو تقنيات الزراعة المستدامة سلبية لحد ما، حيث بلغ المتوسط العام لاتجاهات المزارعين 1.44 من مقياس ليكارت.

الفرضية الثالثة: عدم وجود علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين توجهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة وبين العوامل الشخصية والاجتماعية المتمثلة في المستوى التعليمي، العمر والمهنة الأساسية. هذه الفرضية غير محققة، فقد تبين عدم صحتها من خلال دراسة العلاقة الترابطية بين الصفات الشخصية والاجتماعية للمزارعين واتجاهاتهم نحو الزراعة المستدامة، التي بينت وجود علاقة ترابطية

الخاتمة

عكسية بين كل من متغير العمر والمستوى التعليمي ومعظم عبارات الاستبيان أي كلما كان المزارع صغير في العمر وذو مستور تعليمي جيد كلما كان مستعدا لتبني تقنيات الزراعة المستدامة. أما علاقة اتجاهات مزارعي ولاية قالمه نحو الزراعة المستدامة ومتغير المهنة الأساسية فقد تبين وجود علاقة ترابطية طردية بينهم في أغلب عبارات الاستبيان، وهو ما يفسر أن الارتباط ضعيف بين متغير المهنة الأساسية واتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة. لكن الملاحظ لمعاملات الارتباط للعبارات بين جميع المتغيرات المستقلة يجد أنها قريبة من الصفر، سواء ذات العلاقة الطردية أو العكسية وهو ما يفسر أن الارتباط ضعيف بين متغير العمر، المستوى التعليمي، والمهنة الأساسية واتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة.

الفرضية الرابعة: من الممكن أن يكون لأساليب الدعم التقني والمالي دور في تغيير أساليب الإنتاج الزراعي من التقليدي إلى الحديث المستدام. هذه الفرضية غير محققة، فرغم التنوع في الصيغ والأنشطة الزراعية الممولة، سواء من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو مختلف أجهزة الدعم أو حتى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار، نجد أن تمويل استثمارات الزراعة المستدامة مازال ضعيف جدا. حيث أن أهم الأساليب التي تميز الزراعة المستدامة عن الزراعة التقليدية لا يتم الاستثمار فيها، والتي تتمثل في استثمارات اقتناء أو صنع الأسمدة العضوية، أساليب مكافحة البيولوجية، استصلاح الأراضي الزراعية.

الفرضية الخامسة: للدولة دورا كبيرا في استدامة القطاع الزراعي، من خلال سياسة الدعم والتمويل التي انتهجتها مع بداية الألفية الثالثة، ودعم مختلف البرامج ذات الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة. هذه الفرضية محققة، حيث حظي هذا القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي سنة 2009، الذي من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية بتقديم العديد من أشكال ووسائل الدعم والتمويل، والتشجيع للقطاع الخاص في مختلف النشاطات الزراعية من خلال استحداث أجهزة الدعم خاصة للشباب البطال، وتوزيع الأراضي للاستصلاح عن طريق الامتياز، وزيادة حجم الاستثمارات العمومية في تنمية وتطوير البنية التحتية، والخدمات المساندة للقطاع، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء وتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، هذا بالإضافة إلى توفير مناخ الاستثمار، من خلال توفير الظروف السياسية والاقتصادية والتنظيمية، وسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة والمشجعة للاستثمارات.

الخاتمة

الفرضية السادسة: هناك علاقة ترابطية بين نتائج الدراسة الإحصائية في مدى اتجاه المزارعين نحو تطبيق الزراعة المستدامة وبين توجهاتهم نحو الاستثمارات الزراعية. وهذه الفرضية محققة، فرغم البرامج التي أدرجتها الدولة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وكذا برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، لكن يبقى الاستثمار فيها ضعيف، والسبب الرئيسي هو عدم مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تجسيد أساليب الزراعة المستدامة على أرض الواقع، الأمر الذي يثبت صحة الدراسة الإحصائية التي بينت أن توجهات مزارعي ولاية قالمة نحو الزراعة المستدامة سلبية.

نتائج البحث:

من تحليلنا لموضوع الدراسة وإجابتنا على إشكالية الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعياً بشرية، مالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

- سعت الجزائر كغيرها من بقية دول العالم إلى دمج برامج التنمية الزراعية المستدامة ضمن سياساتها وذلك بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يندرج ضمن مسعى الدولة في إعادة تأهيل المستثمرات الزراعية والنهوض بالقطاع الزراعي وديناميكية العالم الريفي مروراً بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي، ليليه بعد ذلك برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يمتد من 2009 إلى 2013.

- تنامي مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، خاصة بعد ظهور مستجدات كثيرة في الأفق زادت من الأهمية النسبية للزراعة، والتي تمثلت في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي، والعلاقة الترابطية بين كل من الزراعة والبيئة من جهة والزراعة والتغير المناخي من جهة أخرى.

- تتمثل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في عدة توجهات رئيسية، أهمها المياه باعتباره العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية، وأيضاً لما يشهده من ندرة، وكذا تنمية وحماية الأراضي الزراعية التي تشهد تدهوراً وتراجعا كبيرين، وذلك بسبب التصحر والجفاف والزحف العمراني، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الزراعية ومواكبتها التكنولوجية العالمية، كما أن إستراتيجية

الخاتمة

التنمية الزراعية المستدامة لا تتم إلا من خلال مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص مساهمة فعالة في تجسيدها على أرض الواقع.

- يعد الاستثمار الزراعي من أهم أنواع الاستثمار مما يجعل مفهومه يأخذ نفس مفهوم الاستثمار، إلا أنه أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، لتأثره بالعوامل المناخية التي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية.

- لا تقوم التنمية الزراعية المستدامة إلا من خلال الاستثمار في مختلف مجالاتها ابتداء من الحفاظ وتنمية الموارد الطبيعية، على أن يكون المزارعون محور أي إستراتيجية لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع. ولكن إذا أريد لهم أن يستثمروا المزيد في الزراعة، فإنهم بحاجة إلى إرشاد زراعي فعال يقوم بنقل مختلف نتائج البحوث العلمية عن الزراعة وأساليبها المستدامة، وكذا تشجيع التعليم الزراعي من أجل تكوين جيل على دراية بمفهوم الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير الأساليب التقنية الحديثة في الزراعة من الممكنة، وطرق التقنية الحيوية، وكذا الاستثمار في المخلفات الزراعية وتدويرها من أجل الاستفادة منها في الزرعة من جهة، والحفاظ على البيئة والإنسان من جهة أخرى.

- من تحليلنا لواقع الموارد الزراعية في ولاية قالمه، تبين لنا أن القطاع الزراعي يتوفر على موارد طبيعية (أراضي وموارد مائية)، وموارد بشرية هامة غير مستغلة، وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات استغلال الأراضي والري والبذور، واستخدام السلالات الحيوانية الجيدة، مما يؤهلها لتطبيق أساليب الزراعة المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

- تبين من نتائج الدراسة الإحصائية أن اتجاهات مزارعي ولاية قالمه نحو تقنيات الزراعة المستدامة سلبية لحد ما، حيث بلغ المتوسط العام لاتجاهات المزارعين 1.44 من مقياس ليكارت.

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية جملة من الصيغ المتعددة لتمويل القطاع الزراعي، فهي تتنوع بين الكلاسيكية سواء المتوسطة أو الطويلة الأجل، القرض الإيجاري والقروض المستحدثة المتمثلة في قرض الرفيق والقرض التحدي.

- أدى تنوع الصيغ التمويلية البنكية إلى تنوع الاستثمارات الزراعية الممولة، أهمها تمويل زراعة الحبوب زراعة الطماطم الصناعية، تنمية الثروة الحيوانية، توسيع المساحات المسقية، واستحداث العتاد الزراعي.

- رغم التنوع في الصيغ والأنشطة الزراعية الممولة، إلا أن تمويل استثمارات الزراعة المستدامة مازال ضعيف جدا. حيث أن أهم الأساليب التي تميز الزراعة المستدامة عن الزراعة التقليدية لا يتم تمويلها

الخاتمة

والتي تتمثل في تمويل اقتناء أو صنع الأسمدة العضوية، أساليب مكافحة البيولوجية، استصلاح الأراضي الزراعية، حماية الغابات وغيرها.

- رغم المجهودات المبذولة من طرف الأجهزة الداعمة التي استحدثتها الدولة، لكن تبقى نسبة تمويلها للقطاع الزراعي تعتبر ضعيفة جدا، فهي تمثل 09% من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و04% لكل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- نظرا لأهمية دعم الاستثمار الزراعي، تم إنشاء صندوق خاص لتنمية الاستثمارات الزراعية بداية من سنة 2005، يتم عن طريقه دعم الاستثمارات الزراعية بنسبة 30% من تكلفة المشروع في مختلف الفروع الزراعية.

- مس الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار لولاية قالة معظم الاستثمارات الزراعية الموجودة في الولاية، الأمر الذي أدى إلى تطويرها وتنميتها بشكل ملحوظ.

- لم يحظى رأس المال العقاري بكل الجهود اللازمة لحمايته وتطويره في ولاية قالة، حيث عرفت المساحة الصالحة للزراعة لولاية قالة ثباتا منذ سنة 2007، ولم تتجز أي مشاريع توسعه أو استصلاح خلال هذا الخماسي.

وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات الآتية والتي تقوم على النتائج السابقة:

- يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وإلى إعادة النظر في هذه التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية.

- زيادة الاستثمارات الزراعية المعتمدة على تعظيم استدامة الموارد الطبيعية والزراعية من توسيع الري الحديث واستصلاح الأراضي وتعظيم استثمار الأراضي الصالحة للزراعة وتحفيز الاستثمار الزراعي الخاص

-زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، خاصة في المنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية، وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال تقديم الدعم والتحفيز لهذه الأنواع من المحاصيل.

-خفض تكاليف المنتجات الزراعية، من خلال دعم استخدام التقنيات الحديثة، وزراعة الأصناف عالية الإنتاجية الملائمة بيئيا.

الخاتمة

- الاهتمام بتمويل البحوث وإدخال التقنيات الزراعية المستدامة (في تحسين الأصناف المحلية، المبيدات الحيوية والزراعة العضوية، المحاصيل المتحملة للتغيرات المناخية، النباتات الطبية والعطرية، الموارد الوراثية النباتية، استغلال المخلفات النباتية كأعلاف حيوانية)
- إعادة النظر في الإطار التنظيمي والمؤسسي لنظام الإرشاد الزراعي، وتطوير رؤية إرشادية واضحة وخطة العمل اللازمة، وضرورة تعزيز الخدمات الاستشارية الزراعي، وتعزيز قدرات العاملين في الخدمات الإرشادية.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل بما يسمح للمزارع الحصول على القرض في الوقت المناسب.
- إلغاء التمويل الثلاثي والاقتصار فقط على التمويل الأحادي من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع رفع سقفه، حتى يتسنى للأفراد الحصول على القرض المصغر بدون فوائد، والذين يتخرجون عادة من وجود الفوائد البنكية ولو كانت ضئيلة في التمويل الثلاثي.
- إدراج صيغ التمويل الإسلامي المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي، والمتمثلة في المزارعة المغارسة والمساقاة، وهذا حتى يتسنى لشريحة أكبر من المزارعين من الحصول على التمويل الزراعي. وفي الختام، فإن تحقيق استدامة القطاع الزراعي، يتطلب في الأساس تغيير ذهنيات المزارعين نحو الزراعة المستدامة، من خلال تكثيف وتفعيل دور الإرشاد الزراعي، وتوفير بيئة ملائمة في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية تنماشى والأوضاع المحلية والوطنية تسمح بتوفير مناخ استثماري، ودعم وتمويل مناسبين يسمحان بانطلاقة نحو التقدم وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

The page features a minimalist design with three large, overlapping blue circles of varying sizes. The largest circle is at the top right, a medium one is in the center, and another large one is at the bottom right. Two thin, light blue lines intersect at the center, forming an 'X' shape that divides the page into four quadrants.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

- 1- أبو العلا يسري محمد، (2007): علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية.
- 2- أبو سعدة محمد نجيب ابراهيم، (2000): التلوث البيئي ودور الكائنات الدقيقة ايجابيا أو سلبيا، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي: القاهرة.
- 3- أبو سلمان محمد حسين، حسنين سمية أحمد وقنديل نبيل فتحي السيد، (2007): البيئة والتنمية الزراعية المستدامة، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: مصر.
- 4- أرناؤوط محمد السيد،(2003): طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية، مكتبة الدار العربية للكتاب الطبعة الأولى، القاهرة.
- 5- البنا علي علي،(2000): المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي: القاهرة.
- 6- التلاوي عبد المعطي،(2003): الزراعة المستدامة، الطبعة الأولى، مركز البيئة الخضراء: عمان.
- 6-الحاج أحمد الحاج،(2008): اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة في مركز الدلم بالمملكة العربية السعودية، بحث رقم 155، مركز بحوث كلية علوم الاغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 7- الداھري عبد الوھاب مطر،(1969): أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني: بغداد.
- 8- الدنشاري عز الدين، طه صادق أحمد،(1994): سموم البيئة، دار المريخ: المملكة العربية السعودية.
- 9- الريماوي أحمد شكري،(1996): مقدمة في الإرشاد الزراعي، دار حنين للنشر والتوزيع: الأردن.
- 10- الزعبي عاكف،(2006): مبادئ التسويق الزراعي، الطبعة الأولى، دار الحامد: الأردن.
- 11- الشرم محمود،(2002): التنمية الزراعية المستدامة (الادارة الاقتصادية البيئية للأسمدة والمبيدات) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق.
- 12- الطراونة صلاح يوسف،(2010): مبادئ التسويق الزراعي، دار ورد الأردنية: الأردن.
- 13- الطنوبي محمد محمد عمر،(1998): مرجع الارشاد الزراعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى بيروت.

قائمة المراجع

- 14- الطويل رواء زكي يونس،(2010): محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران، الطبعة الأولى الأردن.
- 15- العارف جواد سعد،(2010): الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الراجحة: عمان.
- 16- العارف جواد سعد،(2010): التخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الراجحة: عمان.
- 17- العاني سوزان وفاق،(2005): علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة: الأردن.
- 18- العساف أحمد عارف، الوادي محمود حسين،(2011): التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار السيرة: عمان.
- 19- العضيبي محمد صادق،(2000): اقتصاد زراعي، مركز التعليم المفتوح: مصر.
- 20- موسى الفياض، عبير أبو رمان،(2009): الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي: الأردن.
- 21- القرشي مدحت،(2007): التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات و موضوعات)، الطبعة الأولى دار وائل للنشر: عمان.
- 22- المبيضين عدنان محمد حسن،(2006): فن الإرشاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الأعلام: الأردن
- 23- عمر بن فيحان المرزوقي،(2006): التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- 24- المهدي أحمد،(2006): الحماية القانونية للبيئة ودفع البراءة الخاصة بها، دار الفكر والقانون: مصر.
- 25- المولى السيد على،(1977): أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي: القاهرة.
- 26- النجار فريد،(2000): الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية.
- 27- النجفي سالم توفيق،(2013): سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
- 28- الهيبي قيصر عبد الكريم،(2006): أساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الأسواق المالية الطبعة الأولى، دار رسلان: سوريا.
- 29- بكري كامل، يونس محمود ومبارك عبد المنعم،(1986): الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية: لبنان.

قائمة المراجع

- 30- بن أعمار منصور، (2010): الضرائب على الدخل الإجمالي حسب تعديلات قانون المالية، دار هومة: الجزائر.
- 31- تودارو ميشيل، (2009): التنمية الاقتصادية، ترجمة وتحقيق: حامد محمود، حسني محمود حسن دار المريخ: المملكة العربية السعودية.
- 32- جامع محمد نبيل، (2010): التنمية الزراعية كإحدى وسائل التنمية الريفية المستدامة، مبحث مستخلص من علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الباب الحادي عشر، دار المعرفة الجديدة: الإسكندرية.
- 33- جامع محمد نبيل، (2010): مفهوم التنمية الريفية تحت ظروف القرية المصرية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية.
- 34- جبلز مالكولم، رومر مايكل، بيركنز دوايت وسنودجراس دونالد، (1995): تعريب: منصور طه عبد الله، مصطفى عبد العظيم محمد، دار المريخ: المملكة العربية السعودية.
- 35- جدوع الشرفات علي، (2006): مبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار زهران: الأردن.
- 36- جرار عادل أحمد، (1992): البيئة والموارد الطبيعية، مركز غنيم: عمان.
- 37- حردان طاهر، (2009): أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع: الأردن.
- 38- حسن عادل، الأمين خليفة، (2009): التسويق الزراعي، دار زهران: عمان.
- 39- حسنين سمية أحمد، (2004): الزراعة النظيفة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية: مصر.
- 41- حسنين سمية أحمد، قنديل نبيل فتحي السيد، (من دون سنة نشر): الزراعة النظيفة، معهد بحوث الأراضي والمياه و البيئة، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي، مصر
- 42- حماد سامي عبد الحميد، (2011): البيئة والزراعة العضوية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى مصر.
- 43- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، (2009): الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية.
- 42- خلف فليح حسن، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي الأردن.

قائمة المراجع

- 43- شعبان السيد محمد خليل،(من دون سنة نشر): كيفية الاستفادة من المخلفات الزراعية، المركز القومي للبحوث، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- 44- دراز حامد عبد المجيد،(2009): مبادئ الاقتصاد العام، الدر الجامعية: الاسكندرية.
- 45- شرشاش محمد مصطفى،(من دون سنة نشر): البنوك الزراعية والتنمية في اقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاستدامة والوصول إلى الفقراء، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من دون بلد النشر.
- 46- شرشاش محمد مصطفى، الصناعات سامي، عبد الله زهير وحميده أحمد،(1995): التمويل الزراعي المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من دون بلد النشر
- 47- شرشاش محمد مصطفى، العوايدة محمد السيد علي محمد،(2010): إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا عمان، الأردن
- 48- رشوان حسين عبد الحميد أحمد،(2009): التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية.
- 49- رمضان زياد،(2005): مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثالثة، دار وائل: الأردن.
- 50- رومانو دوناتو،(2003): الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية سوريا.
- 51- ساقور عبد الله،(2004): الاقتصاد السياسي، دار العلوم، عنابة: الجزائر.
- 52- سعد محي محمد،(2010): الاستثمار والأزمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث: من دون بلد النشر.
- 53- شعباني إسماعيل،(من دون سنة النشر): مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة: الجزائر.
- 54- شموط مروان، كنجو عبدو كنجو،(2008): أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: مصر.
- 55- شيحة مصطفى رشدي،(1985): الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية: مصر
- 56- شيحة مصطفى رشدي،(1999): النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر.
- 57- صابر محمد،(2006): نظم الزراعة الأكثر نظافة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى: بيروت.

قائمة المراجع

- 58- عبد السلام محمد السيد،(1990): الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة: الكويت.
- 59- عبيدات محمد،(2005): التسويق الزراعي، دار وائل للنشر: الأردن.
- 60- عجمية محمد عبد العزيز، اسماعيل محمد محروس،(1970): الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية: لبنان.
- 61- عجمية محمد عبد العزيز، شيحة مصطفى رشدي،(1987): النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.
- 62- عجمية محمد عبد العزيز، ناصف ايمان عطية،(2005): التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية.
- 63- عجمية محمد عبد العزيز، ناصف عطية ناصف ونجا علي عبد الوهاب،(2007): التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية: الاسكندرية.
- 64- عطا الله ماجد أحمد،(2011): ادارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر: الأردن.
- 65- عميروش محند شلغوم،(2012): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الطبعة الأولى: مكتبة حسن العصرية: لبنان.
- 66- غري فوزية،(2010): الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان.
- 67- غنيم عثمان محمد، أبوزنط ماجدة أحمد،(2007): التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء: عمان.
- 68- فتح الله سعد حسين، التنمية المستقلة،(1999): المتطلبات، الاستراتيجيات والنتائج، الطبعة الثانية مركز دراسات الوحدة العربية: من دون بلد النشر.
- 69- فياض عرفات إبراهيم،(2011): الاقتصاد السكاني، الطبعة الأولى، دار البداية: عمان.
- 70- قاسم خالد مصطفى،(2010): إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية: الإسكندرية.
- 71- قريصة صبحي تادرس،(من دون سنة النشر): مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية.
- 72- قطب الهام أحمد أحمد،(2006): محددات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لمحافظة الفيوم، بحث مقدم لمكتبة جامعة المنيا: مصر.

قائمة المراجع

- 73- الطاهر لطرش،(2000): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
- 74- لوكاس كلشر،(من دون سنة النشر): دليل التحول إلى الزراعة العضوية، وزارة الزراعة: المملكة العربية السعودية.
- 75- مجاهد وحيد علي،(1996): توظيف الموارد البحثية الزراعية لتحقيق أهداف التنمية، الدورة التدريبية القومية حول إدارة وتنظيم البحوث الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مصر.
- 76- محارب عبد العزيز قاسم،(2011): التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية.
- 77- محي الدين عمرو،(1975): التخلف والتنمية، دار النهضة العربية: بيروت.
- 78- مساعدة عدنان،(1997): كيمياء التلوث البيئي، دائرة المكتبة الوطنية: الأردن.
- 79- مصطفى أحمد فريد،(2006): الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية.
- 80- مصطفى توفيق،(1992): مكافحة المتكاملة للآفات الحشرية الزراعية، محاضرات بيئية حول قضايا محلية وعالمية، البرنامج الوطني للتوعية والإعلام البيئي: الأردن
- 81- مطر محمد،(2006): ادارة الاستثمارات- الاطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: الأردن.
- 82- معروف هويشار،(2003): الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء: الأردن.
- 83- موسى علي حسن،(2000): التلوث البيئي، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر: سوريا.
- 84- ناصر رمضان عبد السيد،(2012): المخلفات النباتية الزراعية واستخداماتها في الصناعات الخشبية في المملكة العربية السعودية، الجمعية السعودية للعلوم الزراعية، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى: المملكة العربية السعودية.
- 85- ناصف إيمان عطية،(2008): مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية.
- 86- نصار أحمد محمود محمد،(2010): الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية دار الكتب العلمية لبنان.
- 87- نصير أحمد محمود مصطفى،(2010): دور الدولة ازاء الاستثمار وتطوره التاريخي، دار النهضة العربية: مصر.

قائمة المراجع

88- نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب،(1995): مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية.

89- وردم باتر محمد علي،(2003): العولمة ومستقبل الأرض، الطبعة الأولى، الدار الأهلية: الأردن.

90- وهب علي،(1996): مقومات الإنتاج والإنماء الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني: بيروت.

ب- المجلات والدوريات:

1- إبراهيم أحمد سعيد،(2011): أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا و بشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، (العدد 03 + 04)

1- العزاوي ظافر ابراهيم طه، (2005): التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب، مجلة الفتح (العدد 22)، العراق.

2- القيندي عنود، (2010): الزحف العمراني الطريق الممهد نحو التصحر، مجلة بيئتنا (العدد 123) الهيئة العامة للبيئة، الكويت.

3- دويري محمد، (2008): التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانيات التقليل من آثاره، مجلة الاستثمار الزراعي(العدد 06)، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

4- رسن سالم عبد الحسن، (2011): التنمية الزراعية المستدامة خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية (العدد 02)، المحور الاقتصادي، المجلد 13.

5- زغيب مليكة، قمري زينة، (2009): البيئة، الزراعة والمنتجات المعدلة وراثيا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 05).

6- ندى عاشور عبد الظاهر، (2011): المخلفات الصلبة...البيئة والاقتصاد، مجلة أسبوط للدراسات البيئية (العدد 35)، مصر.

7- مجاهد وحيد علي، (2008): ضروريات ومجالات التكامل بين الدول العربية لإحداث التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاستثمار الزراعي(العدد 06)، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

8- محمد سمير مصطفى، (2013): إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية، مجلة بحوث اقتصادية عربية(العدد 61 - 62)، مصر

ج- الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

قائمة المراجع

- 1- أبو النصر بهجت محمد، (2003): دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي المنعقد من 14-16 أكتوبر 2003، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن.
- 2- العادلي أحمد السيد، (1998): تعزيز الدور الإرشادي والتدريبي لمؤسسات التعليم الزراعي لخدمة المجتمعات المحلية وحماية البيئة الموارد الطبيعية والزراعية، المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة، الأردن.
- 3- النمري خلف بن سليمان بن صالح، (2008): التنمية الريفية، واقع، أمل وآفاق، ندوة التنمية الريفية بمنطقة الباحة، المنعقد يوم 20 أوت 2008، محافظة المنطق، السعودية.
- 4- براق محمد، غربي حمزة، (2011): التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقد من 2005 إلى 2025، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية، المنعقد يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة.
- 5- بلمقدم مصطفى، (2005): التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنعقد يومي 15 و 16 مارس 2005، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن.
- 6- بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، (2006): سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- المنعقد يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 7- بوديار زهية، براهيم عبد الرزاق، (2011): تقييم الأثر البيئي للمنشآت كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة.
- 8- بوذريع صليحة، راشد محمد علي، (2008): التقييم البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، المنعقد يومي 11 و 12 نوفمبر 2008 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

قائمة المراجع

- 9- بوشوك عز الدين أنثي شعيب، (2006): التنمية المستدامة وأهم دوافع الاهتمام بها، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المنعقد يومي 06 و 07 جوان 2006، المركز الجامعي يحي فارس، المدية.
- 10- بورديمة سعيدة، طبائبية سليمة، (2010): التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة.
- 11- حميدوش علي، (2006): التنمية البشرية والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المنعقد يومي 06 و 07 جوان 2006، المركز الجامعي يحي فارس، المدية.
- 12- بوغليطة الهام، بوغفار أمال، (2008): اقتصاد البيئة وأدوات تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، المنعقد يومي 11 و 12 نوفمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت ، سكيكدة.
- 13- رزيق كمال، مسدور فارس، (2003): صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المنعقد من 25- 28 ماي 2003، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- 14- زبيري رابح، (2003): فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية، الملتقى العلمي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، المنعقد في ماي 2003، فندق الأوراسي الجزائر.
- 15- زغيب مليكة، (2006): تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، المنعقد يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 16- عثمان صالح، البحث والإرشاد الزراعي في سوريا، الوضع الحالي وتوصيات السياسات، ورقة عمل مقدمة من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا.
- 17- زرزاز العياشي، (2008): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة- حالة الجزائر- الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، المنعقد يومي 11 و 12 نوفمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

- 18- عبد الصمد سميرة، برسولي فوزية، (2011): البعد الاستراتيجي للتنمية البشرية في ظل رهانات التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 2011.
- 19- عبد الله أحمد عبد الله، (1998): خطة العمل المقترحة لتطوير دور التعليم الزراعي العالي في التنمية الزراعية في الوطن العربي، المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة، الأردن.
- 20- عدلي عماد الدين، (2004): ورقة عمل حول التنمية المستدامة للصحاري، اللقاء السنوي السادس عشر لقيادات شباب الجامعات حول البيئة والتنمية المستدامة، مصر.
- 21- علة مراد، ضيف أحمد، (2011): التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر الواقع والطموح الملتقى الوطني الأول حول اقتصاديات النمو في الجزائر الواقع، الفرص والتحديات، المنعقد يومي 11 و 12 أبريل 2011، المركز الجامعي بالوادي.
- 22- عودة كرم، (1998): الاتجاهات المعاصرة لتطوير دور مؤسسات التعليم الزراعي العالي في التنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة، الأردن
- 23- فريحة ليندة، ضواوية هدى، (2011): اشكالية البيئة و التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2011.
- 24- قريد مصطفى، بوعافية سمير، (2008): مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، المنعقد يومي 21 و 22 أكتوبر 2008 كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 25- لخضاري صالح، سليمان كعوان، (2008): دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، المنعقد يومي 11 و 12 نوفمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 26- محمد عبد الحليم عمر، (2003): صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قائمة المراجع

وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد من 25- 28 ماي 2003، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف.

27- مزريق عاشور، بن نافلة قدور، (2011): التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين الزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2011.

28- ميلود مهدي، (2006): أدوات التمويل المصرفي اللاربوية ودورها في دعم المؤسسات الاقتصادية الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- المنعقد يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، كلية علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

د- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- أبو الهيجاء الياس عبد الله سليمان، (2007): تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك - إربد، الأردن.

2- الحاج سعيد عمر، (2012): دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمر ثليجي - الأغوا، الجزائر.

2- الدرابسة وصال محمد حسن، (1998): التمويل غير الربوي في مؤسسة الإقراض الزراعي الأردنية-دراسة ميدانية- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة- جامعة اليرموك: الأردن.

3- بابا عبد القادر، (2004): سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر 3- الجزائر.

4- بلعدي عبد الله، (2008): التمويل برأس المال المخاطر- دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر.

قائمة المراجع

- 5- بن تركي عز الدين، (2007): تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر؟ أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر.
- 6- خضراوي نعيمة، (2009): ادارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- 7- خلوف زهرة، (2007): دور العنصر البشري في تحسين جودة الخدمات المصرفية -حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر.
- 7- زغود تبر، (2009): محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعات العام والخاص في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مراح - ورقلة، الجزائر.
- 8- طالبي رياض، (2011): التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
- 9- عليوة بشير محمود عمر، (2007): المشكلات التي تواجه التعليم في مناطق السلطة الفلسطينية من وجهة نظر معلمي المدارس الزراعية وسبل علاجها، رسالة مقدم ماجستير غير منشورة، كلية التربية الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- 10- عياش خديجة، (2011): سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 11- غردي محمد، (2012): القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 12- ليلي لولاشي، (2005): التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة بسكرة- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

قائمة المراجع

- 13- نمري نصر الدين، (2009): الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري- دراسة حالة مشروع كهربية السكك الحديدية لصاحبة الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر.
- 14- نور محمد لمين، (2012): دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة ولاية تيارت- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.
- هـ - مراسيم وقوانين جزائرية:**
- 1-مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16
- 2- القانون رقم 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 09 أكتوبر 1993.
- 3- المادة 02 من المرسوم التشريعي رقم 23-12 بتاريخ 193/10/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 14، الصادرة في 1993/10/10.
- 4-المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 44، الصادرة في 07 جويلية 1994.
- 5- المادة 01، 02، 03، 04، 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الصادرة في 13 فيفري 1999،
- 7- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 03، الصادرة في 11 جانفي 2004.
- 8- المادة 02 ، 03 و 05 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004،
- 4- قانون الاستثمار 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتعلق بتعديل القانون 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47، 2006.

قائمة المراجع

5- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، رقم 2023، المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

6- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي ماي 2014.

و-تقارير:

1-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

- (2001): مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة الدورة السادسة عشر، البند 7 من جدول الأعمال المؤقت، روما.

- (2004): دور التمويل الصغير في التنمية الزراعية والريفية في الشرق الأدنى، المؤتمر الاقليمي السادس والعشون للشرق الأدنى، المنعقد من 13-17 مارس 2004، الدوحة: قطر.

- (2005): تقرير فريق الخبراء الخارجيين المعني بالغابات إلى المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة السابعة عشر، روما

- (2008): الوقود الحيوي والزراعة-عرض عام فني- حالة الأغذية والزراعة.

- (2014): تقرير تقرير حالة الغابات في العالم تعزيز المنافع الاجتماعية-الاقتصادية من الغابات، روما.

2-المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- (1998): الأوضاع الراهنة لمؤسسات التعليم الزراعي العالي والمشاكل والمحددات التي تواجه تفعيل دورها في التنمية الزراعية في الوطن العربي، المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة: الأردن.

- (1998): الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، حلقة العمل التدريبية القومية في مجال الإعداد والتقويم البيئي للمشروعات الزراعية: مصر.

- (2003): تطوير انتاج وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون في الوطن العربي، جامعة الدول العربية: السودان

- (2007): استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، جامعة الدول العربية: السودان.

قائمة المراجع

- (2008): التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، جامعة الدول العربية الخرطوم.
- (2011): دراسة ادخال خدمات التأمين الزراعي بسلطنة عمان، جامعة الدول العربية، الخرطوم
- 3- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، (2010): التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز أنقرة: تركيا.
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

A-OUVRAGES :

- 1- Beat Burgerneier,(2005): Economie du Developpement Durable; 2 eme edition, de Boeck.
- 2- Carine Guicheteau,(2006): Travailler pour le Développement Durable, Groupe studyrama, France.
- 3- Douglas Pearce, Services Financiers pour Les Ruraux Pauvres, CGAP Conducted agricultural, 2003
- 4- FAO, Biotechnologie Agricole ,Pour les Cultures, les Forets, lélevage, les pêches et L'agro -industrie ,Déclaration de la FAO sur les Biotechnologies , , 2000
- 5- Genévrière Ferome et D autre,(2005): Ce que Développement Durable veut dire, d organisation, Paris, 2eme tirage.
- 6- Herve Deville,(2010): Economique et Politique de l environnement,l Harmattan, Paris.
- 7- Lateifa. S. Assefat ,(2012): Biofertilizer and It Rôle in Reducing Water Pollution Problems With Chemical Fertilizers ,Agriculture Research Center ,Journal international3(s2) ,Libyan,
- 8- — ,(2008):Développement Durable et Entreprises(un défi pour les managers, 2 Edition, aflor.

B- RAPPORT :

- 1- banque de l'agriculture et du developpement rural ,Annexe 01: liste des actions eligibles au credit d'investissement "ETTAHADI"
- 2- banque de l'agriculture et du développement rural(BADR), Financement de la mise en valeur des terres: creation de nouvelles exploitations, 05 avril 2011
- 3- banque de l'agriculture et du developpement rural, Financement par credit ETTAHADI(Note DGA/Engagements 03/12 du 16/05/2012, 25 juin 2013
- 4- direction des service agricole, service des statistique agricoles et des systèmes d information, wilaya de Guelma. 2012
- 5- Direction Des Services Agricoles Wilaya de Guelma; Service des Statistiques Agricole et des Systèmes d information; 2013
- 6- Institut nationale de la vulgarisation agricole(INVA), le credit ETTAHADI le Renouveau Agricole et Rural

C- SITES INTERNET :

- 1-دراسات وأبحاث في الجغرافيا، على الموقع:
www.swideg.arabblogs.com2012/11/05: تاريخ الاطلاع
- 2- أحمد عبد الحميد عبد الحق، جهود المسلمين الأوائل للرقى بالزراعة، على الموقع:
www.alukah.net 2012/09/28: تاريخ الاطلاع
- 3- الزراعة والتجارة في العصر الأموي، على الموقع:
www.hslamstory.com 2012/09/28: تاريخ الاطلاع
- 4- الجزائر 360 أخبار ومعلومات، على الموقع:
www.ar.algerie360.com 2014/02/05: تاريخ الاطلاع
- 5- محمود ياسين، الاستثمار الزراعي، على الموقع:
www.arab-ency.com
- 6- وزارة الزراعة والري، الجمهورية اليمنية، على الموقع:
www.agricultureyemen.com
- 7- محمد ناصر حبوب، المكننة الزراعية، الموسوعة العربية، على الموقع:
www.arab-ency.com 2016/01/22: تاريخ الاطلاع
- 8- أسباب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مدونة الجغرافيا للتعليم العالي، على الموقع:

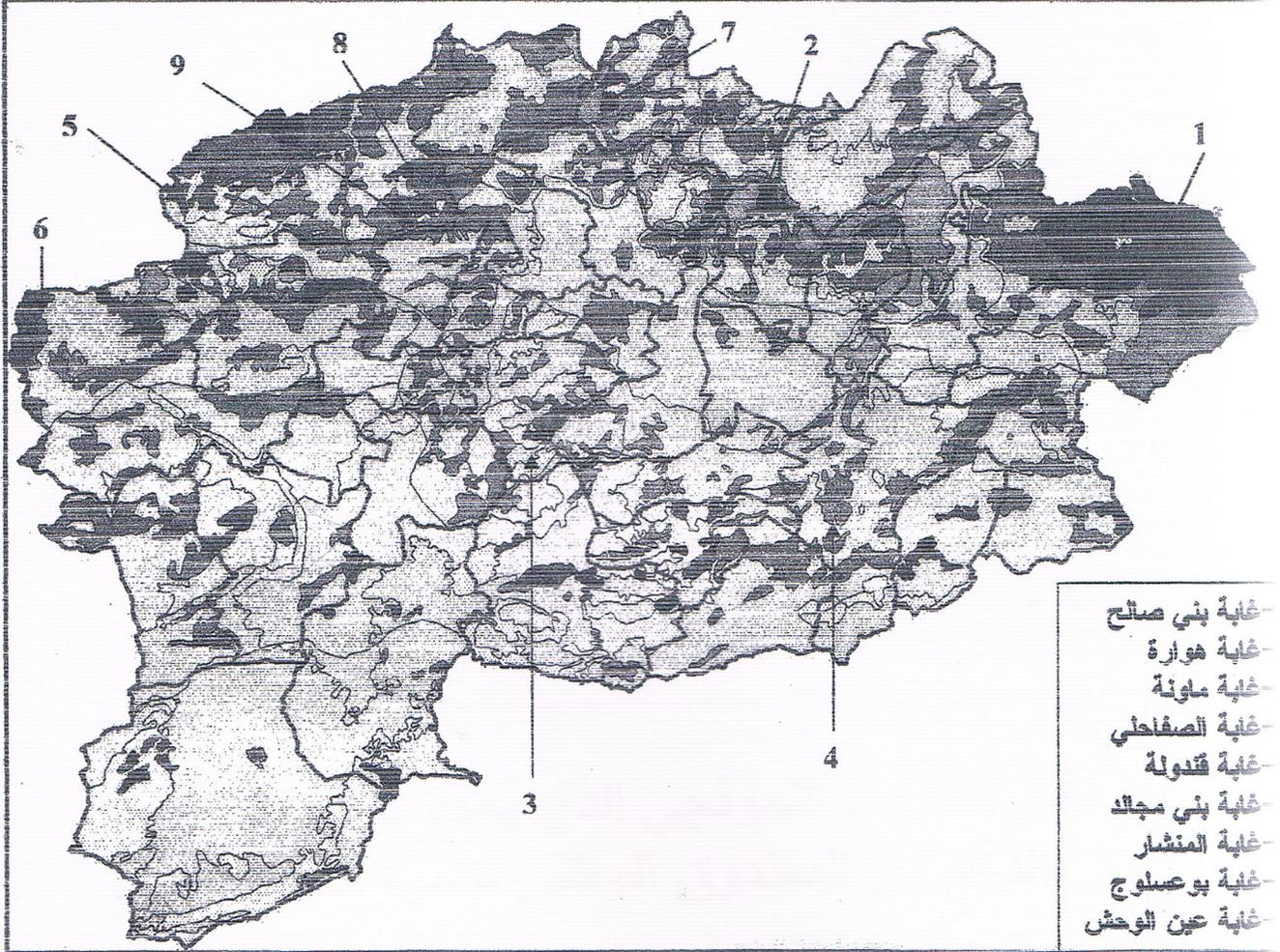
قائمة المراجع

- www.4geomaroc.blogrpot.com تاريخ الاطلاع: 2014/02/05
- 9- تركي العقيل، أكاديمي يدعو إلى الاعتماد على المخلفات الزراعية في انتاج الوقود، جريدة الحياة السعودية الالكترونية، العدد 16، 909، على الموقع:
- www.daharchives.alhayat.co تاريخ الاطلاع: 2012/04/17
- 10- يوسف أحمد المجتبي، الإرشاد البيطري، الدورة التدريبية للأطباء البيطريين السعوديين في مجال الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي، السودان، الموسوعة السودانية للزراعة والأغذية، على الموقع
www.nectarforum.com
- 11- عبد الحليم محمود، الهندسة الوراثية والسلامة الاحيائية1، منظمة المجتمع العلمي العربي، على الموقع :
www.arsco.org
- 12- بنك فيصل الاسلامي السوداني، التمويل الأصغر، على الموقع:
www.fibsudan.com تاريخ الاطلاع: 2015/10/13
- 13- بنك الخرطوم، مشروع ربط المزارعين بالأسواق، على الموقع:
- www.mfu.gov.sd تاريخ الاطلاع: 2015/10/13
- 14- ياسر أحمد حسن جامع، نحو تحديث آليات مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول إلى القطاع الزراعي التقليدي بالسودان، بوابة التمويل الأصغر CGAP، على موقع:
www.microfinancegateway.org تاريخ الاطلاع : 2015/10/13
- 15- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على الموقع:
www.badr-bank.dz
- 16- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، على الموقع
www.ansej.org.dz
- 17- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع:
www.angem.dz
- 18- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على الموقع:
www.cnac.dz
- 19-le developpement durable-definition- www. lser-agenda21.fr/1054
20/04/2012

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 03: أهم غابات ولاية قالمة



الملاحق رقم 04:

الفرعي للفلاحة

دفتر الشروط النموذجي الذي يحدد شروط تنفيذ
الدعم من الصندوق الوطني لتنمية الفلاحة

الملاحق

يبرم نقتط الشروط هذاء

بين

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ممثلة من طرف مدير المصالح الفلاحية لولاية

من جهة

1- المستثمر:

اللقب والأسم المولود (ة) بتاريخ

بن (ة)

مثلا للمستثمر (تحديد الطبيعة القانونية)

صفته:

المقيم بـ

رقم بطاقة الفلاح

مسلمة بتاريخ

من طرف غرفة الفلاحة لولاية

رقم مسلمة بتاريخ

ولاية

2- المؤسسة/التهيئة

التسمية

طبيعة القانونية

سم الشركة

رقم السجل التجاري

مسلم بتاريخ

من طرف

مثلا عن

صفته:

بطاقة التعريف الوطني/إرخصة السياقة رقم

مسلمة بتاريخ

من طرف

ولاية

3- تعاونيات/جمعيات:

التسمية

طبيعة القانونية

سم الشركة

رقم الإعتقاد

مسلم بتاريخ

من طرف

مثلا عن

صفته:

بطاقة التعريف الوطني/إرخصة السياقة رقم

مسلمة بتاريخ

من طرف

ولاية

من جهة أخرى

الملاحق

الأول: موضوع دفتر الشروط

يقتضى الشروط هذا إلى تحديد شروط تنفيذ الأعمال و/أو العمليات المرتبطة في إطار برامج التنمية الفلاحية، يجب إنجازها بالرجوع إلى أحكام المقرر الوزاري رقم المؤرخ في وإلى الاتفاقيات الموقعة بين الفلاحة والتنمية الريفية والوسيط المالي.

2: الاستفادة من دعم الدولة

الدعم لـ طبقاً لـ:

مداولة اللجنة التقنية للولاية، رقم المحضر بتاريخ
المقرر رقم المؤرخ في المتضمن منح الدعم من الصندوق الوطني
للتنمية الفلاحية.

3: معلومات عن المستفيد

الاسم بلدية دائرة

(تحديد إذا كان مستأجراً أو مالكا حسب الحالة)

4: طبيعة الدعم

الدعم بالأعمال و/أو العمليات المبينة في الجدول المرفق بدفتر الشروط هذا والذي هو جزء لا يتجزأ منه، بكلفة
تقدر بـ دج من بينها دج يمثل مبلغ الإعانة على عاتق الصندوق
للتنمية الفلاحية.

الدعم يعني جميع الأعمال و/أو العمليات الموجودة في دفتر الشروط هذا.

5: التزامات المستفيد

المستفيد بما يلي:

إنجاز مجموع الأعمال/ العمليات المنصوص عليها في دفتر الشروط (أنظر الجدول المرفق)؛

استعمال التجهيزات والعتاد للأغراض التي منحت لأجلها؛

الاحترام الصارم لبرنامج التنمية الفلاحية و/أو الأعمال؛

السهر على متابعة الاستثمارات طبقاً للمسارات التقنية واستشارات المصالح المؤهلة وصيانتها؛

توفير الوثائق الصحية والصحية النباتية للمواد النباتية والحيوانية المقتناة؛

السهر على الحالة الصحية والصحية النباتية للمادة النباتية والحيوانية؛

احترام القوانين والمعايير التقنية في مجال التقنية النباتية والصحية النباتية والصحية؛

توفير الخصائص التقنية للتجهيزات؛

التطبيق الصارم للتوصيات المقدمة من طرف الهيئات التقنية المختصة من أجل تحسين الإنتاجية والإنتاج؛

حماية الاستثمارات وتركها على مستوى المستثمرة الفلاحية في إطار التأهيل إلى غاية امتلاكها؛

صيانة عتاد المستثمرة الفلاحية و/أو التجهيزات الممولة في إطار الدعم؛

تأمين الاستثمارات المدعومة طيلة فترة امتلاكها؛

تسهيل وصول الأعوان المؤهلين من طرف الإدارة إلى مستثمرته (الإدارة المركزية، مديرية المصالح

الفلاحية للولاية، الهيئات التقنية) من أجل المتابعة والتقييم ومراقبة الأشغال المنجزة أو في طور الإنجاز والتي

الملاحق

في المستثمر منلماً بها طيلة فترة الإحتلاك. ولا تحسب الإدارة بحفظها للمشروع في إجراء إتمامه من غير منح دعم الدولة مع التعويض الكامل لمبلغ الدعم.
عدم احترام هذه الإلتزامات، يتعرض المستفيد للتدابير المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من مقرر هذا.

ع: الإلتزامات الإدارية

الإدارة بـ:

تقديم المساعدة التقنية قصد إنجاز برنامج التنمية الفلاحية؛
تأهبة، التنسيق ومراقبة التنفيذ الأمثل للأعمال المسجلة في دفتر الشروط هذا،
تحرير شهادة "الخدمة المؤداة".

3: مدة الإنجاز ومتابعة وتقييم المشروع

مدة الإنجاز ويتم متابعة وتقييم المشروع عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تحدد مدة إنجاز المشروع بإثني عشر (12) شهراً قابلة للتجديد حسب خصوصية المشروع ابتداء من تاريخ التوقيع على المقرر رقم المؤرخ في والمتضمن منح الدعم من

المرحلة الثانية: تتم متابعة وتقييم المشروع طيلة مدة إحتلاكه.

4: متابعة ومراقبة

تتم أعمال الفحص من طرف الإدارة المركزية و/أو المصالح غير المركزية، حتى بعد إعداد "شهادة الخدمة".

5: تغيير موقع الاستثمارات

كل تغيير للموقع أو تحويل التجهيزات أو العتاد من وحدة الإستغلال إلى مكان آخر للنشاط سواء داخل الولاية جها لإلزامية الترخيص المسبق المسلم من طرف مديرية المصالح الفلاحية للولاية بعد موافقة اللجنة التقنية على أساس طلب مبرر يقدمه المستثمر.

6: إستلام الأشغال، التجهيزات والنوازم

إستلام الأشغال والتجهيزات والنوازم ضمن الشروط التالية:

من جانب المستثمر: تأخذ الطابع الشكلي عن طريق تصريح شرفي لاستلام الأشغال، يحده ويوقعه المستثمر، صادق عليه بالمطابقة من طرف الوسيط المالي الذي يجب أن يضمن الدفعات عن الأعمال و/أو العمليات المقررة في دفتر الشروط في حالة ما إذا قام المستثمر بنفسه بإنجاز الأعمال و/أو العمليات المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا، يلزم هذا الأخير بتقديم الفواتير الشراء و/أو وصولات تسليم وإعداد فاتورة مصادق عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي ومرفقة بشهادات المطابقة تُسلم من طرف الهيئات أو مكاتب الدراسة المتخصصة والمؤهلة في هذا المجال.

من جانب الإدارة: يجري إعداد محضر إستلام الأشغال موقع مع كل من:

مستفيد،

تتم الخدمة،

مكتب البلدي،

مدير القرعي للفلاحة.

الملاحق

حالة الإخلال بالتزامات

في كون المستفيد ملتزما حيال الإدارة بمحتوى دفتر الشروط هذا طيلة مدة الاهتلاك المحاسبي للاستثمارات
يعد هذا الأخير محلا بالتزاماته لا سيما في الحالات الآتية:

تخلي عن المشروع،
خفض عدد الشتاتل، تلاشت أو اقتلعت، (تتجاوز نسبة الخسارة 20%)،
تفتاء التجهيزات والعتاد،
عدم استعمال و/أو استعمال التجهيزات لأغراض أخرى.

12: التدابير الواجب اتخاذها

المستفيد المخل بالتزاماته، قصد حمله على الامتثال لأحكام دفتر الشروط هذا، خلال الموسم الموالي ما عدا
الأمرين التي لا يتعدى أجلها الموسمين الفلاحيين المواليين؛ وإلا يجري الشروع في إلغاء مقرر منح الإعانة
من الدعم المقدم من طرف الدولة.
إذا لم يتجاوب المستفيد المخل بالتزاماته، تشرع الإدارة في المتابعات القضائية ضده، كما يجري إقصاؤه
من برامج الدولة.

13: حالة القوة القاهرة

في وقوع حادث غير متوقع، لا يمكن تجاوزه وخارج عن إرادة المستفيد من دعم الدولة والذي يقرره قانوننا من
المصالح الفلاحية، تتخذ اللجنة التقنية للولاية التدابير الواجب اتخاذها.

14: سريان المفعول

دفتر الشروط هذا حين التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه من الأطراف المتعاقدة.

حرر بالجزائر في بتاريخ

سما المستفيد، مسيقو بشعار " شوهد وصادق عليه".

سما مدير المصالح الفلاحية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

شهادة الخدمة المؤداة رقم المؤرخة في

مدير المصالح الفلاحية لولاية

بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب خصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية " ؛

بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد كميّات متابعة وتقييم حساب خصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية " ؛

بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يعين الوسيط المالي المكلف بتنفيذ أعمال عم الدولة لتنمية الفلاحة التي تقيد في حسابي التخصيص الخاص لقطاع الفلاحة؛

وبمقتضى المقرر رقم ... المؤرخ في الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم صاب خصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية " السطر 1 "تطوير الاستثمار الفلاحي" وكذا كميّات دفع الإعانات؛

وبناء على الاتفاقية المؤرخة في 12 يناير سنة 2009 الموقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبذلك الفلاحة والتنمية الريفية، المتعلقة بالنفقات التي تقيد في حسابات التخصيص الخاص لقطاع الفلاحة، المعدلة والمتممة ؛

وبناء على دفتر الشروط رقم المؤرخ في الذي يحدد شروط تنفيذ الأعمال و/أو العمليات في يرافقتها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي وموقع من طرف السيد بتاريخ

وبناء على المقرر رقم المؤرخ في والمتضمن منح دعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية؛

وبناء على المحضر رقم المؤرخ في والمتضمن معاينة إنجاز الأعمال و/أو العمليات التي يرافقها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الموقع بصفة مشتركة قانونا من طرف رئيس القسم الفرعي للفلاحة والفلاح المقاول و/أو المورد؛

وبناء على تقرير رئيس القسم الفرعي للفلاحة حول الاستثمارات المرخص بها مسبقا والمجزأة بخوان مخطط العمل مشروع السطحي؛

أ. يشهد بأن الاستثمارات المذكورة في شهادة الخدمة المؤداة تم إنجازها من طرف المستفيد طبقا لبرود دفتر الشروط والمقرر رقم ... المؤرخة في والمذكورين أعلاه، بالتنمية لتبضع الفلاحية.

الرمز	الاعمال المنجزة	الكمية المانحة للفلاحين	نسبة تقدم الأعمال	مبلغ الدعم المالي المناسب

يرخص لهذا الغرض وبالرجوع إلى مقرر منح الدعم المالي من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي وإلى دفتر الشروط المذكورين أعلاه، للوسيط المالي بالقيام بالدفع لإنجاز الأعمال المدعمة المبينة بالتفصيل في الجدول أعلاه والمحدد مبلغها الكلي بـ (بالأحرف)

الذي يمثل الدعم المالي من موارد الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي لهذه الاستثمارات المنجزة التي تم استلامها والتي أدرجت في قاعدة المعطيات.

تبقى الاستثمارات المنجزة التي يرافقها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي ملكا للمشروع ولا يمكن التنازل عنه و/أو إيجاره لأي سبب من الأسباب أو في أي شكل من الأشكال تحت طائلة التعرض لنبود دفتر الشروط.

تكلف مصالح مديرية المصالح الفلاحية للولاية ومدير الوسيط المالي، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذه الشهادة.

مدير المصالح الفلاحية

رسل إليهم:

- سلطة الوسيط المالي
- - القسم الفرعي للفلاحة
- - ممثل المستثمر الفلاحي و/أو المؤسسة
- - الملف